الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département de Sciences Economiques

الموضـــــــوع:

فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية.

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970–2012

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية ل.م.د

تخصص: اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية.

من إعداد الطالبة: **إشراف الدكتورة:**

حسيبة زايدي **د. حياة بن سماعين**

لجنة المناقشة:

أ.د خنشور جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة محمد خيضر –بسكرة–	رئيسًا
د. بن سماعين حياة	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد خيضر –بسكرة–	مقررًا
د. بن الزاوي عبد الرزاق	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد خيضر –بسكرة–	ممتحنًا
د.غالم عبد الله	أستاذ محاضر –أ–	جامعة محمد خيضر –بسكرة–	ممتحنًا
د.بن منصور ليليا	أستاذ محاضر –أ	جامعة عباس لغرور –خنشلة–	ممتحنًا
د.سماي علي	أستاذ محاضر –أ–	جامعة يحي فارس –المدية	ممتحنًا

السنة الجامعية:2015/2014

فاتحة كل خير..

وتمام كل نعمة...

شكر و تقدير

الحمد و الشكر لله العلي العظيم الذي وفقنا لإنجاز

وإتمام هذا العمل المتواضع

و يشرفنا أن، نتقدم بكل التقدير وخالص الشكر،و الثناء

إلى الأستاذة المشرفة: " **الدكتورة *بـن سماعيـن حيـــاة*** " ،

التي لم تبخل علينا بالنصح و التوجيه و كانت نعم السند

والمرافق من جميع النواحي لإخراج هذه المادة العلمية في شكلها النهائي

وأتقدم للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بكل الشكر

والامتنان لقبولهم مناقشة وتقييم هذه الأطروحة

كما نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم بقول أوفعل أودعاء

للوصول إلى ما نحن عليه

فشكرًا لكل من كان له الفضل في انجاز هذا العمل

سواء من قريب أو بعيد.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد و العمل الذي طالما إنتظرته
للذي كان دائمًا يناديني "بالدكتورة" منذ نعومة أظافري
لك أولا ودائمًا يا أبي الغالي
الذي سرقتك منا الحياة دون أن ترى
ثمرة أبنائك تنمو وتزهر
فألف رحمة وغفران أرجوهما لك من الله العلي العظيم
لروحك الطاهرة التي مثيل لها
وشكرًا لكل ما قدمته لنا بكل عطاء وفناء
و أتمنى أن أكون دائمًا قد حققت ولو جزءًا من آمالك
وطموحاتك التي كنت تراها لي.
لك أيضًا أيتها الحنون والصبورة معنا الغالية " ماما"
أدامك الله دائمًا تاجًا فوق رؤوسنا.
إلى سندي وعوني ومن كان وسيظل ويبقى أملي
زوجي الغالي حفظه الله
إلى مصدر الحياة و السعادة إخوتي و أخواتي : ليلة،سيليا،
ونسيم وخصوصًا الغالي أيمن حفظه الله.
إلى من كان يقف دائمًا بجانبي في مثل هذه اللحظات
والذي خطفته منّا الحياة في عز شبابه
لروحك المرحة والطيبة يا إبن الخال
"سيدعلي SidAli" وألف رحمة وعفو عليك
وعدتني بالحضور،وأنت حاضر في قلوبنا وأذهاننا رغم الرحيل
إلى كل الأهل والأقارب، خصوصًا للخالة والأم الثانية "نادية" وكل أفراد عائلة
زوجي وعائلتي الثانية كل بإسمه "الوالد المثالي جمال،والإخوة: محند،سمير،Jugurtha"
إلى الصديقة الوفية "زهرة وإبنها آدم" وكل أفراد عائلتها رغم بعدها بقيت تشجعني وتساندني
وإلى كل من كان له الفضل و العطاء والصبر معي لخروج هذا العمل
خصوصًا الأستاذة المشرفة والأخت الثالثة "الدكتورة بن سماعين حياة"
إلى جميع من علمني حرفًا وجميع الأستاذة اللذين درسوني من حضانة وإبتدائية نقاوس، سكيكدة
متوسطة "رضا حوحو" إلى أساتذة جامعة "محمد خيضر" خصوصًا إلى من علمني أسس
البحث العلمي وإعداد المذكرة الأستاذ والدكتور "طاري محمد العربي"
وإلى من جمعتني بهم مقاعد الدراسة من الابتدائيات
إلى اليوم –دفعة دكتوراه 2011-
دون استثناء.

حسيبة

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

لقد أصبح موضوع تراكم الأموال النفطية لدى بعض البلدان المصدرة للبترول خلال السنوات الأخيرة من بين المسائل الهامة في ميادين التمويل الدولية وفي الحوار بين الشمال والجنوب وفي الاقتصاد السياسي الإقليمي، وكذلك في السياسات القومية والدولية ، وهنالك نواحي عديدة تتعلق بمسألة فوائض الأموال النفطية ذات أبعاد متعددة وتأثيرات متداخلة ومتبادلة .

فمع حلول واستمرار الطفرة النفطية الثالثة يجب على الدول المصدرة للبترول أن تستفيد من سلبيات الطفرتين السابقتين لسنتي 1973و1979، أين تصاعدت أسعار النفط في السوق العالمية إبتداء من عام 1973 من نحو دولارين للبرميل إلى ما يقارب 40 دولاراً على هيئة قفزات متلاحقة متسارعة الإيقاع، حيث كانت تلك الطفرتين بمثابة فرصة تاريخية هي الأولى من نوعها في تراكم الثروات .

وبالرغم من أن هذه الدول استفادت من هذه الثروة في إقامة مشروعات للبنية التحتية الأساسية: إنشاء شبكات طرق وتحسين موارد المياه وتعميم الإمداد الكهربائي وفتح دور للتعليم من المستوى المدرسي إلى المستوى الجامعي وإنشاء مطارات.

يضاف إلى ذلك أن المستويات المعيشية للسكان عامة حققت نقلات نوعية، لكن مع هذا الإنفاق الضخم وجدت حكومات هذه الدول البترولية أنها لا تزال لديها ـ مع استمرار الارتفاع المتواتر في الأسعار العالمية للنفط الخام ومع التوسع في إنتاجه ـ فوائض مالية تقدر بمليارات الدولارات، وعند الحديث عن السلبيات فان هذه الفوائض «البترودولارية» تأتي على رأس القائمة.

إذ تحولت هذه الفوائض المعتبرة إلى ودائع في البنوك الغربية مما أفرز تلك الظاهرة التي أطلق عليها «إعادة التدوير» التي كان المستفيد الأكبر منها سلسلة البنوك الغربية والخاسر الأكبر دول العالم الثالث، فبالرغم من أن الدول المصدرة للبترول تقاضت فوائد مجزية عن ودائعها إلا أن البنوك الغربية استغلت ما لديها من هذه الأموال «لإعادة تدويرها» كقروض إلى حكومات دول العالم الثالث.

حيث أن تلك القروض لم تكن قروضاً تنموية من حيث حجمها والأمد الزمني لسدادها، لكن كانت في الحقيقة قروضاً قصيرة المدى وبفوائد باهضة، وبهذا فإن عملية إعادة التدوير تحولت بعد مرور بضع سنوات إلى ظاهرة مديونية العالم الثالث التي دفعت ببلدانه إلى حافة الإفلاس.

والآن جاءت الطفرة النفطية الثالثة حيث تصاعدت أسعار النفط الخام خلال عقد زمني واحد بمقدار عشرة أضعاف أصبحت قابلة للزيادة، والمأمول أن تكون الحكومات العربية المصدرة للبترول قد وعت درس الطفرتين السابقتين، وبطبيعة الحال فان أول بنود هذا الدرس هو كيفية التصرف في فوائض الأموال علماً بأنها تتعاظم بمعدلات أكبر بالمقارنة مع طفرتي السبعينات.

بالرغم من أنه ليس من السهل معرفة مصير الأموال العربية النفطية المكدسة فى البنوك الأجنبية وسط ذلك الاعصار المالى الذى زلزل اقتصاديات الدول الكبرى، إلا أنه فى جميع الأحوال فان تكديس الأموال وتخزينها فى بنوك هو تصرف متخلف ، حيث كان من الممكن استثمار تلك الأموال فى مشروعات انتاجية فى وطنها الأصلى ضمن مشروع طموح للخروج من التخلف وتحسين مستويات المعيشة و تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، فهذه الأموال حتى لو أنها انفقت فى مشروعات انتاجية على مشروعات تنمية فهي نفسها تحتاج إلى تنمية بمعنى أن المائة مليار يجب ان تستثمر الى مئات الملايير إلى أن يتحقق الطموح المرغوب فيه.

فالآن ليس هناك فائض لدى الدول العربية النفطية حتى تخزنه في البنوك وأمام التطورات العصرية فان التكامل العربي قضية هامة للاستثمار، فالتكامل يعني المنفعة المتبادلة بين الأقطار العربية، ولو تخلصت الأنظمة العربية صاحبة الأموال من عقدها القديمة لا تفتحت أمامها آفاق واسعة للتعاون و لظلت في منأى عن الأعاصير التي يمر بها النظام النقدي العالمي الذي دخل إلى مجالات معقدة وأصبح معرضًا كما هو الحال الآن إلى نكسات جد خطيرة.

وفي هذا الصدد فإن أوضح ما يبرز هو تجنب الاستثمار المصرفي لصالح توجيه فوائض الأموال نحو استثمار إستراتيجي نوعي وداخلي بهدف خلق قطاعات تنموية جديدة للتحرر من الإعتماد الأحادي على النفط الخام كمصدر أوحد للدخل القومي لغرض تنويع مصادر هذا الدخل حيث أن النفط مورد اقتصادي قابل للنضوب.

أما على المستوى الخارجي فإن الأفضل توجيه الاقتصاديات العربية وعلى رأسها الجزائر صوب استثمار إستراتيجي آخر بالاشتراك مع دول عربية أخرى من أجل غايات اقتصادية إستراتيجية الطابع مثل تحقيق التنمية الاقتصادية العربية،فمع اتجاه أسعار النفط الآن نحو 200 دولار للبرميل يتيح التاريخ فرصة جديدة لهذه الدول يفرض عليها الاستثمار نوعياً لأقصى حد.

فالهدف من هذا البحث هو التأكيد على أن استخدام الفوائض المالية البترولية في التنمية الاقتصادية هو أفضل سبيل، فعليه يمكن للبلدان المصدرة للنفط أن تسير إليه وتحققه ، حيث تحتل قضية التنمية الاقتصادية بعدًا مجتمعيًاً علي مستوى العالم المتقدم أو النامي ،وتعد هدفاً تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل علي الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع علي المدى البعيد التوظف الكامل دون حدوث تضخم أو انكماش، أما بالنسبة للدول النامية فإن الهدف من التنمية هو زيادة معدلات النمو في الدخل القومي الحقيقي ، أي الحد من البطالة والارتقاء بالمواطن وتحقيق آماله في حياة كريمة وفقاً للمعايير الصحية والتعليمية والاجتماعية وكل ما يجعل منه إنساناً صالحاً مساهماً في تقدم وطنه.

كما تمثل التنمية أحد أهم الغايات لبناء عالم أفضل يقضي علي المعاناة الإنسانية وهي بهذا لابد أن تكون تغييرًا حضاريا يتناول أبنيه المجتمع كافة بالقدر الذى يعالج أسباب الفقر .. ويضمن حق المحتاجين في الموارد المتاحة للمجتمع وتوفير الضمانات الاجتماعية لهم ... وتقديم الرعاية الصحية وتوفير التعليم..... إلخ.

وبذلك فإن أبرز ما تنطوي عليه عملية التنمية هي إحداث تغيير جذري في المجتمع يقضي به علي مسببات التخلف وأن إحداث هذا التغير في هيكل المجتمع علي كافة مستوياته الاقتصادية والاجتماعية يعد القاسم المشترك بين كافة تجارب التنمية الاقتصادية .

فالتنمية عمل تقدمي ذلك لكونها تهدف إلى الرفاهية والارتقاء بالمجتمع وهى تطوير الإنسان لموارده ومؤسساته وكافة مستوياته المادية والثقافية أي أنها تطوير لكافة بنى المجتمع، وهذا يعنى إنها تتركز في الإنسان فهو وسيلتها وغايتها.

ولا تتطلب الأدلة التي ينطوي عليها هذا التحليل التحقيق الدقيق في تحويل وفي التصرف بالأموال الإنمائية لهذه البلدان فقط ، بل دراسة شاملة ومتطورة للتغييرات التي طرأت على تكوين المؤسسات المصرفية التابعة لمنظمة الأقطار المصدرة للبترول ، وأثر البترول على صعيد الأسواق المصرفية وأسواق الاستثمار الدولية ونمو الخبرة المالية المصاحبة لها وبوجه عام فيما يتعلق بقدرة كل من بلدان العالم الثالث على المساومة والتصدي لعناصر القوة الاقتصادية والسياسية لدى البلدان الأكثر نموا.

I. تحديد الإشكالية:

إن الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و هو يعتمد على العائدات والأموال البترولية في تمويله لمختلف قطاعات و أجهزة الاقتصاد الوطني ، وهو غير قادر على القيام بتنويع موارده المالية، و لقد استمر في الاعتماد على البترول كمورد أساسي وحيد للدخل الإجمالي الوط

ني بصورة مستمرة .

هذا المورد الذي يتصف النضوب و الزوال الأمر الذي يستوجب استغلاله والانتفاع به لأقصى حد ممكن خصوصًا مع الارتفاع الحاد لأسعار البترول خلال هذه السنوات الأخيرة ابتداءًا من سنة 2003م ،الأمر الذي مكن الدول المصدرة للبترول و من بينها الجزائر من زيادة مواردها المالية بصورة معتبرة،هذه السلة المالية تقدم لهذه الدول فرصة وحيدة لتحقيق التنمية الاقتصادية،كما تضع لهم تحديات كبيرة على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية.

ولهذا فمن الضروري الاستفادة من الدروس السابقة للصدمات البترولية الحادثة،و تحسين آداء السياسات الاقتصادية الكلية،واتخاذ كل الاجراءات الضرورية لإحداث النمو الاقتصادي .

كما يجب على الدول والحكومات تبني سياسات اقتصادية بهدف تحسين تسيير العائدات البترولية والحوكمة عند إعادة تدويرها على هياكل الاقتصاد الوطني ،و ذلك بعدم تجميدها في البنوك الأجنبية أوالمخاطرة بها في استثمارات الصناديق السيادية للدول البترولية،حيث يجب توظيف الأصول التي تحتفظ بها هذه الصناديق في عمليات الاستثمار المحلية ما يسمح بضمان التنمية الاقتصادية، وتوفير مصادر تمويل جديدة للأجيال القادمة،و الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي المتوصل إليها.

من خلال ما تقدم تظهر الإشكالية التي يهدف بحثنا لمعالجتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى كفاءة و فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية محليًا على قطاعات الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

فإعادة تدوير الأموال النفطية التي تمثل أهم مورد مالي للاقتصاد الجزائري ، وتشكل النسبة الأكبر منه، يجب أن تمس جميع قطاعات الاقتصاد الوطني محليًا ،و أن تساهم في زيادة الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل،والتقليل من معدلات التضخم،و الحفاظ القدرة الشرائية للأفراد ومستوياتهم المعيشية،أي تحسين الأداء الكلي لمؤشرات الاقتصاد الوطني ككل، الأمر الذي سيسمح بالمساهمة في رفاهية الاقتصاد الوطني و تحقيق التنمية الاقتصادية.

وللتحكم أكثر في جوانب الموضوع قمنا بتجزئة الإشكالية إلى الأسئلة الفرعية التالية:

1. **كيف يمكن الاستفادة من ارتفاع أسعار البترول لصالح الاقتصاد الوطني؟**
2. **ماهو الدور الذي تلعبه الصناديق السيادية في توظيف الأصول المالية التي تحتفظ بها؟**
3. **ماهي طبيعة العلاقة بين عملية إعادة تدوير الأموال البترولية والمساهمة في تحسين مؤشرات الأداء الكلي الوطني ، ومن ثمّ تحقيق التنمية الاقتصادية؟**

II. فرضيات البحث:

بعد صياغة وبلورة إشكالية البحث وتحديدها، ووضع الأسئلة الفرعية، يمكننا صياغة الفرضيات التالية قصد طرحها للمناقشة واختبار مدى صحتها ومطابقتها للواقع:

1. **هناك علاقة طردية بين عملية إعادة التدوير الجيد للأموال البترولية والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصاد.**

2. توجد علاقة وطيدة بين ارتفاع أسعار البترول و زيادة مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي الوطني، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد

3. يعتبر توظيف الفوائض المالية المحققة نتيجة لحدوث الطفرات النفطية في الخارج سواء في الاستثمارات البنكية،المالية والعقارية أوفي الصناديق السيادية الأجنبية خطرًا كبيرًا على مستوى الاحتياطات المالية للدولة.

III. تحديد إطار البحث

يتناول موضوع البحث دراسة قياسية لمدى مساهمة إعادة التدوير الجيد للأموال البترولية في تحقيق التنمية الاقتصادية لاقتصاديات الدول المصدرة للبترول و على رأسها الاقتصاد الجزائري من حيث أثرها على بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية و ذلك خلال الفترة 1970 –2014 ، مع عرض لإمكانيات الجزائر النفطية ، و دور مداخيل قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية .كما سيتم التطرق لمكانة النفط في الاقتصاد الحديث، و دور منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك في تحديد أسعاره و مدى نجاح الصناديق السيادية في تحقيق أهداف الدول المصدرة للبترول في تعظيم و زيادة الثروة الوطنية مقارنة بخدمة أهداف ومصالح الدول الأجنبية المستقبلة للاستثمارات و التمويلات المختلفة لاحتياجاتها.

IV. أسباب اختيار الموضوع

يمكن تلخيص أسباب اختيار موضوع إعادة تدوير الأموال البترولية و التنمية الاقتصادية في النقاط التالية :

1-يتمثل الدافع الأول لإختيار هذا الموضوع في كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد قائم على أسس وأعمدة قطاع المحروقات من نفط وغاز، بالإضافة إلى ضرورة التنبيه إلى خطر الاعتماد على مورد مالي وحيد لتمويل الاقتصاد ككل،هذا المورد الذي يتصف بالزوال والنضوب.

2-للأهمية التي يتميز بها الموضوع خلال هذه الفترة التي تعرف فيها أسعار البترول قيمًا خيالية إلى غاية نهاية 2014 من جهة، و كون النفط يعتبر موردًا ماليًا ناضبًا قابلاً للزوال في المستقبل القريب، الأمر الذي يستوجب العمل على استغلاله أفضل استغلال لضمان التنمية الاقتصادية للدولة.

3-إن مشكل محدودية الموارد المالية و الإعتماد شبه كلي على العائدات النفطية في تمويل الاقتصاد بأكمله أمر يتطلب العمل على تنويع مصادر الدخل الوطني ،و ذلك بإعادة تدوير الأموال البترولية المحصل عليها في مشاريع و استثمارات استراتجية محلية، ما يسمح بتوفير موارد مالية جديدة للأجيال القادمة .

4-أما مشكل التنمية الاقتصادية فهو يتجسد بالأخص في الحاجة إلى تحسين مستويات المعيشة الصحية و التعليمية و الاجتماعية،و زيادة الدخل الفردي و الدخل الوطني الاجمالي، مع مواكبة تطورات التكنولوجيا وهذا يتطلب الحوكمة في إعادة تدوير الأموال البترولية.

5-يرجع سبب اختيار هذه الفترة لتفادي الطفرات النفطية الأولى الحاصلة في السبعينيات والتركيز على الأخطاء المرتكبة في عمليات إستثمارها السابقة، للإستفادة أكثر من ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، وفي حالة إرتفاعها مستقبلاً خصوصًا مع خاصية النضوب التي يتميز بها البترول كسلعة أومورد طبيعي.

V. أهمية البحث

تعتبر الثروة البترولية من أبرز الموارد الطبيعية في العصر الحالي ، و عدم استقرار سعر هذه الثروة يؤثر في الاقتصاد العالمي ككل سواء منتجين أو مستهلكين لهذا المورد ، و الجزائر بصفتها دولة نفطية تعتمد على عائدات قطاع المحروقات بشكل كبير فإنها تتأثر بتقلبات السوق النفطية العالمية ،ونظرًا للارتفاع الحاد في أسعار البترول في السنوات الأخيرة يجب الاستفادة من ذلك، بتوجيه الفوائض المالية المحققة إلى الاستثمارات الاستراتجية المحلية ، و بالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تكمن في إبراز دور الأموال البترولية ورسكلتها بالطريقة التي تسمح بتحقيق التنمية الاقتصادية ،وهذا لتكوين أعمدة جديدة لقطاعات الاقتصاد الوطني و توفير مصادر بديلة للدخل الوطني ،خصوصًا و أن هذا البترول يعتبر موردًا ماليا غير دائم قابل للزوال والخروج من التداول في أي لحظة ،ما يدفعنا إلى البحث عن أنجع السبل لاستغلاله أمثل استغلال لصالح تطوير الاقتصاد الوطني و خدمة الأجيال القادمة.

VI. أهداف البحث

هناك عدة أهداف دفعتنا لدراسة هذا الموضوع يمكن ان نوجزها فيما يلي:

1- أهداف البحث بالنسبة للباحث :

- أولا الإجابة على الإشكالية المطروحة في بحثنا هذا، والمتمثلة في معرفة مدى فعالية ومساهمة الأموال البترولية المرسكلة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

- يهدف بحثنا إلى تقييم مدى فعالية الصناديق السيادية في تحقيق أهدافها الاستثمارية ، و المخاطر الكبيرة التي يمكن أن تنجم عنها نتيجة للخسائر المحتملة عند توظيف أموال ضخمة في مشاريع أجنبية غير مضمونة الربحية.

- التعرف على واقع ودور قطاع المحروقات في تطوير و تنمية الاقتصاد الجزائري

- دراسة العلاقة التأثيرية بين الأموال البترولية المرسكلة و مؤشرات التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 1970- 2014.

2- أهداف البحث بالنسبة لحقل المعارف الاقتصادية :

– طرح و توضيح ضرورة تحقيق التنمية الاقتصادية في ظل الامكانيات المالية المتاحة نتيجة للفوائض المالية المحققة ،و الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول عالميًا

- يهدف البحث إلى التعرف على قدرة إعادة تدوير الأموال البترولية على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني في تحسين مؤشرات التنمية الاقتصادية التي تسمح بالحفاظ على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي للمجتمع الوطني.

- تراكم الفوائض النفطية في الجزائر تزامنا مع الارتفاع القياسي لأسعار النفط ، مما يستوجب أن نولي اهتماما لاستعمالات هذه الفوائض قي الاقتصاد الوطني .

- الوقوف على حقائق الصناديق السيادية كظاهرة لها انعكاساتها على الدول المصدرة للنفط و خصوصا على الاقتصاد الجزائري.

- المساعدة على التعرف على مختلف الخيارات الاستثمارية خصوصا ما يتعلق بالصناديق السيادية ، حسب ما يتناسب و امكانيات و احتياجات الاقتصاد الوطني أولا و أخيرًا

- تزويد المكتبة الجزائرية و الجامعة بمثل هذا النوع من البحوث العلمية ، التي تعالج مشكلة معينة يعاني منها الاقتصاد الوطني ،مع محاولة إيجاد الحل المناسب ، أو الوقوف علي الأسباب الحقيقية لها، نظرا لأهمية هذا النوع من البحوث خاصة في مثل هذه الظروف العالمية السائدة التي تشهد فيها أسعار البترول تقلبات مستمرة حيث ترتفع بشكل مفاجئ ثمّ تنخفض مباشرة إلى مستويات دنيا كما حدث في أواخر 2014، الأمر الذي يستلزم دائمًا الاستعداد لمثل هذه الحالات الظرفية وتجنب الوقوع في الأزمات الدورية.

3- أهداف البحث بالنسبة للمجتمع :

– إن هذا البحث قد يمكن أن يخدم متخذي القرارات الاستراتجية للاقتصاد الوطني للخروج من المشاكل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، و محدودية مصادر الدخل الوطني الذي يعتمد أساسًا على العوائد المالية للبترول ، بحيث يمكنهم العمل على وضع استراتجيات فعالة لإعادة تدوير الأموال البترولية المحققة بما يخدم مصالح الاقتصاد الوطني قبل كل شيء.

- إعطاء رؤية مستقبلية لحالة الاقتصاد الوطني في ظل الحلول النظرية التي يمكن أن يختم بها البحث محل الدراسة .

- رفع مستوى الوعي لدى المجتمع بخصوص المشكلة و محاولة تبسيطها حتى يتفهم الجميع الأسباب والنتائج .

VII. المناهج المعتمدة في الدراسة

وقد لمسنا في دراستنا لموضوع "**فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية في التنمية الاقتصادية**" ضرورة اللجوء إلى مناهج مختلفة ومتعددة، لكون المعلومات المراد الوصول إليها تختلف من حيث المنشأ و المكان والزمان، وكذلك كيفية الحصول على هذه المعلومات، الأمر الذي استدعى معه تنوع الأدوات المستعملة كذلك.

وفيما يلي سنتطرق إلى مختلف تلك المناهج و الأدوات التي تم اعتمادها للوصول إلى النتائج والتحليلات المسجلة في البحث:

1. **<u>المنهج الوصفي:</u>**

يركز المنهج الوصفي على جمع وتلخيص الحقائق الحاضرة المرتبطة بظاهرة معينة ويهدف إلى وصف موقف أو مجال اهتمام معين بصدق ودقة كالدراسات الإحصائية للسكان ،مسح الرأي العام الذي يرمي إلى تحديد الحقائق ودراسة سجلات الأحداث الطارئة .

وقد لجأنا إلى المنهج الوصفي في دراستنا النظرية و التطبيقية وذلك في :

*جمع المعلومات و الحقائق ومختلف الآراء التي من شأنها أن تعطينا وصفاً شاملاً للظاهرة من حيث متغيراتها وكذلك مسبباتها وفروض حله و المتمثلة أساسا في كل من جانب الأموال البترولية و كل ما يتعلق بها (البترول كسلعة،مكونات السوق العالمية للبترول، البترول كعائدات مالية ضخمة،..)، و جانب التنمية الاقتصادية (تعريفها،مؤشراتها، نظرياتها ...).

2- **<u>المنهج التحليلي</u> :** وقد تمّ اللجوء إلية بصفة عامة في جمع البيانات الإحصائية وتصنيفها، وكذا تبويبها ،ثمّ تفسيرها وإعطاء تحليل معين للنتائج المتوصل إليها وفقًا للإحصائيات والبيانات التي تمّ تحصيلها.

2. <u>المنهج التاريخي:</u>

يهتم المنهج التاريخي بالمسار الدياليكتيكي أو الحركي للظاهرة المدروسة ،من حيث تعقب الأحداث والوقائع التاريخية التي مر بها تطور الاقتصاد البترولي وقطاع المحروقات بالجزائر،وكذا تطور مفهوم التنمية الاقتصادية و مؤشراتها قياسها من فترة إلى أخرى، خصوصًا مع طول الإطار الزمني للدراسة 1970-2014 الأمر الذي استوجب التوقف أمام معظم التطورات التاريخية للظاهرة محل الدراسة.

<u>المنهج الإحصائي القياسي:</u>

كما تمّ اعتماد المنهج الإحصائي القياسي خصوصا في الدراسة التطبيقية ،وذلك في تشكيل البيانات العددية والجداول ومختلف معادلات الاتجاه العام والنماذج للظاهرة المدروسة والعلاقات الإحصائية وذلك لتحليلها اعتمادا على البيانات و المعطيات التي تم جمعها حول الظاهرة محل الدراسة و الخاصة بفترات ماضية.

VIII. موقع البحث بالنسبة للدراسات السابقة:

يعتبر هذا البحث بمثابة حلقة تكملة لبعض الدراسات و البحوث التي سبقته، حيث نجد أن هناك بعض الأبحاث التي تناولت موضوع البترول و أهميته الاستراتجية بالنسبة للاقتصاد العالمي ككل،نظرًا للدور الذي يلعبه في قلب موازين القوى الاقتصادية،حيث نجد العديد من الدراسات والأبحاث التي تناولت موضوع أسعار البترول و أثرها على كل من التوازنات الاقتصادية الكلية، و تمويل التنمية في الدول العربية،بالاضافة إلى دراسة مكانة قطاع المحروقات الجزائري و الغاز الطبيعي

أما بالنسبة للدراسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية فهي الأخرى موجودة أيضًا، و تمت معالجتها من جوانب شتى من حيث دورها في تطوير و تكييف الاقتصاد الوطني مع المستجدات الداخلية و العالمية على حد سواء.

هذا و قد تم الاطلاع على بعض الدراسات ذات الصلة بموضوع البحث نذكر منها:

- دراسة تحليلية تطبيقية قدمها الباحث عمر محمد الأيوبي،**فائض رؤوس الأموال العربية ومدى إمكانية إستخدامه في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، جامعة القاهرة،كلية الحقوق،قسم المالية العامة والتشريع المالي،مكتبة الجامعة الاردنية،1985، تناولت مفهوم الفائض المالي البترولي، كيفية وصعوبة تحديده،بالإضافة إلى التوظيفات المالية للطفرات النفطية السابقة والمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها، مع عرض التجربة المصرية في مجال التمويل المالي النفطي لعملية التنمية الاقتصادية

- دراسة قدمها الباحث يسري محمد أبو العلا، **دور البترول في تمويل التنمية الإقتصادية في بلدان الشرق الأوسط**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،1981، تناول فيها هو الآخر تطور وآفاق أسعار البترول خلال الطفرتين السابقتين،شرح العائدات المالية النفطية،وأثر البترول على تحديد الهيكل المالي للدول العربية النفطية ودول العجزالمالي غير النفطية.

- دراسة قدمها الباحث كتوش عاشور **بعنوان الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني** و هي تدخل ضمن متطلبات نيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر ، السنة الجامعية 2003 – 2004.

- دراسة تطبيقية قدمها الطالب قوديري قوشيح بوجمعة بعنوان **"انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر"** ، و هي تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الشلف ، السنة الجامعية 2008 / 2009 ، و تناولت هذه الدراسة الأبعاد الفنية و الاقتصادية لصناعة البترول ، و تطورات أسعار البترول و العوامل المحددة لها ، مع دراسة قياسية لأثر تغيرات أسعار البترول على التوازنات الكلية في الجزائر

- دراسة تطبيقية قدمتها الطالبة حمادي نعيمة **بعنوان تقلبات أسعار النفط و انعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1996- 2008** ، و هي أيضا تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الشلف ، السنة الجامعية 2008 / 2009 ، و تعرضت الطالبة في هذه المذكرة إلى الاقتصاديات العربية في ظل اعتمادها على النفط وواقع التنمية فيها ، إضافة إلى تطور أسعار النفط و محدداته ، مع دراسة مدى تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه الدول .

- مذكرة مقدمة من طرف الطالب مقليد عيسى **بعنوان " قطاع المحروقات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية"** ، وهي مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة ، السنة الجامعية : 2008/2007 ، وتضم هذه الدراسة المحروقات في الجزائر من حيث : إمكانياتها ، أهميتها ، خصائص الاقتصاد الجزائري من حيث حيث

الاعتماد على المحروقات ، التحولات الاقتصادية و أثرها على قطاع المحروقات في الجزائر ، كما ضمت المذكرة التحديات المستقبلية لقطاع المحروقات .

- دراسة مقدمة من طرف الطالب سرايري بلقاسم بعنوان " **دور و مكانة قطاع المحروقات الجزائري في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد و في أفاق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة "** وهي مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص : اقتصاد دولي ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، السنة الجامعية : 2008/2007 ، و تناولت هذه الدراسة مكانة قطاع المحروقات قي الاقتصاد العالمي ، التحولات الاقتصادية والتقنية لقطاع المحروقات في العالم ، و أداء قطاع المحروقات في الجزائر خلال فترة الإصلاحات .

- Haoua Kahina,**L'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie**, Mémoire En vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques,université Mouloud Memmeri,Tizi-Ouzou,2012,

- وهي دراسة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير تناولت محددات أسعار البترول في السوق العالمية ودورها على إقتصاديات الدول المصدرة للبترول، بالإضافة إلى أثر تقلبات أسعار البترول على أداء قطاعات الاقتصاد الوطني الجزائري ومحدداته وكذا أعراض المرض الهولندي والاستراتجية المتبعة من طرف الجزائر للتخفيف من حدة تقلبات هذه الأسعار.

- Hilel Hamadache, " **Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie-Syndrome hollandais et échangeabilité "** ,Thèse de Master of science, CIHEAM – IAMM n° 103 - Montpellier, 2010

-. وقد تناولت هذه الدراسة موضوع الاكتفاء الغذائي لدى الدول المصدرة للطاقة من نفط وغاز، وتراجع أداء القطاع الزراعي لديها، بالإشارة خصوصًا إلى حالة الاقتصاد الجزائري مع التعرض إلى الأثر الكبير للطفرتين النفطتين السابقتين على الاقتصاد الجزائري ككل وعلى القطاع الزراعي بصفة أخص.

- كما توجد مقالة لنورالدين هرمز و أخرون ، بعنوان تغيرات أسعار النفط العربي وعوائده ، من مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية ، مجلد رقم 20، عدد 2007 ، و التي تناولت التطور التاريخي لأسعار البترول و العوائد البترولية في الدول العربية .

- بالإضافة إلى العديد من المقالات و المداخلات و الأبحاث ذات الصلة بجوانب الموضوع، ودراستنا جاءت ممكملة ومطورة لهذه الأبحاث استنادًا إلى الواقع الحالي من حيث المؤشرات والأداء الحالي للاقتصاديات النفطية العربية والاقتصاد الجزائري كعينة دراسة.

خطة البحث:

حرصًا منا على تقديم بحث موضوعي وفق منهج علمي سليم ارتأينا تقسيم بحثنا إلى أربعة فصول: ثلاثة فصول نظرية قصد التعرض إلى أكبر قدر ممكن من التنظيرات و التصورات، و فصل تطبيقي قصد إسقاط مختلف التنظيرات و إعطاء الدراسة طابعها العملي.

الفصل الأول السوق العالمية للبترول و أسعار النفط، وذلك من خلال ثلاثة مباحث**:**

1. مفاهيم و مبادئ حول الصناعة البترولية
2. مكونات السوق العالمية للبترول
3. العرض و الطلب على البترول و تغيرات أسعار النفط

الفصل الثاني : الصناديق السيادية ومصادر و استخدامات العوائد النفطية، وتضمن أربعة مباحث نعرضها كمايلي:

1. الدور العالمي و التمويلي للصناديق السيادية و أنشطتها
2. مصادر العائدات المالية البترولية للدول العربية المصدرة للبترول
3. استخدامات الأموال البترولية لدى الدول العربية المصدرة للبترول
4. الطفرة النفطية و الأزمات البترول العالمية

الفصل الثالث: اتجاهات التنمية الاقتصادية و أهم عوائقها في الدول العربية، وتضمن هو الآخر أربعة مباحث كمايلي:

1. أساسيات حول التنمية الاقتصادية و مؤشراتها
2. نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية
3. تمويل التنمية الاقتصادية
4. التنمية الاقتصادية العربية،الواقع،المشاكل، الحلول المستقبلية

وفيما يخص الفصل الرابع الذي خصصناه للدراسة التطبيقية و القياسية جاء تحت :

التنمية الاقتصادية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري،وبناء نموذج قياسي لأثر الاموال البترولية على التنمية الاقتصادية ، فقد قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

1. مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر
2. واقع وتحديات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
3. نمذجة قياسية لأثر الاموال البترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر

و في آخر البحث سيتم تخصيص خاتمة عامة تتناول الخلاصة العامة و نتائج اختبار الفروض ونتائج الدراسة، والتوصيات و أخيرا آفاق البحث.

الجانب النظري

الفصل الأول

السوق العالمية للبترول و أسعار النفط

تمهيد:

تعتبر الطاقة عصب الحضارة الحديثة، وأحد طرفي معادلة التقدم والارتقاء الاقتصادي والاجتماعي، كما يعتبر النفط أهم مصادر هذه الطاقة وأكثرها انتشارا منذ النصف الثاني من القرن العشرين حيث شهد النفط خلال هذه الفترة العديد من الأحداث والتطورات التي ارتبطت ارتباطا وثيقا بالتاريخ الإنساني سواء في السلم أوالحرب حتى أن بعض الخبراء يؤكدون أنه صانع التاريخ خلال القرن الماضي وعلى كونه القطار السريع للتنمية نظرا لعوائده الضخمة.

وتتزايد أهمية هذه العوائد يوما بعد يوم نظرا لكونها مصدرا مهما لتمويل اقتصاديات الدول النفطية، والتي هي في أغلبها دول نامية، حيث تمتلك هذه الأخيرة أكبر مخزون احتياطي للنفط في العالم ولحماية مصالحها قامت هذه الدول بتأسيس منظمة تهدف إلى ضمان الاستقرار في السوق النفطية العالمية سميت بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وذلك سنة 1960.

وقد ركزنا في هذا الفصل على دور النفط في الاقتصاد العالمي وكيفية تسعيره في السوق النفطية العالمية وتأثير مختلف الأطراف المتدخلة في هذا السوق عليه ، وذلك وفقا للمباحث التالية:

1- مفاهيم و مبادئ حول الصناعة النفطية

2- مكونات السوق النفطية

3- كيفية تحديد أسعار النفط و محدداته

I. الفصل الأول السوق العالمية للبترول و أسعار النفط

1- مفاهيم و مبادئ حول الصناعة البترولية .

أصبحت الصناعة البترولية من أبرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد الصناعي العالمي، وحقيقة ذلك تظهر في توسع وتضاعف معدلات إنتاجه واستهلاكه.والأزمات الاقتصادية العالمية التي يمكن أن تحدثها نتيجة لأي تغير قد يحدث في العرض أو الطلب عليها،ومن خلال هذا المبحث سنطرح بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفط و الصناعة البترولية ككل مع تبيان مختلف العوامل المؤثرة فيها.

1-1 تعريف الصناعة البترولية،خصائصها ومراحلها:

تعتبر صناعة البترول من أكبر الصناعات في العالم من حيث استثماراتها أو أرباحها، ومن خلال هذا المطلب سنقوم بالتعريف بالصناعة البترولية،و الإشارة إلى مختلف خصائصها ومراحلها و ذلك كالآتي:

1-1-1 تعريف الصناعة البترولية:

الصناعة البترولية هي مجموعة النشاطات والفعاليات الاقتصادية أوالعمليات الصناعية المتعلقة باستغلال الثروة البترولية، وسواء بإيجادها خاما أوتحويل ذلك الخام إلى منتجات سلعية صالحة و جاهزة للاستعمال و الاستهلاك المباشر أو غير مباشر من قبل الإنسان.[1]

كما أنه قد أصبح شائعًا التمييز و التفريق بين الصناعات المختلفة وبصورة خاصة بين الصناعات الاستخراجية و الصناعات التحويلية:

فالصناعات الاستخراجية: تهدف إلى استخراج الثروات الطبيعية من باطن الأرض و تسويقها بعد إجراء ما يستلزمه هذا التسويق من تركيز أو تقنية أو تعبئة...الخ

أما الصناعة التحويلية: فهي تهدف إلى تحويل تلك المواد الأولية إلى أشكال أخرى تزيد من مجالات استخراجها لخدمة المزيد من الأغراض الإنتاجية أو الاستهلاكية.[2]

لهذا فإن الصناعة البترولية تكون على عدة مراحل و أنواع مختلفة،وهي تجمع بين الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية وحالاتها ومراحل و صناعات متكاملة فالصناعة البترولية تشمل إنتاج البترول و الغاز أوالنقل والتكرير والتسويق والتوزيع، وكذلك الصناعات المرتبطة بها أي الصناعات القائمة على المنتجات البترولية أو **ما يطلق** عليها البيتروكيماوية.

1-1-2 خصائص الصناعة البترولية:

للصناعة البترولية مجموعة من الخصائص أو السمات التي تجعلها متميزة عن بقية النشاطات الاقتصادية الصناعية الأخرى،ومن أبرزها الآتي:

- تتطلب الصناعة البترولية توفير رؤوس أموال بكميات كبيرة و ضخمة جدًا من أجل استغلال الثروة البترولية،بسبب تنوع و تعدد المراحل الصناعية البترولية و طبيعة الثروة البترولية.

([1]) :محمد أحمد الدوري،**محاضرات في الاقتصاد البترولي** ، (ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1983)،ص6

([2]): هواري المعمري على الموقع :http://www.ypcye.com consulté le 14/03/2012 à 12h45

– تكون نسبة رأس المال الثابت في الصناعة البترولية عالية و كبيرة مقارنة مع النسبة المنخفضة والصغيرة لرأس المال المتغير وهذا ناجم عن خصائص الثروة البترولية وكيفية استغلالها، سواء أكان ذلك من الجوانب الطبيعية و الكيماوية أو الجيولوجية أو التكنولوجية....

– تتطلب وتقوم الصناعة البترولية على وسائل و معدات عمل وانتاج متطورة و معقدة ومتقدمة فنيًا وتكنولوجيًا.

– يعتمد النشاط الصناعي البترولي بصورة كبيرة على العمل المركب الذي يتطلب مهارات وفنيات عالية وتدريب خاص و تحصيل علمي متقدم وعالي.

– يتصف العرض و الطلب على السعلة البترولية بكون مرونتهما معدومة في المدى القصير

– تقوم الصناعة البترولية في جوانبها التنظيمية و الإدارية على تركز احتكاري،سواء كان ذلك التركيز الاحتكاري ذو ملكية خاصة كما هو الحال في قيام الاحتكار البترولي الدولي،أو تركز احتكاري ذو ملكية عامة،كملكية و إشراف و إدارة الدولة للصناعة البترولية كما هو الحال في البلدان الاشتراكية أوفي البلدان البترولية المنتجة.

– يتميز النشاط الصناعي البترولي بكونه يتضمن على عنصر المغامرة و المخاطرة فيه ، خاصة في المرحلة الأولى (مرحلة البحث و التنقيب)،وذلك بسبب القيام بإنفاق استثماري عالي و كبير لفترات زمنية ليست بالقصيرة من دون التأكد من تواجد الثروة البترولية أم لا، و هل بكميات كبيرة ونوعيات جيدة،أو يبرز استغلالها اقتصاديًا.

– إن المادة الأولية التي تقوم و تعتمد عليها الصناعة و النشاط البترولي هي مادة ناضجة و غير متجددة في الطبيعة، أي أن حياة الصناعة البترولية تكون لفترة زمنية معلومة و محددة. [1]

– كما تتميز الصناعة البترولية الدولية بالحرية الاقتصادية الكلية أين يستحوذ مثلا الاتحاد الأوربي على ما يقارب 95% من الصادرات الجزائرية من نفط و غاز،بالإضافة إلى القيود التي تفرضها إستراتجية الشركات النفطية الدولية بهدف التركيز الرأسمالي والتنويع الطاقوي من جهة ، وحدة التنافس بين الدول المصدرة للنفط أين يعرف الطلب العالمي على النفط إرتفاعًا مستمرًا من جهة أخرى. [2]

1-1-3 مراحل الصناعة البترولية:

تتضمن الصناعة البترولية مجموع النشاطات الإنسانية المنصبة نحو إنتاج و استهلاك المورد الطبيعي البترولي،وهذه الأنشطة متعددة ومختلفة المراحل و في طبيعتها وهدفها و دورها إلا أنها مترابطة ومتكاملة فيما بينها خاصة و أن مادتها الأساسية هو البترول،وهذه المراحل تكون كالآتي:

1-1-3-1 مرحلة البحث و التنقيب: و هي المرحلة الهادفة نحو معرفة و تحديد أماكن تواجد الثروة البترولية، و تحتاج هذه المرحلة الى دراسات جيولوجية تفصيلية للمنطقة التي يتم البحث بها. وكذلك طبيعة الصخور وأنواعها وإشكالها وتاريخ تكوينها والظروف الجغرافية القديمة التي ترسبت بها ومعرفة الطبقات المختلفة التي تتكون منها كل سمك [3].

ويمكن تقسيم مراحل البحث والتنقيب عن البترول إلى مرحلتين هما :

– التنقيب أو المسح الجيولوجي – التنقيب والمسح الجيوفيزيائي

---

(1): محمد أحمد الدوري،مرجع سابق ص6.

(2) :Amor Khelif ,**Dynamique Des Marchés Valorisation Des Hydrocarbures**,(Imprimerie SARP, Algéie,2005), P11.

(3):محمد حسن يوسف على الموقع:http://www.saaid.net/ consulté le 06/04/2012

أ)- التنقيب والمسح الجيولوجي:

ويتم الكشف الجيولوجي لمعرفة الظروف التي كانت سائدة خلال الأزمنة الجيولوجية القديمة التي ساعدت على تكوين البترول،و ذلك عن طريق رسم خريطة للصخور الظاهرة فوق سطح الأرض ،ثم التنقيب عن البترول سطحيًا لعله قد نضج على السطح، وعند ملائمة الظروف الجيولوجية القديمة يجري البحث عن التكوينات البحث عن التكوينات التي يتجمع فيها البترول.[1]

وذلك عن طريق الاستعانة بالصور الجوية للمنطقة المراد إجراء البحث والتنقيب عن البترول فيها، ثم ترسم خرائط جيولوجية تبين حدود التكاوين الصخرية والعصور الجيولوجية التابعة لها والتراكيب الجيولوجية السطحية ودراسة الأنواع الصخرية والمحتوى الاحفورى لها لمعرفة عمر كل صخر وعمل مقارنة بين القطاعات الجيولوجية المختلفة وأخيرا رسم قطاعات سطحية وتحت سطحية تبين التراكيب الجيولوجية مثل الطيات والصدوع والقباب ومستويات عدم التوافق وتسجل كل تلك المعلومات فى صورة تقرير جيولوجي مرفق به الخرائط والقطاعات الجيولوجية التى تبين استراتيجرافية وطبيعة بيئات الترسيب للمنطقة والتراكيب الجيولوجية المختلفة.[2]

ب)- التنقيب والمسح الجيوفيزيائي أو الجيوفيزيقي:

إذا تعذر استخدام طريقة الكشف الجيولوجي لرسم خريطة تفصيلية للتكوينات الصخرية الموجودة تحت سطح الأرض تستخدم طرق الكشف الجيوفيزيقي [3]،الذي يعتبرا لأداة العملية لاستكمال المعلومات المفيدة وتدقيقها عن بنية الطبقات وتراكيب المكامن البترولية، وللحصول عليها في المناطق صعبة التضاريس كالمناطق البحرية، والصحاري، والصحاري الجليدية القطبية، ومناطق البراكين. وقد أوجدت الحاسبات الآلية قدرات أفضل في معالجة المعلومات الجيوفيزيائية، مثلما تطورت استخدامات الفضاء في
الكشف عن الثروات البترولية و المعدنية.

وتشمل الطرق الجيوفيزيائية الشائعة استخدام المسح السييزمي الذي يسمى أحيانا بالزلزالي، والجاذبية، والمغناطيسية، والطرق الكهربية، ثم الطرق الأقل استخداما وهي قياس الإشعاع والحرارة عند أو بالقرب من سطح الأرض أو في الجو.[4]

ب1- المسح السيزيمى(الزلزالي أو طريقة الاهتزازات):

ويعتمد على تفجير شحنة صغيرة من المتفجرات قريبة من السطح، تنتج عنها صدمة آلية أوهزة أوموجة سيزمية، من نوع ريلي **Rayleigh** أو لف **Love**،و تعود هذه الموجة إلى السطح بعد انعكاسها من الأوجه الفاصلة بين الطبقات ذات الخواص الطبيعية المختلفة، وتسجل الانعكاسات بأجهزة حساسة سريعة الاستجابة لحركة الأرض **Geophones & Detectors** ، توضع على أبعاد محددة من نقطة التفجير لتتلقى الموجات الصوتية المنعكسة وقياس زمن ارتداد الموجة السيزمية[5] ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

([1]):محمد خميس الزوكة،**جغرافية الطاقة**،(دار المعرفة الجامعية،مصر،2001)،ص78.

([2]):http://olom.info/ib3/ikonboard. Consulté le 05/04/2012 à 17h18

([3]):محمد خميس الزوكة،مرجع سابق،ص78.

([4]): http://www.rasgharib.net consulté le 31/03/2012 à11h43

([5]):محمد خميس الزوكة،مرجع سابق،ص79.

الشكل رقم(01) : التنقيب عن البترول عن طريق المسح الجيوفيزيائي الزلزالي(السيزيمي)

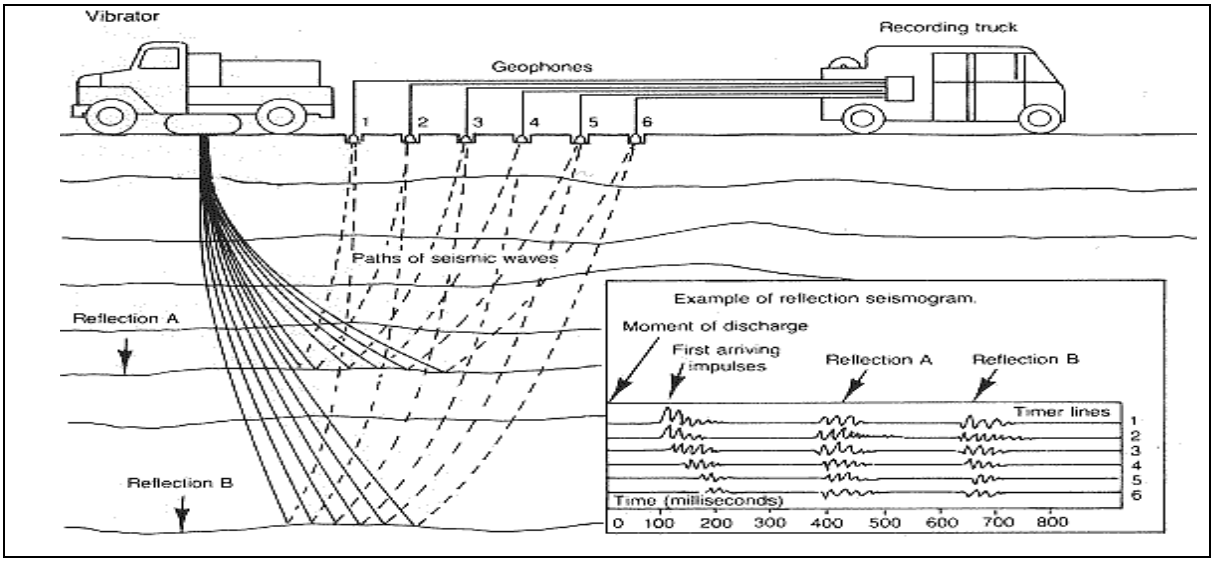

المصدر: http://www.rasgharib.net consulté le 31/03/2012 à11h43

وتعتمد سرعة الموجات الصوتية على كثافة الصخور التي تمر بها. ما يسمح بحساب أعماق الطبقات وسمكها واستنتاج أنواعها بقياس أزمنة الانعكاس ومقارنتها، والتعرف على الظواهر التركيبية في الطبقات السفلى، وبيئة الترسيب، ومن ثم إنتاج خرائط تركيبية لأي مستوى جيولوجي يعطي انعكاسات للموجات الصوتية، وتحديد أماكن الطيات المحدبة والفوالق والقباب الملحية والشعب وخواصها .

لذا تعتبر طريقة الانعكاس السيزمي أنجح الطرق المستخدمة لمعرفة الطبقات القريبة من سطح الأرض، وتحديد الظواهر التركيبية التي تشتمل على مكامن بترولية، وبخاصة الطيات المحدبة والفوالق والقباب الملحية وبعض البنيات الاختراقية الأخرى .[1]

وتشير البيانات المتاحة حول نشاط المسح الزلزالي إلى إرتفاع ملحوظ في معدل عدد فرق المسح الزلزالي في العالم من 355 فرقة /الشهر عام 2012 إلى 565 فرقة/الشهر عام 2013،وهذه الزيادة أتت بشكل رئيسي من روسيا وكومنولث الدول المستقلة ،إضافة إلى دول الشرق الأقصى،[2] والشكل الموالي يبين تطور نشاط المسح الزلزالي في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2009-2013:

[1]: http://www.saaid.net ,OpCit

[2] : تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك،الكويت ،2013،ص130

الشكل رقم (02):نشاط المسح الزلزالي في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2009-2013

فرقة/الشهر

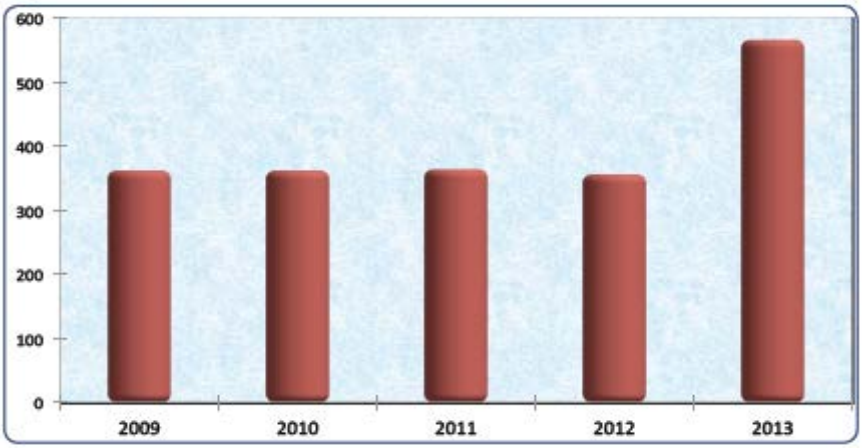

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك،الكويت ،2013،ص130

ب2- طريقة الجاذبية:

تعتمد طريقة البحث بالجاذبية على قياس التغييرات الصغيرة في جذب الصخور للأجسام والكتل فوق سطحها، وبصفة عامة يستفاد من طريقة الجاذبية في تحديد الأحواض الرسوبية، وامتدادها وسمكها، باعتبار أن كثافة صخور القاعدة أعلى من كثافة الطبقات المترسبة فوقها، وكذا في تحديد أماكن القباب الملحية، وشعاب الحجر الجيري، والطيات المحدبة (أُنظر شكل تحديد الطية المحدبة). ثم في تعيين الحدود الفاصلة بين الكتل الصخرية ذات الكثافات المختلفة.

ومع ذلك يجب أن نسلم بأن الصخور الخازنة ليست متجانسة في خواصها مما يقتضي استخدام طرق أخرى للمسح الجيوفيزيائي لتكوين صورة متكاملة ودقيقة للخزان البترولي. [1]

الشكل رقم(03): تحديد الطية المحدبة بطريقة الجاذبية .

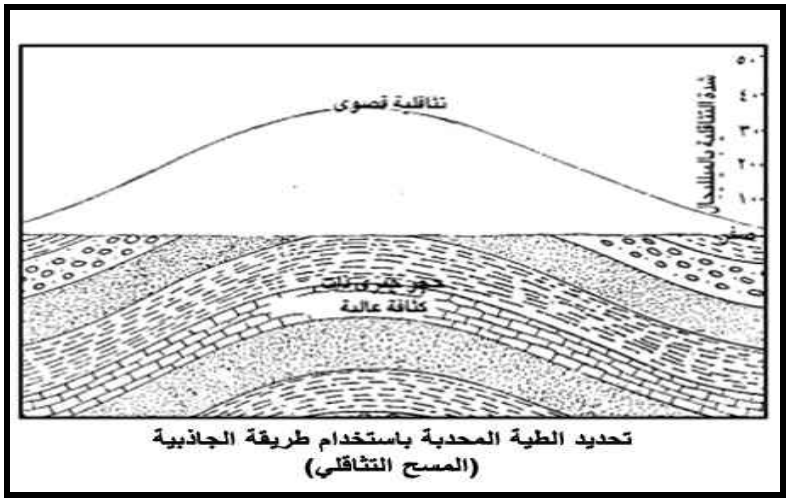

المصدر: http://www.rasgharib.net consulté le 31/03/2012 à11h4

([1]): http://www.rasgharib.net,OpCit

ب3- الطريقة المغناطيسية :

لكل نوع من أنواع الصخور خواص مغناطيسية خاصة،و تعتمد هذه الطريقة على معرفة أنواع الصخور و خواصها،عن طريق قياس و دراسة التغير في شدة المجال المغناطيسي للتكوينات الأرضية و اتجاهه،وذلك بإجراء مسح مغناطيسي بمعدات و أجهزة خاصة تحملها طائرات.[1]

وحديثاً تستخدم الأقمار الصناعية في رسم الخرائط الكنتورية للتغيرات في شدة المجال المغناطيسي لتحديد التراكيب الجيولوجية في مناطق المسح المغناطيسي، وبخاصة أماكن الطيات والصدوع في القشرة الأرضية المرجح وجود تجمعات البترول بها.

وقد ساعدت الطريقة المغناطيسية على اكتشاف حقول بترولية عديدة في المملكة العربية السعودية، ومنها حقول الحوطة والدلم عام 1989م، والرغيب والنعيم والحلوة والهزمية والغينة في المنطقة الوسطى عام 1990م، ثم حقل مدين على الساحل الشمالي للبحر الأحمر عام 1993م.

ب4- الطريقة الكهربائية :

تعتد هذه الطريقة على اختلاف قياسات المقاومة النوعية الكهربائية بين شتى أنواع الصخور، وبخاصة بين الملح والرسوبيات، ويسهل باستخدامها تحديد عمق صخور القاعدة بفضل ارتفاع قيم المقاومة النوعية لها. كذلك تستخدم طريقة الجهد الذاتي لإجراء قياسات على السطح بالميلي فولت للجهود الكهروكيميائية الناشئة في الأرض بالتفاعل الكيميائي الكهربائي بين بعض المعادن والمحاليل ذات الخصائص الكهربائية المتلامسة معها.

ب5- الدراسات الجيوكيميائية:

تنفذ هذه الدراسات في الطريقة المباشرة للبحث عن البترول أثناء مرحلة الحفر الأولى، ولا سيما إذا وجدت شواهد بترولية على سطح الأرض، نتيجة هجرة بعض الهيدروكربونات من مكمن للبترول أوالغاز الطبيعي تحت ضغط مرتفع نسبيا وتحركها إلى السطح .

وتهدف الدراسات الجيوكيميائية إلى تحديد الطبقات القادرة على توليد البترول، والصخور الخازنة للبترول، وتحديد أنواع الهيدروكربونات الموجودة من بترول أو غاز أو مكثفات. [2]

والشكل الموالي (04) يوضح امتداد البترول في الطبقات الأرضية:

([1]):محمد خميس الزوكة،مرجع سابق،ص79.

([2]):http://www.rasgharib.net,OpCi

الشكل رقم (04):امتداد البترول في الطبقات الأرضية.

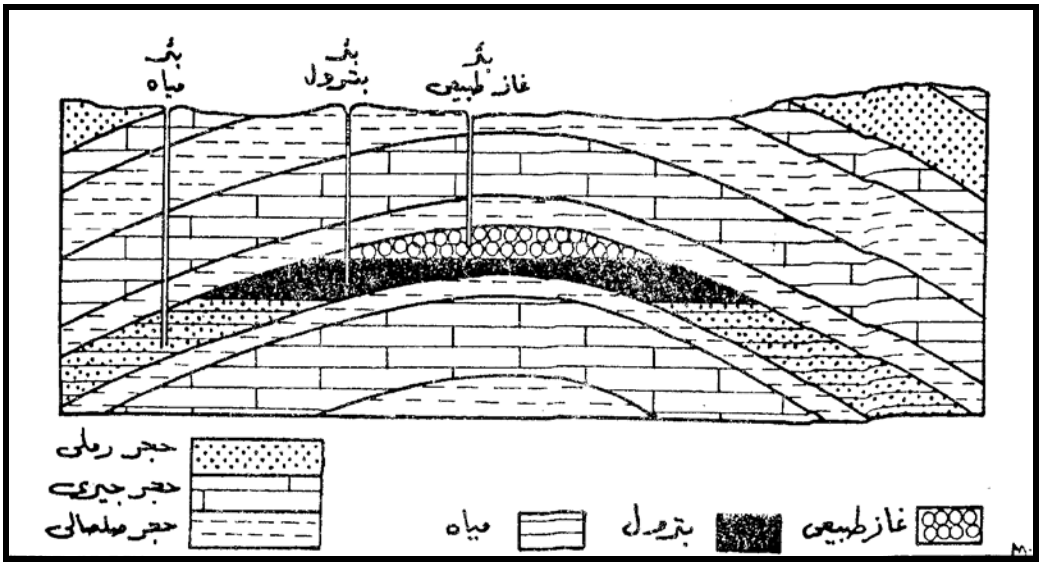

المصدر: محمد خميس الزوكة،**جغرافية الطاقة**،(دار المعرفة الجامعية،مصر،2001)،ص76.

1-1-3-2 مرحلة الاستخراج أو الإنتاج:

وهي المرحلة الهادفة إلى استخراج البترول الخام من باطن الأرض ورفعه إل السطح ليكون جاهزًا أو صالحًا للنقل و التصدير و التصنيع في الأماكن القريبة أو البعيدة داخل المنطقة، أوالبلد،أو خارجه.وهذه العملية تتضمن النشاط المتعلق بتهيئة وصلاحية المنطقة البترولية للاستغلال الاقتصادي سواء كان الأمر من الجوانب الفنية أو التكنولوجية أو الإنشائية كاستكمال حفر الآبار البترولية الناجحة وتحديد عددها و جعلها صالحة للإنتاج،وإنشاء مختلف المعدات الميكانيكية و الأبنية من مكائن و أنابيب نقل و تجميع....الخ.

ان مرحلة الاستخراج البترولي مرتبطة و معتمدة اعتمادا كاملاً و مباشرًا بالمرحلة الأولى، وتشكل هاتان المرحلتان عملية انتاج البترول الخام، أو ما نطلق عليه بالصناعة الاستخراجية البترولية. [1]

1-1-3-3 مرحلة النقل البترولي:

وهي المرحلة الثالثة الهادفة إلى نقل البترول الخام من مراكز،أو مناطق إنتاجه مناطق تصديره أوتصنيعه التكريري، و يتم نقل البترول الخام عبر خطوط الأنابيب إلى موانئ التصدير أو إلى معامل التكرير والتي تعرف بمصافي خام البترول، حيث يحمل من موانئ التصدير على ناقلات النفط العملاقة والتي في بعض الأحيان تكون حمولتها حتى **600** طن من الخام.[2]

وتعتبر عملية النقل التي تتم عبر الأنابيب أرخص وسائل النقل تليها البواخر ثم القاطرات ثم النقل البري، حيث تطمر الأنابيب داخل التربة بعد تغليفها بمواد مانعة لتآكل التربة، أو أي أحماض قد تتكون في محيط الأنبوب, يتراوح عمق الأنبوب ما بين **(3-15** مترا) حسب مستوى سطح التربة, تصنع الأنابيب من سبائك ذات مقاومة عالية للتآكل والضغوط و الإنفجارات العادية.

([1]):محمد أحمد الدوري،مرجع سابق ص5 .

([2]): فريد النجار،**إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة(قراءات واستراتجيات)**،(الدار الجامعية،مصر،2006)،ص5

يزود الخط الناقل للخام بوسائل سلامة عالية الجودة لتفادي أي مخاطر تنجم عن عملية النقل من مناطق الإنتاج الى مناطق الاستهلاك, كذلك يزود الخط بطلمبات تدفع الخام عبر الأنبوب, وصمامات عدم رجوع وصمامات أمان وأخرى للعزل من أجل الصيانة.[1]

1-1-3-4 مرحلة التكرير أو التصفية البترولية:

وتهدف هذه المرحلة إلى تصنيع البترول في المصافي التكريرية بتحويله من صورته الخام إلى أشكال من المنتجات السلعية البترولية المتنوعة ، والمعالجة لسد و تلبية الحاجات الإنسانية إليها مباشرة أوالعمليات التصنيعية لمراحل صناعية لاحقة متعددة.[2]

وتعتمد عملية التصفية بصفة عامة على رفع درجة حرارة النفط الخام إلى درجة حرارة يكون فيها النفط الخام في شكل أبخرة،ثم تتحرر هذه الأبخرة لتتوضع في أوعية حسب الإخلاف في درجة غليان كل منتج. [3]

إن رفع درجة حرارة الخام هذه تمر بمرحلتين وهي رفع درجة حرارة الخام بواسطة التبادل الحراري مع المنتجات المستخرجة من عملية التصفية والمعدة للتخزين , ثم يدخل إلى أفران يرفع فيها درجة حرارة الخام إلى **350** درجة مئوية(**695** درجة فهرنهايت) في هذه الدرجة يتحول الخام إلى أبخرة , تدخل هذه الأبخرة إلى برج فصل رئيسي تحرر فيه الأبخرة من بعضها البعض وتتكاثف حسب الاختلاف في درجة الغليان , ثم تسحب هذه الأبخرة وتبرد, ويتم اختبار مواصفاتها حتى تكون مطابقة لمواصفات المنتجات النفطية المتعارف عليها عالميا,

تنتج المصافي البسيطة الآتي: [4]

- الغاز : ويعرف بغاز المصافي (بخلاف الغاز المنزلي).
- البنزين الخام أو غير المحسن ويعرف بالنافثا.
- الجاز الأبيض (الكيروسين).
- الجازأويل (الديزل) في السودان يسمى الجازولين وهو خطأ لأن الجازولين هوالبنزين, في بعض الدول العربية يسمى السولار أوالمازوت.
- البواقي الثقيلة محليا يسمى الفيرنس(fuel oil).

بالإضافة إلى ذلك فإن البترول لايمكن استعماله في حالته الخام،حيث يجب تكريره وتحويله إلى منتجات تجارية تستخدم في مختلف مجالات النشاط الإقتصادي،وهناك العديد من أنواع مصانع التكرير عبر مختلف دول العالم ذات قدرة إجمالية للتكرير تقدر بحوالي 85مليون برميل في اليوم في سنة 2005،والقدرة المتوسطة لمحطة تكرير محددة بـ 120.000 برميل /اليوم

---

(1): محمد الفضل نجم الدين على الموقع: http://www.sudanradio.info consulté /2012 à 19h25

(2):محمد أحمد الدوري،**مرجع سابق** ص5 .

(3) :http://www.geo2all.com consulté le 24/03/2012 à08h43

(4):محمد الفضل نجم الدين على الموقع: http://www.sudanradio.info consulté 24/03/2012 à 19h25

والجدول الموالي يبين لنا المنتجات التي يمكن الحصول عليها إنطلاقًا من عملية تكرير برميل واحد من النفط الخام:[1]

الجدول رقم (01): هيكلة المنتجات البترولية المتحصل عليها من برميل من النفط الخام

المنتجات المتحصل عليها	الحجم (اللتر)
غاز البترول المميع (GPL) (البروبان، البوتان)	15
وقود السيارات (Supercarburants Automobile)	75
زيت الغزوال والفيول المنزلي	35
الكيروزين (وقود الطائرات)	15
الفيول الثقيل	10
منتجات أخرى	10
المجموع	**160**

Source :Haoua Kahina,**L'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie**, Mémoire En vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques,université Mouloud Memmeri,Tizi-Ouzou,2012,P15

1-1-3-5 مرحلة التسويق و التوزيع:

وهي المرحلة الهادفة إلى تسويق و توزيع البترول بصورته خامًا أو منتجات بترولية إلى مناطق و أماكن استعماله و استهلاكه على النطاق المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

قد تكون مراكز التوزيع مراكزًا رئيسية أو فرعية،وبتوفير كافة معدات و أدوات و أماكن الاستلام و التخزين للبترول الخام أو المنتجات البترولية و إعادة التوزيع. [2]

تمثل هذه المراحل الخمسة(المذكورة أعلاه) في مجموعها سويًا العملية الإنتاجية البترولية أو ما يطلق عليها بالصناعة البترولية، إلا أن هناك مرحلة صناعية أخرى لاحقة و تتكامل مع هذه المراحل رغم استقلاليتها عنها وحداثتها مقارنة مع تلك المراحل الأساسية والأولية للصناعة البترولية وهذه المرحلة هي:

1-1-3-6 مرحلة التصنيع البتروكيماوي:

وهي المرحلة الهادفة إلى تحويل و تصنيع المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات بتروكيماوية مختلفة ومتنوعة تعد بالمئات. كالأسمدة الزراعية و المنظفات و المبيدات والأصباغ و المواد البلاستيكية والأنسجة الصناعية...الخ.

ويمكن اعتبار مرحلة التصنيع البتروكيماوي ضمن المراحل الأخرى الأولية نظرًا للترابط فيما بينها واعتماد نشاطها الصناعي كله على المادة البترولية بصورتها و أشكالها المختلفة. وقد لا تعتبر هذه المرحلة من

([1]) : Haoua Kahina,**L'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie**, Mémoire En vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques,université Mouloud Memmeri,Tizi-Ouzou,2012,P15

([2]) : محمد أحمد الدوري،مرجع سابق ص6.

ضمن مراحل الصناعة البترولية نظرًا للاستقلالية واكتمال العملية الإنتاجية البترولية لوحدها بالمراحل الخمسة من دون مرحلة التصنيع البتروكيماوي.فهناك العديد من الدول التي يقتصر نشاطها الصناعي البترولي على المراحل الخمسة الأولى فقط، ودول أخرى يقتصر نشاطها على مرحلة التصنيع البتروكيماوي لوحده كالعديد من بلدان أوربا الغربية التي لا تتوفر الثروة البترولية في أراضيها بل تقوم باستيراد السلعة البترولية.[1]

وفي الأخير يمكن تلخيص مجمل مراحل الصناعة البترولية في الشكل التالي:

الشكل رقم (05) :مراحل الصناعة البترولية

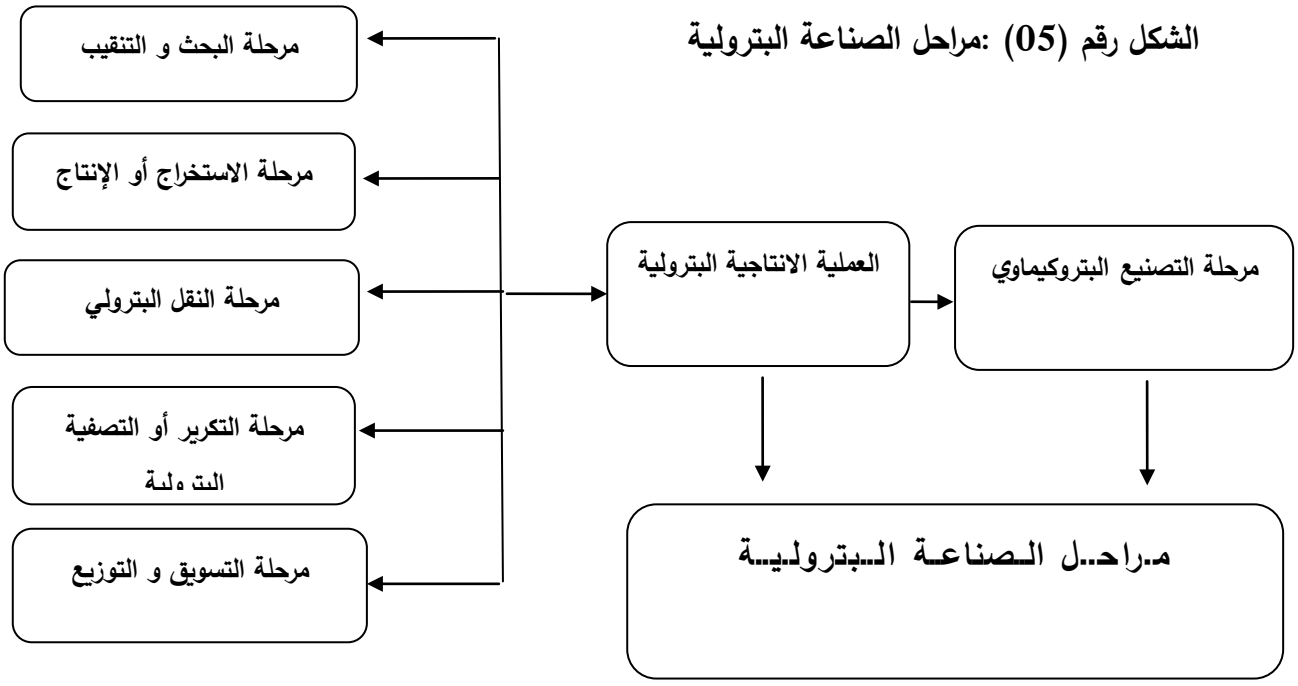

المصدر: من إعداد الطالبة انطلاقًا من المعلومات السابقة.

ويوضح الشكل والجدول التاليان تطورات الاستثمارات العالمية في الصناعة البترولية في الفترة 2001-2005 والفترة 2006-2010.

(1) : المرجع السابق،ص6

الجدول رقم (02) : الاستثمارات العالمية المتراكمة في الصناعة البترولية

الوحدة:(تريليون دولار أمريكي)

	2005-2001	2010-2006
الاستكشاف والإنتاج	0.9	1.4
تكرير النفط	0.2	0.3
الغاز الطبيعي المسيل	0.1	0.1
الصناعات الأخرى	0.2	0.3
الإجمالي	**1.4**	**2.1**

المصدر: International Energy Agency, *World Energy Outlook*, 2006.

الشكل رقم(06): الاستثمارات العالمية الإجمالية في الصناعة البترولية

الوحدة: (مليار دولار أمريكي)

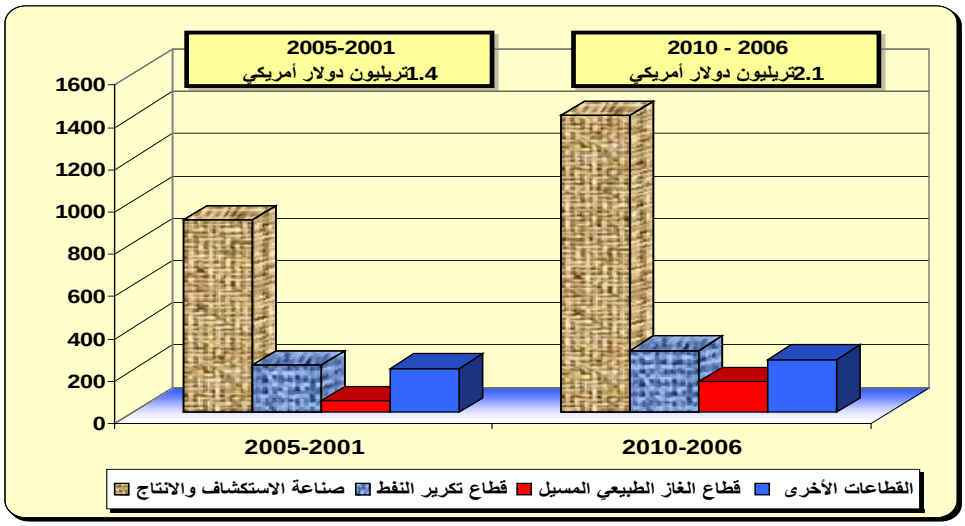

المصدر: **الاستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية–واقعه وآفاقه–** ، (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، دراسات إدارية إقتصادية، الادراة الاقتصادية، سيتمبر 2010)، ص 26.

من خلال الجدول والشكل السابقين نجد أن الاستثمارات العالمية الإجمالية المتراكمة في الصناعة البترولية بلغت حوالي 2.1 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة 2006–2010، وتتوزع هذه الاستثمارات على النحو التالي:

- قطاع صناعة الاستكشاف والإنتاج: 67%.
- قطاع تكرير النفط: 14%.
- قطاع الغاز الطبيعي المسيل: 7%.
- القطاعات الأخرى في الصناعات اللاحقة (تحويل الغاز إلى سائل (GTL)، خطوط الأنابيب، ناقلات النفط، والتوزيع والتسويق): 12%. [1]

[1] : **الاستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية-واقعه وآفاقه-** ، (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، دراسات إدارية إقتصادية، الادراة الاقتصادية، سيتمبر 2010، ص 25

1-2 مفاهيم أساسية حول النفط:

تميز القرن العشرين بكونه عصر البترول، حيث احتل النفط مكانة عالمية عالية، ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة بل كمورد اقتصادي إستراتيجي، تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها وحياتها اليومية، وفي كل المجالات السياسي، الاقتصادي، العسكري وغيرها.

1-2-1 أصل النفط، مكوناته، تواجده:

1-2-1-1 أصل النفط:

النفط أو البترول كلمة مشتقة من أصل لاتيني وهي تتكون من جزئين:[1]

Petr: زيت.

Olium: الصخر.

وتعني زيت الصخر، ويطلق عليها أيضا زيت الخام، كما أن له اسم دارج (الذهب الأسود)، و هو عبارة عن خليط مركب و معقد من الهيدروكربونات الصلبة و السائلة والغازية.[(2)]

حيث تكون المواد البترولية على شكلين[3]:

- **الغاز الطبيعي** :عبارة عن خلائط المواد الهيدروكربونية المنتجة من مكامن بحالة غازية في ظروف الضغط والحرارة الطبيعية.

- **النفط الخام** :عبارة عن خلائط المواد الهيدروكربونية المنتجة من مكامن بحالة سائلة في ظروف الضغط والحرارة الطبيعية.

ويعرف البترول بأنه ذلك السائل الكثيف الأخف من الماء يتركب من الفحم و الهيدروجين بصفة أساسية، قابل للاشتعال ويحرر عند احتراقه طاقة مركّزة وعالية جدّا [(4)]، سهل الضخ والتخزين والنقل والاستعمال نظرًا لسيولته،له ألوان مختلفة حسب المواقع وظروف التخلّق، تتراوح بين الرمادي العميق القريب من الأسود ، والأصفر الباهت،والأصفر، وقد يكون عديم اللون أو أسود أحيانًا ويعطي عند التعرض إلى الضوء ألوانا مشعة تميل إلى الخضرة والزرقة يوجد على أعماق مختلفة ضمن صخور مسامية على نوعين:زيوت نباتية و حيوانية ويسمى:[(5)]

نفط: في اللغة العربية **معربة مشتقة من الكلمة الإغريقية (نافثا)**

Petroleum: في اللغة الإنجليزية.

Pétrole: في اللغة الفرنسية.

Petroleo: في اللغتين الإسبانية والبرتغالية.

ولقد تعرف الإنسان على البترول في شكل خام منذ زمن طويل حوالي **3000** سنة، حيث كانت تكفي الحاجات الضرورية المتمثلة أما في شكل علاج أو دواء أو إنارة، و مع ظهور الثورة الصناعية والتطور التقني

---

[1] : مدحت العراقي ، **إرتفاع أسعار النفط**، (الدار الخلدونية، مجلة دراسات إقتصادية،العدد08،،جويلية 2006،،الجزائر)،ص11

([2]) : Allain Perrodon,**Geologie de pétrole**,(Presses Universitaires de France,Paris,1966),P55.

[3] : علي أحمد عتيقة، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط، المخاطر والفرص**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991)، ص41.

([4]):P.Wutthier,**Raffinage et Génie Chimique Le Pétrole**,(Tome1 ;France,1987),P37

([5]) : V.Proskouriave,A.Drabkine,**La chimie du pétrole et du et du gaz,** (traduction française Editions Mir,Moscou, 1983), P47

استدعى القيام بعمليات البحث والتنقيب عن البترول، فأول بئر حفر كان في **27** أوت **1859** ببنسلفانيا من طرف العقيد "أودين دركا".[1]

و الجدول التالي يوضح تواريخ اكتشاف النفط في عدد من الأقطار العربية و الأجنبية:

الجدول رقم (03): تاريخ اكتشاف النفط في عدد من أقطار العالم النفطية العربية منها والأجنبية:

البلدان	التواريخ
الولايات المتحدة الأميركية	.1859
مملكة رومانيا	1857
كندا	1858
القوقاز (القيصرية)	1873
البيرو	1869
إيران	1908
مصر	1911
العراق	1937
الكويت	1983
المغرب	1943
الجزائر	1956
ليبيا	1959
	1943
	1956
	1959

المصدر: http://ar.wikipedia.org

إلا أنه يقال إن أول بئر نفطية حفرت في (شوش) في جنوب إيران عام (**500**) قبل الميلاد تقريباً ويزعم بعض الخبراء أن أول بئر نفطية تم حفرها بالقرب من تشارلسستون في غرب فرجينيا عام **1806**م، و لم تبدأ صناعة البترول العصرية إلا عام **1859** م بعد حفر إدوين دريك بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية.[2]

ولقد اختلفت و تباينت آراء المعنيين و المختصين من جيولوجيين و كيماويين بشأن أصل و نشأة البترول وكيفية تكونه في الطبيعة التي تتجاذبها نظريتان:الأولى القائلة بالأصل المعدني والثانية القائلة بالأصل العضوي ولكل فريق من هؤلاء أسانيده و براهينه:

أ)- النظريات القائلة بالأصل المعدني(اللاعضوية):

وتجمع هذه النظريات رغم تعددها على أن مادة البترول قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية،كاتحاد و تفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون، أوعنصر كبريت الحديد مع الماء و غيرها من العناصر الأخرى[3]،حيث يحاول أنصار هذه النظرية البرهان عليها بوساطة التحليلات

(1) : collection Microsoft Encarta 2009 « pétrole » "

(2):http://oissama.yoo7.com,consulté le 24/02/2012 à 23h47

(3):محمد أحمد الدوري ،مرجع سابق، ص 16.

المخبرية الكيميائية التي أدت إلى الحصول على البترول من مواد أصلها معدني بعد إخضاعها للشروط الطبيعية و الكيميائية نفسها التي يخضع لها تشكل البترول.

وما يدعم آراء وأسانيد هذه المجموعة في أصل وتكون البترول هو توصلها نظريًا ومختبريًا على تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو البترول كالبنزين و الاستلين والميثان.. الخ[1]

إلا أنه لم يعد حالياً لهذه النظرية أهمية عملية من الناحية العلمية بل أصبحت نظرية لها قيمتها التاريخية فقط و أصبحت هذه النظرية فيما بعد أساس النظريات الأخرى التي يؤيدها أكثر الباحثين القائلين بالنشأة المعدنية.

ب)- النظرية القائلة بالأصل العضوي:

إلى جانب أبحاث العلماء للبرهان على الأصل المعدني للبترول أخذ فريق آخر يوالي أبحاثه للبرهان على نشأة البترول من أصل عضوي نباتي أو حيواني أو فطري،أي أنها تعتمد على العناصر العضوية في تفاعلها و تكوينها للبترول وهي تنقسم إلى قسمين:[2]

1- **نظريات تقول و تعتمد على المصدر العضوي النباتي في أصل تكون البترول**،حيث أن المواد النباتية اندثرت و طمرت في باطن الأرض عبر آلاف السنين و تفسخت وتحللت في الباطن لتكون مادة البترول.[3]

كما قد استحصل العالم (لوران) على فحوم هيدروجينية بتقطير بعض الحموض الدسمة و تسليط بخار الماء الساخن عليها كما تم الحصول في شروط مختلفة باستعمال أنواع أخرى من المواد الدسمة و السيللوز النباتي على فحوم هيدروجينية من الأنواع نفسها

2- **نظريات تعتمد المصدر العضوي الحيواني في أصل تكون البترول:** حيث أن اندثار وانقراض بعض الأسماك أو الزواحف بأعداد و كميات كبيرة تحت قاع البحار و المحيطات عبر آلاف السنين،فتفسخت وتحللت في أعماق الأرض مكونة مادة البترول.

و بذلك استقرت آراء العلماء على أن نشأة البترول و أصله لابد أن يكون من مواد عضوية لأنه لا يعقل ولا يمكن الحصول على تلك المجموعات الهائلة من المكامن في ظروف طبيعية و كيميائية معقدة إلا بالاستناد إلى مواد أولية هائلة تخزنها الطبيعة، و لا يوجد في الطبيعة إلا المواد العضوية فقط من نباتية و حيوانية تخزنها الطبيعة بهذا الشكل.

1-2-1-2 مكونات البترول و وحدته القياسية:

يختلف تركيب البترول باختلاف مصدره وقد تمكن الإنسان من التأكد والتعرف على التكوين الكيماوي الدقيق لهذه الموارد ونسبها، حيث دلّ التحليل العنصري للبترول أنه يحتوي على:[4]

الكربون: (84-87)%

الهيدروجين: (11-14)%

الكبريت: (0,4-0,5)%

---

(1): http://oissama.yoo7.com,OpCit.

(2): محمود أمين،**البترول و اقتصاديات موارده**،(الدار الجامعية،مصر،1978)،ص36.

(3): محمد أحمد الدوري،مرجع سابق،17

(4): Allain Perrodon, OpCit,P66

النتروجين: (0,1-0,2)%

الأكسجين: (0,1-0,2)%

كما اكتشف في البترول زيادة على ما سبق عناصر أخرى كاليود والصوديوم والحديد....الخ مشكلة الشوائب المرافقة له عند خروجه من الآبار البترولية.

أما الوحدة القياسية للبترول فهي تكون إما بموجب:

أ- الحجم:

1- بوحدة القياس الأمريكية و هي الوحدة الأكثر شيوعًا و استعمالاً في العالم،والتي تعرف بالبرميل **Barrel** ، و الذي ما يعادل 159لترًا

2- وحدة قياس المتر مكعب و يعادل 6.28 برميل، وهذا المعيار يستعمل في بعض البلدان وخاصة في منطقة أوربا الغربية (كفرنسا وألمانيا..)

ب- الوزن:

وهي وحدة قياس شائعة عالميًا أيضًا،ويعتمد مقياس الطن**Ton** كوحدة قياسية لها رغم تنوع ذلك المقياس الطني،فهناك:

1- الطن الطويل **Long Ton**، ويعادل 1006كلغ.

2- الطن المتري **Metric Ton**، ويعادل999كلغ.

3- الطن القصير **Short Ton**، ويعادل 906كلغ.

1-2-1-3 تواجده:

إن التواجد الجغرافي للحقول و الأحواض البترولية لا يكون في أي طبقة أرضية وفي جميع المناطق الجغرافية،بل يقتصر وجودهما في مناطق و طبقات أرضية معينة ومعلومة ومحدودة ، وتكون على الأغلب في المناطق التي كانت تغطيها البحار العميقة فيما مضى،أي في المناطق الرسوبية،وبالضبط الصخور الرسوبية لتمييزها عن الصخور النارية،سواء أكانت على اليابسة أو في المناطق المغمورة بالمياه[1].

ومن أبرز وأهم الأحواض البترولية في العالم الآتي: [2]

- الحوض البترولي في الولايات المتحدة الأمريكية.
- الحوض البترولي في منطقة أمريكا اللاتينية و الجنوبية.
- الحوض البترولي في منطقة جبال الاورال/الاتحاد السوفياتي سابقًا.
- الحوض البترولي في منطقة بحر قزوين.
- الحوض البترولي في منطقة الخليج العربي.
- الحوض البترولي في منطقة شمال ايفريقيا

ويتخذ النفط في الطبيعة ثلاثة أشكال: [3]

([1]):,OpCit,P47. P.Wutthier

([2]):محمد خميس الزوكة،مرجع سابق،ص123.

([3]): محمد أحمد الدوري،مرجع سابق ، ص8.

- **الحالة السائلة:** وهي ما يطلق عليه مادة البترول الخام، وهي مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر.
- **الحالة الغازية:** وهي ما يطلق عليه بالغاز الطبيعي وهو يتكون من مجموعة من المواد الغازية أهمها الميثان Methane والإيثان Ethane والبروبين Propane والنتروجين وثاني أوكسيد الكربون والكبريت بنسب متفاوتة، ويعتبر الغاز الطبيعي من المحروقات عالية الكفاءة قليلة الكلفة، وقليلة الانبعاثات الملوثة للبيئة.
- **الحالة شبه الصلبة:** كعروق الأسفلت وهي حالة نادرة.

كما وأن سوائل وغازات البترول قد تتواجد بصورة مختلطة مع بعضها البعض ولكن بنسب مختلفة وبحسب المناطق الجغرافية التي تتواجد بها. فقد يتواجد البترول الخام مختلطا بنسب قليلة من الغاز الطبيعي كالبترول في منطقة الخليج العربي، كما يتواجد الغاز الطبيعي مختلطا مع البترول الخام كمنطقة الجزائر وبحر الشمال.

وتكون مادة البترول على أشكال مختلفة،إما في حالة سائلة كالبترول الخام أو حالة غازية، كغازات البترول (الغاز الطبيعي)، كما قد تكون مختلطة بنسب مختلفة حسب مناطق تواجدها الجغرافي فهناك مناطق يتواجد فيها البترول الخام المختلط مع نسبة قليلة من الغاز الطبيعي، كما هو الحال في الخليج العربي وخليج السويس، كما قد تغلب نسبة الغاز الطبيعي في مناطق أخرى كالجزائر وبحر الشمال.[1]

والشكل الموالي يوضح تشكل البترول ومكوناته داخل الطبقات الرسوبية(مكمن أو مصيدة البترول):

الشكل رقم (07): تشكل البترول داخل الطبقات الرسوبية.

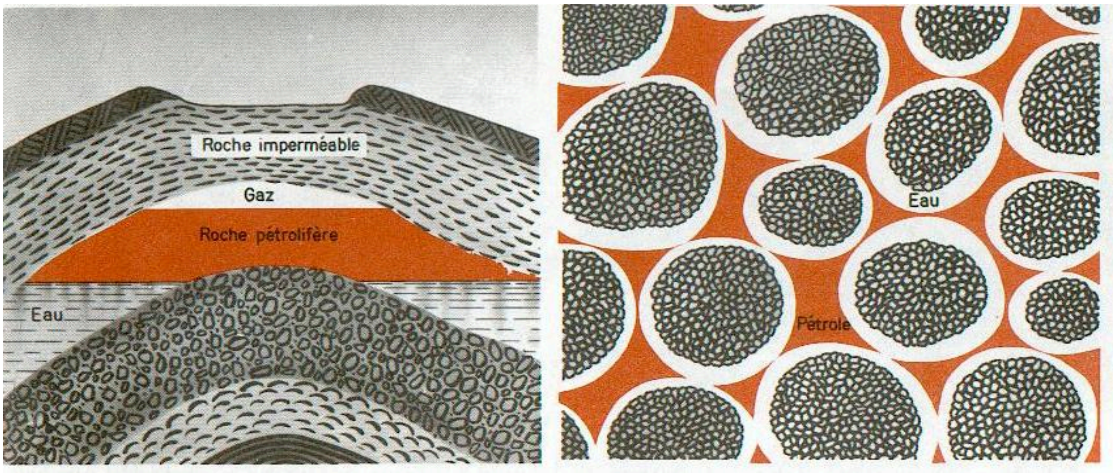

Source: Allain Perrodon,**Geologie de pétrole**,(Presses Universitaires de France, Paris, 1966), P78

1-2-2- أنواع البترول ومنتجاته وخصائصه:

1-2-2-1أنواع البترول:

البترول الخام متواجد في الطبيعة رغم كونه مادة متجانسة في عناصره المكونة له إلا أنه لا يكون على نوع واحد في العالم، إذ يختلف كل نوع عن آخر باختلاف الخصائص الطبيعية أو الكيماوية أو بالكثافة و اللزوجة و بحسب احتوائه على المادة الكبريتية.[2]

(1):V.Proskouriave,A.Drabkine,OpCit,P 52

(2):محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص 14.

لذا يتباين البترول ويختلف في نوعه من بلد إلى آخر، وأحيانا في نفس الحقل يتواجد عدة أنواع، فالمنطقة الأوربية تختلف عن القارة الإفريقية، كما تختلف عن بترول الشرق الأوسط،وعلى العموم يكمن التمييز بين الأنواع التالية من البترول كالآتي:

أ)- بترول برافيني:هو البترول الذي يحتوي نسبة عالية من المركبات الهيدروكربونية البارافنية.

ب)- بترول إسفلتي(نافتيني): وهو البترول المحتوي على نسبة عالية من المركبات النافتينية أوالمواد الاسفيلتية (العطرية-الاوروماتية).

ج)-**حسب درجة الكثافة النوعية:** ويقال أن هذا بترول خفيف أو ثقيل أو متوسط.

د)- **حسب نسبة المادة الكبريتية:** و هنا يتم التمييز بين البترول الحلو أو المر.

وهذا الاختلاف في أنواع المادة البترولية ينجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي البترولي، و من أبرز هذه التأثيرات مايلي:

- التأثير على قيمة وسعر البترول.
- التأثير على الكلفة الإنتاجية للبترول.
- التأثير على العرض البترولي من خلال تقدير مقدار و نسبة المنتجات البترولية التي يمكن الحصول عليها من كل نوع بترولي.
- التأثير على طريقة التكرير و نوعية المصافي البترولية.

1-2-2-2 منتجات البترول: البترول كمادة خام لا يمكن استعماله واستهلاكه إلاّ بعد تصفيته، أو تكريره لتحويله إلى منتجات أوسلعية بترولية مختلفة، إذ يتضمن ويستخلص منه العديد من المنتجات البترولية المختلفة في طبيعتها شكلها أو قيمتها أو استعمالها، فمنها الخفيفة للتدليل على خفة وزنها وسرعة تطايرها، أو المتوسطة أوالثقيلة. وهذه المنتجات البترولية هي كالآتي:

المنتجات الخفيفة	- الغاز الطبيعي	natural gaz
	- بنزين الطائرات	owiation gasoline
	- بنزين السيارات	motor gasoline
	- كيروسين	Kérosene
المنتجات المتوسطة	- زيت الغاز	gaz oil
	- زيت الديزل	diesel oil
	- زيت التشحيم	lulricants
المنتجات الثقيلة	- زيت الوقود	banker / fuel oil
	- الإسفلت	hitumen
	- الشمع	wax

و الجدول التالي يوضح أنواع البترول الخام و نسب المنتجات البترولية فيه:

الجدول رقم(04): أنواع البترول و نسب المنتجات البترولية فيه.

الدولة	نوع البترول	API (*)	الكبريت%	النسبة النوعية للمنتجات البترولية%		
				خفيفية	متوسطة	ثقيلة
السعودية	متوسط	34.2	1.6	20.5	31.0	48.5
	ثقيل	27.3	2.84	16.0	23.5	60.75
الكويت	متوسط	31.3	2.48	19.35	25.30	55.35
إيران	متوسط	34.3	1.35	22.25	30.25	47.50
	ثقيل	31.3	1.85	21.15	26.85	52.0
العراق	خفيف	36.1	1.88	25.0	30.6	44.4
	متوسط	34.0	1.95	22.0	28.0	50.0
الجزائر	خفيف	44.0	0.14	35.0	36.0	29.0
نيجيريا	ثقيل	27.1	0.25	12.0	40.0	48.0

المصدر: محمد أحمد الدوري **محاضرات في الاقتصاد البترولي**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 1983)، ص 13.

1-2-2-3 مميزات و خصائص السلعة البترولية:

ترتبط خصائص السلعة البترولية بطبيعتها أو بكيفية استغلالها مما تكسبها أهمية كبيرة في تزايد منفعتها إلى جانب استمرارية تعاظم قدرتها التنافسية وبصورة فاعلة ومؤثرة مع السلع البديلة ومن أبرز تلك المميزات الآتي:[2]

أ- الميزة التكنولوجية الفنية:

ترتبط بمستوى تقدم وتطور تكنولوجيات أساليب استغلال(معدات و أدوات استعمال و استهلاك البترول) الثروة البترولية، لتخفيض كلفة إنتاج السلعة البترولية و مقدار الإنفاق الاستثماري،ما يساعد على سرعة وسهولة استخراجها و استعمالها،ويعمل على زيادة مقدار العائد الاقتصادي البترولي.

ب- الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية):

حيث تتميز بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة لها والبديلة.

ج- ميزة مرونة الحركة البترولية:

إذ تتميز عن غيرها من السلع بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أي منطقة من العالم.

د- الميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود:

وهي الميزة الأكثر تأثيرًا و الأكبر أهمية من بقية السلع الأخرى حيث أن لهذه السلعة منافع متنوعة واستعمالات متزايدة، رغم سعة وتعدد تلك الاستعمالات التي تشمل مختلف جوانب حياة الإنسان ومجموع

(*): API مختصر للتدليل على درجة الكثافة النوعية لمعهد البترول الأمريكي.

(2): محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص،ص61-62.

النشاطات و القطاعات الاقتصادية في الزراعة و الصناعة و الخدمات الانتاجية،الأمر الذي يعزز قدرة و مكانة و قيمة السلعة البترولية في عالمنا المعاصر.

1-3 تقديرات النفط في العالم

خلال العشرين سنة المقبلة سوف يزيد الطلب على الطاقة بنسبة 50% حسب ما تم تقديمه في الملتقى السعودي الثاني لتقنيات استكشاف وإنتاج الزيت والغاز، وذلك لارتفاع عدد سكان العالم إلى 9 مليارات نسمة بحلول عام 2030، مع تقدير الاحتياطي العالمي المحتمل للنفط بنحو 14 تريلون برميل [1] وأفضت دراسة قام بها باحثون وعلماء من جامعة أكسفورد إلى أن المخزون الاحتياطي المتوقع للنفط سينخفض من 1350-1150 بليون برميل إلى ما بين 850-900 بليون برميل [2]

تجدر الإشارة إلى أنه في عام 1980 تساوى الإنتاج العالمي للنفط مع ما تم اكتشافه في ذلك العام، ومنذ ذلك السنة يفوق الاستهلاك العالمي للنفط ما تم اكتشافه منه سنويا.

1-3-1 الاحتياطي العالمي للنفط

1-3-1-1 مفهوم احتياطي النفط

وتسمى الكميات المقدر استخراجها ضمن المكمن البترولي باحتياطيات النفط والغاز ويمكن عن طريق التقطير والتصنيع الحصول على عدد كبير من المنتجات البترولية التي تختلف في كثافتها الغازية من الخفيفة والثقيلة إلى السوائل الثقيلة والخفيفة والمتوسطة ثم شبه السوائل فالمواد الصلبة، ويعود تحديد طبيعة المنتج البترولي إلى نسبة ذرات الكربون، حيث كلما زادت النسبة زادت كثافته أو ثقله والعكس بالعكس.

لا يوجد توافق مطلق لتحديد مفهوم احتياطي المحروقات، فتستخدم الشركات والحكومات هذا المفهوم حسب عدة معايير، وقد اتفق على معيار موحد في فيفري 2000 والذي يفرق بين:

- **الاحتياطي المثبت** : وتفوق نسبة احتمال استغلاله 90% .
- **الاحتياطي المحتمل** : تقدر نسبة إمكانية استغلاله حوالي 50% .
- **احتياطي ممكن** : تصل نسبة الإمكانية فيه 5% .

بالرغم من ذلك فإن تقدير الاحتياط النفطي يبقى خاضعا لتقلبات متعلقة بعوامل جيوسياسية أومرتبطة بمصالح الشركات النفطية فتوافر المعلومات حول الاحتياطي يستطيع التأثير في قرارات ذات أهمية بالغة كتحديد خطوط مد الأنابيب النفطية والسعة التي ينصح بها، ويتم في الكثير من الأحيان تصحيح هذه المعلومات حول الاحتياطات النفطية المتوفرة وبلغ الاحتياطي العالمي للبترول المثبت نهاية عام 2006 حوالي مليار ومائتي مليون برميل موزع بالشكل التالي:

الشرق الأوسط: 724 ألف مليون برميل

إفريقيا: 117 ألف مليون برميل.

أمريكا الوسطى والجنوبية: 17 ألف مليون برميل [3]

---

(1) البريك خالد ،**الوقود الأحفوري سيظل مهيمنا على الطاقة**، الموقع الرسمي لجريدة الوطن الكويتية: www.alwatan.com تاريخ الزيارة: 2012/12/17، الساعة : 23:15

(2) **: Oxford report :world oil reserve at tipping point** , http://www.energybulletin.net/ , site consulté le :18/12/2012, 15 :30

(3) بابلو بينافيدس ، **هل ينفذ البترول ؟** ، الموقع الرسمي لقناة الجزيرة ، http://aljazeera.net ، تاريخ الزيارة : 2012/12/19، الساعة : 12:30.

1-3-1-2 تقديرات الاحتياطي البترولي العالمي:

تخضع احتياطات المؤكدة للزيادة أو النقصان وفقا للعوامل الآتية:

- الإنتاج: حيث يقل الاحتياطي كلما زاد الإنتاج .
- الاكتشافات الجديدة: يضاف إلى الاحتياطي المؤكد تقديرات الاحتياطي الحقول المكتشفة خلال العام .
- التوسعات: وتمثل الاحتياطات التي يتأكد وجودها نتيجة التوسع في حفر الآبار الموجودة فعلا
- إعادة التقدير: حيث كلما تحسنت المعلومات الجيولوجية والهندسية عن الحقل النفطي كانت التقديرات للاحتياطات أكثر دقة وفيما يلي جدول يوضح توزيع الاحتياطات البترولية في العالم :

الجدول رقم (05) : تطور الاحتياطي البترولي في العالم حسب المناطق خلال الفترة 2006 – 2013

الوحدة:(مليار برميل)

المنطقة	*2006	2007*	*2008	2009**	**2010	**2011	**2012	**2013
أمريكا الشمالية	26.699	25.872	26.217	23.446	24.884	33.085	37.893	37.893
أمريكا اللاتينية	124.252	137.398	210.507	246.645	332.477	335.698	336.819	338.289
أوربا الشرقية	128.952	182.981	128.598	116.556	117.310	117.314	119.881	119.877
أوربا الغربية	15.369	14.913	13.931	13.318	13.416	11.722	11.559	12.267
الشرق الأوسط	754.616	750.619	752.258	752.079	794.265	796.855	798.855	803.182
إفريقيا	118.794	121.349	122.311	123.648	125.623	126.474	128.371	128.149
أسيا ، الباسفيك	40.964	40.223	40.278	47.798	49.218	49.666	50.438	50.208
إجمالي الاحتياطي العالمي	**1209.545**	**1219.353**	**1294.100**	**1323.490**	**1457.193**	**1470.814**	**1483.793**	**1489.865**

Source :* **Annual statistical Bulletin2009**,p24 , site officiel de l'OPEC:www.opec.org ,site consulté le :19/12/2012, 13 :00

** **Annual statistical Bulletin 2014**,p22 , site officiel de l'OPEC:www.opec.org ,site consulté le :13/08/2015 ;16:45

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم (05) يظهر أن:

- 53.83 % من الاحتياطي العالمي للبترول متركز في منطقة الشرق الأوسط لسنة 2013 والبالغ 803.182 مليار برميل من احتياطي عالمي إجمالي قدره **1489.865**مليار برميل حتى سنة 2013 ،
- تليها أمريكا اللاتينية باحتياطي قدره 338.289 مليار برميل بنسبة 22.70% من الاحتياطي العالمي، ثم تليها إفريقيا بنسبة 8.65% من الاحتياطي العالمي، وفي المركز الرابع نجد أوروبا الشرقية بنسبة احتياطي 8.046% وتمثل آسيا 3.399% من احتياطي البترول العالمي وتقدر حصة كل من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية 2.54% و0.823% على التوالي.
- كما يلاحظ من هذا الجدول القفزة الكبيرة لاحتياطي النفط في أمركا اللاتينية، حيث ارتفع من 124.252 مليار برميل سنة 2006 إلى 338.289مليار برميل سنة 2013 بزيادة تقدر 214.037 مليار برميل عبر السنوات من (2006-2013) وحتى سنة 2006 كانت أوروبا الشرقية تحتل المركز الثاني

لاحتياطات العالم من النفط غير أنه وفي السنة الموالية تراجعت عن تلك المرتبة لصالح أمريكا اللاتينية، وفي الجدول الموالي نجد تطور الاحتياط النفط لدول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2005-2013:

الجدول رقم(06) : تطور احتياطي النفط الخام لدول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2005-2013

الوحدة:(مليار برميل)

المنطقة	2005*	2006*	2007*	2008*	2009**	2010**	2011**	2012**	2013**
الأرجنتين	2.320	2.468	2.587	2.616	2.520	2.505	2.505	2.805	2.820
البرازيل	11.772	12.182	12.624	12.624	11.899	11.985	12.841	13.154	13.219
كولومبيا	1.453	1.506	1.510	1.510	1.362	1.360	1.900	2.200	3.377
إكوادور	5.180	5.180	6.368	6.511	6.511	7.206	8.235	8.235	8.832
المكسيك	13.670	12.850	12.187	12.187	10420	10.160	10.030	10.070	10.070
فينز ويلا	80.012	87.324	99.377	172.323	211.173	296.501	297.571	297.735	298.350
دول أخرى	4.048	2.743	2.744	2.736	2.760	2.760	2.616	2.620	2.621

source :* **Annual statistical Bulletin 2009**, p : 24 , site officiel de l'OPEC :www.opec.org site consulté le : 20/12/2012,à 13 :00

** **Annual statistical Bulletin 2014**,p22 , site officiel de l'OPEC:www.opec.org ,site consulté le :13/08/2015 ;16:45

- ويظهر من خلال الجدول (06) أن الزيادة في احتياطات النفط في أمريكا اللاتينية بمقدار ومرتفعا من % كان سببها الرئيسي الزيادة في احتياط النفط الفينزويلي والذي ارتفع بنسبة 22.5%22.70 80.012 مليار برميل في سنة 2005 إلى 298.350مليار برميل في سنة 2013 وهي زيادة هائلة، وأفادت الحكومة الفنزويلية أن هذا الرقم لـ2013 يتضمن 39.949 مليار برميل مصنفة على أنها احتياطي مؤكد وقد شهدت فينزويلا خلال هذه الفترة اكتشاف الكثير من الحقول النفطية وفي دراسة للمركز الجيولوجي الأمريكي الفنزويلية تحتوي على 513 مليار برميل من النفط القابل للاستخراج أظهر أن منطقة أورينا[1]

ويوضح الجدول الموالي أهم الدول التي تحوي أكبر احتياطيات النفط في العالم أين تحتل فنزويلا المرتبة الأولى من إجمالي الإحتياطات العالمية لسنة 2013،وتليها السعودية في المرتبة الثانية بـ 265.789 مليار برميل، ثم جاء ترتيب أكبر 15 إحتياطي عالمي للدول لعام 2013 كما هو مبين في الجدول التالي:

[1] **احتياطي النفط الفينزويلي** ، www.forexrcs.ae ، تاريخ الدخول: 2014/12/20 ، الساعة : 18:43.

الجدول رقم (07): احتياطي أكبر 15 دولة من النفط الخام في العالم لسنة 2013

الوحدة:(مليارببرميل)

	الدولة	
01	فينز ويلا	**298.350**
02	المملكة العربية السعودية	265.789
03	إيران	157.800
04	العراق	144.211
05	الكويت	101.500
06	الإمارات العربية المتحدة	97.800
07	روسيا	80.00
08	الجماهيرية الليبية	48.363
09	نيجريا	37.070
10	الولايات المتحدة الأمريكية	33.00
11	كازاخستان	30.00
12	قطر	25.244
13	الصين	24.428
14	البرازيل	13.219
15	الجزائر	12.200

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير منظمة أوبك 2014

ويظهر مما سبق أن الصناعة النفطية قد دخلت بقوة في النمو فأنشطة الحفر والتنقيب عن البترول هي في أوجها في كل جزء من العالم وذلك لارتفاع أسعار البترول وتزايد الطلب عليه وظهور تكنولوجيات حديثة تسهل من عملية البحث عنه، كما أن ارتفاع أسعار البترول أدى بالبحث عن الآبار غير الاقتصادية ذات التكلفة المرتفعة.

1-3-2 الإنتـاج العالمي للنفط

تحتفظ الدول المنتجة للبترول باحتياطي مغلق لمواجهة الطوارئ غير المتوقعة، كما حدث أثناء أزمة الخليج 1990، إذ قامت كل من السعودية والإمارات وفنزويلا بتشغيل آبارها الاحتياطية المغلقة لتعويض ما يزيد عن 4 ملايين برميل يوميا فقدته السوق نتيجة لتوقف انتاج كل من العراق والكويت.

وفيما يلي جدول يبين تطور الإنتاج العالمي للنفط خلال الفترة (2005-2013) حسب المناطق:

الجدول رقم(08) : تطور الإنتاج العالمي للنفط الخام خلال الفترة 2005-2013

الوحدة:(ألف برميل يوميا)

المنطقة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	نسبة التغير%
أمريكا الشمالية	6.538.3	6.448	6.4895	6.3035	6.570.8	6.698.0	6.913.4	7.793.1	8.822.1	13.2+
أمريكا اللاتينية	10.130.3	10.077.8	9.828.0	9.636.0	9.469.5	9.629.7	9.790.3	9.682.6	9.680.2	-
أوروبا الشرقية	11.083.2	11.532.4	12.003.7	12.0414	12.396.4	12.646.6	12.613.0	12.624.7	12.757.3	1.1+
أوروبا الغربية	4.905.1	4.501.5	4.319.9	4.046.9	3.820.1	3.529.6	3.196.3	2.888.2	2.721.6	5.8-
الشرق الأوسط	22.722.0	22.900.8	22.361.6	23.141.6	20.868.5	21.030.6	23.004.8	24.106.5	23.834.5	1.1-
إفريقيا	8.815.7	8.952.2	9.097.5	9.315.2	8.465.0	8.676.5	7.438.4	8.195.5	7.640.1	6.8-
أسيا و الباسفيك	7.328.4	7.322.6	7.322.5	7.416.9	7.351.8	7.654.5	7.474.7	7.475.2	7.386.4	1.2.-
إجمالي الإنتاج العالمي	**71.523.0**	**71.734.9**	**71.422.7**	**71.901.7**	**68.942.1**	**69865.4**	**70.430.9**	**72.765.8**	**72.842.2**	**0.1+**

Source :***Annual statistical Bulletin 2009**, p32,site officiel del'OPEC :www.opec.org , site consulte le : 25/12/2012, 14 :30

** **Annual statistical Bulletin 2014**,p22 , site officiel de l'OPEC:www.opec.org ,site consulté le :13/08/2015 ;16:45

- من البيانات الواردة في الجدول رقم (08) يظهر أن 32.72% من الإنتاج العالمي للبترول يتم ضخه من منطقة الشرق الأوسط بإنتاج يقدر بـ 23.8345 مليون برميل سنة 2013، تليها أوروبا الشرقية بإنتاج قدره 12.7573 مليون برميل يوميا بنسبة 17.51% من الإنتاج العالمي الكلي، وتحتل أمريكا اللاتينية المركز الثالث بإنتاج قدره 9,6802 مليون برميل يوميا بنسبة 13.28% من الإنتاج العالمي، وتمثل إفريقيا 10.48% من إجمالي إنتاج النفط، فيما تمثل آسيا 10.14%، وتمثل كل من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية 12.11% و3.73% من الإنتاج العالمي للنفط على التوالي.

- كما يمكن ملاحظة من خلال الجدول رقم (08) أيضا أن إنتاج النفط قد انخفض في شتى المناطق في العالم بنسب متغيرة باستثناء كل من أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية والتي زاد فيها الإنتاج بنسبة 2.9% و 3.5% على التوالي، محققا بذلك إجمالي الإنتاج العالمي للنفط زيادة بـ 1% سنة 2013، وزيادة بـ 76.4 ألف برميل يوميا بين الفترة 2012-2013.[1]

وتشير التقديرات إلى أن نسبة مساهمة دول الأوبك من الإنتاج العالمي للنفط في سنة 2013 قد بلغت 40.8% من الإنتاج العالمي، و 31% بالنسبة لإنتاج السوائل الهيدروكربونية ككل من النفط والغاز الطبيعي من الإنتاج العالمي **(أنظر الملحق رقم 01)**.[2]

وفي الجدول الموالي نجد أهم الدول المنتجة للنفط في العالم:

[1]: **Annual statistical Bulletin 2014**,p22 , site officiel de l'OPEC:www.opec.org ,site consulté le 13/08/2015 ;16:45

[2] : **تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)**،الكويت،2013،ص

الجدول رقم (09):تطور الإنتاج اليومي لأكبر 10 دول منتجة للنفط الخام في العالم للفترة 2009-2013.

الوحدة:(ألف برميل يوميا)

البلد	2009	المرتبة	2010	2011	2012	2013	المرتبة
روسيا	9.650.4	01	9.841.3	9.943.3	10.042.9	10.146.6	01
المملكة العربية السعودية	8.184.0	02	8.165.6	9.311.0	9.763.0	9.637.0	02
الولايات المتحدة الأمريكية	5.353.5	03	5.470.8	5.652.5	6.484.6	7.441.2	03
الصين	3.794.6	04	4.076.4	4.052.1	4.074.2	4.164.1	04
إيران	3.557.1	05	3.544.0	3.576.0	3.739.8	3.575.3	05
فينز ويلا	2.878.1	06	2.853.6	2.880.9	2.803.9	2.789.5	09
المكسيك	2.601.4	07	2.577.2	2.552.5	2.547.9	2.522.2	10
العراق	2.336.2	08	2.358.1	2.652.6	2.942.4	2.979.6	06
الكويت	2.261.6	09	2.312.1	2.658.7	2.977.6	2.924.7	07
الإمارات العربية المتحدة	2.241.6	10	2.323.8	2.564.2	2.653.0	2.796.5	08

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير منظمة أوبك 2014

يظهر من الجدول أعلاه أن روسيا تتصدر قائمة أكبر منتجي النفط في العالم بضخها 9,650.4 مليون برميل يوميا سنة 2009 لتحافظ على رتبتها الأولى إلى غاية سنة 2013 بإنتاج يومي بلغ 10.1466 مليون برميل في اليوم تليها المملكة العربية السعودية بقيمة 8.184 مليون برميل يوميا سنة 2009 ليرتفع إنتاجها اليومي سنة 2013 إلى 9.637 مليون برميل/اليوم، ثم الولايات م.أ بإنتاج يقدر بـ5,301,1مليون برميل يوميا سنة 2009 ليأخذ إنتاجها إتجاهًا تصاعديًا ويصل سنة 2013 إلى 7.4412 مليون/اليوم .

ونلاحظ أيضًا من خلال الجدول أن الدول الخمسة الأولى حافظت على ترتيبها من الانتاج اليومي مع إختلاف نسبة الارتفاع في الانتاج من دولة إلى أخرى، في أن الدول الخمسة الأخيرة عرفت تذبذبًا في ترتيبها وتقاربًا في الكميات المنتجة تراوحت بين 2.5-2.9 مليون برميل/اليوم مع بقاء هذه الدول دائمًا ضمن الدول العشرة الأوائل لمنتجي النفط في العالم طيلة الفترة 2009-2013.

1-4 الأهمية الاقتصادية للبترول و العوامل الرئيسية المؤثرة على تطوير قطاع المحروقات.

1-4-1 أهمية البترول الاقتصادية في عالمنا الحديث:

تعتبر فترة أواسط القرن التاسع عشر الفترة الزمنية الأولى لبروز و تزايد أهمية وفاعلية البترول وخاصة الاقتصادية منها على تطوير و تقدم الحياة الإنسانية في عالمنا الحديث، وتنعكس هذه الأهمية الاقتصادية للبترول في جوانب رئيسية متعددة هي كالآتي:

1-4-1-1 البترول مصدر رئيسي و حيوي للطاقة:

حيث أن الطاقة أصبحت تمثل مظهرًا و مؤشرًا عامًا لمعرفة و قياس مدى تقدم و تطور المجتمع الإنساني، فكمية و نوع الطاقة المستهلكة تعكس مقدار و مستوى ونوع ذلك التقدم.

فإذا كانت الكميات المستهلكة من الطاقة بمقادير كبيرة و أنواع حديثة عكست و أعطت المؤشر الايجابي عن المستوى التطوري العالي و الكبير لذلك البلد(كالدول المتقدمة صناعيًا)، وعكس ذلك يكون تمامًا في حالة انخفاض تلك الكميات المستهلكة(الدول النامية أو الزراعية).

والشكلين المواليين يبينان إجمالي إستهلاك الطاقة من طرف الدول العربية خلال عام :2013[1]

الشكل رقم (08): اجمالي استهلاك الطاقة خلال عام 2013

الوحدة: ألف برميل/يوم

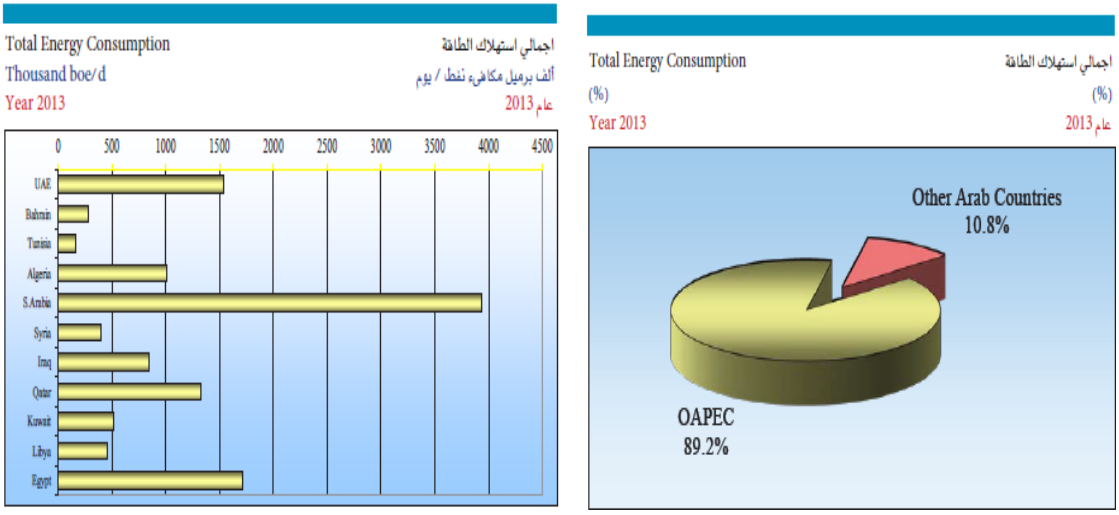

المصدر: التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،2014،ص 65.

من الشكلين نجد أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث استهلاك الطاقة بحوالي 4000 ألف برميل /يوم، تليها مصر،والامارات العربية المتحدة، وإجمالاً نجد أن الدول العربية المصدرة للنفط تغطي ما نسبته 89.2% من اجمالي استهلاك الطاقة، في حين أن 10.8 % المتبقية تمثل بقية الدول العربية.

1-4-1-2 البترول مادة أولية و أساسية لنشاط اقتصادي وصناعي متنوع: يلعب البترول دورًا حساسًا في وزن مختلف النشطات الاقتصادية حيث يمثل المصدر الأساسي للطاقة الاولية في العالم بحصة سوقية تزيد عن 36%،ويمثل ما نسبته 95% من الطاقة المستعملة في قطاع النقل،ومن 1.5% إلى 2% من الناتج المحلي الاجمالي العالمي،و6% -8% من التجارة العالمية.[2]

أ- مكانة البترول في قطاع الصناعة:

حيث أن البترول ليس مقتصرًا على عملية إنتاجية صناعية واحدة، بل هو مصدر للعديد من العمليات الإنتاجية الصناعية المتلاحقة و المتميزة عن بعضها البعض،رغم كون المادة الأساسية لنشاطهم الصناعي هو البترول ومنتجاته، وذلك بدءًا من الصناعة البترولية الاستخراجية إلى الصناعات البتروكيماوية المتعددة (صناعة الأسمدة،المطاط الصناعي،المستحضرات الطبية والمبيدات،مواد التجميل،الأصباغ،مواد وأدوات الكتابة...).[3]

وباعتبار أن البترول يدخل كمنتج وسيط في كل الصناعات و الأنشطة الاقتصادية فهو يساهم في تكوين و زيادة الدخل القومي،فضلاً عن كونه يتيح فرص عمالة كبيرة ولابد من العمل على استمرار هذا الدور و دعمه.[4]

---

[1] : التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،2014،ص 65.

([2]) : Carnot Nicolas Et Hagege Catrine,**"Le Marché Pétrolier"**,(Economie Et Prévision,2004/2005,N^{0}166),P128

([3]):محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص66.

([4]): فريد النجار،مرجع سابق،ص6.

ب-مكانة البترول في قطاع الفلاحة:

وفي قطاع الفلاحة، يستخدم البترول كوقود (الديازيل خاصة) لمختلف الجرارات وآلات الحرث والسقي والضخ، أو كمادة كيمائية كالأسمدة .

ج- مكانة البترول في قطاع النقل:

يمثل البترول منذ زمن بعيد مصدر الطاقة الأكثر استعمالاً في قطاع النقل الذي يشكل بدوره الحصة الأكبر كقطاع مستهلك للطاقة (بأكثر من 95%) حيث أن البدائل الطاقوية الأخرى محدودة أوذات تكلفة أكثر.[1]

والشكل الموالي يبين حصة بعض القطاعات الإقتصادية (الصناعة،النقل،الكهرباء،قطاعات أخرى) في الطلب على المنتجات البترولية:

الشكل رقم (09): توزيع الطلب على المنتجات البترولية حسب استخدامات قطاعات النشاط الاقتصادي في العالم (ما يعادل مليون طن من البترول)

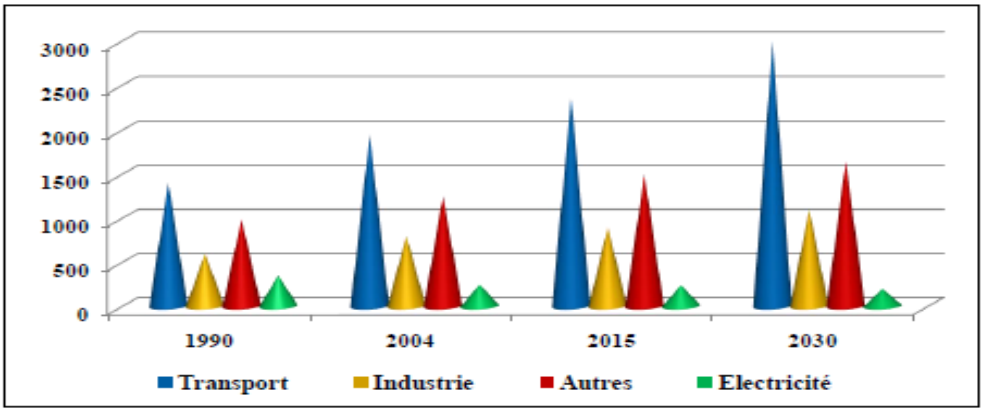

Source: Bensaid Bernard, **« Le pétrole:Une énergie Incontournable** »,Institut Français du Pétrole,2007,Statistiques de « World Energy Outlook IEA,2006 »,P02

من الشكل نجد أن هناك تزايد حصة استهلاك قطاع النقل وقطاع الصناعة خلال الفترة 1990-2015 ومن المتوقع الاستمرار في هذه الزيادة إلى غاية 2030، في حين كان هناك انخفاض مستمر بالنسبة لإستخدامات قطاع الكهرباء.

ولذلك يبقى الطلب العالمي على البترول متزايدًا رغم البدائل الطاقوية المتاحة، والجدول الموالي يبين الطلب على مصادر الطاقة الأولية أين يبقى الطلب العالمي على النفط محتلا الصدارة بمتوسط نمو سنوي 1.6%:

الجدول رقم(10) : الطلب على مصادر الطاقة الأولية

مصادر الطاقة	1971	2000	2010	2030	متوسط النمو السنوي % 2000-2030
الفحم	1449	2355	2702	3606	1.4
البترول	2450	3604	4272	5769	1.6
الغاز الطبيعي	895	2085	277794	4203	2.4
الطاقة النووية	29	674	753		0.1
الطاقة المائية	104	228	274	703	1.6
الطاقات الأخرى	73	233	336	366	3.3
المجموع	**4999**	**9179**	**11132**	**15267618**	**1.7**

Source : IEA.World Energy Investment Outlook2003.P58

([1]) : Haoua Kahina,OpCit,P19.

1-4-1-3 البترول مصدر مالي كبير ومتنوع:

يعتبر البترول مصدرًا كبيرًا و متنوعًا لرأس المال السلعي و النقدي،حيث يساهم بمقدار ونسبة عالية في عملية التراكم الرأسمالي،ويتمثل الجانب المالي للبترول فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بصورها و أنواعها المختلفة سواء أكان بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح و الضرائب على الدخل و الاستهلاك.[1]

أي أنه يحقق عائدات مالية تشكل جانبًا رئيسيًا من وعاء الدخل القومي من النقد الأجنبي اللازم لتمويل الموازنات العامة للدول المنتجة و المصدرة للنفط بصفة خاصة حيث يعتمد اقتصاد هذه الدول على البترول بصورة رئيسية(وعلى رأسها الجزائر)،وكذا حتى بالنسبة للدول المستهلكة و المستوردة للنفط، وفي تمويل عملية التنمية الاقتصادية ككل.[2]

1-4-1-4 البترول سلعة رئيسية للتبادل التجاري:

للبترول دور مؤثر و فعال في عملية تنشيط التبادل التجاري على النطاقين الدولي والمحلي،فالسلعة البترولية بصورتها خامًا أو كمنتجات بترولية يتم تبادلها و تحركها إلى جميع مناطق و بلدان العالم،وتكون نسبة عالية و كبيرة من مجموع السلع المتبادلة دوليًا،أو من مجموع المصادر الطاقوية المنتجة في العالم.[3]

1-4-2 العوامل الرئيسية المؤثرة على تطوير قطاع المحروقات

من بين العوام الرئيسية التي تؤثر في تنمية و تطوير قطاع المحروقات بشكل عام يمكننا ذكر مايلي:

1-4-2-1 العمالة :

و من بين السمات الأساسية المميزة لها هي أنها تتشكل من العمالة الماهرة والنصف ماهرة. فزيادة حجم العمالة الماهرة هي نتيجة تتفق و واقع القطاع، بحيث أنه كلما ارتفع معدل التقدم التقني كلما زاد الطلب على العمالة الماهرة . بالإضافة إلى أن ظاهرة تساوي عدد الفنيين مع عدد الأخصائيين أمر يدل على النقص في العمالة الفنية مما يترتب على زيادة الأعباء الملقاة على الأخصائيين.أما انخفاض حجم العمالة العادية يعتبر أمراً طبيعياً.

يكسب العاملون أهمية خاصة إذا أخذ في الاعتبار القيمة المضافة للدخل الوطني نتيجة جهودهم و مهاراتهم و خبراتهم. مع الإشارة إلى أن هيكل العمالة في هذا القطاع يتسم بضآلة حجمه مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية بالإضافة إلى تكوينه المعتمد بصفة أساسية على العمالة الدائمة و هو أمر يتفق و واقع و أهمية القطاع نفسه.

---

(1): محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص68.
(2): فريد النجار،مرجع سابق،ص6.
(3): محمد أحمد الدوري، مرجع سابق، ص69.

لا يجوز التخطيط للقوى العاملة النفطية بمعزل عن خطة الاستثمارات الموضوعة للقطاع ،مع مراعاة اختلاف العلاقة اختلافاً تاماً بين مجموعة العمالة المباشرة و غير المباشرة، أي أن العلاقة عكسية بين العمالة المباشرة اللازمة لتحقيق خطة الإنتاج الموضوعة و بين المستوى الفني للاستثمارات المتاحة .في حين أن العمالة غير المباشرة (الصيانة ،نقل، خدمات إنتاجية ...) فإن عددها يتطور طردا بارتفاع المستوى التقني للاستثمارات .

1-4-2-2 الاستثمارات

تتسم صناعة المحروقات باحتياجها المستمر إلى الاستثمارات الرأسمالية المتزايدة لضخامة حجم التكاليف التي يتطلبها كل نشاط من أنشطتها المختلفة و على رأسها نشاط البحث و الإنتاج. و هناك تفاوت و اختلاف للهيكل التكويني للاستثمارات من دولة إلى دولة و من منطقة إلى منطقة ،و يرجع سبب ذلك إلى : [1]

- التنافس بين الشركات في الإنفاق على الدراسات و الأبحاث العلمية و الفنية بهدف اكتشاف طرق للبحث و الكشف و تنويع و تحسين المنتجات البترولية والارتفاع بمستوى جودتها .
- التكالب المستمر نحو تحديد المخصصات الاستثمارية لإدخال التكنولوجيا الحديثة و استخدام التحكم الآلي و نظم التشغيل التلقائي بهدف تحسين نوعية المنتج.
- تطبيق نظام الإحلال – التقادم التكنولوجي للآلات بآلات جديدة –

و الجدير بالذكر أن معظم الاستثمارات في هذا القطاع موجهة بصفة رئيسية إلى الأصول الثابتة ،أما القليل منها موجه إلى الأصول المتداولة .و لعل هذه السمة تختلف عن نظيرتها في القطاعات الإقتصادية الأخرى ، الأمر الذي يستلزم رؤوس أموال ضخمة ومتزايدة مجمدة في هذه الأصول مما يصعب تحويلها إلى رؤوس أموال نقدية سائلة دون تحمل خسائر قد لا تستطيع الوحدة الإنتاجية أن تتحملها و تواجهها. و خاصة إذا تطرقنا إلى الأصول الثابتة المتخصصة فتصبح أكثر تعقيدا و خطورة .

نستنتج مما سبق أن صناعة المحروقات بشكل عام تتسم باحتياجاتها إلى الاستثمارات الرأسمالية الضخمة التي تتطلبها كل مرحلة من مراحلها المختلفة .و يزداد حجم هذه التكاليف بالتركيز على أغلب الاستثمارات في الأصول الثابتة و لذلك يصبح من الضروري القيام بجهاز مدعم بأفضل العناصر البشرية المؤهلة لتقييم و اختيار المشروعات و وضع الأسس و المعايير المختلفة التي تستدل منها على أفضل البدائل اقتصادا و أقلها مخاطرة ،و استبعاد المشروعات غير الإقتصادية في ظل سياسة رشيدة و خطة متكاملة للاستثمارات في هذا القطاع .

1-4-2-3 الإنتاج

يلعب البترول و الغاز دوراً هاما في المجتمعات عامة و الدول العربية خاصة ،و لقد تغيرت النظرة لصناعة المحروقات من كونها مصدر للطاقة إلى اعتبارها من المصادر الأساسية لتمويل خطط التنمية الإقتصادية و الاجتماعية .

([1]): كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني**،(اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004)، ص34.

و لكي يتسنى لقطاع إنتاج المحروقات أن يحقق أهدافه يجب حتمية توفر مجموعة من العوامل الفنية التي تعمل على رفع المعدلات الإنتاجية و هي : [1]

- ضرورة توفر المهارات البشرية بتخصصها و أعدادها اللازمة .
- الحرص على توفر الآلات و المعدات الحديثة و أجهزة الحفر الآلية المتقدمة .
- المحافظة على المعدلات المعيارية للإنتاج الموضوعة طبقا للأسس و الأصول العلمية لزيادة الإنتاج من خلال الاحتفاظ بالآبار الإنتاجية عاملة لأطول فترة ممكنة، و ذلك لأن أي محاولة لزيادة الإنتاج عن طريق زيادة المعدلات المعيارية عن المعدلات القياسية و السابق وضعها طبقا للأصول العلمية من شأنه أن يؤدي إلى ابتعاد المادة الخام عن مناطق الإنتاج إلى مناطق أخرى ،وهي أحد السمات الفريدة لهذه المادة الناضبة.
- الاهتمام بطرق صيانة الآبار و تنميتها (آبار إنتاجية و استكشافية).و صيانة الآلات الإنتاجية (تقليل العطل) و الحرص على توفير قطع الغيار و توجيه العناية و الاهتمام للعنصر البشري.

([1]): المرجع نفسه،ص35

2- مكونات السوق العالمية للبترول:

تتكون السوق العالمية للبترول من ثلاثة أطراف رئيسية هي : الشركات العالمية للبترول،و الدول المصدرة للبترول،و الدول المستوردة للبترول.

ويمكن و صف السوق العالمية للبترول بأنها سوق احتكار قلة،كما يمكن وصف الوضع داخل كل مجموعة من المجموعات المكونة لهذه السوق بأنه احتكار قلة أيضًا،حيث تتميز كل مجموعة بوجود عدد متعاملين يمارس بعضهم تأثيرًا على السوق نتيجة لكبر حجمه.[1]

2-1 تعريف السوق العالمية للبترول، الخصائص ،التطور التاريخي، و الأشكال

بعد التعرف على البترول كسلعة من حيث الخصائص والمميزات والأهمية،سنحاول فيمايلي التعرف على السوق الخاصة بهذه السلعة من حيث الخصائص أيضًا والمميزات التي تميزها عن غيرها من الأسواق السلعية،مع التطرق إلى تطورها التاريخي ومختلف أشكالها،وذلك كمايلي:

2-1-1 تعريف السوق النفطية وخصائصها، وتطورها التاريخي:

2-1-1-1 تعريف السوق النفطية :

السوق النفطية هي السوق التي يتم فيها التعامل بأهم مصدر من مصادر الطاقة وهو النفط [2] ويحرك هذه السوق قانون العرض والطلب في الغالب إضافة إلى عوامل اقتصادية أخرى كالشركات النفطية وعوامل سياسية وعسكرية...الخ

2-1-1-2 خصائص السوق البترولية: تتميز السوق البترولية بخصائص هي:

أ- سوق احتكار القلة :

يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات، التي تعمل على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

ب- الاتجاه نحو التكامل الرأسي

حيث أن منتجي القلة يتحكمون في إنتاج البترول، نقله، تكريره، وتسويقه فهي العمليات يربطها نوع من التكامل الرأسي من بداية استخراج البترول الخام إلى نهاية مظهره على شكل مشتقات بترولية مختلفة.

جـ - الاتجاه نحو التكتل:

تدل حركة الشركات في السوق البترولية على اتفاقات مسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول البترول ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل[3]

---

(1): علي لطفي ،**الطاقة و التنمية في الدول العربية**،(منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2008)،ص70.

(2) منيمنة حسين سارة، **جغرافيا الموارد و الإنتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992، ص38.

(3) قويدري قوشيح بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2009/2008، ص54.

2-1-1-3 التطور التاريخي لسوق النفط العالمية

مرت السوق النفطية بالعديد من المراحل يمكن تصنيفها كالآتي: [1]

أ- خلال الفترة 1857-1870:

وفي هذه الفترة كانت السوق النفطية تنافسية بين الشركات النفطية الصغيرة، واندمجت هذه الأخيرة مع بعضها من شدة المنافسة وزال البعض الآخر، وبالتالي تكونت شركات كبيرة وقوية.

ب - خلال الفترة 1870-1960:

هنا أصبحت السوق سوق احتكار قلة بين الشركات التي سيطرت على السوق النفطية العالمية، وعرفت هذه الفترة عقد اتفاقية أكناكاري بين هذه الشركات والتي عرفت بالشقيقات السبع والتي نصت على تقسيم السوق النفطية العالمية، وتحكمها في تسعير هذه المادة.

ج- خلال الفترة 1960-1973:

تناقص احتكار الشقيقات السبع مع تأسيس منظمة أوبك في 1960 حيث تحولت السوق النفطية إلى احتكار المنتج ممثلا في دول opec، وفي وجود هذه المنظمة عملت الدول المنتجة على تقوية مركزها والعمل على استقرار الأسعار لصالحها، وبعد اتفاقية طهران في 1970/02/14 أصبح السعر يتحدد من طرف منظمة opec والشركات النفطية الكبرى في تحديد الأسعار .

د- خلال الفترة 1973-1980:

سيطرت منظمة أوبك في هذه الفترة على السوق النفطية، غير أنه في سنة 1980 وبعد ارتفاع سعر البترول إلى 36 دولار تضررت الدول المستهلكة له، وهنا بدأت المنظمة تفقد قوتها في مجال تسعير النفط بعد أن زاد الدول الأخرى إنتاجها .

هـ- خلال الفترة 1980 حتى الآن:

أصبحت السوق في هذه الفترة تنافسية تخضع لقانون العرض والطلب حيث أنها أصبحت تضم عددا أكبر من المنتجين والمستهلكين مع العلم أنها عرفت الكثير من الاختلالات والتدهور الشديد في 1986، 1998، 2009،2015 .

2-1-2 أشكال السوق النفطية: تطور التسويق النفطي الخام مما أنتج أشكالا مختلفة من الأسواق النفطية كمايلي :

2-1-2-1 السوق النفطية الفورية (les marchés spot du pétrole):

ويتم في هذه السوق تداول النفط الخام والمنتجات المكررة للنفط وذلك في الأجل القصير، وتثبت هذه السوق يوميا أسعار النفط والتي تشكل الأسعار المرجعية في جميع أنحاء العالم، وعمليا فإن المبادلات بين البائع والمشتري تتم بصورة مباشرة في هذه السوق حيث يتم التفاوض على الفرق بين سعر المنتج النهائي وسعر النفط الخام.

---

[1] حمادي نعيمة ، **تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2009، (**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الشلف،2009/2008)، ص ص : 53- 54

وبالنسبة لسوق البترول الفورية للنفط الخام ، نجد ثلاثة أسواق رئيسية يتم في كل منها تداول النفط الخام ، يأتي في مقدمتها سوق "**لندن**"، و الذي يمثل سعر النفط الخام البرنت السعر المرجعي للنفط الخام ، ويأتي بعده السوق الفوري لـ "**نيويورك**" والذي يسجل سعر برميل خام غرب تكساس للولايات المتحدة الأمريكية (WTI) ، ثم نجد السوق الفوري لـ"**سنغافورة**" والذي يتوافق بدوره مع السوق الفورية لمنطقة دبي، والفاعلون الأساسين في هذه السوق هم الشركات النفطية والتي تتعامل مباشرة في هذه السوق من خلال الخدمات التجارية أو فروعها.

– أما بالنسبة للسوق النفطية الفورية للمنتجات المكررة فنجد فيها العديد من الأسواق التي يتم بها التداول .

وتحمل هذه السوق إيجابيات هي:

– توفير النفط في جميع أنحاء العالم، بغض النظر عن بلده الأصلي.

– يشجع هذا النظام الشركات الصغيرة على تعديل سعر البترول الخام بهدف الحصول على أرباح,

– تعتبر هذه الأسواق الأكثر استجابة للأحداث العالمية. [1]

2-1-2-2السوق النفطية الآجلة (les marchés a terme du pétrole)

و تصنف هذه السوق بدورها الى سوقين :

أ- السوق المادية الآجلة للنفط:

ونميز وجود سبعة أسواق مادية في المبادلات الآجلة وهي: سوق روتردام، سوق البحر الأبيض المتوسط، سوق الخليج للشرق الأوسط، سوق الشرق الأقصى، سوق الولايات المتحدة الأمريكية، سوق بحر الشمال، سوق جنوب إفريقيا، غير أن أكثرها أهمية هو سوق روتردام ويتم عرض النفط الخام والمنتجات المكررة فقط في هذه الأسواق.

والكميات المتداولة في هذه الأسواق هي ذات أسعار متفاوتة حسب الحجم، النوعية، تاريخ التسليم ...الخ، من جهة أخرى توجد أسعار مرجعية معروفة لدى الناشطين في هذه السوق، وهذه الأسعار المعلنة من طرف وكالات مثل "بلاتس" "Platts" والتي يتمثل نشاطها الرئيسي في تجميع الأسعار المعمول بها في الأسواق المختلفة، من جهة أخرى توجد الخامات ذات الجودة العالية (البرنت، خام غرب تكساس) والذي يعتبر مرجعا في حد ذاته رغم كون الكميات المتداولة منه متواضعة .

ب- السوق البترولية المالية الآجلة:

ويسمى أيضًا "**بسوق الأوراق، Marché de papier**" ، أين يتم على مستواه تبادل سندات البرميل(أوراق البرميل)،وقد ظهر هذا النوع الأنظمة في منتصف سنوات 1980،وهي عبارة عن عقود آجلة يتم تداولها على مستوى بورصات المواد الأولية بالأخص بورصة نيويورك (**Le NYMEX**)، لندن(**IPE**) وفي سنغافورة (**SIMEX**).

[1].**les marchés spot du pétrole** . www.investir-pétrol.com ; site consulté le 23/12/2012 , 13 :44.

ويمكن تعريف السوق المالية الآجلة للبترول على أنها السوق التي يتم فيها تبادل وعود بيع وشراء البترول الخام،أو منتوج بترولي معين بتاريخ ومتوسط سعر محدد،ولكن قل ما تصل جميع العقود إلى تاريخ الاستحقاق وتصبح صفقات مادية فعلية.[1]

وقد تزايدت أهمية هذه الأسواق منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي أما في الوقت الحالي فإن كمية النفط الخام المعروض بعقود آجلة قد تعدى كمية الإنتاج العالمي منه، وأهم الأسواق البترولية المالية هي:

- بورصة نيويورك (NYMEX) (New York Mercantile Exchange) للبرنت وخام غرب تكساس .
- سوق المبادلات البترولية العالمية (IPE) في لندن للبرنت .
- سوق المبادلات العالمية الإلكتروني: والذي تعدى في مبادلاته السوقين المذكورين[(2)]

وبذلك فهذه السوق الآجلة مماثلة للسوق المالية في المعنى،أين يتم معالجة جميع الصفقات المالية التي تهدف في غالب الأحيان إلى التغطية ضد تقلبات أسعار البترول،ولكن هل تستطيع فعلاً هذه الاسواق بأن تقوم بدورها في التغطية من حالة عدم اليقين للأسعار المستقبلية أمام تزايد استخدام وسائل التغطية تحت أشكال مضاربية.[3]

2-2 الشركات العالمية للبترول كأحد أهم الأطراف الفاعلة في السوق البترولية

تعتبر العلاقة الموجودة بين الدول المستوردة والمستهلكة للبترول ومنتجاته (وهي الدول المتقدمة) وبين الدول المنتجة والمصدرة(وهي في معظمها دول نامية) قديمة قدم بداية استخراج وتصنيع هذه المادة، إلا أنها علاقة كانت تدار وتسير من قبل الشركات البترولية التي أصبحت عملاقة وعالمية، وقد أمكن كل من حملات التوسع الاستعماري والتقدم التقني والتكنولوجي للدول المتقدمة من الحصول على إمتيازات إستكشاف وإنتاج وإدارة البترول ومنتجاته لصالح الشركات البترولية، التي كانت في بدايات توجهها نحو العالمية[4].

وبذلك تميزت السوق البترولية منذ بداية نشوئها بظهور عدد كبير من الشركات التي دخلت في ميدان استغلال الثروة البترولية سواء على صعيد الأسواق المحلية أو العالمية،فكانت هناك الشركات الأمريكية،الفرنسية و الانجليزية،الهولندية،..الخ، إلا أن تنوع وتعدد الشركات البترولية العاملة في السوق البترولية لم يدم طويلا في تلك الفترات الزمنية الأولى في حياة الصناعة البترولية، حيث ابتلعت و ضمت الشركات البترولية الصغرى إجبارًا أو اختيارًا، وبطرق مشروعة و غير مشروعة من طرف الشركات البترولية الكبرى و القوية في إمكانياتها المادية، والفنية و التكنولوجية...،وبذلك برزت شركات بترولية كبيرة و قوية في نفوذها و سعة مناطقها العالمية و محدودة وقليلة في عددها على صعيد السوق البترولية الأمريكية خاصة و السوق البترولية العالمية عامة.[(5)]

2-2-1 أبرز الشركات البترولية الاحتكارية:

([1]) : Percebois Jacques, "**Energie Et Théories Economiques,A propos de quelques débat contemporains**",(Ed Cujus,Paris,1997),P55.

[(2)] **les flambées des cous du pétrole** , www.e-economie.com , site consulté le : 23/12/2012/, 22 :17.

([3]): Percebois Jacques,OpCit,P55

([4]) **: Michel Ghirtman , Les firmes multinationales**, (PARIS, édition Bouchene,)**, p. 21.**

([5]):محمد أحمد الدوري،مرجع سابق ، ص87.

لقد شهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين (1920–1939) مولد البترول كسلعة إستراتيجية تختلف في أهميتها الصناعية عن باقي السلع الأخرى، مما أكسبها مكانة هامة في التجارة العالمية وما وزاد من تنافس الشركات البترولية الضخمة المهيمنة على انتاجه وتجارته خلال هذه الفترة، وهي سبعة *شركات[1]، كانت تكاد تمتلك مقدرات النشاط في الإنتاج والتكرير والنقل، وكذلك احتياطي البترول الخام في العالم باستثناء روسيا ودول الكتلة الشرقية، وهي :[(2)]

2-2-1-1شركات أمريكية:

- ستاندرد أويل نيوجيرسي (اكسون حاليًا) **Standard Oil of Newjersiy (Exxon)**
- ستاندرد أيل كاليفورنيا (شيفرون) **Standard Oil of Californnia**.
- سوكوني موبيل أو ستاندرد أويل أوف موبيل (موبيل حاليًا)**Standard Oil of Mobile**

وهذه الشركات الثلاثة الأمريكية قامت على أنقاض حل شركة ستاندرد أويل أوف أهايو **Standard Oil of Ohaio** التي يمتلكها المليونير الأمريكي روكفلر،بواسطة قانون محاربة قانون الاحتكار في الولايات المتحدة الأمريكية،والذي يعرف باسم قانون شيرمان عام 1890. [(3)]

- جولف أويل **Golf Oil** . (الو.م.أ)
- تكساس (تكساسو). (الو.م.أ)

2-2-1-2شركات انجليزية أو مشتركة :

- شركة البترول البريطانية (بريتش بتروليوم) **British Petroleum** .
- رويال دتش شل الهولندية البريطانية **Royal Duch Shell Oil**.

ومن الطبيعي أن الغلبة جاءت من البداية للشركات الأمريكية العملاقة،حيث جاء الاهتمام بهذه الصناعة مبكرًا بالولايات المتحدة الأمريكية منذ اكتشاف أول حقل بها في منتصف القرن الثامن عشر(1859)،وتوالى اكتشاف الحقول بها بحيث بلغ إنتاج الولايات المتحدة حوالي 43% من انتاج العالم الإجمالي عام 1900.[(4)]

وبذلك كانت الصورة الإحتكارية لانتاج البترول ومشتقاته من طرف الدول المتقدمة وتحديدا الولايات المتحدة الأمريكية، بإعتبار أنها الدولة الأم لخمسة شركات من بين السبعة أوالثمانية الكبار، وتتجلى الصورة الإحتكارية أكثر عند قيام ثلاثة شركات كبرى بقيادة وتوجيه مجموعة الثمانية وهي Exxon، petroleum British، Royal Dutch– Shell، وذلك من خلال نجاحها بعقد أول اتفاق فيما بينها وهو اتفاق "**أكناكاري** " والذي عرف تحت تسمية " **كما هو as is**"، وقد تضمن مجموعة من المعالم الإحتكارية: [5]

---

* : وسميت في تاريخ إنتاج البترول بالأخوات السبعة (**les septs soeurs**)، هذا بالإضافة إلى الشركة الفرنسية (**La compagnie Française du petrole**) التي لم تكن بنفس قوة الشركات السبعة إلا أنها كانت منافسة خاصة بعد التوسع الإستعماري الفرنسي في الجزائر واكتشاف البترول بكميات كبيرة في خمسينيات القرن الماضي، فأصبحب المجموعة تدعى بمجموعة الثمانية بدل من السبعة.

([1]) **.** فرهاد محمد علي الأدهن، **اقتصاديات الطاقة والبترول**، (مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2000.)،**ص165 .**

([2]) :حمدي البنبي،**البترول المصري تجارب الماضي وآفاق المستقبل**،(دار المعارف،مصر،1999)،ص148.

([3]):محمد أحمد الدوري،مرجع سابق ، ص92

([4]):حمدي البنبي،مرجع سابق،ص149.

([5]): حسين عبدالله، **البترول العربي**، (دار النهضة العربية،مصر،2003) ، **ص-ص 55-58**

- الاتفاق على حصص كل شركة ونسبتها من السوق العالمي، ماعدا سوق الولايات المتحدة الأمريكية.
- تجنب المنافسة السعرية عن طريق الإتفاق على المبادئ العامة الحاكمة لتسعير النفط.
- إستعمال كافة الطرق (خاصة السعرية) لقهر المنافسين الآخرين ضمان استمرارية واقع الإحتكارات.
- تقوية أواصر التعاون وتوحيد الجهود فيما بينها لتحقيق سيطرة كاملة على الأسواق العالمية للبترول.

وقد استمرت سيطرة الشركات العالمية الكبرى خاصة الشركات السبع الكبار(**The Seven Majors**) وبالتالي الو.م.أ لأكثر من نصف قرن إلى أن تعرضت هذه الشركات للعديد من الخسائر نتيجة انخفاض وزنها في سوق الزيت الخام،وانتقال عمليات الإنتاج إلى الدول المنتجة بعد سيطرتها على ثرواتها النفطية،ما أدى إلى ضياع جزء كبير من الأرباح الناتجة عن عمليات الإنتاج.[1]

و مع ازدياد أهمية الشركات المستقلة خلال الخمسينات، فقد تقلَّص نسبياً مركز شركات البترول الكبرى أعضاء الاتحاد الاحتكاري الدولي. إلا أنها بقيت مسيطرة على معظم قطاعات صناعة البترول حتى عام 1973. فمثلاً في عام 1965 كان نصيب الشركات السبع الكبار في الإنتاج 76%، وفي التكرير 58%، وفي مبيعات المنتجات البترولية 66%. [2]

ويوضح الجدول التالي: الدخل الصافي لهذه الشركات خلال الأعوام 1978 . 1984

الجدول رقم (11) : الدخل الصافي للشركات السبع الكبار 1978 . 1984 (مليون دولار)

السنوات	البريطانية للبترول	إكسون	جلف	موبيل	شل الهولندية	سوكال (شيفرون)	تكساكو
1978	444	2.763	785	1.131	1.086	1.106	853
1979	1.621	4.295	1.322	2.007	3.050	1.785	1.759
1980	1.435	5.350	1.407	2.813	2.362	2.401	2.642
1981	1.072	4.826	1.231	2.433	1.989	2.380	2.310
1982	716	4.186	900	1.213	1.993	1.377	1.281
1983	866	4.978	978	1.503	2.754	1.590	1.233
1984	1.402	5.528	000	1.268	3.648	1.534	1.071

Source : http://www.moqatel.com consulté le 04/04/2012 à 00h45

يلاحظ أن شركة جلف أصبحت منذ عام 1984 جزءاً من شركة شيفرون ومن ثم فإن الأرباح الخاصة بها لم تظهر عن العام المذكور. كما يُقصد بالدخل الصافي الدخل بعد خصم الضرائب.

وتجدر الإشارة إلى أن ملامح الضعف بدأت تظهر على كارتل الشركات الثمانية مع ظهور منظمة الدول المصدرة للبترول " الأوبك " وتزامنها مع حملة التأميمات الواسعة – خاصة في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن الماضي –في الدول النامية التي تحصلت على استقلالها السياسي،فعمليات التأميم الواسعة جعلت الكثير من الشركات الصغيرة تظهر على أرض المنافسة ,خاصة الشركات الوطنية التي غالبا ما كانت تفضل التعامل مع الشركات الأجنبية التي لا تنتمي إلى كارتل الثمانية الكبار، فظهرت الشركات الإيطالية ومن

(1): Amor Khelif, OpCit,P25

(2) :http://www.moqatel.com consulté le 04/04/2012 à 00h45

بينها شركة "ENI" والشركات الفرنسية ومن بينها " Elf–Erap" وشركات وطنية في الشرق الأوسط، [1]والجزائر ومن بينها شركة" سوناطراك.

ومع ذلك، وعلى الرغم من حملة التأميمات التي شنتها الدول النامية المنتجة والمصدرة للبترول في إطار الأوبك على الشركات العالمية، رغبة في التقليص من هيمنتها على انتاج البترول، إلا أن التقنية والتكنولوجيا كانتا دائما إلى جنب هذه الشركات التي استثمرت مبالغ طائلة في البحث والتطوير، واضعة في ذلك الأمل في الإبقاء على استمرارية منطق الهيمنة على هذا القطاع.

ومن الملاحظ في الآونة الأخيرة أن ما يزيد من مسألة الهيمنة تعقيدا وصعوبة هو عملية الإندماج بين الشركات على شكل تحالفات إستراتيجية لخلق كيانات عملاقة بحيث إنخفض كارتل الثمانية الأقوى إلى خمس شركات بعد عمليات الإندماج، وأصبحت تعرف بالأخوات الخمس وهي:

- **إكسون موبيل " Exxon Mobil ".**
- **شل " Shell ".**
- **بريتش بتروليوم أموكو " British petroleum Amoco ".**
- **شيفرون تكساسو " Chevron Texaco "**
- **توتال فينا ألف " Total Fina–Elf ".**

وتتجلى من خلال الجدول التالي مجموعة من المعالم التي تظهر شدة الهيمنة التي تفرضها هذه الشركات على قطاع البترول العالمي ومنتجاته من جهة، وأهميتها البالغة بالنسبة إلى الدول الأم من جهة أخرى، من خلال حجم الأرباح المحولة، حيث استطاعت الشقيقات الخمسة سنة 2000 تحقيق إيرادات إجمالية تقدر بنحو 65 مليار دولار، وبأرباح بلغت قيمتها 59 مليار دولار بعد طرح مجمل التكاليف البالغ قيمتها 595 مليار دولار، تستفيد الدول المستهلكة للبترول (وهي الدول المتقدمة المستوردة والأم في نفس الوقت) من دخل بقيمة 24مليار دولار في صورة ضرائب،بينما تتحصل الشركات على أرباح صافية بقيمة 35 مليار دولار.[2]

والجدول الموالي يبين أهم معالم هيمنة الشركات البترولية الكبرى "الشقيقات الخمس" عام 2000:

([1]): علي أحمد عتيقة، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط، المخاطر والفرص**،(مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1991)،ص80

([2]): حسين عبد الله، مرجع سابق، ص86 .

الجدول رقم (12):أهم معالم هيمنة أكبر الشركات البترولية العالمية " الشقيقات الخمس " عام2000

بيان المعلومات	الشركات					الإجمالي
	Exxon Mobil	Shell	B.P. Amoco	Chevron Texaco	Total Fina-Elf	
القسم الأول: الإنتاج والتكرير والتسويق						
احتياطي الزيت الخام(مليار برميل)	12.2	9.8	6.5	8.5	7.0	44.0
احتياطي الغاز الطبيعي (تريليون قدم مكعب)	56.0	56.0	41.0	17.9	20.8	191.6
انتاج الزيت الخام (مليون برميل يوميا)	2.6	2.3	1.9	2.0	1.4	10.3
التكرير والتصنيع (مليون برميل يوميا)	5.6	2.8	2.9	2.7	2.4	16.4
مبيعات المنتجات المكررة (مليون برميل يوميا)	8.0	5.6	5.9	5.4	3.7	28.6
مبيعات الغاز الطبيعي (مليار قدم مكعب يوميا)	10.3	8.2	7.6	9.7	3.3	39.2
القسم الثاني: الإيرادات والأرباح والضرائب عام 1997(مليار دولار)						
الإيرادات	201.7	171.7	108.6	88.7	83.6	654
تكلفة المبيعات	182.4	156.5	99.0	79.8	77.5	595
الأرباح قبل الضرائب	19.3	15.2	9.6	8.9	6.1	59
ضرائب على الدخل	7.6	7.4	3.0	2.9	3.2	24
صافي الربح	11.7	7.8	6.6	6.0	2.8	35
القسم الثالث: المصروفات الرأسمالية وتوزيعها عام 1997 (مليار دولار)						
البحث والتنقيب	8.2	5.7	7.9	8.1	5.1	35.0
النقل	---	---	---	1.1	---	---
التكرير والكيماويات	1.3	2.4	1.1	0.7	1.3	6.9
التسويق	2.9	3.9	1.8	1.4	2.4	12.5
متنوعة	0.6	0.3	0.6	0.1	0.0	1.6
الإجمالي	13.0	12.3	11.4	11.4	8.8	57.0

المصدر :حسين عبدالله، **البترول العربي**، (دار النهضة العربية،مصر،2003) ، **ص467** .

وتظهر الدراسات الحالية حفاظ هذه الشركات على هيمنتها على قطاع البترول مع منافسة من طرف الشركات الصينية وهذا ما تبينه مؤشرات أقوى عشرة شركات بترولية عالمية لسنة 2008 وذلك حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (13): معالم أقوى الشركات البترولية العالمية متعددة الجنسيات ضمن قائمة أقوى خمسمائة شركة عالمية حسب حجم الأصول وإجمالي الإيرادات عام2008 .

الوحدة:مليون دولار

الترتيب	الشركة	الدولة الأم	حجم الأصول	إجمالي الإيرادات	% التغير مع سنة 2006	الأرباح الصافية	% التغير مع سنة 2006	عدد العمال
01	Exxon Mobil	الولايات م.أ.	242082.0	372824	7	40610	3	107100
02	Royal Dutch Shell	بريطانيا/ هولندا	269479.0	355782	12	31331	23	104000
03	BP	بريطانيا	236076.0	291438	6	20845	-5	97600
04	Chevron	الولايات م.أ.	148786.0	210783	5	18688	9	65035
05	Total	فرنسا	1660039.0	187280	11	18042	22	96442
06	ConocoPhillips	الولايات م.أ.	177757.0	178558	4	11891	-24	32600
07	Sinopec	الصين	136302.6	159260	21	4166	13	634011
08	China National Petroleum	الصين	218919.9	129798	17	14925	13	1117345
09	ENI	إيطاليا	148340.7	120565	11	13703	19	75862
10	Valero Energy	الولايات م.أ.	42722.0	96758	6	5234	-4	21651

Source : CNNMoney.com/Global5002008Globale500 1-100.mht

وتظهر بيانات الجدول أعلاه معالم الهيمنة وحولها مجموعة من الملاحظات الهامة التي نذكرها إختصارا فيما يلي:

- أن الشركات البترولية الأمريكية لا تزال تحافظ على الصدارة بخصوص الهيمنة على قطاع البترول، حيث تمتلك أربعة شركات من أصل أقوى عشر شركات بترولية عالمية وفق إجمالي الإيرادات.
- أن الشقيقات الخمس لا تزال ضمن قائمة الكبار.
- أن هناك قادم جديد إلى مصاف العمالقة، وهي الشركات البترولية الصينية بواقع شركتين من أصل العشرة العمالقة.
- تمثل إيرادات الشركات الأمريكية الأربعة نسبة % 41 من إجمالي إيرادات الشركات العشر، وهي في الصدارة، كما تحتل شركة "**Exxon Mobil** " المرتبة الأولى من حيث الإيرادات على مستوى كل شركات البترول في العالم، وهي لوحدها حققت نسبة 17.7% من إجمالي إيرادات الشركات العشر الأقوى، كما تحتل المرتبة الثانية عالميا بعد شركة " Walt Mart Stores" الأمريكية هي الأخرى، وتليها مباشرة شركة " **Royal Dutch Shell** " ذات الأصول البريطانية والهولندية بواقع 17% كما تحتل الشركات الصينية المرنبة الثالثة بواقع % 17 تقريبا كدلالة على القدوم القوي للصين في هذا المجال.
- وعلى مستوى الأرباح، فإن الصدارة دائما إلى جانب الشركات الأمريكية، سواء كانت مجتمعة بنسبة 42.5 %من إجمالي أرباح الشركات العشرة، أو منفردة ممثلة بشركة "**Exxon Mobil**" بواقع22.6 %

وبأرباح قدرها 40610 مليون دولار متصدرة قائمة أقوى الشركات العالمية على اختلاف القطاعات، وتأتي شركة " **Royal Dutch Shell** " الثانية بنسبة تقارب 17.5 %.

- وأما على مستوى التشغيل، فلا أحد من الشركات البترولية العشر تنافس الشركات الصينية، حيث أنها لوحدها تشغل **1117345** عامل وبنسبة تقارب% 74.5 ، وتأتي الشركة الأمريكية "**Exxon Mobil** " الثانية بنسبة9.6 % وذلك دائما على مستوى إجمالي العاملين في الشركات العشرة الأقوى عالميا.

وفيما يلي عرض مختصر للملاحظات السابقة عبر الأشكال البيانية التالية[1]:

الشكل رقم (10): حصة الشركات البترولية العالمية حسب الدول الأم ضمن قائمة أقوى عشر شركات عالمية وفق عدد الشركات وحجم الإيرادات وحجم الأرباح والعاملين عام2008

أولا: نصيب الدول من قائمة الشركات العشرة الأقوى

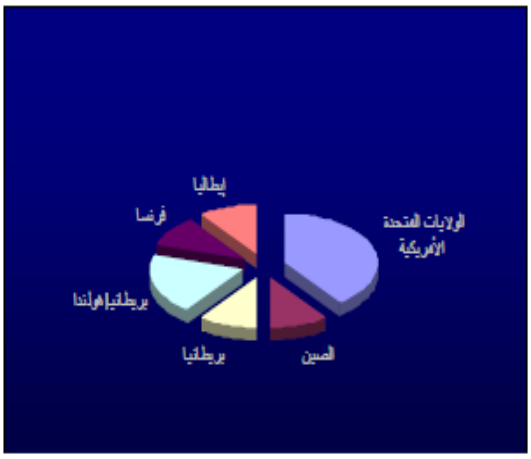

ثانيا: توزيع إيرادات الشركات البترولية حسب الدول الأم

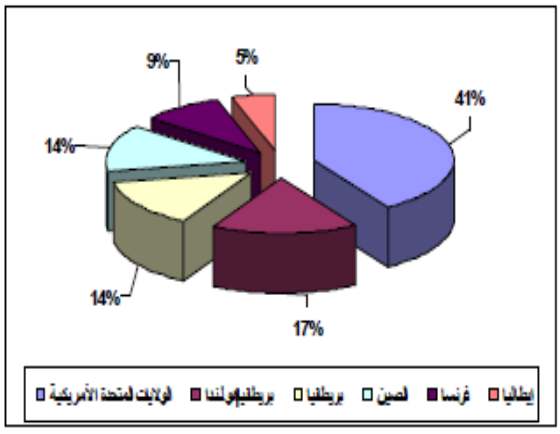

ثالثا توزيع أرباح الشركات البترولية حسب الدول الأم

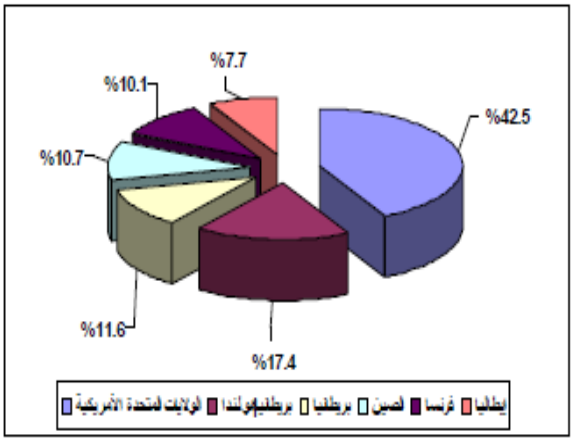

ثالثا توزيع عدد عمال الشركات البترولية حسب الدول الأم

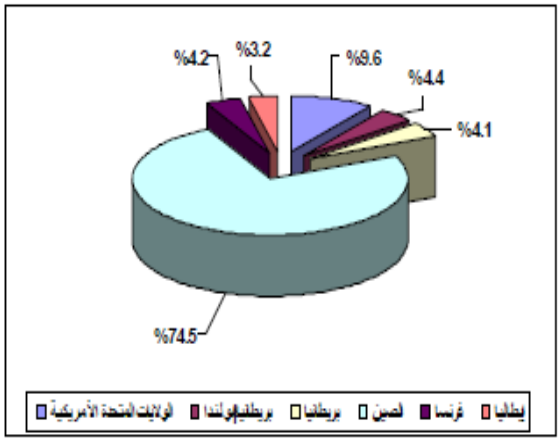

Source : CNNMoney.com/Global5002008Globale500 1-100.mht

[1] CNNMoney.com/Global5002008Globale500 1-100.mht:

2-2-2 المميزات أو الخصائص الأساسية للشركات البترولية الاحتكارية:

من خلال ماسبق نجد أن الشركات الاحتكارية البترولية تتميز عن غيرها من الشركات أو المؤسسات التجارية والاقتصادية الأخرى بتمتعها بخصائص معينة،بعضها مرتبط بطبيعة مرحلة تطور النظام الرأسمالي و جوهر سماته،و البعض لآخر ناجم مرتبط بطبيعة و خصائص الثروة البترولية ونشاطها الاقتصادي المميز عن بقية الثروات الطبيعية،ومن أبرز هذه الخصائص الآتي :[1]

2-2-2-1 الميزة الأولى هي ميزة التكامل :

فالشركات البترولية تتميز بكونها شركات متكاملة في نشاطاتها الاقتصادية،سواء كان ذلك التكامل رأسيًا أو عموديًا بصورة خاصة كقيامها ومزاولتها تملكًا أو إشرافا و إدارة لمعظم أوكل مراحل النشاط الاقتصادي و الصناعي البترولي من مرحلة البحث و التنقيب إلى مرحلة التسويق و التوزيع و حتى التصنيع البتروكيماوي.

أما التكامل الأفقي يكون في امتلاك هذه الشركات للاحتياطي البترولي خاصة أو في نشطات اقتصادية متكاملة مع صناعة البترول كصناعة الحديد والصلب،بناء السفن،...الخ

2-2-2-2 الميزة الثانية هي ميزة الاحتكار :

تنعكس ميزة و صفة الاحتكار في بروز عدد قليل ومحدود من الشركات البترولية الكبرى، والاستحواذ و السيطرة على مجمل أو مجموع النشاط الاقتصادي البترولي على الصعيد المحلي أو العالمي،وسواء كان ذلك بصورة انفرادية أي لشركة بترولية واحدة أو لمجموع تلك الشركات البترولية الكبرى القليلة في عددها.

2-2-2-3 الميزة الثالثة هي ميزة تنوع و توسع النشاط الاقتصادي:

أخذت الشركات البترولية منذ أواسط القرن العشرين في تنويع و توسيع مراحل و مجالات نشاطها الصناعي و الاقتصادي إلى مصادر طاقية أخرى(الفحم الحجري،اليورانيوم،التصنيع البتروكيماوي،..)، بعد تركزه في استغلال الثروة البترولية(بترول و غاز) طيلة النصف الأول من القرن العشرين، فأصبحت هذه الشركات في تسميتها أكثر قربًا وتعبيرًا عن كونها شركات طاقية من كونها شركات بترولية متخصصة باستغلال هذه الثروة [2]

(1): محمد أحمد الدوري،مرجع سابق ، ص89.
(2): المرجع السابق،ص90.

2-3 الدول المصدرة (المنتجة) للبترول

تتكون مجموعة الدول المصدرة للبترول من ثلاث مجموعات و هي : الأوبك،و الدول الشيوعية (الاتحاد السوفياتي سابقًا، الصين بولندا)،والدول الأخرى المصدرة للبترول (المملكة المتحدة،المكسيك، جنوب ايفريقيا واستراليا)، كما أن هذه المجموعات غير متجانسة،حيث توجد اختلافات و تناقضات متعددة داخل الأوبك مثلاً.[1]

وقد شرعت هذه الدول في إنشاء شركات ومؤسسات وطنية لها حق الإشراف على صناعة البترول بوجه عام، وحق منح امتيازات جديدة لاستكشاف البترول وتصنيعه وتسويقه للشركات الأجنبية المستقلة عن الاتحاد الاحتكاري العالمي، حيث تحسنت شروط التعاقد معها ونسب اقتسام الأرباح، خصوصا بعد شعور هذه الدول بتخلُّفها الاقتصادي نتيجة لاستغلال الشركات المستثمرة للبترول لها، وتعرضها لموجات متتالية من التحرر الوطني ضغطت على الحكومات،حيث قامت حكومة فنزويلا في أواخر عام 1958 بإصدار قانون مالي جديد أعاد توزيع أرباح الشركات المستثمرة بحيث تحصل الحكومة على نصيب من الأرباح يتراوح بين 60% و64%. وهكذا نقضت قاعدة مناصفة الأرباح،على سبيل المثال:[2]

- تعاقدت الشركة الوطنية الإيرانية للبترول مع شركة "إيني" الإيطالية على التنقيب واستغلال البترول مع اقتسام الأرباح بنسبة 75% للشركة الإيرانية و25% لشركة "إيني". ونلاحظ أن في هذا إلغاءً لقاعدة مناصفة الأرباح لصالح الدولة المنتجة.
- تعاقدت شركة "جابانيز إكسبورت أويل كومباني" مع كل من السعودية والكويت على أسس مغايرة تماماً للأسس التي قامت عليها عقود الامتيازات القديمة، إذ تعهدت الشركة علاوة على دفع إيجار مرتفع للأراضي موضوع الالتزام بأن تقدم 10% من رأس مالها إلى الدولتين المنتجتين. كما تحصل السعودية على 56% من الأرباح والكويت على 57%. هذا بالإضافة إلى إشراك الوطنيين في مجلس إدارة الشركة وتوظيف وتدريب عدد كبير من الموظفين والعمال.
- ونجد شروطاً مماثلة في عقود امتياز التنقيب عن البترول في صحاري مصر بين شركة "إيني" الإيطالية وشركة فيليبس وبين حكومة الجمهورية العربية المتحدة، حيث يحصل القطاع العام في مصر على 75% من الأرباح، بالإضافة إلى أن الشركات المستثمرة مُلزَمة بتفضيل المقاولين المحليين ومنتجات الصناعة المحلية وتشغيل العاملين المصريين.

1-3-2 منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC أو OPEP:

تصنف الأوبك على أنها منظمة حكومية عالمية وفقا للنظام الدولي وبموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، والمنظمة ليست مؤسسة تجارية ولا تدخل في عمليات مادية وتجارية، ويعتبر الأمين العام للمنظمة هو الشخص القانوني المسؤول عن أعمالها، كما أن موظفيها يعدون موظفين مدنيين دوليين.

و تستمد المنظمة اسمها من الأحرف الأربعة المكونة للكلمات التالية: [3]

OPEC: **O**rganization of **P**etroleum **E**xporting **C**ountries.

OPEP: **O**rganisation des **P**ays **E**xportateurs de **P**étrole.

---

(1): علي لطفي مرجع سابق ،ص70.

(2):http://www.moqatel.com consulté le 04/04/2012 à 00h45

(3): http://www.vipxvip.org consulté le 15/03/2012à 22h45

و لقد تأسست هذه المنظمة يوم 14 سبتمبر 1960بمبادرة من الدول الخمس الأساسية(السعودية، إيران،العراق،الكويت،وفنزويلا) في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية (بغداد) واتخذت من جنيف مقرًا لها قبل انتقالها إلي فينا [1]،وكان السبب الأساسي لهذه المبادرة هو التكتل في مواجهة شركات النفط الكبرى، وللسيطرة بشكل أكبر على أسعار البترول وترتيبات الإنتاج.[2]، فهي عبارة عن تجمع أنشأ بغرض ضمان حقوق الدول المنتجة في صناعة النفط التي كانت تخضع وقتها للاحتكارات العالمية.[3]

وقد تقرر أثناء الإجتماع الأول قبول عضوية دول جديدة شريطة إنتاجها للزيت الخام بكميات كبيرة، وشريطة موافقة الأعضاء الخمسة بالإجماع، وتضم المنظمة إثنتا عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية اعتمادًا كبيرًا لتحقيق مدخولها، حيث يعمل أعضاؤها على زيادة العائدات من بيع النفط في السوق العالمية، و الجدول التالي يوضح الدول المنضمة للمنظمة و تاريخ انضمامها:

الجدول رقم (14) : الدول أعضاء منظمة الأوبك

الدول الأعضاء	تاريخ الانضمام	إجمالي الدول الأعضاء
جمهورية إيران الإسلامية، العراق، الكويت، السعودية،فنزويلا	سبتمبر 1960	05
دولة قطر	جانفي 1961	06
إندونيسيا – الجماهيرية الليبية	جوان1962	08
الإمارات العربية المتحدة	نوفمبر 1967	09
الجزائر	جويلية 1969	10
نيجيريا	جويلية 1971	11
الاكوادور	نوفمبر 1973	12
الجابون	جويلية 1975	13
إنسحاب كل من الإكوادور والجابون	عقد التسعينات	11
أنغولا	2007	12

المصدر:من إعداد الطالبة إعتمادًا على الموقع الالإلكتروني:

http://www.moqatel.com consulté le 04/04/2012 à 00h45

وكان الهدف الرئيس من إنشاء منظمة الأوبك هو تنسيق السياسات النفطية للدول الأعضاء التي تضمن استقرار الأسعار في الأسواق العالمية للبترول[4] ، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

(1) : طاهري أحمد كنعان وآخرون،**هموم اقتصادية عربية(التنمية-التكامل-النفط-العولمة)**،(مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2005)،ص129.
(2):http://ar.wikipedia.org
(3) :consulté le 13/03/2012 à 9h43 http://forum.merkaz.net/t36550.html
(4) : علي لطفي مرجع سابق،ص78.

وقد أقر دستور المنظمة في شهر يناير 1961 تحديد الأهداف الرئيسية لها في: [1]

1- توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.

2- العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.

3- فرض رقابة على ثرواتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.

4- تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

5- تحسين الشروط المالية و القانونية المتعلقة بمعاهدات الامتياز المبرمة بين دول الأوبك والشركات العالمية للبترول.

6- حماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها.

7-تأمين التصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة.

8- فوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية و تنسيق الجهود التي تبذلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة.

و رغم التباين في الأوضاع السياسية و الاجتماعية لأقطار الأوبك ، فقد كان هنالك ، قدر كافي من التعاون المثمر فيما بينها في تعاملها مع سوق البترول الدولية، وفي علاقاتها مع الدول الصناعية المستهلكة، للنفط .وهذا التعاون تم باحترام شرطين أساسيين:

- مراعاة مصالح مختلف الأقطار المصدرة على أنها متوازنة مقابل بعضها البعض، بحيث من المفيد لكل قطر أن يقبل بحد أدنى من شروط المنظمة من حيث قرارات توزيع الحصص ومستويات الإنتاج.

- يبقى كل قطر، مع ذلك، حر في متابعة طرق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية الخاصة به ، ويتبني السياسات الاقتصادية التي تتماشى مع ظروفه الاجتماعية وما يتعلق بعلاقاته السياسية الخارجية.

و باحترام هذه الشروط ظلت الأوبك إحدى أهم منظمات العالم الثالث، التي استطاعت المحافظة على تماسكها وقوتها ، وكان لها - ولا يزال - حضور وتأثير دوليان واضحان.

وترجع الدراسات نشأة منظمة الأوبك إلى تفاعل ثلاثة عوامل، هي[2]:

- الترعة الإحتكارية للشركات العلمية متعددة الجنسيات الأمريكية والأوروبية المستثمرة في قطاع البترول وإحداثها نزيف الانخفاضات السعرية قصد مواجهة المنافسة السوفياتية في الأسواق البترولية الأوروبية (حيث وصل آخر تخفيض لبرميل البترول إلى حدود 4.5 سنت عام 1960).

- بإعتبار أن الدول الأكثر إنتاجا للبترول في فترة الخمسينيات كانت عربية (السعودية، العراق، والكويت أساسا)، وفي إطار جامعة الدول العربية فقد خلق ذلك لدى الدول العربية حسا بضرورة توحيد الجهود لمواجهة التكتل والائتلاف الغربي الذي يقصد استتراف الثروة البترولية التي أعتبرت بمثابة ثروة قومية، وعلى

([1]):عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**، (ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1982)، ص 75.
([2]): فرهاد محمد علي الأهدن، **مرجع سابق**، ص176 .

الرغم من الدافع القومي العربي الذي كان وراء تأسيس المنظمة إلا أن الباب ترك مفتوحا لمن شاء من غير الدول العربية للإنضمام، شرط الإستعداد للدفاع عن المصالح البترولية المشتركة، إنتاجا وتسعيرا.

- وجود صحوة لدى الدول المنتجة والمصدرة للبترول – خاصة العربية – باعتبار أن هذه المادة التي تعتبر ثروة قومية قابلة للنفاذ، ويجب تجميع وتوحيد الجهود من أجل ضمان الإستغلال الأمثل والرشيد ومواجهة الترعة الإحتكارية للشركات البترولية الأجنبية التي تستهدف إستترافها بأقل الأثمان.

2-3-2 الدول (المنتجة /المصدرة) خارج الأوبك :

بالإضافة إلى قائمة أكبر عشر أو ثلاثة عشر دولة مصدرة للبترول ، هناك دول إضافية غير رئيسة تضم الأرجنتين واليمن وماليزيا وسوريا وتشاد والدانمارك،أما الدول الرئيسة فتتصدرها روسيا التي تعد ثاني أكبر دولة منتجة ومصدرة للبترول في العالم بعد المملكة العربية السعودية، وقد استطاعت روسيا تطوير احتياطاتها البترولية لتصل إلى أكثر من 60 بليون برميل في حقول شمال بحر قزوين وسيبيريا ، ومن ناحية الإمدادات وصل الإنتاج الروسي إلى 9.8 مليون برميل يومياً والصادرات إلى 6.9 مليون برميل يومياً في عام 2008 [1].

وحققت دول أسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين وخاصة كازاخستان وأذربيجان قفزة نوعية في احتياطاتها وصلت إلى 90 بليون برميل ، ووصل الإنتاج إلى أكثر من 2.3 مليون برميل يومياً.

وتحتل النرويج والمكسيك المرتبتين الثانية والثالثة بين الدول المصدرة من خارج أوبك بقدرة تصل إلى 4.2 مليون برميل يومياً، غير أن كلتا الدولتين شهدتا تراجعاً واضحاً في الاحتياطات والإمدادات.

وتأتي كندا في مقدمة الدول المنتجة – المصدرة من ناحية الاحتياطات التي وصلت إلى 178 بليون برميل، ويمثل النفط الذي يمكن استخلاصه من رمال الزيت حوالي 95 % من هذا الاحتياطي، ويتركز بكثرة في منطقة شمال ألبرتا.

وبالنسبة للدول الإفريقية وخاصة السودان وصغار المنتجين الآخرين مثل الجابون وغينيا الاستوائية وتشاد فقد زادت احتياطاتها بصورة ملحوظة ، غير أنة توجد بعض المعوقات الفنية والتشغيلية لرفع الإنتاج الذي لا يتعدى مليون برميل يوميا.ً[2]

(1): http://www.thegulfbiz.com consulté le 07/03/2012 à 22h35
(2): Ibid

2-4 الدول المستهلكة(المستوردة للبترول):

2-4-1 سياسة الدول المستهلكة للنفط:

أخذت الدول المستهلكة للبترول العمل على تنسيق سياساتها البترولية للحصول على هذه السلعة الحيوية بطريقة منتظمة وبأسعار مناسبة مستخدمة نفوذها وضغوطها على الدول المنتجة للبترول في مواجهة دائمة، و من مصلحة الدول المستهلكة للبترول . سواء في الغرب أو في الولايات المتحدة الأمريكية . بقاء منطقة الخليج باعتبارها المستودع الرئيسي لاحتياطيات البترول في نطاق السيطرة الغربية، وألاّ يخل باستقرارها أي تغيير مع العمل في الوقت نفسه على إتباع سياسة مؤداها:[1]

- بناء مخزون من البترول يوفر للدول الغربية للوقاية من التغيرات التي قد تؤدي إلى انقطاعات.
- إبعاد تغلغل نفوذ أي دولة أخرى إلى هذه المنطقة التي تحتوي على هذا الكنز البترولي.
- تشجيع استكشاف البترول واستخراجه في مناطق أخرى بعيده عن هذه المنطقة واضطراباتها.
- وترجع زيادة دول غرب أوروبا اعتمادها على بترول الشرق الأوسط بصورة كبيرة إلى ما يلي:
- قرب حقول بترول الشرق الأوسط من السوق الأوروبي.
- النفوذ الكبير للدول الأوروبية في منطقة الشرق الأوسط، حيث كانت فرنسا تسيطر على دول المغرب العربي (الجزائر)، وإنجلترا تسيطر على دول الخليج (الكويت ودولة الإمارات وقطر والبحرين وعمان)
- كذلك كانت الدول الأوروبية تتمتع بامتيازات واسعة لاستغلال حقول بترول دول الشرق الأوسط، عن طريق الشركات التابعة لها، ومنها: الشركة الفرنسية للبترول CFP والشركة البريطانية BP وشركة شل (المملوكة مشاركة بين إنجلترا وهولندا). وقد كانت هذه الشركات تبيع بترولها للدول الأوروبية بالعملات المحلية لهذه الدول.
- عدم استطاعة الولايات المتحدة الأمريكية إمداد دول أوروبا واليابان باحتياجاتها من البترول بسبب توقعها حدوث ندرة بترولية عالمية.

2-4-2 منظمة الطاقة الدولية و مصادر الطاقة البديلة:

2-4-2-1 منظمة(وكالة) الطاقة الدولية : International Energy Agency (IEA)

أنشأت منظمة الطاقة الدولية عام 1974 كرد فعل لسيطرة دول الأوبك على سوق البترول بشكل فعال خصوصًا خلال فترتين أساسيتين ما بين عامي1970-1974 ثمّ خلال سنوات 1980 .3[2]

و تتكون المنظمة من 21دولة من الدول الصناعية المستهلكة للبترول، . وتم اختيار باريس مقراً لها ويتركز دور المنظمة في إحداث تغييرات هيكلية في صناعة البترول العالمية لصالح الدول المستهلكة،ولتحقيق هذا الهدف تبعت المنظمة الإستراتجية الموضوعة و نفذتها بكل دقة [(3)]، حيث طالب هنري كيسنجر . صاحب مشروع الوكالة الدولية للطاقة و وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك الدول الأعضاء في الوكالة

([1]) : Ibid

([2]) : Amor Khelif,OpCit,P52

([3]): علي لطفي مرجع سابق ،ص80.

بالتعاون فيما بينها بهدف القضاء على احتكار دول الأوبك إنتاج البترول وتصديره وذلك بإتباع الإستراتجية الآتية: [1]

- ترشيد استهلاك الطاقة.
- الحد من استيراد البترول.
- تشجيع مصادر الطاقة البديلة.
- تشجيع إنتاج البترول والغاز في مناطق خارج دول الأوبك.

وعلى الرغم من عدم تحقيق كل أهداف الوكالة الدولية للطاقة،إلاّ أن السياسات التي تم اتخاذها فيما يتعلق بترشيد استهلاك الطاقة، وتطوير مصادر الطاقة البديلة، والتوسع في إنتاج البترول خارج دول الأوبك، هذا فضلاً عن الركود الاقتصادي العالمي طويل الأمد، قد ساعدت كل هذه الأمور في تحقيق هدف هنري كيسنجر في كسر احتكار منظمة الأوبك .

2-4-3 مصادر الطاقة البديلة :

تعمل الصناعة النفطية منذ انطلاقها في أوائل القرن العشرين في بوتقة عالمية مليئة بالتحديات الطبيعية و السياسية و العلمية،فالنفط لم يكن و لن يكون وحده مصدرًا وحيدًا للطاقة،و يتم في عادة الاعتماد على مصدر طاقوي إما: [2]

- لتوافره بكثرة في بلد ما(كاستعمال الفحم الحجري في الو.م.أ).
- لتشجيع صناعة محلية لأسباب إستراتجية(كتوليد الكهرباء في فرنسا من خلال الطاقة النووية)
- لسهولة استعمال المصدر و نظافته و قلة تلويثه للبيئة.

وبالإضافة إلى ذلك ثمة أسباب سياسية و اقتصادية و داخلية تدفع إلى الاعتماد الأوسع على مصدر طاقوي بدلاً من مصدر آخر،أوالاعتماد على المصدر نفسه و لكن من دول مختلفة.

و تنفيذاً لأهداف الوكالة الدولية للطاقة فيما يتعلق بتشجيع وتطوير مصادر الطاقة البديلة المتوافرة في الدول الأعضاء، وخاصة الفحم والوقود الصناعي والطاقة النووية، لكسر احتكار دول الأوبك إنتاج البترول وتصديره، تم القيام بمايلي بـ :

- **زيادة الاعتماد على الفحم الحجري:** حيث قدرت إحتياطات الفحم الحجري عام 2012 في حدود 860.9مليار طن،وتتركز أكبر الاحتياطات في العالم في الو.م.أ التي بلغت حصتها 27.6% سنة 2012،تلتها مجموعة دول الإتحاد السوفياتي سابقًا بنسبة 26.5%،ثمّ الصين بنسبة 13.3% ،ثم كل من استراليا والهند بنسبتي 8.9% و7% على التوالي. [3]

([1]): محمد أحمد الدوري،مرجع سابق،ص186.

([2]) :منذر الشرع،**التحولات الاقتصادية العربية و الألفية الثالثة**،(المؤسسة العربية للدراسات و النشر،بيروت،2004)،ص120.

([3]) : http://www.moqatel.com consulté le 07/04/2012 à 13h45

أما كمجموعات دولية،فإن أكبر الإحتياطات تتركز في أوربا ودول الإتحاد السوفياتي السابق بنسبة 35.4% تليها دول آسيا وأستراليا بنسبة 30.9% من الاحتياطي العالمي،ثمّ دول أمريكا الشمالية بنسبة 28.3% ، بينما تتوزع باقي الإحتياطات بين كل من أمريكا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط.[1]

والشكل الموالي يوضح لنا توزع إحتياطي الفحم الحجري في العالم في نهاية 2012:

الشكل رقم (11): إحتياطي الفحم الحجري في العالم نهاية 2012 (%)

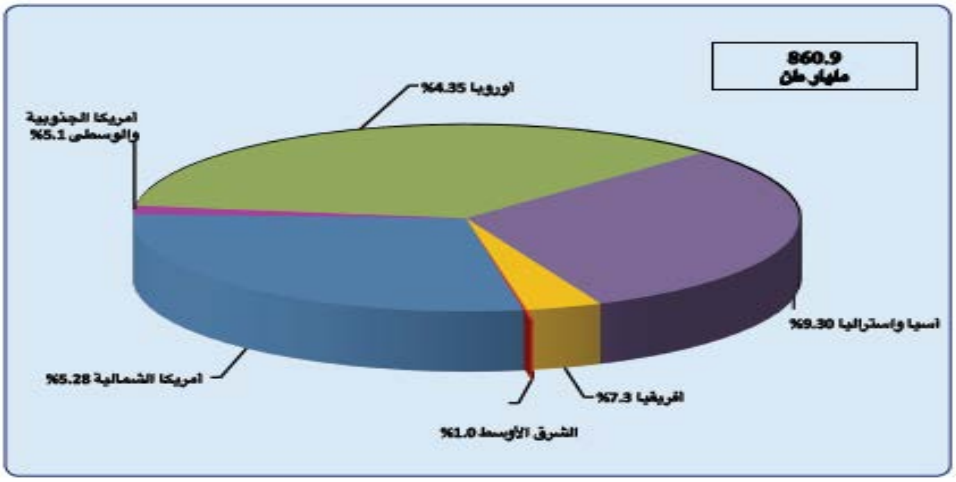

المصدر: التقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، الكويت،2013،ص161.

أما فيما يخص إنتاج الفحم الحجري،فقد إرتفع متوسط الإنتاج العالمي بنسبة 2.2% بين عامي 2011 و2012، ليصل إلى 7864.5مليون طن،أنتجت منها الصين لوحدها 3650مليون طنأي مايقارب 47.5% من الإنتاج العالمي، تلتها الو.م.أ بـ 922 مليون طن عام 2012 وهو مايعادل حوالي 13.4% من الإنتاج العالمي،وهذا ما تترجمه بيانات الجدول التالي والشكل الموالي:

الجدول رقم (15): إنتاج الفحم الحجري في العالم 2008-2012 **الوحدة: (مليون طن/السنة)**

	2008	2009	2010	2011	2012
أمريكا الشمالية	1131.4	1050.2	1063.7	1075.9	1002.8
كندا	68.4	64.6	68.0	67.5	66.9
الولايات المتحدة	1063.0	975.2	983.7	993.9	922.1
أمريكا الجنوبية والوسطى	85.7	81.9	83.0	94.1	97.3
منها : البرازيل	6.6	5.1	5.4	5.4	5.8
كولومبيا	73.5	72.8	74.4	85.8	89.2
أوروبا	1253.6	1181.9	1193.0	1256.8	1281
منها : الاتحاد السوفيتي السابق	539.3	495.6	527.6	555	584.2
آسيا واستراليا	4082.7	4332.4	4649.4	5007.6	5218
منها : استراليا	404.6	418.5	424.0	415.5	431.2
الصين	2802.0	2973.0	3235.0	3516	3650
الهند	515.9	556.0	573.8	570.1	605.8
أفريقيا	255.8	253.8	261.7	255.9	264.4
منها : جنوب أفريقيا	252.6	250.6	257.2	251.6	260
الشرق الأوسط	1.6	1.2	1.0	1.2	1.2
اجمالي العالم	6822.2	6901.3	7251.8	7691.6	7864.5

الشكل رقم (12): توزع إنتاج الفحم الحجري في العالم نهاية 2012 (%)

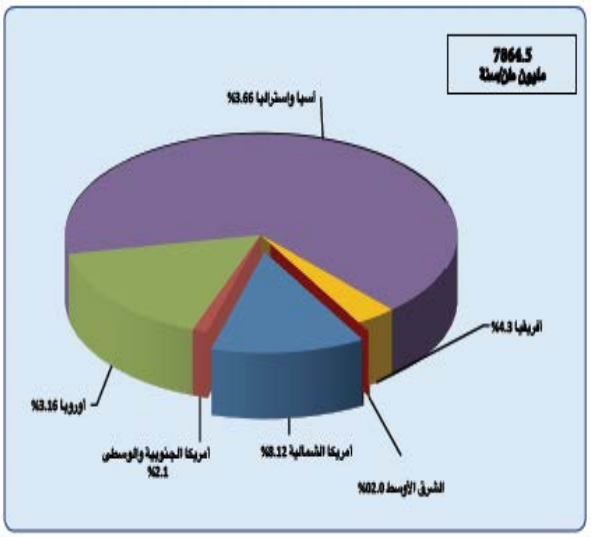

المصدر: التقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)،

([1]): التقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، الكويت،2013،ص161.

- **قامت الدول الصناعية بزيادة الاعتماد على الطاقة النووية**(Nuclear Energy) ،حيث قامت بوضع برنامج آخر للطاقة النووية كمصدر بديل للطاقة بعد تفجر أزمة البترول في أعقاب حرب أكتوبر 1973، ونتيجة لذلك أصبح حجم استهلاك الدول الصناعية للطاقة النووية عام 1984 يساوي أكثر من خمسة أمثال حجم استهلاك الطاقة النووية عام 1973. [1]

وقد بلغ عدد المفاعلات العاملة في العالم لتوليد الكهرباء437 مفاعلاً في نهاية 2012 ، طاقتها الإجمالية 373069 ميغاواط كهرباءوهناك 67 مفاعلاً قيد الإنشاء تبلغ طاقتها 64252 مبغاواط كهرباء.**(أنظر الملحق رقم 02)**

وتأتي الو.م.أ في المرتبة الأولى بإمتلاكها ما نسبته 23.79% من إجمالي المفاعلات العاملة في العالم تقدر بـ 104 مفاعل نووي عامل ذات طاقة إجمالية 102136 ميغاواط، ثم فرنسا بـ 58 مفاعل عامل بقدرة إجمالية 63130ميغاواط، ثمّ اليابان في المرتبة الثالثة بـ 50 مفاعل عامل بطاقة إجمالية تقدر بـ 44215ميغاواط **(أنظر الملحق رقم 02)**.[2]

- **كما وضعت الولايات المتحدة خطة في عام 1975 لإنتاج الوقود الصناعي** (عن طريق تحويل الفحم إلى سائل أو غاز) بواقع مليون برميل / يوم بحلول عام 1985 .

إلا أنه لم يُكتب النجاح لصناعة الوقود الصناعي بسبب الارتفاع الكبير في التكاليف وفي السعر المتوقع للمنتج النهائي، الذي سوف يكون أغلى بكثير من سعر البترول، إلا إذا قامت الحكومة الفيدرالية بتقديم الدعم المالي حتى يمكن جعل الاستثمار في هذه المشروعات أمراً مربحاً.

أما دول غرب أوروبا واليابان فقد اهتمت بدرجة أقل بتطوير صناعة الوقود الصناعي، وظلت على اعتمادها الكبير على استيراد البترول من الخارج. ويرجع ذلك إلى :

- فقر هذه الدول في احتياطيات الفحم، ووجود كميات متواضعة من زيت السجيل.
- التكاليف الباهظة لإنتاج هذا الوقود الصناعي.

- **اهتمت الدول الأوروبية بالطاقة الشمسية** عن طريق وضع برنامج لتطوير تكنولوجيا الطاقة الشمسية، من شأنه أن يؤدي إلى إنتاج أجهزة اقتصادية لاستخدام هذه الطاقة، إلا أن اهتمام دول غرب أوروبا واليابان بالطاقة الشمسية كان محدوداً بالمقارنة باهتمام الولايات المتحدة الأمريكية التي أنفقت أكثر من 100 مليون دولار على أبحاث الطاقة الشمسية عام 1976.

وعلى الرغم من ضخامة الأموال التي أنفقتها الولايات المتحدة على برنامج الطاقة الشمسية، فإن النتائج ما زالت غير مشجعة من ناحية التطوير التكنولوجي في هذا المجال. [3]

ولقد إرتفع إجمالي الطاقات الفوتوفولطية التراكمية المركبة في العالم عام 2012 إلى أكثر من 100 جيقاواط وهو ما يمثل زيادة بنسبة 43.3% عن إحمالي الطاقات المرمبة في عام 2011، والتي بلغت حوالي 69.9 جيقاواط، وحلت ألمانيا في المرتبة الأولى حيث بلغ إجمالي الطاقات الفوتوفولطية المركبة في 2012

(1) : http://www.moqatel.com consulté le 07/04/2012 à 13h45

(2): التقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، الكويت،2013،ص،ص 162، 188.

(3) : http://www.moqatel.com consulté le 07/04/2012 à 13h45

أكثر من 32.6 جيقاواط، وتلتها إيطاليا بـ 16.2 جيقا واط عام 2012 مقارنة بحوالي 12.8 جيقاواط عام2008، أي بزيادة تعادل 27%.[1]

الشكل التالي يوضح لنا ترتيب بعض دول العالم حسب نسبة إجمالي الطاقات الفوتوفولطية التراكمية المركبة فيها في عام 2012.

الشكل رقم (13): نسبة إجمالي الطاقة الفوتوفولطية المركبة في بعض الدول إلى إجمالي الطاقة المركبة في العالم في عام 2012

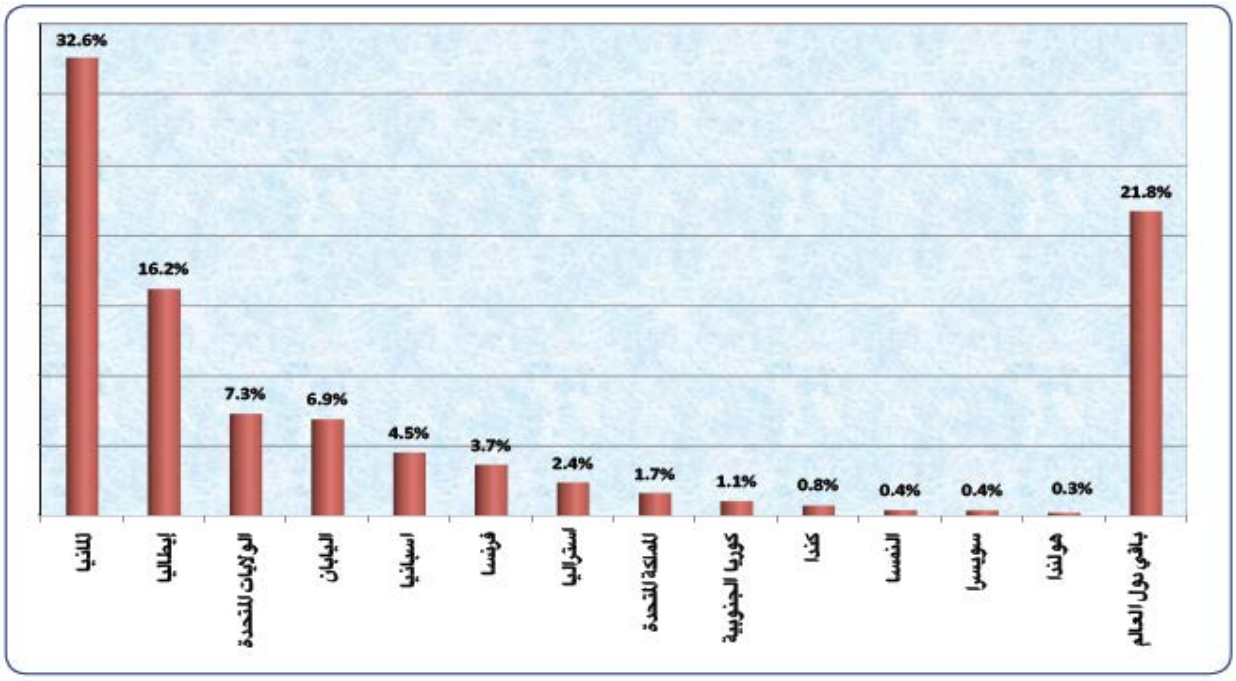

المصدر: التقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)، الكويت،2013،ص168.

خلاصة القول، بعد استعراض مصادر الطاقة البديلة: الطاقة النووية، والوقود الصناعي، والطاقة الشمسية، فإن هدف الوكالة الدولية للطاقة، الذي يرمي إلى تطوير هذه المصادر، أملاً في أن تحل محل البترول، لم يكتب له النجاح. واضطرت هذه الدول أعضاء هذه الوكالة إلى الاعتماد على استهلاك البترول واستيراده من الخارج.

([1]): **التقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)**، الكويت،2013،ص،ص 162، 188.

3- العرض و الطلب على البترول و تغيرات أسعار النفط:

سنتناول من خلال هذا المطلب تحليل كل من العرض و الطلب على السلعة البترولية، مع تبيان أثر تغيرات الأسعار و محدداتها.

3-1 العرض البترولي للسلعة الخام:

العرض البترولي للسلعة الخام عبارة عن تلك الكميات الممكن عرضها و تبادلها في السوق بين الأطراف المتبادلة خلال فترة زمنية محددة أو معلومة.وتشتمل هذه الكميات المعروضة على البترول المنتج في معظمه أو كله إلى جانب نسبة قليلة من المخزون أو الاحتياطي البترولي(آني أو استراتيجي) من أجل الحفاظ على التوازن و استقرار عرض البترول وفي مواجهة الطلب.

3-1-1 مميزات العرض البترولي:

يتميز عرض السلعة البترولية عن بقية السلع الأخرى بميزات معينة مرتبطة بطبيعة هذه السلعة و نشاطها الاقتصادي الصناعي،وتمثل هذه الميزات عقبات تؤدي إلى كون انتاج أو عرض البترول محدودًا أو معدومًا

في الذي القصير،ومن أبرز هذه العقبات الآتي:[1]

- عقبات فنية تكتيكية متعلقة بطاقات الإنتاج القصوى و الفعلية و التخزين والنقل...
- عقبات سياسية متعلقة بمرونة السياسة البترولية و مدى انسجام تغيرات العرض مع الأهداف السياسية المحددة مسبقًا.
- عقبات اقتصادية تعذر زيادة و انجاز الاستثمارات البترولية،أو ما يتعلق باستقرار السعر البترولي.
- طبيعة عرض السلعة البترولية و كيفية تبادلها في السوق يتم وفق صيغ معلومة ومحددة – (اتفاقيات و عقود) غالبيتها غير آنية،إنما متوسطة أو طويلة الأجل.

ومن المعروف أيضا أن عرض السلعة البترولية في السوق الدولية يتميز بتطوره المتزايد و الكبير منذ بداية استخراج هذه الثروة الطبيعية إلى وقتنا الحاضر،حيث ازدادت الكميات المعروضة منذ أوائل القرن العشرين بمعدلات ونسب عالية بحيث أصبح لبترول يكون نسبة تقارب نصف مجموع ما ينتج من مصادر الطاقة العالمي.

و الجدول التالي يوضح تطور نسبة عرض البترول الخام في مجموع عرض الطاقة العالمي:

الجدول رقم (16) : تطور كمية عرض البترول الخام و نسبته في مجموع عرض الطاقة العالمي.

البيان	1881	1911	1929	1937	1949	1965	1973
عرض البترول الخام	6	31	276	381	627	2000	4217
% من مجموع عرض الطاقة العالمي	2	4	16	20	26	37.5	49.5

الوحدة:الكمية / مليون طن معادل للفحم.

المصدر: محمد أحمد الدوري،**محاضرات في الاقتصاد البترولي**،(الدار الجامعية،الجزائر،1983)، ص116

(1): محمد أحمد الدوري،مرجع سابق،ص115.

وفي الجدول الموالي نجد تطور المعروض النفطي العالمي خلال الفترة 2005-2011

جدول رقم (17) : تطور المعروض النفطي العالمي للفترة 2005-2011

الوحدة (مليون برميل/يوم)

المناطق / السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
خارج opec							
OECD	20.4	20.1	20.0	19.5	19.7	19.9	19.7
أمريكا الشمالية	14.1	14.2	14.3	13.9	14.4	14.8	14.2
أوروبا الغربية	5.7	5.3	5.2	5.0	4.7	4.4	4.2
آسيا الباسفيك	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6	0.6
DCs	11.9	12.0	12.0	12.2	12.5	12.8	13.1
الإتحاد السوفياتي سابقا	11.5	12.0	12.5	12.6	13	13.2	13.4
دول أخرى من أوروبا	0.2	0.2	0.25	0.1	0.1	0.1	0.1
الصين	3.6	3.7	3.8	3.9	3.9	4.1	4.1
الإجمالي	49.6	49.9	50.4	50.3	51.1	52.2	52.6
Opec	34.6	39.4	34.1	35.3	33	33.82	-
1-النفط الخام	30.7	30.5	30.2	31.1	28.7	29.02	-
2-سوائل أخرى	3.9	3.9	3.9	4.1	4.3	4.8	5.3
أجمالي العرض العالمي	84.2	84.4	84.6	85.7	84.2	85.9	-

source : **Monthly oil Market report, December 2010**, p :71, site officiel de l'OPEC : www.opec.org ,site consulte le : 26/12/2012, 18 :00

من الجدول رقم (16) نلاحظ:[1]

- تزايد المعروض العالمي من البترول خلال الفترة (2005-2008) حيث ارتفع من 84.2 مليون برميل سنة 2005 إلى 85.7 مليون برميل يوميا 2008 مع تسجيله انخفاضا سنة 2008 إلى 84.2 مليون برميل يوميا وعاد العرض العالمي إلى الارتفاع سنة 2010 إلى 85.9 مليون برميل وقدرت منظمة الطاقة العالمية أن عرض النفط سنة 2011 وصل إلى 87.15 مليون برميل يوميا استجابة لتزايد الطلب على النفط .

- تمثل دول خارج منظمة opec أكبر مصدر للنفط وتشكل من (58.9% -60.8%) خلال الفترة (2005-2010) من العرض العالمي للنفط وذلك في تزايد من 49.6 مليون برميل يوميا سنة 2005 إلى 52.2 مليون برميل يوميا سنة 2010 مع ملاحظة أن دول منظمة OECD هي أكبر مصدر للنفط خارج opec خلال هذه الفترة .

- تمثل منظمة opec من 39% إلى 41.4% من العرض النفطي العالمي خال الفترة (2005-2010) وأقل عرض لأوبك كان سنة 2009 بحوالي 33 مليون برميل يوميا.

[1]: **Monthly oil Market report, December 2010**, p :71, site officiel de l'OPEC : www.opec.org ,site consulte le : 26/12/2012, 18 :00

3-1-2 مرونة عرض البترول الخام:

المرونة هي الاستجابة أو مدى استجابة ظاهرة للتغير ظاهرة أخرى[1]،و العرض البترولي كأي نشاط اقتصادي قابل للتطور زيادةً،أو بالتناقص أو الثبات أو حتى الزوال،فالسلعة البترولية كأي سلعة أخرى تتمتع بمرونة محددة،رغم تميز هذه المرونة عن بقية السلع الأخرى بكونها يمكن النظر إليها من جانبين هما:[2]

- **من جانب تغيرات الأسعار:** التي تؤثر على تغير الكميات المعروضة،وبالتالي تحديد نوعية ودرجة مرونة العرض،و التي يمكن معرفتها بقسمة التغير النسبي لكمية السلعة المعروضة على التغير النسبي في سعر السلعة المعروضة.
- **من جانب الكميات البترولية المكتشفة مع شمولها على مختلف أنواع الاحتياطي:**و التي يمكن استغلالها اقتصاديا في المديات الزمنية المختلفة القصيرة و البعيدة وفقًا للمعدات الإنتاجية و شروط السوق الحالية، الحاضرة،أو المستقبلية،أما تحديد نوع ودرجة هذه المرونة يكون من خلال علاقتها بالزمن(المدى الزمني الذي تستمر فيه العملية الانتاجية) مع الكميات المكتشفة من البترول و التي يمكن استخراجها وعرضها حاضرًا أو مستقبلاً،خاصة وأن السلعة البترولية مورد طبيعي ناضب غير قابل للتجديد،فالانتاج البترولي و عرضه لا يمكن أن يستمر طويلاً و لفترة زمنية غير محددة و غير معلومة.

وتكون مرونة العرض البترولي من هذه الناحية مرنة في المديين القصير والمتوسط،وقليلة أومعدومة المرونة في المدى الطويل و البعيد.

3-2 الطلب على السلعة البترولية:

3-2-1 مفهوم الطلب البترولي :

الطلب هو عبارة عن الحاجة الإنسانية للفرد أو الجموع المنصبة نحو الحصول على سلعة أو سلع معينة، وبسعر معلوم وخلال فترة زمنية محدودة. [3]

ويقصد بالطلب البترولي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي و النوعي على السلعة البترولية(كخام أو منتجات بترولية)عند سعر معين وخلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع و تلبية تلك الحاجات الإنسانية المتزايدة سواء لأغراض استهلاكية(كالبنزين لتحريك سيارة،الإنارة، أوالتدفئة)،أو لأغراض إنتاجية(المنتجات البترولية المستعملة في الصناعة البتروكيماوية)،والأرقام التالية تعكس لنا تطور نمو الطلب البترولي في العالم من مجموع الطاقة المستهلكة عالميًا مع معدلات النمو النسبية في الطلب.[4]

وفيما يلي الطلب العالمي على النفط خلال الفترة (2005-2011) :

---

(1) : عقيل جاسم عبد الله ،**التحليل الاقتصادي الجزئي**،(دار مجدلاوي،الأردن،2002)،ص65.
(2) : محمد أحمد الدوري، مرجع سابق،ص-ص 118-119 .
(3) : وحيد مهدي عامر،**مبادئ الاقتصاد الجزئي**،(الدار الجامعية،مصر،2003)،ص11.
(4):محمد أحمد الدوري،مرجع سابق،ص149.

الجدول رقم(18): تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2005-2011

الوحدة(مليون برميل/يوم)

المناطق	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
OECD	49.1	49.6	49.3	47.6	45.5	45.8	46.0
أمريكا الشمالية	25.6	25.4	25.5	24.2	23.3	23.7	24.0
أوروبا الشرقية	15.7	15.7	15.5	15.4	14.5	14.4	14.3
آسيا الباسفيك	8.6	8.5	8.4	8.0	7.7	8.0	7.7
خارج OECD	28.1	35.6	37	38.4	39	40.1	41.1
الإتحاد السوفياتي سابقا	3.9	4.0	4.0	4.1	4.0	4.0	4.1
دول أخرى من أوروبا	0.8	0.9	0.8	0.8	0.7	0.7	0.6
الصين	0.7	7.2	7.6	8.0	8.3	8.8	9.3
إجمالي الطلب العالمي	84.1	85.2	86.4	85.9	84.5	85.9	87.1

source : **Monthly Oil Market Report, December 2010 , p 71**, site officiel de l'OPEC : www.opec.org. site consulte le : 25/12/2012, 11 :30

من بيانات الجدول (17) يظهر لنا أنه: [1]

- شهد الطلب العالمي على النفط ارتفاعا خلال الفترة (2005-2007) حيث ارتفع من 84.1 مليون برميل يوميا سنة 2005 إلى 86.4 مليون برميل سنة 2007، ثم شهد انخفاضا خلال الفترة (2008-2010) مقارنة بالفترة الماضية يرجع ذلك إلى الركود الذي أصاب اقتصاديات العالم جراء الأزمة المالية العالمية ويتوقع تزايد الطلب العالمي إلى 87.1 مليون برميل يوميا عام 2011.

- تشكل دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكبر مستهلك للنفط في العالم خلال الفترة (2005-2011) حيث مثلت هذه الدول 59.33% من إجمالي الطلب العالمي سنة 2005 وانخفضت هذه النسبة إلى 55.41% سنة 2008، ويتوقع أن تواصل هذا الانخفاض إلى 52.81% سنة 2001 وتمثل أمريكا الشمالية (و.م.أ+كندا) أكبر مستهلك للنفط في المنظمة خلال الفترة (2005-2011)

- يلاحظ تزايد طلب الدول خارج OECD على النفط خلال هذه الفترة بشكل كبير حيث مثل استهلاك هذه الدول 33.41% من الطلب العالمي على النفط سنة 2005، مع ارتفاع إلى نسبة 44.7% سنة 2008، ويتوقع أن يصل هذه السنة إلى 47.18% سنة 2011.

- ويعتبر تزايد الطلب العالمي سنة 2011 مؤشر للانتعاش الاقتصادي العالمي بعد فترة الركود التي شهدها سنة 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية.

[1]: **Monthly Oil Market Report, December 2010 , p 71**, site officiel de l'OPEC : www.opec.org. site consulte le : 25/12/2012, 11 :30

3-2-2 العوامل المؤثرة على الطلب البترولي:

يتحدد الطلب البترولي بالعديد من العوامل المختلفة إما ايجابيًا أي بزيادة أو توسع الطلب، وإما سلبيًا أي بانخفاض و انكماش الطلب،وهذه العوامل كالآتي: [1]

- مستوى التطور الاقتصادي ة الاجتماعي ودرجة التقدم الصناعي و التوسع الميكانيكي.
- سعر البترول.
- سعر السلع البديلة.
- السياسية الطاقوية عامة و البترولية خاصة.
- السكان حيث كلما كان عدد السكان كبيرًا و متزايدًا كلما أدى ذلك نمو و تزايد الطلب.
- المناخ حيث يزايد الطلب عليه في حالة البرودة و فصل الشتاء.

3-2-3 مرونة الطلب البترولي:

تنقسم مرونة الطلب البترولي في مجملها إلى نوعين رئيسيين هما:[2]

- **مرونة الطلب على البترول الخام**
- **مرونة الطلب على المنتجات البترولية.**

و ذلك لكون الطلب البترولي طلبا مشتقا لا يمكن استهلاكه مباشرة وهو خام إلا بعد أن يتم تحويله إلى منتجات بترولية مثل البنزين والمنتجات البترولية المستخدمة في الصناعة البتروكيمائية ، فلو لم يكن هناك طلب على المنتجات البترولية لما كان هناك طلب على البترول الخام.

وتتجسد مرونة الطلب البترولي في العلاقة بين كمية ونوع السلعة المطلوبة مع سعرها في زمن معين،وتقاس درجة مرونة الطلب على السلعة من خلال قسمة التغير النسبي الحاصل على طلب ونوع السلعة على التغير النسبي الحاصل في سعرها وتكون كالآتي: [3]

$$E = \left| \frac{\frac{\Delta Q}{Q}}{\frac{\Delta P}{P}} \right|$$

حيث أن:

E : درجة مرونة الطلب البترولي.

ΔQ : مقدار تغير كمية الطلب القديم، Q: كمية الأساس

ΔP : مقدار تغير السعر القديم، P: سعر الأساس

وتحدد درجة مرونة الطلب البترولي وفقًا لحصيلة هذه المعادلة فإذا كانت:

$E < -1$: يعني أن الطلب غير مرن أو قليل المرونة،أي أن أية تغيرات سعرية بالزيادة أوالنقصان لا تؤدي إلى تغيرات مماثلة على الكميات المطلوبة و انما تكون بصورة أقل أو معدومة.

---

(1) :فرهاد محمد علي الأهدن، **اقتصاديات الطاقة و البترول**،(مكتبة أنجلو المصرية،مصر،2000)،ص267.

(2): http://forum.3rbdream.net , consulté le 10/04/2012à13h45

(3):محمد أحمد الدوري،مرجع سابق،ص160.

$E > +1$: يعني أن الطلب مرن،و أن أي التغيرات السعرية(زيادة أو نقصان)تؤدي إلى تغيرات أكبر في الكميات المطلوبة.

وتتميز مرونة الطلب و العرض على البترول بكونها تختلف جوهريًا في الأجل القصير عن الأجل الطويل،حيث تكون شبه معدومة في المدى القصير وهذا راجع لكون أي زيادة في السعر لا تؤدي بالضرورة إلى تقليص الطلب[1]،لان المستهلك في المدى القصير مرتبط بتلبية وإشباع حاجاته الضرورية ،وبالتالي لا يمكنه التقليص من طلبه في حالة ارتفاع الأسعار، أما في حالة انخفاضه فان المستهلك يتوجه إلى زيادة طلبه لكن هذا الطلب يبقى محدودا[2]، نظرا لعدم مرونة العرض من جهة أخرى و ذلك بسبب أن كمية الاحتياطيات المعلومة من البترول وطاقة استخراج البترول لا يمكن تغييرهما بسرعة و يعود ذلك إلى محدودية الطاقة التخزينية من جهة ،ولارتفاع تكلفتها من جهة أخرى، ولهذا تكون نسبة التغير في الطلب البترولي في المدى القصير أقل من التغير في السعر.[3]

وهكذا يوضح الشكل رقم (14) كيف تكون منحنيات العرض والطلب شديدة الانحدار في الأجل القصير،و حينما ينتقل منحنى عرض البترول من S_2 إلى S_1 ،تكون الزيادة في السعر من من P1 إلى P2 زيادة كبيرة.

شكل رقم (14): عرض البترول والطلب عليه في الأجل القصير

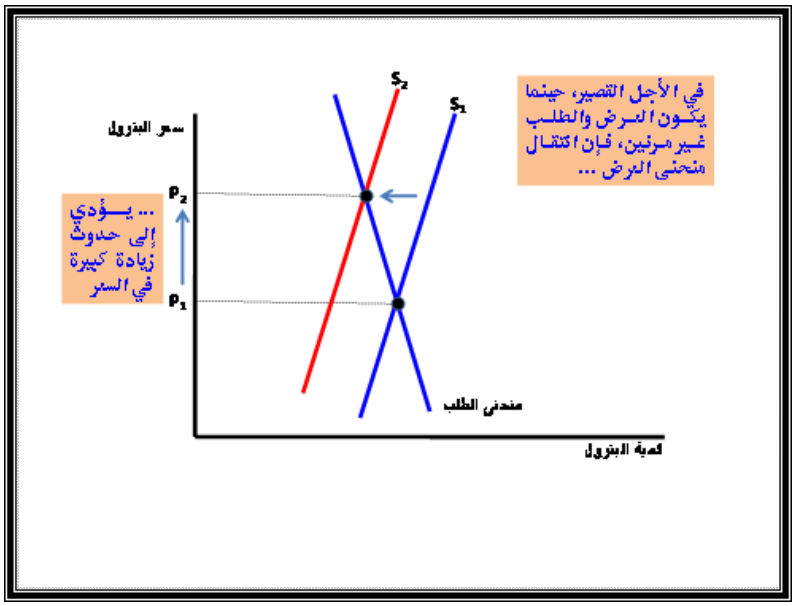

المصدر: محمد حسن يوسف على الموقع: http://www.saaid.net/ consulté le 06/04/2012

وتختلف الحالة تماما في الأجل الطويل. فخلال الفترات الزمنية الطويلة، تكون استجابة منتجي البترول من خارج منظمة الأوبك للأسعار المرتفعة هي زيادة عمليات الاستكشاف والتنقيب عن البترول، بالإضافة إلى بناء طاقات استخراجية جديدة. ويستجيب المستهلكون بمزيد من الحرص، كأن يقوموا بإحلال السيارات والآلات القديمة المفرطة في الاعتماد على الطاقة بسيارات وآلات أحدث أكثر توفيرا في استخدام الطاقة.

---

(1): consulté le 10/04/2010 à13h20 http://www.drabid.net/

(2) : http://forum.3rbdream.net, **OpCit.**

(3): محمد حسن يوسف على الموقع: http://www.saaid.net/ consulté le 06/04/2010

وهكذا يوضح الشكل (رقم15) أن منحنيا العرض والطلب أصبحا أكثر مرونة في الأجل الطويل. ففي الأجل الطويل، يؤدي الانتقال في منحنى العرض من S1 إلى S2 إلى زيادات أقل بكثير في السعر من P1 إلىP2 .

شكل رقم (15): عرض البترول والطلب عليه في الأجل الطويل

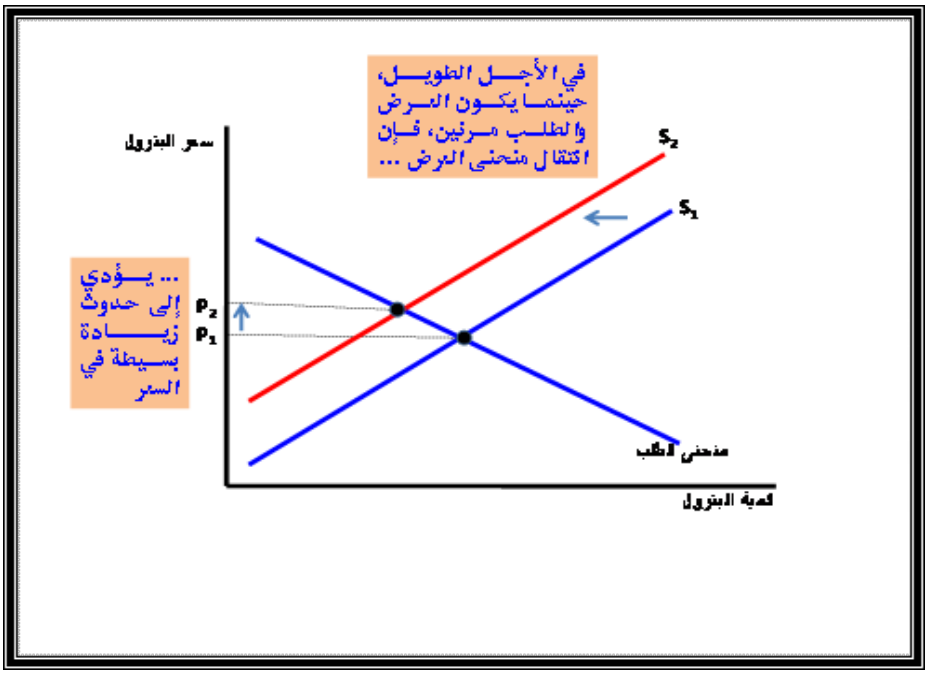

المصدر: محمد حسن يوسف على الموقع: http://www.saaid.net/ consulté le 06/04/2010

3-3 كيفية تحديد السعر البترولي و محدداته:

3-3-1 مفهوم السعر البترولي:

السعر البترولي هو تلك القيمة النقدية التي تعطى للسلعة البترولية خلال مدة معينة، نتيجة لتأثير عدة عوامل منها اقتصادية واجتماعية وسياسية ومناخية بالإضافة إلى طبيعة السوق السائدة حينها. [1] فالسعر البترولي منذ مراحل تطوره اختلفت طرق تحديده والعوامل المؤثرة فيه، فخلال الفترة الأولى من اكتشافه تجاريا كانت السوق الحرة سائدة والمنافسة شديدة بين الشركات، عرف حينها السعر البترولي على انه كلفة إنتاج البترول مضافا إليه الربح المتوسط، وبتغير طبيعة السوق تغير مفهوم السعر، ليصبح سعرا احتكاريا، خاضعا لسيطرة الشركات الاحتكارية الكبرى التي تعمل على تنظيم أرباحها، ليتطور بعد ذلك إلى سعر يخضع إلى عوامل السوق و طبيعتها (العرض و الطلب). [2]

(1):فرهاد محمد علي الأهدن،مرجع سابق،ص271.
(2): محمد أحمد الدوري،مرجع سابق،ص195.

2-3-3 أنواع أسعار البترول :

من أبرز الأنواع السعرية شيوعًا و استخدامًا مع مراعاة جانب تطورها الزمني نذكر بالترتيب:

أ- الأسعار المعلنة Posted Price :

ظهر هذا السعر لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعلنت هذه الأسعار لأول مرة من قبل شركة ستاندرد أويل نيوجرسي الأمريكية(Standard Oil Of New Jerscy Company) في عام 1880 حينما كانت السوق النفطية تتميز بوجود العديد من منتجي النفط الأمريكان،وكانت هذه الشركة قد فرضت سيطرتها على عمليتي نقل وتكرير النفط الخام منذ 1873،ومن ثمّ فقد أعلنت من جانبها أسعارًا على النفط المستخرج من الآبار مباشرة بدون إشراك مستخرجيه في عملية التسعير. [1]

حيث كانت الأسعار تعلنه رسميا الشركات البترولية عند آبار الإنتاج بمجرد شرائها للبترول من المنتجين، وبتطور مناطق الإنتاج خارج الولايات المتحدة الأمريكية، انتقلت عملية الإعلان عن هذه الأسعار من الآبار إلى موانئ التصدير. [(2)]

الميزة الأساسية لهذا النوع من الأسعار الثبات والاستقرار، إلا انه بتطور السوق البترولية وبظهور شركات بترولية حرة جيدة إلى جانب الشركات الاحتكارية في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات، التي أخنت تبيع بترولها الخام بتقديم حسومات بيعيه، انخفضت الأسعار المعلنة، لتصبح غير معبرة في السوق البترولية إلا أنها بقيت كأسعار اسمية تستعمل فقط لاحتساب العوائد البترولية المالية بين الشركات البترولية.[(3)]

ب- الأسعار المتحققة Realized (Actual) Price :

ظهر هذا النوع من الأسعار في أواخر الخمسينيات بظهور الشركات البترولية المستقلة في أقطار الشرق الأوسط، التي كانت تقدم تسهيلات أو حسومات متنوعة يوافق عليها المشتري، وقد أخذت الشركات البترولية الوطنية للدول المنتجة تعمل بهذا السعر. وعلى عكس الأسعار المعلنة، كان مستوى الأسعار يتأثر بظروف السوق السائدة والعلاقات الاقتصادية الدولية و مدى تأثير الأطراف البترولية المتعاقدة، حيث كانت العقود البترولية طويلة المدى وبكميات كبيرة تستوجب تقديم حسومات في البيع كبيرة عكس العقود البترولية قصيرة الأجل التي تكون بكميات محدودة وحسومات بيعية قليلة.[(4)]

جـ - سعر الإشارة Reference Price :

تكون هذه الأسعار عادة في مستوى وسط ما بين السعرين السابقين ،فهو سعر يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر الفعلي،[5] واعتمد كسعر معمول به في بعض الدول البترولية المنتجة والشركات البترولية لاقتسام العوائد النفطية فيما بينها منذ الستينات، ويتم احتساب هذا النوع من الأسعار على أساس معرفة معدل السعر المعلن والفعلي لعدة سنوات.[(6)]

([1]): نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، (الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا،2000)،ص،ص18-19.

([2]): http://forum.3rbdream.net , OpCit

([3]): محمد أحمد الدوري،مرجع سابق،ص197.

([4]): فرهاد محمد علي الأهدن،مرجع سابق،ص275.

([5]): نواف الرومي ،مرجع سابق ،ص 21.

([6]) : http://forum.3rbdream.net , OpCit

وقد طبقت هذه الأسعار لأول مرة في الجزائر بعد الاتفاق الذي عقدته مع فرنسا في 28 جويلية 1965 (إفرنجي)، وحددت أسعار الإشارة بموجب هذا الإتفاق بالشكل الذي يجوز أن تحتسب مبيعات النفط من خلاله بأقل من هذه الأسعار،كما طبقتها فنزويلا مع الشركات النفطية العاملة في أراضيها على أساس إحتساب العوائد الحكومية وفق هذه الأسعار وليس على أساس الأسعار المتحققة التي كانت سائدة بين الطرفين.[1]

د- سعر الكلفة الضريبية Tax Cost Price:

أخنت بهذا السعر الشركات البترولية العاملة على أراضى البلدان البترولية، حيث تقوم باستخراج البترول ومن ثم شرائه منها بسعر يعادل الكلفة الإنتاجية مضافا إليها عائد الحكومة والمتمثل في الضريبة على الدخل فهو يعتبر كسعر تتحرك وفقه بقية الأسعار الأخرى في السوق البترولية. فالبيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بخسارة أي أن سعر الكلفة الضريبة يمثل الحد الأدنى لأسعار بيع البترول الخام في السوق البترولي. [(2)]

وتمثل هذه الأسعار في الواقع التملفة الحقيقية التي تدفعها الشرمات النفطية الكبرى من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الإتفاقيات (الإمتيازات) التي عقدتها مع حكومات الأقطار المنتجة للنفط،وفي نفس الوقت تعتبر القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية إذ أن بيع النفط الخام من هذه الأسعار تعني الخسارة بطبيعة الحال.[3]

هـ - السعر الفوري (الآني) Spot Price :

هو سعر الوحدة البترولية المتبادلة فوريا في السوق البترولية الحرة، وقد ظهر هذا السعر بظهور السوق الحرة، ويمكن اعتباره سعرا غير مستقرا لارتباطه بمستوى الاختلال بين العرض والطلب. فقد يكون أدنى من السعر المعلن أو مقارب للسعر الرسمي خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب محدودا، ويعود سبب بروز هذا النوع من الأسعار إلى الاختلال في العرض البترولي في نهاية السبعينيات، لعدة أسباب أهمها انقطاع البترول الإيراني وعدم تلبية الطلب العالمي المتزايد من البترول خاصة طلب الشركات البترولية الخاصة.[(4)]

3-3-3 أساليب تسعير البترول:

تطور تسعير النفط الخام مع تطور السوق النفطية العالمية والأطراف الفاعلة فيها. وفيما يلي تسعير النفط عبر عدة مراحل:

3-3-3-1 التسعير في ظل احتكار الشقيقات السبع

أ. نظام التسعير المعلن: 1880-1936

تميزت هذه الفترة بثبات الأسعار واستقرارها، وكانت أول شركة تحدد الأسعار عن طريق إعلانها رسميا هي شركة: "ستاندرد أويل أوف نيوجرسي" وذلك عند آبار الإنتاج، ثم أصبح الإعلان عنها يتم في موانئ التصدير مع تزايد مناطق الإنتاج، ومع ظهور شركات نفطية أخرى أصبح تسعير النفط يتم بعد توحيد أسعار النفط الخام

([1]): نواف الرومي مرجع سابق،ص 22

([2]):فرهاد محمد علي الأهدن،مرجع سابق،ص277.

([3]): نواف الرومي مرجع سابق،ص 22

([4]): عادل كاظم محمد،**<u>الآفاق المستقبلية لأسعار النفط الخام لدول الأوبك وإنعكاساتها على الإقتصاد العراقي</u>**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية،الجامعة المستنصربة، العراق،1990)،ص26

ب. نظام نقطة الأساس الأحادية 1936-1939

ويتم من خلال هذا النظام حساب كل أسعار الخامات العالية بناء على سعر النفط الخام في خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من خليج المكسيك إلى منطقة الاستيراد، وثم اختيار نفط خليج المكسيك كأساس لارتفاع تكاليف إنتاجه . [1]

ج. نقطة الأساس المزدوجة: 1939-1945

بعد اكتشاف النفط في منطقة الشرق الأوسط، ثم اختيارها كنقطة أساس ثانية للتسعير بعد موافقة الشركات النفطية الكبرى، وأصبح بإمكان المستوردين أن يدفعوا أسعارا معلنة محددة مضافا إليها أجور الشحن والتأمين من أقرب الخليجين إليهم، ومن العوامل المؤدية إلى إتباع هذا التسعير:

- قيام الحرب العالمية الثانية وما تطلبته من استهلاك واسع للبترول وتعذر وصول الإمدادات النفطية الأمريكية .
- تزايد أهمية النفط الشرق الأوسط مع تزايد الاحتياطي والإنتاج منه .
- سيطرت الشركات البترولية الأوروبية على نفط الشرق الأوسط ورغبتها في الحصول على أرباح عالية من هذه المناطق وتخفيض تكاليف الحصول عليه من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد مارست ضغوطا على الحكومة الأمريكية وشركاتها النفطية لتغير نظام التسعير السابق .[2]

د. نظام نقطة الأساس المتعادلة 1945-1950:

حيث تمت معادلة نقطة منطقة الخليج العربي وخليج المكسيك بميناء "ساوثمبتون" غرب إنجلترا ، وذلك بعد تزايد أهمية النفط الشرق الأوسط واكتساحه للسوق البترولية، وتزايد الطلب العالمي على النفط، كما أن ارتفاع تكاليف البترول الأمريكي ساهم في تعزيز هذا النظام .

3-3-2 التسعير في ظل سيطرة شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبك على الثروة النفطية:

أ. نظام قاعدة الأسعار المتحققة 1950-1960:

وقد حدد سعر النفط وفق هذا النظام على أساس سعر النفط الأمريكي في خليج المكسيك، وظل هذا النظام ساريا حتى تأسيس منظمة أوبك .

ب. نظام قاعدة سعر الإشارة 1960-1970:

وعرفت الأسعار في هذه الفترة انتعاشا، حيث فرضت أوبك السعر المتعامل به وذلك وفق نظام سعر الإشارة لنفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي، في ظل نظام اتفاقيات المشاركة مع الشركات النفطية الكبرى.

ج. نظام قاعدة السعر الرسمي: 1970-1979:

عرفت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا لسعر النفط من طرف منظمة أوبك والذي أدى إلى ارتفاع الأسعار بناء على ما جاء به اتفاق "كاراكاس" في ديسمبر 1970، والذي أوصى بضرورة اختلاف أسعار

---

(1) :الدوري أحمد محمد، مرجع سابق، ص ص : 202، 204.

(2): عادل كاظم محمد، **مرجع سابق**، ص30.

الخامات حسب اختلاف الكثافة النوعية لنفط، واتفاقية "طهران" في فيفري 1971 والتي نصت على رفع أسعار النفط الخام، اتفاقية "جنيف" في ديسمبر 1972 والتي نصت على مراعاة تغير سعر الصرف الدولار في تسعير النفط، ومنذ 1973 انفردت أوبك بتسعير النفط وفق سلة خاماتها.

د. التسعير في ظل سيادة قانون العرض والطلب على السوق النفطية:

بعد أزمة 1973 طورت الدول المستهلكة أساليب جديدة لتسويق النفط الخام تفاديا لتقلبات الأسعار أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ1980، وشجعت على زيادة إنتاج الدول خارج منظمة أوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط[1] .

3-3-4 تحديد السعر العادل للنفط :

لتحديد السعر الذي يراعي مصالح المنتجين وقدرات المستوردين للنفط فإنه يجب الأخذ في الحسبان المبادئ التالية والتي تم إقرارها في اتفاقيات نفطية دولية وهي: [2]

3-3-4-1 زيادة سنوية في سعر الصرف لمواجهة التضخم:

حيث أقرت اتفاقية طهران التي أبرمت بين شركات النفط العالمية و أوبك في مستهل عام 1971 مبدأ ارتفاع الأسعار بمعدل 2.5% سنويا لمواجهة التضخم، كما أقرت مبدأ زيادة 5 سنتات سنويا كعلاوة خاصة باعتبار النفط ثروة ناضبة يتسارع نضوبها بازدياد الطلب عليها.

وكانت السنتات الخمسة في اتفاقية طهران تعادل 2.5% من سعر النفط الذي كان يتراوح حول دولارين للبرميل، وبالتالي تكون الزيادة حوالي 5% سنويا ومع أن اتفاقية طهران لم تعد سارية إلا أن مبدأ الزيادة السنوية لمواجهة التضخم ونمو الطلب على النفط مازال يصلح أساسا لتدرج السعر حفاظا على قيمته الحقيقية .

3-3-4-2 تصحيح سعر النفط تبعا لما يطرأ على سعر صرف الدولار :

أقرت اتفاقية جنيف الأولى مبدأ تصحيح سعر النفط تبعا لما يطرأ على قيمة الدولار والذي يستخدم لتسعير النفط من تغيرات في مواجهة عدد من العملات الرئيسية، وبمقتضاها زيدت الأسعار بنحو 8.5% اعتبارا من 20 جانفي 1972 عقب صدور قرار تعويم الدولار يوم 15 أوت 1971 وما تبعه من تخفيض قيمته رسميا يوم 17 ديسمبر 1971 .

3-لما خفضت قيمة الدولار للمرة الثانية: يوم 12 فيفري 1973 أبرمت اتفاقية جنيف الثانية في 1973 زيدت بمقتضاها الأسعار بـ 11.9% مع تصحيحا شهريا تبعا لتقلب العملات.

– هذه هي المبادئ الثلاثة التي يجب اعتمادها لتقدير معدل الزيادة السنوية لتدرج السعر الاسمي للنفط حفاظا على قيمته، وحتى بافتراض أن تغيرات قيمة الدولار بالزيادة أو الانخفاض في مواجهة العملات الرئيسية الأخرى يلغي بعضها بعضا في المدى الطويل، فإن معدل الزيادة السنوية وفقا لمبدأي طهران لا يقل عن 5%

---

(1) حمادي نعيمة ، مرجع سابق ، ص76.

(2) **السعر العادل الذي تبحث عنه أوبك**، الموقع الرسمي لقناة الجزيرة: www.aljazeerz.net، تاريخ الزيارة : 2012/12/26، الساعة : 22:30 .

سنويا في المتوسط على مدى السنوات الثلاثين الماضية وهذا ما نقبله كحد أدنى لمعدل التدرج السنوي للسعر الاسمي.

– أما بالنسبة لسنة الأساس التي يتخذ السعر فيها كأساس لبداية التدرج فينبغي أن يراعي في اختيارها منطقية السعر وعدالته بالنسبة لكافة الأطراف .

وأكد وزراء النفط للدول العربية المنتجة له أن 100 دولار للبرميل يعتبر سعرا عادلا، وأن الاقتصاد العالمي يستطيع تحمل هذا السعر، ذلك في اجتماع عقد في ديسمبر 2010، مع توقع عدم رفع أوبك لإنتاجها خلال عام 2011م[1]

3-3-5 أسباب ارتفاع أسعار البترول :

تتحدد أسعار النفط في السوق العالمي بعاملي العرض و الطلب كأي سلعة أخرى،إلا أن النفط يمثل سلعة إستراتجية تحكمها ظروف خارجة عن ظروف العرض و الطلب التقليدية كالأحداث السياسية و المناخية التي تؤثر على حالة السوق النفطية و قرارات الدول المنتجة داخل منظمة الأوبك و خارجها.[2]

ولقد مرت أسعار النفط الخام بارتفاعات مفاجئة في عامي 1973 و1979، لتعود طفرة نفطية ثالثة منذ عام 2005 إذ ارتفعت أسعار النفط الخام إلى مستويات غير مسبوقة تجاوزت 70 دولارا للبرميل الواحد في الأسواق العالمية.[3]، حيث ارتفعت هذه الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة عام 2007 لتقترب من 100 دولار بعد هبوطها إلى ما دون خمسين دولارا للبرميل في بدايات شتاء عام 2007، وكانت أسعار النفط قد شهدت صعودا مضطردا من أكثر من ثلاثين دولارا للبرميل في بداية عام 2004 إلى ذروة لامست سعر147.27 دولار للبرميل سنة2008.[4]

و في الواقع تتعدد وجهات النظر وتختلف في أسباب الارتفاعات القياسية والسريعة في أسعار النفط الخام، حتى ضمن معسكر كل من المنتجين والمستهلكين، ناهيك عن الخلافات الواسعة في الرؤيا بين الطرفين الناتجة من تباين المصالح بينهما.

و مهما تعددت الأسباب إلا أنها جميعا تصب في زيادة الطلب العالمي على العرض العالمي والتي تعكس الاتجاه العام نحو الارتفاع في الأسعار، ولكن ضمن هذا الاتجاه العام تحدث تقلبات انخفاضا وارتفاعا لتعكس التذبذب القصير الأمد لأسعار النفط الخام.

ويمكن تصنيف مجمل هذه الأسباب إلى مجموعة من العوامل التي تفسر أسباب ارتفاع أسعار النفط كالاتي:

- **<u>عوامل جيولوجية بحتة</u>:** باعتبار أن الدول النفطية الكبرى وصلت الى ذروة طاقتها الإنتاجية ولا تتوافر لها احتياطات جديدة يمكن استغلالها.[5]

---

(1) **<u>وزراء النفط العرب: 100دولار للبرميل سعر عادل</u>**، <u>www.islawtoday.net</u>، تاريخ الزيارة: 2012/12/27، الساعة : 13:00.

(2): ضياء مجيد الموسوي،**<u>ثورة أسعار النفط</u>**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004)،ص29.

(3) : طاهري حمدي كنعان،مرجع سابق،ص130.

(4) : ابراهيم علوش على الموقع : http://www.aljazeera.net le 11/04/2012 à18h08

(5):وليد خدوري على الموقع: http://www.aljaml.com consulté le 09/04/2012 à13h30

- **العوامل الاقتصادية:** تتمثل في زيادة الطلب على النفط في الصين والهند وانخفاض الدولار والمضاربات في عقود النفط الآجلة من أجل تحقيق مكاسب مالية خيالية [1]، وقلة اهتمام الدول المنتجة والمصدرة للنفط بتوسيع الاستكشافات والاستثمارات في المكامن المكتشفة وحلقات الإنتاج الأخرى، مما يجعل الإنتاج لا يواكب الطلب العالمي. وقد يعود ذلك لسببين هما ارتفاع كلفة الاستثمار النفطي من ناحية واكتفاء بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط بمستويات الإنتاج القائمة لأنها تدر موارد مالية قد تفيض عن حاجتها ، و من ناحية ثانية هذا ما يحقق لها استخداما أطول لاحتياطياتها النفطية لاسيما وان النفط مادة ناضبة، بالإضافة إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي العالمي الذي يتطلب المزيد من الطاقة لتدوير المعامل والمصانع وزيادة الإنتاج الزراعي والنقل والتجارة. .[2]
- **العوامل السياسية:** تتمثل في الاضطرابات وأعمال العنف في نيجيريا وتوتر العلاقات بين الحكومة الفنزويلية وشركات النفط العالمية المستثمرة في فنزويلا، وتفجير الأنابيب والمنشآت النفطية في العراق وتوتر العلاقات بين إيران والدول الغربية بسبب برنامج إيران النووي.[3]
- **العوامل الطبيعية:** تشمل الأعاصير الموسمية في خليج المكسيك والأعاصير الرملية في العراق والأعاصير الشتوية في بحر الشمال والأعاصير الثلجية في أمريكا الشمالية .
- **العوامل الفنية:** يقصد بالعوامل الفنية الأعطال الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية التي تصيب المنشآت النفطية, خاصة المصافي، وأعمال الصيانة الدورية المفاجئة، وعدم توافق نوعيات النفط المنتج مع قدرة المصافي على التكرير .[4]
- **عوامل أخرى:**

- **زيادة معدل نمو السكان في العالم:** مما ينعكس في زيادة الطلب على الحاجات الأساسية للسكان وبالتالي الحاجة إلى الطاقة لتوفير هذه الحاجات.[5]
- **انخفاض الدولار:** حيث عمل المضاربون على رفع الأسعار بما يتناسب ونسب انخفاض الدولار لتفادي الخسائر.
- **أزمة الائتمان:** أدت أزمات قروض الرهن العقاري بالولايات المتحدة في صيف 2007، واضطراب سوق المساكن إلى ضعف الثقة في الاقتصاد الأمريكي الذي يشهد تباطؤا مستمرا دون ظهور مؤشرات تؤكد انتعاشه، فأصبح سوق النفط هدفا استثماريا لرؤوس الأموال العالمية الكبرى بدلا من سوق العقار في الولايات المتحدة،وفي الوقت نفسه لجوء الاحتياطي الاتحادي الأمريكي إلى خفض سعر الفائدة في سعيه لإنعاش الاقتصاد مما يؤدي إلى انخفاض الدولار الأمريكي الذي تسعر به معظم صفقات النفط العالمية.

---

(1): إبراهيم علوش على الموقع: http://www.shabablek.com consulté le 10/04/2012 à 11h25

(2): صلاح الدين حامد على الموقع: http://www.alsabaah.com consulté le 11/04/2012 à15h20

(3): عبد الله جمعة الحاج على الموقع: http://www.siironline.org/ consulté le 12/04/2012 à17h37

(4): أنس بن فيصل الحجي على الموقع: http://www.alaswaq.ne consulté le 12/04/2012 à16h56

(5): صلاح الدين حامد على الموقع:Opcit, http://www.alsabaah.com

خلاصة الفصل الأول

تناولنا من خلال هذا الفصل أهمية النفط والسوق العالمية للنفط في الاقتصاد العالمي ودور الأطراف المختلفة في تحديد سعره، مع الإشارة إلى دور منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في تحديد هذا التسعير ، وكونها طرف مسؤول في تحقيق الاستقرار في السوق النفطية العالمية إضافة إلى مدى تأثيرها في اقتصاديات الدول الأعضاء فيها .

ويمكن تلخيص أهم الاستنتاجات هذا الفصل في العناصر التالية:

– النفط مصدر للطاقة سهل الحركة والتخزين وذو استعمال واسع مما شكل له أهمية واسعة اقتصادية اجتماعية وسياسية كبيرة وجعل منه سلعة إستراتجية ، وهو مادة كيماوية بسيطة ومركبة يتواجد في الطبيعة على ثلاث حالات،فقد يكون في حالة صلبة أو شبه صلبة كعروق الإسفلت في حالات نادرة،وإما يكون سائلاً كالبترول الخام،أو قد يتواجد في حالة غازية كغازات البترول،وذلك على شكل عدة أنواع (منتجات خفيفة، متوسطة،ثقيلة).

– كما أنه سلعة رئيسية للتبادل التجاري فهو يمثل مصدرًا حيويًا للطاقة ومصدرًا ماليًا كبيرًا ومتنوعًا،ومادة أولية أو أساسية لنشاط صناعي يمر بعدة مراحل ابتداءًا من مرحلة البحث و التنقيب وصولاً إلى مرحلة التصنيع البترولي الكيماوي تهدف التي إلى تحويل المنتجات السلعية البترولية إلى منتجات بتر وكيماوية مختلفة و متنوعة تعد بالمئات،كالأسمدة الزراعية،و المنظفات و الأنسجة الاصطناعية،...الخ.

– تخضع السوق النفطية العالمية لسيطرة الدول المنتجة للنفط: أوبك ودول أخرى، ودول المستهلكة للنفط: متمثلة في وكالة الطاقة الدولية و طرف ثالث هو الشركات النفطية ، ويتحدد سعر النفط وفق قانون العرض وطلب مع الأخذ في الحسبان المبادئ التي تم إقرارها في اتفاقيات نفطية دولية: كزيادة معدلات التضخم، تغيرات سعر الصرف الدولار .

– إن عدم استقرار السوق النفطية العالمية واستنزاف الثروات النفطية للدول العربية من قبل الشركات النفطية العالمية، جعل من هذه الدول تقوم بإنشاء منظمة تحمي مصالحها سميت بمنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، وهي منظمة حكومية وفقا للنظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة .

– عرفت سنة 1968 تأسيس منظمة الدول العربية المصدرة للنفط (أوابك) والتي تضم 11 دولة عربية، وتسعى هذه المنظمة إلى حماية مصالح الدول الأعضاء ولا تتعارض أهدافها مع أهداف منظمة أوبك .– تحصل الشركات النفطية الكبرى على أرباح تقدر بضعف ما تجنيه منظمة أوبك من عائدات كما تفوق عائدات الضرائب على النفط لمجوعة الدول الصناعية الكبرى عائدات المنظمة .

الفصل الثاني
الصناديق السيادية ومصادر واستخدامات العوائد النفطية

تمهيد:

بعد دراستنا للبترول كسلعة استراتجية في السوق النفطية العالمية والدور الذي تعلبه هذه الاخيرة في تحديد موازين القوى الاقتصادية للأطراف المتدخلة فيه سواء المنتجة ،المستهلكة أو الشركات النفطية الكبرى والمنظمات الدولية على رأسها الاوبك كمصدر،ووكالة الطاقة الدولية في جانب الدول المستهلكة، سنحاول الآن من خلال هذا الفصل معرفة كيفية استخدام الايرادات المتأتية من انتاج وتصدير هذه السلعة والقيمة المضافة التي تحققها للدول المنتجة أوالمصدرة للبترول مع التركيز على الدول العربية النفطية.

وذلك بدءًا بتحديد معنى العائدات والفوائض البترولية والتمييز بينهما وكيفية تقديرهما والعوامل التي ساعدت على تعاظمها، ثم محاولة معرفة تأثير البترول على الهيكل المالي للدول العربية، والمشاكل التي تعاني منها كل مجموعة،ورأسها مشكلة عدم قدرة الدول النفطية على استيعاب ايراداتها.

ولذلك خصصنا جزء من هذا الفصل لدراسة مختلف أشكال استخدامات العوائد النفطية وتوظيفاتها المختلفة سواء داخل المنطقة العربية ،الدول النامية،أوفي الخارج،كما أوردنا أيضًا في البداية الدور التمويلي العالمي للصناديق السيادية باعتبارها أداة أساسية تعتمد عليها الدول النفطية في إدراة أموالها النفطية وأداة لمواجهة الازمات وصندوق للحفاظ على ثروة الأجيال القادمة، ثم في الأخير تناولنا المخاطر التي تتعرض لها هذه التوظيفات المالية أوالمباشرة، كما عرضنا مختلف الأزمات و الطفرات النفطية العربية والعالمية من حيث الظروف والأسباب المحيطة بها وكذا النتائج أوبالأحرى معرفة كيفية توجيه هذه الفوائض المالية ومدى استفادة الدول العربية منها ،وذلك من خلال المباحث التالية:

1- **الدور العالمي و التمويلي للصناديق السيادية و أنشطتها**
2- **مصادر العائدات المالية البترولية للدول العربية المصدرة للبترول**
3- **استخدمات الاموال البترولية لدى الدول العربية المصدرة للبترول**
4- **الطفرة النفطية و الأزمات البترولية**

II. الصناديق السيادية ومصادر و استخدامات العوائد النفطية.

1- الدور العالمي و التمويلي للصناديق السيادية و أنشطتها

لقد نشأت صناديق الثروة السيادية منذ عقود كثيرة (على الأقل منذ سنوات الخمسينيات)، إلا أنها ظلت لفترة طويلة غير معروفة لدى الجمهور ، وقد تزايد الاهتمام بها مؤخرًا خلال 10 أو 15 سنة الماضية في الاقتصاد العالمي ، بعد ارتفاع أسعار البترول، العولمة المالية، وعدم الاستقرار الدائم للنظام المالي العالمي، الأمر الذي سمح بالتراكم السريع للاحتياطات الخارجية لدى بعض الدول، لذا تعددت المفاهيم حول هذا الموضوع وتنوعت، وهذا محاولة لضبط مفهوم شامل لها.

ونظرا للدور الذي تقوم به في الاقتصاد القومي و الدولي ، كان لابد من تحديد أهم العوامل التي أدت لظهورها في النظام الاقتصادي العالمي، واستمراريتها ونموها بالشكل الذي هي عليه الآن. مع أنها اتخذت العديد من الأشكال للقيام بعملها، فأنواعها عديدة ومتنوعة.

و للصناديق السيادية عناصر و مبادئ التي تسير عملها على المستوى الدولي و الإقليمي، وهي تسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف ، لكن هذا لم يمنع من وجود معارضين و مؤيدين للصناديق السيادية و الأعمال والأدوار التي تقوم بها . وهذا ما سنوضحه من خلال المطالب التالية :

1-1 مفاهيم أساسية حول الصناديق السيادية و أنواعها:

تعد ظاهرة الصناديق السيادية حديثة النشأة في الاقتصاديات المعاصرة , بالرغم من أن بعضها يعود تاريخ بعضها إلى عام 1953، لكنها بدأت تنشط بصورة كبيرة مؤخرا ، لذا سنحاول بجزء من التبسيط أن نعرض في هذا المطلب, مفاهيم أساسية عن الصناديق السيادية كمفهومها.ومحاولة تحديد ابرز العوامل التي أدت لنموها, ومن ثم التطرق إلى بعض من أنواعها وأشكالها. و ذلك فيما يلي:

1-1-1 النشـــأة و التطور:

تعتبر الصناديق السيادية ظاهرة ليست بالجديدة على الساحة المالية العالمية، حتى وإن عرفت نموا سريعا، في بداية القرن العشرين و نهاية الألفية الثالثة, حيث يعود ظهور الصناديق السيادية إلى خمسينيات القرن العشرين، عندما أنشأت دولة الكويت (هيئة الاستثمار الكويتية1953) المعروف باسم **(KIA) Kuwait investment autority**)، يليه الصندوق الإماراتي**(IDIA) (Abu Dhabi investment autority**) سنة 1976.

ليتوالى بعد ذلك في السبعينيات وما بعدها ، ظهور صناديق أخرى: سنغافورة والإمارات العربية المتحدة. وحديثًا أنشأت النرويج في عام 1990 صندوقًا بتروليًا حتى وصلت في منتصف سنة 2008 إلى 53صندوقا.[1]

ولقد شهدت الصناديق السيادية نموا مزدهرا على المستوى العالمي خلال السنوات الخمسة عشر الماضية بحيث تشير إحصائيات 1999 م بأن حجم رؤوس أموالها الإجمالي كان يبلغ -على أقصى تقدير- نحو 500 مليار دولار وتقول الدراسة الحديثة في سنة 2007 بأنها ستصل إلى 3,5 تريليون دولار بحلول سنة 2015 م وهذا ما تشير إليه دراسة مؤسسة " مورقان ستانلي ".[2]

ومن بين أهم الأسباب التي أدت إلى نمو هذه الصناديق هو الارتفاع في أسعار البترول ، العولمة المالية، وعدم استقرار النظام المالي العالمي،ما سمح التراكم السريع للأصول المالية الخارجية لدى بعض الدول.[3]

ويعود سبب الاهتمام بالصناديق السيادية في الوقت الراهن بجانب الظرفية الحالية إلى ثلاثة ظواهر جديدة هي:[4]

– النمو المتزايد للأصول الأمر الذي يتطلب القيام بتسييرها ، علمًا بأنه وفقًا الاحتمالات الموجودة سيكون النمو في هذه الأصول مستمرًا ، و حتى متسارعًا خلال السنوات القادمة، و يمكن أن تصل وفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي إلى 10.000 مليار دولار في عام 2013.

([1]): تركي فيصل الرشيد, **تسليط الضوء على الصناديق السيادية** , الموقع الالكتروني:www.hawamer.com

([2]): الموقع الالكتروني:http://billad-13.maktoobblog.com

([3]) *:Le FMI intensifie ses travaux* , ***Bultin du FMI en ligne****,04Mars2008, sur le site :* www.imf.org/imfsurvey, consulté le 22/01/2012 à 23h40,P1

([4] *): Alain Demarolle* , **, *Johanet Henri*,Rapport Les Fonds Souverains,(** France,Ministère de L'économie, de L'Industrie et de L'Emploi ,2008) ,Sur le Site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/084000299.pdf,consulté le : 12/11/2012 à17h45

– التنويع السريع في هذه الأصول يؤدي إلى زيادة الاستثمار في أسهم الشركات الأجنبية، و في بعض الحالات البحث عن المساهمات المعتبرة داخل هذه الشركات.

– انشاء الصناديق من عوامل دولية جديدة: العوامل القديمة (دول الخليج، النرويج، سنغفورة)، و اليوم تستند على روسيا ، الصين، و غدًا العديد من الدول النامية المستفيدة من استغلال المواد الأولية : البرازيل ، ليبيا، الجزائر، فنزويلا على سبيل المثال.

كما قدرت بعض الأبحاث معدلات النمو السنوية يتراوح مابين 10 % و 20 % ورغم هذا النمو والتطور السريع في حجم هذه الصناديق فإنها تبقى متواضعة بالمقارنة مع بعض الهيئات المالية العالمية على مستوى الأسواق العالمية بحيث تشترك أصولها في هذه الأسواق كالتالي:

- 1\6 الأصول المدارة من قبل شركات التامين التي تدير أكثر من 16 تريليون دولار.
- 1\7 الأصول المدارة من قبل صناديق المعاشات والتي تصل إلى أكثر من 15 تريليون دولار.
- 1\2 احتياطات الصرف العالمية التي تصل إلى تريليون دولار.

وهذا ما يجعل الصناديق السيادية في المرتبة الرابعة عالميا من حيث الأهمية. [1]

ويمكن تحديد مختلف مراحل تطور الصناديق السيادية والتمييز فيما بينها حسب فترة ظهورها ، ما يسمح بالتفريق بين ثلاثة مراحل لتطور هذه الصناديق :[2]

- **المرحلة الأولى:**تاريخيًا ظهرت الصناديق السيادية لأول مرة في دول الخليج (الامارات العربية المتحدة ،الكويت، قطر)، و في النرويج و كندا بسبب الحاجة إلى وضع هياكل لاستثمار ايردات استغلال المواد الأولية و كذا البترول و الغاز.

وفي سنغافورة ظهرت صندوق Temasek في عام 1974و في 1981 صندوقGIC استجابة لنفس الهدف في الأجل الطويل.

– **المرحلة الثانية:**والمجموعة الثانية من الصناديق السيادية كان ظهورها أكثر حداثة ،و أنشات من قبل عوامل جيوسياسية كبيرة مثل الصين و روسيا، حيث أنشأ الصندوق السيادي الصيني China (CIG) Investment Corporationبصفة رسمية في 26 سبتمبر2007 برأسمال يقدر بأكثر من 205 مليار دولار، وبالنسبة لروسيا فقد أعلنت في 2008/02/01 عن تقسيم صندوق الاستقرار البترولي الخاص بها إلى صندوقين : صندوق الاحتياط برأسمال 125مليار دولار (ما يعادل 10%من الناتج الداخلي الخام لروسيا) ، وصندوق الثروة الوطنية برأسمال 32 مليار دولار عند انشائه.

والملاحظ أنه بإنشاء هذه المجموعة الثانية من الصناديق، قد زاد الاهتمام بهذا الموضوع ليس بسبب خصائص معينة أو استراتجية استثمار خاصة لكن من خلال الطموحات الجيوسياسية للحكومات التي تراقب هذه الصناديق الجديدة.

- **المرحلة الثالثة:**و المجموعة الثالثة أغلبيتها ستكون في المستقبل القريب ، وتتمثل في الصناديق المنشاة من قبل الدول النامية التي تمتلك فائضًا هيكليًا من المواد الأولية، و من بين أهم المشاريع العديدة نجد المملكة العربية السعودية التي أعلنت بعد العديد من الترددات في أفريل 2008 عن إنشاء أول صندوق خصص له رأس مال مبدئي يقدر بـــ 5.3 مليار دولار، البرازيل التي أكدت على الرغبة في انشاء صندوق سيادي برأسمال 20 مليار دولار (ما يعادل 10 % من احتياطات الصرف) و ذلك من أجل دعم استثمارات المؤسسات البرازيلية في الخارج، و بالنسبة للصناديق السيادية المستقبلية ستكون من طرف قوات جديدة : فنزويلا، ليبيا والجزائر.

([1]) : عبد المجيد قدي, **الصناديق السياديةوالازمة المالية الراهنة** , الموقع الالكتروني: http://www.talabadz.info/?p=524

([2]): Alain Demarolle ***Johanet Henri*,OpCit**

2-1-1 مفهوم الصناديق السيادية وعوامل نموها :

أ)- مفهوم الصناديق السيادية :

نظرًا لعدم وجود تعريف دقيق لمصطلح الصناديق السيادية ، سنحاول إعطاء تعريف شامل لها من خلال إدراج بعض المفاهيم الخاصة بها من طرف الهيئات الدولية ،و ذلك كالآتي:

- **تعريف صندوق النقد الدولي :**

ويعرف صندوق النقد الدولي الصناديق السيادية على أنها: صناديق أو ترتيبات للاستثمار ذات غرض خاص تملكها الحكومة العامة.

وتنشأ الحكومة العامة صناديق الثروة السيادية لأغراض اقتصادية كلية ، وهي صناديق تحتفظ بالأصول أو تتولى توظيفها أو إدارتها لتحقيق أهداف مالية، مستخدمة في ذلك استراتيجيات استثمارية تتضمن الاستثمار في الأصول المالية الأجنبية وتنشأ صناديق الثروة السيادية في العادة معتمدة على فوائض ميزان المدفوعات،أوعمليات النقد الأجنبي الرسمية، أو عائد الخصخصة، أو فوائض المالية العامة،أو الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية، أو كل هذه الموارد مجتمعة." [1]

ويضم صندوق النقد الدولي في هذا التعريف : صناديق استقرار العائدات ، صناديق الادخار، وصناديق تمويل التنمية ، وصناديق التقاعد الحكومية التي ليست لديها إلتزامات ، أما الأصول المستبعدة من الصناديق السيادية فهي تتضمن: [2]

- احتياطيات النقد الأجنبي التي تحتفظ بها السلطات النقدية لأغراض التقليدية المتعلقة بميزان المدفوعات والسياسة النقدية .
- أصول المؤسسات المملوكة للدولة بمفهومها التقليدي أو صناديق تقاعد موظفي الحكومة.
- الأصول التي تدار لصالح الأفراد.

- **تعريف وزارة الخزانة الأميركية :**

وتعرفها وزارة الخزانة الأميركية بأنها "صناديق استثمار حكومية تمول من احتياطيات العملات الاجنبية للدول المالكة ولكنها تدار بصورة منفصلة عن احتياطيات العملات الاجنبية وتهدف الى الربح من خلال الاستحواذ على حصص في اسهم الشركات الاجنبية"[3].

- **تعريف نائب مكتب الشؤون الدولية" Clary Lowery"** : وذلك في خطابه يوم 21جوان 2007 "الصناديق السيادية هي عبارة عن آلية حكومية استثمارية وظفت لتبادل الممتلكات الأجنبية بمعزل عن الاحتياطات الرسمية".[4]

- **تعريف كل من : Bill Brummitt و Devlin Will** اللذين أعطيا تعريفين للصناديق السيادية و هي

- **التعريف الواسع :** عمومًا الصناديق السيادية تمثل أي صندوق مسير من طرف الحكومة من خلال مدخراته الحكومية بغض النظر عن مصدر العائدات.

- **التعريف الضيق :** و الذي يركز على الاستثمارات الحكومية التي يتم تمويلها من الموجودات من العملة الأجنبية ،و لكن إدارة هذه الأصول تتم بمعزل عن الاحتياطات الرسمية.

([1]): International Monetary Fund : **Sovereign Wealth Funds - A Work Agenda** , Prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments, February 29,(2008) ,sur le site : http://www.imf.org/external/np/pp/eng/.pdf ,consulté le 12/01/2012 à 19h35

([2]):Lee Hudson Teslik : **Sovereign Wealth Funds**,(Updated: January 28. 2009, www.cfr.org-publication-15251.htm), consulté 18/012/2012 à 21h40

([3]):الموقع الالكتروني: http://www.emaratalyoum.com/business/locess/local

([4]): Stephen Jen: The Definition of a Sovereign Wealth Fund , Morgan Stanley, October 2007) sur le site : http://sovereignwealthfunds.files.wordpress.com//thedefinition- of-a-sovereign-wealth-fund-morgan-stanley-.pdf;consulté le 21/12/2011 à 22h30.

- **التعريف الشامل:**

الصناديق السيادية عبارة عن صندوق مملوك من قبل دولة ما يتكون من أصول مثل الأراضي، أوأسهم ، أو سندات أو أجهزة استثمارية أخرى . ومن الممكن وصف هذه الصناديق ككيانات تدير فوائض دولة من أجل الاستثمار، وهي مجموعة من الأموال تعد بالمليارات الدولارات تستثمرها الدول في الأسهم و السندات واستحوذت تلك الصناديق، ضمن القطاع المالي وحده على حصص في مؤسسات عملاقة مثل **مورغان ستانلي وبير ستيرن وميريل لينش وسيتي غروب وUBS.**[1]

وبهذا فهي تمثل صناديق الاستثمار المملوكة للدولة ،والتي أنشئت لأغراض الاقتصاد الكلي المختلفة وتمول عموما من خلال الموجودات من العمولات الأجنبية التي تستثمر على المدى الطويل في الخارج وهي إحدى مصادر تنويع الدخل التي كثر الحديث عنها والتي أصبحت مهمة لدى المؤسسات المالية الحكومية فهي تسيطر وتدير وتتحكم بالأصول (الأسهم,السندات،ملكية المعادن الثمينة) لتحقيق الأهداف المالية وتوظف مجموعة من الاستراتيجيات الاستثمارية من ضمنها الاستثمار في الأصول الأجنبية. [2]

ومن خلال التعاريف السابقة نستنتج انه هناك ثلاث عناصر أساسية تعرف الصناديق السيادية :

- الملكية: الصناديق السيادية مملوكة للحكومات المركزية والفدرالية.
- الاستثمارات: استراتجيات الاستثمار تتضمن الاستثمار في الأصول المحلية.
- مصدر الثروة المستثمرة و هي الفوائض المالية بمختلف مصادرها .
- الأغراض والأهداف: تنشأ الصناديق السيادية لتستثمر الأموال الحكومية لانجاز الأهداف المالية وتحقيق عوائد مالية للدول ، وهكذا تملك التزامات تسمح لها بتوظيف مدى واسع من استراتيجيات الاستثمار خلال فترة متوسطة أو طويلة الأجل.[3]

ب) – مميزات الصناديق السيادية:

هناك العديد من العوامل التي تتميز الصناديق السيادية بها عن غيرها من الهيئات المالية الأخرى, ما جعلها في نمو مستمر، وهذه العوامل هي: [4]

- تتميز عن البنوك المركزية من حيث أهدافها، فهي تسعى إلى الاستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة والصرف، ويغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية، ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف، تستثمر أساسا في السندات، وهذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الصين والنرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية.
- تتميز عن صناديق المعاشات العمومية لكون موارد هذه الأخيرة تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة، وهي تهدف إلى تمويل معاشات الأجيال القادمة من جهة ثانية.
- تتميز عن المؤسسات العمومية، حيث تأخذ المؤسسات العمومية شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري.و الأمر ليس كذلك بالنسبة للصناديق السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار .ووظيفة الشركات الأساسية هي إنتاج السلع والخدمات في حين أن الوظيفة الأساسية للصناديق السيادية هي استثمار الأصول المالية.

([1]) :http://ar.wikipedia.org/wiki.; consulté le 12/11/2011 à 17h58.

([2]): اياس غانم, **الصناديق السيادية**, (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر, كلية الاقتصاد، جامعة سورية سورية, 2009) , ص 4.

([3]) : اياس غانم, مرجع سابق, ص 3.

([4]): عبد الله بلوناس، حاج موسى نسيمة، **واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري**،(مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السادس حول التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية،أيام 13-2009/05/14، جامعة فيلادلفيا) ، ص 12.

1-1-3 أنواع الصناديق السيادية و توجهاتها الجغرافية والقطاعية:

أ)- **أنواع الصناديق السيادية** : الصناديق السيادية هي مجموعة متغايرة الخصائص ،و تمول من مصادر مختلفة و لأغراض متنوعة ، و يمكن اجمال مختلف أنواعها تبعًا للتصنيفات التالية :

أ1)- تصنيف الصناديق السيادية تبعا إلى مصادر دخلها:

يتم تصنيف الصناديق السيادية تبعا إلى مصادر دخلها إلى: [1]

- **الصناديق الممولة عن طريق عوائد المواد الأولية:** هي صناديق تكونها الدول المصدرة للمواد الأولية وأساسا النفطية، ذلك أنه تطرح أمام هذه الدول إشكالية وتيرة استغلال هذه المواد التي يتسم معظمها بقابلية النضوب، وما إذا كان من الواجب إبقاء جزء منها في مكامنها كحق للأجيال اللاحقة، ولقد وجدت هذه الدول في فكرة الصناديق حلا للمحافظة على نصيب الأجيال في هذه الثروات بحيث يتم إحلال الموارد الطبيعية بشكل آخر من الأصول، وبذلك فإن إنشاء الصناديق السيادية من قبل الدول النفطية يقوم على عدة اعتبارات أهمها: [2]

- **الاعتبار الأول** : هو النضوب الطبيعي للموارد و الحاجة إلى بناء أصول أخرى توفر دخلا للأجيال القادمة، وذلك لتعويض نضوب الأصول الحالية و استغلال ايراداتها من طرف الجيل الحالي(في إطار ما اصطلح عليه بالعدالة بين الأجيال)،

- **الاعتبار الثاني :** ويتعلق بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني و إمكانات تنويع قاعدته، الأمر الذي يعتمد على حجم الاحتياطي و الانتاج، وبالتالي العائدات للفرد ، وكذلك حجم الاقتصاد مقارنة بتلك العائدات، بالاضافة إلى عوامل أخرى مرتبطة بالامكانات الحالية و الممكنة لذلك الاقتصاد، وهذا يعني أن الاقتصاد صغير الحجم و قليل السكان ، و ذو إمكانات التنويع المحدودة ، يكون لديه حافز أكبر لإنشاء صناديق ادخار العوائد النفطية .

- وبالرغم من ذلك فإن هذه الاعتبارات قد تتغير مع الزمن، فنتيجة للسياسات الاقتصادية قد تتزايد وتتغير محددات الطاقة الاستيعابية، كما أن إمكانات التنويع لها ديناميكية متغيرة تعتمد أيضًا على السياسات الاقتصادية ، و هناك أمثلة من منطقة الخليج و غيرها ساهمت فيها الايرادات الآنية و السياسات، سواءًا في بناء هياكل وعلاقات زادت من درجة التنويع الاقتصادي أو ثبطت منه.

- **الصناديق الممولة بفوائض المدفوعات الجارية**: ذلك أن الحجم الإجمالي العالمي من إحتياطات العملات الأجنبية للبنوك المركزية في تزايد بحيث تجاوز07 تريليون دولار في سنة2008 ، ولقد تزايد حجمها في سنة 2007 لوحدها بـ 1 تريليون دولار، وتملك الدول النامية 4/ 5 من هذا المبلغ. ولقد استطاعت الكثير من الدول غير النفطية تحقيق فوائض مالية هامة، خاصة في أمريكا اللاتينية، بفضل تنافسيتها التصديرية على مستوى الأسواق العالمية بما يفيض عن احتياجات الاستثمار المحلي؛ مما دفعها إل تحويل جزء من هذه الفوائض إلى صناديق سيادية، بعد أن وازنت بين الاحتفاظ بها كإحتياطيات نقدية أو استثمارها بما يحقق لها عوائد.

- **الصناديق الممولة بعوائد الخوصصة:** دخلت الكثير من الدول في برامج واسعة لخوصصة القطاع العمومي أدت إلى حصولها على عوائد مالية ضخمة، ففي فرنسا بلغت عوائد برنامج الخوصصة 24 مليار دولار (الشرق الأوسط، 10 يونيو2005). وفي الجزائر بلغت عوائد الخوصصة خلال أربع سنوات إلى غاية 2008 حجم 16 مليار دولار. وتتباين استعمالات الدول لهذه العوائد .فمنها من يوجهها مباشرة لتمويل الميزانية العمومية، وفي بعض الأحيان لتمويل برامج إعادة هيكلة الاقتصاد وسداد الديون. ونظرا لضخامة هذه العوائد وتخوفا من أن تقود إلى توسع كبير في الإنفاق العمومي يكون أكبر من الطاقة الاستيعابية للاقتصاد، والذي يمكن أن يؤدي إلى حالة من التضخم غير المقدور على التحكم فيها .وانطلاقا من كون المؤسسات المخصصة هي ملك عام لجميع الأجيال يتم تحويل كل أو جزء من عوائد الخوصصة إلى صناديق سيادية.

([2]): ماجد عبد الله المنيف ، "**صناديق الثروة السيادية و دورها في إدارة الفوائض النفطية**"، بحوث اقتصادية عربية ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 47، لبنان، 2009 على الموقع : (http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=2503) بتاريخ : 2012/06/12

- **الصناديق الممولة بفائض الميزانية** :تلجأ بعض الحكومات مباشرة لما تحقق فائضا في الميزانية العامة للدولة إلى تحويل هذا الفائض لاستثماره في الأصول المالية قصد تحقيق عوائد من جهة، ولتوجيه المعطيات الاقتصادية من جهة ثانية .ولما يلاحظ توالى تحقيق هذه الفوائض وارتفاع مستواها يتم اللجوء إلى تكوين صناديق سيادية قصد استثمارها وتنميتها بشكل أفضل.

أ2)- تصنيف الصناديق السيادية وفقًا لاستعمال المواد الأولية :

ويمكن تقسيم صناديق الثروة السيادية وفقًا لاستعمال المواد الأولية إلى قسمين: [1]

صناديق المواد الأولية les fonds matières première: والتي تسير موارد الدولة المصدرة للمواد الأولية مثل: البترول، الغاز، مواد معدنية.

صناديق خارج المواد الأولية les fonds non matières première: و تسير فوائض الميزان الجاري للدولة، و يمثل عائد النفط المورد الرئيسي لمعظم هذه الصناديق.

والشكل الموالي يبين نمو الصناديق السيادية خلال الفترة 1997-2007 :[2]

الشكل رقم (16): نمو حجم أصول الصناديق السيادية خلال الفترة 1997-2007

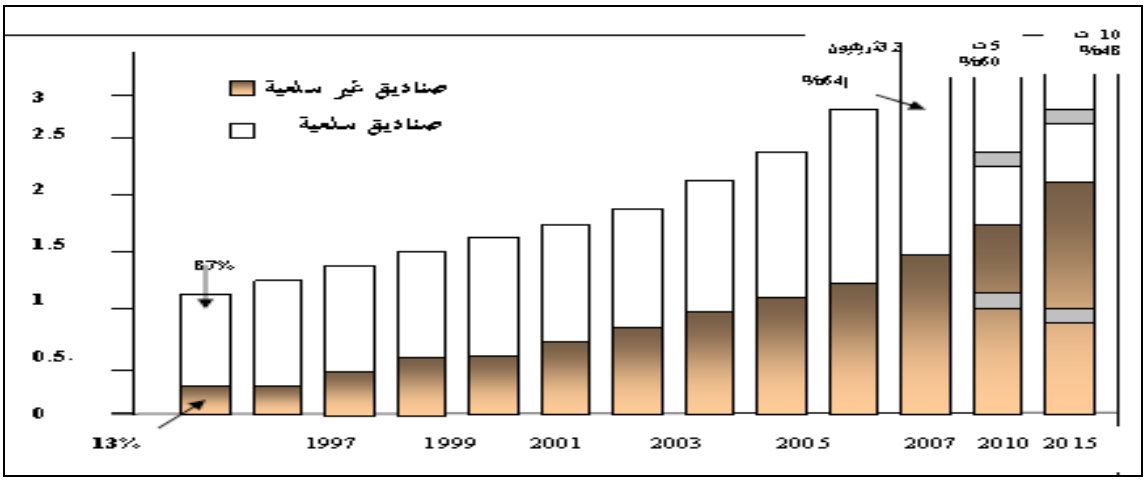

Source : IFSL RESEARCH : **SOVEREIGN WEALTH FUNDS 2008**; APRIL 2008, (www.ifsl.org.uk/upload/CBS_Sovereign_Wealth_Funds_2008.pdf);consulté le17/12/2012 à22h44

حيث يتضح من خلال الشكل أن حجم الصناديق الممولة بواسطة السلع الأساسية ،أي النفط و الغاز بصورة رئيسية تمثل الجزء الأكبر من اجمالي أصول الصناديق السيادية ، وقد بلغ حجمها ما قدره 2.1 تريليون دولار في نهاية 2007،أي ما يعادل 64% من اجمالي الأصول، في حين بلغ حجم أصول الصناديق الممولة من غير السلع (احتياطات النقد الأجنبي الرسمية،المعاش التقاعدي،عوائد الخوصصة و الاحتياطات،...) ما قدره 1.2تريليون دولار نهاية 2007 ، وبذلك تضاعفت نسبة مساهمتها في حجم اصول الصناديق االسيادية من 13 % في عام 1997 إلى 36 % سنة 2007، ما يدل دورها المتزايد في الحجم الكلي لأصول الصناذيق السيادية.

ومع ذلك تبقى الصناديق السيادية الممولة بعوائد المواد الأولية تمثل3/2 أصول هذه الصناديق .فهيئة استثمار أبو ظبي تدير 875 مليار دولار، وتمثل لوحدها % 25 من الأصول التي تديرها هذه الصناديق . وبهذا تعتبر عوائد المواد الأولية(خاصة البترول والغاز) المصدر الأساسي لأصول أكبر الصناديق السيادية في العالم مما يجعل التساؤل عن مدى قدرتها على الحصول على الأموال مستقبلا في ظل اتجاه أسعار النفط نحو التدهور.

(1):Démarolle Alain, **Rapport sur les fonds souverains**, OpCit.
(2) : IFSL RESEARCH : **SOVEREIGN WEALTH FUNDS 2008**; APRIL 2008,Sur le Site : (www.ifsl.org.uk/upload/CBS_Sovereign_Wealth_Funds_2008.pdf);consulté le17/12/2012 à22h44

أ3)- تصنيف الصناديق السيادية حسب الغرض من تأسيسها : حسب تحليل صندوق النقد الدولي يمكن التمييز بين خمسة أصناف أساسية من الصناديق السيادية حسب الغرض الأساسي من تأسيسها كالأتي:[1]

- **صناديق استقرار المالية العامة**: يتمثل هدفها الأساسي في حماية الموازنة العامة للدولة والاقتصاد ككل وتحقيق استقرار سعر صرف عملاتها مقابل تقلبات ميزان المدفوعات الناشئة عن تقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط عادة) .
- **صناديق احتياطي (مدخرات) الأجيال القادمة**: تهدف إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظة أصول أكثر تنوعاً و تخفيف آثار **المرض الهولندي.**
- **شركات استثمار الاحتياطات:** التي لا تزال أصولها تدرج في الغالب ضمن فئة الأصول الاحتياطية المحتفظ بها لدى المصرف المركزي وتتميز برغبتها المتزايدة لتحمل المزيد من المخاطر في سبيل تحقيق عوائد أعلى ومن ثم الحد من تكاليف الفرصة البديلة لحيازة الاحتياطات الدولية.
- **صناديق التنمية**: التي تقدم عادة المساعدة في تمويل المشاريع ذات الشقين الاجتماعي والاقتصادي أوتعزز السياسات الصناعية التي يمكن أن تساهم في نمو الناتج المحتمل في الاقتصاد المعني.
- **صناديق احتياطات طوارئ التقاعد**: التي تغطي من مصادر بخلاف اشتراكات الأفراد في معاشات التقاعد التزامات التقاعد الطارئة غير المحددة في الموازنة العامة للدولة.[2]
- **أ4 تصنيف الصناديق السيادية حسب معيار الشفافية** : حيث يمكن تصنيف الصناديق السيادية وفقا لمعيار مستوى الشفافية إلى نوعين :
- **صناديق عالية الشفافية :** و هي الصناديق التابعة للدول التي تحصل على علامة 8 من 10 وفق معيار الشفافية و في الأغلب هي الصنادبق التابعة للدول التالية : ماليزيا، سنغافورة، كوريا الجنوبية، النرويج ، آلاسكا ، كندا .
- **صناديق متدنية الشفافية:** وهي الصناديق التي تحصل على أقل من 8 علامات و في الأغلب هي الصناديق التابعة للدول التالية : دبي، أبوظبي ،قطر، عمانن الصين، بروناوي، فنزويلا، تشيلي، كازاخستان، روسيا.

ويعتمد هذا التصنيف على مؤشر "لينابورج– مادويل للشفافية" "Linaburg–MaduellTransparency Index " ، و هو مؤشر طورته مؤسسة الصنادبق السيادية (SWFI)، و ضعه كل من (Carl Linaburg) و(Michael Manduell) و يعتمد على عشرة مبادئ أساسية تعكس في مجملها مستوى الشفافية الذي يطلع إليه المستثمرون،وتشمل هذه المبادئ مايلي :[3]

- بيان الصندوق لتاريخه ، و أسباب إنشائه،ومصادر الثروة فيه،وهيكل ملكية الحكومة.
- إلتزام الصندوق السيادي بإصدار تقارير سنوية مدققة من خلال مكتب محاسبة خارجي.
- بيان الصندوق لنسب ملكيته في الشركات، والعوائد المالية، و التوزيع الجغرافي للملكية.
- بيان حجم و مكونات و العائد على احتياطي الصرف إن وجد.
- توفير الصندوق لقواعد إرشادية بشأن المعايير الأخلاقية،وسياسات الاستثمار،و الالتزامات المالية ومدى تفعيل تلك القواعد.
- بيان الصندوق لاستراتجيات و أهداف واضحة
- التحديد الواضح من قبل الصندوق السيادي لمعلومات الاتصال وأي فروع له ، إن وجدت
- تحديد الصندوق للمديرين الخارجيين ، إن وجدوا.
- قيام الصندوق بإدارة موقع إلكتروني خاص به.
- بيان الصندوق لعنوان مقره الرئيسي، و معلومات الاتصال كالهاتف و الفاكس.

([1]); *Le FMI intensifie ses travaux , OpCit,p04*

[2] **صناديق الثروة السيادية واثرها على الاستقرار العالمي**, الموقع الالكتروني:http://syriasteps.com/index.php?d=131&id=21098

([3]): Sovereign Wealth Fund Institute **: Linaburg-Maduell Transparency Index** , sur le site : (http://www.swfinstitute.org/research/transparencyindex.php);consulté le 21/11/2011 à14h53.

وفي الأخير يمكن إجمال مختلف أصناف الصناديق السيادية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (17) : أنواع صناديق الثروة السيادية

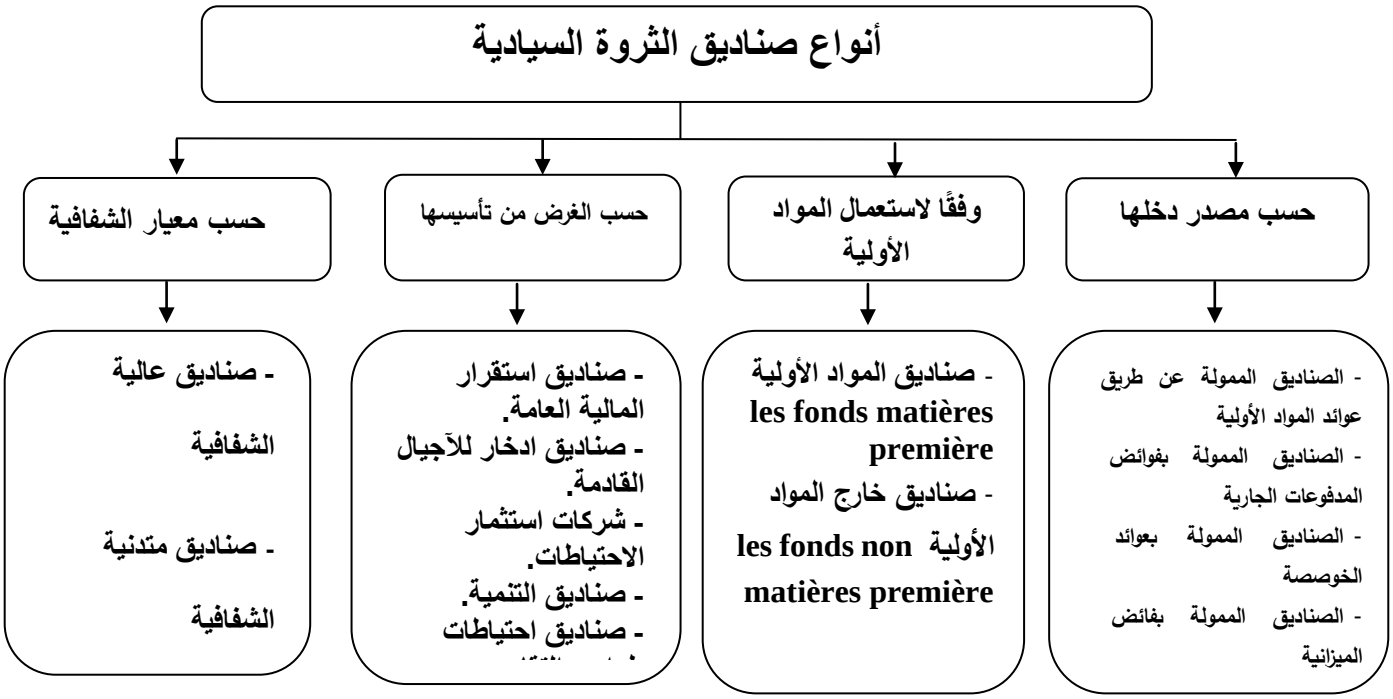

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة.

ب)- التوجهات الجغرافية والقطاعية لصناديق الاستثمار السيادية:[1]

ب1)- التوجهات الجغرافية: عموما توجه استثمارات صناديق الثروة السيادية الآسيوية نحو أسواقها المالية المحلية، أما صناديق الثروة السيادية لدول الشرق الأوسط فإنها تفضل الاستثمار في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، والسبب في ذلك انخفاض فرص الاستثمار في الداخل.

ب2)- التوجهات القطاعية: في أغلب الأحيان تستثمر صناديق الثروة السيادية في القطاع المالي، العقارات والتكنولوجيا ، غير أن القطاع المالي قد يشهد حاليا أقصى درجاته نظرا للخسائر التي تكبدتها من جراء أزمة الرهن العقاري والناتجة أساسا عن انخفاض قيمة الدولار.

2-1 مبادئ وأهداف الصناديق السيادية:

بعد التعرض في المطلب الأول إلى بعض المفاهيم الأساسية حول الصناديق السيادية , وأنواعها. يلي هذا الطرح, عرض المبادئ الأساسية لسير عمل هذه الأخيرة, وكذا التطرق إلى الأهداف التي ترجو تحقيقها, وذلك فيما يلي:

1-2-1 مبادئ الصناديق السيادية: تتمثل مبادئ الصناديق السيادية أساسًا في مبادئ سنتياغو التي تمت صياغتها من قبل مجموعة العمل الدولية،ولذا سنتطرق فيمايلي إلى التعريف بهذه المجموعة ومبادئ سنتياغو:

أ)- <u>مجموعة العمل الدولية لصناديق السيادية</u> :

تتألف مجموعة العمل الدولية من 33 دولة من أعضاء صندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى ثلاثة بلدان من أعضاء منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي، و البنك الدولي، تمارس عملها كمراقبين دائمين.[2]

ولقد تأسست مجموعة العمل الدولية لصناديق الثروة السيادية في الأول من ماي 2008 بمساعدة صندوق النقد الدولي لتحديد مجموعة مشتركة من المبادئ الطوعية تسمح بفهم أوضح للإطار المؤسسي الذي

[1] : عبد الله بلوناس، حاج موسى نسيمة، مرجع سابق ، ص15.

[2] : أودايير داس، عدنان مزارعي ،وهان فان درهورن، **<u>اقتصاديات صناديق الثروة السيادية (قضايا لصناع السياسات</u>**، صندوق النقد الدولي -2010، ص 64.

ترتكز عليه صناديق الثروة السيادية ونظام حوكمتها وعملياتها الاستثمارية، بما يدعم الحفاظ على مناخ استثماري عالمي منفتح ومستقر .

وقد عقدت مجموعة العمل الدولية جلسات عمل في كل من العاصمة واشنطن، وسنغافورة توصلت إلى اتفاق مبدئي حول مبادئها في 2 سبتمبر 2008 [1]، في مدينة سنتياغو (الشيلي) بشأن مجموعة من 24 من المبادئ والممارسات المتعارف عليها،والمعروفة باسم **"مبادئ سنتياغو"**، و عرضت مجموعة العمل الدولية هذه المبادئ على اللجنة الدولية للشؤون النقدية و المالية، و هي اللجنة المعنية بتوجيه السياسات في صندوق النقد الدولي في 11 أكتوبر.2008[2]

ب)- <u>مبادئ سانتياغو</u>

تمثل مبادئ سانتياغو المبادئ والممارسات المتعارف عليها والتي تعبر تعبيرا دقيقا عن ممارسات وأهداف الاستثمار في صناديق الثروة السيادية، وهي مبادئ طوعية يدعمها الأعضاء في مجموعة العمل الدولية وإما يطبقونها بالفعل أو يطمحون إلى تطبيقها.

وتغطي مبادئ سانتياغو المجالات الرئيسة التالية: الإطار القانوني والأهداف التنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية:

1. **الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة**: فهياكل الحوكمة الواضحة و السليمة، وتقسيم الأدوار و المسؤوليات، ومعايير المحاسبة و المراجعة رفيعة المستوى، تساعد على دعم الحوكمة السديدة للشركات من خلال توفير الضوابط و الموازنات التي تدعم و تعزز الاستقلالية التشغيلية في إدارة عمليات صندوق الثروة السيادية، كما أن توفير معلومات مالية منتظمة يقدم صورة موثوقة عن أداء الصندوق و يقوي المساءلة، وتعزيز الثقة في البلدان المتلقية للاستثمارات

2. **إطار الاستثمار وإدارة المخاطر**: حيث أنه من الضروري وضع سياسات استثمارية سليمة و محددة المعالم، و بناء أطر لإدارة المخاطر من أجل ضمان إتساق قرارات صندوق الثروة السيادية مع أغراضه وأهدافه الاستثمارية لكي يتسنى لها إدارة المخاطر بكفاءة و فعالية، كما أن للشفافية على وجه الخصوص فيما يتعلق بالنسق التصويتي لصندوق الثروة السيادية أن تطمئن الأطراف المعنية الأخرى ،بما فيها البلدان المتلقية للاستثمارات بأن أعمال الصندوق تتسق مع أهدافه المعلنة.[3]

ويتمثل الغرض الإرشادي لهذه المبادئ فيما يلي: [4].

1. إرساء هيكل شفاف وسليم للحوكمة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة وسلامة إدارة المخاطر والمساءلة.
2. ضمان الالتزام بكافة متطلبات التنظيم والإفصاح المرعية في البلدان التي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية.
3. التأكد من أن استثمارات صناديق الثروة السيادية تراعي المخاطر الاقتصادية والمالية واعتبارات العائد.
4. المساعدة على الاحتفاظ بنظام مالي عالمي مستقر وبحرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات

وبطبيعة الحال فإن هذه المبادئ تخضع لقوانين بلد الموطن و لوائحه و اشتراطاته، و أدمجت عناصر الشفافية و الافصاح في جميع أجزاء مبادئ سنتياغو لضمان المساءلة ،وهذا الهيكل بوجه عام يشبه هياكل عدد من المبادئ التوجيهية و المعايير ذات الصلة (مثل منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية 2005)

1-2-2 أهداف الصناديق السيادية:

لقد استرشدت المجموعة في وضعها للمبادئ الحاكمة للصناديق السيادية ،بالأهداف التالية : [5]

([1]): الموقع الالكتروني : http://www.iwg-swf.org/index.htm:, consulté le 18/12/2011 à 22h32

([2]) : أودايير داس، عدنان مزارعي ،وهان فان درهورن، **<u>مرجع سابق</u>** ، ص59.

([3]): المرجع نفسه ، ص ،ص 69-70.

([4]): الموقع الالكتروني: http://www.iwg-swf.org/index.htm , , consulté le 18/12/2011 à 22h32

([5]): أودايير داس، عدنان مزارعي ،وهان فان درهورن، **<u>مرجع سابق</u>** ،ص29

- المساعدة في الحفاظ على نظام مالي عالمي مستقر، و ضمان حرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات.
- الالتزام بكافة متطلبات التنظيم و الافصاح في البلدان التي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية.
- ضمان اضطلاع صناديق الثروة السيادية بالاستثمار على أساس اعتبارات المخاطر الاقتصادية و المالية و الاعتبارات المتعلقة بالعائد.
- تشجيع صناديق الثروة السيادية على إرساء هيكل شفاف و سليم للحوكمة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة، وسلامة إدارة المخاطر و المساءلة.
- وهناك هدف مشترك للمعايير و المبادئ التوجيهية هو طمأنة الجمهور على أن المؤسسات تدار إدارة حسنة، وأن حدود المسؤولية واضحة ، و أن مستويات الشفافية من شأنها تسهيل المساءلة ، و هو ما ينطوي على أهمية فائقة لصناديق الثروة السيادية لأن الملكية الحكومية تقترن بالحاجة إلى معايير رفيعة فيما يتعلق بالمساءلة.

1-2-3 دور وخطورة الصناديق السيادية (الجدل بخصوصها):

أ)- أهمية ودور الصناديق السيادية.

تقدم الصناديق السيادية مجموعة من المزايا الاقتصادية و المالية وذلك من خلال المساهمة في النظام المالي العالمي بـــ:

مساعدة الدول المالكة لها في تجنب فترات الكساد و الركود و تسهيل الادخار و التحويل بين الأجيال،أي قدرتها على أداء دور الاحتياط أو الادخار بتحويل جزء من عوائدها لصالح الأجيال القادمة المولودة بعد نضوب المواد الأولية.[1]

-سماحها بتنويع مصادر الناتج المحلي الخام بتطوير أنشطة جديدة كما هو حال لصناديق ابوظبي بتطويرها للسياحة وصناعات التسلية والأنشطة الأخرى المرتبطة بالمواد الأولية.

- توفيرها لموارد دائمة ومنتظمة للدول المالكة لها غير مرتبطة بالمواد الأولية التي مهما بلغ مخزونها تبقى قابلة للنضوب.

- بقيامها بدور استقراري بامتصاص الصدمات الناجمة عن الانخفاض المؤقت في أسعار المواد الأولية فيسمح تكوين صندوق سيادي بتوفير مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الأولية وتعمل على تغطية الصدمات الاقتصادية السلبية فلقد استطاع صندوق الأجيال القادمة في الكويت مثلا: تمويل إعادة أعمار الكويت بعد الغزو العراقي.

- المساهمة في تنمية الدول المستقبلة لاستثمارات الصناديق بتمويل الهياكل القاعدية وهذا ما دفع رئيس البنك العالمي إلى الاقتراح على هذه الصناديق استثمار01 % من أصولها في المؤسسات الإفريقية بالتعاون مع البنك.

- المحافظة على الوظائف التي توفرها الشركات بدعمها لرؤوس أموال الشركات المتعثرة.
- المساهمة في زيادة تكامل الاقتصاد العالمي وزيادة المشاركة وربط المصالح.
- المساهمة في تحقيق المزيد من الاستقرار الاقتصادي في الدول المنتمية إليها بتنويع الاقتصاد بالتوسع في الأنشطة غير النفطية خاصة بما يعمل على تقليص الاعتماد على واردات السلع الاستهلاكية. [2]

ب)- خطورة الصناديق السيادية (الجدل بخصوصها)

لم تكن الصناديق السيادية تثير اهتمام المحللين والسياسيين قبل نشر تقرير ستانلي مورغان حولها، والذي يتوقع فيه بأن أصولها ستصل إلى 12 تريليون دولار في أفاق 2015 حيث آثار هذا التقرير مخاوف الدول الصناعية من كون الصناديق أصبحت عنصرا مهما للأسواق المالية العالمية تشكل فئة جديدة من المستثمرين .ولقد بررت الدول الصناعية مخاوفها بمجموعة من العوامل، أبرزها: [3]

- الطبيعة الإستراتيجية الكامنة في استثمارات هذه الصناديق، والطموحات الجيوسياسية لمالكيها، والأخطار المحتملة على الأمن القومي، خاصة وأن بعضا من هذه الصناديق مملوك لدول ذات نظم سياسية من

---

(1) *:Le FMI intensifie ses travaux , Bultin du FMI en ligne,04Mars2008,OpCit,P2*

(2) :الموقع الالكتروني:http://www.almowatennews.com/news.php?action=view&id=16634

(3) : عبد المجيد قدي، **الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة** ،(مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة الجنان،طرابلس، لبنان، أيام 13-14 آذار 2009)، ص،ص 5-6.

الصعب مراقبتها ، وذات طموحات سياسية واسعة على المستوى العالمي والإقليمي كالصين، روسيا، فنزويلا، ليبيا.

- عدم تطابق إدارات هذه الصناديق مع مبادئ الحكم الراشد والشفافية، وتأثيرات ذلك على تطورات الأسواق والانكشاف التجاري للدول الصناعية الكبرى .ذلك أن هذه الصناديق تفتقر إلى الإطار القانوني بخلاف المستثمرين المؤسسيين، ومن شأن ذلك أن يهز أسس المنطق الرأسمالي والحر للأسواق الذي يتناقض مع سيطرة الدولة على ملكية الأصول .

لقد أدى الجدل بخصوص الصناديق السيادية إلى بروز عدة مواقف منها، لعل أبرز هذه المواقف:[1]

ب1)- الموقف السويسري : اتخذ المجلس الفدرالي السويسري في 30 يناير 2008 قرارا بالمراقبة الدقيقة لنمو الصناديق السيادية، وقدر بأنه ليس من المستعجل وضع تدابير تشريعية خاصة بها، ونصح المصالح الفدرالية بالمساهمة في المناقشات الجارية على المستوى الدولي والمتعلقة بوضع معايير الشفافية والممارسات التجارية لهذه الصناديق.

ب2)- الموقف الفرنسي: قامت الجمعية الوطنية الفرنسية بدراسة واعية الصناديق السيادية وأصدرت بشأنها نصا تم إقراره في 30 جويلية 2008 تضمن:

- دعوة الدول الأعضاء في اللجنة الأوربية إلى تقديم مساهمات مشتركة في أعمال التفكير الجارية في إطار صندوق النقد الدولي حول إعداد قواعد بالممارسات السليمة للصناديق،
- يعتبر من الايجابي تخصيص الدول المالكة للصناديق جزءا هاما من عوائدها ومواردها للتنمية المحلية، مع ضرورة إبقاء هذه الاستثمارات مفتوحة على الشركاء الدوليين.
- يعتبر من الضروري، في ظل افتراض استثمار هذه الصناديق في دول الاتحاد الأوربي، أن تتحمل دول الاتحاد مسؤولية تحديد وتعريف أساليب مواجهة الاستثمارات التي تمس المؤسسات أو القطاعات الإستراتيجية بهدف استكمال التشريعات الوطنية التي لا تتوافق مع القواعد الأوربية للمنافسة.

ب3)- الموقف الايطالي : أعلن وزير الخارجية الايطالي بعد عودته من رحلة إلى الإمارات العربية المتحدة، بأنه يرحب بمشاركة الصناديق السيادية العربية والأجنبية بحصة لا تتجاوز 5% من رأسمال الشركات أو البنوك الايطالية بشرط ألا تكون تلك المؤسسات مدرجة ضمن لائحة المؤسسات الإستراتيجية للدولة، وفي سياق ذلك شكلت إيطاليا لجنة مكونة من وزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الخارجية والهيئات الأخرى المهتمة بالاستثمار والسوق المالية لدراسة الطلبات المتعلقة باستثمارات الصناديق والحرص على شفافيتها .

ب4)- الموقف الأوربي : قامت هيئات الاتحاد الأوربي ببلورة موقف مشترك من الصناديق السيادية. يقوم على:

- السعي المشترك لتحديد القطاعات الحساسة والإستراتيجية المحمية واعتماد مفهوم موحد للأمن الاقتصادي.
- دعم دور صناديق رأس المال المخاطرة الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإستراتجية، وتوفير الظروف الملائمة لتعبئة متزايدة للادخار الوطني لتمويل المؤسسات،
- اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل بالضغط على الدول المالكة للصناديق السيادية لانفتاح أكبر أمام استثمارات الدول الأخرى.
- إجبار الصناديق السيادية على التزام مجموعة من قواعد السلوك : شفافية، حوكمة...إلخ
- إجبار الصناديق السيادية على أن تكون مسؤولة أمام الهيئات الدولية .

ب5- موقف الولايات المتحدة الأمريكية : تتطلب مساهمات الصناديق السيادية موافقة لجنة الاستثمارات الخارجية ، ولقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الاجتماع بممثلي الصناديق السيادية لسنغافورة و أبو ظبي بهدف إقرار إعلان مبادئ مشترك ,يحدد المبادئ الواجب احترامها من هذه الصناديق، حيث تضمن ذلك :الالتزام بالتصريح بأن المحرك لاستثمارات الصناديق هو الدوافع التجارية فقط.

- النشر السنوي لوضعية الاستثمارات وتخصيص الأصول.
- نشر أهداف استثمار الصناديق السيادية.
- نشر تشريعات البلدان المنشئة للصناديق وتلك المتعلقة بمراقبتها.
- اعتماد ونشر سياسة تسيير المخاطر.

([1]) : المرجع نفسه، ص، ص (9-11).

- الالتزام بالمنافسة العادلة مع القطاع الخاص.
- احترام معايير بلد الاستقبال.

ج- طبيعة مخاطر الصناديق السيادية

تتنوع مخاطر الصناديق السيادية حسب تواجدها وطبيعتها بحيث يمكن تلخيصها كالأتي:[1]

- ضياع المنافع المتوقعة نتيجة عدم الاستثمار في الوطن فالناتج المحلي الإجمالي الضائع الذي يمكن توليده لو تم استثمار أصول هذه الصناديق محليا في أصول إنتاجية حقيقية وفي موطن هذه الأموال مما سيؤدي إلى حرمان أصحاب الثروات من خيراتها ومنافعها.
- فرص التوظيف الضائعة والتي يمكن خلقها للمواطنين لو تم استثمار هذه الأموال في مشاريع إنتاجية حقيقية في الداخل، بدلا من استثمارها في الخارج ، فأموال الصناديق السيادية الخليجية تساهم بصورة جلية في حل مشكلة في البطالة لمواطني الدول المضيفة وأغلبها للولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي تتعمق مشكلة البطالة لدى أصحاب هذه الأموال ، ولعل أكبر دليل على ذلك مساهمة صندوق مبادلة الإماراتي في شركة أي أم دي الأميركية بنسبة 8.1% مما أدى إلى توفير 1400 فرصة عمل مباشرة ترتبط بقطاع الإلكترونيات في هذه الشركة ، وحوالي 5000 فرصة عمل ترتبط بالأنشطة الأخرى ذات العلاقة بهذا القطاع،
- عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية رصدت عدة دول، خاصة الولايات المتحدة وبلدان الاتحاد الأوروبي، أموالا طائلة لإنقاذ شركاتها من الانهيار وهنا اتجهت أنظار هذه الدول إلى الصناديق السيادية الخليجية للمساهمة في هذا الإنقاذ وذلك لكونها الدول الأضعف عالميا ولقناعتهم بعدم وجود محاسبة أو رقابة شعبية على هذه الثروة.
- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي المحققة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا مقارنة بمعدل النمو الكامن أي الذي يمكن تحقيقه لو تم استثمار هذه الأصول هنا محليا في جزيرة العرب أو في الأسواق العربية والإسلامية الواعدة كالسوق التركي والماليزي والاندونيسي والمصري وغيرها.
- المخاطر الاقتصادية التي تصاحب استثمار تلك الأصول في الخارج والناجمة عن احتمال تعرض أصول تلك الصناديق للانهيار مع انهيار أصول المؤسسات التي يتم الاستثمار فيها، خصوصا في أوقات الأزمات الاقتصادية.
- مخاطر تضخم الدين العام الأمريكي المتسارع ، فعند خروجه عن نطاق السيطرة سينجر عن ذلك انهيار الدولار والاقتصاد الأمريكي كلية وضياع ثروات المواطنين الخليجيين(لأنها تستضيف غالبية الصناديق السيادية الخليجية).
- الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار العملات أو ما يسمى بمخاطر الصرف الأجنبي، والمتمثل في ميل عملات الدول المضيفة لهذه الاستثمارات وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية نحو الانخفاض ومن ثم تدهور القوة الشرائية لتلك الأصول كما هو الحال بالنسبة للأصول الاستثمارية المقيمة بالدولار الأمريكي.[2]
- المخاطر الأخلاقية المتمثلة في ضعف الضمانات الخاصة بحسن إدارة تلك الأصول في الدول المضيفة.
- المخاطر السياسية والمتمثلة في احتمال تغير السياسات الخارجية للدول المضيفة لتلك الاستثمارات خاصة مع الأحداث المتسارعة التي قد تدفع الدول المضيفة إلى تجميد تلك الاستثمارات،وقد سبق وأن لجأت الولايات المتحدة الى تجميد الكثير من الاستثمارات كالاستثمارات الإيرانية والليبية على سبيل المثال .
- وأخيرا فانه لا يوجد أي توازن بين عوائد هذه الصناديق السيادية الاستثمارية وتكاليف ومخاطر الاحتفاظ بها .[3]

3-1 الدور التمويلي و العالمي للصناديق السيادية و أنشطتها:

بعد التعرف على المفاهيم الأساسية للصناديق السيادية، سنحاول التركيز على الدور العالمي الذي تقوم به الصناديق السيادية ليس على مستوى اقتصاد دولة ما ، وإنما على المستوى الدولي، وهذا لتبيين وتوضيح مدى أهمية هذه الظاهرة الاقتصادية، من خلال طرح علاقتها بصندوق النقد الدولي . وللصناديق السيادية العديد

(1): الموقع الالكتروني: http://www.aawsat.com/details.asp?section=6&article=457551&issueno=10664
(2): الموقع الالكتروني: http://www.annaharkw.com/annahar//Article.aspx?id=225901
(3): الموقع الالكتروني: http://www.ommahconf.com

من الأنشطة التي تقوم بها ، وهنا سنحاول طرح البعض من فعاليات هذه الصناديق العربية و العالمية ، و ذلك كالآتي:

1-3-1 دور ووزن الصناديق السيادية في النظام المالي العالمي.:

تلعب الصناديق السيادية دورًا أساسيًا على مستوى النظام المالي الدولي،و هذا ما تم التأكد منه خلال ازمة السيولة الحادثة منذ عام 2007 م، هذا الدور الايجابي يكون سواءًا بالنسبة للدول المستقبلة أو الدول المالكة للصناديق السيادية (المدخرة) : [1]

أ) – الدور الايجابي بالنسبة للدول الأصلية (المالكة لها) :

تلعب الصناديق دور المدخر في الدول الأصلية ،و ذلك من خلال السماح بتحويل جزء من الايرادات للآجيال القادمة بعد نضوب و زوال الموارد الطبيعية، كما تسمح أيضًا الصناديق السيادية بتنويع مصادر الناتج الداخلي الخام (PIB) من خلال استحداث أنشطة جديدة و توفير مصادر جديدة منتظمة للدخل غير مرتبطة بالمحروقات التي تملك احتياطات محدودة (مثلا انشاء صناعة للسياحة و الترفيه في دبي ، استراتجية المبادلة الهادفة إلى تطوير النشاطات المرتبطة بالمواد الأولية في أبوظبي).

كما تلعب دورًا في تحقيق الاستقرار، وذلك من خلال السماح بامتصاص الانحفاض المؤقت لأسعار المواد الأولية ، حيث أن انشاء صناديق الاستثمار يسمح أيضًا بالحصول على مداخيل سنوية غير مرتبطة بأسعار المواد الأولية من أجل تعويض انخفاضها المحتمل، و من هنا فإن تطورات السوق البترولية، والصناديق السيادية تسمح أيضًا بتعويض الصدمات الاقتصادية السلبية،

ب)- الدور الايجابي بالنسبة للدول المستقبلة :

بتحويل احتياطات صرف سندات الدولة إلى أسهم ، تسمح الصناديق السيادية للدول المدخرة بالاستثمار داخل الاقتصاد المنتج للدول المقترضة أكثر من تمويل الدين العام .

خصوصًا ، و أن الصناديق السيادية تعتبر استثمارات طويلة الأجل تسمح للمؤسسات بالحصول على تمويل طويل الأجل يوفر لها تأمينًا يسمح لها ، مثلا باتباع سياسة صناعية لمواجهة تحولات النشاط ، هذا الوصف للاستثمارات يجعل الموارد دائمة و متوقعة.

كما يمكن للصناديق السيادية أن تلعب دورًا هامًا في تطوير الدول المستقبلة لاستثماراتها، كالمساهمة في تمويل البنية التحتية، و في هذا الاطار قام مدير البنك الدولي Robert Zoellick باقتراح استثمار 1% من أصول الصناديق السيادية لدى مؤسسات ايفريقية بالتعاون مع البنك الدولي.

ج)- الصناديق السيادية مستثمر هام ضد الأزمات :

كما يعبر عنه العنوان فإن الصناديق السيادية ليست المسؤولة عن الأزمة المالية الحالية و لكن بالعكس ، فهي تلعب دور الممتص (amortisseur) لنتائجها ، و بذلك فإن أزمة Subprimes لم تنشأ أساسًا بسبب الصناديق السيادية، فهي في الأصل عبارة عن أزمة سيولة شملت العديد من الأصول انطلاقًا من السندات الممثلة للديون العقارية ذات النوعية الرديئة، و أكثر تحديدًا فإن البنوك الغربية الكبرى المعرضة لخطر الافلاس كانت تشكل الجزء الأكبر في تراجع قيمة الأصول و توليد أزمة السيولة.

وهذا النقص في السيولة ما سعت الصناديق السيادية للتقليل منه و ذلك بتفضيل إعادة رسملة المؤسسات المالية المتأثرة، و خلال ستة أشهر قامت باستثمار ما قيمته 66 مليار دولار أمريكي في المؤسسات المالية الغربية ، و في أغلب الحالات على شكل سندات قابلة للتحويل و ذلك كالتالي :

- الصندوق السيادي الصيني (CIC) 5 مليار دولار أمريكي في شركة مورغان ستانلي (Morgan Stanley) ، ما يمثل 9.9 % من رأس المال).
- صناديق سنغافورة (GIC) ما قيمته 10 مليار دولار أمريكي في شركة UBS ما يمثل 9 % من رأس المال ، و 7 مليار دولار أمريكي لدى ستي غروب (Citigroup) ما يشكل 4.5% من رأس المال .
- صندوق Temasek (بـ 4.4 مليار دولار أمريكي في شركة ميري لنش Merri Lynch ما يمثل 9.9 % من رأس المال)

([1]): حشماوي محمد، زواري فرحات سليمان، **صناديق الثروة السيادية العربية وآلياتها في ترشيد الإيرادات النفطية،(صندوق مبادلة للتنمية " Mubadala" بأبوظبي كنموذج)**، (مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد إستغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية،علوم التسيير والعلوم التجارية، بجامعة زيان عاشور الجلفة،أيام 22/21 نوفمبر 2012)،ص،ص7-8

- صناديق الامارات العربية المتحدة (حيث قام صندوق أبوظبي ADIA باستثمار 7.5 مليار دولار أمريكي في ستي غروب (Citigroup) بنسبة 4.9 % من رأس المال)
- و من الواضح أن خطر انتقال عدوى الأزمة المالية كان سيكون أكبر في حالة عدم وجود مساهمات الصناديق السيادية، بالرغم من أن هذه الاستثمارات لا تستجيب للهدف الرئيسي للصناديق السيادية و لكنها كافية لإغراء أصول المؤسسات المالية المعنية.
- بالاضافة إلى أن الصناديق السيادية إلى حد الآن لا تقوم بالتدخل مباشرة في حوكمة المؤسسات المالية، و لا في مجلس الادارة بالرغم من أن قيمة استثماراتها تسمح لها بأكثر من ذلك.

د)- صندوق النقد الدولي و الصناديق السيادية:

نظرًا للأهمية المتزايدة للصناديق السيادية ودور صندوق النقد الدولي في متابعة صحة اقتصاديات الأعضاء و النظام المالي العالمي ، قامت كل من اللجنة التوجيهية لصندوق النقد الدولي ، و اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية **(CMFI)** بدعوة الدول الأعضاء لإقامة حوار لغرض تحديد مجموعة من القواعد المثالية التي تحكم الممارسات في مجال إدارة الصناديق السيادية، وبذلك كانت نتيجة أعمال صندوق النقد الدولي قد خلصت إلى مجموعة عديدة من النقاط أهمها : [1]

- **تعميق التحليل(*Approfondir l'analyse*)**: وذلك من أجل تحسين معرفة الصناديق السيادية ،حيث قام صندوق النقد الدولي بتنظيم دراسة حول هذه الصناديق من أجل تحديد الهدف من استثماراتها، و تطبيقها لإدارة المخاطر، و كذا إطارها المؤسساتي، مثل هيكل الحوكمة و أجهزة المسؤولية les dispositifs de responsabilisation.
- **تفضيل الاتصالات (*Favoriser la communication*):** قام صندوق النقد الدولي في نوفمبر 2007 بتنظيم طاولة مستديرة لمسيري احتياطات و أصول الصناديق السيادية ، التي أدت مناقشة تمهيدية qui incluait un débat préliminaire بين أهم الصناديق السيادية ، ممثلي المستويات العليا للبنوك المركزية، وزرات المالية و الصناديق السيادية لـ 28 دولة مشاركة، وقد أدى هذا اللقاء إلى تقديم نظرة حول المسائل المتعلقة بالسياسة والمشاكل المؤسساتية و العملياتية التي تطرح على الصناديق السيادية ، ما سمح بالإستفادة من تجاربهم و آرائهم حول الموضوع، فتقرر من خلال هذه الطاولة المستديرة مواصلة الحوار بين الصناديق السيادية.
- **ضمان متابعة الحوار (*Assurer le suivi du dialogue*)** : حيث يراقب صندوق النقد الدولي متابعة هذه المبادرات، من خلال متابعة الاتصال بين الصناديق السيادية للحصول على موقف مشترك بشأن أفضل الممارسات . بشأن هياكل الحوكمة والمساءلة.
- **التنسيق مع المؤسسات الدولية الأخرى(*Coordonner les travaux avec d'autres institutions internationales*):**

يقوم صندوق النقد الدولي بتنسيق أعماله مع الصناديق السيادية مع منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE) و بالتعاون الوثيق أيضًا مع المنظمات الأخرى كالمفوضية الأوروبية والبنك الدولي، حيث كانت منظمة التعاون والتنمية هي المسؤولة عن توجيه الأنشطة المتعلقة بسياسات الاستثمار وأنظمة الاستثمار لدى الدول المتلقية.

- **تحديد النقاط الرئيسية: (*Déterminer les points essentiels*):** يقوم مجلس إدارة صندوق النقد الدولي بالنظر حول وضع برنامج يحدد عمل صناديق الثروة السيادية في كل اجتماع له، و ايجاد الحلول المناسبة التي تحدد أفضل الممارسات في مجال إدارة الصناديق السيادية

وتم في نفس الوقت إلزام الصناديق السيادية بمبادئ الاستثمار المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (ocde) والمتمثلة في: [2]

- **عدم التمييز** :بحيث يجب ألا يتم إخضاع المستثمرين الأجانب إلى أنظمة مزايا أقل من تلك الممنوحة للمستثمرين الوطنيين، في نفس الظروف .وبما أن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحمي مباشرة

[1]: *Le FMI intensifie ses travaux , Bultin du FMI en ligne,OpCit,P3*

[2] : عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص، ص (14- 15).

استثمارات الصناديق السيادية في الدول الأعضاء تكون ملزمة بتوسيع حرية الاستثمار إلى كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي.

- **الشفافية:** بحيث يجب أن تكون المعلومات حول قيود الاستثمار الأجنبي كاملة ومتاحة للجميع.
- **التحرير التدريجي:** تلتزم الدول الأعضاء بالإلغاء التدريجي للقيود على حرية انتقال رؤوس الأموال على أراضيها.
- **المحافظة على الوضع القائم:** تلتزم الدول الأعضاء بعدم وضع قيود جديدة.
- **التحرير من جانب واحد:** تلتزم كل دولة عضو بتمكين كل الدول الأعضاء من تدابير التحرير التي تباشرها وعدم ربطها بالتدابير المعتمدة من الدول الأخرى.

ويمكن من خلال الشكل التالي التمييز بين توزيع الاحتياطي الرسمي لصندوق النقد الدولي واحتياطي الصناديق السيادية لأكبر عشر دول كالتالي :

الشكل رقم (18) : رصيد الاحتياطي دول العشر الكبرى موزعا مابين الاحتياطي الرسمي والصناديق السيادية

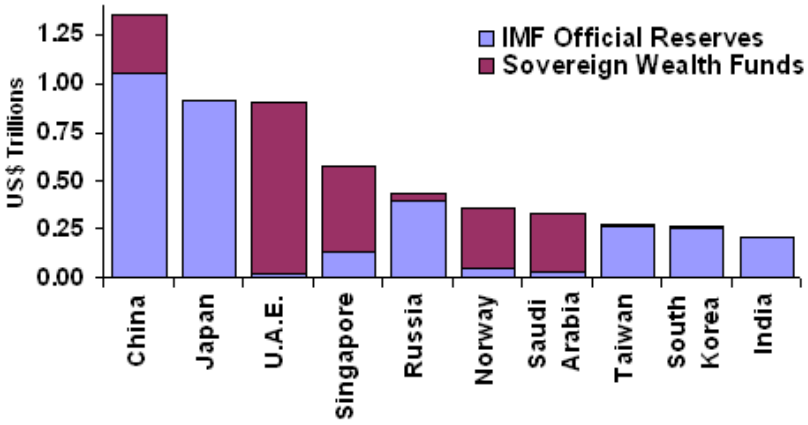

المصدر: معهد الصناديق السيادية Sovereign Wealth Fund على الموقع الالكتروني : http://www.swfinstitute.org

من خلال الشكل نلاحظ أن:

تمتلك الصين رصيد احتياطي رسمي كبير بينما رصيدها من الصناديق السيادية قليل بينما نجد العكس تماما في سنغافورة،أما في الإمارات العربية المتحدة نجد أنها تمتلك رصيد ضئيل جدا من الاحتياطي الرسمي ورصيد احتياطي كبير من الصناديق السيادية وينعدم رصيد الصناديق السيادية في اليابان والهند.

2-3-1 أنشطة وفعاليات الصناديق السيادية:

سنحاول تبيين بعض من انشطة الصناديق السيادية ، في العالم ككل ، وعلى مستوى الوطن العربي، بصفة خاصة، وذلك كما يلي:

أ)- جهاز ابوظبي للاستثمار Abu Dhabi Investment Authority

تأسس جهاز أبوظبي للاستثمار عام **1976** يدير الجهاز حاليا كمية ضخمة من رأس المال، ويعتبر من أضخم صناديق الاستثمار في العالم. ولكبر حجم الجهاز، أصبحت الصناديق الاستثمارية المملوكة له مؤثرة في السوق العالمي ، وتقدر أصولها بنحو 625 مليار دولار، بحسب ستاندارد تشارترد. (فيما تتراوح تقديرات أخرى ما بين 250 مليار دولار الى نحو 750 مليار دولار). كان أول صندوق يشتري حصة كبيرة في بنك غربي متعثر حين ضخ 7,5 مليارات دولار في سيتي غروب خلال الازمة المالية العالمية. ومن أحدث استثماراته الأخرى حصة بنسبة 8% في «اي. اف. جي هيرمس»، وهو مصرف استثماري مصري، فضلا عن حصة في أبولو وهي مجموعة أميركية للاستشارات الخاصة[1].وتتوزع اصوله كالتالي:

- استثمر 45 إلى 55 في المائة في الأسهم في الأسواق المتقدمة.
- استثمر 8 إلى 12 في المائة في الأسهم في الأسواق الناشئة.
- استثمر 12 إلى 18 في المائة في السندات الحكومية.
- استثمر 5 إلى 10 في المائة في العقارات.

و توزيع ما يمتلكه من عملات :

- 45في المائة بالدولار.

([1]): الموقع الالكتروني: http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=51425

- 40في المائة باليورو .
- 5في المائة بالين .
- 10في المائة عملات الأسواق الناشئة

والجدول الموالي يستعرض تحليلا مفصلا لهيئة أبوظبي للاستثمار AIDA :

الجدول رقم (19) : تحليل لهيئة أبوظبي للاستثمار AIDA

الإدارة والتسيير	تأثير حكومي عال على مستوى الرؤساء القائمين بالتسيير .
القدرات	فريق استثمار كبير و دائم(عدم وجود أي معلومات عن إستعانة الصندوق بمصادر خارجية). فريق للعلاقات العامة و قوة الاتصالات الدولية .
سلوك الاستثمار	مستثمر على المدى الطويل. مستثمر سلبي. عدم الافصاح عن أي معلومات بشأن مشاراكاتها.
التعامل	عدد محدود جدًا من المعلومات المتاحة بشأن إستراتجية تعاملها. عدم نشر السجلات المتعلقة بالتصويت على مستوى الوكالة أو وجود استراتجية للتصويت بالوكالة عدم الكشف عن أي معلومات بشأن محفظتها.
الحكم البيئي والاجتماعي	عدم وجود أي دليل على أي سياسات أو أنشطة متعلقة بالحكم البيئي والاجتماعي
الكشف	كشف محدود جدًا

Source : Afshin Mehrpouya, Chaoni Huang, Timothy Barnett An Analysis of ProxyVoting and Engagement Policies and Practices of the Sovereign Wealth Funds,IRRCi SWF Report October 2009, (http://www.irrcinstitute.org/pdf/Sovereign_Wealth_Funds_Report-October_2009.pdf); P63

ب)- صندوق النرويج للتقاعد الحكومي:

هذا الصندوق هو المختلف الوحيد في هذه القائمة من حيث جهة أصله الأوروبي أو للشفافية التي يتميز بها. أسس عام 1990، وتبلغ قيمة أصوله 391 مليار دولار ويستثمر حوالي 60% من أصول الصندوق في السندات والباقي في الأسهم، فيما أعلن عن نية تنويع استثماراته الى الأصول البديلة، ويملك عددا كبيرا من الملكيات والحصص في الشركات العامة، لكنها تقل عن نسبة 3%.[1]

وقد تم إنشاء هذا الصندوق تحت إشراف وزارة المالية من أجل تحقيق العدالة بين الأجيال فيما يخص الموارد النفطية و عائداتها،و قد أدى إلى تحقيق مايلي :[2]

- فصل عائدات النفط عن الاستهلاك المحلي، وحماية الاقتصاد الوطني من نقمة النفط
- حماية الميزانية من الصدمات الاقتصادية الناتجة عن التذبذبات العنيفة في أسعار النفط.
- تمويل تقاعد الأجيال القادمة.

حيث تعد النرويج من الدول القلائل التي استطاعت بفضل إدارتها الرشيدة لفوائضها المالية أن تكسب نعمة النفط و تجتنب نقمته، و تحقق ذلك بفضل الاجماع السياسي المبكر حول مبدأين أساسيين:[3]

- أولهما تجنب زيادة الاستهلاك المحلي لعائدات النفط بصورة قد تضر بالصناعات القائمة و بالاقتصاد الوطني.
- ثانيهما هو مشاركة عائدات النفط مع الأجيال القادمة و حفظ نصيبها مستثمرًا.

وبذلك فإن نجاح صناديق الثروة السيادية في النرويج يعود إلى كل من الانشاء المؤسساتي و الحكم الراشد حيث قامت النرويج في عام 1998 بإنشاء وحدة استثمار للبنك المركزي النرويجي تسمى **"بنك نرجيز لتسيير الاستثمارات ، Norges Bank Investment Management (NBIM) "** ، وذلك من أجل تسيير الثروة المالية النرويجية تسييرًا كليًا اعتمادًا على خبرتها.

و في الأخير يمكن إدراج الجدول التالي الذي يقدم تحليلا للصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي:

([1]):وائل الخطيب, **صناديق الثروة السيادية أدوات مؤثرة في الاقتصاد العالمي**, الموقع الالكتروني: www.uaeec.com

[2]: **Norges Bank Investment Management: Ten years of NBIM** , (Norges Bank ; Investment Management, Annual Report 2007 , Published 25.03.2008) ,sur le site : (http://www.norges-bank.no/templates/report__68491.aspx), consulté le 15/01/2012 à22h48.

([3]): علي خليفة الكواري ، "**الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الأزمة المالية العالمية : حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**" ،(مجلة المستقبل العربي، العدد : 371)، ص72على الموقع الالكتروني : http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID

الجدول رقم (20) : تحليل للصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي

الإدارة والتسيير	مدرج ضمن وزارة المالية و من الناحية الوظيفية تتم إدارته من قبل **بنك نرجيز لتسيير الاستثمارات** يستخدم المراجعة الخارجية لإعداد تقاريره المالية
القدرات	يمتلك **بنك نرجيز** قوة عاملة دولية متنوعة، مكاتب خارجية في لندن،نيويورك، و شانغهاي.
سلوك الاستثمار	استثمار موجه على المدى الطويل. يطلب المعونة في إدارة جزء من أصوله، لا يكشف عن معدل العائد المطلوب أو المستهدف.
التعامل	ممارسة حقوقه في التصويت بكل حيوية مع استراتجية تعامل واضحة المعالم. التعامل مع عدد صغير من الشركات التي هي خارج محفظته
استثمارات الحكم البيئي و الاجتماعي	التعامل مع شركات استثمار في مجال تحسين الحكم البيئي و الاجتماعي. الكشف عن مبادئ توجيهية أخلاقية مع امتلاك لجنة أخلاقية. استخدام الفحص السلبي القائم على القضايا البيئية و الاجتماعية. الاعلان عن خطط لتوسيع استثمارات الحكم البيئي و الاجتماعي
الكشف	التقارير الفصلية و السنوية ، الكشف الكامل للحيازات الكشف الكامل لسجلات الناخبين، الكشف عن إستراتجية الاستثمار و المخاطرة. الكشف الكامل لممارسات الاستعانة بمصادر خارجية و مديري الأصول الخارجية.

Source : Afshin Mehrpouya, Chaoni Huang, Timothy Barnett An Analysis of ProxyVoting and Engagement Policies and Practices of the Sovereign Wealth Funds,IRRCi SWF Report October 2009,(http://www.irrcinstitute.org/pdf/Sovereign_Wealth_Funds_Report-October_2009.pdf); P67

ج)- مؤسسة سنغافورة الحكومية للاستثمار و شركة تيماسيك:

تأسست **مؤسسة سنغافورة الحكومية للاستثمار** في عام 1981، وتقدر قيمة أصولها بنحو 330 مليار دولار، وكان الهدف من تأسيسها هو تسيير ثروات سنغافورة في استثمارات عالية المردودية، وتنقسم محفظتها الاستثمارية الى ثلاثة فروع: إدارة الأصول والعقارات والاستثمارات الخاصة. ومع ذلك يشدد الصندوق على انه مستثمر مالي صرف[1].

في حين كان تأسيس **شركة تيماسيك القابضة** في عام 1970 بهدف تسيير الشركات الحكومية الموجدة على أساس تجاري دون تلقي أي امتيازات خاصة لكونها ملك للدولة وتصل نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي إلى60% ، و المقدر في المتوسط بنحو9 % سنويًا على مدى العقود الأربعة الماضية ، ما يدل على دورها في تنمية الاقتصاد المحلي و رفاهية المجتمع.

ورغم صغر حجم سنغافورة نسبيًا و قلة عدد سكانها و ندرة مواردها الطبيعية ، إلا أنها من أكثر قصص النجاح حديثًا في مجال التفوق الاقتصادي، ويعود ذلك إلى تبني منهج الاستباقية في الاستثمار من خلال الموازاة بين إستراتجية الاستثمار و استراتجيتها الاقتصادية و الاجتماعية، حيث كانت المدخرات الوطنية خلال المرحلة المبكرة من التنمية في سنغافورة سنة 1960 موجهة لمشاريع البنية التحتية ، أما احتياطات النقد الأجنبي المتراكمة موجهة لأغراض الطوارئ الأساسية من جهة ، ومن جهة أخرى كانت سنغافورة تعترف بأن العوامل الحكمية والبيئية والاجتماعية لديها تأثير كبير على المجتمعات و على الاستدامة طويلة الأجل للشركات والتجارة.

وبذلك اتبعت حكومة سنغافورة بعد استقلالها في 1965 مقاربة ذات محورين لتحفيز تنمية اقتصادية طويلة المدى و خلق مناصب شغل ة هما : [2]

(1): الموقع الالكتروني:http://www.saudiinfocus.com/ar/forum/showthread.php?t=51425

2: Richard Shediac, Hatem Samman : **The Vital Role of Sovereign Wealth; Funds in the GCC's Future** , Ideation Center Insight,P16

- المقاربة الأولى : تتمثل في توفير حوافز الاستثمار للشركات المتعددة الجنسيات لإنشاء عمليات تصنيع و مقرات اقليمية في سنغافورة .
- المقاربة الثانية : تتمثل في تسيير الشركات الحكومية الموحدة من أجل تنمية طويلة الأمد للقطاعات الاقتصادية المفتاحية.

د)- الشركة الصينية للاستثمار:"The China Investment Corporation (CIC) "

تأسست في عام 2007، وقد انفصلت هذه المؤسسة عن البنك الشعبي الصيني من أجل إستراتجية استثمار أوسع و تسيير أحسن وتبلغ قيمة أصولها 200 مليار دولار ، استثمرت المؤسسة 3 مليارات دولار في مجموعة الاستثمار الخاصة بلاكستون، عندما طرحت للاكتتاب العام، كما هيمنت على الصندوق الذي يهيمن على حصص الدولة في أكبر البنوك في الصين، واستثمرت 5 مليارات دولار في مورغان ستانلي مقابل سندات تتحول الى حصة نسبتها 9,9% في المصرف الأميركي للاستثمار.

وكان الهدف من إنشاء الشركة الصينية للاستثمار هو ضمان إستراتجية استثمار طويلة الأجل و ذات عوائد مرتفعة،و ذلك من خلال :[1]

- استثمار مبالغ ضخمة من احتياطي الصين من النقد الأجنبي في الخارج .
- الاستثمار محليًا في الأسواق الصينية المالية و الشركات.
- توفير رؤوس الأموال للبنوك المحلية

والجدول الموالي يقدم تحليلا للشركة الصينية للاستثمار:[2]

الجدول رقم (21) : تحليل الشركة الصينية للاستثمار (CIC)

الإدارة والتسيير	الشركة الصينية للاستثمار كيان قانوني مستقل. أعضاء اللجنة التنفيذية لا يشتغلون في مناصب حكومية حاليًا مع وجود خمسة من الأعضاء غير التنفيذيين في هذه المناصب . يتمتع مجلس الدولة بسلطة مطلقة في تعيين المدرين الأعضاء و إقالتهم
القدرات	الاستعانة بمصادر خارجية في إدارة جزء كبير من أصولها. 73 موظفًا يملكون تجربة العمل في الخارج. تستأجر مستشارين في الاستثمار الخارجي. عدم وجود دليل لجدول أعمال سياسي.
سلوك الاستثمار	مستثمر سلبي على المدى الطويل الاستثمار في إستثمارات بديلة،بما في ذلك الأسهم الخاصة، 5% معدل العائد السنوي المستهدف. محفظة متنوعة، التصفية بدلا من المشاركة في حالة الخلاف مع إدارة شركة المحفظة
التعامل	مستثمر سلبي مما أدى إلى إضعاف سلطة حكم المساهمين عدم وجود أي تركيز لتحسين الحكم في المحفظة. عدم وجود سجلات التصويت بالوكالة
استثمارات الحكم البيئي و الاجتماعي	عدم وجود أي استراتجية ممنهجة في مجال تحسين الحكم البيئي و الاجتماعي. عدم تخصيص أموال للااستثمار في المجال البيئي و الاجتماعي
الكشف	عدم وجود حدود للانسحاب الحكومي نقص الكشف الكامل في تفاصيل المحفظة، عدم الافصاح عن سياسات التصويت بالوكالة و السجلات نشر التقرير السنوي الأول في أوت2009 بما في ذلك مجاميع الأداء المالي و هيكل المحفظة.

Source : Michael F. Martin **: China's Sovereign Wealth Fund**, CRS Report for Congress, Order Code RL34337, January 22, 2008, P93, sur le site : (http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL34337.pdf), consulté le 15/12/2012 à 16h48,

وفي الأخير يمكن عرض أهم الصناديق السيادية في العالم مع تاريخ إنشائها ومصدرها من خلال الجدول التالي :[3]

الجدول رقم (22): ترتيب الصناديق السيادية في العالم حسب حجمها ودرجة شفافيتها لسنة 2010

[1]: Ibid,P16

[2]: Michael F. Martin **: China's Sovereign Wealth Fund**, CRS Report for Congress, Order Code RL34337, January 22, 2008,P93, sur le site : (http://www.fas.org/sgp/crs/row/RL34337.pdf), consulté le 15/12/2012 à 16h48.

[3]: **Sovereigh wealth fund Ranking December2010**, site officiel de l'institut des fonds souverains ,www.swfinstitute.org , site consulte le :07/02/2012, 00 :01

البلد	اسم الصندوق السيادي	قيمته (مليار دولار)	تاريخ الإنشاء	مصدرها	معيار الشفافية
أبوظبي (الإمارات)	جهاز أبوظبي للاستثمار	627	1976	النفط	3
النرويج	صندوق معاشات التقاعد الحكومي	512	1990	النفط	10
السعودية	ساما(SAMA) مؤسسة النقد العربي السعودي القابضة الخارجية	439.1	-	النفط	2
الصين	مؤسسةSAFE للاستثمار	347.1	1997	غير سلعية	2
الصين	مؤسسة الصين للاستثمار	332.4	2007	غير سلعية	6
هونغ كونغ(الصين)	المحفظة النقدية للاستثمار لهونغ كونغ	259.3	1993	غير سلعية	8
سنغافورة	المؤسسة الحكومية للاستثمار لسنغافورة	247.5	1981	غير سلعية	6
الكويت	مؤسسة الكويت للاستثمار	202.8	1953	النفط	6
الصين	الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	146.5	2000	غير سلعية	5
روسيا	صندوق الضمان الاجتماعي الوطني	142.5	2008	النفط	5
سنغافورة	تيماسيك القابضة	133	1974	غير سلعية	10
قطر	مركز قطر للاستثمار	85	2005	النفط	5
ليبيا	مركز ليبيا للاستثمار	70	2006	النفط	2
أستراليا	الصندوق المستقبلي لأستراليا	67.2	2004	غير سلعية	10
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	56.7	2000	النفط	1

source : **Sovereigh wealth fund Ranking December2010**, site officiel de l'institut des fonds souverains ,www.swfinstitute.org , site consulte le :07/02/2012, 00 :01

-ويبلغ عدد الصناديق السيادية في العالم 50 صندوقا حتى ديسمبر 2010 و تمثل كل من الإمارات العربية المتحدة ، الصين ، سنغافورة ، النرويج ، السعودية، الكويت، روسيا أكبر الصناديق السيادية في العالم ، ويقدر إجمالي مبالغ الصناديق السيادية في العالم بـ: 4. 156.8 مليون دولار حتى ديسمبر 2011 .

وفي تقرير الصادر في مايو 2012، حول حجم الأصول السيادية على مستوى العالم، أشار مؤشر «ليبنابرج مادويل للشفافية» ان اجمالي قيم الصناديق السيادية العالمية ارتفع من 4.83 تريليونات دولار في ديسمبر 2011، الى 4.99 تريليونات في مارس 2012، ثم ارتفع الى 5.029 تريليونات في نهاية مايو 2012.

وقد صنفت مؤسسة(SWF Institute) ، المتخصصة في دراسة استثمارات الحكومات والصناديق السيادية، الصندوق التابع لجهاز أبو ظبي للاستثمار كأكبر صندوق سيادي بالعالم، ضمن قائمة حول أكبر الصناديق السيادية في العالم والتي ضمت 61 صندوقا سياديا من مختلف دول العالم، بموجودات قدرت بـ627 مليار دولار، تلتها صناديق النرويج في الترتيب الثاني بـ611 مليار دولار، ثم الصين ثالثاً بقيمة 567.9 مليار دولار، وفي المركز الرابع السعودية بمقدار 523.8 مليار دولار، بينما جاءت الكويت في المركز السادس بحجم أصول بلغ 296 مليار دولار[1].

ليصل إجمالي أصول هذه الصناديق حسب التقديرات في مارس 2015 إلى مبلغ قدره 7.3 تريليون دولار، منه أصول مرتبطة بالنفط والغاز بقيمة 4.2 تريليون دولار. وبينما توجد فروق كبيرة بين صناديق الثروة السيادية المختلفة، فإن المعلومات المتاحة عن توزيع أصولها تشير إلى وجود حصة كبيرة منها في هيئة أسهم وسندات،[2] والجدول الموالي يبين أكبر صناديق الثروة السيادية حسب إحصائيات 2015:

[1] : **ا لصناديق السيادية في مواجهة الأزمات المالية العالمية.. الفرص والمحاذير**، على الموقع الالكتروني:
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=206508,consulté le : 21/10/2013 à15h46

[2] : رابح أرزقي ، و عدنان مزارعي، و براساد أناندكريشنان، **صناديق الثروة السيادية في عصر النفط**،على الموقع الالكتروني:-

الجدول رقم (23) : أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم حسب تقديرات 2015

أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم، تقديرات 2015

الصندوق	البلد	الأصول المدارة (بمليارات الدولارات الأمريكية)
صندوق التقاعد الحكومي (NIBM)*	النرويج	873
جهاز أبوظبي للاستثمار (ADIA)*	الإمارات	773
مؤسسة الاستثمارات الصينية (CIC)	الصين	747
الهيئة العامة للاستثمار في الكويت (KIA)*	الكويت	592
هيئة تنظيم النقد الأجنبي الصينية (SAFE)	الصين	547
سلطة النقد في هونغ كونغ (HKMA)	هونغ كونغ	400
المؤسسة الحكومية للاستثمار (GIC)	سنغافورة	344
جهاز قطر للاستثمار (QIA)*	قطر	256
الصندوق الوطني الصيني للضمان الاجتماعي	الصين	236

المصدر: معهد صناديق الثروة السيادية

*: صناديق هيدروكربونية

المصدر: رابح أرزقي ، و عدنان مزارعي، و براساد أنانذاكريشنان، **صناديق الثروة السيادية في عصر النفط**،على الموقع الالكتروني:http://blog-montada.imf.org/?p=3776:,consulté le 27/10/2015

ويمكن توضيح نسبة كل منطقة من إجمالي مبالغ الصناديق السيادية في العالم في الشكل التالي:

الشكل رقم (19):الصناديق السيادية في العالم حسب المناطق الشكل رقم (20): الصناديق السيادية في العالم حسب مصادرها

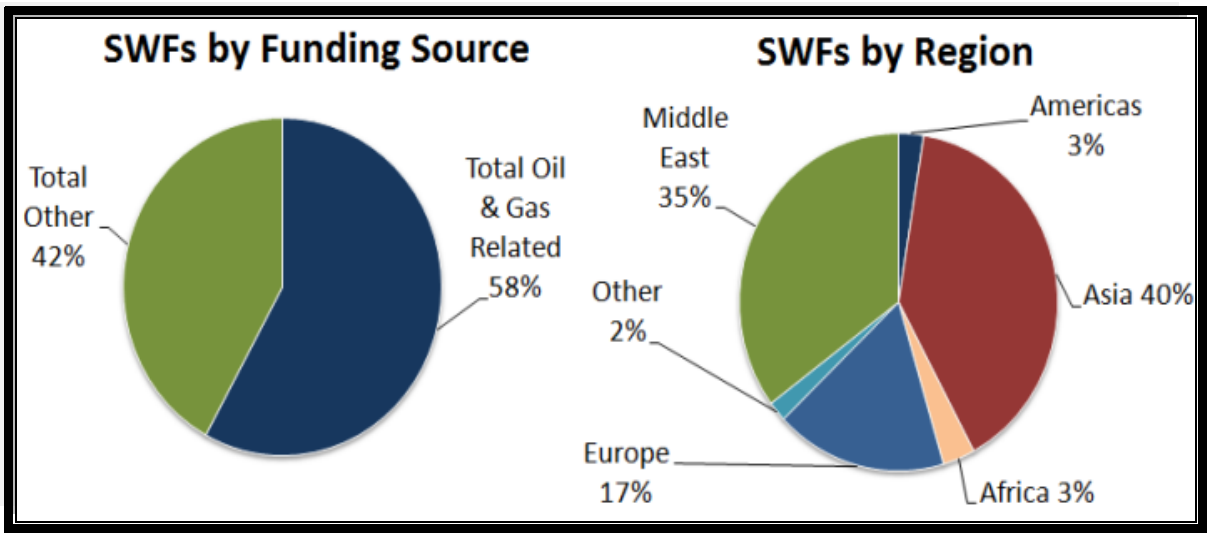

source : **Sovereigh wealth fund Ranking December2010**, site officiel de l'institut des fonds souverains , www.swfinstitute.org , site consulte le :08/02/2011 , 12 :45

فجغرافياً يوضح الشكل رقم (19) أن آسيا استحوذت على النصيب الأكبر من الأصول بنسبة 40%، تليها منطقة الشرق الأوسط بنسبة 35%، ثم أوروبا بنسبة 17%، وافريقيا وأمريكا بـ3% لكل منهما، أما باقي الدول فاستحوذت على 2% فقط.

وقطاعياً يبين الشكل رقم (20) أن مصدر موارد الصناديق السيادية في العالم هو من النفط أو الغاز بنسبة 58% في حين تمثل القطاعات الأخرى كالتعدين والنحاس، والألماس، والقطاعات غير السلعية ما نسبته 42% ، وقد ارتفعت نسبة الاستثمار في الأصول الخاصة بدول مجلس التعاون الخليجي من 33% الى 56%

,consulté le 27/10/2015: http://blog-montada.imf.org/?p=3776

حيث ارتفع الاستثمار في السندات المحلية من 6% من قيمة أصول صناديق الثروات السيادية القابلة للاستثمار الى 14%. كما استحوذت العقارات على 13% واستحوذت البنى التحتية على 14% من الأصول القابلة للاستثمار لتلك الصناديق.

هـ)- الصناديق السيادية لمنظمة أوبك وأوابك

سنوضح من خلال الجدول التالي الصناديق السيادية للدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للبترول(أوبك) و استخلاص التجربة العربية ، وذلك بأخذ منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك):[1]

الجدول رقم (24): الصناديق السيادية للدول الأعضاء في منظمة أوبك لسنة 2010

البلد	اسم الصندوق	قيمة الصندوق مليار دولار	تاريخ التأسيس	درجة الشفافية
الإمارات العربية المتحدة	جهاز أبوظبي للاستثمار	627	1976	3
	المؤسسة النفطية العالمية للاستثمار	48.2	1984	-
	مؤسسة دبي للاستثمار	19.6	2006	4
	مؤسسة مبادلة	13.3	2002	10
	هيئة استثمار دبي	-	2007	-
	رأس الخيمة للاستثمار	1.2	2005	3
	جهاز الإمارات للاستثمار	-	2007	2
المملكة العربية السعودية	مؤسسة النقد العربي السعودي القابضة	439.1	-	2
	صندوق الاستثمار العام	5.3	2008	3
الكويت	مؤسسة الكويت للاستثمار	202.8	1953	6
قطر	جهاز قطر للاستثمار	85	2005	5
ليبيا	جهاز ليبيا للاستثمار	70	2006	2
الجزائر	صندوق ضبط الموارد	56.7	2000	1
إيران	صندوق الاستقرار النفطي	23	1999	1
فينزويلا	(FEM)	0.8	1998	1
نيجيريا	فائض الحساب الخام	0.5	2004	1
أنغولا	الصندوق السيادي الأنغولي	-	2010	-

source : **Sovereigh wealth fund Ranking December2010,** site officiel de l'institut des fonds souverains , www.swfinstitute.org site consulté le :08/02/2012, 23 :00

من الجدول رقم (23) نجد:

-تتجاوز قيمة الصناديق السيادية للدول الأعضاء في منظمة أوبك 1389.7 مليار دولار في ديسمبر 2010 بنسبة 33.43% من إجمالي قيمة الصناديق السيادية في العالم وبامتلاكها لـ 17 صندوق سيادي من إجمالي 50 صندوق سيادي في العالم وتعود مصادر هذه الصناديق إلى فوائض النفطية لدول أوابك، وتمتلك الدول العربية العضوة في أوبك 1365.4 بليون دولار أي 98.25% من إجمالي أصول الصناديق السيادية لأوبك .

- وتتصدر الإمارات العربية المتحدة قائمة الصناديق السيادية في العالم من حيث الحجم والعدد، حيث تمتلك 7 صناديق سيادية تتجاوز قيمتها 709.3 مليار دولار، بنسبة تفوق 17.06% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم و51.03% من إجمالي أصولها لأوبك، ويعتبر جهاز أبوضبي للاستثمار (Abu Dhabai Investiment Athority) أكبر صندوق سيادي في العالم بقيمة 627 مليار دولار، مع منحه الدرجة الثالثة من حيث مستوى الشفافية .

– تليها المملكة العربية السعودية بامتلاكها لصندوقين بقيمة 444.3 مليار دولار وتحتل المرتبة الثالثة عالميا، ثم الكويت بصندوق واحد بقيمة 202.8 مليار دولار وباحتلالها المرتبة الثامنة عالميا، ثم دولة قطر

[1]: **Sovereigh wealth fund Ranking December2010,** site officiel de l'institut des fonds souverains , www.swfinstitute.org site consulté le :08/02/2012, 23 :00

بقيمة 85 مليار دولار لصندوقها السيادي، ليبيا 70 مليار دولار وقد منحت لهذه الصناديق درجة شفافية من 2-10، في حين منحت للصناديق السيادية لكل من الجزائر، نيجيريا ، إيران ، فنزويلا الدرجة الأولى في الشفافية والإفصاح . وأحدث صندوق سيادي في أوبك هو صندوق أنغولا السيادي والذي أنشأ سنة 2010 .

– وتبلغ أصول الصناديق السيادية العربية 1383 مليار دولار في ديسمبر 2010 وتشكل منها الصناديق السيادية الخليجية نسبة 89.56% بقيمة 1238.7 مليار دولار ، وبنسبة أكثر من 29.79% من إجمالي أصول الصناديق السيادية في العالم مع عدم الإفصاح على أصول كل من هيئة استثمار دبي وجهاز الإمارات للاستثمار.

- وقد كان من المتوقع أن تصل أصول جهاز أبوظبي للاستثمار حوالي 875 مليار دولار لسنة 2010 و170 مليار دولار لمؤسسة الكويت للاستثمار ،و60 مليار دولار لجهاز قطر للاستثمار ، وبنهاية سنة 2010 نجد أرقاما أكبر من التوقعات لكل من الكويت وقطر وانخفاض بالنسبة لأبوظبي. [1]

- وقد سجلت أصول الصناديق السيادية العربية تراجعا عن سنة 2007 حيث بلغت 1997.3 مليار دولار [2] مشكلة نسبة 56.84% من إجمال أصول الصناديق السيادية في العالم والذي بلغ 3130 مليار في تلك الفترة.

2– مصادر العائدات المالية البترولية للدول العربية المصدرة للبترول :

لعبت العائدات النفطية ولازلت دورًا رئيسيًا في تمويل عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لدى الدول الرئيسية المنتجة للبترول، بالرغم من التقلبات التي تعاني منها بناءًا على تقلبات أسعار البترول ، ومن خلال

(1) **Seven Behrendt, Arab Sovereigh wealth Funds**, Carnegie Middle East center: www.camegie-mec.org , site consulté le : 08/02/2012, 23 :20

(2) الإدارة العامة للدراسات والتخطيط، **الصناديق السيادية العربية**، ص1، نقلا عن الموقع: www.mme.ps تاريخ الزيارة : 2011/02/09 ، الساعة: 16:00

هذا المبحث سنحاول التعرف على طبيعة العائدات النفطية و العوامل التي تؤدي إلى تعاظمها، وكذا مختلف أشكال هذه العائدات بالإضافة إلى تأثير البترول على الهيكل المالي للدول العربية ،وذلك من خلال مايلي :

2-1 طبيعة العائدات المالية النفطية العربية و العوامل التي أدت إلى تعاظمها:

لفهم طبيعة العائدات المالية النفطية سنقوم في بادئ الأمر بعرض مجموعة من المفاهيم المتعلقة العائدات المالية ، العوائد النفطية، الفائض المالية النفطية ، وذلك كالتالي:

2-1-1 مفهوم العائدات و الفوائض المالية البترولية:

للوصول إلى مفهوم الفائض المالي البترولي سنقوم هنا أولاً بإدراج مفهوم العائدات المالية البترولية من خلال التعرف على مفهوم العائدات المالية بصفة عامة ثم العائدات المالية النفطية، و في الأخير استخلاص مفهوم الفائض المالي البترولي ، و ذلك كالتالي :

أ)- مفهوم العائدات المالية:تعرف العائدات على أنها:

"تدفق الأصول التي تنتج عن المبيعات من السلع والخدمات والدخل الأرباح الأسهم والفوائد، الإيجار وكثيرا ما تأخذ العائدات الشكل النقدي، ولكنها أيضا قد تكون في شكل مستحقات يمكن لها أن تتحول إلى نقدية في وقت لاحق."، كما تعرف على أنها:

"مبلغ من المال تكسبه الشركة من خلال بيع السلع أو الخدمات أو الإيجارات وغيرها من المصادر، والعائدات المالية هي المبالغ التي تكسبها الشركة ولا ينبغي الخلط بينها وبين الربح، والذي هو عائد أقل نفقة، كما لا ينبغي الخلط بينها وبين التدفق النقدي، ويمكن أن تكون الإيرادات أموال مستحقة لم تدفع بعد" . [1]

وبذلك فالعائدات المالية تتمثل فيما يلي: [2]

- المبالغ المستحقة من الأرباح وحصة الأرباح .
-الفائدة على القروض الممنوحة .
- الفائدة على القروض لأجل .
- الربح من بيع الاستثمارات .
- الفائض في المكاسب في أسعار الصرف الأجنبي على الخسائر .

ب)- مفهوم العائدات المالية النفطية :

ويمكن تعريف العائدات المالية النفطية بأنها التدفقات المالية الناتجة عن مبيعات المادة الخام النفطية والمنتجات النفطية كالكيروسين والقازولين، إضافة إلى الغاز الطبيعي، كما تشمل الضرائب و الرسوم المفروضة من قبل الدول المنتجة على الشركات النفطية المستثمرة فيها، و يدخل إجمالي هذه الضرائب و الرسوم ضمن بند الجباية البترولية في الموازنة العامة للدولة ، في حين تظهر الصادرات النفطية من المادة الخام والمنتجات النفطية ضمن بند صادرات المحروقات في ميزان المدفوعات للدولة ، و بالتالي يمكن القول أن العوائد المالية النفطية هي المداخيل الناتجة عن النشاط البترولي .

ج) مفهوم الفائض المالي البترولي و تقديراته :

لقد استخدم مصطلح الفائض في عدة تعريفات أهمها:

[1] : **Revenue** , the free dictionary :,www.financial-dictionary.thefreedictionary.com, site consulté le : 12/02/201 2 à 22 :13

[2] : **Financial revenues**, central statistique office :www.stat.gov.pl site consulté le : 12/02/2012 à 22 :50

– الفائض هو ما يزيد عن حاجة الدولة من الانتاج ،أي أن الفائض يمثل الفرق النهائي من بيع حصيلة الانتاج من ناحية، وقيمة الجزء المستهلك من ناحية أخرى مع مراعاة حجم و طبيعة هذا الانتاج[1]،

– يعرف الفائض على أساس الفرق بين السعر الفعلي للطن الخام المباع للاستهلاك في شكل انتاج مكرر ومتوسط التكلفة الاجمالية بما فيها تكاليف النقل والتكرير والتصدير والتوزيع لنفس الطن الخام.[2]

– الفائض المالي البترولي يمثل الفرق الموجب للعوائد المالية النفطية الناتجة عن النشاط البترولي، والتي يعجز الاقتصاد الداخلي عن استيعابها في أنشطة استثمارية حقيقية ومنتجة، مما يجعلها تتراكم سنة بعد أخرى.

علمًا أن الفائض من عوائد النفط هو فائض رأسمال ظاهري جاء لقاء مبادلة ثروة طبيعية غير متجددة، أي لقاء اندثار أصل إنتاجي وغير قابل بطبيعته للتعويض، وبذلك يعتبر رأس المال النقدي المتحصل معادلا موضوعيا لمورد إنتاجي ناضب، لكنه اعتبر "فائضا" لأن الكميات المتوفرة تتجاوز الاحتياجات المحلية، وهو فائض ظاهري لأنه لم يتولد عن الإنتاج الجاري لسلعة متكررة وإنما عن اهتلاك لمورد طبيعي غير متجدد.[3]

وبشكل عام الفائض المالي هي تلك الأموال الناجمة عن عمليات النشاط الاقتصادي لإقتصاد معين لا تجد لها فرصًا للتوظيف الداخلي.[4]

2-1-2 طبيعة العائدات المالية النفطية العربية :

في أي محاولة لصياغة مفهوم اقتصادي للعائدات النفطية العربية، لابد من النظر إليها من زاوية خاصة، فهي و أن كانت في النهاية تعتبر دخلاً و لكنه يعتبر دخلاً غير متولد،أي أنه لم ينشأ عن نشاط انتاجي حقيقي فهو أقرب ما يكون إلى عملية المبادلة بين الأصول دون أن يساهم في توسيع أو زيادة الثروة.

وهذه مسألة جوهرية لفهم طبيعة العائدات النفطية كرأسمال سائل، إذ أن زيادة حجم العائدات و تراكمها بشكل نقدي لا يمكن أن يوحي بأي شكل من الأشكال أن هذا التراكم هو نتاج دورة رأس المال في الاقتصاد، بل هي عملية تتم خارج إطار هذه الدورة.

ومن هذا الواقع يتوافر إدراك أكبر لحقيقة إنعدام الاضافة الحقيقية للثروة في عملية تكوين العائدات النفطية، هذه الاضافة التي يمكن تعريفها على انها الفارق الايجابي بين حجم رأس المال النقدي الداخل و الناتج من دورة رأس المال و ما تضيفه تلك الدورة على قيمة رأس المال الثابت،بينما لا تتعدى العائدات النفطية كونها عملية تحويل لأصول موجودة تحت الأرض إلى أصول سائلة ، فالنفط كمورد طبيعي و الأصول المالية الأجنبية كلاهما عنصران من عناصر الثروة.

وعليه فإن التخلي عن النفط طلبًا لأصول أجنبية (بمعنى تكوين العائد النفطي) هو عملية تغيير في تركيب أصول الثروة و ليس زيادة أساسية فيها.[5]

ومع بعض التعمق يمكن القول بأن عملية التغيير هذه تنطوي على تضحية تمثل انخفاضًا في القيمة النهائية لتلك الأصول، و ذلك إنطلاقًا من ضخامة العائدات النفطية العربية بمستوى يفيض عن الحاجة بكثير، ما يمثل أحد السمات الرئيسية لتلك العائدات ، و التي يعبر عنها عادة بالفوائض المالية العربية، و عنصر التضحية الذي تتضمنه تلك الفوائض تشمل أكثر من جانب:

– فهو من جهة عبارة عن تسريع نضوب الموارد غير القابلة للتجديد مقابل عملة نقدية تفقد من قيمتها باستمرار نتيجة لعوامل التضخم النقدي و تقلبات أسعار الصرف التي ليس للدول العربية النفطية أي سيطرة عليها.

---

[1] : Abedelkader Sid Ahmed, **Economie Arabe à l'heure des Surplus Pétroliers**, Institut De Sciences Mathématiques et Economiques Appliqués, Paris,1975,P463, sur le site :
books.google.dz/books/download/L_%C3%A9conomie_arabe_%C3%A0_l_heure_des_surplus.bibtex?,consulté le :19/03/2013 à 22h40.

[2]: Jean Marie Chevalier , **Eléments Théoriques D'introduction à l'économie du pétrole** ,Revue d'Economie Politiques ,No :2,85, 1975,P 232.

[3] - محمد عبد الشفيع عيسى، **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي**، (دار الطليعة، بيروت، 1983)، ص. 246.

[4] : مجذاب بدر عناد ، **المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط**، ايطاليا سنة 1998 ص335.

[5] : عبد العزيز الخطيب، **دور الأوابك في العلاقات النفطية الدولية** ،(مجلة النفط و التنمية، العدد الثاني، بغداد، كانون الأول، 1973)، ص86.

-ومن جهة أخرى فإن العائدات النفطية بجزئها الفائض تؤدي إلى الانقاص من مستوى السيطرة أوالملكية على عناصر الثروة الوطنية، وذلك خصوصًا بعد تكدسها في المؤسسات المالية للاقتصاديات الغربية و التي بقوانينها الخاصة و تطور استخداماتها تصبح جزءًا هيكليًا في حجم تلك الاقتصاديات ، ما يؤدي إلى إضعاف درجة الملكية الكاملة لها بالمقارنة مع ملكية تلك العائدات كثروة طبيعية في باطن الأرض.[1]

- بالإضافة إلى الأثر السلبي الذي ينجم عن التدفق الكبير للعائدات النفطية في خزائن البلدان العربية المصدرة للنفط ، و الذي يبرز في انخفاض القيمة الاجتماعية للعمل المنتج و ارتفاع النزعات التبذيرية في السلوك الاستهلاكي و في تنفيذ النشاطات الاستثمارية.[2]

مما سبق يمكن القول بأن الجانب السلبي لا يتمثل في العائدات ذاتها و انما في حجمها الفائض عن الحاجة، فالإيرادات النفطية تعتبر ضرورية و أساسية بالنسبة لدول تسعى لتوفير مستلزمات تجاوز التخلف الاقتصادي، وهي بالنسبة للدول النفطية تمثل ميزة ينظر إليها بكثير من الاهتمام قياسًا إلى الدول النامية الأخرى التي كثيرًا ما تتعثر برامجها التنموية بسبب ندرة رأس المال.

أي أن وفرة تلك الايرادات بأحجام ضخمة تفوق كثيرًا نفقات التنمية الآنية و المستقبلية ولدت آثارًا عكسية على أهداف التنمية ذاتها ، و تعبر عنها المدلولات السلبية للفوائض، فهي بذلك تلعب دورًا مزدوجًا في آن واحد كمحرك و معوق لجهود التنمية.

3-1-2 العوامل التي أدت إلى تعاظم العائدات البترولية :

ظهرت ظاهرة الفوائض المالية بصفة كبيرة في السبعينات و بالتحديد بعد التعديلات التي طرأت على أسعار النفط في عامي 1973-1974، و التي كانت نتيجة لسنوات طويلة من الصراع بين الشركات النفطية الاحتكارية والدول المضيفة التي استطاعت الوصول إلى مرحلة التقرير في الصناعة النفطية الدولية، و لقد كان لبروز منظمة الأقطار المصدرة للبترول "أوبك" و تطور دورها في الصناعة النفطية عمومًا و تسعير النفط خصوصًا أحد أهم عوامل النجاح الذي حققته الدول النفطية في صراعها مع الشركات، وهذا ما سنعرضه فيمايلي:

أ) – تطور دور الأوبيك في تسعير النفط:

حيث يعتبر تسعير النفط أحد العوامل المهمة في الصناعة النفطية و ذلك بإعتباره المحدد النهائي لحجم العائدات النفطية بجانب السياسة الانتاجية،وهذا ما جعل الشركات النفطية الكبرى تعمل على إبقاء أسعار النفط تحت سيطرتها باتباعها لمنهج **"احتكار القلة"** أو مايعرف **"باحتكار الشركات"** الذي كان في البداية من قبل الشركات السبع الكبرى **(الكارتل الاحتكاري).**

ثم جاءت مرحلة احتكار الدول من قبل منظمة الأقطار المصدرة للبترول **(الأوبيك)** حيث انطوت بداية السبعينات على اجراءات لبعض دول الأبيك سرعت من نهاية مرحلة احتكار الشركات و مهدت إلى الانتقال إلى مرحلة احتكار الدول (أي الدول الأعضاء في تجمع الأوبيك)، حيث :

- قامت الجزائر في عام 1970 برفع السعر الرسمي لنفطها المصدر إلى فرنسا من **2.08 دولار** إلى **2.80 دولار للبرميل.**

- تم بيع النفط الليبي بـ 2.90 دولار، واعتبر هذا العمل في ذلك الحين نقطة تحول هامة في تاريخ الصناعة النفطية العالمية، وتم بذلك الدخول في مرحلة احتكار جديد، غير أن المحتكرين الجدد هم الدول النفطية نفسها،و القرارات تتخذ من أجل تحقيق مصالحها الوطنية قبل كل شيء، وقد كان التعديل الذي تم إجراؤه على الأسعار المعلنة في 1973/10/16 بمثابة نقطة الانقلاب بين المرحلتين.

والجدول الموالي يبين تطور الأسعار لدول الشرق الأوسط للفترة ما بين مارس 1948 و أكتوبر 1973:[3]

الجدول رقم (25) : تطور الأسعار المعلنة لنفط الشرق الوسط خلال الفترة (مارس1948–أكتوبر 1973).

---

[1] : عبد القادر السيد أحمد ، **الأوبيك : ماضيها و حاضرها و آفاق تطورها**، (المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر،بيروت، 1980)، ص162.

[2] : يوسف عبد الله صايغ ، **التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية**، (مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي، بيروت 1982)، ص253.

[3] : غالب خضر علوية، **دور العائدات النفطية في التنمية الصناعية في دولة الكويت و المملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الأردنية،1986/1987، ص 10 .

التاريـــخ	السعـــر (دولار / برميل)
مارس 1948	2.22
جوان- نوفمبر 1948	2.03
أفريل 1949	1.88
سبتمبر 1949	1.70
أفريل 1953	2.70
جوان 1953	1.97
نوفمبر 1955	1.97
جانفي – جوان 1957	2.12
فيفري 1959	1.94
أفريل 1959	1.94
ماي 1960	1.80
جوان 1971	2.18
1971ديسمبر	2.28
جانفي 1972	2.48
1973/10/01 – 1973/01/01	3.01 -2.59

المصدر : غالب خضر علوية، **دور العائدات النفطية في التنمية الصناعية في دولة الكويت و المملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الأردنية،1987/1986، ص 10 .

ب – تعديل عام 1973 : تولدت ظروف جديدة في السوق النفطية نتيجة لحرب أكتوبر 1973 بين العرب والكيان الصهيوني تمثلت في :

- نقص الامدادت النفطية من منطقة الشرق الأوسط بما في ذلك دول الخليج العربي**(ذات الأهمية المركزية بالنسبة لسوق النفط العالمي)**، وذلك بسبب القرارات العربية الرامية إلى تخفيض انتاج و تصدير النفط العربي إلى الدول الغربية المستوردة خصوصًا المؤيدة لإسرائيل.
- وإثر الإجتماع المنعقد بالكويت في 17 أكتوبر 1973 تقرر تخفيض الانتاج النفطي بما لا يقل عن5 % من الانتاج في شهر سبتمبر من العام نفسه(1973) لكل دولة عربية مصدرة للنفط على أن يتبع ذلك بتخفيض مماثل في كل شهر لاحق، الأمر الذي أدى إلى سريان حالة من التخوف و الترقب في سوق النفط العالمية بسبب توقع حصول نقص خطير في الإمدادات النفطية.[1]

- رفع الأسعار بنسبة 70 % بعد اجتماع الدول الخليجية الستة في الكويت خلال 16 أكتزبر 1973 (العراق،السعودية، الكويت، قطر، الامارات و ايران)، لتصحيح الأسعار دون الرجوع إلى الشركات البترولية التي عقدت اجتماعًا سابقًا في السادس من أكتوبر في فينا مطالبة بزيادة تتراوح بين 50 و 100% ، والذي لم يسفر عن أي نتيجة،وبذلك ارتفع السعر المعلن من 3.01 دولار إلى 5.11 دولار للبرميل .

[1] : ابراهيم شحادة، **حظر قصير للنفط العربي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1975 ، ص453.

- رفع الأسعار مرة أخرى في 23 من ديسمبر بشكل مضاعف من قبل نفس الدول إلى 11.60 دولار للبرميل و ذلك خلال اجتماع عقد في طهران .
- واتخذت باقي الدول المنتجة و المصدرة للبترول عقب قرارات دول الخليج العربي قرارات مماثلة برفع الأسعار،حيث أصبح سعر البرميل الخام الليبي يعادل 15.768 دولار و16.20 دولار للجزائري و14.69 دولار للنيجري ،و 13.70 دولار للأكوادوري.

ويرجع هذا النجاح الذي حققته دول الأوبيك عمومًا و العربية منها خصوصًا إلى تعاملها مع المستجدات النفطية أواخر1973 ، وإلى تخلصها من الحذر والتخوف من الاجراءات المضادة لكارتل الشركات النفطية نظرًا للثقة المتنامية لديها بقدرتها على إدارة صناعتها النفطية نظرًا لسيطرة أغلبية دول الأوبيك على مالا يقل عن50% من قطاع هذه الصناعة، بالإضافة إلى جماعية قراراتها الأمر الذي أعطاها قوة ساهمت في إنجاز الحدث التاريخي بتعديل دور الشركات في تحديد الأسعار المعلنة للنفط الخام وحصر هذا الدور لدى الدول المصدرة ذاتها ممثلة بذلك ما يمكن أن نسميه **"بعصر الأوبيك"** .

ج)- تطور الأسعار والانتاج قبل 1973: طيلة فترة الستينات بقيت الأسعار جامدة في حين حدثت تطورات هامة في انتاج و تصدير النفط العربي، حيث تطور انتاج النفط العربي بشكل مضاعف بين عامي 1960-1970 كما هو موضح في الجدول رقم (25) في حين بقيت الأسعار تدور بين 1.8 دولار للبرميل في المتوسط.

الجدول رقم (26) : تطور انتاج النفط للدول العربية للأعوام 1960-1970 (مليون برميل يوميًا).

السنة	الكمية	الانتاج العالمي (%)	النسبة من الانتاج العالمي (%)
1960	4.4	20.9	21
1965	8.3	30.2	27.5
1970	14.2	45.5	31.3

المصدر: تقرير الامين العام السنوي الأول (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول –أوابك–، الكويت، تشرين الثاني 1974)،ص23.

ومع ذلك فإن هذه التطورات في الانتاج وإن كانت قد ساعدت على زيادة عائدات الدول العربية النفطية إلا أنها كانت بالكاد تكفي لمواجهة نفقات الميزانية ومتطلبات خطط التنمية التي تم البدء فيها مع مطلع الستينات حيث كانت النفقات التنموية خلال تلك الفترة أكبر من العائدات المحققة. [1]

د)- التطورات في الفترة ما بين 1973-1980:

بعد عام 1973 و حتى نهاية 1980 انعكست الصورة تمامًا حيث لم تطرأ أي تطورات مضاعفة في انتاج وتصدير النفط العربي و تراوحت معدلاتها بين الزيادة والنقصان بمعدل 20 -30 % بالنسبة لعام 1973، في حين عرفت الأسعار زيادات مضاعفة، الأمر الذي ساعد على نشوء و تطور الفوائض المالية البترولية حيث كانت أسعار النفط في بداية 1974 تزيد بمقدار 284 % ، و في عام 1979 حدثت الطفرة النفطية الثانية وأصبحت الأسعار تزيد بنسبة 680 % عما كانت عليه في سبتمبر 1973 . [2]

و يوضح الجدول رقم (25)تطور انتاج النفط الخام لدول الأوبيك و الأوابك خلال الفترة (1973-1983)، أما الجدول الذي يليه فيبين تطور الأسعار المعلنة خلال الفترة 1973-1983:

الجدول رقم (27) : تطور انتاج النفط الخام لدول الأوبيك و الأوابك خلال الفترة (1973-1983)*

الوحدة: ألف برميل/اليوم

السنة	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
دول أوبك غير العربية	12978	13006	11170	12159	12077	11350	1696	7644	7830	7344	7293

[1] : جواد العطار، **تاريخ البترول في الشر-12.7ق الأوسط** ، (الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت،1976)، ص182.
[2] : عادل كاظم محمد ، **مرجع سابق**، ص67.
* : أنظر الملحق رقم (03)

دول الأوبك	30988	30729	27155	30738	31278	29801	30802	26877	22588	18927	17263
مجموع دول العالم	57016	55704	54138	58733	60976	61942	64324	59740	55886	55758	55134
نسبة الأوابك للعالم	32.2	32.4	30.4	32.6	32.5	30.9	34.00	33.7	29.9	22.5	20.0
نسبةالأوبك للعالم	54.3	55.2	50.2	52.3	51.3	48.1	47.9	45.00	40.4	33.9	31.3

المصدر: – تقرير الأمين العام السنوي السادس،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)،الكويت1979،ص،ص46–47

– تقرير الأمين العام السنوي العاشر،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)،الكويت1983،ص،ص57–58

الجدول رقم (28) : تطور الأسعار المعلنة للنفط الخام لدول الأوبيك خلال الفترة 1973–1983

التاريخ	السعر
02 سبتمبر 1973	3.01
1973/10/16	5.12
1974/01/01	11.56
1975/10/01	11.51
1977/01/01	12.08
1977/07/01	12.7
1979/01/01	13.3
1979/04/01	14
1979/06/28	23.5-18
1980/06/11	32
1981/12/16	36- 34
1982	34
مارس1983	30.03-39

المصدر : تقرير الأمين العام السنوي العاشر ، منظمة الأوابك، الكويت، 1983، ص83.

نلاحظ من خلال الجدولين السابقين الاتجاه التصاعدي للكميات المنتجة من طرف دول الاوبك، والارتفاع المستمر في الاسعارمن 3.01 دولار للبرميل سنة 1973 إلى 39 دولار للبرميل سنة 1983 وذلك كان كنتيجة للثورة الايرانية أين انخفضت صادرات ايران من 4.5 مليون (برميل/يوميًا) عام 1978 إلى 2.5 مليون (برميل/يوميًا) عام 1979، بالإضافة إلى نشوب الحرب الايرانية العراقية الأمر الذي دفع إلى انخفاض صادرات البلدين ، بذلك اتجهت الدول المستهلكة إلى سياسة تخزين النفط كإجراء بدافع الاحتياط لمواجهة النقص المستقبلي الخطير في الامدادات النفطية الأمر الذي شكل حلقة جديدة من الصراع مع الأوبيك تستهدف تكوين مخزون كبير يستخدم مستقبلاً لإحداث نقص كبير في الطلب على نفط الأوبيك من أجل إفقادها السيطرة على السوق النفطية العالمية.[1]

ولقد أدت هذه الظروف المستجدة لدول الأوبيك إلى إقرار زيادة جديدة في أسعارها المعلنة خلال مؤتمر جنيف المنعقد في 1979/06/28،والتي أدت إلى مثَّلت الطفرة الثانية في أسعار النفط خلال السبعينات حيث ارتفع سعر برميل نفط الأوبيك من 14 دولار للبرميل إلى مستوى يتروح بين 18 إلى 23.5 دولارًا.[2]

وفي عام 1980 بدأت دروة جديدة من الركود الاقتصادي في الدول الصناعية الغربية بسبب السياسة الانكماشية المتبعة من أجل السيطرة على الاتجاهات التضخمية مما أدى إلى انخفاض استهلاك الطاقة عمومًا والنفط خصوصًا،حيث انخفض استهلاك النفط في هذه الدول بـ 3.3 مليون (برميل/اليوم) في عام 1980 قياسًا إلى عام 1979،كما انخفضت المستوردات النفطية لأجل التخزين بمقدار مماثل،ولمواجهة ذلك اتبعت دول الأوبيك سياسة خفض الانتاج لمستوى يفوق الانخفاض في الطلب لأجل الحفاظ على هيكل الأسعار،حيث انخفض انتاج الأوبيك بمقدار 3.925 مليون (برميل / اليوم) في عام 1980عن عام 1979،كما انخفض انتاج الأوابك بمقدار 1.333 مليون (يرميل/اليوم) في الوقت الذي تنامى فيه استهلاك دول الأوابك و بقية الدول النامية من النفط.[3]

[1] : مجلة البترول و الغاز العربي،العدد06 باريس، حزيران 1984،ص24.
[2] : تقرير الأمين العام السنوي السابع ، منظمة الأوابك، الكويت، 1980، ص44.
[3] : المرجع السابق، ص 25.

هذه السياسة أبقت سوق النفط كسوق للبائعين، ومكنت منظمة الأوبك من الحفاظ على هيكل الأسعار وزيادتها لدعم السعر الحقيقي لنفطها من جهة، و للحفاظ على حجم العائدات النفطية من التدهور في مقابل انخفاض الانتاج و الصادرات من جهة أخرى، حيث قررت الأوبيك إث اجتماعها في الجزائر يوم 1980/06/11 زيادة الحد الأعلى للسعر المعلن إلى 32 دولار للبرميل.

هـ)- التطورات في مطلع الثمانينات :

خلال هذه الفترة انخفضت صادرات النفط العربي انخفاضًا كبيرًا من 14.29 مليون (برميل/اليوم) عام 1981 إلى 9.83 مليون (برميل/اليوم) عام 1982 ،كما انخفض انتاجها بمقدار مقارب إلى 12.56 مليون (برميل/اليوم) حيث وصلت بذلك دول الأوابك إلى أدنى مستوى لإنتاجها وصادراتها النفطية منذ عام 1973.

ولقد كان ذلك نتيجة لــ : [1]

- استمرار حالة الركود الاقتصادي خصوصًا في الو.م.أ ، و استمرار العوامل الأخرى من إجراءات الحفاظ و تنويع مصادر الطاقة و زيادة الاعتماد على مصادر التصدير خارج الأوبيك.
- استمرار سياسة اللجوء إلى المخزون النفطي و تقليل الاحتياطي الاستراتيجي من النفط لدول أوربا الغربية بنحو استهلاك 10 أيام من أجل الضغط على أسعار النفط .
- زيادة مستوردات دول الـ OCDE من بعض دول الأوبيك غير العربية مما جعل مجموعة دول الأوابك هي المتضرر الرئيسي.
- أما فيما يتعلق بأسعار النفط فإن منظمة الأوبيك لم تجري عليها أي تعديل خلال عامي 1981-1982، وذلك بفعل نجاح المنظمة في سياسة الموازنة بين العرض و اتجاهات الطلب، و بالرغم من أن الحد الأعلى للسعر المعلن الرسمي لنفط الأوبيك كان 34 دولار للبرميل إلاّ أن الكثير من الصفقات كانت تتم بأسعار أقل من ذلك نتيجة للمصاعب الاقتصادية التي ولّدها الوضع الجديد للكثير من دول الأوبيك،الأمر الذي دفعها إلى الإعلان عن تخفيض سعرها المعلن إلى 29 دولار للبرميل خلال اجتماعها في مارس عام 1983 المنعقد بلندن [2]

و) التطورات خلال التسعينات

لم تكن أسعار النفط الخام طوال عقد التسعينات على وتيرة واحدة، بل تذبذبت بين التحسن المؤقت تارة، والاستقرار النسبي تارة أخرى، والتدهور الشديد في أواخر التسعينات خصوصًا خلال السنتين الأخيرتين 1998 - 1999 ، و هذا التدهور الحاد في الحقيقة لم يكن وليد عقد التسعينات، بل بدأ منذ أوائل الثمانينات، ولم يتوقف هذا التدهور حتى بعد انهيار تلك الأسعار إلى أقل من النصف عام 1986.

إلاَّ أنه في أواخر الثمانينات حدث تحسن محدود في أسعار النفط خلال السنوات1987-1988 إلى 1990. واتصفت أسعار النفط بالتذبذب الشديد أوائل التسعينات بسبب الغزو العراقي للكويت،حيث استمر سعر النفط في التآكل بحيث إنخفض من 19.33دولار عام 1991 إلى 18.22 دولار عام 1992،وإلى 16.07 دولار عام 1993،وإلى 15.53 دولارًا عام 1994،وإن كان قد إرتفع إلى 17دولار عام 1995،ثمّ قفز كظاهرة مؤقتة إلى نحو20دولار في المتوسط عام 1996[3] ،إلاّ أن الأسعار عاودت الهبوط حتى وصلت إلى 12.28 دولاراً للبرميل النفط عام 1998، وتدهورت إلى 9.67 دولاراً في ديسمبر .1998[4]،والشكل الموالي يوضح تطور الاسعار خلال الفترة 1970-2005:

الشكل رقم (21): تطور متوسط الأسعار السنوي للنفط خلال الفترة 1970-2005

[1] : تقرير الأمين العام السنوي التاسع ، منظمة الأوابك، الكويت، 1982، ص32.

[2] : تقرير الأمين العام السنوي العاشر ، منظمة الأوابك، الكويت، 1983، ص81.

[3] : حسين عبد الله، **النفط العربي خلال المستقبل المنظور (معالم محورية على الطريق)**، (مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبوظبي/1998)،ص15.

[4] : **أسعار البترول في التسعينات بين التحسن والهبوط وأثرها على الاقتصاد العالمي**،كتاب مقاتل من الصحراء، على الموقع الالكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec07.doc_cvt.htm

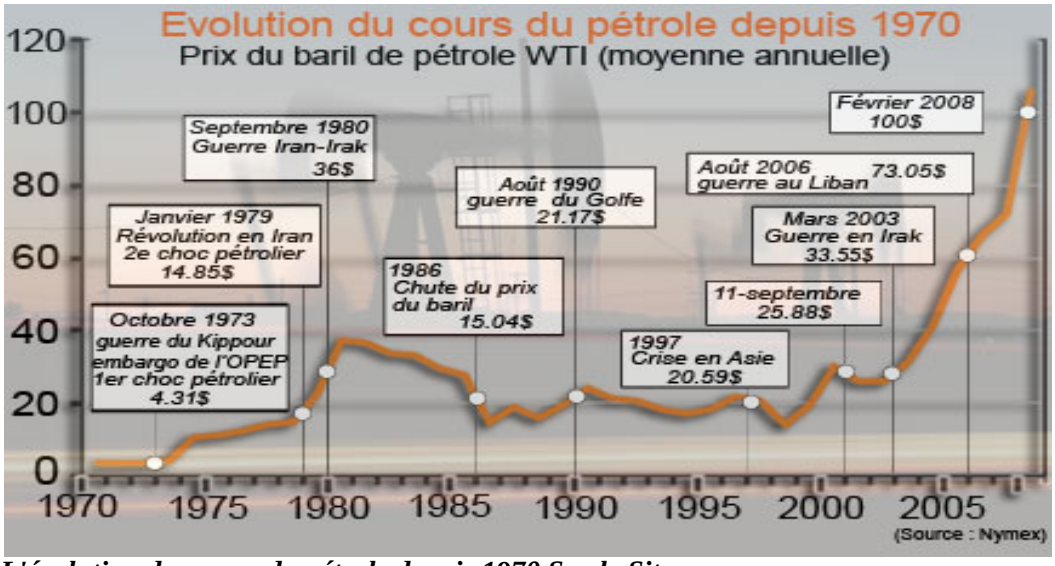

***Source** : L'évolution des cours du pétrole depuis 1970,Sur le Site :*
***http://www1.rfi.fr/actufr/articles/102/article_67012.asp** ,consulté le 12/07/2012 à 15h30*

من خلال الشكل نلاحظ أن فترة التسعينات عرفت مستويات منخفضة زكتذبذب في أسعار النفط نتيجة للظروف الدولية للاقتصاد العالمي* بداية من الصدمة النفطية العكسية 1986،حرب الخليج 1990،أزمة آسيا1997، ولقد بقي هذه الأسعار بين 15-25 دولار للبرميل ،لتبدأ في التحسن في 2003 بعد أحداث 11سبتمبر.2001[1]

ومع ذلك فلقد استطاعت منظمة الأوبك تحقيق زيادة ملحوظة في إنتاجها من 19.6 مليون ب/ي عام 1986 إلى 24.6 مليون ب/ي عام 1990، أي بزيادة مقدارها 5.0 مليون ب/ي أدت الى زيادة الإيرادات البترولية لأعضاء المنظمة، وهكذا تجاوزت الأوبك أزمة انهيار الأسعار الحادة في منتصف الثمانينات إلى مرحلة أكثر استقراراً وتوازناً بين العرض والطلب على البترول في بداية التسعينات من القرن العشرين.

ومن أهم النتائج بالنسبة لمنظمة الأوبك خلال هذه الفترة هو ارتفاع حصتها في سوق البترول العالمية من 30% عام 1986 إلى 38% عام 1990 وتطور حصتها في سوق البترول العالمية واستمرارها في حدود 40% خلال السنوات 1990 – 2001 وهي نقطة جوهرية لصالح الأوبك بغض النظر عن تذبذبات أسعار البترول خلال تلك الفترة خاصة عام 1998 عند انهيار أسعار البترول في متوسطها إلى 12.16 دولاراً للبرميل عقب نتائج اجتماع جاكرتا المنعقد في نهاية عام 1997 ، نظراً لأن التجارب التاريخية تثبت ان محافظة منظمة الأوبك على حصة لا تقل عن 40% من سوق البترول العالمية يدعم موقفها في سوق البترول العالمية ويجعل قراراتها مؤثرة في مسارات تسعير البترول.[2]

د) التطورات من 2000-2015:

لقد شهد الاقتصاد العالمي منذ مطلع العام 2001 تراجعًا شديدًا في معدلات نموه حيث تعرض لأسوء حالة تباطؤ لم يشهدها منذ 8 سنوات من قبل، ثم جاءت أحداث 11سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية لتزيد من حدة هذا التباطؤ ليتحول الحديث من تباطؤ في النمو الاقتصادي إلى حالة ركود و كساد،وقد انتشرت هذه الحالة من الركود إلى بقية اقتصاديات دول العالم نتيجة للارتباط الوثيق بينها وبين الاقتصاد الأمريكي، ولم تكن السوق النفطية بعيدة عن هذه التطورات التي أثرت بشكل محسوس على الطلب العالمي من النفط الخام الأمر الذي أدى إلى تدهور أسعار النفط التي وصلت إلى23.1 **دولار للبرميل عام 2001** وسجلت بذلك انخفاضًا بـ 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3 **%** عن مستويات عام2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل، و قد وصلت الفروقات بعد ذلك إلى ما يزيد عن 10 دولارات للبرميل خلال الربع الأخير من عام 2001 أي

---

* : سنوضح مختلف الظروف وأسباب الأزمات التي عرفتها السوق البترولية بالتفصيل في نهاية الفصل.

[1] ***: L'évolution des cours du pétrole depuis 1970,Sur le Site :*** http://www1.rfi.fr/actufr/articles/102/article_67012.asp ,consulté le 12/07/2012 à 15h30

[2] : خالد بن منصور العقيل،**رحلة في عالم البترول- قضايا بترولية دولية-** ، ص، ص26-27 على الموقع الالكتروني:
npmco.net/Files/enfiles/Books_Articles.../1.doc, consulté le : 21/05/2013 à 22h33.

بنسبة انخفاض بلغت 36% واستمر الاتجاه التنازلي للأسعار في الأشهر التالية لشهر سبتمبر إلى أن بلغ السعر 17.6 دولار للبرميل في نهاية العام.[1]

كما أثرت أيضًا تطورات الاقتصاد العالمي خلال الفترة**(2005-2015)** على أسواق النفط العالمية والتي تمتع بحساسية شديدة لمستويات النشاط الاقتصادي و خاصة في الدول المتقدمة التي تعتبر الأكثر استهلاكًا للنفط نظرًا لمساهمتها الفعالة في إدارة عجلة الانتاج في تلك الدول،فخلال **عام 2005** و حتى عام **2007** إتخذ إنتاج النفط منحنى تصاعديًا توافقًا مع حالة الانتعاش في الاقتصاد العالمي حيث ارتفع الانتاج نتيجة تزايد الطلب من **72.4 مليون(مليون برميل/اليوم) عام 2005** إلى **81 (مليون برميل/اليوم) عام 2006** ثم **86.4 (مليون برميل/اليوم)** في **عام 2007**، حيث حققت معدلات النمو الحقيقي العالمي معدلات ايجابية بلغت **4.5 %** في **عام 2005 مقابل 5.1 %** عام **2006** ثم **5.2 %** عام 2007.

الشكل رقم (22): تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية 2006-2010

الوحدة : مليون برميل/اليوم

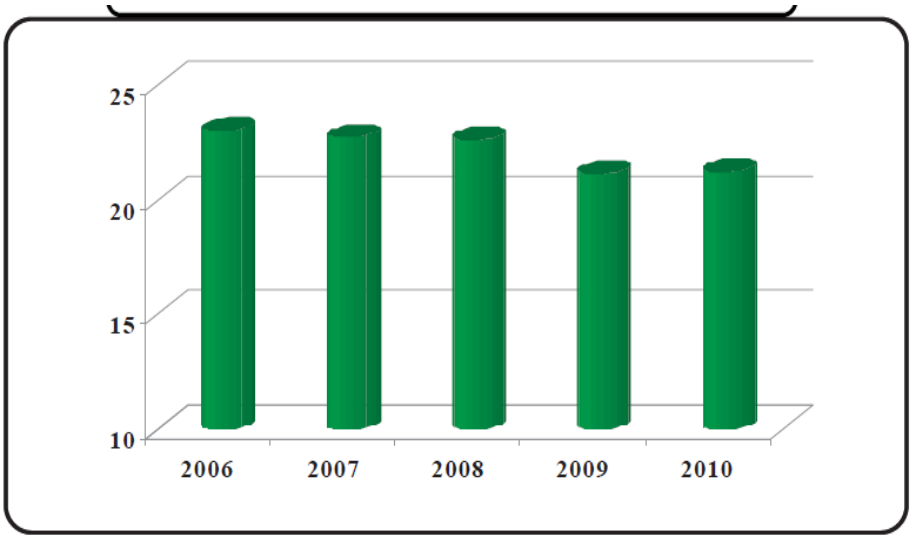

المصدر: منظمة أوابك، تقرير الأمين العام السنوي، 2010.

ونتيجة لزيادة الطلب العالمي على النفط خلال تلك سنوات الانتعاش ارتفعت بالمقابل الأسعار حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط لسلة الأوبك **50.6 دولار** عام **2006** إلى **61.1** دولار ثم **69.1 دولار** في عام **2007-**

وخلال النصف الثاني من عام 2008 بدا انتاج النفط العالمي بالانخفاض قليلا مقارنة بـ **2007** حي ثو صل إلى **85.1(مليون برميل/اليوم)** لآثار الأزمة المالية العالمية، وبالرغم من ذلك فقد ارتفعت أسعاره بشكل كبير في ذلك العام حيث وصل متوسط السعر إلى **94.5 دولار للبرميل** الأمر الذي ساهم في وجود بعض التوترات في مناطق الانتاج الرئيسية إضافة إلى المضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط.

ومن الناحية الفعلية فإن التراجع الحاد في أسعار النفط بدأ في **جويلية 2008** ثم لتتحسن قليلا خلال عام 2009 نتيجة لقيام دول الاوبيك بتخفيض انتاجها مع بداية العام للحد من انخفاض الأسعار، الأمر الذي أدى بدوره إلى تراجع الانتاج العالمي من النفط في عام **2009** إلى **70.6 (مليون برميل/اليوم)**، كما بلغ متوسط السعر لسلة الأوبك في عام **2009** حوالي **61.1 دولار للبرميل.**[2]

[1] : براهيم بلقلة ، **تطورات أسعار النفط وانعكاستها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**، (مجلة الباحث، العدد 2013/12)، ص10.

[2] : **تقرير التطورات الاقتصادية و الاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005-2010)**، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية(إدارة التخطيط و دعم القرار)، إصدار 2012 على الموقع الالكتروني: www.economy.ae

مع التنبيه أن سنة 2008 عرفت تقلبات كبيرة حيث أن فترة الارتفاع المتواصل انتهت في بداية النصف الثاني من سنة 2008 و تلتها بعد ذلك فترة الانخفاض و لقد بلغ مقدار التغير في الأسعار الاسمية بين عامي 2002-2008 حوالي 71.0 دولار للبرميل و بذلك قفزت الأسعار إلى أكثر من أربعة أضعاف الأمر الذي أدى إلى بروز الطفرة النفطية الثالثة خلال هذه الفترة و بالتالي المساهمة في تعاظم العائدات المالية البترولية،وقد بلغ متوسط سعر البرميل نفط سلة الأوبك في 2013 ما يقارب 105.45 دولار للبرميل مقابل 109.7 دولار للبرميل في سنة 2012.

و الجدول الموالي يوضح تطورات أسواق النفط العالمية من حيث الانتاج النفط العالمي،الاحتياطات النفطية العالمية المؤكدة، و متوسط أسعار سلة الأوبك خلال الفترة **(2005-2013)** :

الجدول رقم (29) : تطورات أسواق النفط العالمية خلال الفترة (2005-2013):

السنوات		*2005	*2006	2007*	*2008	*2009	*2010	**2011	**2012	**2013
انتاج النفط (مليون برميل/ اليوم)*	أوابك**	21.29	21.65	20.85	22.89	19.642	19.792	20.827	22.704	22.130
	إجمالي العالم*	**72.4**	**81.6**	**86.05**	**86.2**	**70.73**	**71.951**	**72.5066**	**73.556**	**76.129**
الاحتياطات ** المؤكدة من النفط الخام(مليار برميل)	أوابك **	654.6	654.7	656.0	658.6	699.9	698.2	698.9	703.6	703.2
	إجمالي العالم**	1153.9	1138.9	1153.7	1164.3	**1214.5**	**1231.0**	**1241.6**	**1266.5**	**1277.7**
متوسط أسعار سلة الأوبك (دولار للبرميل)*		*50.6	*61.1	*69.1	*94.5	61.1	77.5	107.46	109.7	105.45

المصدر :* : **تقرير التطورات الاقتصادية و الاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005-2010)**، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية(إدارة التخطيط و دعم القرار)، إصدار 2012 على الموقع الالكتروني: www.economy.ae

** : **التقرير السنوي لمنظمة الأوابك:2009،2014**

من خلال الجدول أعلاه نجد الانتاج النفطي العالمي أخذ إتجاه تصاعدي محققًا أعلى مستوى له في سنة 2008 ليصل إلى 86.2 مليون برميل/اليوم،ثم إنخفض في السنة الموالية(2009) إلى 70.73مليون برميل/اليوم وذلك تحت أثر الأزمة المالية العالمية وتراجع نمو الاقتصاديات العالمية، مما إنعكس على انخفاض متوسط أسعار نفط سلة الأوبك من 94.5 دولار/للبرميل سنة 2008 إلى 61.1دولار/البرميل،ليعرف الانتاج البترولي العالمي إرتفاعًا بعد ذلك ليصل سنة 2013 إلى 76.129مليون برميل/اليوم كأعلى مستوى خلال الفترة (2009-2013).

أما بالنسبة بالنسبة للاحتياطات العالمية المؤكدة العالمية والعربية فنجد أنها هي الأخرى في تزايد مستمر حيث إرتفعت من 1153.9 مليار برميل سنة 2005 لتصل إلى 1277.7مليار برميل سنة 2013،أما بالنسبة لإحتياطات منظمة أوابك فقد بلغت سنة 2013 مايقارب 703.2 مليار برميل وهو ما يمثل 55 % من الاحتياطات النفطية العالمية.

وفيما يخص الإنتاج البترول لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط(أوابك) فنجده يتناسب طرديًا مع متسوى أسعار النفط حيث يزداد مع زيادة الأسعار النفطية ،حيث كانت أكبر قيمة إنتاجية سنة 2008 وصلت إلى 22.89 مليون برميل/اليوم،ثم انخفضت إلى 19.64مليون برميل/اليوم ومع إرتفاع الأسعار من جهة وزيادة مستوى الاحتياطات النفطية المؤكدة من جهة أخرى،عاد الانتاج النفطي العربي إلى الزيادة ليبلغ 22.130مليون برميل في اليوم سنة 2013 وهو ما يمثل 29.1% من الانتاج النفطي العالمي.

ومنذ 2010 بقيت الأسعار محافظة على مستويات مرتفعة في تفوق 100دولار للبرميل إلى أواخر 2014 لتصل إلى أدنى مستوى في جانفي2015 بقيمة 44.4[1]دولار للبرميل،وهو إنخفاض يعادل 60.3% مقارنة بالسنة السابقة،والشكل الموالي يبين التطور الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2014-2015:

[1] : **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،أفريل 2015،ص04.

الشكل رقم (23): المعدل الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2014-2015

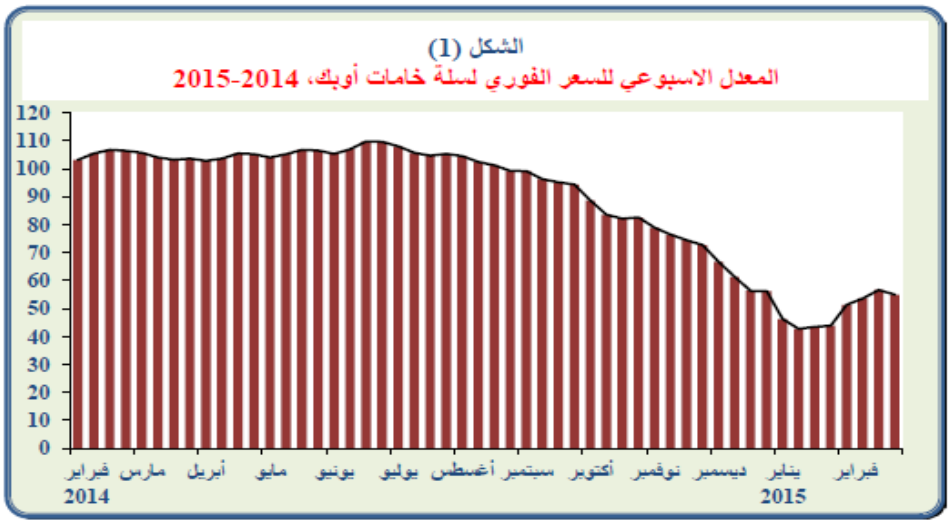

المصدر: تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء،منظمة الأقطار العربية المضدرة للبترول،أفريل 2015،ص04.

ويعتبر تراجع الطلب ووفرة المعروض وارتفاع سعر الدولار أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض سعر الذهب الأسود.،حيث يمكن إجمال الاسباب التي أدت إلى التراجع المفاجئ لأسعار البترول خلال هذه الفترة إلى:[1]

- إرتفاع مؤشّر سعر صرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجياً منذ بداية عام 2014 ثم ارتفاعه بشكل أسرع منذ 7 أسابيع، الأمر الذي خفض الأسعار خوفاً من ارتفاع هائل في معدلات التضخم.
- عدم تأثير التوترات السياسية التي تشهدها دول مصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج، وهو ما خالف التوقعات العالمية التي كانت تشير إلى ارتفاع أكبر في الأسعار.
- وجه كبريات الدول المصدرة للبترول إلى الحفاظ على حجم الإنتاج لضمان حصتها السوقية بدل الحرص على رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب.
- استقرار الاقتصاد العالمي بشكل عام، فمعدلات النمو في أسواق اليابان وأميركا وأوروبا لاتزال متوسطة ولا تعادل التوقعات المسبقة التي ارتفع سعر برميل النفط بسببها.
- انخفاض الطلب من الأسواق الأوروبية والصين واللتان تعتبران – إضافة إلى أميركا - من أهم الأسواق المستهلكة للطاقة، خصوصاً مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصادياً ومالياً.

4-1-2 تقديرات فوائض و عوائد البترول العربي:

حيث ان الوصول إلى طريقة مثلى لاستثمار عوائد البترول العربي يقتضي البدء بتقدير العوائد والفوائض المستقلبية،التي يبدو أنها أمر سهل في البداية، و أن العائد هو مجرد حاصل ضرب الانتاج في السعر،و أن الفائض هو الفرق بين العائد و بين ما يستخدم داخل الدولة المصدرة للبترول،ولكن الأمر ليس بهذه السهولة وذلك نظرًا لـ:

- عدم ثبات الكميات المنتجة من جهة ، و عدم ثبات أسعار البترول من جهة أخرى.
- عدم وجود تحديد دقيق لما يستخدم داخل الدولة المصدرة.

ونظرًا لاختلاف وجهات النظر فيما يتعلق بهذه النقاط المتعددة ظهرت العديد من الدراسات التي حاولت تقدير العوائد و الفوائض البترولية العربية،والتي سنحاول استعراض أهمها:[2]

[1] :عبد الرحيم الطويل،7أسباب أدت إلى تراجع أسعار النفط، على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/02/06 :
http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2014-11-15-1.2244484

[2] : محمد أزهر السماك و آخرون، **البترول العربي و الآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة** ،(المجلد الأول ، بغداد ،أعمال ندوة جمعية الاقتصاديين العراقيين، 1977)، ص- ص : 652-656.

أ- دراسة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي:

قام الصندوق العربي للانماء الاقتصادي و الاجتماعي بإعداد دراسة عام 1974 حول عوائد وفوائض البترول العربي إلي غاية عام 1985،وقد اعتمدت هذه الدراسة على الافتراضات التالية :

- عدم حدوث تغيرات تكنولوجية هامة حتى عام 1975 يمكن أن تؤثر في القدرة التنافسية للمصادر البديلة للطاقة.
- عدم حدوث ركود في النشاط الاقتصادي العالمي لفترة مما يؤدي انخفاض شديد في التقلب.
- عدم الاتفاع سعر الطاقة إلى مستوى يؤدي إلى حدوث انخفاض ملموس على تزايد الطلب.

وعلى أساس هذه الافتراضات،توصلت الدراسة إلى التقديرات التالية :

- في عام 1975 تبلغ العوائد البترولية العربية 60 مليار دولار،كما تبلغ الفوائض البترولية 60 مليار دولار.
- في 1980،تبلغ العوائد البترولية 90 مليار دولار،كما تبلغ الفوائض البترولية العربية 41مليار دولار.
- في عام 1985،تبلغ العوائد البترولية العربية 140 مليار دولار،كما تبلغ الفوائض البترولية العربية 65 مليار دولار.
- من عام 1985،يتتراوح الفوائض البترولية العربية المتراكمة بين 210-360 مليار دولار.

ب- دراسة مجلة Keed : نشرت هذه الدراسة في يناير 1975،وتوصلت إلى النتائج التالية:

- في عام 1974، قدرت العوائد البترولية العربية بحوالي 84 مليار دولار.
- خلال الفترة من عام 1974 حتى نهاية 1980 ستتراوح العوائد البترولية العربية بين 806-978 مليار دولار.
- خلال الفترة من عام 1974 حتى نهاية1985 ستتراوح العوائد البترولية العربية بين 1674-2255 مليار دولار.
- خلال الفترة من عام 1974 –نهاية 1980 ستصل الفوائض البترولية العربية إلى حوالي 400 مليار دولار.
- خلال الفترة من عام 1974 –نهاية 1985 ستصل الفوائض البترولية العربية إلى حوالي1000 مليار دولار.

ج- دراسة Pacons :

قام الاستشاريون العرب لشؤون البترول و التنمية الاقتصادية و الصناعية باعداد دراسة عام 1974 تضمنت تقديرًا لعوائد البترول خلال الفترة 1974-1985، ونلك على أساس معدلات مرتفعة للانتاج،ومعدلات منخفضة و متوسطة للانتاج، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- على المعدلات المرتفعة للإنتاج، تصل العوائد البترولية العربية عام 1974 إلى 68.228 مليار دولار، كما تصل عام 1975 إلى 271.448 مليار دولار.
- على المعدلات المنحفضة للإنتاج، تصل العوائد البترولية العربية عام 1974 إلى 65.562 مليار دولار، كما تصل عام 1975 إلى 208.231 مليار دولار.
- على المعدلات المتوسطة للانتاج، تصل العوائد البترولية العربية عام 1974 إلى 66.893 مليار دولار، كما تصل عام 1975 إلى 236.203 مليار دولار.

د- دراسة البنك التجاري لأروبا الشمالية :

أصدر البنك التجاري لأوربا الشمالية نشرة اقتصادية بتاريخ 11 مارس 1976 أورد فيها بيانًا من الفوائض المتحققة في البلاد العربية المنتجة للبترول عام 1975 و الفوائض المتوقعة لعام 1976 و هي كمايلي:

الجدول رقم (30): الفوائض المتحققة في البلاد العربية المنتجة للبترول عام 1975 و الفوائض المتوقعة لعام 1976

البلد	عام 1975 بالمليار دولار	النسبة %	عام 1986 بالمليار دولار (متوقع)	النسبة %
السعودية	21.4	%64	24.3	**%62**
الكويت	7.1	% 21	7.2	**%18**
الامارات	4.3	% 13	4.8	**%12**
العراق	1.3	% 4	1.6	**%4.3**
قطر	1.1	% 3	0.9	**%2.3**
ليبيا	0.3	% 1	2.7	**%7**
الجزائر	2.00-	% 6-	2.2-	**%5.6-**
المجموع	**33.5**	**% 100**	**39.4**	**%100**

المصدر : حسين عبد الله، **النفط العربي خلال المستقبل المنظور (معالم محورية على الطريق)**، (مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبوظبي/1998)،ص16

يتضح من خلال هذا الجدول أن السعودية هي أهم الدول العربية التي تحقق فائضًا، حيث حققت لوحدها حوالي ثلثي فوائض البترول العربي، تليها الكويت بنسبة 21 % ثم الامارات بنسبة 13 % ،وهكذا نرى أن هذه الدول الثلاثة تمتلك وحدها الجزء الأكبر (بنسبة 98 %)، أما بالنسبة للجزائر فبالرغم من كونها تعتبر من ضمن الدول العربية المصدرة للبترول،إلا أنها حققت عجزًا عام 1975 قدره 2 مليار دولار ليصل إلى 2.2 مليار دولار عام 1976، ويرجع ذلك إلى ضخامة البرامج الاستثمارية فيها مقارنه بالعوائد المحققة.

هـ - تقديرات البنك الدولي :

في عام 1974 قام البنك الدولي للانشاء و التعمير بدراسة تضمنت تقديرًا لعوائد الدول العربية المصدرة للبترول لعامي 1975 و 1980، وذلك حسب الجدول التالي :

جدول رقم (31): تقديرات البنك الدولي لعوائد الدول العربية المصدرة للبترول بين عامي 1975-1980

البلد	عام 1975 بالمليار دولار	عام 1980 بالمليار دولار (متوقع)
السعودية	22.850	43.450
الكويت	8.700	12.250
أبوظبي	6.550	14.750
قطر	1.650	2.900
العراق	7.550	16.750
الجزائر	4.250	5.750
ليبيا	10.050	12.850
المجموع	**61.600**	**108.700**

وبذلك نرى أنه تبعًا لتقديرات البنك الدولي،فإن العائدات البترولية العربية ستصبح الضعف خلال خمس سنوات حيث قدرت في الاجمالي عام 1975 61.6 مليار دولار،بينما من المتوقع أن تصل إلى 108.7 مليار دولار عام 1980.

ومن خلال ما سبق نجد أن هذه الدراسات لا تتفق حول تقدير واحد للعوائد و الفوائض البترولية، ويرجع ذلك لكون أن هذه التقديرات تخضع لاعتبارات متعددة و متنوعة و وجهات نظر غير متماثلة في أغلب الأحيان، إضافة إلى كون أن هذه الدراسات تهدف لخدمة مصالح معينة خصوصًا و أن هذه التقديرات كانت خلال فترات جد متقاربة.

ولكن بالرغم من ذلك،فإن جميع هذه الدراسات تتفق على أنه ستتجمع لدى الدول العربية البترولية المئات من مليارات الدولارات و ذلك في ظل استمرار الوضعية على حالها،أما في حالة إذا ما تم استثمار هذه الفوائض داخل المنطقة العربية (دول الفائض و دول العجز) فإنه لن يتبقى أي شيء منها نظرًا لقدرة الطاقة الاستيعابية للمنطقة العربية على استيعاب كل هذه الفوائض و ما يزيد عنها.

2-2 تأثير البترول على الهيكل المالي للدول العربية و انقسام العربي إلى مجموعتين بسبب تضخم عائدات البترول:

نتيجة للأهمية الاقتصادية والمالية للسلعة البترولية ظهرت فروقات شاسعة بين الدول العربية المالكة للسلعة البترولية والدول العربية غير بترولية سواء من حيث قدراتها المالية أو النتائج الاقتصادية المحققة،لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الهيكل المالي للدول العربية، و درجة تأثير البترول في تحديد الهيكل المالي لهذه الدول ،وذلك كمايلي:

2-2-1 الهيكل المالي للبلدان العربية : نتيجة لظهور النفط و تضخم عائداته تنقسم البلدان العربية من حيث دراسة الهيكل المالي إلى قسمين:

أ-القسم الأول(البلدان المنتجة للبترول): وتشكل إيرادات البترول المصدر الرئيسي للدخل القومي، وتتميز بارتفاع حجم رؤوس الأموال مع انخفاض نسبة كثافة السكان ، مما يترتب عليه ارتفاع معدل الدخل القومي للفرد.[1]

وهي تتمثل أساسًا في الدول العربية السبعة الأعضاء في منظمة الأوبك، وهي: الجزائر، العراق، الكويت، ليبيا،قطر، السعودية، الامارات العربية المتحدة، ونتيجة لتراكم الفوائض المالية لديها بكميات كبيرة تعرف هذه الدول باسم **دول الفائض العربية.**[2]

ب- القسم الثاني (البلدان غير المنتجة للبترول): وتتميز بكثافة السكان مع انخفاض حجم الدخل القومي، ما ينتج عنه وجود عجز دائم في ميزان المدفوعات الجاري، وعدم كفاية الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الانمائية، و هي مجموعة **دول العجز العربية** التي تشمل بقية الدول العربية.

2-2-1-1 الهيكل المالي للبلدان العربية البترولية :

ترتكز مصادر رأس المال فيها أساسًا على الايرادات البترولية التي تشكل أهم مصدر لتمويل التنمية الاقتصادية، إلا أن حجم الايرادات لا يتناسب و حجم السكان الأمر الذي أوجد مشكلة الفوائض المالية التي استخدمت في الاستثمارات غير الانتاجية، بالاضافة إلى توجيه قطاع الادخار للانفاق على السلع الاستهلاكية والتوظيفات المالية بالخارج. [3].

وبذلك يشكل النفط ما يقارب من نصف الناتج المحلي للدول العربية النفطية مجتمعة "49%"، وتمتلك هذه الدول أكبر احتياطي نفطي عالمي يقدر بـ486.8 مليار برميل بما بعادل 35.7%من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط وما نسبته 70% من إجمالي الاحتياطي العالمي لأوبك.[4]

---

[1] : يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول (بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول)**، (دار الفكر الجامعي،مصر،2008)،ص72

[2] : عمر محمد الأيوبي،**فائض رؤوس الأموال العربية ومدى إمكانية إستخدامه في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر**، (رسالة مقدمة انيل درجة الكتوراه، جامعة القاهرة،كلية الحقوق،قسم المالية العامة والتشريع المالي،مكتبة الجامعة الاردنية،1985)ص،ص 77

[3] : يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول (بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول)**،مرجع سابق، ص73

[4] Amor Khelif,OpCit,P42:

ومعنى ذلك وجود فائض مالي يؤدي إلى مشكلة رئيسية،وهي كيفية تصريف تلك الأموال على أوجه الانفاق العام وخاصة أن البلدان البترولية مازالت في طور التنمية؟

ويمكن نلاحظ مدى الارتباط الشديد بين الايردات المالية النفطية بعملية الانفاق الكلي التي تساهم في تلبية الاحتياجات الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الشكل التالي الذي يوضح تطور إيرادات وإنفقات دول مجلس التعاون الخليجي بإعتبارها تضم أغلبية الدول العربية النفطية:

الشكل رقم (24): تطور إيرادات ومصروفات دول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)

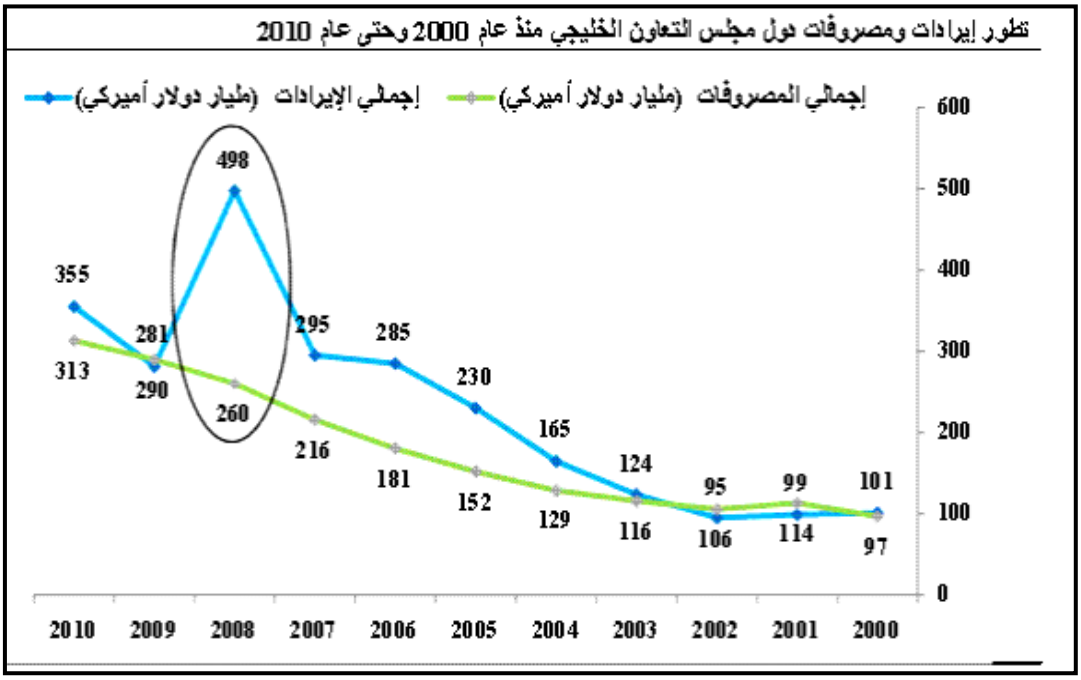

المصدر: بحوث كامكو والبنوك المركزية لدول التعازن الخليجي،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2014/07/28 على الساعة 16h48:http://www.kamconline.com/

من خلال الشكل نجد أن هناك علاقة طردية بين الزيادة في أسعار النفط والايردات المالية النفطية من جهة ، وبين الزيادة في إجمالي الايرادات و إجمالي المصروفات لدى هذه الدول،علمًا أن الزيادة في الابردات النفطية أكبر من الزيادة في الانفاق،فلو أخذنا سنة 2008 نجد أن إجمالي الايرادات قد وصل إلى 498[1] مليار دولار أمريكي،في حين أن المصروفات تمثل مانسبته 53% من إجمالي الايردات النفطية أي ما قيمته 2 68 مليارردولار،الأمر الذي يؤكد عدم قدرة هذه الدول النفطية على استيعاب إيراداتها المالية،ويجعلها تسجل فائضًا ماليًا بقيمة230مليار دولار.

2-1-2-2 الهيكل المالي للبلدان غير البترولية :

يتصف الهيكل المالي للبلدان غير البترولية بضآلة حجم رؤوس الأموال لذلك يواجه عجزًا دائمًا في مصادر التمويل بسبب عدم التوازن بين حجم الموارد المالية و الانفاق العام نتيجة الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية، ولذلك تعتمد البلدان غير المنتجة للنفط في تمويل مشاريعها الانمائية عدة مصادر أهمها :[2]

- الموارد المحلية للدخل القومي
- القروض و المساعدات الخارجية

وعلى ذلك يمكن أن نلخص أسباب العجز المالي في الآتي :

[1] : **بحوث كامكو والبنوك المركزية لدول التعازن الخليجي** ،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2014/07/28 على الساعة 16h48:http://www.kamconline.com/

[2] : عمر محمد الأيوبي،**مرجع سابق**،ص،ص 77-79

- زيادة الواردات الاستهلاكية نتيجة للكثافة السكانية المرتفعة مع انخفاض الموارد المالية مقارنة مع حاجات السكان من السلع المختلفة
- الاعتماد على القروض و المساعدات الخارجية، الأمر الذي يعني تخصيص جزء من الدخل القومي للوفاء بالديون الخارجية
- تأخر تنفيذ المشاريع الإنمائية نتيجة للعجز المالي الذي تعاني منه البلدان العربية غير النفطية
- إرتفاع الأسعار العالمية و عدم الاستقرار الاقتصادي،الأمر الذي يزيد من حجم العجز المالي للبلدان غير البترولية

كل هذه الأسباب تؤدي إلى بطء سير معدل التنمية الاقتصادية نتيجة لعدم توفر المصادر المالية اللازمة لتمويل نفقات التنمية، و لتغطية هذا العجز في الموارد المالية للدول غير البترولية القيام بالتعاون الوثيق مع الدول العربية النفطية في المجال المالي و المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية بما يحقق التكامل المالي

وإن كانت هاتان المجموعتان تعانيان من مشكلات تعتبر متباينة في ظاهرها ، إلا أنها في نفس الوقت متكاملة في مجملها، وفي حقيقتها وذلك باعتبار أن العالم العربي اقليمًا واحدًا .

2-2-2 درجة تأثير البترول في تحديد الهيكل المالي للدول العربية:

يعتمد بناء الاقتصاد المتكامل للبلدان العربية على البترول،ومن هنا كانت أهميته في التأثير على الهياكل المالية و الاقتصادية لبلدان المنطقة نتيجة لوفرة رؤوس الأموال مما يترتب على ذلك زيادة النشاط الاقتصادي العام والقيمة المضافة للدخل القومي،و سنعرض فيمايلي الآثار المالية و الاقتصادية للبترول:

أ- **الدخل القومي الاجمالي:** تتحدد أهمية مساهمة البترول في الدخل القومي الاجمالي على أساس القيمة المضافة العائدة عن الصناعة البترولية، و تتركز القيمة المضافة على ما يعود عن العمل،رأس المال،الموارد المستخدمة في شكل أجور،مصروفات،أرباح و نسبة الفوائد.

كما تتحدد القيمة المضافة للاقتصاد القومي على أساس الضرائب و الفرق بين نسبة تحويل المواد الأولية إلى صناعات انتاجية و الاستثمارات الكلية بعد خصم الاستهلاكات، وكذا القيمة الناتجة عن عمليات البيع والشراء للخدمات العامة و تنمية الصناعات المتعلقة بالبترول، وباختصار تشمل القيمة المضافة للبترول كل زيادة أو تغير يدعم الاقتصاد القومي. [1]

لقد شهد الناتج المحلي الإجمالي تطورًا ملحوظا خلال الفترة 2000-2008 بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط ،إذ انتقل من مستوى 677.11مليار دولار خلال عام 2000 إلى مستوى 1899 مليار دولار خلال عام2008،أي بمعدل نمو سنوي في المتوسط قدره 22.55% إلا أن سنة 2009 عرفت انخفاض كبيرا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت نسبة 18.64 مقارنة بسنة 2008 لتصل إلى مستوى 1545 مميار دورلار، لترتفع بعد ذلك إلى مستوى 1801 مليار دولار سنة 2010 وذلك بعد استرداد الاقتصاد العالمي لتوازنه.[2]،فقد بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لمجمل الدول العربية المصدرة للنفط 2,145 مليار دولار عام 2013، ليرتفع إلى 2,226 مليار دولار في نهاية عام 2014 ومن المتوقع أن يصل في نهاية 2015 إلى2,324 مليار دولار.

وفي دول مجلس التعاون الخليجي بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي حوالي 1,642 مليار دولار بنهاية العام 2013، وإرتفع إلى 1,700 مليار في نهاية عام 2014 و ومن المتوقع أن يرتفع في نهاية 2015 إلى 1,750مليار دولار ، وارتفع هذا الناتج في العراق من 229 مليار دولار عام 2013 إلى 248 مليار دولار عام 2014 ومن المتوقع أن يبلغ 262 مليار دولار عام 2015. أما في ليبيا، فانخفض من 67 مليار دولار عام 2013 إلى59 مليار دولار في العام 2014 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 84 مليار دولار عام 2015[3].

---

[1] : شارل عيسوي، **إقتصاديات البترول في الشرق الأوسط**،، ترجمة أحمد فراج،ابراهيم شحاتة (بدون ناشر،مصر،1966)، ص 297.

[2] : **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008**

[3] : **تطورات الاقتصاد العربي خلال عامي 2014 و 2015**،، الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/08/17 : http://www.uabonline.org/ar/magazine

الشكل رقم (25): نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي بدول الخليج لسنة 2013

Source : http://www.sasapost.com/how-oil-price-drop-affect-gulf-economics, consulté le 26/04/2015 à14h45

ولقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي لدى الدول العربية المصدرة للنفط 6.4 % كأعلى نسبة سنة2011،لينخفض إلى 4.4% سنة 2014ومن المتوقع أن يصل متوسط النمو إلى 4.5% سنة 2015.

والشكل الموالي يبين العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو العائدات النفطية العربية،والذي يتغير نزولا وصعودا تبعا لتغير معدل نمو الإ يرادات النفطية, أي أن بناك علاقة طردية بين معدل نمو الإ يرادات النفطية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية,وهذا ما يفسر إعتماد هذه الدول بشكل كبير عمى الصادرات النفطية، في تحريك عممية النمو الإقتصادي وعملية التنمية بشكل عام, من خلال المساهمة الكبيرة لإ يرادات النفط في تشكيل الناتج المحلي الإجمالي

الشكل رقم (26):العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو العائدات النفطية العربية

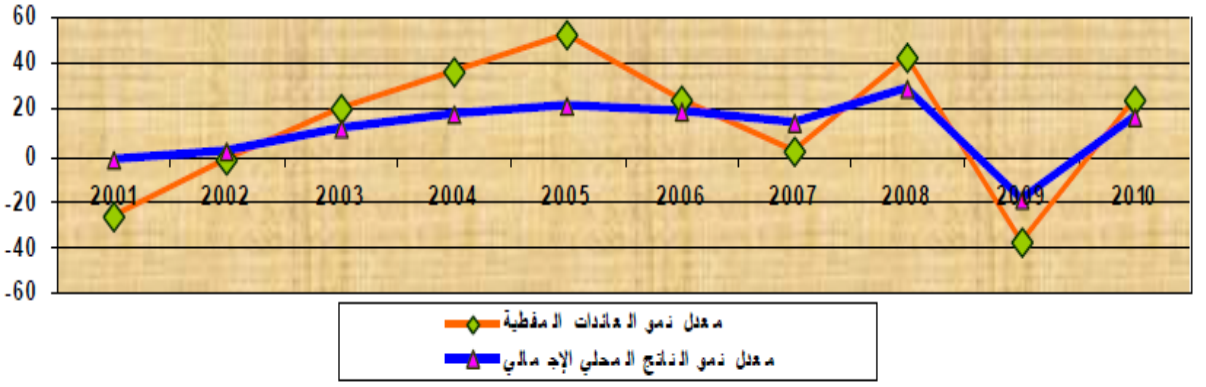

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010

أما بالنسبة الدول العربية المستوردة للنفط (دول العجز) فلا يزال معدل النمو الإقتصادي فيها محدوداً والذي يعبر عنه بمتوسط النمو في الناتج المحلي الاجمالي الذي بلغ 2.8في المئة عام 2012 و3.3 في المئة عام 2013. ويعود النمو في عام 2013 إلى الطلب المحلي والإستهلاك المرتكز على تحويلات العاملين في الخارج، ودعم السلع، والإنفاق الكبير على أجور القطاع العام،ومن المتوقع أن تشهد هذه الدول معدل نمو 3.4 في المئة عام 2014 و4.2 في المئة عام 2015. **(أنظر الملحق رقم 04)** .

وعلى العموم يمكن التمييز بين ثلاث فئات أساسية اعتمادًا على مؤشر الناتج الداخلي الخام (PIB) : دول ذات دخل ضعيف ، دول ذات دخل متوسط ، دول ذات دخل مرتفع حيث أن :[1]

- الدول التي دخلها الفردي أقل من 1000 دولار، وتضم كل من من موريتانيا والصومال والسودان واليمن وجيبوتي.
- الدول ذات الدخل المتوسط من 1000- 5000 دولار للفرد ، تتمثل في الجزائر والعراق وتونس والأردن والمغرب ولبنان.

الدول ذات الدخل المرتفع،أكثر من 5000 دولار للفرد ، و تتكون وتتكون من ليبيا ـ دول الخليج المصدرة للنفط (الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وعمان والبحرين والمملكة العربية السعودية).

ب- **إيرادات النقد الأجنبي:** وتنعكس من خلال الأثر المباشر لإيرادات البترول من النقد الأجنبي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة، ويتضح ذلك حيث بلغت إيرادات البترول 37.29 مليون دولار عام 1973 وارتفعت إلى 57.11 مليون دولار عام 1978 .[2]

وتتمتع الدول النفطية وخاصة السعودية بفائض كبير في موازناتها السابقة قد يتيح لها الإنفاق على مشاريع النمو الاقتصادي خلال الأعوام التالية بفرض استمرار الانخفاض في أسعار النفط، على المدى المتوسط والطويل قد تكون هذه الدول في حاجة إلى صناعة شيء من التوازن في مواردها عبر الاهتمام بتعزيز الموارد غير النفطية حيث حذرت وكالة ستاندرد آند بورز العالمية في تقريرها الأخير عن اقتصاديات الدول النفطية من أن اعتماد الحكومات على إيرادات النفط والغاز يشكل نقطة ضعف رئيسية لاقتصادات وتصنيفات هذه الدول، وبالتالي يشكل مخاطر ائتمانية.[3]

ويقدر إجمالي الفوائض المالية التي تتمتع بها دول الخليج سنة 2013 بـ 147.7 مليار دولار أمريكي تتوزع كمايلي:

الشكل رقم (27): الفوائض المالية بدول الخليج في سنة 2013.

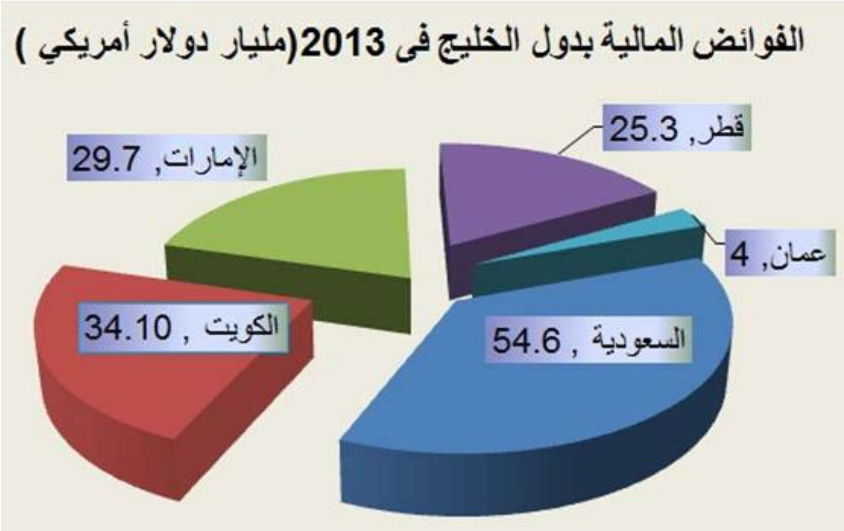

Source : http://www.sasapost.com/how-oil-price-drop-affect-gulf-economics, consulté le 26/04/2015 à14h45

إثر تراجع سعر برميل النفط سنة 2015إلى 45 دولاراً، بعدما كان يتجاوز الـ100 دولار في 2014 أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الدول النفطية في الشرق الأوسط، بما فيها الأعضاء الكبار في منظمة الدول المصدرة للبترول "أوبك"، المملكة العربية السعودية، وسلطنة عُمان، ومملكة البحرين،و التي يمكن أن تفقد إحتياطاتها النقدية في أقل من خمس سنوات في حال إستمرار سعر النفط عند مستوى 50 دولار للبرميل.

[1] :برنامج الأمم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية التنمية البشرية لعام 2012.

[2] : Jen Michel Charpin, **La Notion Economique Et la Notion Fiscale De Valeur Ajoutée**,Revue De Sciences Financieres,No02,Avril-juin1973,P388.

[3] : **http://www.sasapost.com/how-oil-price-drop-affect-gulf-economics, consulté le 26/04/2015 à14h45**

وهذا ما يوضحه الشكل التلي:

الشكل رقم (28): تقديرات إمكانية نفاذ الاحتياطات النقدية للدول النفطية في أقل من 5سنوات

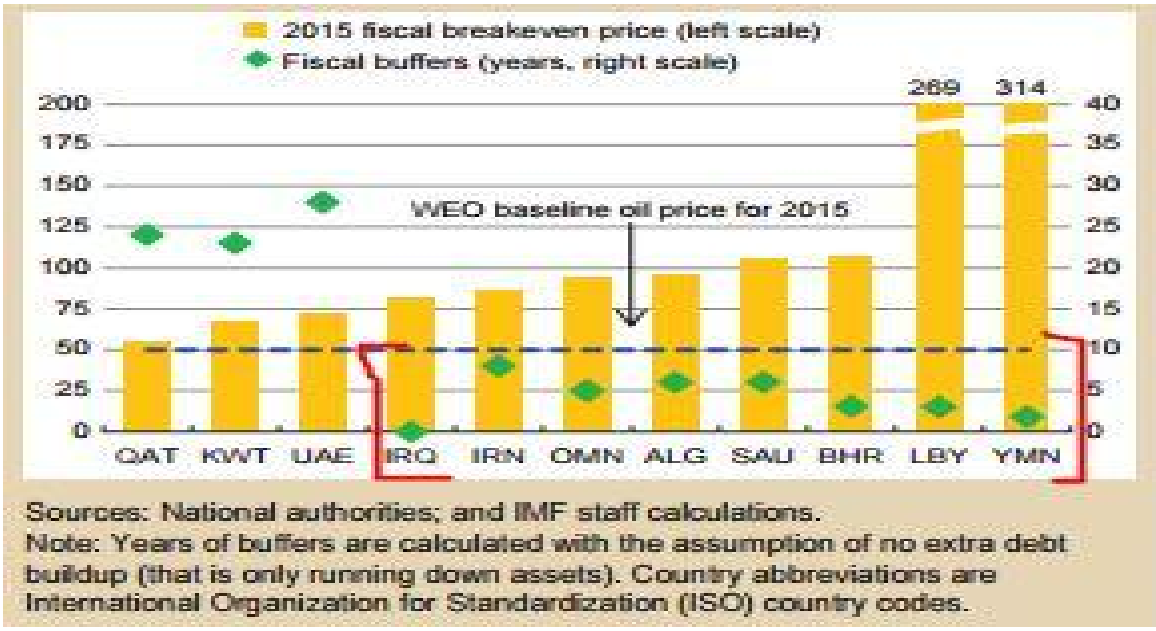

فبحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن السعودية التي تُعد أكبر منتجي النفط في العالم، في حاجة إلى ألا يقل السعر عن 106 دولارات للبرميل، حتى تحافظ على التوازن الاقتصادي، فالاحتياطات النقدية التي لديها بالكاد تكفي لضمان تحقيق هذا التوازن لفترة لا تتجاوز 5 سنوات

ويعتبر العراق والمملكة العربية السعودية وليبيا بعض من دول الشرق الأوسط التي ستفلس بعد أقل من 5 سنوات بسبب انخفاض أسعار النفط بحسب ما قاله صندوق النقد الدولي.

أما بعض الدول الشرق أوسطية الأخرى كالكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة فإنها ابتعدت عن اعتمادها على النفط نحو موارد أخرى بعد أن انخفض سعره إلى النصف في أقل من عام.*

غير أن عجزاً كبيراً ظهر في ميزانيات دول كالعراق وإيران وعمان والجزائر والمملكة العربية السعودية والبحرين وليبيا واليمن وهذا يعني أن هذه الدول لم تعمل على تنويع مصادر دخلها أو لم تستدين وبالتالي لن تملك أي مال بعد أقل من 5 سنوات. ومن الدول المذكورة سابقاً قد تتمكن إيران من الصمود بسبب عدم اعتمادها الكبير على النفط على عكس ليبيا واليمن.

ويصنف صندوق النقد الدولي العراق وليبيا واليمن على أنها دول هشة بسبب النزاعات الإقليمية، وأدى هذا الأمر إلى تراجع في إجمالي الناتج المحلي وارتفاع نسبة التضخم. وحذر الصندوق أيضاً أنه على كافة الدول المصدرة للنفط أن تتأقلم مع أسعار النفط المنخفضة[1].

جـ – الميزانيات الحكومية : حيث تمثل الايرادات البترولية و الضرائب النسبة الرئيسية في مصادر تمويل الميزانيات الحكومية،حيث تشكل إيرادات البترول أكثر من 90 % من إجمالي الميزانيات العامة بمنطقة الشرق الأوسط. [2]

وفي دراسة مفصلة عن خصائص اقتصاديات دول الخليج وخصوصاً فيما يتعلق بالميزانية العامة خلال الفترة 2000–2010 يتبين أن جمعيها تعتمد بشكل أساسي على إيرادات النفط والغاز حيث بلغت تلك الإيرادات

---

* : **أنظر الملحق رقم 05**

[1] **:تقرير صندوق النقد الدولي حول الدول العربية التي قد تفقد احتياطياتها خلال 5 سنوات**،على الموقع الالكترونيبتاريخ 2015/10/12:
- **http://www.royanews.tv/articles/63206**

[2] : Fernand Matterrt , **Finances Et Développement Une Approche Historiques**, Edition Cujas,No02,Paris,1974 , P129

نحو 2.44 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة (2000–2010)، ما يعادل 83% من إجمالي الإيرادات المحصلة خلال الفترة نفسها.

لذا تكون أكثر الاقتصاديات تأثرًا بالتذبذب في أسعار النفط هي تلك الدول التي تعتمد على عائدات النفط بصورة أكبر في موازنتها العامة، وفقا لدراسات حول تأثير تقلبات أسعار النفط على معدلات النمو في دول الخليج، تأتي الكويت على رأس تلك الدول حيث يستحوذ القطاع النفطي على 64%من الناتج المحلي الإجمالي بينما تبلغ النسبة 54% في قطر و49% في عمان و47% في السعودية وأخيرًا تبلغ النسبة في الإمارات والبحرين 32% و28% على الترتيب.[1]

ولذلك يلاحظ خلال فترة السنوات الأخيرة 2005–2010 التوجه الجديد في السياسة الاقتصادية لبعض الدول النفطية التي إتجهت نحو زيادة الإنفاق الحكومي ما في ذلك الإنفاق على الأجور ودعم قطاع الطاقة*، وهذا التوجه يأتي لدعم القطاع الخاص والقطاعات غير النفطية ولدعم النمو الاقتصادي حيث ارتفع حجم القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للسعودية من 347 مليار ريال سعودي خلال عام 2005 إلى 481 مليار ريال سعودي خلال عام 2010 ليشكل نحو 30% من حجم الاقتصاد، المر الذي جعل بعض الدول المصدرة للنفط تسجل عجزاً في الموازنة العامة خلال عام 2014 هي البحرين، العراق، الجزائر، وليبيا.

والجدول الموالي يبين تطور الميزانية العامة للدول النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2011–2015:

الجدول رقم (32): الميزانية العامة االدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2011–2014)

2015	2014	2013	2012	2011	
(4.8)	(4.3)	(4.4)	(3.2)	)1.5(	البحرين
22.1	25.2	28.9	34.1	33.3	الكويت
(3)	0.6	5.8	4.5	9.1	عُمان
4.9	7.6	11.1	9.5	6.4	قطر
4.0	7.1	8.3	14.6	12.0	السعودية
9.8	11.0	10.1	13.2	11.1	الإمارات العربية المتحدة
0.1	(2)	(5.9)	4.1	4.7	العراق
(2.4)	(1.3)	0.1	(4.2)	(0.4)	الجزائر
(17.5)	(29)	1.6	25.9	(6.6)	ليبيا

المصدر: صندوق النقد الدولي.

أما بالنسبة للدول العجز (الدول غير النفطية) فنجدها تسجل عجوزات متتالية في ميزانيتها العمومية طيلة الفترة(2000–2010)، وكان من مسببات عجز المالية العامة وإرتفاع مستوى الدين العام في هذه الدول الدعم المعمم على أسعار الغذاء والوقود، وارتفاع أسعار السلع الأولية عالمياً، وانخفاض في الضرائب المحصلة.

ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تسببت طفرات الإنفاق في أعقاب الربيع العربي في زيادة ارتفاع عجز المالية العامة والدين العام، حيث حاولت حكومات دول التحول العربي تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة ومعالجة التوترات السياسية والمحافظة على مستويات الطلب الكلي من خلال الاستمرار في زيادة أجور القطاع العام والدعم المعمم، ما أدى إلى إرتفاع الدين العام إلى أكثر من 80 في المئة من إجمالي الناتج المحلي في كل

[1] : **سياسات التحفيز الاقتصادي (Fiscal Stimulus Plans) في دول مجلس التعاون الخليجي ، إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)**، على الموقع الالكتروني بتاريخ 2013/06/15 على الساعة http://www.kamconline.com:23h14 /

* : في كثير من الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبلغ تكلفة دعم الطاقة حوالي 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

من مصر والأردن ولبنان والسودان عامي 2013 و2014، والجدول الموالي يبين تطور الميزانية العامة للدول العربية المستوردة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة2011-2015:[1]

الجدول رقم (33): الميزانية العامة للدول العربية المستوردة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2011-2014)

	2011	2012	2013	2014	2015
مصر	(9.8)	(10.5)	(14.1)	(11.1)	(12.2)
الأردن	(6.8)	(8.2)	(5.3)	(4.4)	(4.1)
لبنان	(5.9)	(8.7)	(9.5)	(11.5)	(10.2)
موريتانيا	(1.5)	2.8	(1.1)	0.2	0.4
السودان	0.2	(3.8)	(2.1)	(1.3)	(1.3)
المغرب	(6.7)	(7.3)	(5.4)	(4.9)	(4.3)
تونس	((3.5	(5.2)	(5.9)	(5.4)	(3.7)
اليمن	(4.5)	(6.4)	(7.1)	(6.8)	(6.6)

المصدر: صندوق النقد الدولي

د- تكوين رأس المال : حيث تساهم الصناعة البترولية في تكوين معدل رأس المال بشكل مباشر أو من خلال الاستثمارات التي تقوم بها شركات البترول بالاضافة إلى النشاط الاقتصادي الناتج عن الصناعات البترولية.[2]

حيث بلغ حجم مشاريع البنى التحتية والبناء والتطوير العقاري ومشاريع النفط والغاز التي هي قيد التنفيذ وفي مرحلة التخطيط في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 1.86 تريليون دولار أمريكي أو ما يعادل 171%من الناتج الإجمالي لدول الخليج لعام 2010 البالغ 1.08 تريليون دولار أمريكي. استحوذت كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات على حصة الأسد من تلك المشاريع بقيمة 664 مليار دولار أمريكي للأولى و 643 مليار دولار أمريكي للثانية، أما في الكويت فقد بلغت قيمة المشاريع نحو 157 مليار دولار أمريكي متخلفة عن السعودية والإمارات وقطر وهي بمعظمها مشاريع قيد التخطيط وقد يتعذر تنفيذها.[3]

والجدول التالي يبين **الإيرادات والمصروفات الإجمالية لدول الخليج خلال الـ 11 سنة (2000-2010)**

الجدول رقم (34):الإيرادات والمصروفات الإجمالية لدول الخليج خلال الـ 11 سنة (2000-2010)

المعدل (2000-2010)	السعودية	الكويت	قطر	الامارات	البحرين	عُمان	المعدل لدول الخليج
نسبة المصروفات الجارية/إجمالي المصروفات	78%	**89%**	69%	82%	73%	**64%**	**79%**
نسبة المصروفات الرأسمالية/إجمالي المصروفات	22%	**11%**	31%	18%	27%	36%	**21%**
نسبة إيرادات النفط/إجمالي الإيرادات	87%	**93%**	59%	77%	77%	78%	**83%**
نسبة الإيرادات الأخرى/إجمالي الإيرادات	13%	**7%**	41%	23%	23%	22%	**17%**

المصدر : بحوث كامكو والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال الجدول نجد أن متوسط المصروفات الرأسمالية بالنسبة لإجمالي المصروفات في دول الخليج تساوي 21% وذلك إعتمادًا على الايردات النفطية بنسبة 83% من إجمالي الايردات،وتحتل دولة الكويت المرتبة الأولى في الاعتماد على الايرادات البترولية للانفاق على عملياتها الاستثمارية الجارية والرأسمالية بنسبة 93% ،ثم تليها السعودية بنسبة 87%،في حين خفضت قطر إعتمادها على الايرادات النفطية إلى 59%.

[1] : **تطورات الاقتصاد العربي خلال عامي 2014 و 2015**،، الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/08/17 : http://www.uabonline.org/ar/magazine

[2] : Fernand Matterrt , **OpCit**,1974 , P129

[3] : **سياسات التحفيز الاقتصادي (Fiscal Stimulus Plans) في دول مجلس التعاون الخليجي** ، إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت **الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)**، على الموقع الالكتروني بتاريخ 2013/06/15 على الساعة http://www.kamconline.com:23h14 /

أما بالنسبة للإنفاق الرأسمالي على المشاريع، فإنه الأقل في الكويت حيث شكل الإنفاق الرأسمالي خلال الفترة (2000-2010) معدل 11% من إجمالي المصروفات مقارنة مع معدل 22% للسعودية و 31% لقطر و36% لسلطنة عمان ،وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (29):المصروفات الجارية والإنفاق الرأسمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)

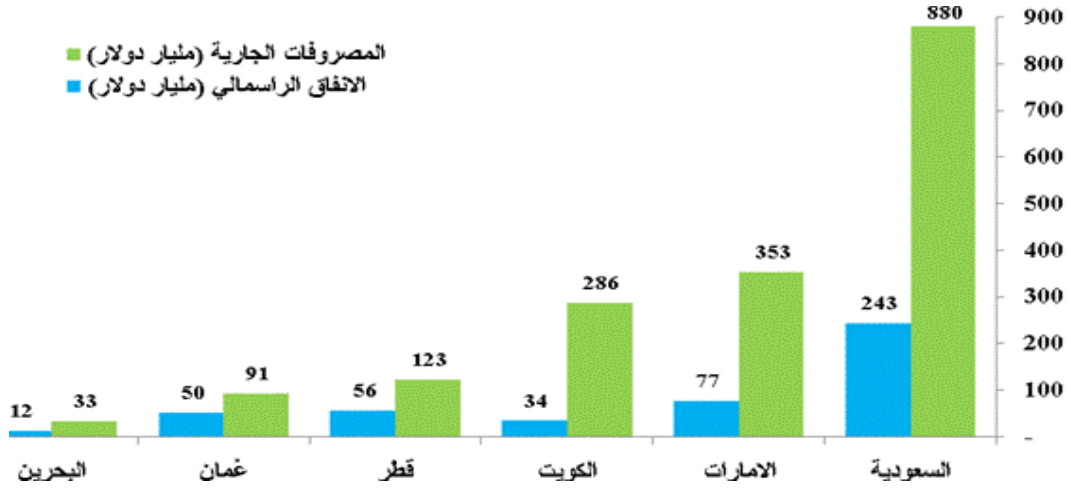

المصدر : بحوث كامكو والبنوك المركزية لدول مجلس التعاون الخليجي

هـ - العمالة و تدريب العمال: بالرغم من أن أبرز سمات الصناعة البترولية هي ارتفاع نسبة رأس المال و انخفاض حجم العاملين نسبيًا، إلا أن حجم الأجور التي يتقاضاها العاملون بهذا القطاع تعد من أعلى معدلات الأجور لدى كافة الصناعات، بالاضافة إلى الظروف الجيدة و المناسبة للعمل الأمر الذي يجذب إليها نسبًا مرتفعة من العمالة، كما توفر تلك الصناعة مجالا واسعًا من التدريب والتخصص في مجال البترول.[1]

ومن هنا ترتبط التنمية ببلدان الشرق الأوسط بالبترول و ذلك للأسباب التالية:[2]

- توافر الموارد الأساسية للصناعة.
- انخفاض حجم التكاليف الكلية نتيجة لوفرة مصادر الطاقة مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الأرباح.
- توظيف رؤوس الأموال البترولية ما يحقق للمنطقة ازدهارًا اقتصاديًا.
- تطبيق التكنولوجيا الحديثة وزيادة تطوير المشروعات و الخدمات العامة.

ومجمل القول أن البترول يشكل مراحل متكاملة من النشاط المالي و الاقتصادي مما يترتب على استخدامه تحقيق التنمية الاقتصادية.

3-2 مصادر العائدات والفوائض المالية العربية:

بعد تحديد طبيعة الفائض المالي والعوامل االتي أدت إلى تعاظم العائدات النفطية العربية،سنحاول من خلال هذا المطلب تحديد مصادر الفائض المالي التي يمكن تقسيمها إلى:

- فوائض الميزانية.
- الاحتياطات النقدية
- الأرصدة العامة

1-3-2 فوائض الميزانية:

وهي تشكل المصدر الأكثر أهمية بالنسبة لرؤوس الأموال العامة للبلدان المنتجة للبترول، وهذه الفوائض غالبًا ما يحتفظ بها في الخارج في شكل إيداعات مصرفية أو مساهمة بالاستثمارات العقارية.

فقد سمحت الطفرة التي شهدتها الفوائض النفطية الخليجية بزيادة إيردات النفط بين عامي 1973-1980 بمعدل 17.3 % (من 8.551 مليارددولار عام 1973 إلى 48.176 مليار دولار عام 1980)، ووصل مجموع إيرادات النفط المتراكمة إلى ماقيمته 493.983 مليار دولار في عام 1980، الأمر ساهم بدوره في إرتفاع مؤشرات الموازنة العامة لهذه الدول –دول الخليج- حيث سحل الفائض التجميعي للموازانات

[1] :-Jacques Percebois, « **Energie Croissance Et Calcul Economique** » Revue d'Economie,No3,Mai1978,P464 .
[2] :Abedlkader Sid Ahmed, OpCit,5,P463.

العامة لدول مجلس التعاون الخليجي ما قيمته 29 مليار دولار خلال سنة 1980،أي ما نسبته 30% من إيردات النفط التجميعية[1]

في قد بلغ مجموع فوائض الميزانية للدول العربية النفطية إجمالاً عام 1974 حوالي 60مليار دولار، وتم توظيف الجزء الغالب منها في مجالات الاستثمار العقاري والايداعات المصرفية.[2]

وبلغت جملة الاصول المالية للبلدان العربية الأعضاء بمنظمة الأوابك حتى نهاية عام1975 مقدار 47.94 مليار دولار، استثمر منها مبلغ 31.9 مليار بين عامي 1974 و1975 بسوق العملات الأوربية والبريطانية والأمريكية.[3]

ويقدر مجموع المبالغ المودعة السائلة لمنظمة الأوابك في عام 1974 ما يقدر بـــ 500مليار دولار مودعة ببنوك نيويورك، لندن، باريس، فرانكفورت، وتقدر الزيادة في الفترة من عام 1974 إلى عام 1980 بحوالي من 250 -300 مليار دولار.[4]

وترى موديز أن إجمالي الفوائض المالية للحساب الجاري المجمع لدول مجلس التعاون الخليجي قد وصل إلى 350 مليار دولار في عام 2012، مما يعادل 23 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المجمع لدول الخليج، كما بلغ إجمالي أصول الصناديق السيادية الخليجية بنحو 1.6 تريليون دولار بنهاية عام 2012، أي ما يعادل 107 في المائة من إجمالي الناتج المحلي المجمع لدول مجلس التعاون[5].

والجدول الموالي يوضح فوائض الموازنة العامة لدى بعض الدول العربية النفطية لعام 2013:

الجدول رقم (35) : فوائض الموازنة العامة لدى بعض الدول العربية النفطية لعام 2013

الدولة	حجم الايرادات	حجم المصروفات	الفائض
السعودية	1156 مليار ريال	976 مليار ريال	**180 مليار ريال**
الكويت	3506 مليار دينار	2405 مليار دينار	**1101 مليار دينار**
قطر	34606 مليار ريال	21207 مليار ريال	**13399 مليار ريال**

المصدر : السياسات التحفيز الاقتصادي (Fiscal Stimulus Plans) في دول مجلس التعاون الخليجي ، إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)، على الموقع الالكتروني بتاريخ 2013/06/15 على الساعة 23h14:http://www.kamconline.com /

ولقد أدى هذا التحسن في الاداء المالي لبعض الدول العربية مثل السعودية ،الكويت،وقطر والنمو الجيد للإيرادات النفطية وإيرادات الغاز الطبيعي والمواد الخام الأخرى إلى تحول الوضع المالي الكلي للموازنة العامة المجمعة للدول العربية من عجز بلغ مقداره 74مليار دولار عام 2009إلى فائض كلي متواضع بمقدار 20.6مليار دولار في 2010، وقد نما الفائض المالي الكلي للدول العربية كمجموعة (النفطية وغير نفطية) ،بشكل شبه مطرد خلال السنوات القليلة الماضية مدفوعًا بشكل أساسي بنمو الايرادات النفطية،حتى وصل إلى مستوى قياسي عام 2008 بلغ 286.9مليار دولار،قبل أن يتحول إلى عجز مالي كلي عام 2009 جراء الأزمة المالية العالمية، وقد انعكست هذه التغيرات على نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الاجمالي التي بلغت 14.4% في عام 2008،ثمّ الفائض إلى عجز مالي كلي بلغت نسبته إلى الناتج المحلي الاجمالي نحو 4.2%سنة 2009،وقد بلغت نسبة الفائض المالي الكلي إلى الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية كمجموعة 01% في السنة الموالية 2010[6]،وهذا حسب بيانات الجدول التالي:

[1] : فتوح هيكل،حسن الحنفي، **الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية**، (سلسلة دراسات إقتصادية مركز الخليج للدراسات الاستراتجية، العدد2001،05)، ص 18.

[2] : يسري محمد أبو العلا، **دور البترول في تمويل التنمية الإقتصادية في بلدان الشرق الأوسط**، (رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،1981)،ص210

[3] :عودة أبوردينة، "**استثمارات الأوابك في الغرب**"،ملحق نشرة أوابك، جانفي 1976،ص01

[4] : يسري محمد أبو العلا،مرجع سابق،ص211.

[5] : فهد الثنيان،**أسعار النفط المرتفعة عززت نمو الصناديق الخليجية**، الرياض الاقتصادي على الموقع الالكتروني: http://www.alriyadh.com/858439

[6] : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **الفصل السادس :التطورات المالية**، صندوق النقد العربي ،ص118.

الجدول رقم (36): الموازنة العامة العربية المجمعة (العجز أوالفائض*) خلال الفترة2006-2010

2010-2006

	الفائض الجاري (مليار دولار)	الفائض الكلي (مليار دولار)	الفائض الجاري الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض الكلي الى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	226.7	157.5	16.5	11.5
2007	274.1	141.3	17.3	8.9
2008	453.9	286.9	22.7	14.4
2009	119.9	74.0-	6.9	4.2-
***2010**	210.9	20.6	10.5	1.0

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **الفصل السادس :التطورات المالية**، صندوق النقد العربي ،ص**119**.118

2-3-2 الاحتياطات النقدية:

وتشكل الغطاء النقدي للأموال المتداولة داخل البلدان النفطية، واستخدامها يخضع لسياسة نقدية تختلف وفقًا للأنظمة المالية المعمول بها في كل دولة.

حيث بلغ تراكم الاحتياطات النقدية المقومة بالدولار لدى بعض الدول النفطية (السعودية، الامارات العربية المتحدة، والكويت) في نهاية 1981 ما قيمته 380مليار دولار حسب إحصائيات "Financial-time". [1]

ولقد إزدادت قيمة الإحتياطات من العملات الأجنبية بالنسبة لدول التعاون الخليجي ككل بنسبة623.3 % بين عامي 1973 و1980، بينما إزدادت الاحتياطات العالمية بنسبة 184% ،ووصلت أقطار مجلس التعاون فيما يتعلق بحجم إحتياطاتها من العملات الأجنبية إلى الترتيب الثاني بين دول العالم المختلفة،وذلك بعد ألمانيا الغربية حيث بلغت إحتياطات دول المجلس ما نسبته 20% من ناتجها القومي الإجمالي بينما كانت هذه النسبة في الدول الصناعية 4% فقط.[2]

وفي سنة 2012 احتلت المملكة العربية السعودية المركز الثالث بعد الصين واليابان من حيث حجم الاحتياطات الأجنبية أو الموجودات الأجنبية، حيث بلغت الاحتياطات الأجنبية للمملكة العربية السعودية حسب إحصائيات مؤسسة النقد العربي السعودي 683.2 مليار دولار، فيما بلغت احتياطات الصين التي احتلت المركز الأول عالميا 3.35 تريليون دولار، حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي الأخيرة، واحتلت اليابان المركز الثاني بحجم احتياطات أجنبية بلغت 1.192 تريليون دولار.[3]،وذلك كما يبينه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (30): أكبر الدول من حيث الاحتياطي الاجنبي

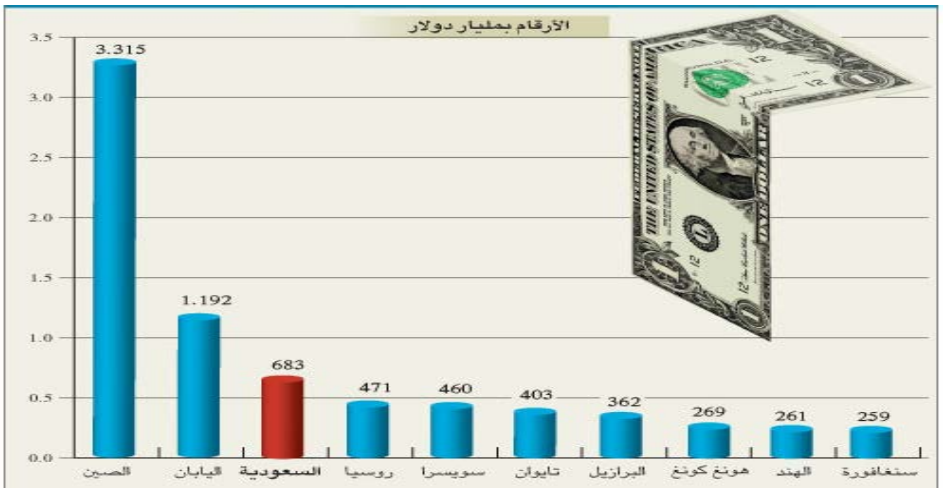

المصدر: احصائيات صندوق النقد الدولي لعام 2012

* : الفائض الجاري للموازنة العامة المجمعة للدول العربية هو الفرق بين إجمالي الايردات العامة والانفاق الجاري.

[1]: SidAli Boukrami, **La Finance Internationale(Vues D'un Economiste du Tiers-Monde)**, (O.P.U,Algérie,),P58

[2] : فتوح هيكل، حسن الحنفي، مرجع سابق،ص19.

[3] : **احصائيات صندوق النقد الدولي لعام 2012**

ما نلاحظه هو أن الايردات النفطية المتزايدة في الفترة الاخيرة توافقًا مع إرتفاع أسعار النفط القياسية التي بقيت فوق 100دولار للبرميل،وهذا الأمر الدول النفطية الأخرى من وزيادة إحتياطاتها من النقد الأجنبي والذهب مقارنة مع الدول غير نفطية،وذلك حسب مايبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (37): ترتيب الدول العربية حسب إحتياطات النقد الأجنبي والذهب لسنة2014

المرتبة		الدولة	احتياطات النقد الأجنبي (مليار دولار)	المرتبة		احتياطي الذهب (طن)	نسبة الذهب إلى إجمالي إحتياطي البنك المركزي لكل دولة
عربيًا	عالميًا			عربيًا	عالميًا		
01	03	السعودية	746.7	01	16	322,90	%2.8
02	12	الجزائر	185.9	03	24	173.60	%4.7
03	-	ليبيا	71.99	04	30	143,80	%5.6
04	-	الإمارات	55.29	-	-	-	-
05	-	العراق	76.3	12	78	89.8	%0.5
06	-	لبنان	47.87	02	19	286,80	%29.4
07	-	قطر	46.5	10	64	12,40	%2.6
08	-	الكويت	28.02	05	37	79,00	%12.9
09	-	المغرب	19.122	08	56	22,00	%7.1
10	-	مصر	15.3	06	38	75,60	%24.8
11	-	الأردن	9.40	09	56	12,80	%7.5
12	-	تونس	7.2	11	76	6.8	%4.5
13	-	سوريا	-	07	55	25,80	%7.6
-	-	البحرين	-	13	81	4.7	%05
-	-	اليمن	4.6	14	99	1.6	%1.8
		موريطانيا	0.9956	-	-	-	-
-	-	االسودان	0.267	-	-	-	-

المصدر: مواقع إلكترونية مختلفة:

-http://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.TOTL.CD-
-http://gulf.argaam.com/article/articledetail/294982
-http://gulf.argaam.com/article/articledetail/2
-http://en.wikipedia.org/wiki/Gold_reserve-
-http://en.wikipedia.org/wiki/List_of...hange_reserves

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الدول النفطية قد عززت إحتياطاتها الدولية من النقد الاجنبي بفضل إيراداتها النفطية ، حيث احتلت االسعودية المرتبة الأولى عربيًا من حيث إحتياطاتها الأجنبية من النقد الاجنبي بقيمة 683.2 مليار دولار وإحتياطي الذهب بحجم 322.90 طن ما يمثل 2.8 % من إجمالي إحتياطاتها لدى البنك المركزي السعودي،ثم تأتي الجزائر في المرتبة الثانية عربيًا و12 عالميًا من حيث احتياطات النقد الأجنبي بقيمة 185.9 مليار دولار والمرتبة الثالثة من احتياطات الذهب بعد لبنان بقيمة 286,80 طن بالنسبة لبنان التي تحتل المرتبة 19 عالميًا من حيث احتياطات الذهب ، و173.60 طن بالنسبة للجزائر تموقعها في الرتبة24عالميًا.

في حين بقيت الدول غير نفطية تحتفظ باحتياطات نقدية دون 20مليار دولار نتيجة لضعف صادراتها النفطية من جهة(**أنظر الملحق رقم06**) ،والاوضاع السياسة والامنية غير مستقرة في المنطقة،ويمكن تمثيلها من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (31): االدول العربية ذات الاحتياطات النقدية مادون 20 مليار دولار

Source : http://www.alaraby.co.uk/supplements/2015 consulté le 12/09/2015 à09h45

2-3-3 الأرصدة العامة:

وتتركز أساسًا في أرصدة البنوك المركزية، ويتكون الفائض من الحسابات الجارية لميزان المدفوعات، ويتم إيداعها بالخارج بواسطة البنوك المركزية والوكالات والمؤسسات الرسمية بالدولة.

وتلك الأموال تستثمر بالخارج تشكل تدفقات مالية محددة تضاف لحسابات البنوك الكبرى، والمؤسسات المالية الأوروبية والأمريكية التي توجهها لشراء الأملاك العامة والشركات الأجنبية، وشراء الأسهم و العقارات، ومنح القروض والايداعات المصرفية بالعملات الأجنبية والذهب.[1]

والجدول الموالي يبين تطور أرصدة الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط:

الجدول رقم (38): الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)

جدول 3: الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

2015	2014	2013	2012	2011	
9.4	10.4	12.0	7.3	11.2	البحرين
34.2	37.4	38.8	43.2	41.8	الكويت
2.5	7.8	9.7	11.6	15.3	عُمان
20.5	25.4	29.2	32.4	30.3	قطر
13.3	15.8	17.4	22.4	23.7	السعودية
12.4	13.3	14.9	17.3	14.6	الإمارات العربية المتحدة
1.2	1.0	0.0	6.7	12.0	العراق
(1.3)	0.5	0.4	6.0	9.9	الجزائر
(16.7)	(27.7)	(2.8)	35.4	9.1	ليبيا

المصدر: صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن الحساب الجاري لميزان المدفوعات سجل فائضاً في الدول العربية المصدرة للنفط بإستثناء ليبيا، إلا أن هذا الفائض في الحساب الجاري قد إنخفض من 440 مليار دولار عام 2012 إلى 331 مليار دولار عام 2013 ومن المتوقع انخفاضه إلى 298 مليار دولار في نهاية العام 2014 و260 مليار دولار عام 2015 .

وساهمت عدة عوامل في تراجع فوائض المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط خلال السنوات الأخيرة ومنها تناقص الإيرادات النفطية وزيادة الإنفاق الحكومي بما في ذلك الإنفاق على الأجور ودعم قطاع الطاقة ، والدول المصدرة للنفط التي سجلت عجزاً في الموازنة العامة خلال عام 2014 هي البحرين، العراق، الجزائر، وليبيا[2].

[1] : Abedlkader Sid Ahmed, **L'économie Arabe à L'heur Des Surplus Pétroliers** ,OpCit,P426

[2]: **تطورات الاقتصاد العربي خلال عامي 2014 و 2015**،، الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/08/17 : http://www.uabonline.org/ar/magazine

3-استخدامات الأموال البترولية لدى الدول العربية المصدرة للبترول:

رأينا فيما سبق مختلف المصادر التي تحقق منها الدول العربية النفطية فائضًا ماليًا، هذه الفوائض المالية التي تتناسب مع وضعية السلعة البترولية في الأسواق العالمية سواء من حيث الاسعار،الطلب عليها،الانتاج،الاوضاع الامنية والسياسية،....، وفيمايلي سنحاول التعرف على مختلف إستخدمات هذه الأموال البترولية المالية والاستثمارية والجهات التي تنساب إليها،وقبل ذلك سنوضح طبيعة المشكلة المالية التي تواجه كل من دول الفائض البترولية،ودول العجز المالي،وذلك كمايلي:

3-1 طبيعة وأسباب المشكلة المالية التي تعاني منها دول الفائض العربية:

3-1-1 طبيعة المشكلة: تكمن المشكلة المالية التي تعاني منها دول الفائض أساسًا في العائدات المالية الضخمة، والتي تزيد احتياجاتها المحدودة ونشوء ظاهرة التراكم الضخم للفوائض المالية لدى تلك الدول إلى أن ظهرت مشاكل عديدة، أهمها كيفية استثمار هذه الفوائض والجهات التي يمكن أن تستثمر فيها، والمشكلات أو المخاطر التي تتعرض لها هذه الاموال في الخارج،هذا بالإضافة إلى أن النفط يعتبر ثروة ناضبة ستنفذ بعد فترة قصيرة من الزمن، وأن حكومات تلك الدول مطالبة باستغلال تلك الموارد والفوائض المالية لأقصى قدر ممكن لصالح الأجيال القادمة لمواجهة عصر ما بعد النفط خصوصًا وأن النفط يعتبر المصدر الوحيد للثروة و العائدات المالية بالنسبة لهذه الدول.[1]

حيث ارتبطت مشكلة الدورات المالية بمشكلة الفوائض فمعدل الأسعار البترولية في ارتفاع مستمر، مما يؤدي إلى ارتفاع الايرادات البترولية دون استيعابها بالمشروعات الإنمائية وأدى ذلك إلى مشاكل الفوائض المالية والدورات الاقتصادية لتلك الايرادات، بالإضافة إلى المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها هذه الايرادات المستثمرة في الخارج.

ونتيجة لعدم إتباع إستراتجية مالية ترتب على ذلك عدم توجيه الايرادات البترولية لدورها الحقيقي لتحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

3-1-2 أسباب المشكلة التي تعاني منها دول الفائض:

يمكن حصر أسباب المشكلة التي تعاني منها دول الفائض في النقاط التالية:

أ- **اضطرار الدول العربية إلى ضخ النفط بكميات كبيرة لتلبية احتياجات الدول الصناعية:**

حيث تراجع استهلاك العالم من الفحم كمصدر للطاقة بينما أخذ استهلاك العالم من النفط يتزايد بمعدلات كبيرة بحيث أصبح المصدر الأول للطاقة في العالم،حيث انخفضت نسبة استهلاك العالم من الفحم كمصدر للطاقة من 60.5 % في سنة 1950 إلى 31.6% في سنة 1974،ومن جهة أخرى ارتفعت نسبة استهلاك العالم من النفط كمصدر للطاقة من 27 % في سنة 1950 إلى 49 % في سنة 1974 .

والجدير بالذكر أن الو.م.أ قد بدأت تستهلك من البترول أكثر مما تنتج لأول مرة في تاريخها ابتداءًا من مارس1972،وذلك بسبب تغيير سياستها الطاقوية والتي تهدف من ورائها إلى عدم استنزاف المصادر البترولية التي تمتلكها، حيث ارتفعت واردات الو.م.أ من البترول العربي بنسبة تزيد 21 % عما كانت عليه في عام 1975.[3]

---

[1] : ماري سيلوكولتين، **"سياسات الطاقة في الدول الصناعية"** ، مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد السادس، العدد 04،ص370.

[2] : يسري محمد أبوالعلا، **دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط**، ،مرجع سابق ، ص 212.

[3] : ماري سيلوكولتين، **"مرجع سابق"**، ص370-371.

ونستخلص من ذلك أن الدول العربية البترولية كانت تعتبر مضطرة بسبب المعطيات العالمية إلى إنتاج كميات كبيرة من النفط أكثر من متطلباتها المالية لكي تصدرها لدول العالم وخاصة الدول الصناعية الغربية.

وفي هذا النطاق نجد أن دول الأوبك كانت تنتج مابين 4-5 مليون برميل يوميًا زيادة عن احتياجاتها المالية، وذلك ما كان يعادل حوالي 100مليون دولار يوميًا في أوائل عام 1979،أي ما يعادل 36 مليارددولار سنويًا.[1]

والجدول الموالي (رقم 39) يبين اجمالي إمددات دول أوابك 1980،1975،1974،1973 ونسبتها إلى الاستهلاك العالمي (الامددات مليون برميل يوميًا) .*

الدولة السنة	1973	1974	1975	1980
السعودية	7.3	8.2	7.3	8.5
الكويت	2.8	2.3	2.00	2.2
العراق	2.00	1.9	2.2	3.00
أبوظبي	1.3	1.4	1.2	1.5
الجزائر	1.1	1.00	1.00	1.4
ليبيا	2.2	1.5	1.2	1.5
اجمالي امدادات دول أوابك العربية	**16.7**	**16.3**	**14.9**	**18.1**
إجمالي الامدادات العالمية	**49.5**	**49.1**	**46.00**	**59.0**
تعديلات	1.2	2.1-	1.2	1.5-
اجمالي الاستهلاك العالمي	**48.2**	**47.00**	**47.2**	**57.5**
نسبة امدادات دول أوابك إلى الاستهلاك العالمي	**%34.6**	**%34.7**	**%31.6**	**%31.5**

المصدر: عمر محمد الأيوبي،**مرجع سابق**،ص101

وقد استمرت دول الأوبك في تلبية الإحتياجات العالمية من إستهلاك البترول ليبلغ معدل الإمددات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك حوالي 36 مليون برميل /اليوم خلال سنة 2013 ما يمثل 40% من إجمالي الإمددات النفطية العالمية خلال سنة 2013 مقابل 41 % سنة 2012 حيث إنخفض معدل إمدادات دول الأوبك بـ 700ألف برميل/اليوم أي ما نسبته 1.9% مقارنة بـ 2012، في حين بلغ إجمالي الإمدادات لمجموعة الدول المنتجة خارج الأوبك خلال 2013 نحو 54.1 مليون برميل/اليوم أي بزيادة 1.2 مليون برميل/اليوم أي كا بنسبة 2.3% مقارنة بـ 2012. [2]**(أنظر الملحق رقم 07)**

والشكل الموالي يوضح لنا معدلات التغير السنوي في الإمدادات النفطية من دول الأوبك والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة 2009-2013:

[1] : عمر محمد الأيوبي، مرجع سابق، ص121

[*] : بالنسبة للفترة 2009-2013 أنظر الملحق رقم (07)

[2] : **التقرير السنوي الأربعون للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)**، الكويت،2013، ص34.

الشكل رقم (32): التغير السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي 2009-2013.

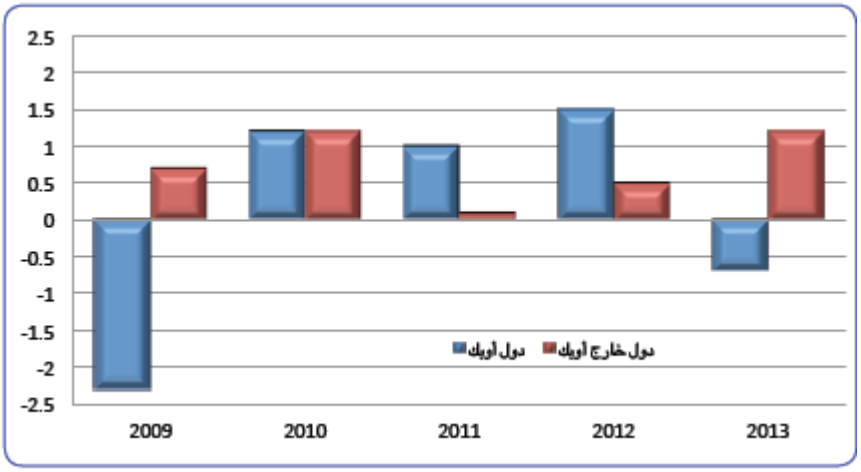

المصدر: **التقرير السنوي الأربعون للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك)**، الكويت،2013، ص35.

ب- الزيادات الضخمة في العوائد المالية:

فبسبب اضطرار الدول النفطية العربية إلى زيادة انتاجها وصادراتها من النفط من جهة، وبسبب الزيادات المتضاعفة للطلب العالمي عليه باعتباره المصدر الرئيسي للطاقة، بالإضافة إلى الارتفاعات الحادة في أسعاره من جهة ثانية استطاعت الدول العربية النفطية تحقيق عائدات مالية ضخمة جدًا، حيث حققت على سبيل المثال خمس دول عربية رئيسية مصدرة للنفط في عام1974 **(الكويت، ليبيا، قطر، السعودية، الامارات)** عائدات مالية ضخمة بلغت قيمتها ما يفوق 40 مليار دولار ثم تحصلت نفس الدول الخمس على ما يزيد عن 100 مليار دولار في سنة 1979،ومن المنتظر استمرار حصول دول الاوابك على عائدات ضخمة جدًا خلال السنوات القادمة حيث أنها تمتلك لوحدها 97 % من اجمالي الاحتياطات البترولية المتوفرة في المنطقة العربية.[1]

وفي نفس الوقت نجد أن جميع الدول العربية السبع الأعضاء في منظمة الأوبك (فيما عدا الجزائر والعراق) تعاني من عجز كبير في مقدرتها الاستيعابية مما يؤدي إلى نشوء مشكلة التراكم المستمر في الفوائض المالية لدى هذه المجموعة،وهذا ما سنوضحه في النقاط التالية.

جـ - تراكم الفوائض المالية لدى الدول النفطية بسبب ضعف مقدرتها الاستيعابية:

بالرغم من أن الدول العربية البترولية تتحصل على عائدات مالية ضخمة جدًا وكانت معظمها تتجه نحو خمس دول عربية هي:**(السعودية ،الكويت،الامارات،قطر،ليبيا)** ،إلا أنها كانت في نفس الوقت تعاني من الضعف الشديد في مقدرتها الاستيعابية بسبب قلة عدد السكان وضيق مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وضعف مواردها وهياكلها الاقتصادية بصفة عامة، مما يؤدي إلى تراكم كميات ضخمة من الفوائض المالية لديها،ونتج عن ذلك بالطبع بروز عدة مشاكل مرتبطة أساسًا بظاهرة التراكم الضخم والمستمر للفوائض المالية

[1] : علي أحمد عتيقة،" **أثر التحول إلى مصادر الطاقة غير النفطية على الأقطار العربية**"، (مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس، العدد الثالث)،ص09.

مثل كيفية استثمار هذه الفوائض،والجهات التي استثمارها فيها،و المخاطر العديدة التي تتعرض لها،وذلك ما سنحاول توضيحه فيمايلي.

3-1-3 أسباب المشكلة التي تعاني منها دول العجز:

إن أسباب المشكلة المالية التي تعاني منها دول العجز العربية تختلف تمامًا عن أسباب المشكلة التي تعاني منها دول الفائض العربية حيث أن هذه المجموعة تفتقر إلى رؤوس الأموال اللازمة لتمويل برامجها الاستثمارية من جهة وارتفاع قدرتها الاستيعابية بسبب كبر حجم السكان و تعدد فرص الاستثمارت من جهة ثانية ، ويمكن حصر هذه الأسباب في النقاط التالية:

- النقص الشديد في ايرادتها المالية
- العجز في موازين مدفوعاتها.
- ارتفاع مقدرتها الاستيعابية

وسنقوم بتوضيح كل منها على النحو التالي:

أ- النقص الشديد في الايرادات المالية لدول العجز العربية: حيث نجد أن دول العجز العربية لا تتحصل على موارد مالية ضخمة وذلك بسبب انخفاض صادراتها الخارجية لافتقارها السلع التصديرية الهامة، حيث نجد أن اجمالي صادرات الدول العربية في سنة **1974** قد بلغت حوالي **84 مليار دولار** في حين أن قيمة صادرات الدول العربية النفطية وحدها قد بلغت في ذلك العام 77 مليار دولار،أي ما نسبته حوالي 92 % من اجمالي قيمة صادرات الدول العربية من جميع السلع.

وبذلك نستنتج أن الدول العربية البترولية تستحوذ على أكثر من 90 % من اجمالي الايرادات المالية التي تتحصل عليها جميع الدول العربية، وأن دول العجز العربية لا تتحصل سوى على أقل من 10% من إجمالي الايرادات المالية التي تتحصل عليها المنطقة من السلع .[1]

ونفس ما ذكرناه بالنسبة لعام 1974 ينطبق أيضًا على الاعوام اللاحقة وهناك عامل آخر يضاعف من حدة هذه المشكلة وهو مديونية دول العجز العربية للعالم الخارجي وأعباء السداد، حيث بلغ حجم المديونية الخارجية لأربع وثلاثين دولة

وبذلك نجد ان دول العجز العربية تعاني فعلاً من عجز خطير في ايراداتها المالية مما يؤدي إلى عدم القدرة على توفير الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية.

ب- العجز في موازين مدفوعات دول العجز العربية غير النفطية:

بالنسبة لموازين مدفوعات دول العجز العربية نجد أن الموازين التجارية تحقق عجزًا كبيرًا ومستمرًا تتزايد حدته عامًا بعد عام، حيث بلغ العجز الذي حققته هذه الدول في موازينها التجارية أكثر من مليار دولار في سنة 1973، وارتفع في عام 1975 إلى حوالي 5.4 مليار دولار،وبلغ هذا العجز حوالي 8.2مليار دولار في سنة 1977، ثم حوالي 8.5 مليار دولار في عام .1978[2]

والجدول الموالي يبين عجز الحساب الجاري للدول غير نفطية خلال الفترة 2011-2015

[1] :التقرير الاقتصادي الدولي والعربي ، مقدم إلى الدورة السابعة،والعشرين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي،تونس من 03-05 سبتمبر1979،جامعة الدول العربية،ص176،175.

[2] : باسل البستاني،موازين المدفوعات العربية،دراسة مقارنة،مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد السابع،العدد الرابع، 1972 ،ص36.

الجدول رقم (40):عجز الحساب الجاري في الدول العربية المستوردة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%) خلال الفترة 2011-2015

جدول 6: عجز الحساب الجاري في الدول العربية المستوردة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

2015	2014	2013	2012	2011	
4.6	1.3	2.1	3.9	2.6	مصر
9.3	12.9	11.1	18.1	12.0	الأردن
13.9	15.8	16.2	15.7	15.7	لبنان
38.0	26.3	25.8	32.5	7.5	موريتانيا
7.1	8.2	10.6	10.4	0.4	السودان
5.8	6.6	7.4	9.7	8.0	المغرب
5.7	6.7	8.4	8.2	7.4	تونس
2.7	1.5	2.7	1.3	4.0	اليمن

المصدر: صندوق النقد الدولي

فالدول العربية المستوردة للنفط سجلت عجزاً في الحساب الجاري طيلة الفترة 2011-2015، ومما ساهم في زيادة هذا العجز ضعف طلب الإقتصادات الأوروبية على الصادرات غير النفطية وإرتفاع أسعار الطاقة، وقد بلغ العجز في الحساب الجاري في هذه المجموعة حوالي 29 مليار دولار عام 2011، 44 مليار دولار عام 2012، 38 مليار دولار عام 2013، ومن المتوقع ان ينخفض إلى 34 مليار دولار عام 2014، ليعود ويرتفع إلى 43مليار دولار عام 2015، وتسجل لبنان وموريتانيا والأردن العجز الأكبر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي[1].

بالإضافة إلى ذلك تعاني دول العجز العربية من الانخفاض الشديد في احتياطاتها النقدية الدولية حيث بلغت الاحتياطات النقدية الدولية لدول العجز العربية 3 مليار دولار خلال الفترة (1972-1973)، في حين بلغت الاحتياطات النقدية الدولية لدول الفائض العربية حوالي 70 مليار دولار خلال نفس الفترة[2]،

لذلك فهي تعاني من عجز دائم وكبير في موازين مدفوعاتها بالإضافة إلى قلة ايراداتها المالية التي تتحصل عليها من الصادرات الخارجية من السلع والخدمات، وكذا انخفاض متوسط دخل الفرد فيها باستثناء الاردن والبحرين حيث أن متوسط دخل الفرد لدى هذه المجموعة يقل عن 1000دولار في السنة عند أحسن الظروف، في حين قد بلغ متوسط دخل الفرد في مصر 4710 دولار في سنة 1977، وفي تونس بلغ متوسط دخل الفرد 957 دولار في سنة 1978، وعمومًا نلاحظ أن متوسط دخل الفرد في المجموعة النفطية في سنة 1978 يتراوح ما بين 1242 دولار في الجزائر و13627دولار في دولة الامارات العربية.[3]

أما في سنة 2013 فإن متوسط دخل الفرد في هذه المجموعة لا يتجاوز 3000دولار في أحسن الظروف حيث بلغ متوسط دخل الفرد في مصر 3207.5دولار أمريكي كأقصى قيمة سنة 2013 و1265.4دولار كأدنى قيمة 2005،أما موريتانيا فقد سجلت فلا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها 1200دولار طيلة الفترة 2004-2013 وسجلت أدنى قيمة 526.4دولار في سنة 2004 وأعلى قيمة 1180.3 دولار سنة2012 أما اليمن فقد سجلت أعلى قيمة 1424.3دولار سنة 2013 وأدنى متوسط 767.0دولار في 2004،دولار وفيما يخص تونس فقد سجلت أعلى متوسط لها في 2013 بقيمة 4324.9 وأدنى متوسط في3168.8 سنة 2004، أما بانسبة للدول النفطية فإن متوسط دخل الفرد يتراوح بين 110628.4دولار في القطر كأقصى قيمة سنة 2013،و5568.5 دولار في العراق سنة 2013 .[4]

من خلال ما سبق نجد أن انخفاض الايرادات المالية لدول العجز وانخفاض متوسط دخل الفرد فيها أدى إلى انخفاض معدلات الادخار فيها ومن ثم الاستثمارات،مما أدى إلى الانخفاض الشديد في معدلات الانتاج

[1] : **تطورات الاقتصاد العربي خلال عامي 2014 و 2015**،، الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/08/17 : http://www.uabonline.org/ar/magazine

[2] : المرجع نفسه،ص23

[3] : ابراهيم سعد الدين، **الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً**، (أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1978)،ص109

[4] : نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي،2015،ص13.

وهذا ما يؤدي بالطبع إلى زيادة معدل الواردات وانخفاض معدل الصادرات، وإلى وجود عجز دائم وخطير في موازين المدفوعات وزيادة حجم الديون الخارجية، وبالتالي وقوعها فيما يسمى بحلقة الفقر المفرغة.

جـ- ارتفاع المقدرة الاستيعابية لدول العجز العربية:

تتمتع دول العجز العربية بمقدرة استيعابية مرتفعة مقارنة بحجم الموارد المالية المتاحة لها،ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها كبر حجم التعداد السكاني، حيث تشكل الدول العربية غير النفطية أكثر من 70% من اجمالي سكان العالم العربي.

وإذا استثنينا من مجموعة الدول النفطية كل من الجزائر والعراق وعمان، فإن تعداد سكان مجموعة دول الفائض العربية في سنة 1980 قد بلغ حوالي 15 مليون نسمة بينما بلغ إجمالي تعداد سكان العالم العربي في نفس السنة 170 مليون نسمة، أي أن نسبة السكان في مجموعة دول الفائض العربية تبلغ أقل من 9 % من إجمالي سكان العالم العربي. **(انظر الجدول رقم 41)**

ولذلك فإن إننا نجد أن دول الفائض العربية تعاني من الانخفاض الشديد في حجم سكانها، ومن ثم فهي تعاني أيضًا من الانخفاض الشديد في المقدرة الاستيعابية لإقتصادياتها، وهذا عكس ماهو عليه الحال في مجموعة دول العجز العربية، حيث نلاحظ أن حجم سكانها يصل إلى أكثر من عشرة أضعاف حجم سكان مجموعة الفائض العربية.[1]

والجدول الموالي رقم (41) : يبين تعداد السكان و النسبة المئوية لكل مجموعة من مجموعتي الدول العربية النفطية وغير النفطية في الفترة(1970و 1980 ،2004-2013)

الدولة / السنة	1970* ألف نسمة	1980* ألف نسمة	2004** مليون نسمة	2008** مليون نسمة	2010** مليون نسمة	2012** مليون نسمة	2013** مليون نسمة
المجموعة النفطية:							
مصر	33800	42140	67.3	75.2	78.7	82.6	84.6
السودان	15700	21420	33.6	39.2	41.7	35.1	36.2
جيبوتي	2790	3550	0.7	0.9	0.9	1.0	1.0
المغرب	15310	20380	30.1	31.2	31.9	32.6	33.0
تونس	5130	6560	9.8	10.3	10.6	10.8	10.9
موريتانيا	1160	1430	2.8	3.2	3.4	3.5	3.6
سوريا	6300	8540	17.6	19.6	20.6	21.4	21.8
لبنان	2470	3260	3.8	4.0	4.0	4.1	4.1
الأردن	2300	3180	5.2	5.8	6.1	6.4	6.5
اليمن	7210	9670	20.4	21.8	23.2	24.5	25.2
البحرين	210	300	0.7	1.1	1.3	1.2	1.3
المجموع	**92380**	**120430**	**192**	**212,3**	**222,4**	**223,2**	**228,2**
النسبة من إجمالي الدول العربية	**%72.35**	**%71.22**	**%66.8**	**%64.78**	**%64.89**	**%63.82**	**%64.33**
المجموعة النفطية							
ليبيا	1940	2640	6.2	7.3	7.8	8.3	8.6
الجزائر	14400	19830	31.9	34.6	36.0	37.5	38.2
العراق	9500	13140	26.3	31.9	32.5	34.2	35.1
السعودية	7740	10240	22.0	25.8	27.6	29.2	30
الكويت	740	1440	2.5	3.4	3.6	3.5	4.0
عمان	220	890	2.3	2.9	2.8	3.6	4.0
الامارات	190	260	3.5	8.1	8.3	8.4	8.5
قطر	120	220	0.7	1.4	1.7	1.8	1.8
المجموع	**35290**	**48660**	**95,4**	**115,4**	**120,3**	**126,5**	**126,5**
النسبة من إجمالي الدول العربية	%27.64	%28.77	%33.19	%35.21	%35.10	%36.17	%35.66
المجموع الكلي	**127670**	**169090**	**287,4**	**327,7**	**342,7**	**349,7**	**354,7**

[1] : عمر محمد الأيوبي،**مرجع سابق**،ص110.

المصدر: من إعداد الباحثة إعتمادًا على: - *عمر محمد الأيوبي،**مرجع سابق**، ص111.
- **نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي،2015،ص13.

من خلال الجدول نجد أن أسباب المشكلة المالية في دول الفائض تكمن أساسًا في زيادة عائداتها المالية وضعف المقدرة الاستيعابية لاقتصادياتها، والعكس بالنسبة للمشكلة المالية لدول العجز التي تعاني من انخفاض عائداتها المالية و ارتفاع المقدرة الاستيعابية لاقتصادياتها، حيث أن أكثر من 60% من إجمالي سكان الدول العر بية منذ السبعينات ليوم هذا ينتمون إلى مجموعة الدول غير النفطية (دول العجز المالي)،بينما أقل من 40% من إجمالي سكان المنطقة العربية ينتمون إلى مجموعة الدول النفطية.

3-2 التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية بالخارج

من خلال هذا المطلب سنقوم بدراسة الجهات التي تنساب إليها الفوائض المالية العربية أولاً، ثم توضيح مختلف التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية خارج الاقطار العربية، وذلك كمايلي:

3-2-1 الجهات التي تنساب إليها الفوائض المالية العربية:

حققت الدول العربية المصدرة للبترول بما فيها الجزائر عائدات مالية ضخمة من صادراتها النفطيةّ،إلا أن اقتصادياتها لم تستطع استيعاب سوى جزء قليل منها، ومن ثم أصبحت تحقق فوائض مالية ضخمة باستمرار، وكانت الطريقة التقليدية لاستغلال هذه الأموال هو تحويلها إلى ودائع معظمها بالدولار والجنيه الاسترليني لدى المؤسسات المالية الغربية.[1]

حيث عملت الدول الغربية المستهلكة للنفط على إعادة توجيه الفوائض المالية التي تحققها الدول المنتجة للنفط وذلك خصوصًا بعد شعورها بوجود تحويل هام من ثراواتها لصالح الدول المنتجة والمصدرة للبترول وامكانية عدم قدرتها على دفع وارداتها من البترول لتلك الدول، وذلك عن طريق شبكة من المصارف الدولية،وأسواقها ومؤسساتها المالية المتطورة.[2]

وترى البلدان الصناعية بأن أفضل وسيلة للدورات المالية للايرادات البترولية هو من خلال صندوق النقد الدولي، وتطبيقًا لذلك أنشأت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية صندوق خاص للمساعدات برأسمال قدره25مليار من أجل العمل على إعادة تدوير الايردات البترولية خارج المنطقة.[3]

وبذلك نجد أن اغلبية الفوائض المالية العربية تتجه للاستثمار في الو.م.أ وبعض الدول الأوربية وخاصة بريطانيا وفرنسا و ألمانيا ،وجزء آخر في اليابان وكندا، في حين يتجه جزء ضئيل للاستثمار في الدول النامية أو ينساب على شكل قروض للمؤسسات المالية الدولية.[4]

ولاجتذاب رؤوس الأموال العربية اتبعت البنوك الغربية أساليب متعددة،كإتباع أسلوب المشاركة، وتطبيقًا لذلك تكونت خلال الفترة 1969-1975 أكثر من مؤسسة مالية مشتركة مثل:

- إتحاد المصارف العربية الفرنسية.
- إتحاد المصارف الأوروبية العربية.
- إتحاد المصارف العربية اليابانية.

وتعتمد تلك المؤسسات في تمويلها على الأموال البترولية بالإضافة إلى مشاركة رؤوس الأموال للبلدان الصناعية.

وتشير الأرقام إلى أن حجم الفوائض المالية البترولية التي اتجهت نحو الخارج قد بلغ حجمها 249,94 مليار دولار وذلك خلال الفترة (1974-1981) استثمرت معظمها في الو.م.أ على شكل سندات وصكوك وكمبيالات وودائع مصرفية **(أنظر الجدول رقم 42)**

في حين أن حجم الفوائض النفطية التي اتجهت إلى بلدان العالم الثالث على شكل قروض قد بلغ 9.6 مليار دولار في سنة 1979،وانخفضت إلى 6.7 مليار دولار في سنة 1980 ، ثم بلغت 6.2 مليار دولار في سنة 1981.[1]

[1] : المرجع نفسه، ص192.
[2] : زهير مكداشي، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط وحركة التمويل العالمي**، (مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث،العدد الرابع)،ص84.
[3] : يسري محمد أبوالعلا، **دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط**،مرجع سابق، ص213.
[4] : زهير مكداشي، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط وحركة التمويل العالمي**،مرجع سابق، ص84.

والجدول الموالي يبين توزيع الفوائض المالية البترولية في الدول والمؤسسات الدولية من سنة 1974-1981:

الجدول رقم (42): توزيع الفوائض المالية البترولية في الدول والمؤسسات الدولية من سنة 1974-1981

الوحدة: (مليار دولار)

الجهة / السنة	1974	1976	1978	1979	1980	1981	المجموع الكلي
الولايات المتحدة الأمريكية:	**11.6**	**13.6**	**5.3**	**9.8**	**14.1**	**16.1**	
سندات وصكوك الخزانة	0.2	4.2	1.6	1.1	8.2	10.9	
كمبيالات الخزانة	5.3	1.0	0.9	3.3	1.4	0.6-	
ايداعات مصرفية	4.0	1.2	0.7	5.0	1.1-	2.1-	
أنواع أخرى	2.1	7.2	2.1	0.4	5.6	7.9	
دول أخرى:	20.9	18.7	13.6	37.4	54.8	34.04	
ايداعات مصرفية	9.00	6.5	5.0	18.7	26.2	2.6	
تسهيلات ثنائية خاصة وغيرها من الاستثمارات	11.9	12.2	8.6	8.7	17.00	21.7	
قروض لدول العالم الثالث	-	-	-	**9.6**	**6.7**	**7.2**	
المنظمات الدولية	**3.5**	**2.0**	**0.1**	**0.4**	**4.9**	**2.54**	
المجموع الكلي	**32.5**	**32.3**	**18.9**	**47.2**	**68.9**	**50.14**	**249,94**

المصدر: محمد العمادي،**العوائد النفطية من خلال االصناديق العربية في تنمية العالم الثالث**،(مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد التاسع،العدد الأول،1983)،ص26.

3-2-2 صور التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية بالخارج:

هناك توظيفات عديدة تستخدمها الدول الغربية لإعادة تدوير هذه الفوائض المالية العربية أهمها: الاستثمار المباشر في الصناعة والممتلكات، ومحافظ الاستثمار و الودائع المصرفيةّ، والأوراق المالية، والقروض الائتمانية للمؤسسات الدولية، والسندات والأسهم الحكومية، وفيمايلي سنتعرض إلى أهم هذه التوظيفات:

وعلى العموم فالملاحظ أن توظيفات الفوائض المالية العربية تأخذ صورًا متعددة ،غير أنه يمكن تقسيمها إلى قسمين رئيسيين بحسب الهدف منها كمايلي:

3-2-2-1 توظيفات تمويلية:

وهي تتم عادة عن طريق القروض المباشرة أو التسهيلات الائتمانية أو الاكتتاب في سندات حكومية، ويكون الهدف الأساسي منها : إما القيام باقراض رؤوس الأموال إلى المشروعات القائمة،أو إقراض الحكومات لدى العجز في ميزان المدفوعاتّ ، أو لتمويل نفاقاتها غير العادية....إلخ.[2]

ومعظم التوظيفات التمويلية للفوائض المالية العربية تنساب للاستثمار في الدول الغربية إما عن طريق أسواق الدين الدولية أو الاستثمار في أسواق الدين المحلية:

أولا: أسواق الدين الدولية:

وتتمثل في سوق السندات الدولية، شهادات الايداع الدولية، وسوق الاقراض المصرفي الدولي ، وتجدر الاشارة إلى أن دول الفائض العربية تفضل في غالب الأحيان استثمار أموالها في أسواق الدين الدولية، وذلك لعدة أسباب أهمها أن أموال هذه الأسواق معفاة كليًا او جزئيًا من رقابة السلطات المحلية، ومن نظم الفوائد والضرائب،...إلخ، بالإضافة إلى ان هذا النوع من الاستثمار يتماشى مع رغبتها في سهولة استرداد السيولة ، وبذلك فإن أسواق الدين الدولية تعتبر بمثابة منطقة حرة الأمر الذي شجع دول الفائض العربية على الاستثمار فيها .[3]

أ)- سوق السندات الدولية: وهذه السندات عبارة عن أداة استثمارية طويلة الأجل لذلك تحتل مكانة هامة على مستوى النشاط الاستثماري الدولي منذ الستينيات لغاية الوقت الراهن.

---

[1] : محمد العمادي،**العوائد النفطية من خلال االصناديق العربية في تنمية العالم الثالث**،(مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد التاسع،العدد الأول،1983)، ص26.

[2] : محمد حلمي مراد، (**رؤوس الأموال العربية بين فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب**، أعمال مؤتمر الاقتصاديين العرب الخاص)،ص 201

[3] : زهير مكداش، **اختلال توازن المدفوعات،الأوبك، الأسواق المالية**، (مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السابع، العدد الثالث،سنة 1981)، ص78-79.

وتتم أغلبية استخدامات سوق السندات الدولية من قبل مقترضين من الدول الصناعية المتقدمة، بالاضافة إلى لجوء الدول النامية إليها في الآونة الأخيرة، ويعتبر الدولار الأمريكي العملة الرئيسية في إصدار هذه السندات، بالإضافة للعملات الأوربية الرئيسية.[1]

ولقد ارتفعت قيمة الأصول المالية الأجنبية بين عامي 1973-1980 بنسبة 8.5-13% ، وتعكس نسبة الأصول الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي الأهمية الإقتصادية لهذه الأصول،فقد وصلت النسلة التجميعية لكل من السعودية، والكويت والإمارات إلى ما نسبته 71% خلال عام 1980 بينما كانت هذه النسبة 22% بالنسبة للو.م.أ و27% لبريطانيا.[2]

ب)- شهادات الايداع الدولية: وهي عبارة شهادات لحاملها قابلة للتحويل والتبادل، تثبت إيداع مبلغ محدد من المال في بنك معين لأجل محدد وبسعر فائدة سنوي معين.

وهي بذلك تمتاز بسيولة كبيرة حيث يمكن لحاملها التصرف فيها في أي وقت ويعائد جيد، وبقابليتها الكبيرة للتحويل والتداول من شخص لآخر بآجال متنوعة وتناسب مختلف فئات المستثمرين.

وتعتبر سوق لندن أهم سوق لشهادات الايداع الدولية، حيث يتم إصدارها في هذه السوق بالدولار والجنيه الاسترليني، وقد بلغ حجم شهادات الايداع بالدولار المصدرة في سوق لندن حوالي 4.8 مليار دولار في نهاية عام 1971، وارتفع إلى 8.1 مليار دولار و 10 مليار دولار في نهاية سنتي 1972 و1973 على التوالي، ثم ارتفع بعد ذلك إلى حوالي 17.7 مليار دولار في منتصف عام 1977.

أما شهادات الايداع بالاسترليني المصدرة أيضًا في سوق لندن، فقد بلغ حجمها في عام 1977 حوالي 6مليار جنيه استرليني.[3]

جـ)- سوق الاقراض المصرفي الدولي (المتوسط الأجل): ويقصد به ذلك النشاط الذي تمارسه عادة المصارف الدولية في مجال الاقراض لآجال متوسطة بالعملات الدولية، وبالرغم من أن ظهور هذه السوق يعود إلى منتصف الستينات إلا أنها قد تطورت بشكل سريع جدًا بحيث أصبحت أهم مصادر التمويل الدولية وقد بلغ حجم القروض المعقودة في نطاق هذه السوق في عام 1976 حوالي 27.3 مليار دولار.

ثانيًا: الاستثمار في اسواق الدين المحلية:

نظرًا للقيود التي واجهتها المصارف التجارية العاملة في أسواق الدين الدولية والمتعلقة بمدى امكانية تلقيها للودائع حيث أصبحت عاجزة عن استيعاب جميع الأرصدة الضخمة التي تحققها دول الفائض العربية بشكل جيد ، هذا بالاضافة إلى ظاهرة الركود الاقتصادي وعدم الاستقرار في البيئة الدولية مما اضطر هذه الأخيرة إلى اللجوء إلى نوع آخر من هذه الأسواق، وهي أسواق الدين المحلية .[4]

وتمتاز أسواق الدين المحلية بسعتها ومقدرتها على استيعاب كميات أكبر من الفوائض المالية العربية، وبضخامة حجم المبادلات فيها بالرغم من خضوعها للرقابة المالية من قبل السلطات النقدية المختصة في تلك الدول عكس أسواق الدين الدولية.

وتتجه غالبية الفوائض المالية العربية للاستثمار في أسواق الدين المحلية للولايات المتحدة الأمريكية، وبعض الدول الأوروبية خاصة الألمانية والبريطانية، وهناك جزء آخر من هذه الأموال يتجه إلى أسواق الدين اليابانية والكندية المحلية.

وقد بلغ حجم اصدارات الدين القصير الأجل في الو.م.أ وحدها حوالي 279 مليار دولار في نهاية 1979، توزعت على الأدوات النقدية التالية: [5]

الجدول رقم (43): حجم اصدارات الدين القصير الأجل في الو.م.أ 1979.

حجم اصدارات الدين القصير الأجل في الو.م.أ 1979	الوحدة مليار دولار
الأدوات النقدية	**المبالغ**
أذونات الخزانة	157.4
شهادات ايداع مصرفية	72.6
أموال اتحادية	29.9
قبولات مصرفية	18.7

[1] : حكمت شريف النشاشيبي، **استثمار الأرصدة العربية**،(دار الشايع للنشر، الكويت ، **1978**)، **ص 13**

[2] : فتوح هيكل، حسن الحنفي، مرجع سابق،ص19.

[3] : حكمت شريف النشاشيبي، **مرجع سابق** ، ص 19-27.

[4] : زهير مكداش، **اختلال توازن المدفوعات،الأوبك، الأسواق المالية، مرجع سابق،ص79**

[5] : حكمت شريف النشاشيبي، مرجع سابق، ص39-41.

المجموع	278.6

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادًا على حكمت شريف النشاشيبي، **استثمار الأرصدة العر**بية،(دار الشايع للنشر، الكويت ، 1978)، ص41

3-2-1 -2 توظيفات استثمارية مباشرة: وتتم عن طريق الاشتراك في المشروعات الاقتصادية القائمة أو عن طريق إقامة مشروعات اقتصادية جديدة،أو شراء مشروعات قائمة فعلا.[1]

ولقد اتجهت دول الفائض العربية إلى الاستثمارات المباشرة خاصة في الو.م.أ ودول أوربا الغربية، نتيجة للحماية النسبية لهذا النوع من الاستثمار من مخاطر التضخم، وانخفاض أسعار العملات الدولية.

ويأخذ هذا النوع من الاستثمار عادة أحد الأشكال الرئيسية التالية:[2]

- امتلاك حصة معينة في مشروع قائم .
- امتلاك مشروع قائم بكامله.
- الاشتراك مع آخرين في إقامة مشروع جديد.
- امتلاك مشروع جديد بالكامل.

وهذا النوع من الاستثمارات يصعب إعطاء أرقام دقيقة عنه لوجود نوع من التكتم حوله،ومع ذلك تشير التقديرات إلى أن الاستثمارات العربية المباشرة في أسهم وسندات القطاع الخاص قد بلغت حوالي 4 مليار دولار في نهاية 1974 وقد اتجه جزء كبير من هذا المبلغ نحو الاستثمار في القطاع العقاري في أوربا الغربية، كما استثمرت دول الأوبك في الو.م.أ حوالي 2مليار دولار خلال الثلاثي الأول من سنة1975.[3]

والجدول الموالي يبين اجمالي استثمارات دول الأوبك في الو.م.أ في نهاية 1975 :

الجدول رقم (44) : اجمالي استثمارات دول الأوبك في الو.م.أ في نهاية 1975

الوحدة: بليون دولار

الاستثمار	المبالغ
السندات الحكومية	9.4
الودائع	13.5
السندات والعقارات	3.6
المجموع	**26.5**

المصدر: عودة أبودرينة، **استثمارات أوبك في الغرب**، (ملحق نشرة أوبك، السنة الثالثة، العدد الأول، جانفي 1977)، ص3-4 بتصرف

بالإضافة إلى ذلك وفي مجال الاستثمارات العقارية نجد ان الدول العربية تدفع نسبة مرتفعة من رؤوس الأموال نحو الاستثمارات العقارية حيث نجد أن كل من :[4]

- السعودية ولتنمية قطاع البناء قامت بشراء التزامات شركة مورتجاج " Motgage" الوطنية الفيدرالية ، وهي منظمة خاصة اتفقت مع الحكومة السعودية للمساهمة في قطاع البناء والتشييد وشراء وبيع العقارات، ولقد بلغ مجمل رأس المال السعودي المكتتب حوالي 200 مليون دولار .

-وبالنسبة للكويت قامت منظمة مالية كويتية بشراء جزيرة كياوة " Kiowoh " وتقع في منطقة شارلستون "Charleston " في كارولينا بجنوب الو.م.أ بمبلغ 17.4 مليون دولار، ووقعت اتفاقية مع شركة أمريكية **"ترامل"** "Trammel Crow" لبناء وإدارة مجموعة كاملة من فنادق هيلتون بأطلانطا " **Atlanta**" .

[1] : محمد حلمي مراد، **مرجع سابق**،ص 201

[2] : حكمت شريف النشاشيبي، مرجع سابق ، ص48

[3] : زهير مكداش، **اختلال توازن المدفوعات،الأوبك، الأسواق المالية، مرجع سابق،ص83.**

[4] : يسري محمد أبوالعلا، **دور البترول فى تمويل التنمية الاقتصادية فى بلدان الشرق الأوسط**،مرجع سابق،ص219-220.

- ويقدر رجال المال الأمريكيون استثمارات بلدان الشرق الأوسط في القطاع العقاري الأمريكي خلال عامي 1974و1975 بأكثر من مليار دولار، أي بنسبة 18 % من إجمالي الاستثمارات والتي بلغت ثلاثة مليار دولار في1975/1974 .

3-3 التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية داخل المنطقة العربية والدول النامية

سنحاول فيمايلي الإشارة إلى مختلف التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال التي تحصلها الدول العربية من نشاطها البترولي والتي تأخذ أشكالاً مختلفة على المستوى المحلي (الدول العربية) وعلى مستوى الخارج،وذلك كالآتي:

3-3-1- التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية داخل المنطقة العربية :

جزء من العائدات المالية البترولية يودع ببعض بنوك البلدان العربية،ويختلف حجم الايداعات حسب الظروف السياسية للمنطقة.

وتشكل مصر ولبنان المراكز الرئيسية للإيداعات البترولية، ولكن هذه الايداعات لا تشكل استثمارات ثابتة من أجل تمويل عملية التنمية الاقتصادية بالمنطقة بسبب انها تودع لفترات قصيرة الأجل.[1]

وبإدراك دول الفائض العربية أهمية استثمار أموالها داخل المنطقة العربية ، وفي هذا الإطار تم إنشاء العديد من مؤسسات التمويل التي تهدف إلى زيادة حجم رؤوس الأموال المستثمرة داخل المنطقة العربية، ومن بين أهم هذه الصناديق نجد:

- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية: تأسس في سنة 1961 برأسمال قدره 50مليون دينار كويتي، ثم أصبح بعد ذلك يساوي 01مليار دينار كويتي في سنة 1974، ثم تمت زيادة رأس ماله ليصبح 2000 مليون دينار كويتي شهر مارس1981

- صندوق أبوظبي للانماء الاقتصادي العربي: تأسس في سنة 1971 برأسمال قدره 500 مليون درهم، ثم أصبح 2000 مليون درهم في سنة 1974 (حوالي 500مليون دولار) .

- الصندوق العراقي للتنمية الخارجية: أنشأ في سنة 1974 برأسمال قدره 50 مليون دينار عراقي.

- الصندوق السعودي للتنمية: تم إنشاؤه في سنة 1974 برأسمال يبلغ 10 مليار ريال سعودي.[2]

وعلى العموم يكمن القول أن حجم رؤوس الأموال العربية التي انسابت إلى كل من الدول العربية والدول النامية الأخرى تعتبر قليلة، ولا تتناسب مع طموحات واحتياجات هذه الدول وأن معظمها اتجهت إلى الدول الغربية وذلك بسبب العقبات أوالمشاكل التي تواجهها الاستثمارات داخل الدول العربية بوجه عام، والاستثمار الأجنبي بوجه خاص، بالاضافة إلى التسهيلات والمزايا التي توفرها الدول الاجنبية لجميع الاستثمارات سواء كانت وطنية أوأجنبية .

[1] : المرجع نفسه،ص221.

[2] : فؤاد هاشم، **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**(معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،1977)، ص-44-48

3-3-2-التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية بالدول النامية:

يشكل الاستثمار المباشر بالدول النامية نوعًا من التعاون بين الدول البترولية والدول النامية نظرًا للنتائج المترتبة عنه، والتي تؤدي إلى استثمار المواد الطبيعية للدول النامية والتكامل في مجال الصناعات الانمائية.

وتتميز الاستثمارات بالدول النامية انخفاض حجم التكاليف، وذلك نتيجة لتوافر عناصر الانتاج وضآلة أجور العمال والأراضي مقارنة مع الدول الصناعية.

ومع ذلك تواجه الاستثمارات داخل الدول النامية صعوبات عديدة :[1]

- كتخلف الامكانيات الفنية والادارية اللازمة لإدارة وتسيير المشروعات الانمائية، بالإضافة إلى إنخفاض الطلب نتيجة لضعف القدرة الشرائية الناتجة عن انخفاض الدخل الفردي.

- كما أن النصوص القانونية لا تسمح للمستثمر الأجنبي بالعمل بحرية في مختلف النشاطات الاستثمارية والتي تفرض قيود عديدة كأن تشترط نسبة مشاركة لا تقل عن 51 % ، وقد تتضمن النصوص القانونية نصًا يتعلق بالتأميم أوبالمصادرة مما يشكل عدم ضمان للأموال المستثمرة، والجدول التالي يبين تقديرات الاستثمارات المطلوبة بالمنطقة العربية

الجدول رقم (45): تقديرات الاستثمارات المطلوبة داخل المنطقة العربية

الوحدة : مليار دولار

	71/70	1985	2000		المجموع من 1970-2000	
			أدنى	أقصى	أدنى	أقصى
الاستثمار الكلي	5.742	21.128	71.542	108.212	777.560	964.168
الاستثمار الصناعي	1.149	8.740	24.112	36.50	224.117	204.022
نسبة الاستثمار الصناعي من الاستثمارات الكلية	%20	%41.3	%33.7	%33.7	%29.2	%21

ومن تحليل الجدول السابق يتضح لنا مايلي:

- ضخامة حجم الاستثمارات المطلوبة للبلدان العربية، إلا أن الاستثمارات الصناعية تواجه الصعوبات السابقة بالاضافة إلى ضعف الهياكل المالية العربية ونقص المؤسسات التمويلية القادرة على توفير الاموال اللازمة للاستثمار

وفي الأخير يمكن إدراج الاحصائيات التالية لعام 1974 م التي توضح حجم ونسب الاستثمار لدى مختلف مناطق العالم، والتي تؤكد انسياب أغلبية الفوائض المالية البترولية العربية نحو الخارج بنسبة بين 60-80 % و بين 14-25% داخل الدول العربية وبقية الدول النامية:

الجدول رقم (46) : حجم ونسب استثمار الفوائض المالية البترولية خلال عام 1974

مكان التوظيف	المبلغ بالمليار دولار	النسبة المئوية %
السوق المالية الأوربية	18	34
الولايات المتحدة الأمريكية	10	19.8
المملكة المتحدة	7.5	14.2
الدول الأوربية واليابان	5	9.4
المنظمات الدولية	3	5.6
البلدان النامية	2	3.8
بلدان أخرى	7	13.2
اجمالي التوظيفات	52.5	% 100

المصدر: يسري محمد أبوالعلا، **دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط**،مرجع سابق،ص227.

[1] : حكمت النشا+شيبي، مرجع سابق ، ص16 **دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية في بلدان الشرق الأوسط**،مرجع سابق ، ص 228-229

يتضح من خلال تحليل الاحصائيات بأن الو.م.أ تأتي في المرتبة الأولى من بين الدول في حجم التوظيفات تليها المملكة المتحدة، أما الدول النامية فهي لا تتحصل إلا على نسبة ضئيلة من حجم التوظيفات المالية لا تتجاوز ما نسبته 3.8 % من حجم التوظيفات المالية.

3-4 المخاطر التي تتعرض لها الأموال العربية المستثمرة في الخارج وترشيد توظيفها.

يمكن تقسيم المخاطر التي تتعرض لها الفوائض المالية العربية المستثمرة في الخارج إلى نوعين رئيسيين، وذلك وفقًا للصور أو الأشكال التي تتخذها هذه التوظيفات أساسًا، وعليه فإن هذه المخاطر تتمثل في:

3-4-1 المخاطر المتعلقة بالتوظيفات المالية بجميع صورها:

كما أشرنا سابقًا فإن التوظيفات المالية تكون إما على شكل قروض أوتسهيلات ائتمانية،شهادات ايداع في الأسواق المالية المحلية أو الدولية ، أو عن طريق الاكتتاب في السندات الحكومية أو الدولية.

وبذلك فإن المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها هذا النوع من رؤوس الأموال المستثمرة في الخارج يمكن إجمالها فيمايلي: خطر التضخم، خطر تقلبات أسعار الصرف، خطر التجميد، خطر تقييد حركتها، خطر ضياعها بسبب عدم امكانية تسوية أوتسديد الحقوق بين الأطراف الدائنة والمدينة:

3-4-1-1 خطر التضخم:

من المؤكد أن ظاهرة التضخم تؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول المالية بشكل عام، فكلما كانت معدلات التضخم مرتفعة كلما كان الانخفاض في قيمة الأصول المالية مرتفعًا، والعكس صحيح.

وعليه فإن ظاهرة التضخم العالمي التي تزايدت حدتها خلال عامي 1973 و1974 وفي الأعوام اللاحقة قد أدت إلى التآكل المستمر في القيمة الحقيقية للاصول المالية العربية خصوصًا خلال السنوات التي يعجز الهيكل العام لأسعار الفائدة عن تغطية تلك المعدلات التضخمية المرتفعة.

وعلى سبيل المثال كانت موجودات أوبك الاجمالية في سنة 1978 قد بلغت 120 مليار دولار غير أن هذا الرقم في حقيقة الأمر يساوي فقط إلى 75.1 مليار دولار، وهذا قمنا باحتساب القيمة الحقيقية للدولار في سنة 1974 ، وهذا الفرق البالغ 45 مليار دولار هو عبارة عن التآكل المستمر في قيمة الأصول المالية بسبب التضخم العالمي.[1]

3-4-1-2 خطر تقلبات أسعار الصرف:

نفس الشيء أيضًا بالنسبة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية فهي تقوم بتعريض الأصول المالية لخطر انخفاض قيمتها، مع الإشارة هنا إلى أن حوالي 70 % من الموجودات المالية لدول الفائض العربية هي عبارة عن دولارات أوأصول مقومة بالدولار، ، ولهذا السبب فإن تدهور سعر صرف الدولار أو الاسترليني اتجاه العملات الدولية الرئيسية الأخرى يؤدي إلى انخفاض قيمة الأصول المالية العربية بنفس قيمة التغير في سعر الصرف تقريبًا، وبذلك تبقى الفوائض المالية العربية التي هي عبارة عن ودائع في الأسواق المالية لأوربا الغربية والو.م.أ المقومة بالدولار، تحت سيطرة البنك المركزي الأمريكي والسياسة الاقتصادية والمالية للو.م.أ.[2]

ومن المعلوم أن إعلان الو.م.أ في أوت 1971 عن ايقاف تحويل الدولار إلى ذهب قد أدى إلى زيادة فقدان الثقة في الدولار كعملة عالمية، وعلى إثر ذلك قررت السلطات النقدية في معظم الدول الصناعية تعويم عملاتها بالنسبة للدولار، مما أدى إلى ارتفاع قيمة معظم العملات الحرة في مواجهة الدولار، فارتفعت قيمة المارك الألماني في مقابل الدولار بنسبة 10 %،واجريت مباحثات بين الو.م.أ والدول الغربية الأخرى وأعلن على اثرها عن تخفيض قيمة الدولار الأمريكي رسميًا في أول ديسمبر 1971 بنسبة 7.89 % .[3]

---

[1] : Abdelkader Sid-Ahmed , OpCit , P-P156-157.

[2] : فؤاد هاشم، استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات، مرجع سابق،ص58.

[3] : حمدية زهران، **أزمة النقد العالمي والبلاد المنتجة والمصدرة للبترول**، مرجع سابق، ص-ص 71-78.

وخلال نفس الفترة ابتداءًا من سنة 1973 حتى نهاية 1974 عرف سعر صرف كل من الدولار والاسترليني انخفاضًا شديدًا ، مما أثر على انخفاض قيمة العوائد والفوائض المالية لدول النفط.

ومن خلال الجدول الموالي سنوضح تطور انخفاض أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى خلال الفترة 1973-1978:

الجدول رقم (47): تطور أسعار صرف الدولار بالنسبة لبعض العملات الرئيسية خلال الفترة (1973-1978):

السنة العملة	المارك الألماني	الين الياباني	الفرنك الفرنسي	الجنيه الاسترليني	اليورو
*1973	2.7030	280	4.7080	0.4304	-
*1974	2.4600	300.90	4.4435	0.4285	-
*1975	2.6722	205.10	4.4855	0.4941	-
*1976	2.3055	292.82	4.9698	0.5874	-
*1977	2.1050	240	4.7050	0.5647	-
*1978	1.828	194.60	4.1800	0.4915	-
2000	-		-	0.68	1.11
2001	-		-	0.69	1.122
2002	-		-	0.63	0.981
2003	-		-	0.571	0.813
2004	-		-	0.54	0.786
2015		120.62		0.646	0.908

المصدر: حمدي صالح عبد الله، **السعر الحقيقي للنفط الخام وتطور مصادر الطاقة البديلة**، (مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الخامس، العدد الرابع)، 1979،ص117.

- الموقع الالكتروني: http://ar.fxstreet.com/rates/exchange-rates/

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة تدهور سعر صرف الدولار مقابل المارك الألماني، و الين الياباني خلال الفترة (1973-1978) قد بلغت 22 % و30.5% على التوالي، بنسبة 11.2 % بالنسبة للفرنك الفرنسي، بينما بقي الدولار الأمريكي محافظًا على سعره مع الجنيه الاسترليني، أو بالأحرى أن سعر صرف الجنيه الاسترليني قد انخفض بنفس النسبة التي انخفض بها الدولار مقابل العملات الرئيسيى الثلاثة المذكورة في الجدول،واستمر التذبذب في قيمة سعر صرف الدولار مقابل اليورو والجنيه الاسترليني خلال الالفينيات نزولا وصعودًا الامر الذي يجعل الاموال البترولية دائمًا عرضة لخسارة جزء من قيمتها الفعلية

فبما أن غالبية الفوائض العربية هي دائمًا عبارة عن أصول مالية تم ايداعها إما بالدولار أو بالاسترليني في الأسواق المالية الغربية يتضح لنا مدى ضخامة الخسائر التي تلحق بدول الفائض العربية عند تدهور قيمة هتين العملتين.

وعليه نستطيع القول بأن تقلبات أسعار الصرف ألحقت خسائر بليغة بدول الفائض وتهدد باستمرار بالحاق المزيد من الخسائر بسبب التدهور الذي يحدث في قيم أصولها المالية نتيجة للتقلبات الخطيرة في أسعار صرف العملات الدولية، خاصة وأن التغيير في أسعار صرف تلك العملات يعتبر أحد أدوات السياسة النقدية الهامة التي تستخدمها تلك الدول من اجل تصحيح الاختلالات التي تطرأ في موازين مدفوعاتها.[1]

3-4-1-2 خطر تجميد الأموال:

[1] : علي الراوي، مرجع سابق،ص94-95

تتعرض الفوائض المالية المودعة في الخارج لخطر التجميد وذلك في حالات كثيرة عند نشوء أزمات سياسية بين الدولة المودعة والدولة المودع لديها، أو عندما يتقرر سحب تلك الودائع بحيث تشعر الدولة المودع لديها بأن هناك خطرًا يتهددها فإنها ستقوم بإتخاذ قرارات أو إجراءات بتجميد تلك الأموال، وقرار التجميد تصدره السلطة السياسية، ويهدف إلى منع مالك تلك الأموال من التصرف فيها لفترة زمنية طويلة أوقصيرة تبعًا لمضمون القرار والأهداف التي تتوخاها الدولة المصادرة، وربما قد ينتهي التجميد بالإفراج عن الأموال المجمدة أوينتهي بالمصادرة.[1]

كما يمكن للدول الغربية القيام بتجميد الأرصدة المالية المملوكة لدول الفائض العربية ةالمودعة لديها في حالات كثيرة مثل:

- في حالة إرادة الدول العربية استخدام البترول أو الفوائض المالية كسلاح في المعركة.
- أو في حالة إتخاذ خطوات فعلية لسحب أموالها من أسواق تلك الدول حتى لا تتحول الأموال العربية إلى رهينة لدى الدول الغربية.

والواقع السياسي والحقائق التاريخية تعطينا امثلة عديدة لقرارات تلك الدول بتجميد الأموال الأجنبية لديها نذكر منها:[2]

- قيام بريطانيا لأسباب سياسية واقتصادية وعسكرية بعد الحرب العالمية الثانية بتجميد الأرصدة الاسترلينية المملوكة لكل من مصر والهند المودعة لديها، ولم تفرج عنها إلا بعد مرور فترة طويلة من الزمن وعلى شكل دفعات صغيرة ومجزأة.
- قيام فرنسا وبريطانيا بتجميد الأرصدة المصرية الموجودة وذلك ردًا على قيام مصر بتأميم قناة السويس في عام 1956.
- تجميد بريطانيا للأموال الايرانية سنة 1951 على إثر قيام الدكتور محمد مصدق* بتأميم النفط الايراني.
- قيام الو.م.أ في سنة 1979 بتجميد الأرصدة الإيرانية الموجودة لديها وذلك ردًا على عملية احتجاز الرهائن الأمريكين في إيران ولم تفرج عن تلك الأرصدة إلا بعد أن قامت ايران بالإفراج عن الرهائن الامريكيين.

3-4-2 المخاطر المتعلقة بالتوظيفات الاستثمارية المباشرة:

وهذه التوظيفات الاستثمارية التي هي عبارة عن توظيفات عينية في العقارات والمنقولات والمشروعات المختلفة **(امتلاك حصة معينة في مشروع قائم، أو امتلاك المشروع بكامله، أو الاشتراك مع آخرين في إقامة مشروع جديد بالكامل)**، عادة ما تحمى من مخاطر التضخم وتقلبات أسعار الصرف، لكنه في نفس الوقت تتعرض إلى نوع آخر من المخاطر تتعلق أساسًا بحق الملكية مثل: نزع الملكية، المصادرة، التأميم، فرض الحراسة، تقييد حق التصرف في الممتلكات.

وسنكتفي بدراسة المخاطر الثلاثة (نزع الملكلية،المصادرة، والتأميم) التي هي عبارة عن إجراءات تؤدي إلى نقل ملكية الأصول المستثمرة من المستثمرين إلى الدولة أو إلى أحد الأشخاص العامة التابعة لها، إلا أنه يمكن التفرقة بين كل نوع منها على النحو التالي:

3-4-2-1 نزع الملكية: (Expropriation)

وهو عبارة عن إجراء ينصب عادة على أموال عقارية محددة بالذات، فيقوم بنزع ملكيتها من ماليكيها، ونقلها إلى الدولة أو إلى أحد الأشخاص التابعين لها، غير انه وفقًا للقانون الدولي المعاصر فإن الدولة ملزمة بدفع التعويض إذا قامت بنزع ملكية الأجانب.

---

[1] : محمد حلمي مراد، مرجع سابق

[2] : علي لطفي، **مرجع سابق**، ،ص7.

* : الدكتور محمد مصدق: رئيس وزراء إيران السابق ، انتخب مرتين سنة 1951، تسببت قراراته في تأميم شركات النفط في أزاحته في إنقلاب عليه يوم 19 أغسطس1953

3-4-2-2 المصادرة (Confiscation) :

وهي تنصب أيضًا على أموال محددة بالذات سواء كانت أموالاً عقارية أومنقولة، وتختلف عن غيرها من الاجراءات بأنها تتميز بطابعها الجزائي فهي تؤخذ عنوة من صاحبها دون دفع اي تعويض وقد تتم مقابل دفع تعويض غير كاف.[1]

3-4-2-3 التأميم (Nationalisation):

وهو يختلف عن نزع الملكية والمصادرة حيث يتناول عادة مجموعة الأموال التي تكون مشروعًا،أي تتناول الذمة المالية للمشروع بأكمله ، وقد يتناول مشروع معين أو عدة مشاريع، وقد يتناول قطاع معين صناعة أوبكاملها، فتنقل ملكيتها إلى الدولة التي أصدرت قرار التأميم، وتلتزم الدولة وفقًا للقانون الدولي المعاصر في حالة اتخاذ إجراءات التأميم أو نزع الملكية مقابل أموال الاجانب . [2]

والملاحظ أن غالبية عمليات المصادرة والتأميم تمت في الدول النامية وذلك بسبب تأثيرات المفاهيم الاشتراكية السائدة في تلك الدول،والتي تعتبر أن الملكية وظيفة اجتماعية وليست حقًا فرديًا ، ولذلك نلاحظ أن أولى تطبيقات التأميم قد بدأت في الاتحاد السوفياتي والمكسيك في سنة 1917، ثم أخذت تنتشر تطبيقاتها في كثير من الدول النامية بعد الحرب الثانية، ويعود السبب في ذلك إلى الظروف الاقتصادية التي تعيشها تلك الدول بالإضافة إلى طبيعة الفلسفة السائدة في الدول المتقدمة والمتعلقة بحق الملكية وبالحريات الاقتصادية بصفة عامة.[3]

ومع ذلك فإن هذا لا يمنع الدول الغربية من القيام بإجراءات نزع الملكية أوالتأميم في حالة شعورها بأن اقتصادها الوطني يتعرض للخطر.

4- الطفرة النفطية و الأزمات البترولية العالمية

بإعتبار أن الأموال والفوائض المالية البترولية التي تحققها الدول النفطية تكون عادة بدرجة أكثر حين حدوث طفرات نفطية إيجابية يصاحبها إرتفاع شديد غير طبيعي لأسعار النفط، أين يجب أن يكون هنا على الدول العربية النفطية الاستفادة من هذه الحالة الظرفية الحادثة في أسواق النفط العالمية بإعادة إستثمار هذه الأموال فيما يخدم التنمية المحلية،ويجنبها الوقوع في أزمات وتراجع في أدائها الاقتصادي الكلي عند حدوث طفرات نفطية عكسية،أي تراجع شديد ومفاجئ في أسعار النفط، لذا خصصنا هذا المبحث للتعرف على المقصود بالطفرة أو الأزمة النفطية وأسبابها،ثم عرض مختلف الأزمات والطفرات النفطية التي عرفها الاقتصاد العالمي وكيفية تعامل الدول العربية النفطية إتجاهها،وذلك كالآتي:

4-1 المفهوم الاقتصادي للأزمة و الأسباب التاريخية لأزمة الطاقة.

4-1-1 المفهوم الاقتصادي للأزمة :

من الناحية الاقتصادية الأزمة هي عبارة عن حدوث نقص طارئ في عرض سلعة معينة ، مما يترتب عنه ارتفاع شديد في سعرها يؤدي إلى ردود فعل اقتصادية تؤثر سلبًا في رفاهية الأفراد والمجتمع، خصوصًا إذا كانت هذه السلعة الضرورية،إلا أن هذه الردود سرعان ما تتضاءل مع الوقت من خلال سلسلة من عمليات التكيف و التأقلم و إعادة النظر في السلوك الاستهلاكي، و يتوقف طول أوقصر عملية التأقلم على طبيعة السلعة و أهميتها و تكاملها مع السلع الأخرى ، وتتحدد فترة الأزمة بفترة التكيف هذه .

وبالتالي فأزمة الطاقة تكون نتيجة النقص في إمدادات الطاقة والتي يعتبر النفط و الغاز الطبيعي أهم مصادرها و أكثرها استخدامًا(90 % من اجمالي مصادر الطاقة المستخدمة).[4]

---

[1]: عبد الواحد محمد الفار، **الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر**، (عالم الكتب،القاهرة، 1976)، ص151.

[2]: هشام صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار، (منشأة المعارف،مصر،1977)،ص130

[3] : عبد الواحد محمد الفار،مرجع سابق،ص 152

[4] : رمضان محمد مقلد و آخرون ، **اقتصاديات الموارد و البيئة** ،(الدار الجامعية،مصر،2004)،ص 292.

2-1-4 الأسباب التاريخية لأزمة الطاقة: يمكن أن نجمل الأسباب التاريخية لأزمات الطاقة العالمية التي بدأت بالظهور عندما قامت الدول المصدرة للنفط بفرض سيطرتها ولو بصورة تدريجية على مواردها الطبيعية و قامت بالرفع من أسعار النفط بدلاً من الشركات الأجنبية.

فلقد كان لقرار منظمة الأوبك الشهير الصادر في1974 برفع أسعار البترول الخام(نص على أن يكون سعر البرميل الواحد من النفط الخام 11.25دولار بعد أن كان السعر السابق 5.35دولارات)، قد فاجأ دول الغرب وهي في محاولاتها لإيجاد الحلول لما تعانيه من مشاكل اقتصادية (التضخم والبطالة).[1]

وهكذا أخذت موازين القوى العالمية تتأرجح و تتقلب،كما بدأت موازين مدفوعات بعض الدول الصناعية و السائرة في طريق النمو تسجل عجزًا مطردًا لا يمكن موازنته إلا بتشجيع استثمارات عائدات الدول النفطية فيها،أي إرجاع عائدات النفط العربية إلى الدول الغربية على شكل استثمارات عربية في الخارج،كي تعود دورة العملات الدولية في الاقتصاد العالمي **(Recyclage des Pétro Dollars)**. [2]

وإجمالاً هناك عدة جوانب تؤدي إلى زيادة الصراع على البترول العالمي منها :

-يبلغ متوسط استهلاك الدول الكبرى(بما فيها الصين) نحو 57% من الإنتاج العالمي بينما متوسط إنتاجها نحو 35%فقط،وتستهلك الو.م.أ وحدها حوالي ربع الاستهلاك العالمي،وبذلك فهي تحتاج إلى البترول من الخارج بمقدار15% . [3]

ويمكن تبيين نسبة الإستهلاك العالمي للطاقة لعام 2012 وفق المجموعات الدولية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (33):معدل إستهلاك الطاقة(%) في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى عام 2012:

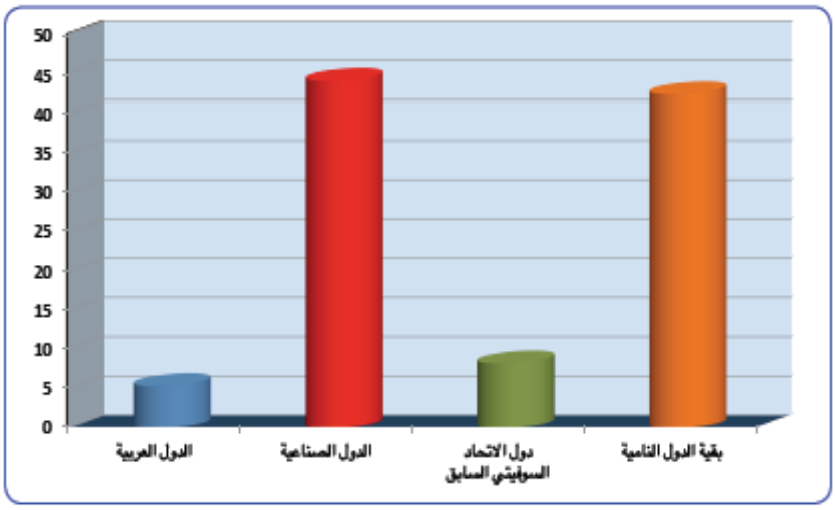

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2013، العدد40،ص64.

من خلال الشكل يتضح أن حصة الدول الصناعية من إجمالي الطاقة في عام 2012 بلغت 44% مقابل 42.3% للدول النامية و 8.3% لدول الاتحاد السوفياتي،في حين أن حصة الدول العربية لا تتجاوز 5.4%.[4]

وبذلك فإن هذه الدول تبحث دائمًا إلى جعل السوق النفطية تحت خدمتها مايزيد من حدة الصراع العالمي على النفط

([1]): ميثم صاحب عجام،مرجع سابق،ص 81.

([2]) : Sid Ali boukrami,op-cit,p158

([3]) :علي لطفي ،**مرجع سابق** ،ص ص 93-94.

([4]): تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2013، العدد40،ص64

- يبلغ احتياطي البترول العالمي (بدون اكتشافات جديدة)140 مليار طن،25% منه في السعودية ونحو 9-10% لكل من العراق و إيران و الكويت و الإمارات و مجموعها ما بين 35-40% من احتياطي العالمي،أي أن منطقة الخليج بما فيها العراق و إيران تحتوي على نحو65% من الاحتياطي العالمي وهي نسبة لها دلالتها السياسية لا تحتمل الإفاضة. [1]

والجدول والشكل المواليين يوضحان نسبة الاحتياطات النفطية المؤكدة لدول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) من الاحتياطات العالمية لسنة 2013:

الجدول رقم (48): نسبة الاحتياطات النفطية المؤكدة لدول الأوابك من إجمالي العالم النفطية

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
أوابك	57.6	56.7	56.3	55.6	55.0
الدول العربية الأخرى	1.0	1.0	1.0	0.7	0.8
إجمالي الدول العربية	58.7	57.8	57.3	56.3	55.8
دول أوبك العربية	57.0	56.1	55.7	55.0	54.5
أوبك	80.9	80.8	80.5	79.5	78.8
اجمالي العالم	100	100	100	100	100

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة الأوابك،2014،ص10

الشكل رقم (34): نسبة الاحتياطات المؤكدة لدول الأوابك من إجمالي العالم

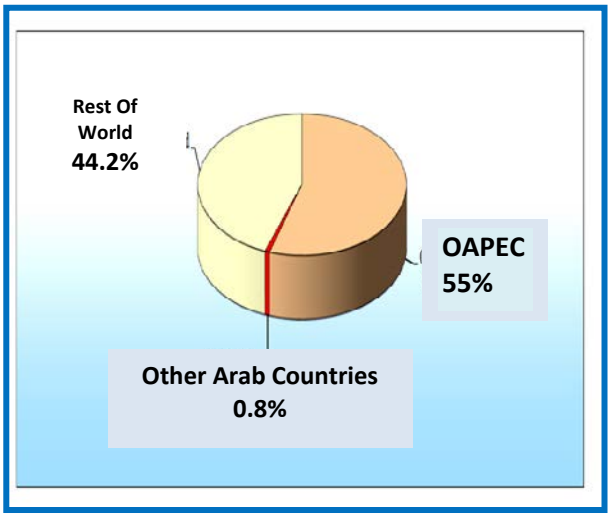

من خلال البيانات المبينة في الجدول والتي يترجمها الشكل المقابل نجد أن إجمالي الدول العربية تستحوذ على أكثر من نصف الاحتياطات النفطية العالمية المؤكدة بنسبة **55.8%** [2] من إجمالي الاحتياطات النفطية العالمية الأمر الذي يجعلها أكثر عرضة للصراعات الدولية ومحاولة جعلها تحت سيطرة الدول المتقدمة من خلال التأثير على الوضعية العالمية للسوق البترولية وفقًا لمصالحها، مما يتركها في تبعية دائمة للسياسات الخارجية، ووضعية النمو الاقتصادي العالمي.

حيث تعتبر حالة الاقتصاد العالمي معيارًا مهما لمعرفة مقدار الطلب على النفط وبالتالي الأسعار، وبالنسبة لسنة 2013 ارتفع الطلب العالمي على النفط بشكله المطلق بواقع مليون برميل/اليوم وبمعدلات تفوق قلايلا العام السابق متأثرة بلستمرار تباطؤ الاقتصاد العالمي،ويوضح الشكل التالي تأثير استمرار تباطؤ النمو الاقتصادي على معدلات النمو السنوية للطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2009-2013[3]،ومايؤكد ذلك هو استمرار انخفاض أسعار البترول نهاية 2014 حيث تغير سعر البرميل سنة 2015 بين حدود 40-50 دولار للبرميل:

الشكل رقم (35): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (%) 2009-2013

(1) **:** علي لطفي ،**مرجع سابق** ،ص ص 93-94.
(2):**التقرير السنوي لمنظمة الأوابك،2014،ص10**
(3): تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2013، العدد40،ص36.

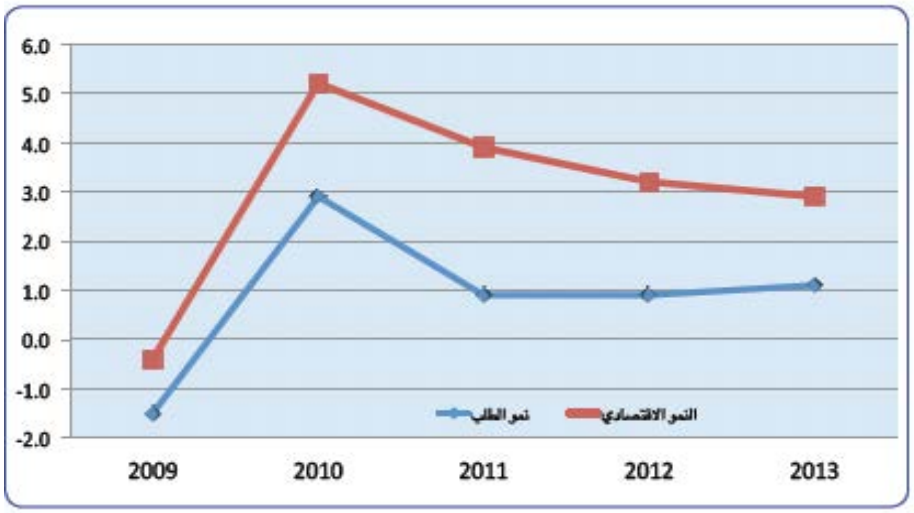

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة الأوابك لعام 2013، العدد40،ص36.

– لا يقتصر الأمر على الاحتياطي العالمي كرقم مجرد،بل إنه حسب كمية الإنتاج الحالي فالعمر الافتراض2ي للبترول العالمي (بدون اكتشافات جديدة) هو39 سنة،لكن هذا العمر يختلف بين الأقاليم المنتجة: فهو 7.5 سنوات في أمريكا الشمالية، و21 سنة في روسيا،و33 سنة في أمريكا اللاتينية، و83 سنة في الشرق الأوسط،هذا فضلاً عن أن تكلفة إنتاج البرميل في الشرق الأوسط أقل من ربع تكلفة إنتاجه في الو.م.أ.. [1]

– العامل المعلوماتي،والمقصود به هو وجود معلومات مشكوك في صحتها، تتعلق بالانتاج، والاستهلاك، وحركة المخزون، وكمية المخزون، والطاقة الإنتاجية، والنمو الاقتصادي المتوقع،وعلى اساس هذه المعلومات تتخذ قرارات مهمة مثل زيادة أو تخفيض الانتاج، أو قرارات الشراء والبيع في السوق الآجلة، وكذلك قرارات الاستثمار واستخدام المخزون التجاري أو حتى الاستراتيجي وغيرها.. قد تؤدي هذه القرارات التي بنيت على تلك المعلومات بدورها إلى ارتفاع أو انخفاض في الأسعار وأحيانا بشكل حاد وغير مبرر، وفي فترة وجيزة، كما انها قد تؤدي إلى وجود فائض في العرض أو نقص في الامدادات من البترول الخام أو المنتجات،وتؤثر في عوائد المصافي ونسبة استخدامها.ما يثبت خطأ تلك المعلومات المشكوك في صحتها والتي على اساسها اتخذت القرارات ، وخلال مدة قصيرة لا تتعدى في بعض الأحيان الأسابيع. [2]

وهذا ما يؤكد الأهمية الإستراتجية للبترول العربي و الإيراني،و يجيب جزئيًا على السؤال:**لماذا الصراع على البترول؟.**

4-2 أزمات البترول التي مرت بها الدول العربية :

شهدت السوق البترولية الدولية خلال العقود الخمسة الماضية عدة أزمات كبيرة، هذه الأزمات تتمثل في ارتفاع أوانخفاض كبير في الأسعار أو وجود شح أو فائض في العرض بشكل حاد وغير طبيعي، يؤثر سلبا على الصناعة البترولية، واقتصاديات الدول المستهلكة أو المصدرة للبترول.[3]، لذلك سنعرض في البداية هذه الأزمات البترولية التي مرت بها الدول العربية الايجابية والسلبية منها،ثم في لاحقًا سنقوم بدراسة أعمق للطفرات النفطية الايجابية الثلاثة التي عرفتها الاقتصاد العالمي ،ويمكن توضيح مختلف هذه الأزمات والصدمات النفطية التي عرفها الإقتصاد العالمي إجمالاً من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (36): تطورات أسعار النفط منذ1950 ومختلف الأزمات البترولية

(1) : علي لطفي ،**مرجع سابق** ،ص 94.
(2) : **مانع سعيد العتيبة على الموقع : http://www.alaswaq.net consulté le 15/01/2012 à 22h15**
(3) : ابراهيم بن عبد العزيز المهنا على الموقع: http://www.aawsat.com Consulté le 25/01/2012 à 14h46

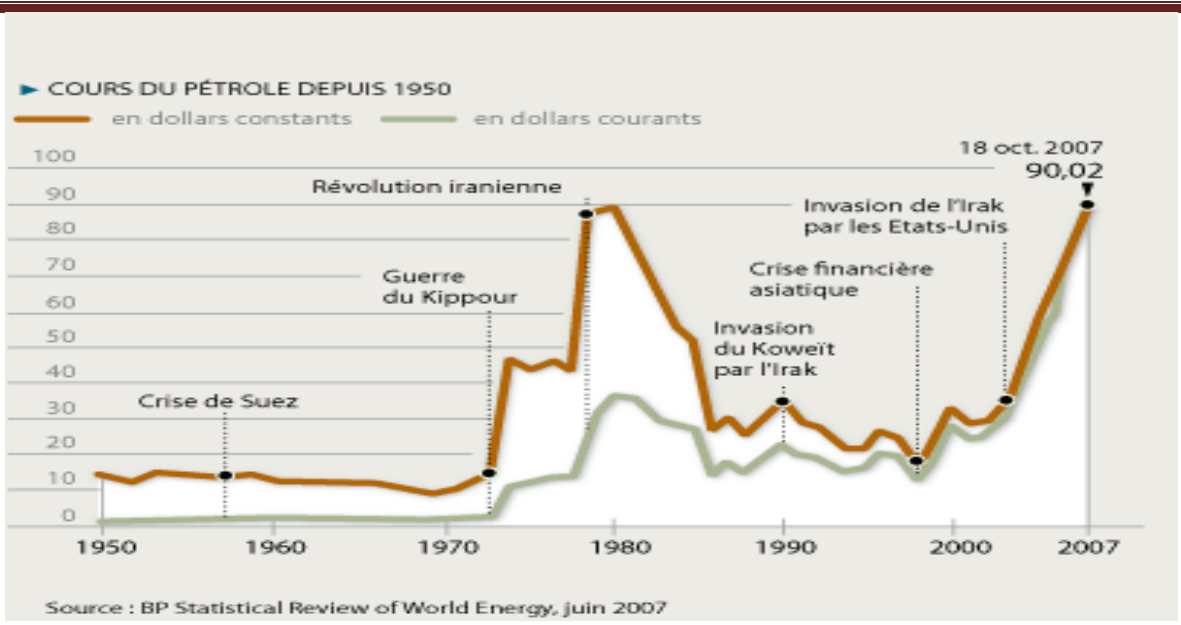

Source : http://reflexions.ulg.ac.be/cms/c_10082/evolution-du-prix-du-petrole-depuis-1950, consulté le : 12/07/2015 à 15h45.

وبذلك تتمثل أهم هذه الأزمات البترولية إجمالاً فيمايلي:

1-2-4 أزمة السوسيس عام 1956 :

التي وقعت عندما قام الرئيس جمال عبد الناصر بإغلاق قناة السويس، وتوقفت عابرات النفط إلى الغرب إثر العدوان الثلاثي على مصر بسبب تأميم قناة السويس.

كان الأمر مفاجأة للغرب، فلم يحتمل إغلاق القناة وتوقف عابرات النفط فتحرك(الغرب) دولياً من أجل إعادة فتح القناة بعد شهور قليلة [1]، إذ تمثلت المشكلة الرئيسية عند نشوب الأزمة في عجز امكانيات النقل إلى أوربا بسب مرورا لناقلة بين الخليج العربي و أوربا بقناة السويس،ولم تستطع نقل أكثر من 60% مما كانت تنقله سنويًا باستخدام طريق رأس الرجاء الصالح و الدوران حول ايفريقيا،وبذلك اهتز اقتصاد أوربا اهتزازًا شديدًا مما دعا مجموعة الدول الصناعية الغربية إلى تنشيط أجهزتها المحلية لامتصاص أثر الصدمة و توزيعها فيما بينها بحيث لا يقع عبؤها الأكبر على الدول ذات الموقف البترولي الأضعف.

وكان من أهم القرارات الإستراتجية التي تبنتها تلك الدول في ذلك الوقت : [2]

- تكوين أرصدة كبيرة للمخزون من البترول داخل أوربا.
- توفير أكبر قدر من المرونة لوسائل نقل البترول عبر الطرق البديلة و لعمليات تكرير البترول، و من ثم اتسعت سعة و حجم الناقلات، كما توطنت صناعة التكرير في الدول المستهلكة وحرمت من ثمارها الدول المصدرة للبترول.
- تنويع مصادر الإمدادات البترولية،ومن ثم اهتمت الشركات بتنمية حقول شمال و غرب إفريقيا و بحر الشمال و ألاسكا و غيرها.
- التشاور المتبادل و التخطيط المناسب عن طريق الحكومات و الشركات الغربية.

2-2-4 حرب أكتوبر 1973 :

عصف بالعوائد البترولية تيار التضخم العارم عام1972،و انهيار قيمة الدولار بعد تعويمه، وهو العملة التي تتخذ أساسًا لتسعير البترول،فأخذت الدول المصدرة للبترول أعضاء الأوبك، تطالب الشركات الغربية العاملة في أراضيها بتصحيح الوضع عن طريق زيادة الأسعار الاسمية.[3]

فلم يتردد رئيس الو.م.أ آنذاك نيكسون بتحذير القادة العرب بصورة علنية في المؤتمر الصحفي الذي عقد بالبيت الأبيض(يوم 05سبتمبر1973) بأنهم سيخسرون أسواقهم إذا استمروا في المطالبة بزيادة الأسعار، ولم يدم تحذير نيكسون للقادة العرب أكثر من شهر،اذ تحطم نتيجة للصدمة التي أصابت العالم نتيجة لعبور القوات المصرية قناة السويس و انهيار الغطرسة الأميركية.

---

(1) : http://www.moqatel.com consulté le 17/11/2012 à22h15

(2):علي لطفي،مرجع سابق،ص178.

(3):Mohamed Abedelatif Boucherara, **La Croissance Econimique Des Grands Nations 1914-2000**,(Centre De Publication Universitaire, Algérie,2002),P258.

إن حرب أكتوبر لا تعتبر مجرد تاريخ مجيد للعسكرية المصرية فقط،بل يؤرخ بهذه الحرب باعتبارها ساعدت على قلب موازين القوى العالمية لأول مرة في التاريخ لصالح بلدان العالم الثالث خاصة المنتجة للبترول منها وأضحى أكتوبر 1973 علامة كبرى على طريق التاريخ للصناعة البترولية و الأوضاع الاقتصادية ككل.

4-2-3 أزمة البترول الثانية:

شهدت السوق العالمية للبترول أزمة البترول الثانية في نهاية عقد السبعينات من القرن الماضي نتيجة العديد من الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط و التي تمثلت في الثورة الإيرانية عام 1979،ثم اشتعال حرب الخليج الأولى بين العراق و ايران،و قد أدت تلك الأحداث إلى زيادات حادة في أسعار البترول،وعادت نغمة التهديد باستخدام القوة العسكرية لتصحيح أسعار البترول اثر قيام الثورة الايرانية عام 1979،كما نشطت أجهزة الدول الصناعية الغربية لمواجهة الموقف المتأزم.[1]

وقد استطاعت الدول الصناعية الغربية ،بقيادة الو.م.أ السيطرة على أسعار البترول و نجحت في عام 1986في تخفيضها إلى أقل من نصف ما كانت عليه(من28دولار إلى13دولار)،كما استمر تآكل الأسعار من حيث قيمتها الحقيقية بحيث لم تتجاوز خلال عقد السبعينات 4.8دولار للبرميل بأسعار عام1973الذي ارتفعت خلاله الأسعار إلى 12دولارًا بفضل حرب اكتوبر.[2]

4-2-4 حرب الخليج 1990:

لقد شهدت الأسعار العالمية للبترول ارتفاعًا حادًا نتيجة حرب الخليج الثانية عام1990،وقد جاءت تلك الحرب عقب أحداث مهمة ترتبط أيضًا بشكل مباشر أو غير مباشر بالبترول، حيث تزامنت مع بداية بروز دور كبير متوقع لأوروبا الغربية،مع وحدة الألمانيتين، و التقارب الأمريكي السوفيتي،وبروز قوة دول آسيا الاقتصادية،لذلك ارتفعت الأسعار ارتفاعًا كبيرًا نتيجة للعوامل السياسية و الشائعات والتوقعات.

4-2-5 أزمة عام 1998 و توابعها:

كانت الخريطة السياسية الإقليمية والدولية في أزمة 1998 متغيرة، ومعايير الحكم في يد قوة دولية وحيدة تمثل الهرم السياسي في النظام العالمي الجديد على عكس أزمة 1985حيث كان التضامن العربي قائماً وكانت معايير القوة في العالم كله متوازنة بفعل وجود قوتين عظميين هما الولايات المتحدة الأمريكية وهي الدولة الأولى في العالم الغربي، وكان هناك الاتحاد السوفيتي ومعه الكتلة الشرقية قوة موازية. ولذلك كانت الحسابات السياسية دقيقة ومحكمة.[3]

وترجع هذه أزمة(1998) إلى القرار الخاطئ الذي اتخذته منظمة الأوبك في مؤتمرها السنوي العادي في جوان 1997بجاكرتا حيث قررت زيادة إنتاجها السنوي من البترول بنسبة 10%.

وتزامن مع هذا التخفيض الأزمة الاقتصادية التي شهدتها دول جنوب و شرق آسيا،التي أدت إلى حدوث تباطؤ في معدلات النمو للاقتصاد العالمي و انخفاض البترول،فحاولت دول منظمة الأوبك عقد العديد من الاجتماعات بغرض تخفيض حجم الإنتاج،إلا أن السوق العالمية للبترول سجلت عدم التزام دول الأوبك بالتخفيضات المقررة،الأمر الذي لم يعطي مصداقية قوية لمنظمة الأوبك في تنفيذ قراراتها،وانعكس ذلك في حدوث المزيد من الانخفاض في أسعار البترول نتيجة استمرار الفائض في البترول العالمي.

وبذلك تم إدراك أن الانهيار الحاد في السوق العالمية للبترول1998،يعود إلى سياسة و ممارسة منظمة الأوبك كأحد الأسباب الرئيسية،إلا أنها استطاعت عام 1999أن تتفق على تخفيض إنتاج البترول،الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار البترول و تنامي دور منظمة الأوبك مرة أخرى.

ونتيجة للرواج الاقتصادي الذي عرفته اقتصاديات دول جنوب شرق آسيا،والتزام دول منظمة الأوبك بخفض إنتاجها من البترول،شهد السوق العالمي للبترول ارتفاعا حادًا في أسعار البترول العالمية،ألأمر الذي يشكل خطرًا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للبترول نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج بها. [4]

4-2-6 أزمة النفط 2008:

([1]):علي لطفي،مرجع سابق،ص184.

([2]) : Mohamed Abedelatif Boucherara,OpCit,P259

([3]): http://www.moqatel.com consulté le 17/11/2012

([4]):علي لطفي،مرجع سابق،ص186.

ارتفعت أسعار النفط بشكل جنوني بنهاية عام 2007، حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 60 دولار في 2007 و في بداية 2008 كسر حاجز 80دولار، وفي شهر مارس كسر حاجز 100دولار للمرة الأولى، ووصل إلى أعلى مستوياته في التاريخ في شهر جوان من سنه 2008، والذي كان حوالي 147.27دولار للبرميل، لكنه سرعان ما اتجه نحو الهبوط، وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي نتيجة للركود الاقتصادي العالمي، والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر من عام 2008. فوصل النفط إلى 60 دولار للبرميل ، والذي كان أدنى مستوى منذ أكثر من عام.ويعتبر أكتوبر أسوء شهر للبترول حيث خسر حوالي 32 % من قيمته في أكتوبر فقط.

4-2-7 أزمة النفط 2015:

بعد الارتفاع الشديد الذي عرفته أسعار النفط في 2008 أين وصل متوسط أسعار سلة الأوبك إلى 94.5دولار/للبرميل، وتحت أثر الازمة الإقتصادية العالمية انخفض متوسط أسعار الأوبك في 2009إلى 61.1دوبر للبرميل لكن سرعان ما ارتفعت في السنة الموالية حيث إرتفعت إرتفاعًا شديدًا فاقت كل التوقعات من 77.5 دولار للبرميل سنة 2010 ليصل متوسط أسعار السلة إلى 105.45 دولار للبرميل سنة 2013 ليعرف الاقتصاد العالمي طفرة نفطية ثالثة دامت لغاية نهاية 2014 أين بدأت الأسعار في الانخفاض ابتداءًا من سبتمبر2014 من 96دولار للبرميل إلى 59.5 دولار للبرميل في ديسمبر2014،أي بإنخفاض نسبته16.1% مقارنة بشهر نوفمبر من نفس السنة، لتواصل الإنخفاض في سنة 2015 بصورة فظيعة ليعرف الاقتصاد العالمي بوادر أزمة نفطية جديدة حيث وصل متوسط أسعار سلة الأوبك في جانفي 2015 إلى 44.4 [1]دولار للبرميل لتسجل انخفاضًا بنسبة 60.3 % مقارنة بـشهر جانفي2014

ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي الذي يبين التغير في أسعار سلة أوبك* مقارنة بالشهر السابق وبالشهر المماثل من العام السابق:

الجدول رقم (49): التغير في أسعار سلة الأوبك 2014-2015

	فبراير 2014	مارس	أبريل	مايو	يونيو	يوليو	أغسطس	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	يناير 2015	فبراير
سعر سلة أوبك	105.4	104.2	104.3	105.4	107.9	105.6	100.8	96.0	85.1	75.6	59.5	44.4	54.1
التغير عن الشهر السابق	0.7	(1.2)	0.1	1.1	2.5	(2.3)	(4.9)	(4.8)	(10.9)	(9.5)	(16.1)	(15.1)	9.7
التغير عن الشهر المماثل من العام السابق	(7.4)	(2.2)	3.2	4.7	6.9	1.2	(6.8)	(12.7)	(21.6)	(29.4)	(48.2)	(60.3)	(51.3)

المصدر: النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك،أفريل 2015،العدد04،السنة 41، ص15.

وبذلك أثر تراجع الأسعار على قدرة الدول الأعضاء في أوبك في تلبية الطلب العالمي على النفط الذي ارتفع إلى 94.9 مليون برميل / اليوم خلال فيفيري2015 ليسجل إرتفاعًا بـ 1.4% مقارنة بالشهر السابق أي ما قيمته 1.3 مليون برميل/اليوم وبـ 0.8مليون برميل/اليوم مقارنة بفيفري2014 ،في حين انخفضت إمدادات أوبك من الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال شهر فيفري2015 بمقدار 0.1مليون برميل/اليوم أي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الشهر السابق، ومقابل ذلك فقد ارتفعت إجمالي إمدادات الدول المنتجة من خارج أوبك بـ 0.2 مليون برميل/اليوم خلال نفس الشهر أي بنسبة 0.3% مقارنة بمستويات الشهر السابق لتصل إلى 59.4مليون برمسل/اليوم مشكلة إرتفاعًا بنحو 2.7 مليون برميل مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

وبذلك فالبيانات الأولية لمستويات الطلب و العرض من النفط الخام خلال شهر فبراير2015 تظهر وجود فائض قدره 1.6 مليون برميل/اليوم مقارنة بفائض قدره 2.8 مليون/برميل خلال الشهر السابق،وعجزًا قدره 0.1 مليون برميل/اليوم خلال الشهر المماثل من العام السابق،وذلك كما هو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (50): العرض والطلب العالمي على النفط خلال شهر فيفيري2015

---

[1] : **النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك**،أفريل 2015،العدد04،السنة 41، ص15

* : تضم سلة أوبك إعتبارًا من 16جويلية2005 إحدى عشرًا نوعًا من النفط الخام بدلًا من السبعة خامات السايقة،وتمثل السلة الجديدة خامات الدول الأعضاء مقومة وفقًا لأوزان ترجيحية تأخذ في الإعتبار إنتاج وصادرات الدول الأعضاء،واعتبارًا من بداية جانفي 2007 أضيف خام غيراسول الأنغولي إلى سلة أتبك الجديدة،وفي منتصف شهر أكتوبر2007 أضيف خام أورنيت الإكوادوري،وفي جانفي2009 تمّ استثناء الخام الأندنوسي من السلة لتصبح تتألف من 12 نوع من النفط الخام

الوحدة مليون برميل/اليوم

	فبراير 2015	يناير 2015	التكرع عن يناير 2015	فبراير 2014	التكرع عن فبراير 2014
لل الدول الصناعية	46.6	45.4	1.2	46.5	0.1
باقي دول العا	48.3	48.2	0.1	47.6	0.7
إجما ذ الطل العالمي	**94.9**	**93.6**	**1.3**	**94.1**	**0.8**
إمدادات أوبك	37.2	37.3	0.1 -	36.4	0.8
نفط خام	30.4	30.5	0.1-	30.0	0.4
سوائل الغاز و منكهات	6.8	6.8	0.0	6.4	0.4
إمدادات من خار أوبك	57.1	56.9	0.2	54.4	2.7
عوائد التكرير	2.3	2.3	0.0	2.3	0.0
إجما ذ العرض العالمي	**96.6**	**96.5**	**0.1**	**93.1**	**3.5**
الموازنة	**1.6**	**2.8**		**-0.1**	

المصدر: النشرة الشهرية الصادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك،أفريل 2015،العدد04،السنة 41، ص19.

4-3 الطفرات النفطية الثلاثة: الظروف والنتائج

نتيجة لعوامل مختلفة عرفت الاقتصاديات العربية فترات من الرخاء المالي نتيجة لإرتفاعات غير متوقعة في أسعار البترول،الامر الذي سمح لها في كل مرة بأن تكون صاحبة الاحتياطات الأكبر في العالم بصفتها المصدر الأهم للعرض البترولي العالمي،ومن هنا سنحاول الوقوف أمام هذه الطفرات النفطية من حيث معرفة الاسباب الخفية لحدوثها ومدى استغلالها لصالح الدول العربية:

4-3-1. الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية:

شهدت أسعار النفط تطورات ملحوظة لم تكن متوقعة منذ بداية السبعينات، بعدما كانت تعرف مستويات جد متدنية خلال السنوات السابقة، حيث بلغ سعر النفط العربي الخفيف 2.1 دولار للبرميل سنة 1971، وهذه الأسعار لم تبق عند هذا الحد بل واصلت ارتفاعها إلى غاية منتصف الثمانيات[1]، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (37): تطور أسعار النفط بالدولار للبرميل في الفترة ما بين 1970 و 2017

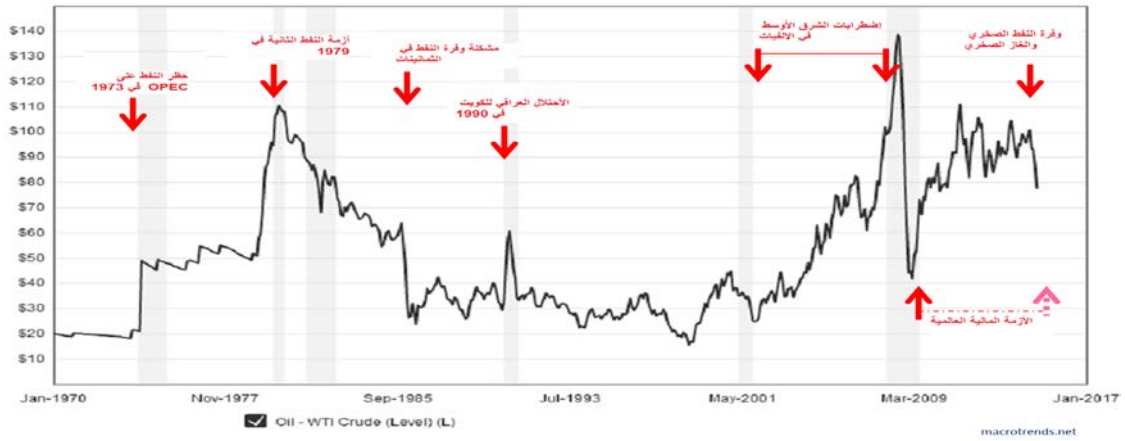

Source : http://www.cler.org/Livre-Energie-changeons-de-cap,consulté **le : 15/08/2015 à22h30**

[1] : بلقاسم زايري، " **إدارة احتياطات الصرف وتمويل في التنمية في الجزائر**"، (بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، ص 21.

من خلال الشكل نلاحظ أن الفترة، الممتدة ما بين 1970 و 1985 وقعت فيها طفرتين نفطيتين نتيجة عدة عوامل أثرت على الاقتصاد العالمي، فالطفرة النفطية الأولى " كانت في سنة 1973 أين بلغت نسبة زيادة أسعار النفط 60% مقارنة، بنسبة1971" أما الطفرة النفطية الثانية فكانت في سنة 1979 " أين فاقت كذلك نسبة الزيادة 50 % مقارنة بنسبة 1978".[1]

4-1-3-1 الطفرة النفطية الأولى:

في أكتوبر سنة 1973 شهد العالم طفرة نفطية حقيقية نتيجة انخفاض الانتاج النفطي الذي تزامن مع الحرب العربية– الإسرائيلية، أين لجأت الدول العربية إلى تقلص كمياتها المعروضة في السوق النفطي للضغط على الدول الكبرى الحليفة لإسرائيل في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية.

وتعود هذه الطفرة النفطية إلى عدة أسباب، تتجلى بوضوح عند ربط حركة أسعار ببعض المتغيرات الاقتصادية التي حدثت فيها تغيرات، تزامنت مع التغير الحاصل لسعر النفط، وفي هذه الحالة أسباب الطفرة النفطية كانت تتمثل في:

1)– انخفاض قيمة الدولار:

أن العملات الرئيسية خاصة الدولار الأمريكي لها تأثيرات قوية على أسعار المنتجات بصفة عامة والنفط بصفة خاصة، حيث إن لسعر النفط قيمة حقيقية واسمية يمكن على أساسها معرفة التغيرات الحقيقية فإذا حدث انخفاض في قيمة الدولار فمن الضروري أن يصاحبه ذلك ارتفاع في أسعار النفط الاسمية حتى تحافظ على قيمتها الحقيقية، والعكس صحيح.

ففي نهاية 1970 عرف الاقتصاد الأمريكي تضخما كبيرا وتراجع في نسبة النمو الاقتصادي، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية بالتخلي عن قاعدة الذهب في نهاية 1971 حيث تم تصحيح قيمة الدولار المقدر بأكبر من قيمته الحقيقية، أي تخفيض قيمة الدولار بحيث تم " رفع سعر الذهب مقابل الدولار من 35 دولار للاونس الواحد إلى 38 دولار وبذلك ارتفعت قيمة العملات القيادية الأخرى كالين الياباني وعملات أوروبية"[2]، وفي عام 1973 " أعلن الرئيس الأمريكي " **NICkSON** " بتخفيض آخر في قيمة الدولار بنسبة 10%، وهكذا انخفض من 38 دولار للاونس الذهب الواحد إلى 42.2 دولار".[3]

2)- زيادة الطلب على الطاقة:

لقد كانت الدول الصناعية الكبرى تتنافس فيما بينها للحصول على أكبر كمية من النفط الرخيص الذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي، بعدما كانت تعاني اقتصادياتها من الشلل بسبب مخلفات الحرب العالمية الثانية، هذا ما سمح بدوره بزيادة الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للطاقة لكن بإقدام دول أعضاء أوبك من تقلص التموينات النفطية، وجدت الدول الصناعية الكبرى نفسها أمام وضعية صعبة، حيث أصبحت تستورد الكميات المتاحة من النفط لتلبية احتياجاتها مقابل السعر الذي تحدده الدول المصدرة.

3)- تضاعف قوة أوبك:

خلال سنوات الستينات لم تستطع دول أعضاء أوبك فرض نفسها أمام ضغوطات الشركات النفطية الكبرى نظرا لمحدودية عدد الأعضاء، لكن مع بداية السبعينات تعززت أوبك بأعضاء جدد حيث أصبح يمثلها 13 دولة منها 7 دول عربية ذات طاقة إنتاجية كبيرة، خاصة السعودية التي تعد أكبر مصدر للنفط، هذا ما مكنها من قدرة التأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

4-1-3-2 الطفرة النفطية الثانية:

تعتبر سنة 1979 نقطة تحول كبرى في تاريخ تطور أسعار النفط التي عرفت ارتفاعات لم تكن متوقعة رغم الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الوكالة الدولية للطاقة للحد من ارتفاع الأسعار، وبالرجوع إلى **الشكل رقم**

---

(1): http://www.cler.org/Livre-Energie-changeons-de-cap,consulté **le : 15/08/2015 à22h30**

(2) : رضوان جمعة، " **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970- 2004**"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006/ 2007:)، ص ص 227

(3) : المرجع نفسه

(37) نلاحظ أن أسعار النفط قد تضاعفت من حوالي 12.7 دولار للبرميل سنة 1978 إلى 19 دولار في سنة 1979، وهذا ما يثبت وقوع طفرة نفطية كبيرة في هذه الفترة، وتعود أسباب الطفرة النفطية الثانية إلى أسباب مشابهة إلى حد كبير أسباب الطفرة النفطية الأولى، حيث استمر تأثير التحولات السياسية على أسعار النفط بشكل كبير، ونذكر من بين هذه الأسباب:

1)- انخفاض الإنتاج الإيراني:

لقد كانت للتقلبات السياسية في إيران الأثر الأكبر في تقليص الكمية المعروضة من النفط، باعتبار أن إيران تمتلك طاقة إنتاجية كبيرة فإلى غاية سبتمبر 1978 كانت إيران أكبر بلد مصدر للنفط في العالم بعد السعودية، إذ كانت تنتج 6 ملايين برميل يوميا وكان هذا الإنتاج بقدر بـ 20% من إنتاج دول الأوبك"[1] لذلك فإن تأثير تقلص الإنتاج الإيراني للنفط على السوق النفطية ومن ثم على أسعار النفط كان كبيرا.

والجدول الموالي يوضح تطور الإنتاج الإيراني للفترة ما بين أكتوبر 1978 و أكتوبر 1979"

الجدول رقم (51): تطور الإنتاج الإيراني في الفترة ما بين أكتوبر 1978 وأكتوبر 9197 [2]

الشهر	الإنتاج	الشهر	الإنتاج
أكتوبر 1978	171750	أفريل 1979	10800
نوفمبر 1978	104800	ماي 1979	12700
ديسمبر 1978	73500	جوان 1979	11700
جانفي 1979	13300	جويلية 1979	108500
فيفري 1979	19600	أوت 1979	120000
مارس 1979	73850	سبتمبر 1979	117500
		أكتوبر 1979	97500

المصدر: محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**"،(سلسلة كتب ثقافية شعرية، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، أفريل 1982)، ص 128

من خلال الجدول نلاحظ أن الإنتاج الإيراني شهد انخفاض كبير في هذه الفترة حيث تراجع الإنتاج الإيراني من 171750 برميل في اليوم في أكتوبر 1978 إلى 13300 برميل في جانفي 1979، ويعود هذا الانخفاض إلى الإضراب الذي قام به عمال النفط الإيرانيون ففي 27 أكتوبر سنة 1978، والذي امتد متقطعا لأربعة أشهر بعد ذلك،" وأوقف العمال أثناءه تصدير النفط إلى الخارج، وقد اتخذ العمال النفطيون وقتها قرارات سياسية خاصة بالشؤون الخارجية وليس فقط في الداخلية، فقد تم منع بيع النفط لجنوب إفريقيا (90% من النفط الذي يصل إليها كان من إيران)، وكذلك عن إسرائيل (60% من النفط الذي يصل إليها كان من إيران)" [3]، ليشهد بعد ذلك تذبذب كبير في الإنتاج ليستقر مع نهاية أكتوبر 1979 في حدود 97500 برميل يوميا إلى أن هذه الزيادة في الإنتاج الإيراني بقي دون الطاقة الإنتاجية لإيران، ونتيجة للتقلبات السياسة في إيران" عملت

[1] : محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**"،(سلسلة كتب ثقافية شعرية، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، أفريل 1982)، ص 127.

[2] :Petroleum Economist : november 1979 .

[3] : محمد الرميحي،**مرجع سابق**، ص128.

الوكالة الدولية للطاقة كل ما في وسعها لتعويض الكمية الناقصة من النفط [1]، إلى أن العرض النفطي لم يعرف زيادة تتناسب مع الطلب المرتفع الناتج عن حالة الذعر لدى الدول المستوردة للنفط، والتي تنافست فيما بينها للحصول على الكميات اللازمة في المستقبل، وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على النفط ومنه زيادة الأسعار.

2)- تواصل انخفاض قيمة الدولار الأمريكي:

ومع بروز عملات رئيسية قوية منافسة للدولار الأمريكي، واصل الدولار الانخفاض حيث انخفضت القدرة الشرائية للدولار ، بانخفاض سعر الاونس الذهب الواحد 42.2 دولار سنة 1973 إلى حوالي 170 دولار مما أدى انخفاض السعر الحقيقي للنفط، الأمر الذي أجبر أعضاء دول الأوبك إلى رفع أسعار النفط بنفس الانخفاض لقيمة الدولار حيث تصبح أسعار النفط تتماشى مع تطور العملات الرئيسية فيما بينها الدولار الأمريكي.

3)- عدم ارتفاع المنتجات الطاقوية البديلة للنفط:

لقد كان للطفرة النفطية الأولى أثر كبير على العالم حيث برز للوجود دراسات اقتصادية أثبتت أهمية الفحم في الأجلين المتوسط والطويل نظرا لعمره الاحتياطي الذي هو أكبر من العمر الاحتياطي للنفط، على هذا الأساس أكد أعضاء الوكالة الدولية للطاقة على ضرورة تطوير تكنولوجيا ووسائل للاستفادة من الفحم وبذلك زاد الطلب الأوروبي عليه في الفترة ما بين 1973 و 1975، إلى أنه سرعان ما أثبت فشل هذه الطريقة " بسبب عدم ارتفاع المنتجات الطاقوية البديلة للنفط بشكل كافي، وبوتيرة سريعة لتعويض النفاذ الطبيعي الهائل للمواد الطاقوية المعروفة، والذي تسبب في تغير مفاجئ بين الطلب الطاقوي الكامن والعرض النفطي الضروري".[2]

4-3-2 الاتجاهات العامة لتوظيف أموال الطفرتين النفطيتين السابقتين:

بالنظر إلى أن الطفرتين النفطيتين الماضيتين والطفرة الراهنة، هي في النهاية طفرات في ريع ثروة ناضبة، فإن أهم ما يمكن أن تفعله أي دولة هو أن تستفيد من مثل هذه الطفرات، وأن تعيد هيكلة اقتصادها وتمويل بناء اقتصاد صناعي وزراعي وخدمي متقدم يستند على بنية أساسية حديثة ويمكنه أن ينمو بصورة متواصلة معتمدا على الأصول الإنتاجية التي تم بناؤها وليس على ريع الثروة الناضبة،لكن الدول العربية لم تحقق هذا التحول عبر الطفرتين النفطيتين السابقتين، وهو ما يمكن إدراكه من خلال استعادة الخطوط العريضة لاتجاهات توظيف الطفرتين النفطيتين العربيتين السابقتين حيث: [3]

- تم توجيه الأموال خلال الطفرتين الأولى والثانية إلى التطوير المبالغ فيه للبنية الأساسية دون أن يرتبط ذلك بضخ استثمارات عامة وخاصة، تستغل هذه البنية الأساسية التي تتقادم في الكثير من الأحيان دون أن تكون قد أُستغلت سوى بمعدلات متدنية للغاية.

- كما تم توجيه جانب من الأموال التي توافرت في الطفرة النفطية في تطوير الخدمات العامة الاجتماعية والإنتاجية لتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية الاجتماعية، حيث اشتملت أوجه الإنفاق لأموال الطفرات النفطية على التحويلات الاجتماعية وريع المواطنة الذي حصل عليه المواطنون في البلدان النفطية من خلال الدعم الذي يتلقونه في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي الزراعي والصناعي والخدمي.

- كما تم توجيه جزء مهم من عوائد تصدير النفط لشراء وتكديس الأسلحة بلا مبرر في غالبية الأحيان، تلك الأسلحة التي كانت تتقادم في مخازنها دون أن تستخدم، وكل دورها في هذه الحالة هو إرضاء المجمع الصناعي العسكري الأمريكي ذي النفوذ القوي في الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

- كما ذهب قسم من الأموال لشراء المعادن النفيسة وعلى رأسها الذهب وكان ذلك سببا رئيسيا في الارتفاع الهائل لأسعار الذهب منذ حرب أكتوبر 1973 حتى عام 1980، ثم انهيار تلك الأسعار بعد ذلك

---

(1) : رضوان جمعة،**مرجع سابق**، ص 13.

(2)– Antoine ayoub **: petrole economie et politique** , (ed economica, paris, 1996), p 166.

(3): أحمد السيد النجار، " **الطفرة النفطية العربية الثالثة: دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف**"،(دراسات إستراتيجية، السنة السادسة عشرة – العدد رقم (165)- يوليو 2006، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تاريخ الإطلاع: 05/12/ 2012على الرابطة: (http:// acpss. Ahram .org. eg/ ahram/ 2001/ 1/1/ SBOK. K 50. HTM)

مبددة جانبا مهما من الثروات العربية التي اختزنت في المعادن النفيسة، فقد ارتفع سعر أوقية الذهب من 97.3 دولار عام 1973، إلى 607.9 دولار للأوقية في عام 1980 قبل أن ينهار السعر إلى 459.8 دولار للأوقية عام 1981، ثم إلى 375.8 دولار للأوقية عام 1982، وهو المستوى الذي ظلت أسعار الذهب تراوح حوله لسنوات طويلة قبل أن تتدهور بشدة في عامي 1997، 1998، لتصل إلى 331.1، 294.2 دولار للأوقية في العامين المذكورين بالترتيب،وتسجل انخفاضا من 387.8 دولار للأوقية في عام 1996، ووصل سعر الذهب إلى 271.1 دولار للأوقية عام 2001 قبل أن يبدأ رحلة الصعود التي وصلت إلى مستويات تاريخية منذ (2006)، حيث بلغ سعر اوقية الذهب في بعض أيام التعامل في سوق لندن ما يزيد على 670 دولارا للأوقية.

- كما توجه قسم مهم من أموال الطفرتين النفطيتين السابقتين إلى أسواق الأسهم العربية وأصبحت هناك زيادة كبيرة في الطلب عن المعروض من الأسهم المحدودة نتيجة محدودية الاستثمارات العينية، وكانت النتيجة الحتمية لذلك هي صعود الأسعار بشكل بالوني ثم انفجارها بعد ذلك مخلفة أزمات رهيبة لعل أشهرها أزمة انهيار سوق الأسهم الكويتية (أزمة سوق المناخ).

- أما الاستنزاف الأسوأ لعوائد الطفرتين النفطيتين العربيتين السابقتين اللتين حدثتا منذ حرب أكتوبر وحتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين، فهو خروج الأموال العربية إلى الخارج مما ضيع فرصتين تاريخيتين لتنمية المنطقة العربية وتطويرها اقتصاديا بصورة فارقة، أو حتى على الأقل تنمية البلدان النفطية نفسها وبناء اقتصادات قادرة على النمو الذاتي المتواصل فيها.

وكانت النتيجة المنطقية لذلك هي أن البلدان العربية المصدرة للنفط التي حصلت على ثروات هائلة لم تتمكن من تغيير هياكل اقتصاداتها وما زالت اقتصادات أولية معتمدة على النشاط الاستخراجي الذي تقوم به الشركات الأجنبية ، قائمة كلية تقريبا على العمالة الفنية والعادية الأجنبية، وعلى سبيل المثال، ما زالت الصناعات الاستخراجية تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 49% في السعودية، ونحو 42% في الإمارات، ونحو 56% في الكويت، ونحو 50% في الجزائر، مقارنة بنحو 10% فقط على الصعيد العالمي.

كما أن الناتج المحلي الإجمالي نفسه للدول النفطية ما زال يتحرك بصفة مضطربة فيرتفع مع ارتفاع أسعار النفط وينهار مع انهياره ، وعلى سبيل المثال فإن الناتج المحلي الإجمالي السعودي بلغ نحو 156 مليار دولار في ظل سعر نفطي بلغ 36 دولارا للبرميل في عام 1980، وانهار إلى 72.6 مليار دولار في ظل تراجع سعر برميل النفط إلى 14.2 دولار في عام 1988، وبلغ 146.5 مليار دولار في ظل سعر نفطي بلغ 18.7 دولار للبرميل في عام 1997، ثم تراجع إلى 128.5 مليار دولار في عام 1998 في ظل انخفاض سعر برميل النفط إلى 12.3 دولار في العام المذكور، ثم بلغ 248 مليار دولار عام 2004 في ظل ارتفاع متوسط سعر برميل النفط في العام المذكور إلى 36 دولارا للبرميل .

4-3-3. الطفرة النفطية الثالثة:

إن ارتفاع أسعار النفط في الطفرة الثالثة بشكل حاد في العام 2003، ليتوقف في العام 2008 بعد اندلاع الأزمة المالية العالمية، والذي عاد للارتفاع مجددًا بعد تحسن الأوضاع الإقتصادية العالمية مباشرة مع نهاية من سنة2010 أين إنتقل متوسط أسعار سلة أوبك من 77.5 دولار/للبرميل إلى 109.7دولار للبرميل سنة 2012 ثمّ 105.45دولار/البرميل سنة2013،الأمر الذي ساعد الدول العربية على زيادة مستويات الاحتياطات الرسمية، لتصل مستوياتها الاسمية إلى أرقام غير مسبقة في تاريخها ،ويظهر الشكل الموالي هذا التصاعد المستمر في الأسعار الاسمية للنفط والغاز خلال الطفرة النفطية الثالثة. **(أنظر الملحق رقم08)**

الشكل رقم (38): أسعار النفط والغاز للفترة 1998- 2008: [1]

[1]: : http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays, consulté le:12/08/2015,à23h20

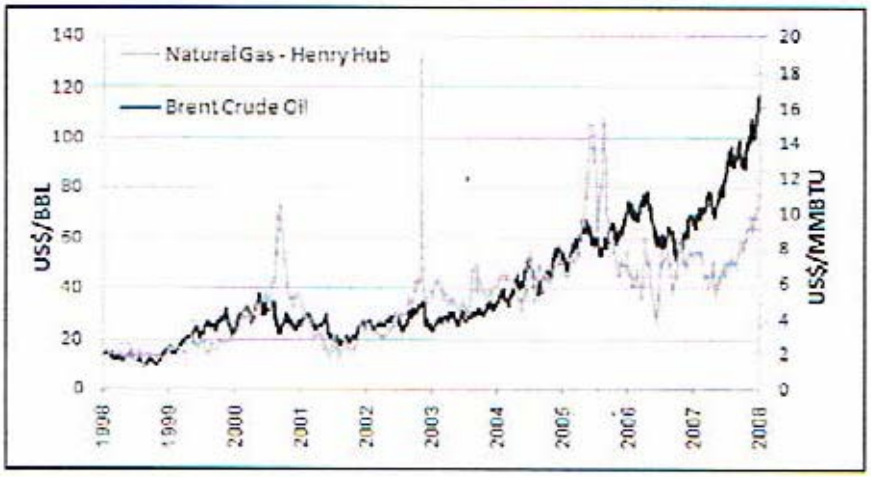

Source : http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays

السنة	متوسط أسعار سلة الأوبك دولار للبرميل
2005	50.6
2006	61.1
2007	69.1
2008	94.5
2009	61.1
2010	77.5
2011	107.46
2012	109.7
2013	105.4
*2014	100.766

المصدر: التقرير السنوي لأوابك 2009،2007، 2014

***: سعر خليط خامات خليط صحراء الجزائر،التقرير السنوي لبنك الجزائر2014**

4-3-3-1 حدود الطفرة النفطية الثالثة:

وصلت أسعار النفط إلى مستويات عليا غير متوقعة حيث حطمت الصادرات البترولية العربية أرقامها القياسية السابقة، ولعل البيانات السنوية المتعلقة بحركة أسعار النفط و قيمة الصادرات النفطية المقدرة للدول العربية تعطي صورة واضحة لحدود الطفرة النفطية الثالثة والتي يبينهاالجدول والشكل التاليين:

الجدول رقم(52) قيمة صادرات النفط الخام لدول أوابك 2009-2013

(مليون دولار)

	2009	2010	2011	2012	*2013
الإمارات	44785	57900	85900	93613	94495
البحرين	3275	4664	6305	7269	7216
تونس	••	••	••	••	••
الجزائر	21497	28089	37289	34662	29807
السعودية	144249	184421	289518	307119	284906
سورية	5414	6689	2994	••	••
العراق	43895	54248	83768	92685	90411
قطر	16172	20553	27328	21014	18162
الكويت	41858	53029	79646	99735	97025
ليبيا	29446	38764	7391	41705	27659
مصر***	2166	2593	4689	4770	4590
الاجمالي	352757	450950	624827	702573	654271

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك2013

الشكل رقم (39): الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006- 2010

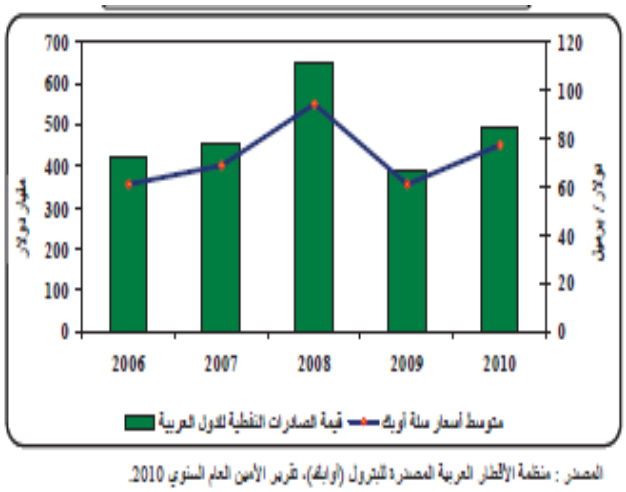

المصدر : منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقرير الأمين العام السنوي 2010.

يلاحظ من خلال الشكل والجدول السابقين أن الدول العربية إستطاعت أن تحقق إيرادات مالية ضخمة تتناسب طرديًا مع التغير في أسعار النفط التي ارتفعت بشكل مطرد ابتداءًا من عام 2003 من 23.1 دولار/برميل في 2001 إلى28.2 دولار للبرميل ثم مباشرة ارتفعت بنسبة 27.7% في السنة الموالية 2004 لتبلغ 36د/ب وارتفعت إيرادات الصادرات النفطية العربية إلى 233.4 مليار دولار بزيادة قدرها 34.5 % عن سنة 2003 .

لتستمر الأسعار في الإرتفاع طيلة الفترة 2003-2008 أين انتقلت قيمة العائدات النفطية من مستوى 163.83 مليار دولار سنة 2003 إلى مستوى 623.9 مليار دولار عام 2008 محققة أعلى قيمة لها،وبعد ذلك وكنتيجة لتداعيات الأزمة المالية انخفضت أسعار النفط بنسبة 35% سنة 2009 مقارنة بسنة 2008، الأمر الذي صاحبه إنخفاض في قيمة العائدات من صادرات النفطية العربية بحوالي 37.5% مقارنة مع 2008[1] لتصل إلى 352.27 مليار دولار سنة 2009،وبعد تحسن الاوضاع الاقتصادية العالمية بدأت أسعار البترول في الارتفاع مجددًا طيلة الفترة 2010-2014 لتحقق اعلى مستوى لها في 2012 بقيمة 109.7 دولار /للبرميل لسلة خامات أوبك أين وصل إجمالي عائدات الصادرات النفطية العربية إلى 702.573مليار دولار .[2]

ولو احتسبنا الزيادة في الإيرادات النفطية العربية سنويا منذ عام 1999 حتى عام 2005، عن الإيرادات التي تحققت في عام 1998، فإن الزيادة وحدها تزيد عن 800 مليار دولار وفقا لأدنى التقديرات، وهو ما يوضح حجم الطفرة النفطية العربية الراهنة.

وتبعا لهذه الزيادة في الإيرادات النفطية العربية، فإن الموازنة العامة للدولة في البلدان العربية المصدرة للنفط استعادت توازنها وأصبحت تحقق فائضا كبيرا مرة أخرى، وهو ما سيتيح لها أن تخفض الدين العام وأن تكون قادرة على تمويل استثمارات جديدة ترفع معدل الاستثمار، وتوسيع وتحديث وتنويع أجهازتها الإنتاجية إذا توافرت الإرادة السياسية لتحقيق ذلك.

2-3-3-4 أسباب الطفرة النفطية الثالثة:

وتختلف الظروف المحيطة بالطفرتين الأولى والثانية عن الطفرة الثالثة ففي الوقت الذي استندت الأولى والثانية بصورة كاملة على العوامل السياسية، فهناك عوامل أخرى أسهمت في الطفرة النفطية الثالثة من بينها مايلي:

1)-التغير في موقف السعودية فتح المجال لإجراءات أوبك لرفع الأسعار:

عملت السعودية دائما على جعل أسعار النفط معتدلة وملائمة لمتطلبات النمو الاقتصادي العالمي وبالذات في الولايات المتحدة التي تعد أكبر مستورد للنفط في العام (13 مليون برميل يوميا)، وهي التي انتهجت سياسة الإغراق في منتصف ثمانينات القرن العشرين والتي أدت إلى انهيار أسعار النفط في عام 1986، بصورة مواتية للاقتصاد الأمريكي من ناحية، ولإجبار باقي الدول المصدرة للنفط على الإقرار بوضع السعودية كمنتج مرجح للنفط لديها أكبر طاقة إنتاجية عاملة واحتياطية داخل المنظمة، وثاني أكبر طاقة إنتاجية واحتياطية بعد الاتحاد السوفياتي في ذلك الحين.

وقد اضطرت السعودية لتغيير سياساتها تحت ضغط الحاجة الداخلية والخارجية لرفع إيراداتها النفطية، فقامت بجهد منظم وحازم لرفع أسعار النفط بالتعاون مع باقي أعضاء منظمة الأوبك وبالتعاون مع المنتجين من خارجها من أجل تحقيق هدفها برفع الأسعار، وكان ذلك التوجه السعودي ناتجا عن التدهور الذي حدث في أسعار النفط عام 1998، قد وضع السعودية في موقف حرج للغاية بعد أن تجاوز عجز ميزانيتها العامة نحو 12 مليار دولار، وبعد أن اضطرت للاستدانة، خاصة أن حرب الخليج الثانية وما تلاها من صفقات هائلة لشراء السلاح من الولايات المتحدة لإرضاء المجمع الصناعي العسكري الأمريكي، كانت قد استنزفت إمكانيتها المالية، وهو الأمر الذي كان من شأنه أن يضع الدولة السعودية في موقف حرج داخليا في حالة استمرار أسعار النفط عند مستواها المنخفض الذي انحدرت إليه في عام 1998 والذي كان يهدد بعجزها عن توفير الخدمات العامة لمواطنيها بالمستويات التي تعودوا عليها، أو تقديم الإعانات تحت مختلف المسميات لهم، ولذلك عملت الدولة السعودية مدفوعة بمصالحها الحيوية داخليا، على رفع أسعار النفط، وشكلت بالتالي تحديا للإستراتيجية الأمريكية في سوق النفط، حيث ساهمت سياستها في سوق النفط في رفع الأسعار في عامي 1999، 2000.

2)- أسباب خارجة عن تخطيط الأوبك:

[1] : التقرير العربي الموحد، الفصل الخامس التطورات في مجال النفط والطاقة 2010،ص102.

[2] : : تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك2013

في أعقاب الهبوط الكبير الذي تعرضت له أسعار النفط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والذي استمر لنحو ستة أشهر، بدأت دورة من الصعود القوي لأسعار النفط، بعد إعلان العراق عن وقف صادراتها النفطية لمدة شهر في مارس/أفريل من عام 2002، احتجاجا على الاجتياح الإسرائيلي لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية دون أي اعتراض حقيقي من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تعد أكبر مستورد للنفط في العالم، ومع الخروج المؤقت للنفط العراقي من العرض العالمي للنفط، ارتفعت الأسعار على نحو سريع لتصل إلى نحو 22.6 دولار للبرميل في شهر مارس، ثم إلى 24.7 دولار للبرميل في شهر أفريل من العام ذاته،هذا بالإضافة إلى تراجع العرض العالمي للنفط بسبب تراجع الإنتاج والصادرات الفنزويلية في 2002 [*] ويلاحظ أن هذا العوامل الذي تسببت في عودة أسعار النفط للصعود لا علاقة له بأي جهد من منظم للأوبك من أجل رفع الأسعار.[1]

3)- الزيادة المستمرة في الطلب العالمي:

وذلك كنتيجة لتحسن نمو الاقتصاد العالمي بسبب الأداء المتميز لإقتصادات بعض الدول كأمريكا والصين،مما ساهم في ارتفاع الطلب على النفط، " حيث ارتفع معدل نمو الاقتصاد العالمي بصورة متسارعة ليبلغ نحو 2.5% و 3.1% و 3.9% و 5% خلال أعوام 2001 و 2002 و 2003 و 2004 على التوالي حيث وصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 82.2مليون برميل /اليوم سنة 2004 **.(أنظر الملحق رقم 09)**[2]

واستمر الطلب العالمي في الارتفاع ليبلغ مستويات أعلى خلال عامي 2005 و 2006 نحو 4.9% و5.4% على التوالي،وبلغ بذلك نمو الطلب العالمي على النفط سنة 2006 ما قيمته 01مليون برميل/اليوم وبمستوى مساوي لعام 2005 ليصل إجمالي الطلب العالمي على النفط إلى 84.3مليون برميل/اليوم خلال 2006 أي بزيادة قدرها 1.2% مقارنة بعام 2005.[3]**(أنظر الملحق رقم 09)**

وبالنسبة للفترة 2009-2013 فقد شهد العام 2009 تراجعًا في الطلب العالمي على النفط تراجعًا بـ 1.5% بقيمة 84.8مليون برميل/اليوم،وبعد تحسن الأوضاع الاقتصادية الدولية استرجعت معدلات النمو الاقتصادي نموها لكن بمعدلات متباطئة وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (53): النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب العالمي على النفط*

	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو الاقتصادي العالمي	0.4-	5.2	3.9	3.2	2.9
إجمالي الطلب العالمي على النفط (م ب/ي)	84.8	87.3	88.1	88.9	89.9
التغير في الطلب	1.3-	2.5	0.8	0.8	1.0
نسبة التغير(%)	1.5-	2.9	0.9	0.9	1.1

المصدر:تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك الحدي والأربعون2013،ص81

وبذلك نجد أن الكثير من الدول الصناعية الكبرى، وعدد من الدول النامية خاص الصين قامت بزيادة الطلب على النفط،وهذا نتيجة النمو العالمي وتنامي مستويات الرفاهية في تلك الدول، لتكتسي الطفرة الثالثة صفة متميزة ألا وهي أن الزيادة في أسعار النفط تفسير في جانب كبير منها إلى تنامي الطلب عليه وليس تراجع المعروض مثلما كان الحال في الطفرتين السابقتين.[(4)]

3)- دور الشركات النفطية العالمية:

" سعي الشركات النفطية الكبرى لرفع أسعار النفط، لتحقيق أرباح استثنائية، خاصة التي تمتلك أبارا أو احتياطيات ضخمة في الدول النفطية، وفقا لاتفاقيات تقسيم الإنتاج المبرمة بينها و بين تلك الدول"[(5)]، وبالتالي فإن الشركات النفطي هي صاحبة مصلحة أصلية في رفع أسعار النفط حتى لو تعارض ذلك مع المصالح

---

[*] : بسبب محاولات واشنطن في 2002 لإسقاط الرئيس الفنزويلي **Hugo Rafael Chávez**

([1]): أحمد السيد النجار،مرجع سابق،ص،ص9-10

([2]) : تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك الحادي والثلاثون،2004،ص30

([3]): تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك الثالث والثلاثون،2006،ص37

([*]): أنظر الملحق رقم (09)

[(4)] : حسين خلف فليح: " **العوائد النفطية العربية واستخدامها في صناعات وسائل الإنتاج النفط والتنمية**"، (العدد 2، سنة 1977، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، 1977)، ص 04.

[(5)] :نفس المرجع، ص 05.

الإجمالية لمجتمعاتها، ومن المؤكد أن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الدخل الصافي لكبريات الشركات النفطية وبالذات الشركات التي تملك آبارا أو مخزونات نفطية وذات طاقة تكريرية كبيرة، أو لديها حقوق في جزء من احتياطيات الدول النامية وفقا لاتفاقيات تقاسم الإنتاج.**(أنظر الملحق رقم 10)** .

ومن خلال الجدول الموالي سنتتبع تطور إجمالي الأرباح الصافية لكبريات الشركات النفطية:[1]

الجدول رقم (54) : تطور إجمالي الأرباح الصافية لأكبر الشركات البترولية خلال الفترة* (2009-2013)

الوحدة: مليون دولار

السنة	2009	2010	2011	2012	2013
إجمالي الارباح الصافية لأكبر الشركات البترولية	67,803	78,366	139,327	123,018	105,558

Source : Statistical Bulletin Of OPEC2014,P95.

4)- تقصير الدول المستهلكة في تطوير المصافي:

ظلت صناعة تكرير النفط في الدول الصناعية المتقدمة التي تعد المستهلك والمستورد الأكبر للنفط في العالم، تتعرض لضغوط من جماعات حماية البيئة في تلك البلدان نظرا لما تحدثه هذه الصناعات من تلويث للبيئة، ونتج عن هذه الضغوط حالة من الجمود في تلك الصناعة التي لم ترفع طاقاتها بصورة جدية لزمن طويل، خاصة أن معدل نمو الطلب في تلك البلدان كان محدود بسبب الضرائب الباهظة المفروضة على استهلاك المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية واليابان، وقد أدى تقصير الدول المستوردة للنفط في توسيع طاقات التكرير لديها إلى حدوث خلل فني أو تقني في سوق النفط، ففي الكثير من الحالات كان النفط الخام متوفرا في حين أن المصافي لم تكن لديها الطاقات الكافية للتكرير مما أدى إلى زيادة أسعار المنتجات بوطأتها الثقيلة على المستهلكين. [(2)] **(أنظر الملحق رقم12)**

5)- التغير في الاستراتيجية النفطية الأمريكية: تبدو الاستراتيجية النفطية الأمريكية الراهنة والتي لا تقدم خططا حقيقية لتخفيض أسعار النفط، على العكس تماما مما كانت تفعله على مدى عقود ماضية، استراتيجية شديدة الانحياز للشركات النفطية الأمريكية على حساب باقي الاقتصاد الأمريكي وشركاته،ومن المعروف أن الواردات النفطية الصافية للولايات المتحدة تبلغ نحو 13 مليون برميل يوميا، وأن ارتفاع سعر برميل النفط بمقدار دولار واحد يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الواردات النفطية الأمريكية بمقدار 4.7 مليار دولار في العام. وتتأثر كل الشركات المستهلكة للنفط ومشتقاته بصورة سلبية من ارتفاع أسعار النفط. وبالمقابل فإن الشركات النفطية الأمريكية تحقق مكاسب كبيرة من ارتفاع أسعار النفط، خاصة أن هذه الشركات تملك قسما مهما من احتياطيات الدول التي أبرمت معها عقودا للتنقيب والاستكشاف وتقاسم الإنتاج. وهذا الأثر المزدوج لارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون على مشارف التعادل أو استفادة الولايات المتحدة إيجابيا من ارتفاع أسعار النفط بعد أن أصبح القطاع النفطي العراقي العملاق مفتوحا أمامها، خاصة إذا تمكنت شركاتها من إبرام عقود فاسدة مع الحكومة العراقية لتقاسم الإنتاج، تتيح لها السيطرة على قسم مهم من الاحتياطيات العراقية. [(3)]

6)- المضاربة:

شيوع أعمال المضاربة في السوق النفطية، من خلال قيام المضاربين وصناديق الاستثمار بالمضاربة في أسعار البراميل الورقية والاستثمار في الأسواق الآجلة، حيث أصبح المتداول من العقود النفطية بما يعرف بالبراميل الورقية أكبر من المعروض في الشحنات النفطية الحقيقية. [4]

4-3-3- 3 اتجاهات استخدام أموال الطفرة النفطية الثالثة:

في الحقيقة إن نمط توظيف الإيرادات العربية من الطفرة النفطية الراهنة لا يختلف كثيرا عما حدث في السابق، وربما تكون الجزائر وحدها هي الاستثناء من هذه الحالة:

---

[1]: **Statistical Bulletin Of OPEC2014,P95**

* : BP, ExxonMobil, Royal Dutch/Shell, Chevron,(voir annexe N^{0}11)

(2) : أحمد السيد النجار، مرجع سابق،ص77.

(3) : المرجع نفسه،،ص79.

([4]): بلقلة ابراهيم،بوخاري بولرباح، مرجع سابق،ص09.

ويبدأ الخلل من تدني معدلات الاستثمار في البلدان العربية المصدرة للنفط وانخفاضها كثيرا عن معدلات الادخار في سنوات الازدهار النفطي، ويؤدي هذا الخلل إلى استخدام أموال الطفرة النفطية في نفس الاستخدامات القديمة في البنية الأساسية ودفع ريع المواطنة والتدافع على شراء الأراضي والعقارات والذهب وعلى الاستثمار في البورصات المحلية ونزيف الأموال للخارج بكل الآثار السلبية التي يحدثها هذا النمط من توظيف إيرادات الثروة النفطية.

1)- تدني معدلات الاستثمار

يحدد معدل الادخار بما تقتطعه أي أمة من دخلها الآني من أجل استخدامه في تمويل الاستثمارات التي تضيف طاقات جديدة للجهاز الإنتاجي وتساهم في رفع الناتج المحلي ومتوسط نصيب الفرد منه، وبالتالي مستويات المعيشة في المستقبل، أي إنه بمعنى آخر تضحية أي أمة بالاستهلاك والإشباع الممكن في الحاضر من أجل تحقيق دخول أكبر وإمكانيات أعلى للاستهلاك والإشباع من السلع والخدمات في المستقبل، ويعد معدل الادخار محددا مهما وحاسما للنمو ولرفع مستوى التشغيل في أي اقتصاد ولقدرة هذا الاقتصاد على الاعتماد على ذاته في تمويل التنمية دون الاضطرار للاقتراض من الخارج والوقوع في دوامة الديون الخارجية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في معدلات الادخار في الدول العربية المصدرة للنفط، بحيث أصبحت تزيد كثيرا عن المتوسط العالمي، لكن هذه المعدلات متذبذبة بشكل حاد للغاية أيضا، وهي تتحرك بصورة طردية بالتوازي مع حركة أسعار النفط وعائدات تلك الدول من تصديره.

وتشير بيانات البنك الدولي إلى أن معدل الادخار (الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) قد بلغ نحو 45%، 42%، 34%، 26% في كل من الجزائر والسعودية وعمان وليبيا بالترتيب في عام 2003، مقارنة بنحو 21% في المتوسط العالمي في العام المذكور. أما الكويت وهي دولة مصدرة كبيرة للنفط فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 17970 دولارا في عام 2004 حسب بيانات البنك الدولي في تقريره عن التنمية في العالم 2006 فإن معدل الادخار فيها لم يتجاوز 18% عام 2003 ، مما يعني طغيان الرغبة في الاستهلاك الآني على إرادة الادخار من أجل المستقبل.

لكن تكوين رأس المال الثابت في هذه الدول كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فيها، أي معدل الاستثمار الحقيقي، يقل كثيرا عن المتوسط العالمي، ويقل بصورة هائلة عن معدلات الادخار فيها في سنوات الازدهار النفطي،وقد بلغ معدل تكوين رأس المال في كل من السعودية وعمان وليبيا والكويت بالترتيب، نحو 19%، 16%، 14%، 9% في عام 2003، مقارنة بنحو 21% في المتوسط العالمي، ونحو 39% في البلدان السريعة النمو في شرق آسيا والمحيط الهادئ في العام المذكور.

وهو ما يعكس ضعف القدرة الاستيعابية للاستثمارات في بعض هذه البلدان خصوصا عندما يتم تخطيط تلك الاستثمارات بناء على السوق الداخلية المحدودة وليس من أجل التصدير، كما يعكس أيضا أن جانبا مهما من مدخرات تلك البلدان يتسرب إلى الخارج سواء في صورة استثمارات مباشرة، أو في الاقتصاد الرمزي في أسواق رأس المال وأسواق العملات، كما أن ضعف الحوافز السوقية والمالية للاستثمار، والانغلاق الاجتماعي، تشكل بدورها عوائق أمام تحسن معدل الاستثمار في الدول العربية المصدرة للنفط.

ورغم ارتفاع معدل الادخار في الإمارات نسبيا (22% من الناتج المحلي الإجمالي) بالمقارنة مع السعودية وليبيا وعمان والكويت، إلا أن هذا المعدل في الإمارات يقل عن نصف معدل الادخار في هذا البلد مما يعني وجود فائض ضخم من المدخرات فيه.

ويعد معدل الادخار المحلي في اليمن ومصر متدنيا للغاية، حيث بلغ نحو 12%، 15% في الدولتين بالترتيب في عام 2003، أما معدل تكوين رأس المال فقد بلغ نحو 17% من الناتج المحلي الإجمالي في كل منهما، وهو معدل يقل كثيرا عن المتوسط العالمي لهذا المعدل وعن المعدلات العالية في بلدان شرق وجنوب شرق آسيا. وهذا المعدل للاستثمار يكفي بالكاد لتحقيق معدلات نمو حقيقية تدور حول مستوى 3% سنويا.

وقد حققت سوريا والسودان، معدلات معتدلة للادخار بلغت في الدولتين بالترتيب نحو 31%، 25% في عام 2003. وبلغ معدل تكوين رأس المال في هاتين الدولتين على الترتيب نحو 23%، 20% في عام 2004. أما الجزائر فإن معدلي الادخار وتكوين رأس المال فيها يعدا مرتفعان حيث بلغ الأول نحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003، وبلغ الثاني نحو 33% من الناتج عام 2004. وهذان المعدلان يبشران بإمكانية تحقيق قفزة في ناتجها المحلي الإجمالي في السنوات القادمة دون أن تضطر للاستدانة.

2)- نزيف أموال إيرادات الطفرة النفطية للخارج :[1]

يعد نزيف الأموال العربية للخارج في صورة استثمارات مباشرة وغير مباشرة وودائع مصرفية تخرج من البلدان العربية المصدرة للنفط إلى الولايات المتحدة وأوروبا واليابان ودول شرق وجنوب شرق آسيا، أسوأ نمط لاستغلال ريع الثروة النفطية أو بالأحرى إهدار إيرادات هذه الثروة الناضبة، وتقوم البلدان العربية المنتجة والمصدرة للنفط بتوظيف قسم مهم من الإيرادات النفطية في خارج الوطن العربي إجمالا، بما يخرجها من معادلة تحقيق التطور الاقتصادي وتوظيف العمالة في داخل الدولة العربية المصدرة للنفط، أو في أي دولة في المنطقة العربية. وتتفاوت التقديرات بشأن الأموال العربية العامة والخاصة المستثمرة في الخارج، وإن كانت أدنى التقديرات تشير إلى أنها بلغت نحو 1400 مليار دولار في بداية العقد الحالي، بينما تصل بعض التقديرات إلى أكثر من ضعف هذا الرقم المذهل. ولو افترضنا أن الدول العربية حصلت لمدة خمس سنوات متتالية على استثمارات مباشرة بقيمة الفائدة أو العائد فقط من هذه الأموال المستثمرة في الخارج، فإن مثل هذه الاستثمارات التي ستتراوح بين 350، و400 مليار دولار، يمكن أن تحدث تحولا هائلا في اقتصادات المنطقة العربية بأسرها، وفي مستوى تشغيل قوة العمل وفي مكافحة الفقر، وفي تحديث وتنويع هياكل الاقتصادات والصادرات العربية.

كما تقوم الدول العربية المصدرة للنفط بإخراج قسم آخر من إيرادات ثروتها النفطية من خلال الاعتماد على العمالة الأجنبية في إدارة القسم الأعظم من عجلة الاقتصاد المحلي، بصورة وصل الأمر في البعض منها إلى أن مواطنيها أصبحوا أقلية ضئيلة للغاية، وهو ما يصل إلى ذروته في دولة الإمارات التي يوجد بها ثمانية أجانب، مقابل كل مواطن إماراتي واحد، وهو أمر خطير يهدد وجود الدولة ونظامها السياسي وهوية المجتمع الإماراتي وطبيعته إجمالا.

والنتيجة الاقتصادية المباشرة لهذا الاعتماد المكثف من قبل الدول العربية المصدرة للنفط على العمالة الأجنبية، هي نزح قسم مهم من إيراداتها النفطية في صورة تحويلات العمالة الأجنبية للخارج. وإذا كانت العمالة القادمة من بلدان عربية فقيرة أو غير نفطية والتي تعمل في الدول العربية الغنية المصدرة للنفط، تقوم بتحويل قسم من دخولها إلى البلدان العربية التي قدمت منها، فإن العمالة الأجنبية التي تشكل الغالبية الكبرى من العمالة التي تعمل في البلدان العربية الغنية المصدرة للنفط، تحول قسما من دخولها إلى خارج الوطن العربي، بما يعني نزحا لقسم من إيرادات النفط والغاز للخارج، ويخرج هذا القسم من معادلة توظيف إيرادات تصدير النفط والغاز في القضاء على البطالة والفقر في المنطقة العربية.

3)- المضاربة على الذهب :

بالرغم من أن هناك العديد من العوامل التي تقف وراء الصعود الصاعق لأسعار الذهب التي سجلت في الفترة الأخيرة مستويات قياسية وتجاوزت 1000 دولارا للأوقية، إلا أن الفوائض النفطية العربية التي توجه قسم منها لشراء الذهب، شكلت عاملا مهما في هذا الصعود، ومن المعروف أن الطلب على الذهب وأشقائه من المعادن النفيسة، يتزايد في أوقات الأزمات السياسية التي تهدد السلم الإقليمي والعالمي، أو في أوقات اضطراب أسواق العملات بصورة جامحة، باعتبار أن الذهب وأشقاءه يشكلون ملجئا آمنا لاختزان القيمة في أوقات الأزمات. لكن مثل تلك الزيادة في الطلب تكون مؤقتة ولها تأثير محدود زمنيا، أما الارتفاع الكبير الذي تحققه أسعار الذهب منذ عام 2002 وحتى الآن والسابق على الأزمة الأمريكية–الإيرانية، فإنه ناجم عن عوامل حقيقية

[1] : المرجع نفسه،ص81

متمثلة في زيادة الطلب على الذهب من الحكومات والشركات والأفراد في البلدان التي تحقق فوائض نفطية كبيرة.

وهذا مايؤكده الشكل الموالي الذي يبين تطورات أسعار الذهب خلال الفترة 1970-2011:

الشكل رقم (40): تطور أسعار الذهب (1970-2011)

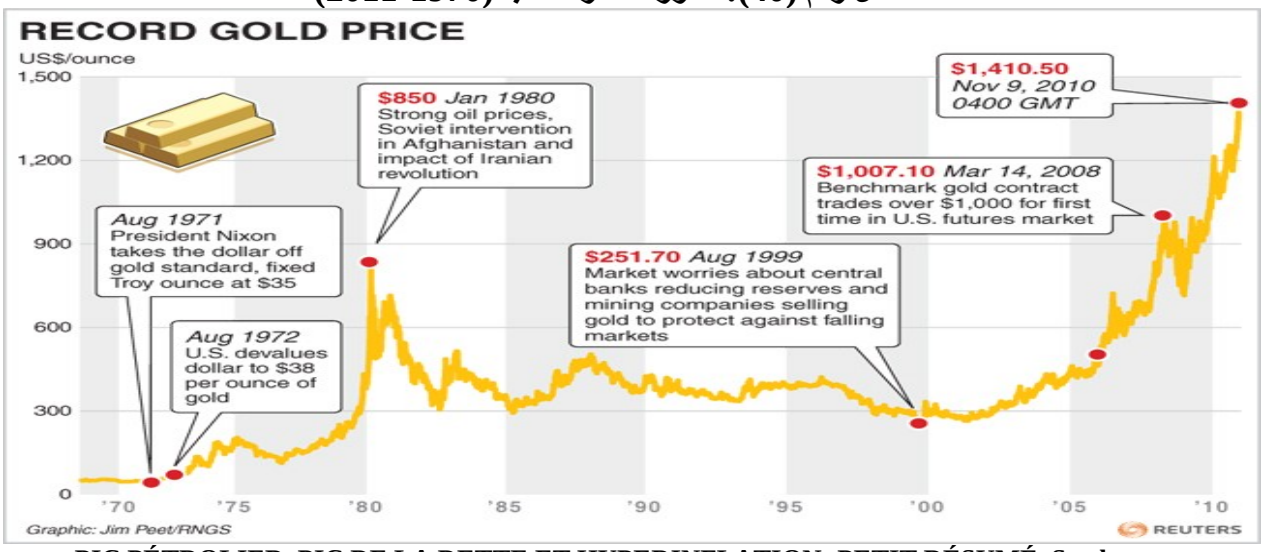

Source : **PIC PÉTROLIER, PIC DE LA DETTE ET HYPERINFLATION: PETIT RÉSUMÉ, Sur le Site :https://thibaultdelamotte.wordpress.com/2011/04/,consulté ,le 21/11/2014 à191h22**

من خلال تتبع تطورات أسعار الذهب نجد أن إرتفاعها أو إتخفاضها مرتبط تمامًا بالتغيرات الحادثة في أسواق النفط، حيث أن أسعار الذهب تعرف أرقامًا قياسية في كل مرة تحدث فيها صدمة نفطية إيجابًا أو سلبًا،وبداية من سنة 2002 زادت المضاربة على الذهب لتعرف الاسعار إتجاهًا تصاعديًا بإرتفاعها 251.70دولار للأوقية سنة 1999 إلى 1007.1 دولار للأوقية سنة 2008،لتصل بعدها سنة 2010 إلى 1410.50 دولار للأوقية كما هو موضح في الشكل[1]،الأمر الذي يبين الإتجاه االمتزايد نحو المضاربة على الذهب،حيث استمرت الأسعار في الارتفاع إلى حدود 1800دولار للأوقية سنتي 2011،2012،لترجع إلى مستوى 1400دولار للأوقية خلال سنتي 2013-2014،ليبدأ التراجع مع نهاية سنة 2014 تزامنًا مع تراجع أسعار النفط لتحدد بقيمة **1 124,77** دولار للأوقية في سبتمبر2015 وتسجل إنخفاضًا سنويًا بقيمة9%[2] ، كما يبينه الشكل الموالي: **الشكل رقم (41): تطور أسعار الذهب خلال الفترة 2006-2015**

[1] : **PIC PÉTROLIER, PIC DE LA DETTE ET HYPERINFLATION: PETIT RÉSUMÉ, Sur le Site :https://thibaultdelamotte.wordpress.com/2011/04/,consulté ,le 21/11/2014 à191h22**

[2] **: Les prix des métaux en octobre 2015**,sur le Site: **http://www.journaldunet.com/economie/industrie/prix-des-metaux.shtml**

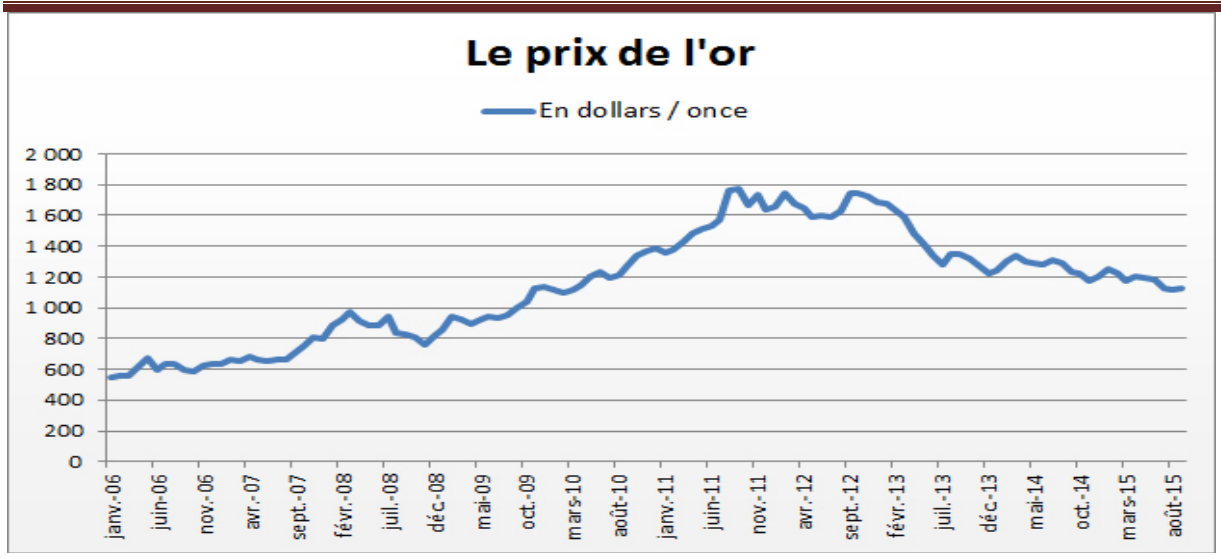

Source ; Les prix des métaux en octobre 2015,sur le Site: **http://www.journaldunet.com/economie/industrie/prix-des-metaux.shtml**

وتحتفظ الدول العربية بمستويات عالية من الاحتياطيات الذهبية تتجاوز كثيرا ما تحتفظ به اقتصادات أكبر منها بعدة مرات، فالجزائر تحتفظ بنحو 5.6 مليون أوقية، وليبيا تحتفظ بنحو 4.6 مليون أوقية، والسعودية بنحو 4.6 مليون أوقية، والكويت بنحو 2.5 مليون أوقية، في حين أن بلدا مثل كوريا الجنوبية تحتفظ بنحو 0.5 مليون أوقية من الذهب ضمن احتياطياتها، رغم أن قيمة ناتجها المحلي الإجمالي تزيد عن مجموع الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان العربية مجتمعة، أما إيران المستهدفة من قبل الولايات المتحدة حاليا فإنها تحتفظ منذ منتصف التسعينيات بنحو 5 ملايين أوقية من الذهب ضمن احتياطياتها الرسمية، ومن المؤكد أنها رفعت هذه الاحتياطيات كآلية للحفاظ على أموالها من التجميد أو الملاحقة لو احتفظت بها في البنوك الغربية أو الخارجية عموما.

وإذا تأملنا المضمون الاقتصادي لعملية شراء وتكديس الذهب والاعتماد عليه كمخزن للقيمة، نلاحظ أنه يتلخص في تعطيل جزء مهم من ثروة الأمة في معدن نفيس يمكن لأسعاره أن تتراجع أو حتى تنهار مما يؤدي لتبدد جزء مهم من الثروة المختزنة فيه، وحتى في حالة استمرار أسعاره مرتفعة أو تحقيقها للمزيد من الارتفاع فإن ذلك لا يعني أي تطوير للاقتصاد بل مجرد المزيد من الأموال التي يمكن أن تتحول لقوة تضخمية تثير الاضطراب في الاقتصاد. أي أنها باختصار عملية تعني تعطيل قسم من عنصر رأس المال وإخراجه من معادلة إنجاز التنمية الاقتصادية المنشودة التي يتطلب تحقيقها أن يتم توجيه هذه الثروة إلى تمويل بناء مشروعات صناعية وزراعية وخدمية تلبي احتياجات الأمة من السلع والخدمات وتستوعب قوة العمل وتطور الجهاز الإنتاجي وتزيد القدرة على تصدير السلع غير النفطية

وفضلا عن كل ما يعنيه التدافع على شراء الذهب من تعطيل للتنمية ، فإنه يؤدي إلى تحويل قسم من الفوائض العربية إلى مراكز تصدير الذهب في الدول والشركات المصدرة له دون أي فائدة حقيقية للشعوب

العربية،وكما حدث في الماضي فإن تراجع وتيرة عمليات الشراء العربية والعالمية للذهب يمكن أن يؤدي إلى انهيار أسعاره ليندفع المستثمرون العرب في عمليات بيع خاسرة تفقد بلادهم جزءا من الثروة بلا مبرر.

4)- توظيف الأموال الهائمة في البورصات : [1]

حيث يتم توظيف هذه الأموال البترولية في البورصة وفي شراء الأراضي والعقارات بدلا من استثمارها في تمويل بناء مشروعات حقيقية ومنتجة في الاقتصاد العيني، كما أن عودة بعض الأموال العربية من المهجر الغربي أديا بدورهما إلى زيادة الطلب على الأسهم والعقارات وهي الاستثمارات الأسهل بالنسبة للمستثمرين الذين لا يملكون خبرات لبناء استثمارات صناعية أو زراعية أو خدمية، مما ساهم في تفاقم حالة الاقتصادات البالونية أو اقتصادات الفقاعة القابلة للانفجار ،

خلاصة الفصل الثاني

لقد تم تخصيص هذا الفصل لدراسة مختلف المصادر والتوظيفات للأموال البترولية الناتجة من عوائد النفط بالأساس، حيث خصصنا المبحث الاول لدراسة صناديق الثروة السيادية باعتبارها مفهوم تم إعادة استحداثه في الساحة المالية الدولية نظرًا لدورها التمويلي الذي تلعبه في مجال إدارة الفوائض المالية للدولة المالكة من أجل الاستثمار وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية.

ومع هذا كله فإنه لا يمنع من وجود جدل حول هذه الصناديق ، ما جعل المواقف المؤيدة والمعارضة لها تتعدد، ونذكر هنا الدول المؤيدة لها ، وهي سويسرا وفرنسا وايطاليا ، و الولايات المتحدة الأمريكية ،والاتحاد الأوربي، حيث دعت هذه الدول إلى القيام بالعديد من الأسس التي تنظم عملها على مستوى هذه الدول والتكتلات .

وبالنسبة للهيكل المالي للدول العربية وأثر البترول عليها فنجد أن الايرادات البترولية ساهمت في تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين: مجموعة الفائض المالي تعاني من ضعف القدرة الاستيعابية لايرادتها من جهة

[1] : أحمد السيد النجار، مرجع سابق،ص،ص81-82

وارتفاع الدخل القومي من جهة أخرى،ودول ذات عجز مالي لديها مشاكل معاكسة تمامًا للمجموعة الأولى تعاني من عجز في ميزان مدفوعاتها وانخفاض الدخل القومي ونظرًا لمخاطر الاستثمار داخلها وضعف الاجهزة والمؤسسات المالية العربية، إنسابت معظم الأموال البترولية في شكل توظيفات مالية مباشرة لدى الدول الأجنبية باستثناء نسبة ضئيلة تودع بالبلدان البترولية أوالعربية لتغطية النفقات العامة للدولة.

ونتيجة لغياب استراتجية مالية تسمح بإعادة تدوير الأموال البترولية بالطريقة التي قد تساهم في تمويل التنمية الاقتصادية، فإن الاستثمارات البترولية تبقى عرضة لجملة من المخاطر الأمر الذي يضعف قوتها الشرائية ويجعلها دائمًا في خدمة الحاجات الأوربية من رؤوس أموال، ومشكلة أساسًا اقتصاديا هامًا يعتمد عليه في الوفاء بالاحتياجات المالية وتغطية العجز في ميزان المدفوعات الغربي على حساب التوظيفات المالية العربية فبالنظر إلى معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار في الدول العربية المصدرة للنفط سنجد فجوة مذهلة نتيجتها الطبيعية هي نزوح الأموال للخارج، أو المضاربة على الأسهم والعقارات والوصول بأسعارها لمستويات مبالغ فيها تجعلها مرشحة للانهيار في أي لحظة.

باختصار إذا لم يكن هناك تغيير اقتصادي-اجتماعي-سياسي حقيقي نحو المزيد من العدالة في توزيع الدخل ونحو إعلاء شأن قيمة العمل كأساس لتحقيق الثروة بالتضافر مع العلم، ونحو تطوير ثقافة الادخار والاستثمار في الاقتصاد العيني الصناعي والزراعي، فإن التركيز على الاقتصاد الرمزي سوف يولد دائما أزمات اقتصادية ويبقي الاقتصاد ضعيفا ومنكشفا وتابعا في حركته لأسعار النفط وعرضة للأزمات والتذبذب المستمر.

لذا في الأخير قمنا بعرض مختلف الأزمات النفطية العالمية والطفرات الايجابية الثلاثة من حيث الأسباب والنتائج،وكيفية تعامل الدول العربية مع هذه الأموال النفطية التي لم تكن كثيرة الاختلاف عن سابقاتها حيث تمّ توجيه أغلبيتها نحو الدول الغربية في شكل ودائع بينكية أو إستثمارات مالية وعقارية في الخارج مع وجود توجه نحو التوسع في الانفاق في مشاريع البنية التحتية الأساسية وضعف المشاريع الانتاجية المحلية التي بإمكانها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

الفصل الثالث
اتجاهات التنمية الاقتصادية
وأهم عوائقها في الدول العربية

تمهيد:

نظرًا لكون موضوع الدراسة يتناول البحث عن مدى فعالية توظيف الاموال البترولية لصالح تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة، كان لزامًا علينا تخصيص هذا الفصل لدراسة مختلف الجوانب المتعلقة بالتنمية الاقتصادية، لذلك قمنا بوضع إطار نظري شامل للتنمية والنمو الاقتصادي مع توضيح الفروق الاساسية بينهما وبين مختلف المفاهيم المرتبطة بهما كالفقر،التخلف الاقتصادي،...بالاضافة مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية ومختلف النظريات والمؤشرات التي تم وضعها في إطار تحديد نسبة أو مقدار التنمية المحقق لكل بلد، وهذا من خلال عدة مباحث.

ثم تناولنا الجانب التمويلي والمصادر التي يمكن الاعتماد عليها لبناء القاعدة التحتية للاقتصاديات والوصول بها إنجازات هامة في مختلف الجوانب الاجتماعية،الاقتصادية،الثقافية،والبيئية،... والوصول بذلك إلى تحقيق إطار شامل للتنمية الاقتصادية.

وكعينة هنا وقبل عرض التجربة الجزائرية بكل تفاصيلها في مجال التنمية وأثر عائدات قطاع المحروقات عليها في الفصل اللاحق، سنتناول هنا بعض التجارب التي حققتها بعض الدول العربية كما سنعرض بعض المشاكل والحلول التي تعاني منها الدول العربية بصفة عامة حيث أنه لها نفس الجذور الاستعمارية التي تركتها تعاني من تخلف شامل في مختلف الجوانب،وإنما تختلف فقط في النموذج التنموي والاستراتجيات المتبعة والامكانيات المتاحة للخروج من حالة التخلف والوصول إلى مستوى مقبول من التنمية الاقتصادية.

وكل هذا كان من خلال المباحث التالية:

1. **أساسيات حول التنمية الاقتصادية و مؤشراتها**
2. **نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية**
3. **تمويل التنمية الاقتصادية**
4. **التنمية الاقتصادية العربية،الواقع،المشاكل، الحلول المستقبلية**

III. اتجاهات التنمية الاقتصادية و أهم عوائقها في الدول العربية.

1- أساسيات حول التنمية الاقتصادية و مؤشراتها.

سنحاول من خلال هذا المبحث في البداية سنتعرف على بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الإقتصادية بدءًا من توضيح مفهوم التخلف و الفقر وصولا إلى النمو و التنمية، ثم إدراج التطور التاريخي الذي عرفه مفهوم التنمية وصولا إلى مفهوم التنمية الشاملة، وفي الأخير سنبين مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية وكيفية الحصول على قياسها.

1-1 مفهوم التخلف، الفقر، النمو،و التنمية الاقتصادية

نظرًا لكون التخلف و التقدم وجهان لعملية تاريخية واحدة بدأت مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية،ارتئينا من خلال هذا المطلب التعرض إلى مفهوم كل والتخلف و أهم سماته ،الفقر و اسبابه، ثم مفهوم التنمية الاقتصادية، و العلاقة بين النمو و التنمية الاقتصادية و التفريق بينهما من خلال ادراج نقاط الاختلاف بينهما،وذلك كمايلي:

1-1-1 التخلف الاقتصادي،النشأة، التعريف ، و أهم سماته.

1-1-1-1 نشأة التخلف:

إن التخلف لم يكن حالة أصلية وجدت عليها اقتصاديات العالم الثالث،بل نشأ و تطور في لحظة تاريخية واحدة مع نشأة و تطور التقدم في المراكز الرأسمالية المتقدمة.[1]

فقبل الثورة الصناعية كانت مستويات التطور الاقتصادي بين مختلف البلدان متقاربة، والتفاوت بينهما لم يكن كبيرًا، إلا أنه منذ القرن 18م وبعد الثورة الصناعية تراجعت الدول المتخلفة كثيرًا بالمقارنة مع البلدان التي سارت في طريق التقدم و زادت الفجوة بينهما و بين البلدان المتخلفة.[2]

وهناك ثلاث حجج رئيسية تستخدم لتبيان أسباب نشأة التخلف هي :[3]

- الاقتحام العنيف لبلاد العالم الثالث و النهب الاستعماري المباشر للثروات و نقلها إلى البلاد المهيمنة،مما أدى إلى دفع عملية التراكم الأولي في المراكز الأوربية المهيمنة و بداية نزع التراكم **(De-Accumulation)** في بلاد العالم الثالث التي أصبحت منذ ذلك الوقت سائرة في طريق التخلف.
- تأسيس النظام الرأسمالي العالمي منذ منتصف القرن 16م، الذي ارتبط بنظام للتخصص وتقسيم العمل الدولي القائم على تدرجية السيطرة **(Hierarchy Of Control)**، وعدم تساوي عائد المبادلات الناشئة.
- كما نشأ بالارتباط مع هذا النظام عملية تحطيم استقلال الهيكل الاقتصادي للعالم التابع و تنمية احتياجات لا يمكن اشباعها إلا عن طريق المراكز المهيمنة،ومن ثمَ فرض شروط التبادل المناسبة للمراكز وغير المواتية لنمو بلاد المحيط.
- ارتباط تدعيم النظام العالمي للرأسمالية بحماية و تدعيم هياكل سياسية ،اجتماعية في البلاد الخاضعة والتابعة و غير المواتية لنموها الاقتصادي،ويشار هنا بصورة خاصة إلى تحالفات الطبقات الاقطاعية مع الامبريالية و تبرير هذا التحالف عن طريق المؤسسات الدينية.

وبهذا يمكن القول بأن نشأة التخلف و التقدم تمثل وجهتين متلازمتين لعملية واحدة ناتجة عن أمرين أساسيين،الأول هو التطور الرأسمالي المعاصر في أوربا الغربية و أمريكا الشمالية من خلال الاستغلال الامبريالي لبلاد العالم الثالث ، والأمر الثاني هو عملية تحطيم و اقتحام الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية التي تطلبها التحول الرأسمالي في أوربا.

1-1-1-2- تعريف التخلف الاقتصادي:

نظرًا لكون مشكلة التخلف الاقتصادي مركبة و معقدة و متصلة بعدة جوانب اقتصادية و سياسية واجتماعية ، فإنه من الصعوبة إعطاء تعريف متفق عليه للتخلف الاقتصادي،حيث ينظر إليه من خلال وجهات نظر مختلفة،وزوايا معينة يمكن اجمالها في الآتي:[4]

- هناك من يرى بأن البلد المتخلف هو البلد الذي لايملك امكانات و آفاق النمو الاقتصادي،أو هو البلد الذي يعاني من ندرة رأس المال،مع أن وجود رأس المال لوحده لا يؤدي إلى تجاوز حالة التخلف.

---

[1] : محمد السيد سعيد و آخرون، **الاقتصادات العربية وتناقضات السوق و التنمية**،(مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، الطبعة الأولى،2005)، ص 116.
[2] : مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات و موضوعات)**،(دار وائل للنشر،الأردن،2007)،ص17.
[3] : : محمد السيد سعيد و آخرون،مرجع سابق، ص-ص117- 119.
[4] : مدحت القريشي،مرجع سابق، ص 19.

- وآخرون يرون أن البلد المتخلف هو الذي يعاني من ندرة الموارد الاقتصادية أو سوء استخدامها، أوالاثنيين معًا، لكن هناك دولاً لا تملك الموارد لكنها استطاعت تحقيق التنمية و التقدم.
- ويشار إلى أن البلد المتخلف هو البلد الذي يسيطر فيه الانتاج الأولي فيه على الناتج القومي، وتنخفض نسبة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحليى الاجمالي،إلا أن هناك دولا زراعية لكنها متقدمة مثل استراليا و نيوزلندا.
- ويقول آخرون أيضًا بأن البلد المتخلف هو البلد المتخلف تكنولوجيًا، وهذا صحيح لكن التخلف التكنولوجي هو نتيجة من نتائج التخلف.
- وبهذا نجد أن كل تعريف يركز على جانب واحد من جوانب التخلف ، لكنها في النهاية تشير إلى أن البلدان المتخلفة هي التي تعاني من انخفاض مستويات الدخل و المعيشة للغالبية العظمى من السكان.

وتجدر الاشارة إلى أن وصف التخلف استنادًا إلى جانب واحد يمثل نظرة قاصرة،وغير متكاملة،كما أن التعريفات السابقة ركزت على على نتائج التخلف و ليس التي أوجدته.

وطبقًا للفكر الحديث فإنه ينظر للتخلف على أنه ظاهرة متعددة الأبعاد: اقتصادية و اجتماعية و ديموغرافية و سياسية ،ويرى **(D.Deers)** بأن التخلف لديه ثلاثة أبعاد هي: الفقر،و البطالة وعدم المساواة بين الأفراد. [1]

1-1-1-3 سمات (مظاهر) التخلف:

من بين أهم السمات المميزة للدول المتخلفة سواء المتبطة بالهيكل الاقتصادي المشوه،أو الظاهرية منها،مايلي:

أ- السمات ذات الطابع الاقتصادي:

- **انخفاض انتاجية العمل:** وهي مقاسة بمتوسط نصيب العامل من الانتاج بالمقارنة مع تلك المستويات السائدة في البلدان المتقدمة ،(وهذا مرتبط بسوء التغذية و التغطية الصحية،الرغبة في العمل،مستوى العمل والتدريب، الخبرة المهنية في التسييرو استعمال التقنيات العصرية)، وهذا لا يساعد على تراكم رأس المال لأن الضعف في انتاجية العمل تؤدي إلى مستوى ضعيف من الادخار.
- **التخصص بالانتاج الأولي والاعتماد الشديد على النشاط الزراعي:** حيث تتسم الدول المتخلفة بكونها متخصصة بالمنتجات الأولية كالزراعة و الصناعات الاستخراجية دون أن تمتد إلى عملية الانتاج لتشمل المراحل اللاحقة،لذا يساهم القطاع الزراعي في البلدان المتخلفة بالحصة الأكبر في تكوين الناتج القومي الاجمالي ويستوعب الجزء الأكبر من العاملين بهذا القطاع،كما تشكل الصادرات الزراعية الجزء الأكبر من حجم الصادرات الاجمالية،ويتسم القطاع الزراعي بالتخلف التكنولوجي ،كما أن معظم الانتاج ازراعي يستهلك ذاتيًا. [2]

وهناك دول معينة يستحوذ قطاع الصناعة الاستخراجية فيها على الجزء الأعظم من الناتج المحلي الاجمالي ومن الصادرات ،إلا أنه لا يشغل إلا نسبة ضئيلة من اجمالي العاملين نظرًا لتطور هذا القطاع تكنولوجيًا و يعود للشركات الأجنبية،و يتميز بكثافة رأس المال،وبذلك فإن هناك علاقة بين التخلف الاقتصادي و التخصص بالانتاج الأولي.

- **اختلال هيكل الصادرات** :حيث تعاني هذه الدول من ظاهرة اختلال هيكل الصادرات بسبب اختلال الهيكل الانتاجي، و تتركز هذه الصادرات عادة في سلعة واحدة أو عدد محدود من السلع الأولية ،الأمر الذي يؤدي إلى حدوث تقلبات كبيرة في عوائد الصادرات، وبالتالي اعتماد عملية التنمية الاقتصادية فيها على موارد متقلبة و غير مستقرة.

وبذلك فإنه في ظل ارتباط البلدان المتخلفة بالبلدان المتقدمة في إطار التبعية والسيطرة الاستعمارية المباشرة برزت نشاطات في الدول المتقدمة استدعت الحاجة إلى الدول المتخلفة والتابعة لها لتطويرها وتحريكها، وذلك لخدمة متطلبات النمو والتطور في البلدان المتقدمة من خلال تأمين المواد الخام لها وتصريف منتجاتها في البلدان المتخلفة، قد أدت هذه العلاقة من الاستغلال إلى إعاقة تطور النشاطات الأخرى تحت

---

[1] : Abedelkader Sid Ahmed,**Croissance Et Développement(Le Développement En Pratique L'Expérience Des Economies Du Tiers-Monde Depuis 1945)**,(O.P.U,Tome 02, 2ème Ed, Algérie,1981),P174.

[2] : جمال الدين لعويسات،**العلاقات الاقتصادية الدولية و التنمية**، (دار هومة للنشر و التوزيع ،الجزائر،2000)، ص 14.

تأثير المنافسة غير المتكافئة،و ظهور قطاع حديث مرتبط بالخارج وموجه للتصدير يستخدم التكنولوجيا الحديثة و يتميز بالانتاجية المرتفعة وبالتالي الدخل المرتفع، لكن تحت سيطرة و إدارة الشركات الأجنبية ، إلى جانب القطاع التقليدي الواسع الذي يديره السكان المحليون ويتسم بضعف القدرات الانتاجية واستخدام التكنولوجيا البدائية و القديمة، وهكذا فإن حالة الازدواجية في الاقتصاديات المتخلفة تؤدي إلى عدم توسيع السوق ولا تساعد على توسيع حجم الادخار و الاستثمار الأمر الذي يعرقل النمو و التطور في هذه الدول.

- **تدني حصة الفرد من رأس المال:** حيث ينعكس النقص الواضح في مخزون رأس المال لدى الدول المتخلفة في ضآلة حصة الفرد من رأس المال و تردي نوعيته ، ما يؤدي إلى انخفاض مستوى الانتاجية و بالتالي الدخل، كما يظهر النقص في رأس المال أيضًا من خلال انخفاض معدل التكوين الرأسمالي أو معدل الاستثمار على عكس الدول المتقدمة.[1]

ب- السمات ذات الطابع الديموغرافي،السياسي،الثقافي و التكنولوجي: هناك سمات عديدة مرتبطة بعوامل ديموغرافية ،سياسية،ثقافية،وتكنولوجية،و هي كمايلي:

- **معدل البطالة وعدم الانتفاع الكامل بالقوة العاملة :** فالبطالة في جوهرها بطالة هيكلية سببها اختلال في الهياكل الاقتصادية يتمثل في وفرة نسبية في قوتها العاملة لمواجهة الندرة النسبية في عناصر الانتاج الأخرى كرأس المال أو الأراضي الزراعية في بعض الحالات...
- **انخفاض مستويات المعيشة لغالبية السكان:** وهذا مقارنة بمستويات المعيشة في الدول المتقدمة (مثل مستوى الدخل،أزمة السكن، التغطية الصحية،معدل الوفيات، الأمية،....الخ[2]
- **الضغوط السكانية :** حيث يزداد عدد السكان في الدول المتخلفة بمعدلات عالية لا تتناسب مع حجم الموارد الطبيعية و الاقتصادية،كما ترتبط الضغوط السكانية باختلال التركيب العمري للسكان،حيث ترتفع نسبة صغار السن و تنخفض نسبة من هم في سن العمل، ومن أبرز آثار الضغوط السكانية الضغط على الموارد المتاحة وانخفاض انتاجية العمل و مستوى الدخل و انتشار البطالة.
- **عوامل أخرى متنوعة:** و تشمل جوانب عديدة و متنوعة منها تخلف وسائل الانتاج و عدم كفاءة نظام الاتصالات،وتدني مستوى التكنولوجيا،وعدم الاستقرار السياسي و نخلف النظام المصرفي، و ارتفاع مستوى الأمية ،وانخفاض مستوى الخدمات، .....الخ.[3]

وفي الأخير،ومن خلال ما تم عرضه يمكن تلخيص مختلف سمات التخلف الاقتصادي و مظاهره من خلال الشكل التالي:

---

[1] : M.L Jhingan ,**The Economics Of Development And Planning**, (Vrinda Publications,32nd Revised and Enlarged Edition,1999)PP 5-10.

[2]: : جمال الدين لعويسات، ،**مرجع سابق**،ص-ص 14-15

[3] : مدحت القريشي،**مرجع سابق**، ص- ص 35-36.

الشكل رقم (42) : سمات (مظاهر) التخلف

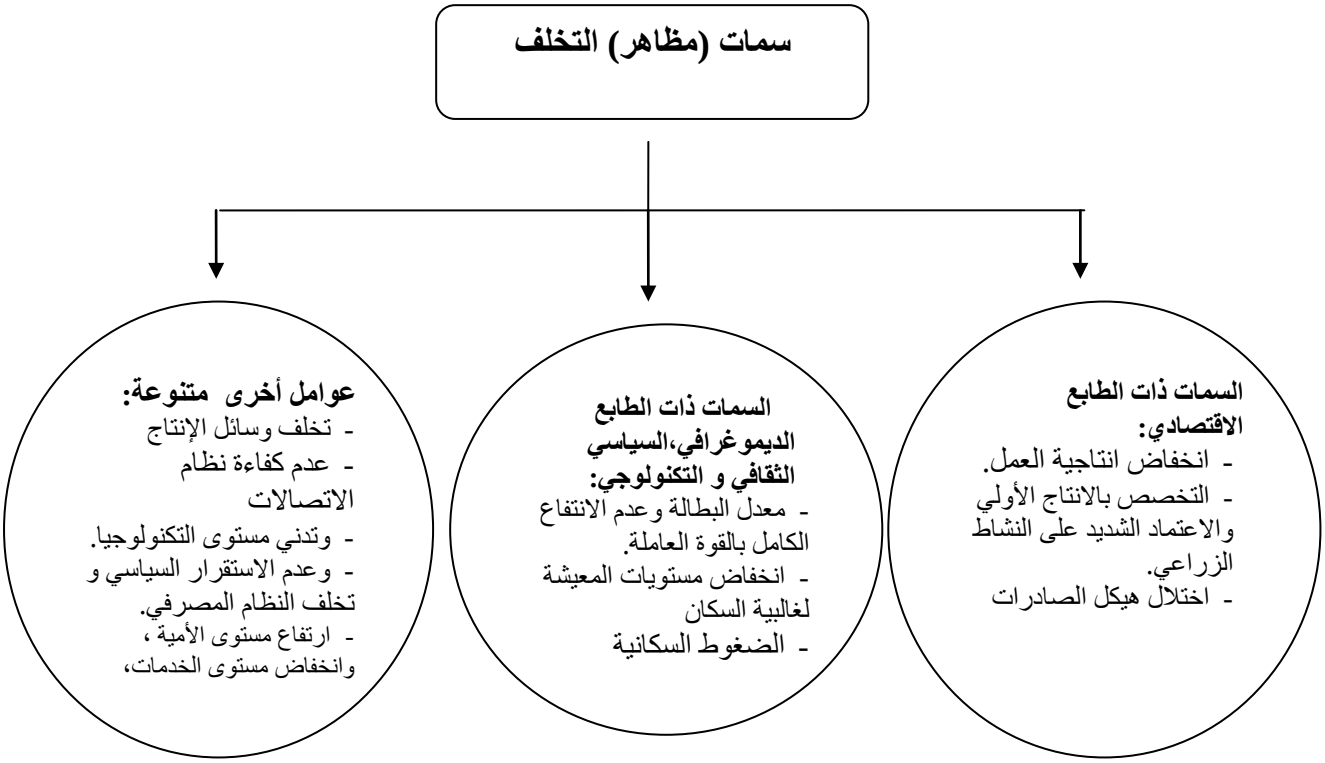

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المراجع السابقة

2-1-1 مفهوم الفقر، تصنيفاته، و أسبابه.

يعتبر الفقر مشكلة اقتصادية تتطلب تعريفًا واضحًا،وسنقوم فيمايلي بتوضيح مفهومها، تصنيفاتها، وأهم مؤشرات قياسه:

1-2-1-1 مفهوم الفقر:

يختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ولا يوجد إتفاق دولي حول تعريف الفقر نظراً لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، إلا أنه هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر ولإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على أنه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء، كما ونوعا، وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الضمانات لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها. وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالأمان ضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية[1].

وعليه يمكن تعريف الفقر على أنه عبارة عن مستوى من الحياة أين لا يستطيع فيه الفرد اشباع و إرضاء بعض حاجاته التي تعتبر اجتماعيًا حاجات أساسية،وفي المقابل فإن وجود شروط الحياة في مجتمع ما مرتبط بالدرجة الأولى بالقدرات التكنولوجية للآلة الانتاجية و القوى الانتاجية،بالاضافة إلى ذلك ،يمكن اعتبار أن بعض الحاجات الأساسية متصلة بالطبيعة البشرية، وهذا مهما كان التكوين الاجتماعي المعتبر.

[1]: بدر صالح عبدي،**الفقر و البطالة و سياسات مكافحتهما في ظل الاصلاح الاقتصادي و خطط التنمية**،(مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السادس حول قضايا اقتصادية و ادارية معاصرة في مطلع القرن الواحد و العشرين،يومي 07/06/ ماي 2008،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية،جلمعة الزرقاءمكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الأردن)،ص240.

إذًا فالحاجيات الأساسية موجودة،لكن ما يمكن أن يفرق بين أي نظام اقتصادي-اجتماعي إلى آخر هو الطريقة التي تأخذ بعين الاعتبار لاشباع أو لإرضاء هذه الحاجات. [1]

وبمفهوم مبسط للفقر يعتبر الفرد أو الأسرة يعيش ضمن إطار الفقر إذا كان الدخل المتأتي له غير كافٍ للحصول على أدنى مستوى من الضروريات للمحافظة على نشاطات حياته وحيويتها[2].

و يمكن تحديد أربع حاجات أساسية،عند عدم القدرة على اشباعها،يمكن أن يتسبب ذلك في حدوث فقر،هذه الحاجات هي:[3]

- الحاجة إلى التغذية.
- الحاجة إلى الصحة و الرفاهية.
- الحاجة إلى التربية و التعليم.
- الحاجة إلى السكن.

و الشكل الموالي يبين مفهوم الفقر من خلال إدراج مختلف الأفكار المعبرة عن المفهوم ،ومؤشراتها:

الشكل رقم (43): مفهوم الفقر و مؤشراته

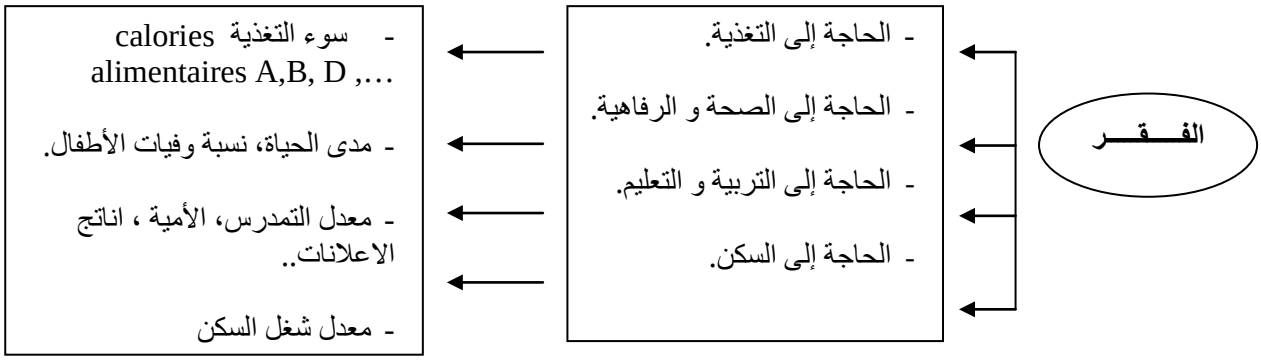

Source: Benattig Rachid**, Développement Economique et lutte Contre la Pauvreté En Algérie**, (Centre de Recherches En Economie Appliquée , Algérie, 1981) , P64

1-1-2-2 تصنيفات الفقر:

إن الفقر ليس صنفًا واحدًا بل أصناف عديدة،ويمكن النظر إلى ظاهرة الفقر من عدة زوايا منها[4]:

أ- الفقر المطلق و الفقر النسبي:

حيث يعطي المفهوم الأول حداً معيناً من الدخل، وتعتبر الأسرة فقيرة إذا قل دخلها عن هذا الحد، في حين يشير الفقر النسبي إلى الحالة التي يكون فيها دخل الأسرة أقل بنسبة معينة من متوسط الدخل في البلد، وبالتالي تتم المقارنة في هذه الحالة بين فئات المجتمع المختلفة من حيث مستويات المعيشة.

ب- الفقر الثابت و المؤقت:

الفقر الثابت المتواصل وهو جماعي هيكلي، والفقر الطارئ أو الظرفي هو الناجم عن أزمة اقتصادية أو عسكرية أو سياسية عابرة أو الكوارث الطبيعية: وهو عادة ما يمكن تجاوزُه بالتكافل و التضامن الشعبي والدولي.

ج- تصنيفات أخرى للفقر:

ج1- الفقر الاقتصادي: الذي يعني عدم قدرة الفرد على كسب المال، على الاستهلاك، على التملك، الوصول للغذاء...الخ.

---

[1] : Benattig Rachid**, Développement Economique et lutte Contre la Pauvreté En Algérie**, (Centre de Recherches En Economie Appliquée , Algérie, 1981) , P60

[2] : الطيب لحليح، محمد جصاص، **الفقر...التعريف و محاولات القياس**،مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، الجزائر، العدد07، جوان 2010.، ص 170

[3] : Benattig Rachid,**OpCit** , P64

4: الطيب لحليح، محمد جصاص، **مرجع سابق**،ص174.

ج2- الفقر الإنساني: هو عدم تمكن الفرد من الصحة، التربية، التغذية، الماء الصالح للشرب والمسكن، هذه العناصر التي تعتبر أساس تحسين معيشة الفرد و الوجود .

ج-3 الفقر السياسي: يتجلى في غياب حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، هدر الحريات الأساسية والإنسانية. الفقر السوسيوثقافي: الذي يتميز بعدم القدرة على المشاركة على اعتبار الفرد هو محور الجماعة والمجتمع، في جميع الأشكال الثقافية والهوية و الانتماء التي ترابط الفرد بالمجتمع.

هـ-الفقر الوقائي: هو غياب القدرة على مقاومة الصدمات الاقتصادية و الخارجية.

3-2-1-1 أسباب ظهور الفقر:

باختصار شديد يمكن إدراج أهم أسباب الفقر تبعا لأسباب أو أبعاد رئيسية وهي إما بعد سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي، وتعتبر تلك الأبعاد ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل: [1]

أ- **البعد السياسي:** و من هذا البعد نجد أن التوزيع الجغرافي لبعض البلاد قد يؤثر على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع وذلك بسبب قلة الموارد المتاحة للأفراد وبالتالي يؤثر على مستوى المعيشة نظرا لسوء التوزيع الجغرافي.

ضف إلى ذلك الحرب التي تؤثر على مستوى معيشة الفرد وتجعله يعيش في مستوى أدنى للمعيشة وذلك لأن الحروب تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد الموجودة، والحصار الذي يفرض على أي بلد سيؤثر على الأفراد أيضا لأنه يوقف أي نشاط أو استثمار وبالتالي لا يجد أفراد المجتمع أمامهم إلا الموارد المتاحة لهم والمحدودة وبالتالي يصلوا إلى مرحلة الفقر المطلق وهي عدم القدرة على إشباع الحاجات الأولية (كالمأكل – والملبس).

ب- **البعد الاقتصادي:** يظهر من خلال بعض الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التأثير المباشر على المجتمع وأفراد المجتمع مثل:

- عدم الاستفادة من الموارد التي تساعد على رفع المستوى الاقتصادي للبلد أو المجتمع.

-إن التطورات الاقتصادية مثل الجات والعولمة والخصخصة والتمويل الاقتصادي لا يعتبر نجاحاً اقتصادياً في بعض المجتمعات بقدر ما هو سبباً يعمق و يوسع هوة الفقر.

- عدم استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في المجتمع مثل (البترول – الزراعة – الأنهار) استغلالاً عقلانيا يكون فيه بالتالي معدل استهلاك أفراد المجتمع أكثر من الإنتاج.

- عدم الاهتمام بإنشاء أنشطة جديدة داخل المجتمع لزيادة من دخل المجتمع وأفراده و تحسين مستوى ثروة الأمة.

- عدم الاهتمام بتكوين علاقات جيدة مع العالم الخارجي للمجتمع لتبادل الأنشطة التجارية بين المجتمعات وبعضها البعض.

ج- البعد الاجتماعي: ويظهر من خلال ثقافة المجتمع والمبادئ التي يقوم عليها هل هي المساواة أم اللامساواة بين أفراد المجتمع. .

- كعدم تقديم الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وفرص العمل بالنسبة لأفراد المجتمع و التي تعتبر من أهم الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

-ظهور النظام الطبقي والتمايز بين الطبقات الذي يؤدي إلى عدم وجود مشاركة فعالة بين أفراد المجتمع.

-عدم الاهتمام بالتنمية الثقافية بالنسبة لأفراد المجتمع قد يكون ضمن الأسباب المؤدية لظهور الفقر.

[1]: **المفاهيم المتعددة للفقر**، إعداد اللجنة المشرفة على تنظيم الندوة الإقتصادية الدولية على الموقع الالكتروني بتاريخ2013/02/10: http://islamfin.go-forum.net/t9-topic

1-1-3 النمو ، التنمية و الرفاهية الاقتصادية.

1-1-3-1 مفهوم التنمية الاقتصادية:

يختلف مفهوم التنمية باختلاف وجهات نظر الاقتصاديين،فهناك من يركز على جانب معين و يهمل الجوانب الأخرى،إلا معظمها يركز على الجانب المادي للتنمية، حيث تعرف التنمية بأنها:

- عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة[1]، أو هي الاجراءات والجهود التي تبذل في سبيل رفع معدل نمو الدخل القومي و الفردي الحقيقي.[2]
- العملية التي بمقتضاها يجري الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم،و يصاحب ذلك العديد من التغيرات الجذرية و الجوهرية في البنيان الاقتصادي .[3]
- أوهي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن،و التي تحدث العديد من التغيرات في كل من هيكل الانتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة،إضافة إداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[4]

وبذلك فإن التنمية الاقتصادية عبارة عن عملية (تحول) شاملة لكافة مكونات اقتصاد ما،وذلك من خلال احداث تغيير واضح في أحجام (أو قيم)هذه المكونات و علاقاتها البينية الهيكلية و الضمنية،و تمتد هذه العملية إلى:[5]

- أحجام (أو قيم) ونسب كل من عناصر الانتاج (الأرض،العمل،رأس المال،الادارة)
- قطاعات الانتاج و نشاطاته (الزراعية،و الصناعية،و الخدمية).
- وحدات الانتاج (الصغيرةو الكبيرة، الاستهلاكية و الانتاجية).
- متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي و كيفية توزيع الدخل بين الاستهلاك و الادخار (الاستثمار)،وبين الأجور و الفوائد و الايجارات و الأرباح ،وكذلك القطاعين العام و الخاص،ومن ثمَ بين المواقع و المناطق الحضرية و الريفية و المراكز الحضرية و الاقليمية ، والقطاعين المحلي والخارجي من خلال حركات السلع و الخدمات،و الدخول و رؤوس الأموال و القوى العاملة،....

ومن هذا المنطلق نجد أن التنمية الاقتصادية هي عبارة عن تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب انتاجية أفضل ورفع مستويات الانتاج من خلال انماء المهارات و الطاقة البشرية و خلق تنظيمات أفضل،هذا فضلاً عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.[6]

وبالمفهوم الشامل فالتنمية تمثل ذلك التطور البنياني أو التغير البنياني للمجتمع بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية و الفكرية و التنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع،فهي ما إلا أداة لتحقيق أهداف محددة للمجتمع[7]

ومن خلال ما سبق نجد أن التنمية الاقتصادية تركز على ثلاث نقاط هي: [8]

- التنمية الاقتصادية ككل بمثابة عملية تطور انساني تنحصر دائمًا في اطار فترة زمنية معينة تقع بين حدين ، وهما حد الهدم و حد البناء، لا يمكن فهم محتواها بدقة و وضوح إلا عند اقترابها من نهايتها أي عندما تبدأ عملية البناء.
- التنمية الاقتصادية عملية منظمة،و تقع مسؤولية هذا التنظيم على عاتق هيئة أو سلطة معينة و ذلك لضمان حسن توجيهيها و إطلاق عجلتها بالسرعة اللازمة .
- يستوجب تحقيق هذا الهدف الكبير... وهو التنمية بالاعتماد على فلسفة معينة،أو مذهب معين يحظى بقبول العدد الأكبر من الشعب لا الصفوة المختارة،حيث أن تدخل السلطة في عملية التنمية مهما بلغ لا يمكن أن يؤدي إلى إطلاق عجلة التنمية طالما أنها غير مقبولة من جانب هؤلاء الذين سيتحملون ثمنها.

---

[1] : كامل البكري ،**مبادئ الاقتصاد**،(الدار الجامعية ،مصر، 1998)، ص 529.

[2] : عصام البدراوي البدعي، **مقدمة في التنمية الاقتصادية و التخطيط**،(دار النهضة العربية ،مصر، 1997)، ص 21.

[3]: مدحت القريشي،مرجع سابق، ص 122.

[4] : محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها** ، (الدار الجامعية،مصر،199)، ص52.

[5] : هوشيار معروف،**دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتجيات التصنيع و التحول الهيكلي)**،(دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن،2005)، ص11

[6] : محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها،نظرياتها،و سياساتها)**،(الدار الجامعية،مصر، 2003)،ص20.

[7] : مدحت القريشي،**مرجع سابق**، ص 123.

[8] : الطيب داودي،**الاستراتجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية** (دار الفجر للنشر و التوزيع،مصر،2008)،ص –ص 8،9.

2-3-1-1 النمو و التنمية الاقتصادية:

عادة مايستخدم النمو و التنمية كمرادفين لبعضهما البعض ، وذلك خاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى وذلك لأن كلاهما يشيران إلى زيادة في الطاقة الانتاجية للاقتصاد،أي زيادة الاستثمار في تنمية الامكانات المادية و البشرية لإنتاج الدخل القومي الحقيقي في المجتمع.[1]،وفيمايلي سنوضح مفهوم النمو الاقتصادي،و الفروقات الأساسية بينه و بين التنمية الاقتصادية:

أ- مفهوم النمو الاقتصادي :

يقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في اجمالي الناتج المحلي أو اجمالي الدخل القومي، بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي،و بالتعمق في هذا المفهوم فإنه يتعين التأكيد على مايلي: [2]

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي، بل و أن تترتب عليه زيادة في دخل الفرد الحقيقي،بمعنى أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني، حيث أنه كثيرًا ما يحول نمو عدد السكان بمعدل أعلى دون زيادة دخل الفرد رغم الزيادة في اجمالي الناتج المحلي و لايحقق نموًا اقتصاديًا. ووفقًا لذلك فإ

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل النمو السكاني.

- ولذلك فإن الدول التي يزيد عدد سكانها بمعدلات كبيرة تعاني من التخلف و أغلبها من الدول النامية،لذلك يجب أن تسعى هذه الأخيرة إلى الاهتمام بمعاجة قضية تزايد السكان،وإلا فإن مجهوداتها لن يسفرعنها أي تقدم يذكر.
- يتعين أن تكون الزيادة في دخل الفرد ليست نقدية فحسب،بل يجب أن تكون زيادة حقيقية،وعلى ذلك لابد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود،أي لابد من استبعاد معدل التضخم ،و على ذلك :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد الحقيقي – معدل التضخم.

- يجب أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بالاستمرارية،أي أن تكون على المدى الطويل و ليست عارضة أو مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها، كأن تقدم دولة غنية لدولة فقيرة اعانة تزيدمن متوسط الدخل الحقيقي لمدة عام أو عامين فقط.

ب- الفروقات الأساسية بين النمو و التنمية الاقتصادية (نقاط الاختلاف):

سنحاول من خلال مايلي توضيح الفروقات الأساسية التي ينطوي عليها مفهومي النمو و التنمية :

- النمو الاقتصادي يشير إلى الزيادة المضطردة في الناتج القومي الاجمالي لفترة زمنية طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات مهمة و ملموسة في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية،بينما تشمل التنمية الاقتصادية اضافة إلى نمو الناتج القومي الاجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة و واسعة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الديموغرافية ،وفي التشريعات و الأنظمة.
- كما يفرق Schumpeter بين الاثنين بالقول بأن التنمية هي تغيير غير مستمر و فجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغيير تدريجي و مستقر في الأجل الطويل و الذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار و في السكان.[3]

---

[1] : ابراهيم متولي حسن المغربي،**دور حوافز الاستثمار في تحليل النمو الاقتصادى(من منظور الاقتصاد الاسلامي و الأنظمة الاقتصادية المعاصرة)**، (دار الفكر الجامعي،مصر،2001)،ص58.

[2]: محمد عبد العزيز عجمية،إيمان ناصف،**التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية و تطبيقية)**،(الدار الجامعية،مصر، 2001)،ص-ص56-59.

[3] : مدحت القريشي،**مرجع سابق**، ص122.

- ويميل بعض الاقتصاديين إلى التمييز بين التنمية الاقتصادية و النمو الااقتصادي ،من خلال كون التنمية تتمثل في تحقيق زيادة سريعة تراكمية في الدخل الفردي عبر فترة ممتدة من الزمن،أما النمو فيتمثل في رفع مستوى المعيشة.
- التنمية الاقتصادية تمثل تدخلا إراديًا من الدولة لإجراء تغيرات جذرية في هيكل الاقتصاد و علاج ما يقترب به من اختلال، وهي تؤدي بذلك إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج،أما النمو الاقتصادي، فهو نمو تلقائي للاقتصاد يؤدي إلى زيادة النتاج القومي دون تغيير إرادي في عمل و أداء الاقتصاد[1]، فهو يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة وسعيها الدائم للعيش،فالسكان ينمون،وتنمو احتياجاتهم من السلع و الخدمات المختلفة،وبالتالي فإنهم يحاولون زيادة انتاجهم منها،وبذلك ارتبط النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الاجمالي،فالنمو الاقتصادي يسبق التنمية و هو ظاهرة تحدث في الأجل القصير في حين أن التنمية لا تحلل إلا في الأجل الطويل و لايمكن الحكم عليها إلا بعد مضي فترة زمنية ليست بالقصيرة.[2]
- تشير التنمية إلى البلدان النامية و النمو إلى البلدان المتقدمة[3]، حيث يستخدم اصطلاح النمو الاقتصادي للاشارة إلى مظهر التقدم الاقتصادي أو دلائله،وعلى الأخص زيادة في الدخل القومي الحقيقي،أما اصطلاح التنمية الاقتصادية فيستخدم للاشارة إلى التغيرات الأساسية التي تؤدي إلى إحداث النقدم، وبالأخص التغير في البنيان الاقتصادي الذي يصاحب عادة نمو الدخل الحقيقي في المدى الطويل،كالتغير في الناتج الصناعي،الزراعي، والناتج في قطاعات الخدمات إلى مجموع الناتج القومي.[4]

وعلى ذلك فإن عملية التنمية تنطوي على العناصر التالية:[5]

✓ **جميع ما انطوت عليه عملية النمو ، و التي تتمثل في :**

- تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي.
- أن الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقية و ليست نقدية.
- أن تتسم الزيادة في زيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية.

✓ **عوامل أخرى تنفرد بها التنمية ،و تتمثل في :**

- اجراء تغيرات في الهيكل و البنيان الاقتصادي.
- تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل.
- الاهتمام بنوعية السلع و الخدمات المنتجة حيث تعطى الأولوية للأساسيات و خاصة التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية،الملابس،و المساكن،...فضلاً عن الخدمات الأساسية من تعليمية،و صحية، واجتماعية.

2-1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية و أبعادها.

1-2-1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية و سياسية تحتل مكانًا بارزًا في الأمور العالمية منذ 1945،ويرجع ذلك أساسًا إلى انتشار التخلف و من ثم الفقر،الأمر الذي يتطلب مجهودات جذرية و فورية لخفيف أعبائه وحل بعض المشاكل الناجمة عنه.[6]

حيث تعتبر فترة مابعد الحرب العالمية الثانية بداية ما يمكن أن نسميه عصر التنمية في العالم،إذ شهدت تلك الفترة إهتمامًا ببرامج المساعدات الفنية والمالية بهدف إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية لأسباب سياسية، إقتصادية، وإجتماعية،وبذلك استخدم مصطلح التنمية لأول مرة في كتاب (خطة التنمية) في العام 1939 من قبل يوجين ستيلي،وهناك تعريفات متعددة للتنمية تطورت بتطور الزمن.[7]

و يمكن توضيح مراحل تطور مفهوم أو موضوع التنمية الاقتصادية كالتالي:

---

[1] : ابراهيم متولي حسن المغربي، ،**مرجع سابق**، ص59.
[2] : مدحت حسن دخيل،**اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**،(منشورات الحلبي القانونية،لبنان،ط2009،1)،ص 28
[3] : مدحت القريشي،**مرجع سابق**، ص124.
[4] : ابراهيم متولي حسن المغربي، ،**مرجع سابق**، ص59.
[5] : محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**،(الدار الجامعية،مصر،2009)،ص13.
[6] : محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي الليثي،**مرجع سابق**، ص 13.
[7] : بشار محمود قبلان،**أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الإقتصادية والسياسية**، (دار عماد الدين للنشر،الأردن،2009)،ص،ص54،53.

- **بعد الحرب العالمية الثانية،** كان جوهر التنمية يتمثل في النمو السريع للدخل،و أصبح مؤشر الدخل يستخدم بكثرة للتعبير عن التنمية ، لكونه يأخذ قدرة المجتمع على زيادة الانتاج بمعدلات تفوق معدل نمو السكان، ولأن معدل نمو الدخل الحقيقي يقيس بشكل عام التحسن في مستوى المعيشة[1]، حيث كان مفهوم التنمية في تلك الفترة مقتصرًا على النمو الإقتصادي المتمثل في زيادة الدخل القومي وتراكم رأس المال عن طريق القيام بالمشروعات الصناعية. [2]
- **وخلال عقد الستينات،** تحول مفهوم التنمية من النمو الاقتصادي فحسب (النمو السريع في الدخل) إلى الحد من التفاوت في الدخل و تحقيق العدالة في توزيع الدخل و إزالة الفقر، وتوسيع فرص العمل و اشباع الحاجات الأساسية إلى جانب النمو الاقتصادي،وهذا بسبب استمرار مظاهر التخلف و مشكلات البطالة و الفقر وسوء توزيع الدخل حتى بعد استقلال الدول النامية،وتحقيقها لمعدلات عالية نسبيًا في الناتج القومي، ومن ناحية أخرى استطاعت بلدان نامية لم تشهد سوى معدلات متوسطة في نمو الدخل تحقيق تقدمًا لا بأس به في عدد من المجالات المتصلة باشباع الحاجات الأساسية.

وبهذا فإن التغير الكمي في الناتج القومي الاجمالي لا يعبر عن التغيرات النوعية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي، و أن المطلوب بالنسبة للدول النامية هو التأكيد على هذه التغيرات النوعية إلى جانب التغير الكمي[3] الكمي[3]

- **وخلال السبعينات،** تم نتيجة لذلك اعادة تعريف التنمية لتعني تقليل الفقر و عدم المساواة و القضاء على البطالة ضمن اقتصاد يستمر بالنمو،كما أدركت العديد من الجهات المعنية بالتنمية بأن التنمية ليست قضية اقتصادية فحسب،بل انها مرتبطة بالأفكار السياسية و الاجتماعية و شكل الحكومة ودور الجماهير في المجتمع.[4] المجتمع.[4]

حيث غير البنك الدولي موقفه الذي كان يركز على النمو الاقتصادي كهدف للتنمية وتبنى سيلسات إعادة التوزيع مع النمو،وبدأ ينظر نظرة أوسع للتنمية كما ورد في تقريره لعام 1991 (World Development report) عن التنمية الدولية عندما أكد قائلا:

"إن تحدي التنمية يعني التحسين من نوعية الحياة و التي تتضمن أكثر من مجرد ارتفاع للدخل،لتشمل تعليمًا أفضل، ومستوى أعلى من الصحة و التغذية، وفقرًا أقل، وبيئة أنظف، وتكافئ الفرص، وحرية فردية أكبر، وحياة ثقافية أغنى".[5]

كما تبنت منظمة العمل الدولية استراتجية الوفاء بالاحتياجات الأساسية للانسان و اكدت على أنه لا يكفي أن يعاد توزيع الدخل بين الطبقات و الفئات ، بل التركيز على تحسين نصيب الأغلبية الفقيرة و توفير السلع والخدمات،لكن فكرة الحاجات الأساسية تعرضت هي الأخرى لانتقادات ،و أن الاهتمام بها يمنع الدول النامية من امكانية اللحاق بركب الدول الصناعية المتقدمة، ولهذا لم يجد مفهوم الحاجات الأساسية أدنى اهتمام، وظهرت خلال عقد الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية ، فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية،والتنمية المستدامة،و التنمية المستقلة الشاملة، وفيمايلي موجز لكل هذه المفاهيم:

أ)- مفهوم التنمية البشرية:

عرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية البشرية في تقريره العالمي الصادر سنة 1990التنمية البشرية المستدامة على أنها "عملية توسيع لخيارات الأفراد، ومن حيث المبدأ، هذه الخيارات يمكن أن تكون مطلقة ويمكن أن تتغير بمرور الوقت، ولكن الخيارات الأساسية الثلاثة، على جميع مستويات التنمية البشرية، هي:

-أن يعيش الأفراد حياة مديدة وصحية. -أن يكتسبوا المعرفة.

-أن يحصلوا على الموارد اللازمة لمستوى معيشة لائقة،

---

[1] : مدحت القريشي،**مرجع سابق**، ص126.

[2]: بشار محمود قبلان ،**مرجع سابق**،ص، ص54،53.

[3] : مدحت القريشي،**مرجع سابق**، ص126-127.

[4]: ميشل تودارو ،**ترجمة**: محمود حسن حسني،محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**،(دار المريخ،المملكة العربية السعودية،2006)،ص52.

[5] : M.Torado ,**Economic Development**,(Seventh edition,Addisonwesly,2000) , P 18.

ولكن التنمية البشرية لا تنتهي عند ذلك... فالخيارات الإضافية تتراوح من الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى التمتع بفرص الإبداع والإنتاج والتمتع بالاحترام الذاتي الشخصي وبحقوق الإنسان المكفولة1، وبالتالي فهدف التنمية يرتكز على تكوين بيئة ملائمة لحياة مديدة وصحية وقائمة على الإبداع.

ولقد تطور مفهوم التنمية البشرية،وبدأ ينظر للبشر كغاية في حد ذاتهم و محور للتنمية تعمل على تحقيق طموحاتهم،وبدأ التركيز على عناصر أساسية في التنمية البشرية هي : طول العمر، المعرفة،مستويات المعيشة الكريمة،وبذلك تحولت نظرة التنمية للإنسان من مجرد كونه مورد أو رأسمال إلى هدف يسعى لتنمية ذاته بذاته .

وبناءًا عليه تحددت الأركان الثلاثة للتنمية: أن يكون الناس هم موضوع التنمية، وأن تتم التنمية بواسطتهم، ومن أجلهم: 2

-**تنمية الناس:** حيث يجب على كل مجتمع أن يستثمر في قدرات أفراده كي يتسنى لهم أداء دورهم الكامل في الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية لبلدهم.

- **التنمية من أجل الناس:** فهم المستهدفون بالتنمية، ولا تكون التنمية، تنمية بشرية حقيقية إلا إذا أشبعت كل حاجات الفرد و أتاحت الفرص للجميع، واتخذت الاجراءات الوقائية الضرورية من الناحية الاجتماعية.

- **التنمية بواسطة الناس:** يجب أن يشترك الناس مشاركة كاملة في الجهد التنموي،وفي التخطيط استراتجيات التنمية و تنفيذها، و ذلك من خلال الهياكل الملائمة لاتخاذ القرارات.

وتتمثل عناصر التنمية البشرية ومكوناتها في النقاط التالية:

- **التعليم :** هو استثمار للفقراء ، وسيلة للحراك الاجتماعي ونعني (بالحراك الاجتماعي) هو تحريك هذه الطبقة من السفلى إلى الطبقة الوسطية ، جودة التعليم واستمرار يته ، حفظ التراث للأمة

- **الصحة :** الإنسان السليم يكون قادر على العمل ، يحي الإنسان حياه مديدة خاليه من الأمراض ،وبيانات صحية هامة يتم جمعها لقياس المستوي الصحي

– **مستوى دخل الفرد :** تحسين المعيشة برفع مستوي الدخل ، تنوع مصادر الإنتاج[3]

ب)– مفهوم التنمية المستدامة: لقد عرفت اللجنة الدولية للبيئة (**WCED**)و التنمية خلال 1988 فيما يسمى بالتنمية المستدامة على انها : " عبارة عن نمط من أنماط إستخدام الموارد المتاحة بهدف تلبية الحاجات البشرية،مع الحفاظ في نفس الوقت على البيئة،وبحيث تكون الإستجابة لهذه الحاجات ليس من أجل الحاضر أوالمستقبل القريب فقط، بل من أجل المستقبل بجميع أبعاده"

وبذلك تشمل التنمية المستدامة الجمع أو التوفيق بين ثلاثة أبعاد أساسية يمكن توضيحها في الشكل التالي:[4]

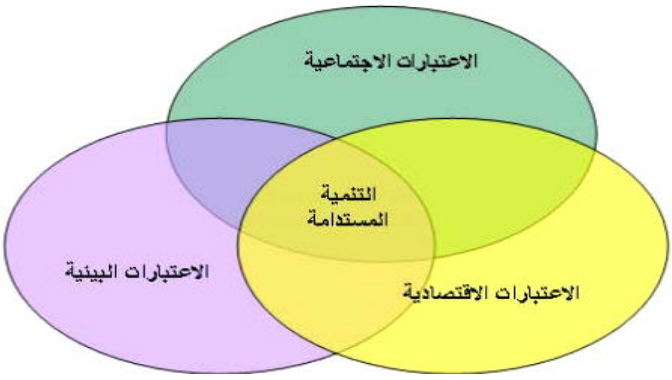

ولقد تم دمج فكرة التنمية المستدامة بالتنمية البشرية ليصبح مفهوم التنمية الجديد هو التنمية البشرية المستدامة.

[1] : كتوش عاشور، ڤورين حاج قويدر، **التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها**،مركز الدراسات الاقليمية، ص3، على الموقع الإلكتروني: http://www.kantakji.com/media/1201/348.pdf ،بتاريخ: 2012/10/12 ،الساعة 14:12.

[2] : محمد حسن دخيل، **مرجع سابق**، ص-ص: 21-22.

[3] : Vinod Thomas Et Autres traduit par Olivier Ferrier,**Qualité De La Croissance**,(Ed De Boeck Université,Belgique, 2002),P06

[4] : Beat Burgemenmeier, **Politique Economique Du Développement Durable**, ,(Ed De Boeck Université,Belgique, 2005),P-P 42.43

جـ)- التنمية المستقلة: بالرغم من عدم وجود مفهوم محدد للتنمية المستقلة،إلا أن الغالبية تتفق على أنها عبارة عن اعتماد المجتمع على نفسه و تطوير قدرات أفراده ،مع اعطاء الولوية لتعبئة الموارد المحلية وتصنيع المعدات الانتاجية وبناء قاعدة علمية و تكنولوجية و محلية بكل مقتضياتها ذات كفاءة اقتصادية،و التي ترتبط بطبيعة الموارد الاقتصادية المتوفرة،وهذا دون استيرادها من الخارج بل يتعين على الدول أن تخلقها و هنا تكمن الصعوبة.

د)- الإطار الشامل للتنمية:

أعلن البنك الدولي في عام 1996 عن مبادرة الاطار الشامل للتنمية ، و التي تتضمن وضع اطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي والمالي الكلي مع الهيكل الاجتماعي و البشري،و ينظر البنك الدولي للتنمية على أنها عملية تحويل المجتمع من العلاقات التقليدية و طرق التفكير التقليدية و طرق الانتاج التقليدية إلى طرق أكثر حداثة ويرى البنك أنه لن يسيتير انجاز هذه التنمية إلا إذا شملت التنمية تحسين مستويات الحياة كالصحة و التعليم وتخفيف الفقر و اضطراد التنمية.[1]

لذا فإن التنمية يجب أن ينظر إليها على أنها عملية متعددة الأبعاد و التي تتضمن تغييرات رئيسية في الهياكل الاجتماعية ،أساليب حياتية شائعة، و هيئات قومية،بالاضافة إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي،وتقليل عدم المساواة،و أخيرًا اجتثاث الفقر و إبادته.[2]

حيث تتمثل أهداف التنمية الشاملة في الآتي :

- **أهداف اقتصادية :** تحقيق النمو الاقتصادي ، الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة (النفط)
- **أهداف بيئية :** بيئة صحية للبشر (محاربة الأمراض) ، استخدام عقلاني للموارد المتاحة ،المحافظة على الموارد الغير متجددة
- **الأهداف الاجتماعية :** محاربة البطالة (حق العمل) ، العدالة الاجتماعية (حق التعليم –حق الصحة)
- **الثقافة السياسية :** هي مجموعه القيم والمعايير السلوكية المتعلقة بالأفراد في علاقاتهم مع السلطة السياسية ،ويمكن تلخيص الإطار الشامل للتنمية من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (44) : مفهوم التنمية الشاملة كما صاغه البنك الدولي

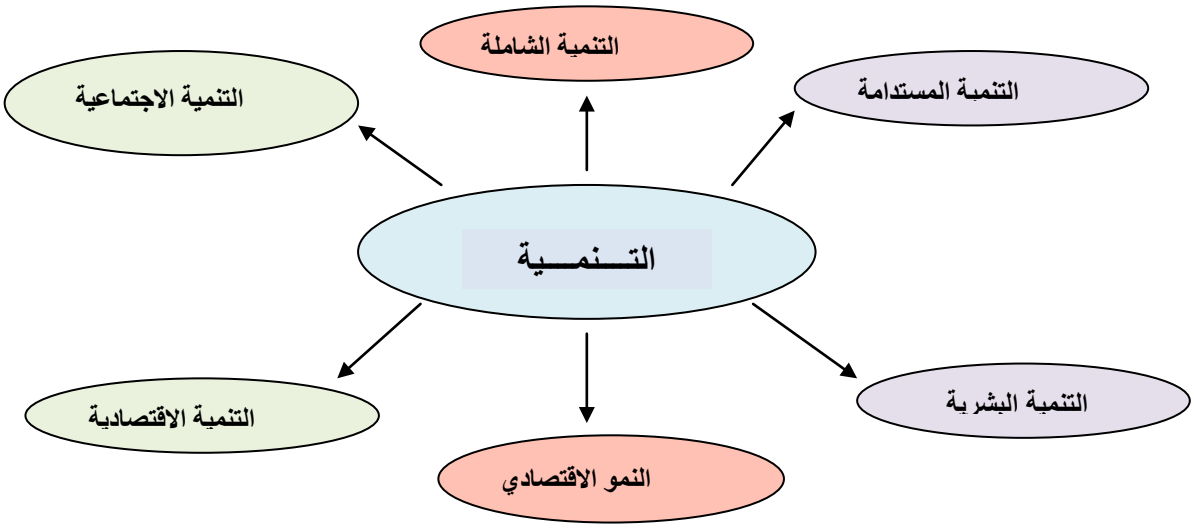

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على المعلومات السابقة

1-2-2 مستلزمات التنمية الاقتصادية.

تتطلب التنمية الاقتصادية العديد من المستلزمات الضرورية لانجاز مهامها،وسوف نستعرض فيمايلي كلا من هذه المستلزمات بايجاز:

[1] : مدحت القريشي ، **التنمية الاقتصادية (نظريات،سياسات ،و موضوعات)**،(دار وائل للنشر،الأردن،2007) ، ص 130.
[2]: ميشل تودارو ،**مرجع سابق**ص54..

1-2-2-1 تراكم رأس المال (Accumulation de Capital):

يعتبر رأس المال من حيث مدى توفره و معدل تراكمه من المحددات الأساسية للطاقات الانتاجية في المجتمعات ،ومن ثمَ في مستوى التقدم الذي بلغته و معدل النمو الذي سيتحدث فيها.[1]

وينتج التراكم الرأسمالي عند تخصيص جزء من الدخل الحالي كإدخار،لكي يتم استثماره حتى يزداد نمو الدخل و الناتج المستقبلي.[2]

ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من رأس المال ،وهي:

أ- **رأس المال المالي (Financial Capital) :** والذي يمثل الأموال السائلة التي توجه لشراء الأسهم و السندات أو تقرض إلى البنوك للاستخدام في الأعمال.

ب- **راس المال الحقيقي أو المادي (Real Capital)** : والذي يتكون من المصانع و الآلات ومخزون المواد الولية.ويقسم رأس المال الحقيقي بدوره إلى ثلاثة أنواع :

- **رأس المال الثابت(Fixed Capital):** و الذي يتمثل في المصانع و الآلات و المعدات والمستودعات و المباني المستخدمة في الانتاج الصناعي و وسائط النقل،.....
- **رأس المال المتداول (Circulating Capital):** و يتمثل في المواد الخام و السلع قيد الانتاج والنهائية و الصول الجارية...
- **رأس المال الفوقي الاجتماعي:** و يتمثل في الأصول الثابتة المملوكة للمجتمع ككل و ليس لفرد معين ،مثل المدراس و المستشفيات،و الطرق و الجسور، أو ما يعرف بالبنية التحتية. [3]

ج- **رأس المال البشري:** وذلك من خلال الاستثمار في الموارد البشرية و تحسين نوعيتها ،للتأثير على حجم الانتاج و زيادته.[4]

وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي يلعبه تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وكونه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة ،و التي بدورها تعتبر محددًا رئيسيًا لنمو الانتاجية،كما يعتبر تراكم رأس المال اضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية و اقتصادية كفؤة لزيادة مخزون رأس المال للفرد بأشكال متنوعة.[5]

1- الموارد البشرية و نمو القوى العاملة:

هناك خلاف على إذا ما كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أم سالب على التنمية الاقتصادية في دولة تعاني من فائض في عنصر العمل،حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على قدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية،وتتوقف هذه القدرة بصورة كبيرة على معدل ونوع التراكم الرأسمالي ومدى توافر العوامل المرتبطة مثل الإدارة و التنظيم (القدرات و المواهب و المهارات و المعرفة لدى الأفراد).

وعلى هذا فإن مفهوم الاستثمار في الموارد البشرية و خلق رأس المال البشري مشابه لتحسين الجودة وبالتالي الإنتاجية ،حيث أن زيادة النمو السكاني (أو القوة العاملة) تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين، ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة في القوى الشرائية من خلال زيادة حجم الأسواق المحلية.[6]

والعمل ليس عاملا رئيسيًا من عوامل الانتاج فحسب،بل هو المستفيد الرئيسي من النمو و التنمية الاقتصادية،حيث أن الانسان هو غاية للتنمية (الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الانسان)،وهو وسيلتها في نفس الوقت (أي هو الذي يرسم و ينفذ عملية التنمية).

---

[1] : محمد عبد العزيز عجمية ،محمد علي الليثي،مرجع سابق،ص 58.
[2] : ميشل تودارو ،**مرجع سابق**ص168.
[3] : مدحت القريشي،مرجع سابق، ص135
[4]: ميشال تودارو ،مرجع سابق، ص169.
[5]: مدحت القريشي،مرجع سابق، ص136.
[6] : ميشال تودارو ،**مرجع سابق**، ص171.

وتتوزع الموارد البشرية بين مجموعتين:

أ- **مجموعة عرض العمل:** و التي تتضمن عدد العاملين و يطلق عليها العمل المادي.

ب- **مجموعة أخرى تعمل على تنظيم تشغيل العمل**،وهؤلاء هم المدراء و المنظمون،ويطلق عليها القدرات الادارية.

2- **التكنولوجيا و التقدم التكنولوجي: (تراكم المعارف):**ويقصد التقدم التكنولوجي أو التغير التكنولوجي تغيرًا في المعرفة الخاصة بالانتاج ،والتغير في المنتج ، وقد يعني ذلك تحسنًا في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد ،حيث ان التنمية الاقتصادية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع و الخدمات المنتجة..

وبعبارة اوسع و اشمل فإن التكنولوجيا تمثل المعرفة العلمية التي تستند على التجارب وعلى النظرية العلمية التي ترفع من قدرة المجتمع على تطوير أساليب أداء العمليات الانتاجية و التوصل إلى أساليب جديدة أفضل بالنسبة للمجتمع.[1]

لذا يعتبر التقدم التكنولوجي أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي،والذي ينتج في أبسط صورة من الطرق الجديدة و المستحدثة لانجاز المهام التقليدية مثل :صناعة الملابس،بناء المنازل،زراعة المحاصيل،...الخ.[2]

وبشكل عام فإن التكنولوجيا تتضمن العناصر التالية:[3]

- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية.
- المهارات التي لا تنفصل عن الأشخاص العاملين.
- براءات الاختراع و العلامات التجارية.
- المعرفة غير المسجلة.

وبذلك يلعب التقدم التكنولوجي دورًا مهمً في تحقيق النمو في الانتاج ،و زيادة الكفاءة الانتاجية التي تأخذ شكل التحسن في الانتاج أو تقليل تكاليف الانتاج،وكذا في التغلب على الندرة و تقليل قيودها حيث أنه مع انخفاض حجم الانفاق على الموارد يصبح جزء من هذه الموارد متوفرًا للاستخدام .

4-الموارد الطبيعية:

يمكن القول بأن الموارد الطبيعية مهمة للتنمية خصوصًا في المرحلة الأولية للتنمية إذا تم استغلالها بشكل مناسب ،وكلما إزدادت الموارد الطبيعية وتم استغلالها بشكل جيد كلما كان ذلك حافزًا و عاملاً مساعدًا على النمو و التطور.

1-3 مقاييس و مؤشرات التنمية الاقتصادية.

بعد تحديد مفهوم كل من النمو و التنمية الاقتصادية و توضيح الفروق الأساسية بينهما ،فإنه من خلال هذا المطلب سنحاول التعرف على الوسيلة التي عن طريقها نتعرف على ما يحققه المجتمع من تقدم أو نمو أو تنمية حيث أنه غالبًا ما تستخدم هذه المصطلحات كمترادفات بسبب ما تشمله من عناصر مشتركة رغم الفروق الواضحة بينها، أي ماهي الوسائل التي يمكن عن طريقها قياس درجة التقدم في دولة ما؟.

وبذلك نجد أن فكرة التنمية تطرح ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات و الخطط و تحديد الأهداف أم لتقييم النتائج، ونظرًا للتحولات الواسعة في مفهوم التنمية ،فإن المؤشرات بدورها عرفت تطورات هامة على محاور عديدة بدءًا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية و الأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية، ففي البدء كان مقياس الفقر (أو التنمية)، هو الناتج القومي الاجمالي ثم اصبح الناتج القومي للفرد،ثم تغير إلى مؤشرات الرفاهية الاجتماعية ثم تطور أخيرًا إلى مؤشر التنمية البشرية المستدامة

و بصفة عامة توجد ثلاثة معايير رئيسية لقياس التنمية الاقتصاديةهي :

- المعايير الاقتصادية.
-المعايير الاجتماعية.
-المعايير الهيكلية.

1-3-1 المعايير الاقتصادية (معايير الدخل)

[1]: سوزان موزي، **الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية**،(دار المنهل اللبناني،بيروت،2009)،ص101.
[2]: ميشال تودارو ،**مرجع سابق**، ص172.
[3] : مدحت القريشي،**مرجع سابق**، ص142.

حيث تعتبر هذه المعايير أن الدخل هو المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية و درجة التقدم، ومن أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي الاجمالي ، **و يشتق منه مؤشرات للتنمية منها:**

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، وفيمايلي شرح مختصر لهذه المؤشرات:

1-1-3-1 الناتج القومي الاجمالي (PNB,GNP):

في البداية اعتبر بأن التنمية انما تعني زيادة مضطردة في الناتج القومي الاجمالي خلال فترة زمنية طويلة، ويجب على هذا المقياس أن يستبعد التغيرات الحاصلة في الأسعار (أي أن يكون **GNP بالأسعار الثابتة)**، و يؤخذ على هذا المقياس أنه لا يأخذ نمو السكان بعين الاعتبار، كما أنه لا يظهر التكلفة التي يتحملها المجتمع من جراء التلوث أو التحضر،أو التصنيع، و لايعكس توزيع الدخل بين فئات السكان،إضافة إلى صعوبات مفاهيمية في قياس الدخل.

2-1-3-1 الناتج القومي للفرد :

أصبح مقياس التنمية هو حصول زيادة في ناتج الفرد لفترة زمنية طويلة،وهنا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج القومي الاجمالي أكبر من معدل زيادة السكان لكي تتحقق زيادة في الناتج القومي للفرد، ومن جهة أخرى يمكن أن يزداد الفقر رغم الزيادة في الناتج القومي إذا ما ذهب الجزء الأكبر من الدخل إلى فئة محدودة من الأغنياء.

3-1-3-1 معيار الحاجات الأساسية (Basic Needs)

بعد الانتقادات الموجهة إلى مقياس دخل الفرد ، تم التوجه نحو تبني مقياس اشباع الحاجات الأساسية ،وهذا خلال المؤتمر العالمي للتشغيل سنة 1976م، و يؤكد هذا المفهوم على ضرورة توفير الغذاء،و الماء و الكساء والخدمات الصحية (أي الحاجات الأساسية للسكان)،وبذلك أصبح مقياس الفقر أو التنمية هو مقدار اشباع الحجات الأساسية للسكان وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية.

2-3-1 المعايير الاجتماعية:

يقصد بالمعايير الاجتماعية عديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تمس حياة أفراد المجتمع كالجوانب الصحية،النعليمية و الثقافية والجوانب الخاصة بالتغذية، ومستوى المعيشة، ومن ثم الجانب الاقتصادي.[1]

ولقد ظهرت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة نقائص المؤشرات المتعارف عليها ، والتعبير عن الوقائع الاجتماعية – الاقتصادية من خلال توسيع التحليلات الاقتصادية لتضم عددًا واسعًا من القضايا الاجتماعية .

وإذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب وقياس جزئي لأمور كالعدالة و التعليم ، و الأمن وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية

وعلى الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية تتفادى مشكلات الصرف و التثمين،فإنها تشكو من هشاشة قدرتها على المقارنة المكانية و الزمانية بسبب اختلاف التعاريف المستعملة في جمع البيانات ،أو استنادها إلى مسوح بالعينة محدودة الحجم أو بسبب طرق جمع البيانات غير الدقيقة.[2]

وتنقسم المعايير الاجتماعية هذه إلى نوعين من المعايير: إحداهما معايير فردية تعكس جانب واحد من جوانب الحياة ،و الأخرى معايير مركبة تعكس أكثر من جانب من جوانب الحياة،ومن أهم هذه المعايير مايلي:

1-2-3-1 المعايير الفردية: وهي:

أ- المعايير الصحية: ومن أهم المؤشرات التي تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي مايلي:

---

[1] : محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق،** ص23.

[2] : محمد عدنان وديع، **قياس التنمية الاقتصادية و مؤشراتها،** (ورقة عمل ضمن مجلة الدورية : جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد رقم 1،العدد 02،الكويت، فيفري 2002، ص4)، على الموقع الالكتروني:
http://www.arab-api.org/devbrdg/brdg102.htm , consulté le 12/01/2012 à 21h30.

- عدد الوفيات لكل ألف من السكان، عدد الوفيات لكل ألف طفل من السكان،فارتفاع معدل الوفيات يعني عدم كفاية الخدمات الصحية،وعدم كفاية الغذاء و سوء التغذية،وكل هذه من صفات التخلف.
- معدل توقع الحياة عند الميلاد،أي متوسط عمر الفرد الفرد ،فكلما زاد دلُ ذلك على درجة من التقدم الاقتصادي،وكلما انخفض دل ذلك على درجة من التخلف الاقتصادي
- بالاضافة إلى مؤشرات أخرى مثل: عدد الأفراد لكل طبيب، وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات،...

ب- المعايير التعليمية: ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على المستوى التعليمي و الثقافي :
- نسبة الذين يعرفون القراءة و الكتابة من أفراد المجتمع.
- نسبة المسجلين في مراجل التعليم المختلفة من أفراد المجتمع.
- نسبة الانفاق على التعليم إجمالي الناتج المحلي،وكذلك اجمالي الانفاق الحكومي.

ج- معايير التغذية:ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على مستوى التغذية بالمجتمع :
- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية.
- نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

1-3-2-2 المعايير المركبة:

وهي المعايير التي تتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة،ولذا فهي أكثر شمولاً مقارنة بالمعايير الفردية السابقة ،والتي تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها(صحية،تعليمية،أو تغذية)،ومن أهمها نجد:

أ- **معايير نوعية الحياة المادية(المقياس المادي للتقدم في نوعية الحياة):** والذي تم وضعه من قبل مجلس أعالي البحار بواشنطن سنة 1977،وهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب ، من خلاله يتم ترتيب الدول على أساس الوسط الحسابي لثلاثة مؤشرات مادية غير نقدية هي:[1]
- معدل وفيات الرضع.
- توقع الحياة عند الميلاد.
- توقع الحياة عند الميلاد.
- نسبة السكان المتعلمين.

ومع ذلك فإن هذا المعيار يعاني من بعض أوجه القصور ، وهي أنه:[2]
- يركز على بعض و ليس كل جوانب الحياة.
- يهتم بالنتائج دون أن يتعرض للجهود المبذولة في تحقيقها.
- يعطي المؤشرات الثلاثة المكونة له أوزانًا نسبية متساوية
- يهمل المؤشرات الاقتصادية و المتمثلة في مستويات الدخل و الناتج.

ب- مقياس درفنوفسكي لمستوى المعيشة: يعتمد مقياس مستوى المعيشة على ثلاثة عناصر هي:[3]
- الحاجات الضرورية أو الأساسية المادية من تغذية و مأوى و صحة.
- الحاجات الضرورية أو الأساسية المعنوية وهي التعليم و التمتع بوقت الفراغ و الأمن.
- الحاجات الأعلى وهي فائض الدخل الذي يتبقى بعد إشباع الحاجات الأساسية.

ج- المؤشر العام للتنمية:

وضع الباحثون بمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية مقياساً عاماً مركباً للتنمية كبديل لمقياس الناتج القومي الإجمالي و يتكون هذا المقياس من 18 مؤشراً بعضها ذو طبيعة اقتصادية و البعض الآخر ذو طبيعة اجتماعية و تم تطبيقها على 58 دولة نامية و متقدمة، وتتمثل المؤشرات التي تم اختيارها فيمايلي:
- توقع الحياة عند الميلاد
- نسبة السكان الذين يعيشون في تجمعات من 20 ألف نسمة فأكثر
- متوسط الاستهلاك اليومي من البروتين الحيواني

[1] : سلمان حسين الحجي، **مؤشرات التنمية** ، الجامعة العربية المفتوحة ، على الموقع الالكتروني :
[2] : محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق**، ص32.
[3] : سلمان حسين الحجي، **مؤشرات التنمية** ، الجامعة العربية المفتوحة ، مرجع سابق، ص3.

- نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي و الثانوي معاً.
- نسبة الملتحقين بالتعليم الفني و المهني.
- متوسط عدد الأفراد لكل غرفة.
- متوسط توزيع الصحف لكل 100 ألف نسمة من السكان.
- عدد التليفونات، وعدد أجهزة الراديو لكل 100 ألف من السكان.
- متوسط استهلاك الفرد من الكهرباء و الصلب و الطاقة.
- متوسط نصيب الفرد في التجارة الخارجية.
- نسبة من يعملون بأجر أو رواتب إلى جملة السكان.
- نسبة الذكور الذين يعملون في الزراعة و الإنتاجية.

د- دليل التنمية البشرية

نظرا لصعوبة تحديد التنمية الاقتصادية قامت منظمة الأمم المتحدة(ONU) في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)، بإصدار أول مقياس للتنمية و المتمثل في دليل التنمية البشرية (HDI) والذي ظهر سنة 1990؛ يشمل ثلاث معايير أساسية متمثلة في المستوى الصحي المعبر عنه بالسن المتوقع عند الميلاد، والمستوى التعليمي، و العامل الثالث مستوى المعيشة المعبر عنه بمستوى الدخل الحقيقي المعدل[1].

كما قام برنامج الأمم المتحدة أيضا بنشر ثلاثة أدلة أخرى هي :

- في سنة 1995، دليل التنمية البشرية المعدل للجنس"GDI " الذي يأخذ بعين الاعتبار عدم العدالة في توزيع القدرات البشرية بين الذكور والإناث بالإضافة إلى المعايير الثلاثة السابقة المذكورة،وبالتالي يعطي امكانية لتصحيح مؤشر التنمية البشرية على أساس الاختلافات بين الرجل والمرأة.
- منذ 1995، مؤشر مشاركة المرأة في الوجود والاقتصادي والسياسي للدولة .[2].
- أما الدليل الأخير للتنمية يتمثل في دليل الفقر التنموي " HPI " والذي أضيف سنة 1997؛ و الذي يشير إلى أوجه النقص والحرمان الأساسية لبعض الأفراد (التعليم، وطول العمر ومستويات المعيشة).

حيث عند التطرق إلى التنمية فبطبيعة الحال نتكلم على الفقر؛ غير أن هذه الأخيرة لا تقتصر فقط على الدول النامية وإنما توجد أيضا في الدول المتقدمة؛ وبالتالي من أجل قياسه يجب التفرقة بين الفقر المطلق والفقر النسبي، حيث يتمثل الأول في عدم تلبية الحاجيات الأساسية عند تعريف مجموعة من السلع و الخدمات ممثلة لحد محدد للعيش، وبالتالي يعتبر فقير كل من لا يصل إلى هذا الحد في استهلاكه، أما الفقر النسبي يتمثل في وجود فرق بين ما نملكه وما يملكه الآخرون رغم حيازتنا على أكثر من الحد المحدد للعيش.[3]

ومن الانتقادات التي وجهت إلى مقياس التنمية البشرية هي:[4]

- أن ثلاث مؤشرات فقط ليست كافية لتبيان مستوى التنمية البشرية،حيث ان هناك جوانب أخرى مثل وفيات الأطفال،و التغذية، والتي تعتبر مؤشرات مهمة.

- أن مقياس التنمية البشرية مقياس نسبي و ليس مطلقًا، فإذا تحسنت كل الدول بنفس المعدل فإن الدول الفقيرة لن يتغير موقعها.

- يهمل المؤشر بعدًا مهمًا من أبعاد التنمية و هو الحرية الانسانية، كما يغفل جوانب أخر مثل الشعور بالأمن، وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق.

- وأخيرًا يؤكد بعض الاقتصاديين أن ناتج الفرد الحقيقي مضافًا إليه بعض المؤشرات الاجتماعية قد يكون أفضل.

3-3-1 المعايير الهيكلية.

---

[1] : **15 Composite Indicators of Development**, P111 , sur le site : www.worldbank.org/depweb/beyond/.../beg, consulté le 21/12/2011 á 19h45**,**

[2] : **Les indicateurs de développement**, sur le site: http://www.over-blog. com/ Quels sont_ les _indicateurs du developpement economique en France guide pratique-1095203869-art147044.html , consulté le : 13/01/2012 á 15h56.

[3] : عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، (مصر، الدار الجامعية، 1999)، ص 49-83.

[4]: مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 27.

من بين أهم المؤشرات الناجمة عن التغير في الهيكل و البنيان الاقتصادي التي يمكن استخدامها كمقياس للتقدم و النمو الاقتصادي في الدولة مايلي:[1]

- الوزن النسبي للناتج الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى اجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى اجمالي العمالة.

وكلما ارتفعت هذه النسب في الدولة، فإن هذا يعني أن الدولة قد حققت تغيرات ايجابية في بنيانها الاقتصادي و هيكل الانتاج بها،وبالتالي يعكس هذا الأمر زيادة درجة التقدم و النمو الاقتصادي بها، والعكس صحيح.

2- نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية

يحتوي الفكر الاقتصادي على مجموعتين من النظريات، الأولى تتحدث عن النمو و تحقيق الاستقرار الاقتصادي في البلدان المتقدمة ، و الثانية تبحث عن ظروف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة،لذلك سنقوم بدارسة مختلف هذه النظريات ضمن مجموعتين أساسيتين، و قبل ذلك سنقوم بايضاح مختلف مبادئ واتجاهات نظريات التنمية الاقتصادية، لذا قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى المطلب الآتية:

2-1 مبادئ و اتجاهات نظريات التنمية الاقتصادية:

تعتمد نظريات التنمية على أساس المبادئ التي هي في الحقيقة عبارة عن مبادئ النظرية الاقتصادية، مثل التدفق المستمر للتجارة الذي يخدم التراكم، أي عامل تراكم الانتاج والنمو، ثمّ تمت إضافة مبادئ أخرى مثل تقسيم العمل، والذي يسببه التراكم، حيث يحظي انتاج كميات كبيرة لتقسيم العمل، وكذا التقدم والابتكار الذي يعتبر من محركات التنمية الاقتصادية والنمو أيضًا،وهذه هي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها العديد من النظريات الاقتصادية ونظريات التنمية لفترة طويلة من الزمن، وهي المبادئ التي إعتمدها المنظرون في وقت مبكر من الاقتصاد الكلاسيكي كآدم سميث (1723-1790)، وديفيد ريكاردو (1772-1823) وجان باتيست ساي(1767 - 1832) ، وشكلت أساسا لنظريات التنمية الاقتصادية والنمو ككل منذ ذلك الوقت إلى اليوم:

2-1-1 مبادئ نظريات التنمية الاقتصادية:

تعتمد نظريات التنمية على مجموعة من المبادئ المقتبسة أساسًا من النظرية الاقتصادية ،وذلك لأن الرؤية الغربية و التطورية (évolutionniste) للتنمية ظهرت أساَسا مع تطور الاقتصاد ، بمعنى أنها ناتجة عن عوامل ذات خاصية اقتصادية ونهايات (finalité) اقتصادية، ومن بين أهم هذه المبادئ نذكر:[2]

2-1-1-1 المبادئ الأساسية:

-**الدوران أو التدفق الثابت للتبادلات التي تعزز التراكم** ، حيث يعتبر التراكم كعامل للانتاجية و النمو، وهذا ما وضحه جون باتيست ساي من خلال **قانون سلسلة الفوائد** " **La loi de l'harmonie des intérêts** "، الذي ينص على الانتاج و التبادل لتحقيق الفائدة المشتركة، بالاضافة إلى **قانون الميزة النسبية** " **la loi des avantages comparatifs** " الذي يعتمد على التخصص في الانتاج و زيادة التبادلات،والذي تم وضعه من قبل دافيد ريكاردو.

- **تقسيم العمل،** الذي يعكس التنمية الحادثة من خلال التراكم ، الكتلة الانتاجية المفضلة من خلال تقسيم العمل، وقد تم تبيين أهمية تقسيم العمل كعامل لنمو الانتاجية من قبل آدم سميث .

- **التقدم و الابتكار: الذي يعتبر كمحرك للنمو و التنمية الاقتصادية**

2-1-1-2 المبادئ التي وضعها الاقتصاديون الكلاسيك الأوائل: مثل آدم سميث (Adam Smith 1723-1790) ، دافيد ريكاردو (David Ricardo 1772-1823)، جون باتيست ساي (Jean-Baptiste

[1] : محمد عبد العزيز عجمية و آخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة، مرجع سابق**، ص41.

[2] : Suzanne Tremblay, **DU CONCEPT DE DÉVELOPPEMENT AU CONCEPT DE L'APRÈS-DÉVELOPPEMENT TRAJECTOIRE ET REPÈRES THÉORIQUES**, Collection « Travaux et études en développement régional » , Université du Québec à Chicoutimi, Bibliothèque nationale du Québec Décembre 1999,P:

Say 1767-1832) ، الذين اعتمدوا على نظريات النمو و التنمية الاقتصادية في الأجل القصير، وذلك لأن التنمية خلال هذه الفترة تحدث عن طريق النمو الاقتصادي،وكذلك مبادئ " دعه يعمل ، laisser-faire " التي ترجع إلي الفيزوقراطيين و جون فرنسوا كيزناي (François Quesnay 1694-1774)، ما يعني بداية الليبرالية في الاقتصاد، فكل هذه القوانين تمثل المبادئ الأساسية للاقتصاد الكلاسيكي و التي تم اعتمادها في النظريات الليبرالية و المستوحاة من المدرسة الطبيعية، ولقد عرفت هذه المبادئ تطبيقها الفعلي و حتى ذروتها بوصول الثورة الصناعية أين تم وضع نظام منظم على أساس الانتاج الاقتصادي و في داخل اطار الانتاج الصناعي يتم استخدام النمو الكينزي و الفوردي fordisme اللذين أصبحا فيما بعد أساس لعملية التنمية الاقتصادية خلال القرن العشرين .XX^{e} siècle

2-1-2 اتجاهات نظريات التنمية الاقتصادية:

لقد وجه جزء كبير من تحليل التنمية الاقتصادية في السنوات الأخيرة نحو تفسير سبب عدم التوصل إلى تنمية متجددة ذاتيًا، ويمكن القول أن المساهمات الحديثة في نظريات التنمية الاقتصادية ركزت على ثلاث اتجاهات رئيسية ، وهي: [1]

-**الاتجاه الأول:** أسباب فشل الدول النامية في تحقيق عمليات انماء سريعة متجددة ذاتيًا من خلال ما يطلق عليه الشك السكاني،حيث يعتقد كثير من المنظرين أن زيادة زيادة الناتج القومي الاجمالي تتآكل بسبب الزيادة المرتفعة في عدد السكان في دول العالم، كما أن معظم دول العالم الثالث تركز في عمليات الانتاج على قطاعات لا يترتب عليها آثار جانبية أو ثانوية لها وزن في دعم عمليات الانماء في تلك الدول.

- **الاتجاه الثاني:** ويهتم بالبحث عن العوامل الأساسية التي تتمخض عن عملية التنميةالاقتصادية المتجددة،كعدم القدرة على الادخار،وضعف الحافز إلى الاستثمار،وعدم كفاية الهياكل الأساسية للانتاج،مما أدى إلى عدم استطاعة الدول النامية تحقيق عمليات انماء سريعة.

و القضاء على التخلف يكون من خلال استيراد رأس المال و المعرفة و التكنولوجيا المتقدمة من الخارج والاستعانة بالقروض و المساعدات الخارجية والعمل على الحد من الزيادة السكانية السريعة.

وبقي هذا الاتجاه مسيطرًا على الفكر التنموي لبلاد العلم الثالث طوال فترة الخمسينات و الستينات من القرن العشرين حيث سعت الدول النامية إلى اتباع هذا الاتجاه من خلال نموذجين في التنمية:

- **النموذج الأول:** " نموذج احلال الواردات" حيث تقوم الدولة بمهمة الانتاج المباشر و محاولة التصنيع الداخلي و الاقلال من الاعتماد على الخارج و توجيه الصناعة لتلبية الحاجات المحلية.

- **النموج الثاني :** نموذج "التصنيع للتصدير" من خلال انتاج و تصنيع السلع الصناعية الاستهلاكية الرخيصة و تصديرها إلى الأسواق الخارجية،خاصة للدول الغربية.

إلا أن كلا النموذجين لم يؤديا إلى القضاء على مظاهر الفقر و التخلف،بل إلى زيادة تلك المظاهر والاختلال في هيكل توزيع الدخول ، زيادة الواردات من السلع الوسيطة و الرأسمالية بطريقة أسرع بكثير من الزيادة في الصناعية لتلك الدول.

- **الاتجاه الثالث** : وذلك من خلال التأكيد على العوامل و الأسباب الخارجية في تخلف دول العالم الثالث"،حيث يرى هذا الاتجاه أن أسباب الاخفاق ترجع إلى النظام الاقتصادي العالمي حيث ينطلقون من فرضية أساسية مفادها أن مشكلات التخلف التي تعاني منها الدول العالم الثالث هي جزء لا يتجزأ من الاندماج في النظام الرأسمالي ، و الذي لا يتيح لدول العالم الثالث فرصة النمو المستقل لأن شروطه تعمل ضد مصلحة هذه البلاد و تعيق عمليات التنمية،وذلك بسبب تدهور شروط التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة، و الاحتكار الأجنبي للتكنولوجيا المتقدمة.

[1] : بشار محمود قبلان، **مرجع** سابق،ص،ص 60-63.

2-2 نظريات النمو الاقتصادي.

و هي تمثل المجموعة الأولى التي اهتمت بدراسة مفهوم التنمية الاقتصادية ، وتشمل الأفكار الاقتصادية الكلاسكية و النيوكلاسكية ،بالاضافة إلى النظريات التي تجسد أفكار الاقتصاديين الكنزيين و كذا نظريات النمو الداخلية.

2-2-1 نظرية النمو الكلاسيكية:

2-2-1-1 المحتوى:

لقد اتجه الفكر الكلاسيكي للبحث عن أسباب النمو طويل الأجل للدخل القومي ، وبالتالي العملية التي تسمح بحدوث النمو الاقتصادي، ومن أبرز أفكار النظرية الكلاسكية في مجال النمو الاقتصادي نجد نجد:[1]

- **اعتبر الكلاسيك أن الانتاج هو دالة لعدد من من العوامل هي:** العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية ، و التقدم التكنولوجي، و يتحقق التغير في الانتاج (النمو) عندما يحصل تغير في هذه العوامل أو جميعها.

حيث اعتبر الكلاسيك أن الموارد الطبيعية (الأراضي الزراعية) ثابت و أن بقية العوامل متغيرة، و لهذا فإن عملية الانتاج تخضع لقانون تناقص الغلة،و بذلك فإن صحة التحليل المذكور تبقى رهن بافتراض ثبات الفن الانتاجي و رأس المال المستخدم.

فطبقًا للنظرية الكلاسيكية فإن نمو الناتج يأتي من واحد أو اكثر من العوامل الثلاثة: [2]

- حدوث زيادة كمية أو نوعية في عنصر العمل (عن طريق النمو السكاني و التعليم).
- حدوث زيادة في عنصر رأس المال.
- حدوث تحسن في المستوى التكنولوجي.

- **اعتقد الكلاسيك بوجود علاقة بين النمو السكاني و التراكم الرأسمالي:** حيث أكدوا بأن تزايد التراكم الرأسمالي يؤدي إلى تزايد حجم السكان، وفي نفس الوقت فإن زيادة حجم السكان من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض التراكم الرأسمالي، وهذا كالتالي:[3]

زيادة التراكم الرأسمالي ⟸ زيادة الرصيد الكلي للأجور ⟸ زيادة معدل الأجر ⟸زيادة حجم السكان
زيادة النمو السكاني ⟸ارتفاع تكلفة المنتجات الزراعية (بافتراض ثبات الفن الانتاجي و ثبات الأرض)
⟸انخفاض الأجور ⟸انخفاض الأرباح و الادخارات ⟸ انخفاض تكوين رأس المال.

ولكن يبقى مدى تحقق ما جاءت به النظرية الكلاسيكية رهنًا بتحقق افتراضاتها و هي افتراضات غير واقعية حاليًا كافتراض وجود المنافسة التامة و الاستخدام الكامل.

- **اتجاه الأرباح نحو الانخفاض:** حيث يقولون بأن الأرباح لا تزداد بشكل مستمر بل تتجه نحو الانخفاض عند اشتداد المنافسة و زيادة التراكم الرأسمالي ، و السبب وفقًا لآدم سميث هو زيادة الأجور الناجمة عن المنافسة فيما بين الرأسماليين.
- اعتقاد أن اليد الخفية من شأنها تعظيم الدخل القومي في ظل وجود السوق الحرة،حيث تعمل اليد الخفية على اعادة توزيع الموارد المتاحة بكفاءة ومن ثم تؤخر الوصول إلى حالة الركود إلى أقصى حد ممكن، حيث يرى جون ستيوارت ميل أنه عندما يصل الاقتصاد إلى حالة السكون أو الركود يكون في وضع ينطوي بصفة عامة على تقدم كبير على الأحوال التي سادت عصره.[4]

---

[1]: مدحت القريشي،مرجع سابق، ص62.
[2] : ميشال تودارو ،مرجع سابق، ص،ص 150-151.
[3] : مدحت القريشي،مرجع سابق، ص63.
[4] : محمد عيد العزيز عجمية،محمد علي الليثي،مرجع سابق،ص،ص 75-76.

● حالة الثبات : إن كل مفكري النظرية الكلاسيكية يتصورون ظهور حالة الركود و الثبات كنهاية لعملية التراكم الرأسمالي،وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية و المنافسة فيما بين الرأسماليين.

● الحاجة إلى العوامل الاجتماعية و المؤسسية المواتية للنمو: أكد الكلاسيك على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية و المؤسسية المواتية للنمو، و تشمل هذه البيئة نظام إداري ، وحكومة مستقرة، مؤسسات تمويلية،نظام شرعي و قانوني، ونظام كفؤ للانتاج، و أوضاع اجتماعية مناسبة، بالاضافة إلى وجود حاجة لتحريرالناس من التقاليد القديمة و الخرافات و تحديد حجم العائلة.

ونخلص مما سبق إلى أن فكر الكلاسيك في النمو الاقتصادي يتركز في أن تطور النظام الاقتصادي الرأسمالي يعد سباقًا بين التقدم التكنولوجي والنمو السكاني، فإذا سبق التقدم نمو السكان تظهر موجة من النمو، وذلك لكون زيادة التقدم الفني تعمل على زيادة التشغيل والإنتاج والأجور، أي تسود حالة من الانتعاش الاقتصادي .وتؤدي هذه الأخيرة إلى زيادة السكان فظهور موجة جديدة من الركود ثم النمو والانتعاش ..وهكذا . وتبين النظرية أن التقدم الفني يعتمد على التراكم الرأسمالي والذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها . ولتفهم ما سبق نلخص النموذج الكلاسيكي في الدوال التالية[1]:

1-دالة الإنتاج : $O = f(L, K, Q, T)$..... ...(1)

O : الإنتاج Output

L : العمل قوة Labor force

K : المتاح من الأرض (الموارد) Known Resources

Q : رأس المال Capital

T : التقدم الفني Technique

وقد تجاهل النموذج عنصر التنظيم لاعتباره عاملاً غير استراتيجيًا .وبافتراض ثبات المساحة المتاحة من الأرض فإن الموارد الجديدة تدخل ضمن التقدم الفني، وأن الثبات في الأرض والمقترن بزيادة مطردة في عنصر العمل يؤدي بعد فترة إلى تناقص الناتج الكلي.

2- مستوى التقدم التكنولوجي يتوقف على الاستثمار: $T = T(I)$.....(2)

3- الاستثمار يتوقف على الأرباح: $I = dQ = I(R)$..... (3)

حيث يقصد بالاستثمار هنا الاستثمار الصافي I ، والذي يعبر عن الزيادة في الرصيد الرأسمالي، و Rعبارة عن العائد من عناصر الإنتاج الثابتة (الأرض ورأس المال) .

4- الأرباح تتوقف على مستوى تكنولوجي و عرض العمل: $R = R(T, L)$.....(4)

5- حجم قوة العمل يتوقف على حجم الأجور: $L = L(W)$.....(5)

6- الأجور تتوقف على مستوى الاستثمار: $W = W(I)$..... (6)

علما بأن مجموع الأرباح و الأجور تعادل الناتج الكلي، أي : $O = R + W.$

أما شرط التوازن في الأجل الطويل فيكون: $W = wL$

حيث أن:w معدل الأجر الأدنى

وعلى ذلك فإنه وبافتراض أن الأرباح هي المحرك الأول للنظام الرأسمالي تكون كيفية سير النموذج الكلاسيكي للنمو على النحو التالي:

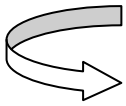

$$dR \Longrightarrow dI \Longrightarrow dQ \Longrightarrow dT \Longrightarrow dW \Longrightarrow dL \Longrightarrow dR$$

2-2-1-2 نقد النظرية:

ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية

[1] : عبلة عبد الحميد بخاري ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** ، الجزء الثالث،ص33، على الموقع الالكتروني http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1342618978.726 %8A%D8%A788.pdf , consulté le 25/01/2012 à22h30

موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى، و قد غالت النظرية الكلاسيكية في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقق النتائج التي انتهت إليها المدرسة الكلاسيكية ولم تتوقف علمية التنمية الاقتصادية رغم وجود بعض العقبات التي تعرقل من سيرها.

2-2-2 النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية).

لقد تخلى معظم الاقتصاديين النيوكلاسيك عن المنهج الذي اتبعه الكلاسيك رغم شموله،حيث تغير الموضوع المركزي للاقتصاد من نمو الثروة في الأمد الطويل إلى دور التغير الحدي في التوزيع الكفؤ للموارد، و أصبح مفهوم المنفعة الحدية هو المفهوم الرئيس للاقتصاد الكلاسيكي و الذي طوره كل من (**Jevers**) و (**Menger**) و (**Walras**) ، وقد عرفت هذه الأفكار بالمدرسة الحدية (**Marginalist School**).

وقد ركز هؤلاء الاقتصاديون على دور الطلب المستند إلى المنفعة الحدية في تحديد قيمة السلع بدلا من العرض المستند إلى نفقة الانتاج كما زعم الاقتصاديون الكلاسيك.

وبعد ذلك جاء (**Alfred Marshale**) الذي جمع بين جانبي العرض و الطلب لتحديد التوازن والقيمة،كما أضاف إلى أفكار هذه المدرسة العديد من الأفكار المهمة الأخرى لتتحول فيما بعد إلى ما عرف بالنظرية الكلاسيكية المحدثة، ومن بين أهم أفكاره (**Alfred Marshale**):[1]

- أسلوب التوازن الجزئي كأداة للتحليل الاقتصادي
- فكرة التوازن في حالتي المنافسة التامة و الاحتكار.
- فكرة توزيع الدخل القومي بين الأجور و الريع و الأرباح و الفائدة(عوامل الإنتاج).
- إدخال عنصر الزمن في التحليل الاقتصادي و فكرة الوفورات الخارجية.

أما فيما يخص الأفكار الكلاسيكية المحدثة حول النمو الاقتصادي فإن النظرية تتضمن ثلاثة أفكار رئيسية:[2]

- يتحدد معدل نمو الإنتاج في الأمد الطويل بمعدل نمو قوة العمل في الوحدات الكفؤة، أي بمعدل نمو قوة العمل زائدًا معدل نمو إنتاجية العمل، بحيث يكون النمو مستقل عن معدل نمو الادخار، وذلك يعود إلى أن المعدل الأعلى للادخار أو الاستثمار يتم تعويضه من قبل معدل أعلى من رأس المال الناتج (K/Y) أومعدل أقل لإنتاجية رأس المال (V/K) ، وذلك بسبب تناقص عوائد رأس المال.
- أن مستوى دخل الفرد يعتمد على معدل الادخار و الاستثمار،حيث يتغير ايجابيًا مع معدل الادخار والاستثمار و سلبيًا على معدل نمو السكان.
- هناك علاقة سالبة فيما بين (K/L) و (V/K) عند وجود تفضيلات معطاة للادخار(بالنسبة للاستهلاك) والتكنولوجيا، حيث أن البلدان الفقيرة تملك كميات قليلة من رأس المال للفرد تنمو بمعدل أسرع من البلدان الغنية التي تملك كميات كبيرة من رأس المال ،الأمر الذي يؤدي إلى الالتقاء(Convergence) بين معدلات دخل الفرد و مستويات المعيشة فيما بين بلدان العالم المختلفة.

2-2-3 تحليل ماركس و الماركسيين.

لقد جاء التحدي الأساسي لنظرية التنمية التقليدية (الكلاسكية) و النيوكلاسيكية من ماركس و الماركسيين، حيث رأى ماركس و الماركسيين أن العوامل التي قدمتها نظرية التنمية التقليدية لتفسير أسباب المشاكل التي تواجهها عملية التنمية مثل انخفاض معدل التقدم التكنولوجي أو انعدامه أو الافتقار إلى الموارد الطبيعية ، ماهي إلا الأسباب الظاهرية لهذه المشاكل ، ومن أجل التعرف على العوامل الأساسية التي تشكل التنمية و تحركها يؤكد ماركس على **ضرورة دراسة طبيعة النظام الاقتصادي** الذي يأخذ الإنتاج مكانه في ظله، فالتنظيم الاقتصادي للإنتاج يعمل على:

- تحديد الهيكل الطبقي للمجتمع،و الذي يتأسس عليه بدوره هيكل الأفكار و المؤسسات التي تهيمن على ثقافة المجتمع.

---

[1]: جلال خشيب، **النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات)**، ص17، شبكة موقع الألوكة: http://www.alukah.net/culture/0/79530/، بتاريخ 2015/03/24

[2]: عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق،ص35

- كما تتسق القوى المادية للإنتاج في المراحل الأولى للنظام الاجتماعي مع كل من الهيكل الطبقي للمجتمع و هيكل الأفكار و المؤسسات القائمة فيه .

غير أنه مع مرور الزمن تبقى الهياكل الطبقية و المؤسسات القائمة ثابتة غير متطورة بينما تتغير القوى المادية للإنتاج تلقائيًا، وبذلك يصبح الهيكل الطبقي القائم متناقضًا مع القوى الاقتصادية الجديدة ، ومن ثمَ يبرز صراع بين الطبقة المستفيدة من التغير الاجتماعي وتلك التي سوف تخسر نتيجة له، و يرى ماركس و مؤيدوه أن الطبقة التي سوف تستفيد من هذا التغير تنتصر بالضرورة و ينتج عن ذلك عن تأسيس نظام اجتماعي جديد.[1]

وبهذا كان ماركس الاقتصادي الكلاسيكي الوحيد الذي تنبأ بانهيار الرأسمالية، حيث يؤكد ماركس على أن الاقتصاد لا يمكن أن ينمو إلى الأبد ،وأن النهاية لا تأتي بسبب حالة الثبات بل بسبب الأزمة التي ترافق حالة فائض الانتاج و الاضطراب الاجتماعي .

ويمكن توضيح تحليل ماركس للتنمية الرأسمالية في الآتي:

- يرى ماركس أن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف (أي تكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال لتعبير ماركس) .

- يمثل فائض القيمة (SurplusValue) الذي يخلقه العامل الفرق بين كمية إنتاج العامل و بين الحد الأدنى لأجر العامل.

- زيادة حصة رأس المال و انخفاض معدل الربح مع تزايد معدل الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج(إلا إذا ارتفع فائض القيمة.[2]

- ويرى ماركس بأن البطالة التكنولوجية الناتجة عن التقدم التكنولوجي في ظل الرأسمالية معدلاتها مرتفعة ، فيطرد العمال مباشرة من العمل نتيجة لادخال آلات جديدة، مما سيؤدي إلى اختفاء ما يسميه **بالجيش الاحتياطي للعمال و تزايد و ظهور الجيش الصناعي الاحتياطي** مما يدفع إلى تناقص مستويات أجور العمال الذين بقوا في العمل و سيادة ما يسمى بأجر الكفاف.[3]

- ومع احلال رأس المال محل العمل و محاولات زيادة التراكم الرأسمالي تنشأ مشكلة تتعلق بعدم قدرة العمال على استهلاك جميع السلع المنتجة و زيادة حجم البطالة مما يؤدي إلى فشل الطلب الفعال الذي يدفع الرأسمالية إلى الانهيار من جراء تناقضاتها الداخلية و انتقال السلطة إلى الطبقة العاملة عن طريق الثورة العمالية لأن أعدادًا قليلة تنتفع من الرأسمالية و أعدادًا أكبر من الأفراد يعيشون تحت الفقر و البطالة ، وهكذا تحل الاشتراكية محل الرأسمالية حيث يستولي العمال على وسائل الانتاج و التوزيع و المبادلة و السلطة. [4]

4-2-2 نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: (Joseph Schumpeter)

1-4-2-2 موقع شوميبتر من المدارس الاقتصادية :

من الصعب جدًا أن يتم تصنيف الاقتصادي النمساوي **Joseph Schumpeter (1883-1950)** ضمن مدرسة اقتصادية معينة ، حيث تأثر شومبيتر بالاقتصادي **Léon Walras**، لكن تحليله تعدى الإطار النيوكلاسيكي بكثير ، كما تأثر أيضًا بكتابات السوسيولوجي **Max Weber** ، كما أنه بالرغم من أنه يوافق على بعض النتائج لكارل ماركس **"Karl Marx"** إلا أن تحليله بعيد جدًا عن الماركسيين، و بذلك فإنه على العموم يعتبر شومبتر مؤسس **مذهب التطور الاقتصادي** **" l'évolutionnisme économique"**، كما يصنف أيضًا في دائرة الاقتصاديين المبدعين **"hétérodoxes ."**[5]

وبذلك يعتبر شومبتر ذو تفكير حر و أصيل لأنه لا يمكن تصنيفه ضمن أي تيار ليبيرالي أو كينزي، أو ضمن التيار الماركسي،ومن أهم اضافاته العديدة للفكر الاقتصادي نجد : نظرية الدورات (la théorie des

[1] : محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي الليثي،مرجع سابق،ص74.
[2] مدحت القريشي،مرجع سابق، ص61.. :
[3]: محمد عبد العزيز عجمية،محمد علي الليثي،مرجع سابق،ص، ص 85-86..
[4]: مدحت القريشي،مرجع سابق، ص61..
[5] : Alexis Karklins-Marchay, *Joseph Schumpeter, Vie - Œuvres - Concepts*, 2004, Ellipses, ISBN 2-7298-1372-1 sur le site : http://www2.cndp.fr/RevueDEES/, consulté le 12/01/2012 à 20h45.

cycles) في عام 1939، تحليل دور الابتكار و المقاول على النمو الاقتصادي ، و نظرية حول تطور الرأسمالية (1942 م)[1]،

ويمكن تلخيص مختلف آرائه التي يتفق عليها مع كل من المدرسة النيوكلاسيكية و الماركسية من جهة و التي يعارضها من جهة أخرى من خلال الجدول التالي: [2]

الجدول رقم (55): جدول مقارنة بين آراء النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الماركسية

	الآراء المتفق عليها	الآراء غير المتفق عليها
النظرية النيوكلاسيكية	-السعي نحو تحقيق الربح أساس عملية النمو في النظام الرأسمالي. - النمو هو المكافأة العادلة للمقاول	- يرى بأن النظام الرأسمالي غير مستقر و أنه سيؤول إلى الزوال (كما يراه كارل ماركس) . - كما ينفي التحليل الثابت للنظام القريب الذي سيحل محله ، و يعارض اضفاء الصفة الرياضية للنماذج المجردة. - يعارض المفهوم الاقتصادي الجزئي للعامل الحسابي ، كما أن المقاول محفز من خلال المغامرة و الشعور بالسعادة للفوز على المنافسين.
النظرية الماركسية	- يعتقد بأن الرأسمالية محكوم عليها بالاختفاء وستحل محلها الاشتراكية. - الربح يميل إلى الاختفاء في حالة المنافسة	- انه لا يعتقد بأن الماركسيين كانوا على حق في اعتمادهم على التخطيط المركزي، و امكانية الحصول على ابتكار ديناميكي قوي مثل الرأسمالية المنافسة. - وحسب رأيه فإن الاشتراكية لا يمكن أن تحترم الحريات الفردية.

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على : **SCHUMPETER** La relation entre le progrès technique et croissance chez : Shumpeter , sur le site : ww.ac-grenoble.fr/disciplines/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/schumpeter.pdf,

و من خلال ما سبق نجد بأن شومبيتر Schumpeter تأثر بالمدرسة النيوكلاسيكية ، إذ أن في اعتباره أن النظام الرأسمالي هو الإطار العام للنمو الاقتصادي، وتأثر أيضا بأفكار مالتس فيما يخص تناقضات النظام الرأسمالي، فهو يمقت الشيوعية ومع ذلك لا يدعو لإلغاء الرأسمالية ولا ينحاز إليها، إنما تنبأ بانهيار النظام الرأسمالي ليحل محله النظام الاشتراكي وليس الشيوعي، وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه" **نظرية التنمية الاقتصادية** "عام 1911 ، و كملها في كتاب له عن الدورات في 1939.

2-4-2-2 أهم أفكار و نظريات شومبيتر في مجال النمو و التنمية الاقتصادية :

أ- دور المقاول حسب شومبيتر (المقاول المبتكر، L'entrepreneur innovateur) :

المقاول حسب جوزيف شومبيتر عبارة رئيس المؤسسة الذي يتحمل المخاطر و يقوم بإدخال الابتكارات ،فالنسبة له المؤسسة الرأسمالية هي " **تنفيذ أو انجاز مجموعة من التركيبات الجديدة** " ، بمعنى أن الابتكار (والذي هو سمة من المشاريع الرأسمالية) يهدف إلى إيجاد مجموعة من التركيبات الانتاجية الجديدة لمواجهة عملية تراجع النشاط.[3]

و تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادى على اساس ان المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الاخرين، ولذا فان النمو الاقتصادى عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفى الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي(التدفق النقدي).[4]

---

[1] : **SCHUMPETER,** La relation entre le progrès technique et croissance chez Shumpeter , Cours shumpeter sur le site : ww.ac-grenoble.fr/disciplines/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/schumpeter.pdf, consulté 12/09/2012 à22h48.

[2] : Alexis Karklins-Marchay, *Joseph Schumpeter, Vie - Œuvres - Concepts*, 2004, Ellipses, OpCit.

[3] : **SCHUMPETER: LE PROGRES TECHNIQUE ET Evolution economique** Cours shumpeter,sur le site : http://sesalaprovidence.free.fr/specialite/Schumpeter/Schumpeter%20cours2009%20et%20fiche%20voca.pdf , consulté le12/09/2012 à22h48.

[4]: فايز ابراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الاقتصادي،** (مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1985)،ص48

ويميز شومبيتر خمسة أنواع من الابتكارات: [1]
- ابتكار منتج (سلعة أو خدمة جديدة)؛
- ابتكار عملية (طريقة انتاج جديدة)؛
- ابتكار سوق (السوق الجديدة)؛
- ابتكار المواد الأولية الخام أو المنتجات نصف المصنعة؛
- الابتكار التنظيمي (إنشاء أو ظهور الاحتكار).

أما بالنسبة للمقاول فإنه يواجه ثلاثة تحديات رئيسية عند عملية الابتكار هي:
- عدم اليقين و الآكادة، لأن الإبتكار لا يمكن أن يعتمد على التجربة و أن نجاحها يبقى غير مؤكد؛
- التكلفة النفسية، لأنه من الأسهل دائما إتباع الأشياء من يتم القيام بها لأول مرة ؛
- مقاومة التغييرات، لأنه من الصعب الاستجابة للعادات الجديدة، حيث تواجه معارضة من النظام القائم

ب- الابتكار وديناميكية الرأسمالية :

ب1-. موجات الابتكار.

يبين جوزيف شومبيتر بأن رجال الأعمال (المقاولين) والابتكارات تظهر مجمعة معًا ، و أن مجموعة الابتكار ات تتشكل من ابتكار آخر جذري (أكبر) الذي يتبع العديد من الابتكارات الإضافية (الصغيرة)، فبالنسبة لشومبيتر فإن الابتكارات تظهر في شكل "حلقات grappes "، الأمر الذي يفسر دورية النمو الاقتصادي ، حيث أن :
- نجاح المبتكر يسمح بالتقليل من المقاومة (الاجتماعية والنفسية)،
- يتم تقليد الابتكارات على مستوى فرع كل صناعة، وفي الأخير ستنتشر الابتكارات من الفرع إلى بقية قطاعات الاقتصاد .

و الشكل الموالي يبين تباين موجات الابتكارات

الشكل رقم (45) : الانتقال بين دورتي حياة تكنولوجيتين

Figure 1 Transition entre deux cycles de vie technologique

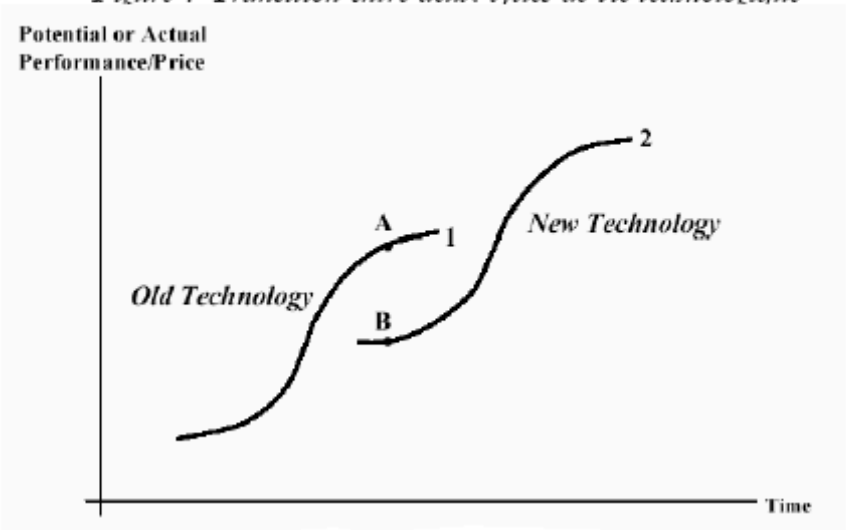

Source :Uzunidis Dimitri et Bailly Michel Alexandre, « **Politiques de recherche et innovation militaire Ressource**: Schumpeter **versus Smith aux Etats-Unis et en Europe », Laboratoire** Redéploiement Industrie *et Innovations*, Université du Littoral Côte d'Opale 2005/1 no 21, p49

ب2- الابتكار والمنافسة.

من الصعب إدخال الابتكارات في ظل حالة من سوق المنافسة الحرة و الكاملة، لأنه في هذه الحالة يكون الربح لدى المؤسسات متجهًا نحو إلى الصفر.

[1] : Jean-Pierre Potier, **J. A. Schumpeter, le cycle et les crises**, Cycle de conférences ,université de Lyon,P02, sur le site co.univ-lyon2.fr/IMG/pdf_Schumpeter_.pdf, consulté le 20/01/2012 à 22h15.

لذلك فإنه من الضروري وجود قدر من المنافسة غير الكاملة لممارسة استراتيجية الابتكار، لتغطية المخاطر، و نفقات البحث والتطوير، والتسويق، .....،. ويجب أن يوفر الابتكار على الأقل بشكل مؤقت،عائدًا للاحتكار ، وهذا يعني أن يسمح بالحصول على الربح للشركة. و يعتمد ذلك على النمو الاقتصادي وحسن سير الرأسمالية .

ج- الدورات الاقتصادية.

ويمكن تفسير التقلبات الاقتصادية طويلة الأجل من خلال ظهور "مجموعات" أو " موجات من الابتكارات".و أكثر عمومية هو عدم انتظام التقدم التقني الذي يفسر عدم انتظام النمو الاقتصادي ،حيث تلي فترات من التقدم التكنولوجي الحاد فترات ضعيفة من الابتكارات.

فابتداءًا من الأعمال حول الدورات الاقتصادية لكوندرتياف Kondratieff، طور جوزيف شومبيتر أول نظرية حول النمو الاقتصادي في الأجل الطويل ،حيث يرى أن الابتكارات التي يقوم بها المقاولون تمثل القوة الدافعة للنمو ، لذا طور خصيصًا أهمية المقاول في نظرية التطور الاقتصادي عام 1913م " Théorie de l'évolution économique" .

كما اقترح نظرية للدورات الاقتصادية ، حيث يتم تفسير حدوث الدورات الاقتصادية من خلال تناوب مراحل النمو المرتبطة بظهور مجموعة من الابتكارات داخل الاقتصاد وتركيز الشركات، و مراحل الركود المرتبطة بتراجع الابتكارات.[1]

- ولحدوث هذا التطور الدوري يجب توفر شرطين أساسيين لهذه الابتكارات:
- يجب أن يكون هناك طفرة تكنولوجية فعلية مقارنة مع عملية الإنتاج السابقة، ومن جهة أخرى ينبغي أن يؤدي تطور الصناعات الجديدة إلى إحداث موجة ثانية من النمو تتميز بنشر القوة الشرائية في الاقتصاد ، ما يؤدي إلى زيادة الطلب.

وباختصار الدورة الاقتصادية عبارة عن مرحلة من توسع الانتاج مصحوبة بارتفاع المداخيل و الآسعار تليها مرحلة الانكماش تتميز بانخفاض أو تباطئ الانتاج ،المداخيل و الاسعار :[2]

الشكل رقم (46) : مراحل الدورة الاقتصادية

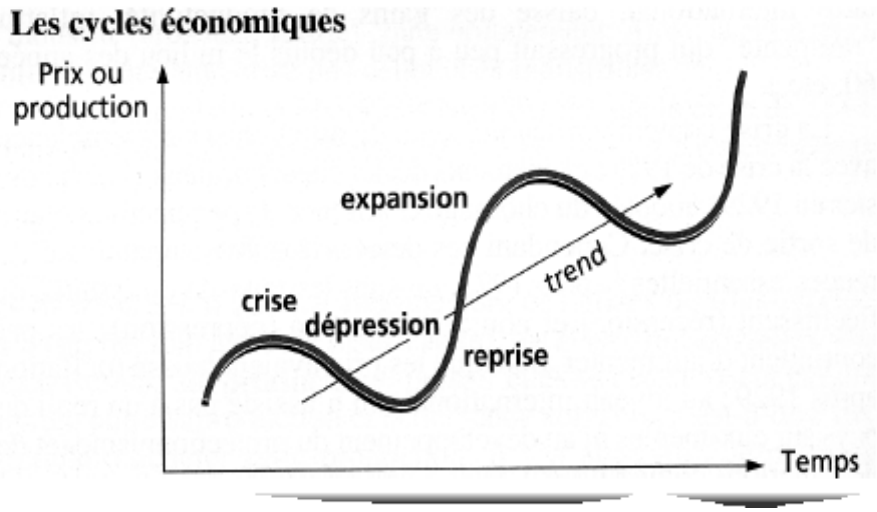

[1] : Uzunidis Dimitri et Bailly Michel Alexandre, « **Politiques de recherche et innovation militaire Ressource**: Schumpeter **versus Smith aux Etats-Unis et en Europe », Laboratoire** Redéploiement Industrie *et Innovations*, Université du Littoral Côte d'Opale 2005/1 no 21, p49

[2] : Pascal Bailly, La Relation entre progrés et croissance chez Shumpeter, sur le site : http://www.ac-grenoble.fr/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/schumpeter.pdf, consulté le 16/06/2012 à 22h25.

Source : SCHUMPETER, **La relation entre le progrès technique et croissance chez Shumpeter** , Cours shumpeter sur le site : ww.ac-grenoble.fr/disciplines/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/schumpeter.pdf,P06, consulté 12/09/2012 à22h48

- ويقوم شومبيتر بالتمييز بين ثلاثة دورات اقتصادية رئيسية مرتبطة بظهور التقدم التقني الحادث لتفسير التنمية الاقتصادية: [1]
- الثورة الصناعية الأولى و الآلة البخارية (1789-1848).
- ثورة السكك الحديدية و التعدين (1848-1896).
- ثورة الكهرباء (1900-1950) ، و للتوسع يمكن الحديث في وقتنا الحالي عن دور الاعلام الآلي والانترنيت. و بصفة عامة يعتمد على ثلاثة أنواع من الدورات الاقتصادية :
- الدورات طويلة الأجل، أو دورات كوندرتياف (cycles Kondratieff) ، لمدة 50 سنة .
- الدورات متوسطة الأجل أو دورات (cycles Juglar)، لمدة تصل إلى حوالي 10 سنوات.
- الدورات قصيرة الأجل أو دورات (cycles Kitchin)، تصل مدتها إلى 40 شهرًا فقط.

والشكل الموالي يبين لنا الدورات طويلة الأجل، أو دورات كوندرتياف (cycles Kondratieff) :

الشكل رقم (47): الدورات طويلة الأجل(دورات كوندرتياف (cycles Kondratieff

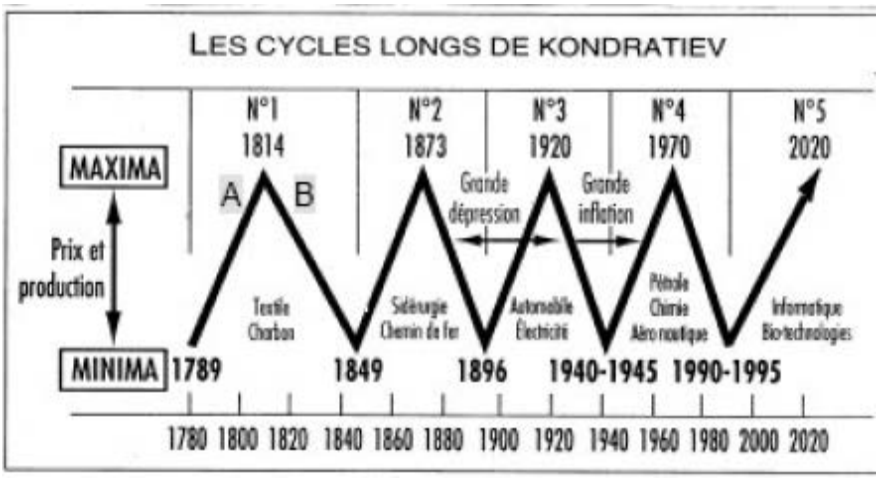

Source : SCHUMPETER, **La relation entre le progrès technique et croissance chez Shumpeter** , Cours shumpeter sur le site : ww.ac-grenoble.fr/disciplines/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/schumpeter.pdf,P06, consulté 12/09/2012 à22h48

د- عملية التدمير الخلاق.

تتميز الرأسمالية بوجود المقاول والابتكارات المتميزة بديناميكية التدمير الخلاق (destruction créatrice) الذي يتوافق مع عملية تدمير الأنشطة القديمة وخلق أنشطة جديدة بفعل الابتكارات، فهو عبارة عملية نوعية أكثر منها كمية (طرق إنتاج جديدة ومنتجات جديدة، وعادات استهلاكية جديدة ...).

و تشكل هذه العملية (التدمير الخلاق) المعطيات الأساسية للرأسمالية: ففي نهاية المطاف، يجب الرأسمالية أو أي مشاريع رأسمالية أن تتكيف طوعًا أو كراهية. [2]

[1] : Christelle Zeng, **FLUCTUATIONS ET CRISES**,Sur le Site : http://jeromevillion.free.fr/AEHSC_Ressources/Documents_AEHSC/Chapitre_CrisesFluctuations_CZ.pdf , Consulté le 12/11/2013,à 16h48.

[2] : **CROISSANCE ET DEVELOPPEMENT CHEZ J.A. SCHUMPETER, sur le site : http://www.ac-limoges.fr/ses/IMG/pdf/SCHUMPETER_Dassier.pdf, consulté le 18/06/2012 à 22h57,p7.**

فالنسبة لشومبتر فإن الاقتصاد يكون ساكنًا من دون وجود الابتكارات، و تكون بذلك الدورة الاقتصادية مغلقة ، و لا يكون هناك أي اعتبارات ، و لا مقاولين ، كما لا يكون هناك أي سبب لمقارنة القيم الحالية و القيم المستقبلية، لأن الاقتصاد يتبع المسار الذي حدد له، وهكذا، "لا يمكن أن يكون هناك أزمة "، وقال بأنه هذا هو موضوع نظريةالتنمية الاقتصادية. [1]

3-4-2-2 نموذج شومبتر :

سنقوم فيمايلي بتوضيح الاطار النظري و المفاهيمي لنظرية شومبتر في شكل معادلات ، نعتبر في البداية نعتبر أن الاقتصاد مغلق و يقوم بانتاج منتج نهائي واحد ،و الذي يمكن أن يكون مخصصًا للاستهلاك كعنصر وسيط ،و يتم تصنيع هذا المنتج وفقًا ل معايير تكنولوجيا الانتاج وفقًا للمعادلة التالية : [2]

$$Y = L^{1-\alpha}\int^{1}_{0} A_i x^{\alpha}_i di$$

حيث أن :

L : تدفقات العمل المستخدمة.

x_i : كمية المدخلات i المستخدمة لإنتاج منتوج نهائي واحد.

A_i : معلمة الانتاجية التي تقيس نوعية آخر محدثات المدخل $_i$.

وللتبسيط سنضع مؤشر الزمن t في المعادلة لتصبح :

ويتم إنتاج كل المدخلات الوسيطة باستخدام رأس المال وفقًا لمعادلة الإنتاج التالية :

بحيث تكون :

K_i : عنصر رأس المال داخل القطاع $_i$.

و القسمة على A_i تشير إلى أن أثر أصناف التكنولوجيات المتعاقبة على المدخلات الوسيطة يتم انتاجها من خلال تكنولوجيات رأسمالية أكثر فأكثر.

حيث أن خلق المعارف أي الابتكارات التكنولوجية تهدف إلى مدخلات وسيطة خاصة ، حيث عن أي ابتكار في القطاع $_i$ ينتج عنه تحسين في المنتج الوسيط $_i$، و في نفس الوقت يسمح لمنتجها أو مروجها باستبدال المحتكر الحالي إلى غاية أن يصل ابتكار جديد لتعويضه و اخراجه من السوق.

حيث يعمل المحتكر الحالي في كل قطاع للوسيط $_i$ وفقًا لسلم أسعار مأخوذ من الانتاجية الحدية للمدخلات $_i$ ، علمًا أن :

$$p_i = A_i \alpha x^{\alpha-1}_i L^{1-\alpha} .....$$

و معادلة التكاليف الحدية تساوي إلى :

$$C(x_i) = (r + \delta - \beta)K_i = (r + \delta - \beta)\, A_i x_i,$$

حيث أن :

r : معدل الفائدة الجاري (لتبسيط الرموز تم حذف مؤشر الزمن t).

δ : معدل التغير الثابت .

β : يشير إلى المعدل الذي يكون فيه تراكم رأس المال مدعمًا .

بالاضافة إلى أنه عند ضبط عرض العمل الكلي L إلى 1 (للتبسيط)، فإن المحتكر الحالي في القطاع $_i$ سوف يختار الطريقة التي تعظم x_i وفقًا للمعادلة التالية :

$$\max\{A_i \alpha\, x^{\alpha-1}_i . x_i - (r + \delta - \beta)\, A_i x_i\} = \pi_i$$

و نلاحظ على الفور أن الحل x لبرنامج التعظيم مستقل عن i ، بمعنى أنه في حالة التوازن تكون كل المؤسسات الوسيطة ستقوم بتوفير نفس الكمية من المنتج الوسيط ، الأمر الذي يتطلب أن يكون لكل i :

---

[1] : Phillipe Aghion, **Les défis d'une nouvelle théorie de la croissance**, (La revue de L'Actualité économique vol 78 ; n°4,2002), PP 468-471, sur le site : http://id.erudit.org/iderudit/007261ar, consulté le 23/07/2012 à 15h38.

[2] : Richard C.Levin And Perterc.Reiss,**Tests Of Schaumpeterian Model OF R Et D And Market Structure**, Sur le site : http://www.nber.org/chapters/c10049.pdf, Consulté le 14/03/2012 à 22h05

$$\frac{K_i}{a_i} \equiv x \equiv \frac{K}{A} = k$$

بحيث تكون : $\mathbf{K = \int K_i di}$ تمثل الطلب الكلي الاجمالي لرأس المال، الذي يساوي في حالة التوازن إلى العرض الاجمالي لرأس المال: $\mathbf{A = \int A_i di}$ ، يعني أن معلمة الانتاجية المتوسطة في جميع القطاعات

$k = \frac{K}{A}$ ،تكون بالنتيجة تساوي إلى :

والتي توافق مخزون رأس المال للعامل المنتج. و الشرط الأول بالنسبة لبرنامج التعظيم يمكن إعادة كتابته بكل بساطة على الشكل التالي: $\mathbf{\alpha^2 k^{\alpha-1} = r + \delta - \beta}$ .....**(K)** ، حيث نسمي هذا الشرط الأول لتوازن معادلة رأس المال (K) ، أما الشرط الثاني سيكون مماثل لمعادلة ترجيح البحث (l'équation d'arbitrage de la recherche) لدى Aghion-Howitt (1992, 1998) ،)، والتي نستنتج منها الطريقة التي نصفها فيمايلي :

كما هو الحال لدى Aghion-Howitt (1992)، الابتكارات الناجمة عن الاستثمارات في البحث والتطوير (القطاعين D & R)* ، مع افتراض أنه بدلا من استخدام اليد العاملة فقط كعامل من عوامل الإنتاج، يقوم القطاعين D & R باستخدام السلع النهائية، أو بطريقة متكافئة، يتم استيعاب اليد العاملة ورأس المال حسب نفس تكنولوجيا كوب دوغلاس لقطاع المنتجات النهائية.

والابتكار في القطاع i خلال الزمن t يسمح برفع معلمة الإنتاجية A_i لهذا القطاع إلى غاية الذروة الإنتاجية $A^{max} = max_j A_j$ ، وضمنيًا هذا يفترض أنه عند اكتشاف التكنولوجيا العالية تصبح معروفة و متاحة على الفور لجميع المبتكرين المحتملين. و أيضًا في حين أن المبتكر الحالي يمتلك قوة المحتكر على استخدام ابتكاره، تكون المعرفة المتجسدة في هذا الابتكار متاحة لجميع المنتجين العاملين داخل القطاعين D & R ، ويسعون هم أنفسهم إلى الابتكار.

وبافتراض أن جميع الابتكارات في أي قطاع وسيط تتبع طريقة Poisson ، مع معدل منافسة يساوي إلى : $\mathbf{\lambda n}$ ، حيث أن :

λ : معلمة تقيس انتاجية القطاعين R وD .

n : كمية المنتجات النهائية المخصصة للقطاعين R وD ، والمعدلة لزيادة الإنتاجية أو أكثر تحديدًا نفقات القطاعين R وD على المنتجات الوسيطة و مقسومة على مستوى الذروة الإنتاجية A^{max} .

حيث أن القسمة على مستوى الذروة الإنتاجية A^{max} يعكس حقيقة أنه، التكنولوجيا تتقدم تباعًا و قياسًا لتكلفة الموارد المستخدمة لهذه التطورات المتزايدة نسبيا.

أما شرط تحكيم (ترجيح) البحث فيسمح بتحديد مستوى التوازن في القطاعين D & R (قطاعي البحث والتطوير) ،و الذي يتطلب أن تكون التكلفة الهامشية الصافية لكل من D & R مساوية لـ : $\mathbf{\psi - 1}$ حيث ان :

Ψ : يمثل المعدل الذي يكون عنده القطاعين D & R مدعمًا (أو معفى من الضريبة إذا كانت $\psi < 0$) ،وهو مساوي للقيمة المتوقعة لوحدة الانتاج النهائية المستثمرة في القطاعين، و هذه القيمة المتوقعة تساوي إلى : $\frac{\lambda}{A^{max}}$ جداء قيمة الابتكار في أي قطاع وسيط ، و الذي بدوره يساوي إلى :

$$V = \frac{\pi}{r + \lambda n} \quad \text{.....(RA).}$$

$$\pi = \max_{x_i}\{A_i \alpha x_i^{\alpha-1} \cdot x_i - (r + \delta - \beta) A_i x_i\} = A^{max} \cdot \pi(k) = A^{max} \alpha(1-\alpha) k^{\alpha}$$

هنا نفترض ضمنيًا أن الابتكار يدفع الإنتاجية A_i في القطاعj إلى غاية مستوى الذروة الحالية A^{max}.، المقام (RA) يمثل سعر الخصم للابتكارات الحالية، وهو يساوي إلى سعر الفائدة بالإضافة إلى معدل التدمير الخلاق λn ، بمعنى، الاحتمال الفوري للانحدار أو التغيير نتيجة لقدوم ابتكار جديد في هذا القطاع. ومن هنا، نتحصل على معادلة ترجيح البحث بسيطة، والتي تصبح كالتالي(RA):

*: **(D & R)** : وهو اختصار لقطاعي البحث والتطوير(La Recherche et Développement) وهو فئة إحصائية ،إقتصادية ومحاسبية تجمع إجمالي أنشطة المؤسسات بشكل منهجي بهدف زيادة المعارف،بما فيها معارف الفرد،الثقافة،والمجتمع،وكذا استخدام الفرد لمجموع هذه المعارف من أجل خلق تكنولوجيا جديدة (إبتكارات)

$$1-\psi=\lambda\left(\frac{\pi(k)}{r+\lambda n}\right) \quad .....(R)$$

تحدد المعادلات (K) و (RA) أيضًا التوازن المستقر للقطاعين D & R بنشاط معالم الاقتصاد ، واستثناءًا يرتفع مستوى التوازن عند انخفاض أسعار الفائدة أو عند معدلات دعم القطاعين D & R (أي ψ)، أو أيضًا عن طريق زيادة إنتاجية D & R، (أي λ) ، ومن جهة أخرى يكون مستوى التوازن منخفضًا بارتفاع تكلفة رأس المال (مثلاً ، عند ارتفاع معدل التغير الثابت δ) ،

وأخيرًا، انها يستجيب بشكل إيجابي لجميع القوانين حول براءات الاختراع،لحماية المبتكرين ضد خطر التقليد (إذا كان من الممكن تقليدالابتكارات إلى معدل بواسون P، يصبح المقام في R يساوي إلى :

(r + λn + p)

ثم للانتقال من القطاعين D & R إلى النمو ، نفترض وجود انتشار للمعارف من قطاع إلى آخر، مما يسبب زيادة في الذروة الإنتاجية A^{max} بمعدل يتناسب مع تدفق الابتكارات في الاقتصاد، أي:

$$\frac{\dot{A}^{max}}{A^{max}}=\lambda n\sigma=g$$

أين : $\alpha > 0$ تقيس أهمية الانتشار من قطاع إلى آخر ، وبالتالي ثابت المقارنة

لتوازن D & R المذكور سابقًا، ينعكس مباشرة على معدل النمو عند التوازن g ، الذي يكون في حالة التوازن يساوي إلى معدل نمو الانتاجية المتوسطة، أي : $\frac{\dot{A}}{A}=g$ ، لأن توزيع نسب الانتاجية تكون مستقرة، و نتحصل بذلك على المنحنى RA.

الشكل رقم (48):معدل توازن النمو في الأجل الطويل للانتاجية وفق شومبتر

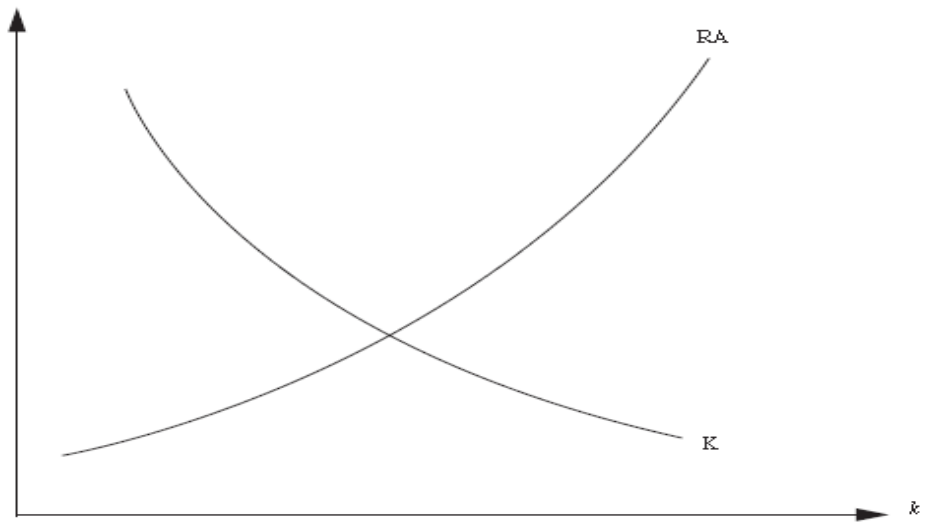

الشكل يمكن أن يساعدنا على توضيح هذا النموذج الجديد، الذي يمثل عكس نماذج النمو السابقة ، حيث لا يعتمد أساسًا على تراكمية رأس المال والادخار الكلي فقط، حيث يبين المحور الأفقي مقدار رأس المال لكل وحدة كفاءة من العمل في الحالة المستقرة ,*k*، في حين أن المحور العمودي يشير إلى معدل نمو الإنتاجية في الحالة المستقرة *g*، *حيث أن :*

المنحنى K الذي يمثل الجزء السالب و يعبر عن نوعية رأس المال في الحالة المستقرة لكل وحدة كفاءة من العمل وفقًا لعمل معدل نمو الإنتاجية، فعندما يكون معدل نمو الانتاجية مرتفعاً،يتراجع رأس المال كل وحدة فعالية للعمل بسرعة، مما يخفض من كمية رأسمال كل وحدة فعالية من العمل في الحالة المستقرة ، أما المنحنى الموجب RA يمثل معدل نمو الانتاجية في الحالة المستقرة وفقًا لعمل كمية رأسمال لكل وحدة فعالية من العمل في الحالة المستقرة.

وبذلك فمن السهل فهم أنه كلما ارتفع رصيد رأس المال للفرد المعدل بالإنتاجية ، يكون أيضًا نصيب الفرد من الدخل مرتفعًا ، و الأهم أنه يتم تعويض عوائد الاحتكار عن طريق الابتكارات ، مما يساعد على زيادة الحافز للنشاط الابتكاري، و في الاخير يكون معدل نمو الانتاجية متزايدًا لكون هذا المعدل مرتبطًا بنسبة الابتكارات.

و عند تقاطع المنحنيين K و RA نتحصل معدل توازن النمو في الأجل الطويل للانتاجية،و الذي يرتبط ليس فقط بمعدل الادخار الاجمالي ، و لكن أيضًا بمجموعة من السياسات أو المتغيرات المؤسسية، فبزيادة معدل أو نسبة الادخار ينتقل منحنى K نحو اليمين،و مع ذلك تلعب مجموعة واسعة من السياسات أو الميزات المؤسسية هنا دورا حاسمًا على على المنحنى RA وتشمل هذه السياسات على سبيل المثال: حماية حقوق الملكية الفكرية، ودعم الأنشطة المبتكرة، المنافسة في الأسواق، وتقلب الاقتصاد الكلي، وتوفير اليد العاملة أو فعالية البحث، وما إلى ذلك .كل هذه المعلمات تؤثر على النمو من خلال تأثيرها على المنحنى RA . وعموما، فإن أفضل حماية لحقوق الملكية الفكرية، و زيادة الدعم للأنشطة المبتكرة، أو زيادة فعالية البحث و توفير اليد العاملة المؤهلة كلها تؤدي إلى نقل المنحنى RA نحو الأعلى، وبالتالي تحفيز نمو الإنتاجية، وفي الوقت نفسه، فإن الزيادة في تقلب الاقتصاد الكلي أو تشديد حدود الائتمان تحرك المنحنى RA نحو الأسفل ، و بالتالي الحد من نمو الإنتاجية و النمو الاقتصادي ككل.

وبناء على ما سبق يبدأ شومبيتر تحليله لعملية النمو الاقتصادي بافتراض سيادة المنافسة والعمالة الكاملة لاقتصاد في حالة توازن ساكن يكرر نفسه دائما دون وجود صافي استثمار أو زيادة سكانية،حيث يقوم المنظم بإيجاد الفرص المربحة لتمويل استثمارات جديدة فتتولد موجة من الاستثمارات نتيجة التجديد والابتكار، فيتم تشغيل مصانع جديدة و تجد السلع طريقها إلى الأسواق .تبدأ موجة من الازدهار تغذيها زيادة الائتمان المصرفي، فزيادة في الإنتاج والدخل ويعم الرواج .تعمل زيادة السلع على انخفاض الأسعار وتصبح المنشآت القديمة غير قادرة على منافسة المنشآت الجديدة، فتغلق هذه الأخيرة أبوابها، وتسود حالة من التشاؤم لدى المنظمين فتتعثر حركة التجديد والابتكار وتسود حالة من الكساد، لا يلبث الكساد إلا فترة وجيزة لتعود الأمور إلى التحسن بابتكارات جديدة واستحداث أساليب إنتاجية أفضل، فاستثمار وتوسع للنشاط الاقتصادي و هكذا..

2-2-4-4 نقد النظرية كانت إضافات شومبيتر للأدب الاقتصادي واضحة، إلا أن نظريته لا تعتبر متكاملة لعدة أسباب من أهمها: [1]

- إعطاء أهمية مبالغ فيها للمنظم، حيث تفقد وظيفة هذا الأخير مكانتها مع بزوغ جماعات الخبراء والمتخصصين.
  - افتراضه لتأثر الادخار بسعر الفائدة رغم أن هذه العلاقة لازال الغموض يكتنف جوانبها.
- افتراض التمويل عن طريق الائتمان المصرفي، و لكن القروض طويلة الأجل في الدول
- الرأسمالية لا تقدمها البنوك إنما يتم تمويل الاستثمارات طويلة الأجل عن طريق الأرباح
- المحتجزة أو إصدار الأسهم والسندات.
  - عدم التعرض للعقبات التي يمكن أن تعرقل من عملية النمو كالزيادة السكانية وتناقص
- الغلة وغيرها من العقبات التي تعاني منها معظم الدول الأقل نموا.
- **يمكن انتقاد شومبيتر أيضًا على :**[2]

- تشدده في إعطاء الطابع الفردي للمقاول، وعلى قدرته لتحمل المخاطر، و ليس على القدرات الضرورية لتنظيم المنظمة.
- بالاضافة إلى أن نظريته حول الدورات لديها عيوب أو ثغرات : حيث أنها ليست دائما قادرة على التعبير عن موجات كبيرة من الابتكار الذي يميز الدورات التاريخية (على سبيل المثال ازدهار الحرب (Trente Glorieuses).
- وأخيرا، على نظرته المتشائمة لمستقبل الرأسمالية التي يقول عنها بأنها ستترك المجال لنظام اشتراكي .بالرغم من أن البيئة الحالية لا تؤكد صحة هذه الفرضية تماما.

[1] :عبلة علد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص.38

[2] : **Joseph Schumpeter Progrès technique et évolution économique,OpCit**

لكن بالرغم من هذه الانتقادات فإن تحليله (شومبتر) يبقى أساسيًا لفهم كيفية عمل الرأسمالية ، حيث يمكن اعتبار أن مفاهيم شومبيتر هي الأساس لإجراء تحليل لاقتصاد في حالة حركة دائمة،كما مهدت نظريات شومبيتر الطريق أمام "الشومبيتريين الجدد **néo schumpétériens** " الذين واصلوا التفكير في العلاقة بين الابتكار و الدورات الاقتصادية الطويلة ، وتكون بذلك بمثابة الأساس لاقتصاد الابتكار و التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات ، أو بعبارة بمثابة نقطة البداية لعلم اقتصاد الابتكار الحالي.

لتتركز أهم أفكاره.[1] في:

- تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية .

- ويصف شومبيتر هذه الحالة بـ(التدفق النقدي) وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على وفق رأيه تحسين إنتاج أو منتج جديد أو طريقة جديدة للإنتاج وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة، أما دور المبتكر للمنظم ليس لشخصية الرأسمالي فالمنظم ليس شخصاً ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شئ جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

- أما الأرباح فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.

و عليه تقوم نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادى على اساس ان المنظم الفرد يضع خطط إنتاجية بدافع الحصول على أقصى ربح ممكن يشعل المنافسة بينه وبين الاخرين، ولذا فان النمو الاقتصادى عند شومبيتر يعتمد على عنصرين رئيسين هما المنظم ثم الائتمان المصرفى الذي يوفر للمنظمة الإمكانات المادية اللازمة للابتكار والاختراع والتجديد تفترض هذه النظرية اقتصاد تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن استاتيكي(التدفق النقدي)، ومن أهم خصائص هذه النظرية:[2]

1.**الابتكارات:** وفقا لشومبيتر تتمثل الابتكارات في ادخال أي منتج جديد أو تحسينات مستمرة فيما هو موجود من منتجات وتشمل الابتكارات العديد من العناصر مثل: ادخال منتج جديد، طريقة جديدة للإنتاج، إقامة منظمة جديدة لأي صناعة.

2.دور المبتكر: خصص شومبيتر دور المبتكر للمنظم وليس لشخصية الرأسمالي، فالمنظم ليس شخصا ذو قدرات إدارية عادية، ولكنة قادر على تقديم شيء جديد تماما فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها

3.دور الأرباح: ووفقاً لشومبيتر فإنه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماماً لتكاليف الإنتاج من ثم لا توجد أرباح.

4.العملية الدائرية: طالما تم تمويل الاستثمارات من خلال الائتمان المصرفي فإنها تؤدى إلى زيادة الدخول النقدية والأسعار وتساعد على خلق توسعات تراكمية عبر الاقتصاد ككل. وذلك انه مع زيادة القوة الشرائية للمستهلكين فإن الطلب على المنتجات في الصناعات القديمة سوف يفوق المعروض منها ومن ثم ترتفع الأسعار وتزيد الأرباح.

ويمكن القول أن التطبيق الحرفي لهذا الإطار على الدول النامية أمر صعب رغم ما به من جوانب إيجابية وذلك للأسباب التالية: -اختلاف النظام الاقتصادي والاجتماعي، النقص في عنصر المنظمين، تجاهل أثر النمو السكاني على التنمية،الحاجة إلى التغيرات المؤسسية أكثر من الابتكارات.

2-2-5 النظرية الكنزية

2-2-5-1 المحتوى:

اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية للدول المتقدمة أكثر مما هي للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي والأدوات الكنزية هي:[3]

---

[1]: Jean-Pierre Potier, **J. A. Schumpeter, le cycle et les crises**OpCit..

[2]: فايز ابراهيم الحبيب، مرجع سابق،ص،ص 43-45

[3] : نظريات التنمية الاقتصادية ، ويكيبديا الموسوعة الحرة 2011، على الموقع : http://ar.wikipedia.org/wiki، بتاريخ 2011/06/12 على الساعة : 15سا و 45د

أ- **الطلب الفعال:** فإن البطالة تحدث بسبب نقص الطلب الفعلي، وللتخلص منها يرى كينز حدوث زيادة في الإنفاق سواء على الاستهلاك أو الاستثمار.

ب- **الكفاية الحدية لرأس المال:** تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار وتوجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفأية الحدية لرأس المال.

ج- **سعر الفائدة** :هو العنصر الثاني المحدد للاستثمار، ويتحدد دوره بتفضيل السيولة وعرض النقد.

د- **المضاعف الكنزي:** يقوم على فرضيات (وجود بطالة لا إرادية، اقتصاد صناعي، وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية، درجة مرونة عرض مناسبة وتوفير سلع رأس المال اللازمة لزيادة الإنتاج).

وقد قامت النظرية الكنزية على نقد النظرية الكلاسيكية في العديد من الأمور لعل من أهمها ما يلي[1]:

1- **رفض فرض النظرية الكلاسيكية لقدرة النظام الرأسمالي على تحقيق التوازن تلقائيا عند مستوى التوظف الكامل،** حيث اعتبر كينز أن التوظف الكامل حالة خاصة وليست دائمة الحدوث، لكون التوازن قد يتحقق عند مستوى أعلى أو أقل من ذلك، فالتقلبات النشاط الاقتصادي هي الحالة العامة لنمو النظام الرأسمالي الحر.

2- **معارضة فكرة مرونة الأجور والأسعار بالدرجة التي تكفل إعادة التوازن عند التوظف الكامل،** فمع وجود النقابات العمالية والإضرابات يصعب انخفاض الأجور بالدرجة التي تزيل البطالة وتعيد التوازن عند التوظف الكامل .

يعرض كينز نموذجه من خلال شرح محددات الناتج القومي والعمالة، حيث يتوزع الدخل القومي على بنود الإنفاق الكلي بالنحو التالي[2]:

$$Y = C + I + G + X - M \quad .....(1)$$

حيث أن:

Y: الدخل القومي.

C: الإنفاق الاستهلاكي (طلب القطاع العائلي على السلع الاستهلاكية).

I: الإنفاق الاستثماري (طلب القطاع العائلي على السلع الاستثمار).

G: الإنفاق الحكومي (طلب القطاع الحكومي على السلع الاستهلاكية و الاستثمارية).

X:قيمة الصادرات **M** : قيمة الواردات.

ولتبسيط النموذج سيقتصر التحليل على حالة الاقتصاد المغلق، و عليه تصبح **المعادلة(1)**على النحو التالي:

$$Y = C + I + G \quad .....(2)$$

يوضح كينز أن مستوى الدخل القومي يتحدد بالطلب أوالإنفاق الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية في القطاعين العائلي والحكومي(C + I + G) ويرتبط هذا المستوى للدخل بمستوى معين من العمالةL ، والفن التكنولوجي السائدT ، وحجم معين لرأس المال K ، ويرى كينز أن ارتفاع الدخل غالبا ما يصحبه ارتفاع مناظر في مستوى التشغيل لجميع العناصر خاصة العمالة، هذامع افتراض ثبات الفن التكنولوجي على ما هو عليه .هذا ويشير كينز إلى أنه هناك حدود للزيادة العمالية التي يمكن أن تحدث نتيجة زيادة الدخل القومي والاستثمار، أي عندما يصل الاقتصاد إلى الحجم الكلي للعمالة، حيث لا يمكن بعدها زيادة الدخل القومي لأكثر من ذلك ويسمى الناتج عند هذا المستوى بالناتج القومي المحتمل، والفارق بينه وبين الناتج الفعلي) الأقل من التوظف الكامل (يمثل مستوى البطالة .فإذا أرادت الدولة زيادة الطلب الكلي فلابد من قيامها برفع الإنفاق الحكومي لعلاج البطالة أو الكساد، فضلا عن القيام بزيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري عن طريق تخفيض أسعار الفائدة أو منح مزايا ضريبية أو إعانات..الخ.

2-5-2-2 نقد النظرية:

يمكن القول بأن النموذج الكنزي يقف عند حدود اقتصاديات الدول الرأسمالية والمتقدمة بينما لا يصلح للتطبيق في حالة الدول المتخلفة، وذلك لسببين رئيسيين هما[3]:

---

[1]: عبلة عبد الحميد بخاري، مرجع سابق، ص43.

[2]: المرجع نفسه، ص44.

[3]: فايز ابراهيم الحبيب، **مرجع سابق**،ص- ص69،67.

1- أن جوهر المشكلة في الدول المتخلفة يكمن في جانب العرض وليس جانب الطلب كما هو الحال في الدول المتقدمة، فمع نقص رؤوس الأموال والكفاءة في عنصر العمل وتخلف وسائل الإنتاج، فإنه لا يتوقع أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى زيادة الناتج الحقيقي، بل إلى حدوث تضخم وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وهذا ما حدث بالفعل في بعض الدول النامية التي حاولت تطبيق هذه السياسة.

3- اتسام الدول المتخلفة بكثافة هجرة العمالة من الريف إلى المدن والتي من شأنها ارتفاع نسبة البطالة في المدن ونقص عمالة الريف، وبدون شك فإن تطبيق سياسة كينز من شأنها ظهور مشكلة عامة للبطالة في الدولة مع انخفاض الدخل القومي.

2-2-6 نظرية النمو الداخلية (نظرية النمو الجديدة T. de la croissance endogène)

2-2-6-1 المحتوى:

تعتبر نظرية النمو الحديثة و" التي يعتبر الاقتصاديان (Pual Romer) في 1986 و (R.Lucus) في 1988 روادًا لها" مكونًا أساسيًا في نظرية التنمية للدول الناشئة ، و تفترض أن النمو المستمر يتحدد من عملية الانتاج نفسها و ليس من خارجها ومن أهم دوافع هذه النظرية هو عدم اجابة النظرية النيوكلاسيكية عن أسباب اختلاف معدلات النمو الاقتصادي بين الدول لها نفس المستوى التقني، بالاضافة إلى اكتشاف المتبقي لدى سولو[1]

وكذلك تفسير الجزء الأعظم من النمو المتحقق، وباختصار فإن منظري النمو الداخلي يحاولون تفسير العوامل المحددة لمعدل نمو الناتج المحلي و الذي لم يتم تفسيره وكان يتحدد خارجيًا في معادلة النمو لدى (Solow) ،حيث أنه لا يمكن ارجاع زيادة الناتج القومي الاجمالي إلى التكيفات قصيرة الأجل في مخزون رأس المال أو العمل وإنما تعود مجموعة ثالثة تعرف بمتبقي سولو (Solow Residual).[2]

وفي حين أن النظريات التقبيلدية للنمو تحاول التركيز على أهمية الإدخار،الاستثمار، وإدخال التكنولوجيا لدى الدول النامية،حيث تعتبر التكنولوجيا عمومًا كعامل خارجي محدد من خلال التطورات الخارجية للدولة المعنية، فإن نظريات النمو الداخلية تحاول شرح أهمية مساهمة العوامل الداخلية في جعل معدلات النمو مختلفة بالنسبة للدول، حيث تنص على أن على أن حدوث النمو في الأجل الطويل لايعتمد فقط على وجود قوى الاقتصاد الليبرالي ولكن أيضًا على وجود إستثمارات في البنى التحتية،والنشاطات المكثفة للتعلم مثل التعليم، البحث والتطوير والتكنولوجيات الحديثة.[3]

حيث تفترض هذه النظرية الحديثة زيادة العائد الحدي على الحجم في عوامل الانتاج من خلال دور الآثارالخارجية لعوائد الاستثمار في رأس المال البشري مما يولد تحسن في الانتاجية و يعادل الميل الطبيعي للعوائد المتناقصة.

ويرتكز النمو على الادخار و الاستثمار في رأس المال البشري من جهة (Lucas) و الاستثمار في البحث و التطوير و انتاج المعرفة حسب (Romer) و يضاف إلى ذلك اعتبار أن السوق الحرة تقود إلى أقل من المستوى الأمثل لتراكم رأس المال المتمم (Complementary Capital) ،أي الاستثمار في رأس المال البشري و البنية التحتية و البحث و التطوير،وبالتالي قد تحسن الحكومة كفاءة تخصيص الموارد من خلال الاستثمار في رأس المال البشري (الذي يعتبر أساس التقدم التقني) ومن خلال تشجيع الاستثمارات الخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية،إذًا السياسة الاقتصادية ليست حيادية بالنسبة للنمو بل يعتبر Romer البيروقراطيين الأكفاء و الحكم الصالح أساس للنمو طويل الأجل.

وردًا على النظرية النيوكلاسكية فإنه قد تم اثبات عدم وجود أثر التقارب (Convergence) بين الدول الفقيرة و الغنية التي لها نفس معد الادخار و السكان.[4]

2-2-6-2 نقد النظرية: واجهت النظرية الجديدة للنمو (الداخلية) بعض الانتقادات أهمها:[5]

---

[1] : **تحليل الاقتصاد الكلي السوري**، هيئة التخطيط للدولة(مسودة للمناقشة بتاريخ 2005/01/25)،ص27 ،على الموقع الالكتروني: http://www.planning.gov.sy/SD08/msf/macro_analysis.pdf ،بتاريخ 2012/08/12

[2] : مدحت القريشي، مرجع سابق، ص 79.

[3] : Anderaew Harrison,Ertugrul Dalkiran Et Ena Elsy,**traduction** : Siméon Fongang, **Business International Et Mondialistion(Vers Une Nouvelle Europe**, (Edition DE Boek Université, Belgique,2004),P255

[4] : تحليل هيكل الاقتصاد السوري، مرجع سابق، ص 28.

[5] : M.Torado, OpCit , P 102

- الاعتماد على عدد من الفرضيات التقليدية للنيوكلاسيك و التي تعتبر غير ملائمة للدول النامية.
- أن النمو الاقتصادي في البلدان النامية غالبًا ما يعاق من خلال عدم الكفاءة الناجمة عن البنى الارتكازية الضعيفة و الهياكل المؤسسية غير الكافية و أسواق رأس المال و السلع غير الكاملة (Imperfect).
- وبسبب اهمال هذه النظرية لهذه العوامل المؤثرة فإن امكانية تطبيقها لدراسة التنمية الاقتصادية تكون محدودة وخاصة عند مقارنة بلد بآخر، و الدراسات التطبيقية للقيمة التنبؤية لنظريات النمو الداخلية لم تحصل على تأييد كبير و واسع، وختامًا ورغم أن هذه النظرية لا تزال في مراحلها التكوينية فإنها مع ذلك تساهم في توفير فهم أفضل لاختلافات النمو طويل الأمد في تجربة البلدان المتقدمة و النامية من خلال التركيز على المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي الداخلي.

3-2 التقسيمات الأساسية لنظريات التنمية الاقتصادية:

كانت الكتابات بعد الحرب العالمية الثانية حول التنمية الاقتصادية مستندة على أربع تيارات كبيرة للفكر الاقتصادي هي:

- **نظريات مراحل النمو.Théorie des étapes de la croissance**
- **نظريات التغيير الهيكلي.Les théories du changement structurel**
- **نظريات التبعية الدولية.Les théories de la dépendance internationale**
- **النظرية الليبرالية .La théorie libérale**

وتمثل هذه النظريات أوجهاً جديدة للفكر الاقتصادي بما يتلاءم والتغييرات الاقتصادية الكبيرة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية.

- **1-3-2 نظريات مراحل النمو.Théorie des étapes de la croissance**

ولقد كان الاقتصاديون في الخمسينات و بداية الستينات يرون بأن عملية التنمية بمثابة سلسلة من المراحل المتتالية للنمو الاقتصادي الذي يمكن أن تعرفه جميع الدول ، وبذلك أصبحت التنمية مرادف للنمو السريع للانتاج الاجمالي ، وهذا ما يمثل المقاربة الخطية لمراحل النمو ، و التي سنقوم بدراستها من كل من نموذج : هارود –دومار و نظرية روستو:

1-1-3-2 نموذج رستو: Le modèle de Rostow

تتلخص النظرية في تحديد روستو لمراحل معينة لعملية النمو الاقتصادية عند الدول المختلفة، تتسم كل منها بخصائص معينة تعكس الإنجازات التي حققتها المجتمعات في مسيرة تقدمها .قال روستو عن هذه المراحل أنها ليست إلا نتائج عامة مستنبطة من الأحداث الضخمة التي شهدها التاريخ الحديث، وتتلخص هذه المراحل في التالي[1]:

- **مرحلة المجتمع التقليدي The Traditional Society**
- **مرحلة التهيؤ للإقلاع The Perequistes for Take-off**
- **مرحلة الإقلاعThe Take-off Period**
- **مرحلة النضوج Move Towards Maturity**
- **مرحلة الاستهلاك الوفير High Mass Consumption**

الشكل رقم (49):المراحل الخمسة للنمو لدى روستو

[1]: عـ

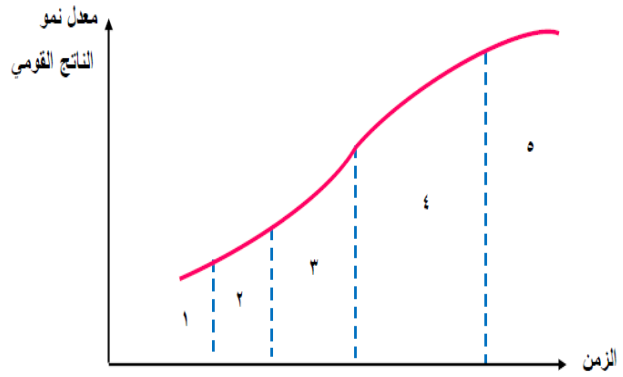

أ- تحليل المراحل الخمسة للنمو لدى روستو:

- **المرحلة الأولى** :مرحلة المجتمع التقليدي وهو عبارة عن مجتمع إعتمد في بنيانه على وظائف إنتاجية محدودة قائمة على علوم ووسائل فنية قديمة، والسبب وراء ذلك هم إنعدام الإمكانيات التي يتضمنها العلم الحديث أوعدم تطبيقها بشكل ثابت ومنتظم، مما يؤدي إلى انخفاض كبير جدًا في مستوى الانتاجية.[1]

وبصفة عامة تكون الدولة في هذع المرحلة شديدة التخلف يسود اقتصادها الزراعة التقليدية منخفضة الانتاجية، والتي توجه لغرض الاستهلاك العائلي وليس للسوق .يهيمن على هذه المرحلة النظام الإقطاعي لتركز ملكية الأراضي الزراعية لدى عدد محدود من كبار الملاك، غياب السلطة المركزية في المناطق الريفية، والتمسك بالعادات والتقاليد.

- **المرحلة الثانية :**مرحلة التهيؤ للإقلاع أو الانطلاق تمثل مرحلة انتقالية يتم خلالها ترشيد اقتصاديات الدولة المتخلفة وزيادة الاستثمارات في البنى التحتية، وخاصة في مجال التعليم والخدمات والنقل، وتنامي دور البنوك والمؤسسات المالية، وبزوغ دور الإنتاج الصناعي لتوفير السلع محليا بدل الاستيراد، مع تداخل القطاعين الصناعي والزراعي، لتتسم المرحلة بانخفاض عمالة الزراعة والانتقال التدريجي للعمالة من المناطق الريفية إلى مراكز المدن للاستفادة من فرص العمل الجديدة وارتفاع الأجور.

- **المرحلة الثالثة** :مرحلة الانطلاق مرحلة حاسمة في عملية النمو والتي توصف فيها الدولة بأنها دولة ناهضة تسعى للقضاء على أسباب تخلفها وتخطي العوائق التي وقفت في الماضي أمام مسيرتها التنموية لتنطلق نحو التقدم عن طريق تنمية مواردها الاقتصادية وأحداث ثورة في أساليبها الإنتاجية والنهوض بالزراعة والتجارة والصناعات الثقيلة ووسائل النقل والمواصلات .كما تتسم هذه المرحلة بإعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المحدود وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمانا لاستمرارية عملية التنمية.[2]

هذا ويشير روستو أن هذه المرحلة غالبا ما يصاحبها نمو سريع في أحد القطاعات الصناعية الرائدة والتي تتميز بالآتي[3]:

- زيادة مفاجئة وكبيرة في الطلب الفعال على منتجاتها.
-التوسع في رأس المال المستثمر في هذا القطاع وازدهار ونمو إنتاجيته.
-اتجاه الأرباح المحققة في هذا القطاع إلى إعادة الاستثمار في نفس القطاع.
- قدرة القطاع الرائد على حث الاستثمار في القطاعات الأخرى(فكرة الدفع للأمام وإلى الخلف)

[1]: فايز ابراهيم الحبيب، **مرجع سابق**،ص117-118
[2]: جلال خشيب،**مرجع سابق**،ص23
[3]: عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سابق**، ص40

- **المرحلة الرابعة** :مرحلة النضج مرحلة تعد فيها الدولة متقدمة اقتصاديًا، حيث تكون قد استكملت نمو جميع قطاعات اقتصادها القومي وتمكنت من رفع مستوى إنتاجها .ترتفع القدرات التقنية للاقتصاد المحلي، وتقام العديد من الصناعات الأساسية وصناعات أكثر طموحا من ذي قبل، وصناعات قائدة للتنمية، كصناعة الآلات الصناعية والزراعية والإلكترونية والكيميائية، مع زيادة الصادرات الصناعية .وقد حدد روستو أهم التغيرات التي تأخذ مكانها في هذه المرحلة فيما يلي:

-التحول السكاني من الريف إلى الحضر، و تحول الريف ذاته إلى شكل أكثر حضارة.

-ارتفاع نسبة الفنيين والعمال ذوي المهارة المرتفعة.

-انتقال القيادة من أيدي أصحاب المشروعات والرأسماليين إلى فئة المديرين التنفيذين.

-النظر إلى الدولة– في ظل سيادة درجة من الرفاهية المادية وكذا الفردية -على أنها المسئولة عن تحقيق قدر متزايد من التأمين الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين.

- **المرحلة الخامسة:** مرحلة الاستهلاك الوفير والتي تتميز بإتجاه قطاعات الاقتصاد الرئيسية مع الوقت نحو إنتاج السلع والخدمات المعمرة بعد أن تكون قد غطت جميع إحتياجات المجتمع من السلع الاستهلاكية الضرورية والتوسع في المشاريع الصناعي وتطبيق الأساليب الإنتاجية الحديثة في القطاع الزراعي.[1]

ليتخطى بذلك المجتمع في هذه المرحلة مشكلة المأكل والملبس والمسكن أي حصوله على الحاجات الأساسية، ليتجه ويتحول اهتمام المجتمع نحو تحسين نوعية الحياة من خلال تحقيق الرفاهية الاجتماعية، وإنتاج واستهلاك السيارات الفخمة والسلع المعمرة وسلع الرفاهية بكميات كبيرة،هذا فضلا عن الاهتمام بالمحافظة على البيئة من التلوث بدلا من التركيز على الرفاهية المادية التي غالبا ما تؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، والتوتر النفسي والتفكك الأسري وتدهور القيم الاجتماعية وزيادة نسبة الجرائم والانتحار .

ب- نقد النظرية:

لاقت نظرية روستو شهرة لم تلقاها أي نظرية أخرى، لما تركته من أثر في الفكر والسياسة الاقتصادية، وعلى الرغم من الجهود التي بذلت في هذه النظرية إلا أن أهم ما وجه إليها من نقد يتمثل في إجماع الاقتصاديين على فشل هذه النظرية في أمرين:[2]

- أولهما يتمثل في كيفية إثبات صحة هذه المراحل تاريخيا،
- وثانيهما في إمكانية انطباقها على دول العالم الثالث اليوم .

فقد وضع روستو نظريته نتيجة استقرائه لما حدث في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر مستنتجا أن الدول كلها تمر بتلك المراحل الخمسة، إلا أن الظروف التي سادت من قبل ليس بالضرورة أن تسود في الوقت الحاضر وفي كل دولة، فضلا عن تفاءل روستو حول حتمية الانتقال من مرحلة إلى أخرى.

2-3-1-2 نموذج هارود و دومار:

يعد نموذج هارولد -دومار للنمو **Harrod-Domar Growth Model** من أسهل و أكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات وليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني روي هارود والامريكي إيفري دومار . يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار،كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.

أ- محتوى النموذج :

يفترض النموذج وجود علاقة تربط الحجم الكلي لرصيد رأس المال K بإجمالي الناتج القومي Y ، لتعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال -**Capital Output Ratio** ونرمز له بالرمز **k**. فإن **نموذج هارولد -دومار** يقوم على الفروض التالية:[3]

---

[1]: فايز ابراهيم الحبيب، **مرجع سابق**،ص121

[2]: عبدالعالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، (القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر،2004)،ص 46.

[3]: مالكوم جبلز وآخرون،ترجمة: طه عبد الله منصور،عبد العظيم مصطفى، **إقتصاديات التنمية**،(دار المريخ للنشر،السعودية،1995) ، ص218

- يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي: $S = s * Y$ .....(1).
- الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال: $I = \Delta K$ ....(2)

و طالما أن رصيد رأس المال يرتبط بالناتج القومي بمعامل رأس المال فإن:

$\Delta K = k * \Delta Y$..... ....(3)

- الادخار لابد و أن يتعادل مع الاستثمار: $S = I$ .....(4)

و من المعادلات (1) ، (2)، (3) يتبين أن : $I = \Delta K = k * \Delta Y$ .....(5)

أو باختصار: $s * Y = k * \Delta Y$ .....(6)

و بقسمة طرفي المعادلة على ثم على نحصل على التالي:

$$\frac{s}{k} = \frac{\Delta Y}{Y} = g \quad \ldots\ldots\ (7)$$

هذا بحيث يمثل الطرف الأيمن من المعادلة معدل نمو الناتج القومي، و نرمز له بالرمز (g) ، والذي يتحدد كما يتضح بمعدل الادخارطرديا (ومعامل رأس المال) عكسيا،وعلى ذلك فإن نموذج هارولد دومار يبين أن تحقق عملية التنمية يتطلب زيادة الادخار، وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو .وهذه العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارولد -دومار للنمو الاقتصادي، وأساسه أن رأس المال الذي يخلق على طريق الاستثمار في المصانع و المعدات هو المحدد الرئيسي للنمو، وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة .أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فإنه ببساطة مقياس لإنتاجية الاستثمار أو رأس المال.

ب- نقد النظرية:

إن كان النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوروبية وتهيئتها للدخول من مرحلة الانطلاق أو الإقلاع إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال الأمريكية، إلا أن الوضع بين هذه الدول و الدول المتخلفة اختلاف كبير وما انطبق عليها قد لا ينطبق على هذه الأخيرة، وإن كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد كمية الاستثمار .فكما يلاحظ أن محددات النمو طبقا لنموذج هارولد-دومار لا تتوافر في البلاد الأكثر فقرًا والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم للاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساسًا، والذي يكفي بالكاد لسد احتياجاتها الاستهلاكية الأساسية .في هذه الحالة لا تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سوى عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها[1].

2-3-2 نظرية نماذج التغيير الهيكلـــي: (Les ajustements structurels)

تركز هذه النظريــة على الآلية التي تحول بها الاقتصاد من التخلف الهيكلي والتركيز على الزراعة التقليدية والقطاعات الأولية إلى المزيد من التنوع الصناعي والاقتصاد الخدمي، وهناك مثالآن شهيران لنماذج التغيير الهيكلي همـــا:

- **النموذج النظري لفائض العمالة في القطاعين لـ (آرثر لويس)**
- **أنماط التنمية التي تمثل تحليلاً عملياً لـ (هوليس تشينري)**

2-3-2-1- نظريــة التنميــة لـ آرثر لويــس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في عالم التنمية، وركز هذا النموذج على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأولي الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، والذي عدل بعد ذلك على يد كل من Juhn Fei &Gustave ranis، إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة

[1]: عبلة عبد الحميد بخاري، **مرجع سابق**، ص43.

في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات والذي ما زال التمسك به مستمراً حتى اليوم في العديد من الدول.

وفي ضوء تلك النظرية يتكون الاقتصاد من قطاعين هما الزراعي التقليدي الذي يتسم بالإنتاجية الصفرية لعنصر العمل، والصناعي الحضري الذي تتحول العمالة إليه تدريجياً من القطاع التقليدي، مما سمح للويس إمكانية سحب هذا الفائض من القطاع الزراعي بدون أية خسائر في الناتج مع تحقيق إنتاجية عالية، أما عن السرعة التي يتم بها هذا التحول فإنها تتحدد بمعدل النمو في الاستثمار الصناعي وتراكم رأس المال في القطاع الصناعي، فبمجرد الاستثمار يسمح بزيادة أرباح القطاع الحديث عن الأجور بالاعتماد على الفرض القائل بإعادة المستثمرين استثمار أرباحهم يحدث التوسع في هذا القطاع مفترضاً ما يأتي بالنسبة للأجور:[1]

- إنه ثابت.
- إنه يتحدد عند مقدار يكون أعلى من ذلك المستوى للأجور الثابت في المتوسط والقائم إلى حد الكفاف في القطاع الزراعي التقليدي، حيث يفترض لويس أن الأجور في القطاع الحضري يجب أن تكون أعلى في الأقل بنحو 30% من متوسط الدخل الريفي حتى تحدث هجرة العمال من موطنهم في الريف إلى الحضر.

هنا يمكن أخذ بعض الملاحظات على هذه النظرية منها:[2]

لقد افترضت النظرية أن الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي صفراً، وأن جميع الزراعيين يشاركون بالتساوي في الناتج، وأنه افترض زيادة رأس المال في القطاع الصناعي والخدمي نتيجة إعادة المستثمرين استثمار أرباحهم، وهذا يخدم إلى حد ما عملية التنمية الحضرية التي نعتقد أنها تتطلب أن يكون النمو متوازناً بين مختلف القطاعات لاعتماد القطاع الصناعي المتوسع إلى الناتج الزراعي خاصة في الدول النامية التي يتوسع بها القطاع الزراعي، فإنه بأمكاننا أن ننمي القطاع الزراعي من القطاع التقليدي إلى القطاع الزراعي الحديث الذي يعتمد على التكنولوجيا المتطورة لزيادة الإنتاج واستثمار العمالة في الصناعات التي تعتمد على الإنتاج الزراعي وسحب العمالة الفائضة إلى قطاع الصناعة المتحضر بالحد الذي يسد الحاجة الأولية للإنتاج الصناعي وخلق عمالة متعلمة ومتدربة من المناطق الحضرية لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي في آن وأحد، والمحافظة على نمو مستمر في الهياكل القطاعية بصورة متوازية والابتعاد عن الإفرازات الأخرى التي قد تسببها سحب العمالة من الريف إلى الحضر، هذا علاوة على أن القطاع الزراعي لا يعتمد على النمطية في الحاجة إلى العمالة وإنما غالباً ما يكون الطلب موسمياً، وقد نستطيع أن نقرب بالوسائل العلمية مواسم الطلب لتكون البطالة في هذا القطاع قليلة ولا تشكل عائقا في النمو، وإنما تكون سبباً في عملية التنمية المنتظمة والمستدامة، علاوة على إمكانية أن نفترض أن كثيراً من رأس المال المتراكم نتيجة الأرباح قد يستثمر في البنوك فيما إذا كانت أسعار الفائدة مجزية أو تغطي نسبة عآلية من أرباح المستثمرين لأنها تحقق فرصة مثالية آمنة للمستثمرين سواء أكانوا داخل البلد أم خارجه، وكذلك بالنسبة للأجور في المناطق الحضرية فهي غالباً ما تكون أعلى مما يتقاضاه العمال في المناطق الريفية فيما عدا من يشاركون الزراعيين أرباحهم فإنهم غالباً ما لا يستثمرون تلك الأرباح في التنمية الزراعية بل يذهب جزء كبير منها للادخار والجزء الآخر للاستهلاك والجزء الأخير للاستثمارات الخدمية والتجارية، وذلك بسبب ضعف الثقافة التنموية والأمية وخاصة في دول العالم الثالث.

2-2-3-2- نظريــة هوليس تشينري: Hollis B. Chenery

وهي من النظريات المعروفة على نطاق واسع في دراسة نماذج التنمية في عدد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية خلال الفترة 1950-1973، والذي إعتمد على أسلوب تحليل الانحدار مستخدمًا المقطع العرضي والسلاسل الزمنية لمستويات دخول فردية مختلفة وقد ساعدت هذه الدراسة على تحديد العديد من الخصائص العامة لعملية التنمية.[3]

---

[1]: ميشل تودارو، مرجع سابق،ص132.
[2]: رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. http://econ.to-relax.net
[3]: مدحت القريشي،مرجع سابق،ص108.

والفرضية التي يقوم عليها النموذج الهيكلي هي أن التنمية عملية مميزة للنمو تكون الملامح الأساسية للتغيير فيها متشابهة في كل الدول، ويحاول النموذج التعرف على الاختلافات التي من الممكن أن تنشأ بين الدول فيما يتعلق بخطوات ونموذج التنمية بالاعتماد على مجموعة الظروف الخاصة بها.

وهناك مجموعة من العوامل المؤثرة في عملية التنمية هذه العوامل تشتمل على:[1]

- السياسة الحكومية، حجم الدولة.، المصادر الطبيعية، أهداف الدولـة، التكنولوجيا، رأس المال الخارجي، التجارة الدوليـة..

إن الدراسات التجريبية لعملية التغيير الهيكلي تقودنا إلى أن خطوات التنميـة ونموذجها من الممكن أن تتغير وفقاً لكل من العوامل المحلية والعوامل الدولية حيث يفوق العديد منها قدرة الدولة بمفردها على التحكم فيها.

إن مؤيدي هذه النظرية أثبتوا المتوسطات الإحصائية التي قام اقتصاديو التغيير الهيكلي بحسابها من خلال مدى مختلف للدول الغنية والفقيرة ذات فائدة محدودة في عملية تحديد العوامل الحرجة لعملية التنمية الخاصة بالدول، ومما يمكن أخذه على هذه النظريــة ما يأتي:

قد تتفاوت الدول فيما بينها حول قوة أو ضعف بعض العوامل المؤثرة في عملية التنمية ومنها فلسفة الدولة السياسية وأهدافها ومدى تبعيتها بالقرار السياسي أو أستقلالها، كذلك مدى اعتمادها على رأس المال الخارجي الذي يضعف من إرادتها في وضع السياسات التنموية وتنفيذها، كما أن موضوع الدعم والمعونة الخارجية أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسياسات العامة للدول بما يحقق مصالح الدول ويضعف جدية مساهمة تلك الدول في تنمية الدول الفقيرة وتقريب التفاوت الاقتصادي، لذا فإنه يمكن القول إن مجموعة الخطوات الاقتصادية التنموية التي تعتمد على الموارد والاستقلالية في القرار دون إهمال العوامل الخارجية الدولية المؤثرة كفيلة للاستمرار في عملية التنمية وخاصة التنمية المستدامة.

2-3-3 نظرية ثورة التبعيـة الدوليّة: (Les Théories de Rattrapage)

نتيجــة الانفتاح بين نظريتي مراحل النمو والتغيير الهيكلي، حظيت هذه النظرية بتأييد كبير خلال مدة السبعينات بين مفكري العالم الثالث.

وتعتمد هذه النظرية بالأساس على أن دول العالم الثالث محاصرة بالعراقيل المؤسسية والسياسية والاقتصادية سواء المحلية أو الدولية فضلاً عن وقوعها في تبعية الدول الغنيــة وسيطرتها،وفي هــذا الصدد هناك ثلاثة تيارات فكرية لثورة التبعية الدوليــة:

- نموذج التبعية إلإستعمارية الجديدة.
- نموذج المثال الكاذب.
- فرضيــة التنمية الثنائيــة.

2-3-3-1- التبعية الاستعماريــة الجديدة:

يعتبر هذا النموذج إمتداد غير مباشر للتفكير الماركسي في التنمية الاقتصادية؛ فهو يرجع وجود واستمرارية العالم الثالث المتخلف إلى التطور التاريخي للنظام الرأسمالي غير العادل فيما يخص العلاقة بين الدول الغنية والفقيرة.

من خلال النظام الدولي المسيطر أين تتم العلاقة عن طريق عدم تكافؤ القوة في العلاقة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة، وحسب هذه النظرية، توجد مجموعات (حكام، عسكريين وبعض النخب) الذين

[1]: ميشل تودارو،مرجع سابق، ص 140.

يتمتعون بدخول مرتفعة ومكانة اجتماعية بالإضافة إلى القوة السياسية، التابعين للنظام الرأسمالي الدولي القائم على عدم العدالة، وتتطابق مصالحهم مع جماعات المصالح الدولية، مثل: شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات المساعدات، مثل: البنك الدولي، أو صندوق النقد الدولي، التي تمولها الدول الرأسمالية الغنية، أنشطة هذه النخبة تمنع جهود الإصلاح الحقيقي، وتبقي على مستويات معيشة منخفضة واستمرارية التخلف، باختصار: أصحاب هذه النظرية يعزون مشاكل الفقر في دول العالم الثالث إلى سياسات الدول الصناعية الرأسمالية، وبالتالي التخلف ناتج عن ظاهرة خارجية على عكس نظريات المراحل الخطية والتغير الهيكلي.[1]

2-3-3-2- نموذج المثال الكاذب (المفهوم الخاطئ للتنمية):

ويقوم هذا النموذج على إعطاء الدول النامية نصائح مغلوطة وغير مناسبة، وذلك نتيجة التحيز العرقي للخبراء من الدول المتقدمة المشتغلين بالوكالات والمنظمات الدولية، إذ يقدم هؤلاء الخبراء هياكل اقتصادية رائعة، ونماذج اقتصاد قياسي معقدة في التنمية غالباً ما تقود إلى سياسات غير سليمة وغير مناسبة.

ويرجع هذا النموذج تخلف دول العالم الثالث–إضافة إلى ظروفها الداخلية -لاتباعها سياسات اقتصادية غير ملائمة نتيجة الضغوط التي تمارسها مؤسسات التنمية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فضلا عن التوصيات التي يقترحها الخبراء الاقتصاديين في الدول المتقدمة و التي ما هي في الغالب إلا انعكاس للفلسفة الفكرية للاقتصاديات الرأسمالية ، من ناحية أخرى يشير النموذج إلى أن الكثير من مفكري واقتصاديي الدول النامية نالوا تعليمهم في الدول الغربية فتأثروا بنظريات وأفكار تطبق هناك، وهي ليس بالضرورة قابلة للتطبيق في الدول النامية، ولا تنسجم مع أهداف وأولويات التنمية الاقتصادية بها.[2]

.

2-3-4:نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة: The Neoclassical Counterrevolution

لقد ظهرت الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة في كل من الولأيات المتحدة وكندا وبريطانيا والمانيا الغربية سابقاً في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال الثمانينات من القرن العشرين، وقد تركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم على جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصـــة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالـــم وهما البنك الدولـــي وصندوق النقد الدولـــي.

إن النظريـــة تقول (بأن حالة التخلف الاقتصادي تنتج عن سوء تخصيص الموارد بسبب السياسات السعرية الخاطئة والتدخل المفرط في النشاط الاقتصادي من جانب حكومات دول العالم الثالث)، ويقول رواد مدرسة الثورة النيوكلاسيكية أمثال، Lord Peter Bauer, Deepak Lal, Harry Johnson, Bela Balassa، إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي هو الذي يؤدي إلى إبطاء عملية النمو الاقتصادي، ويرى الليبراليون الجدد أن السماح بانتعاش الأسواق الحرة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وتشجيع حرية التجارة والتصدير والترحيب بالمستثمرين الأجانب من الدول المتقدمة وتقليل صور التدخل الحكومي والاختلات السعرية سواء أكان ذلك في أسواق عوامل الإنتاج أو السلع أو أسواق المال، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي. وهنا وجه اختلاف حول أسباب التخلف للدول النامية مع ما يدعيه أنصار نظرية التبعية، حيث يعتقد مفكرو النظرية النيوكلاسيكية أن سبب تخلف دول العالم الثالث ليس نتيجة التصرفات

[1]: جلال الخشيب ،**مرجع سابق**، ص28.

[2]: صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**،(ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010)، ص12

التي تقوم بها دول العالم الأول أي الدول المتقدمة والوكالات الدولية التي تسيطر عليها، وإنما ببب التدخل المفرط من جانب الدولة، وانتشار الفساد وعدم الكفاءة وغياب الحوافز الاقتصادية.[1]

4-2 استراتجيات التنمية الاقتصادية:

وإن كان هناك عدم اتفاق على الأسلوب الأمثل للتنمية، إلا أنه هناك نوعين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وهما: إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن نلخصهما فيما يلي:

1-4-2 استراتيجية الدفعة القوية:

يرى صاحب هذه الاستراتيجية **بول روزنشتاين (Paul Rosenetien)** إن الخروج من حالة التخلف لا يمكن تحقيقه إلا بدفعة قوية **(Big Push)** تتمثل في قدر كبير من الاستثمارات ورؤوس الأموال تستطيع أن تحقق عملية النقل من الجمود إلى النمو. فالاقتصاد القومي وهو في حالة التخلف يمكن تشبيهه بالطائرة الجاثمة على الأرض أو المتحركة ببطء فهي لا تستطيع الصعود إلى الجو إلا إذا سيرت بسرعة كبيرة جدا على مدرج الصعود (وهو ما يسمى بـ **(The Take-off)** فالسرعة الفائقة هي التي تعطيها الدفعة القوية التي ترفعها من الأرض إلى الجو وبدونها لا يمكنها التحليق والانطلاق إلى طبقات الجو العليا, ونشاهد في ألعاب القفز والوثب العلي أن اللاعب لا يستطيع تخطي الحواجز إلا إذا أقبل عليها بسرعة غير عادية والاقتصاد القومي إذا شبهناه بلاعب الوثب العالي لا يستطيع تخطي حواجز التخلف إلا بدفعة مماثلة .والواقع أن هذه النظرية تصدق مع الواقع وتؤيدها التجارب المعاصرة, وأقربها لنا تجارب دول الخليج العربية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية التي حظيت بمثل هذه الدفعة القوية خلال السبعينات الميلادية والتي حققت للاقتصاد القومي عملية الانتقال السريع من مرحلة التهيؤ إلى مرحلة الانطلاق. ولا يعيب هذه النظرية أنه قلما تتوفر للدول النامية موارد غير عادية تمكنها من تخصيص قدر كبير **(Big Portion)** من الاستثمارات لتحقيق تلك الدفعة القوية والدليل على ذلك كما سبق القول أن الدول التي أتيحت لها هذه الفرصة استطاعت تقصير فترات التحول, كما أن تلك الدفعة تساعد على قطع كثير من الدوائر الخبيثة. كما يرى نيركس, إذ أن الاستثمار في عدد من الصناعات والأنشطة المختلفة يؤدي إلى زيادة الإنتاج والدخول والعرض والطلب والادخار والاستثمار.

2-4-2 إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن: ويرجع عرضها إلى الاقتصادي المعروف " نيركسه " والذي يرى ضرورة توجيه دفعة قوية إلى مجموعة من الصناعات الاستهلاكية المتكاملة أفقيا وذلك لمواجهة عقبة ضيق نطاق السوق المحلي في الدول النامية وكسر الدوائر المفرغة المؤدية للفقر، وحسب " نيركسه " فإن كسر الدائرة المفرغة للفقر يمكن تفسيرها من جانب العرض والطلب، وبالتالي لا بد من إنشاء العديد من الصناعات الاستهلاكية المتزامنة حيث تؤدي إلى توسيع نطاق السوق وخلق العديد من الصناعات المتكاملة، كما يرى نيركسه: ضرورة تحقيق التوازن بين الصناعة والزراعة ، حتى ولو كانت مشكلة تمويل هذه الصناعات وأيضا قطاعي الزراعة والصناعة تمثل عقبة أمام نجاح هذه الإستراتيجية.[2]

تقول هذه الاستراتيجية إن التنمية تحتاج في مرحلة تصحيح الاختلال إلى تحقيق التوازن في توزيع الاستثمارات بين مختلف القطاعات حتى يكون نموها متوازناً **(Balanced Growth)** بحيث لا تتم تنمية قطاع أو

[1]: ميشل،تودارو،**مرجع سابق**،ص146.

[2]: محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**،(الدار الجامعية، مصر، 2004)، ص،ص.340.341.

قطاعات بذاتها على حساب قطاع أو قطاعات أخرى فيؤدي ذلك إلى نمو قطاعات بمعدلات تفوق معدلات نمو القطاعات الأخرى مما يؤدي إلى عرقلة النمو العام للاقتصاد كله, ويضربون مثلاً بالدول التي اهتمت بالصناعة وأهملت الزراعة فأضر ذلك إضراراً بليغاً بالتنمية. ويقول أصحاب استراتيجية النمو المتوازن إن البلاد المتخلفة تحتاج إلى مشروعات متنوعة في قطاعات عديدة[1]:

1- لأنها تفتقر في المقام الأول إلى الوفورات الخارجية السابق الإشارة إليها والتي تنتج عن تسهيلات رأس المال الاجتماعي **(Social Overhead Capital)** كالطرق ووسائل النقل ومحطات القوى والموانئ...الخ. وعرض مثل هذه المشروعات غير قابل للتجزئة, بمعنى أنها تحتاج إلى حد أدنى من الاستثمارات إذ لا يمكن تشييد نصف محطة أو إعداد ميناء أقل من الحجم الاقتصادي المطلوب، يضاف إلى ذلك أن هذه المشروعات ترتبط بعضها ببعض .

2- كما أن البلاد المتخلفة تكون في حاجة ماسة إلى الاستثمار في عدد كبير من الصناعات لأن وجود صناعة واحدة لا يحل مشكلة الطلب فإنشاء مصنع لتعليب الأغذية أو صنع الملابس الجاهزة يتطلب توفير طلب لهذه المنتجات ولا يتحقق ذلك إلا بإنشاء العديد من الصناعات وزيادة عدد أصحاب الدخول من العمال الذين يوفرون الطلب اللازم لمنتجات مصنعي الملابس الجاهزة والمعلبات.

3- كما أن تنويع مصادر الإنتاج والدخل يؤدي إلى زيادة الإدخال القومي الذي هو المعين الأول للاستثمار في مختلف المجالات. ويمكن القول باختصار أن استراتيجية النمو المتوازن ترمي إلى الاستفادة من توسيع حجم السوق بصفة عامة بتعدد مجالات الإنتاج والاستثمار وتحقيق هذا الهدف يحتاج في المقام الأول إلى الدفعة القوية التي سبق الكلام عنها لأنه لا يمكن للدول المتخلفة انتهاج هذا الأسلوب إلا إذا توفرت لها الموارد الكافية لتحقيقه .

2-4-3 إستراتيجية النمو غير المتوازن: وترجع هذه النظرية إلى الاقتصادي " هيرشمان " حيث هاجم الإستراتيجية الأولى والتي كانت ترتكز على إنماء مجموعة عريضة من الصناعات الاستهلاكية في آن واحد، نتيجة لقصور الموارد المالية في الدول النامية، ويرى " هيرشمان " بدلا من ذلك أنه يجب التركيز على عدد من الصناعات الرائدة التي لها القدرة على حث الاستثمار في الصناعات الأخرى، بمعنى إحداث خلل مقصود في توازن الاقتصاد القومي عن طريق توجيه الاستثمارات إلى عدد محدود من الصناعات الرائدة التي تقود بدورها عملية النمو الاقتصادي في الاقتصاد القومي ككل.

كما يرى هيرشمان أن عمليات اختيار هذه الصناعات يتوقف على مدى قدرتها على الحث على الاستثمار في المشروعات والصناعات الأخرى أي ما يعرف بالتكامل للأمام أو التكامل للخلف فالتكامل للخلف يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع آخر سابق عليه والتكامل للأمام يعني الاستثمار في مشروع ما يؤدي إلى زيادته في مشروع لاحق عليه.[2]

2-4-4 الاستراتيجية المناسبة للظروف:

لكل نوع من الاستراتيجيات الثلاث السابقة مزاياها وعيوبها فالدفعة القوية إذا أتيحت للبلاد المتخلفة لا يمكن أن يختلف اثنان على أهميتها فهي الحل الأمثل لمشكلة التخلف, والنمو المتوازن مرغوب إذا توفرت الموارد اللازمة لتحقيقه حتى لا تكون التنمية في بعض القطاعات على حساب القطاعات الأخرى .والنمو غير المتوازن هو اختيار لا مناص منه إذا لم توجد تلك الدفعة القوية أو الموارد الكبيرة اللازمة لتحقيق النمو المتوازن. ومن هنا نصل إلى استنتاج منطقي هو أن اختيار استراتيجية التنمية لا يخضع لنظرية أو استراتيجية بذاتها ولكنه يرتبط بجميع الظروف التي تكتنف التنمية وحجم الموارد الاستثمارية المتاحة لها وحالة القطاعات الرئيسية وعلى الأخص حالة هيكل البناء الأساسي وغير ذلك من الظروف.

وفيما يلي الخطوط العريضة التي يجب أن تتضمنه إستراتيجية التنمية الشاملة:[3]

---

[1]: رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية، مرجع سابق

[2]: محمد فوزي أبو السعود/ مرجع سابق، ص142

[3]: جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2000،ص،ص.78.77.

ميادين العمل الحكومي لا بد أن تضم:
- تحديد المشروع الاجتماعي.
- المشروعات الإنتاجية الحكومية في المجالات التي هي خارجة عن النشاط الاقتصادي الخاص (لمشروعات الاقتصادية الاجتماعية الضخمة...).
- التوجيه الحكومي والتخطيط لتشجيع التكامل والاندماج الاقتصادي بين القطاع العام والخاص.
- تشجيع ومعاونة المستثمرين في الميادين العمة للتعليم، الصحة، والإسكان.
- سياسة زراعية في المدى القصير، المتوسط والطويل تحدد الأهداف الإنتاجية.
- سياسة مالية نقدية وتجارية عامة ملائمة.

3- تمويل التنمية الاقتصادية:

إن المشكلة الرئيسية التي تقف كحاجز أمام عملية التنمية الاقتصادية في الدول العربية والنامية ,هي افتقارها إلى الموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، ذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار و الذي يتحدد أساسا بسعة السوق، و أن عرض رأس المال تحكمه الرغبة و المقدرة على الادخار، وطالما أ ن دخول الأفراد منخفضة نتيجة لانخفاض القدرة على الإنتاج فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة،لذلك فإن التنمية الاقتصادية تتطّلب في أولى مراحلها ضرورة كسر هذه الدائرة في أضعف نقطها و الخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل و الأساليب على تكوين رؤوس الأموال المطلوبة لعمليات النمو الاقتصادي،لذلك فإن دراسة تمويل التنمية الاقتصادية تقتضي الإحاطة بكل المصادر الضرورية لهذه العملية، وهذا ما سنحاول إدراجه في هذا المبحث الذي قسمناه إلى أربع مطالب تناولت:

3-1:الموارد المحّلية و عوائقها

تتمثل مصادر التمويل المحُلي في الادخار الذي ينقسم إلى نوعين:الادخار الاختياري و الادخار الإجباري، ولا يوجد فرق بين النوعين من وجهة نظر تكوين رأس المال، وكل الخلاف ينحصر في، مدى تأثير كل منهما بإتباع سياسة معينة. [1]

3-1-1 مصادر الادخار الاختياري

و هو ما يقوم به الأفراد و الهيئات و المؤسسات طواعية و اختياريا و بمحض رغباتهم، دون تدخل أي قوة خارجية تجبرهم عليه، و تتمّثل المدخرات المحلية في مدخرات القطاع العائلي ومدخرات قطاع الأعمال و مدخرات الحكومة.

أ- مدخرات القطاع العائلي:

تتأُتى عن طريق مدخرات الأفراد الذين يحصلون عليها من خلال دخلهم، و تحمل عدة صفات منها الادخار من أجل الحصول على قطعة أرض أو مباني سكنية، أو آلات زراعية، كذلك مدخرات تعاقدية مثل عقود التأمين، و يمكن أن تكون مدخرات على شكل شهادات استثمار أو أسهم و سندات، كما تعتبر أهم مصادر الادخار في الدول النامية، و ذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة.

ب- مدخرات قطاع الأعمال:

[1] : محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف، **مرجع سابق**، ص217.

ويقصد بها كافة المشاريع الإنتاجية التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات وتنقسم هذه المدخرات إلى نوعين هما:

- ادخارات قطاع الأعمال الخاص: وادخارات قطاع الأعمال العام ، الادخار الخاص يكون من طرف الأفراد والمؤسسات بينما الادخار العام يتكون من الضرائب، القروض، شهادات الاستثمار، الإصدار النقدي أو ما يسمى بالتمويل بالعجز (Deficit. Spending) وهو زيادة حجم السيولة النقدية عن طريق إصدار نقود جديدة وهذا الأمر قد يتسبب أحيانا في حالات تضخمية .[1]

3-1-2 الادخار الإجباري: وهي ادخارات تقطع من الدخول المتحققة لدى الأفراد بطريقة إلزامية ويتمثل في الادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي.

أ- الادخار الحكومي: يتحقق الادخار الحكومي بالفرق بين الإيرادات الحكومية الجارية والمصروفات الحكومية الجارية. فإذا كان هناك فائض اتجه إلى تمويل الاستثمارات وتسديد أقساط الديون (في حالة مديونية الحكومة)، أما إذا زادت النفقات الجارية عن الإيرادات الجارية أي في حالة وجود عجز فإنه يتم تمويله عن طريق السحب من مدخرات القطاعات الأخرى أو عن طريق طبع نقود جديدة، وتعمل الحكومات دائما إلى تنمية مواردها وإلى ضغط نفقاتها بغية تحقيق فائض توجهه إلى ضروب ومجالات الاستثمار والتنمية المستهدفة.[(2)]

ب- التمويل التضخمي: وهو أسلوب تستخدمه السلطات العامة للحصول على تمويل إضافي عندما تعجز المصادر الاعتيادية للإيرادات العامة من تمويل النفقات العامة ويتلخص هذا بالاعتماد على إصدار نقود ورقية جديدة أو الاقتراض من البنك المركزي والبنوك التجارية ويسمى بالتمويل التضخمي نتيجة لزيادة الإصدار النقدي لتمكين الوحدات الاقتصادية من الحصول على موارد إضافية عندما تعجز مواردها المستقلة في الإنتاج ومن مساوئ هذا الأسلوب نجد: [(3)]

- انخفاض القيمة الخارجية للعملة وتأكل قيمتها ومنه انخفاض المدخرات وارتفاع الاستهلاك.
- انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية وبالتالي ترتفع الأسعار وهذا يدفع الأفراد لاكتناز العملة الأجنبية والسلع بدلا من العملة المحلية وهذا يقلل من عملية الاستثمار.
- تفاقم العجز في الموازنة العامة وفي ميزان المدفوعات << زيادة الواردات ونقص الصادرات >>.
- إعادة توزيع الدخل والثروة بشكل متفاوت وينجم عنه اضطرابات اجتماعية وسياسية.
- يعرقل عمليات التخطيط والتنفيذ بما يؤدي على استحالة حساب التكاليف الحقيقية للمشروع.

ج- الادخار الجماعي: هي ادخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقا لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار، كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات .

* إن قصور المدخرات المحلية عن تمويل كافة مشروعات التنمية يؤدي بالدول النامية على اللجوء إلى مصادر خارجية لسد عجز المدخرات المحلية.

3-1-3 عوائق مصادر التمويل الداخلي:

أ- **بالنسبة للادخار العائلي:** نواجه عدة عوائق تعيق التنمية نذكر منها:

---

[1] : جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، (دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000)، ،ص،ص.64.63.

[(2)] د: محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**،(الدار الجامعية ،مصر، 2004)،ص،347.

[(3)] عرفان تقي الحسيني: **التمويل الدولي**، (المجدلاوي،الاردن، 1999)،ص،ص.47.46.

- انخفاض الدخول: بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينيات حوالي: 400 دولار سنويا، وفي بعض دول آسيا لم يتجاوز: 300 دولار سنويا. وذلك لارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الادخارات[3].

- أثر المحاكاة: أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

- عدم كفائية أجهزة تجميع المدخرات مثل المؤسسات المالية والتي تتلائم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق، تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

ب- **بالنسبة لقطاع الأعمال:** وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي. نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

ج- بالنسبة للقطاع الحكومي: من أهم أسباب انخفاض الإيرادات الجارية للدولية قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق:

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
- اتساع نطاق العمليات العينية " المقايضة ".
- عدم إمساك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.
- بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها:[2]
- فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء للاكتناز.
- الابتعاد عن المنافسة المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.
- ضيق أسواق الأوراق المالية.
- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

2-3 المصادر الخارجية لتمويل التنمية و عوائقها:

3-2-1 أشكال المصادر الخارجية لتمويل التنمية:

تتعدد صور وأشكال المساعدات الإنمائية والتمويل الخارجي لعملية التنمية كما يلي:

3-2-1-1 التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية:

لعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولي.

أ- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير:** وأنشئ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:[2]

* تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة القائمة في أراضيها، من الأرصدة الرأسمالية المتاحة، في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.

---

[3] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص،352.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، علي الليثي، مرجع سابق، ص262.

[2] يونس أحمد البطريق، ***السياسات الدولية في المالية العامة***،(الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية)،ص.50.

* تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.

* توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وتدريب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

يقدم هذا البنك قروض طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية خاصة في الدول النامية.

* المؤسسات المساعدة للبنك الدولي:[1] هناك ثلاث مؤسسات مساعدة له.

* مؤسسة التمويل الدولية تأسست عام 1956: وينحصر نشاطها في الإسهام في مشروعات القطاع الخاص لدى الدول الأعضاء.

* مؤسسة التنمية الدولية تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وآجالها طويلة تقدم للدول النامية " شديدة الفقر ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو أقل"

* الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: تهدف على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء، وتأسست عام .1988[2]

ب-صندوق النقد الدولي: ويعمل مع البلدان الأعضاء على تقليل اختلالات اقتصادها الكلي واختناقاتها الهيكلية وإزالة العوائق التي تعترض المدفوعات الدولية ومنع حدوث أزمات مالية.

ج- المنح والإعانات: تتمثل في تمويل موارد من الدولة المانحة إلى الدولة النامية الممنوح إليها، وقد تكون هذه الموارد في شكل نقدي أو عيني والنقد يكون في شكل عمولات قابلة للتحويل والعيني في شكل سلع أو خدمات استهلاكية واستثمارية أو عبرات فنية.

د- القروض: قد تكون عامة أو خاصة: فالقروض العامة تعقدها حكومات الدول النامية مع الغير المقيمين في الخارج سواء كانت حكومات أجنبية أو هيآت تابعة لها أو أشخاص طبيعيين أو معنويين سواء كانت هيآت التمويل دولية كالبنك العملي أو صندوق النقد أو الهيآت الدولية التابعة لها، أو هيآت التمويل الإقليمي، أما القروض الخاصة فهي تلك التي يعقدها أشخاص طبيعيين ومعنويين من منظمات التمويل الدولية مثل المؤسسة الدولية للتمويل (IFC) أو من صناديق التمويل الإقليمي.

هـ- الاستثمار الأجنبي: يتمثل في استثمار الموارد الأجنبية في رؤوس أموال مشروعات التنمية في الدول النامية بهدف الاستفادة من التكنولوجيا التي ينقلها معه لدفع عجلة التنمية بها، وهو نوعان:[2]

* **الاستثمار الأجنبي المباشر:** يقوم المستثمر الأجنبي بامتلاك رأس المال المشروع الإنتاجي ويتولى إدارته أو مساهمته في رأس المال للمشروع كبيرة وتمنحه الحق بالاشتراك في الإدارة.

* **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** ويقتصر على قيام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة أجنبية على مجرد شراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشروعات المراد القيام بها كما لا يحول للمستثمر الأجنبي الحق في الإدارة.

3-2-2 عوائق مصادر التمويل الخارجي:

---

[1] عادل أحمد حشيشي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، (دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2000)، ص،ص،173.172.

[2] : يونس أحمد البطريق، مرجع سابق، ص62.

[2] : عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق،ص،ص.54.52.

إن أول ما يواجه الدول النامية ويعترض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها ونذكر منها:

- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
- ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.
- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.
- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.
- عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

ومن أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية في هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لها والقبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة.

3-3 التمويل عن طريق السوق المالية.

داخل أي اقتصاد نميز وجود سوق الأوراق المالية والتي تنقسم إلى سوقين :سوق نقدية تخص المعاملات المالية قصيرة الأجل و سوق رأس المال تخص المعاملات المالية طويلة الأجل، ويعتبر وجود هاتين السوقين ودرجة نموهما و تطورهما انعكاس لدرجة نمو وتطور النظام والوعي الاستثماريين، حيث تظهر أهمية السوقين من خلال وظائفهما الاقتصادية التي لها ارتباط كبير بكفاءة و أداء الاقتصاد ككل، فالسوقين تعملان على خلق نوع من التقارب بين مختلف القطاعات التي تقوم بالاستثمار الحقيقي و تكوين رأس المال و القطاعات التي تخلق الادخار.[1]

وفي إطار التمويل النقدي للاقتصاد من خلال السوق النقدية، ينبغي إضافة السوق المالية، فهذه الأخيرة تعتبر وسيلة أخرى لتمويل الاقتصاد من دون تقليص أهمية التمويل المصرفي الذي يجب أن يبقى فعالا، فهي تسمح بتعزيز منظومة التمويل بالسماح للأعوان الذين هم في حاجة إلى التمويل بطلب القروض المباشرة من الأعوان الذين لهم القدرة على التمويل [2] ، و بهذا تكون الأسواق المالية إلى جانب المؤسسات المالية في قلب دائرة التمويل الاقتصادي و الظواهر النقدية و منه في قلب التقدم الاقتصادي

1-3-3 تعريف السوق المالية.

السوق المالية هي السوق التي يتم فيها إصدار و مفاوضات المنتجات المالية طويلة الأجل و المعروفة بمصطلح" القيم المنقولة ."والسوق المالية لا يمكن وجودها أو تسييرها بفعالية إلا في ظلّ اقتصاد السوق.[3]

و تعرف السوق المالية كذلك على أنّها مكان التقاء العرض و الطلب على رؤوس الأموال الطويلة الأجل،[4] وهي تعتبر همزة وصل بين مجموعتين من الأعوان الاقتصاديين :مجموعة تملك فوائض ادخارية و موارد قابلة للتوظيف و مجموعة أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الاستثمارية، ويمكن أن يتم

---

[1] : حمزة محمود الزبيدي,**الاستثمار في الأوراق المالية**، (الطبعة الأولى, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان-؛ الأردن، ،) 2001 ،ص115 .

[2] : **مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية**:عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي،المجلس الوطني؛ الاقتصادي و الاجتماعي،الدورة السادسة عشر،نوفمبر 2000 ،ص27

[3] : بخراز يعدل فريدة, **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر 2000)،ص20

[4] :1-ETUDE BEA,Direction de la communication,**Le marché Financier** Alger,BEA,Juin1994,P1

الأتصال بين هاتين المجموعتين بطريقة غير مباشرة بواسطة المؤسسات المصرفية في السوق النقدية أو بطريقة مباشرة عن طريق السوق المالية و هي الطريقة المثلى، وتنقسم السوق المالية إلى حجرتين : [1]

***الحجرة الأولى:**تدعى **بالسوق الأولية** أين يتم فيها بيع الأسهم و السندات الجديدة(لأ ول مرة)، والبائع يتمثل في الشركة المصدرة لهذه الأوراق، أي أن الشركة طرفا في الْتعامل، و تعرف هذه السوق بأنها **سوق الإصدارات الجديدة**.

***الحجرة الثانية:**و تدعى **بالسوق الثانوية أو بورصة القيم المنقولة** أين يتم فيها التعامل في الأوراق المالية بين المستثمرين ولا علاقة للشركة بذلك .وأهم ميزة لهذه السوق هي أنها توّفر للأوراق المالية التي سبق إصدارها في السوق الأولية عنصر السيولة، الأمر الذي يجعل السوق الأولية يستمد فاعليتها من السوق الثانوية.

عند الحديث عن السوق المالية لابد أن نميز بينها وبين نظيرتها في سوق الأوراق المالية السوق النقدية، حيث جوهر الاختلاف بينهما يكمن أساسا في المدة(أجل العمليات)، فالسوق النقدية هي سوق المعاملات المالية قصيرة الأجل و القابلة للتداول، وهذه السوق ليس لها مكان خاص ومحدد لإبرام الصفقات؛ إذ أن مكانها يتكون من الأسواق المختلفة المُتصلة ببعضها البعض، والهدف الأساسي من وجود السوق النقدية هو تمويل المشاريع الإنتاجية عن طريق .القروض التي تقوم بتقديمها.[2] **3**

ومايميز السوق النقدية أنها تمتاز بدرجة مرتفعة من الأمان و بقدر كبير من السيولة بالإضافة إلى تمتعها بالمرونة العالية .وإن أهم المؤسسات التي تنشط داخل السوق النقدية البنك المركزي الذي1 يقع على رأس هذه السوق فهو المهيمن و السؤول عن استقرارها .و ذلك من خلال الوظائف الهامة التي يقوم بها في هذه السوق الى جانب البنوك التجارية التي تلعب دورا كبيرا في السوق النقدية .**إضافة إلى** الخزينة العمومية التي ينحصر دورها في تمويل الدولة.

أما السوق المالية فهي ممولة خاصة بقروض الدولة و بإصدارات الأوراق المالية طويلة الأجل و بقروض المؤسسات و الهيئات التي تقوم بإصدار السندات، مفاوضة هذه السندات وتبادل الأسهم و الذي يقوم عليه أساسا دور البورصة .و ما يميز السوق المالية أنها أقلّ أتساعا من السوق الْنقدية لكنها أكثر تنظيما، و من أهم المؤسسات المالية التي تتعامل في هذه السوق نجد مصارف التنمية الصناعية، المصارف العقارية، مصارف الاستثمار و الأعمال، وصناديق الادخار والْتأمين.

2-3-3 دور السوق المالية في التنمية الاقتصادية.

تلعب السوق المالية دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية، فهي تش ٌ كل إحدى الآليات الهامة لتجميع و توجيه الموارد المالية و توظيفها في المشروعات الاستثمارية، وذلك من خلال دور الوساطة الذي تلعبه، فهي تخلق جوًا و مكانا وحيزا يجمع المدخرين والمستثمرين، وذلك بإتاحة فرص لأصحاب الفوائض المالية لاستثمار مدخراتهم من جهة، و توفير الأموال الضرورية لأصحاب العجز المالي من أجل التوسع و النمو من جهة أخرى .فالسوق المالية تعتبر حلقة لتمويل الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال الأدوار التالية[3]:

أ- دورها في زيادة الادخار:

تعمل السوق المالية على تشجيع الوحدات ذات الفائض لتقليل الإنفاق الاستهلاكي لصالح الادخار، فالدور الأول لهذه السوق يتمثل في تحويل جزء من الادخار بهدف المساهمة في تمويل الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق جمع رؤوس الأموال من الأعوان الاقتصاديين الذين يتمتعون بفوائض مالية، ومن خلال هذا الدور

---

[1]: عبد الغفار حنفي،**بورصة الأوراق المالية(الأسهم-السندات-وثائق الاستثمار)**، (الدار الجامعية؛ الجديدة،مصر، 2003)،ص39

[2]: حسين بني هاني؛ **الأسواق المالية(طبيعتها-تنظيمها-أدواتها المشتقة)**،(دار الكندي،الأردن، 2002)،ص15

[3]: عمر صقر.**العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**،(الدار الجامعية، ،مصر، 2002)ص ص120

تقوم السوق المالية بتقديم الموارد المالية الضرورية على المدى الطويل لمؤسسات الدولة والإدارات العمومية(في حالة عجز مالي، وذلك من أجل تجسيد مشاريع الاستثمارات).

و مما تقدم نستطيع القول بأن الرجوع إلى السوق المالية يعد مُن الشروط الضرورية من أجل تمويل متوازن للتنمية، فمشاركتها إذن تظهر جد هامة في النظام المالي وذلك لما تحُققه من:

- دعم متزايد ومستمر.
- رأس مال طويل الأجل، الذي يعتبر ذو أهمية بالغة خاصة بالُنسبة للبلدان التي يكون فيها الُتمويل الذاتي ضعيفا.
- حلقة مباشرة بين المدخرين الراغبين في توظيف أموالهم و المستثمرين الذين هم بحاجة إلى هذه الأموال.

بالإضافة إلى مشاركة السوق المالية في تعبئة الادخار فإنها تحاول تنظيمه عبر قنوات محكمة قصد تجديده و استعماله في تمويل مختلف أنشطة الاقتصاد الوطني، وبالمقابل يجب على السلطات العمومية أن تلتزم بحماية ذلك الادخار من الانتهازيين والمضاربين، وزرع الُثقة في المدخرين حتى يتزايد حجم الادخار، ونشير إلى أ ن تعريف وإعلام الجمهور بأهمية الادخار عموما و الاستثمار في السوق المالية خاصة، يعتبر بالغ الأهمية في عملية التنمية الوطنية، ومن أجل تطوير مجال الاستثمار في السوق المالية يجب على السلطات المختصة توفير حوافز جبائية تشجع بها الاستثمار في مجال الأوراق المالية ,عن طريق تقديم إعفاءات وتخفيضات على المداخيل المتأتية من، الاستثمار في مجال الأوراق المالية، وهذا ما تم من خلال قانون المالية الجزائري لسنة2003 و كذا تحفيز جبائي للشركات التي تقيد في البورصة بتخفيض الضريبة على الأرباح و غيرها من السياسات التي من شأنها تشجيع المدخرين و المستثمرين، والمؤسسات على الُتوجه نحو السوق .المالية. [1]

ب- دورها في خلق السيولة

تلعب السوق المالية دورا كبيرا في خلق السيولة الكافية للمستثمرين عند رغبتهم في تسهيل الاستثمارات في الأوراق المالية، من خلال إمكانية تحويل الاستثمارات الطويلة الأجل إلى أصول سائلة بسهولة و يسر و بسعر مناسب إذا ما رغبوا في استرداد مدخراتهم، أو أرادوا تغيير محافظ أوراقهم المالية، كما أ ن السيولة التي توّفرها هذه الأسواق تجعل الاستثمارات أقل مخاطرة و أكثر ربحية؛ مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات وبالتبعية زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

ج- دورها في تمويل عملية التنمية الاقتصادية

توّفر السوق المالية التمويل اللازم لعملية التنمية الاقتصادية فالمشروعات في بداية تأسيسها بحاجة إلى عمليات تمويل، لذلك تُتجه هذه المشروعات إلى سوق الأوراق المالية والتي تعد بطبيعتها المصدر الرئيسي

[1]: النجار سعيد,**السياسات المالية و أسواق المال العربية**،(صندوق الُنقد العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، .بدون سنةالنشر)، ص118

لتمويل الاستثمارات المتوسطة و الطويلة الأجل من خلال إصدار أسهم أو سندات أو أدوات استثمارية أخرى واقتنائها من جانب الأفراد والمؤسسات .إذ أ ن التمويل عن طريق السوق المالية هو أقلّ كلفة ولا ينتج آثارا تضخمية مقارنة بالتمويل الذي تقوم به المصارف .والمؤسسات المالية الأخرى، والتي تؤدي إلى زيادة في معدلات الْتضخم.

4- التنمية الاقتصادية العربية،الواقع،المشاكل، الحلول المستقبلية.

بإعتبار أن الجزائر تنتمي للوطن العربي سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على السمات المميزة لعملية التنمية في هذه المنطقة من حيث الخصائص الجغرافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية،الانجازات المحققة في مجال التنمية الاجتماعية والمستدامة، بالإضافة إلى سياسات التخطيط التنموي ونماذج عن تطور بعض الهياكل الاقتصادية العربية، ثمّ سنعرض بعض معوقات عملية التنمية داخل هذه الدول العربية مع تقديم بعض الحلول الممكنة للتغلب على بعض هذه المعوقات،وذلك من خلال المطالب التالية:

4-1 السمات المميزة لعملية التنمية في الدول العربية

عندما تبدأ الدول النامية في تجربة بناء الاقتصاد الوطني تواجه شكلين لتجربة البناء الاقتصادي في الدول المتطورة وهما النظام الرأسمالي القائم على أساس الاقتصاد الحر والنظام الاشتراكي القائم على أساس الاقتصاد المخطط . وعندما تحاول الدول النامية أن تختار منهجاً لعملية التطور الاقتصادي الاجتماعي وبناء الاقتصاد الوطني لا بد أن تهتم بعملية تفاعل شعوبها مع هذا المنهج، وتعبئة كل الطاقات في معركتها ضد التخلف وتحقيق أعلى وتائر للنمو فيها.

ويظل الاستعمار بشكليه الجديد والقديم هو المسؤول عن حالة التخلف الاقتصادي الاجتماعي التي تعيشها الدول العربية،ولن تستطيع الدول العربية الخروج من هذه الحالة إلا عن طريق استخدام الموارد الطبيعية المحلية المتاحة لزيادة كمية السلع والخدمات التي تنتجها في سبيل تلبية احتياجات مواطنيها وهذه هي التنمية الاقتصادية المطلوبة، وتواجه التنمية الشاملة في الوطن العربي عدداً من المشاكل والصعوبات أهمها :

4-1-1 الخصائص الجغرافية و السكانية

أ- الخصائص الجغرافية:

يمتد الوطن العربي جغرافياً في أهم مناطق العالم إستراتيجية، من المحيط الأطلسي غرباً حيث يقع المغرب العربي إلى الخليج العربي شرقاً، ومن بحر العرب جنوباً حتى تركيا والبحر إلابيض المتوسط شمالا،

وتبلغ مساحته حوالي 13،487،814 كيلومتر مربع، ومن هذه المساحة 22% يقع في آسيا، و78% في أفريقيا، وتبلغ السواحل العربية حوالي 22.828 كيلومتر. ويبلغ عدد السكان حوالي 312.364.392 مليون نسمة، ويبلغ معدل النموالسكاني في الوطن العربي 2.3% ويسجل أعلى نمو في سلطنة عمان إذ يبلغ 3.48% وأقل نسبة نمو في تونس 1.38%،[1]وفي أدناه كشف يبين عدد السكان ومساحة كل دولة من دول الوطن العربي:

الجدول رقم (56):عدد السكان ومساحة كل دولة من دول الوطن العربي

الدولة	عدد السكان(مليون نسمة)	المساحة (كم2)
الجمهورية العراقية	35.1	435052
الجمهورية العربية السورية	21.8	185180
الجمهورية اللبنانية	4.1	10452
المملكة الأردنية الهاشمية	6.5	92300
المملكة العربية السعودية	30.0	2250000
مملكة البحرين	1.3	707
دولة قطر	1.8	11427
الإمارات العربية المتحدة	8.5	83600
عمان	4.0	309500
الجمهورية اليمنية	25.2	555000
دولة الكويت	4.0	17818
جمهورية مصر العربية	84.6	1002000
الجماهيرية العربية الليبية	8.6	1775000
الجمهورية التونسية	10.9	165150
الجمهورية الجزائرية	38.2	2381741
المملكة المغربية	33.0	458730
الجمهوريةالإسلاميةالموريتانية	3.6	1030700
الجمهورية السودانية	36.2	2505000
جمهورية الصومال	9.8	637657
دولة فلسطين	4.5	27000
جمهورية جيبوتي	1.0	23200
جمهورية القمر المتحدة	0.7	2236
المجموع	373.4	14،527،098

المصدر :نشرة الاحصاءات الاقتصادية للدول العربية،صندوق النقد العربي،2015،ص13.

من خلال ما سبق و انطلاقًا من الجدول أعلاه يمكن تسجيل الملاحظات التالية :

- **على مستوى المساحة** : نجد أنه بالرغم من أن العالم العربي يتربع على مساحة 14 مليون كلم^2 ، ما يجعله في المرتبة الثانية من مساحة الكرة الأرضية ،إلا أنه يمكن تسجيل ستة دول فقط لديها مساحة أكبر من 1 مليون كلم^2 هي : السودان ، الجزائر،السعودية،ليبيا،موريطانيا،و مصر ، ممثلة في مجموعها لوحدها ما مساحته 11 مليون كلم^2 مشكلة 78 %

[1]: ابراهيم بدران وآخرون، **قضايا التنمية في الوطن العربي**،(دار الفكر للنشر،الأردن،1988)،ص14.

- من مساحة العالم العربي، و في المقابل نجد خمسة دول صغيرة (البحرين،جيبوتي،قطر،الكويت،و لبنان) تشكل في مجموعها مساحة تقارب سوى 60.000 كلم.[12]

ب-على مستوى عدد السكان: نجد نفس الاختلافات، ففي حين العالم العربي يضم ما يقارب 373 مليون نسمة (حسب احصائيات 2013)،إلا أن مصر لوحدها تضم 84.6مليون نسمة ما يعادل 22.65% من إجمالي سكان الدول العربية، في حين تضم كل من الجزائر،السودان،المغرب و العراق أكثر من 30مليون نسمة وتمثل هذه الدول أكثر من نصف سكان الدول العربية.

ويتميز سكان هذه المنطقة بوجود قاعدة شبابية واسعة، بالتوازي مع إرتفاع نسبة الأمية،وكثرة النزوح نحو المدن، وتعتبر نسبة النمو السكاني في المنطقة المساوي 2.4% أحد أعلى النسب في العالم.

وهذا الارتفاع المتزايد في معدل نمو السكان في الدول العربية يمثل العقبة الهامة في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أوأقل من معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً، حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، وتستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع. [2]

لقد استطاعت بعض الدول العربية أن تنجح في الحد من زيادة السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته، كما أن هناك بعض الدول العربية التي لم تتمكن من خفض معدل تزايد السكان، مما أدى إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها.

من المظاهر الإيجابية بالنسبة للسكان والقوى البشرية في الوطن العربي، أن أبرز أنواع الإنتاج العربي المستمر على سوية عالية هو "الإنتاج البشري" أي تزايد السكان.

أما المظاهر المقلقة للناحية السكانية في الوطن العربي هي : أن قوة العمل لا تزال تمثل بين 25 و 30% من مجموع السكان، وقد تزيد في بعض الدول وتنقص في أخرى، إلى أنها تظل منخفضة جداً مقارنة بالدول المتقدمة، ويمكننا تقسيم أقطار الوطن العربي من حيث عدد السكان إلى المجموعات التالية:[3]

1- المجموعة الأولى: وتضم البلدان التي يقل عدد السكان فيها عن خمسة ملايين نسمة وتحتاج هذه الدول لتأمين احتياجات مواطنيها إلى بناء بعض فروع الصناعة مثل الصناعات الغذائية، النسيجية، صناعة مواد البناء، الطاقة إلخ .

2- المجموعة الثانية : وتضم البلدان التي يتراوح عدد سكانها بين 5 و10 ملايين نسمة وتتسع هنا إمكانية بناء بعض الصناعات الهامة لإنتاج السلع الاستهلاكية وكذلك الصناعات الكيماوية وصناعة الآلات

---

[1]: عبد الجابر تيم،محمد عبد الله عودة،**مستقبل التنمية في الوطن العربي**، (دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع،الأردن،1996)،ص،ص13،11

[2] **: L'évolution des structures économiques du monde arabe**, sur le site **:** http://www.tifawt.com/economie-et-gestion/l%E2%80%99evolution-structures-economiques-monde-arabe/, consulté le 11/05/2012 à22h38.

[3] : مصطفى العبد الله الكفري ، **أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، (الحوار المتمدن - العدد: 965 - 2004 / 9 / 23 ، ص03) ، على الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23847 ، بتاريخ 2012/02/02 على الساعة : 00:18.

لتأمين ما تحتاج إليه السوق المحلية، وتتميز هذه البلدان بأنها مرتبطة بصورة قوية مع الدول الأخرى ذات المستوى المماثل من النمو الاقتصادي الاجتماعي.

3- المجموعة الثالثة:وتضم البلدان التي يتراوح عدد سكانها بين 10 و 15 مليون نسمة، وتحتاج هذه البلدان إلى قيام بعض الصناعات الهامة والمتخصصة أحياناً لتأمين حاجة السوق من السلع والمواد، والتخصص هنا يشمل القطاعات التقليدية في الصناعة والقطاعات الحديثة.

4-المجموعة الرابعة : وتضم البلدان التي يزيد عدد سكانها عن 15 مليون نسمة، وتكون لدى هذه المجموعة إمكانية الاكتفاء الذاتي والاعتماد على التجارة الخارجية والاستيراد أقل من بقية المجموعة الأخرى، وقد يمكنها هذا العدد من السكان من بناء قاعدة صناعية تشمل كافة الفروع الأساسية. للإنتاج.

4-1-2 المميزات الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية للوطن العربي:

تعاني البلدان العربية من انخفاض مستوى التجانس الاقتصادي والسياسي والاجتماعي أحياناً، ولمفهوم التجانس الاقتصادي أبعاد عديدة كالتفاوت في حجم الموارد البشرية والتفاوت في حجم الموارد الطبيعية والتفاوت في حجم ومستوى وسائل الإنتاج والتقدم التقني، والتفاوت في توزيع الدخل وحجمه، أما التجانس السياسي فيبدو من خلال التفاوت أيضاً بين أنظمة الحكم التي تتراوح بين العشائري والملكي والجمهوري والعسكري وغير ذلك، ثم يبدو أيضاً من خلال وجود أو عدم وجود المؤسسات الديمقراطية والحزب الواحد الحاكم أو التعددية السياسية، ويبدو مفهوم التجانس الاجتماعي من خلال التفاوت في مستوى التعليم ونسبة الأمية ومستوى الخدمات الصحية والخدمات الثقافية وغيرها

أ- **التعليم والبحث والتطوير:**[1]

تبلغ نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة بين سكان الوطن العربي 54.82% وتأتي الأردن في المرتبة الأولى بين الدول العربية بنسبة تصل إلى 86.6% تليها لبنان، أما أقل معدل فتأتي في الصومال ويبلغ 24% فقط واليمن 38%.

أما الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الـ15 عاماً ولم يتعلموا القراءة والكتابة وهم الأميون تبلغ نسبتهم حوالي 40% من السكان البالغين في الوطن العربي، وتتفاوت هذه النسبة بين71% كما في اليمن و9% كما في الأردن أي أقل من نصف المتوسط بالنسبة للدول النامية والبالغة حوالي 26%. وتتصدر البحرين أعلى معدل بالالتحاق بالمدارس الثانوية إذ تبلغ 92% تليها قطر 78% والأردن 76% حتى موريتانيا حيث تبلغ 17%.

أما في مجالات البحث العلمي التي هي عصب التقدم الاجتماعي وبالتالي الاقتصادي حيث دخول كافة مجالات التصنيع وإنتاج السلع إلى عالم البحث العلمي والتطور التكنولوجي يلاحظ أسفاً أن الدول العربية تحتل المرتبة الأخيرة بين المجموعات السكانية في العالم في هذا المجال من خلال مجموعة مؤشرات منها معدل الإنفاق على البحث العلمي وعدد براءات الاختراع وحقوق التصنيع، حيث إن الواقع العربي لم يأخذ بإستراتيجيات العلم والتكنولوجيا التي هي سبب البقاء والتطور على الرغم من أن الوثائق الوطنية الخاصة بالعلم والتكنولوجيا في العراق ومصر والسعودية ولبنان والمغرب تشير إلى وجود مستوى عال من البحث والتطوير وتؤكد وجود القدرات العلمية والتقنية.

[1]: الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية/ التقرير السنوي لعام 2004/ نيويورك/2004

وأما الإنفاق على البحث العلمي فإنه أقل مما يذكر مقارنة بالدول المتقدمة وكذلك فإن نسبة العاملون في البحث والتطوير العلمي لكل مليون نسمة لا يتجاوز في بعض الأحيان نسبة 1% من الأرقام الواردة في الدول المتقدمة.[1]، وفي أدناه كشف يمثل مقارنات لبعض الدول العربية بدول العالم:

الجدول رقم (57): مقارنات لبعض الدول العربية بدول العالم في مجال التعليم والبحث والتطوير

الدولة	نسبة الإنفاق العام على البحث والتطوير % من الناتج المحلي الإجمالي لعام2006	الانفاق الخاص (1-7)* للعام 2007	نسبة الإنفاق الخاص على البحث والتطوير % من الناتج المحلي الإجمالي لعام2006	العاملون في البحث والتطوير لكل مليون نسمة لعام2007
المغرب	0.75	3.2		**166**
الأردن	0.34	3.1		**280**
سوريا	0.20	-		**29**
تونس	0.63	3.8		**492**
ليبيا	0.7	-		**361**
مصر	0.20	3.1		**493**
الكويت	0.20	-		**212**
قطر	.....	-		**591**
لبنان	0.2	-		**200**
عمان	0.7	3.9		**4**
الكويت	0.18	3.1		
		-		
السودان	0.3	-		**263**
الدول العربية	**0.44**		**0.5**	-
السويد	3.7		2.79	-
اليابان	3.4		2.62	-
الو.م.أ	2.6		1.9	-
فلندا	3.4		2.5	-

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية الانسانية البشرية للعام 2009،ص264
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، تقرير المعرفة العربي للعام2009،ص173-174.
(1-7)*: وهو مقياس يشير إلى مستوى الإنفاق وأهميته، ويعني الرقم 1 منه المستوى الأضعف والرقم 7 منهالمستوى الأعلى،المصدر نفسه ،ص 174.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن هناك تفاوت في نسبة الانفاق العام على البحث العلمي والتطوير إلى الناتج الداخلي الإجمالي،وكانت المغرب تحتل المرتبة الأولى بنسبة 0.75% ،وآخر دولة الكويت بنسبة 0.18%، ويبلغ المتوسط بالنسبة للدول العربية مجتمعة نحو 0.44% ،وهي نسبة ضعيفة مقارنة بدول أخرى كالسويد 3.7% واليابان وفلندا 3.4% لكل منهما.[2]

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقرير التنمية البشرية للعام2004 .

[2]: برنامج الأمم المتحدة الانمائي،**تقرير التنمية الانسانية البشرية لعام 2009**،ص264

وبسبب انخفاض معدلات النمو الاقتصادية العربية لم تتمكن الدول العربية من زيادة نسبة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير ،وفضلاً عن السبب الاقتصادي فقد كان ضعف القطاع الخاص في اقتصاديات الدول العربية سبباً في بقاء الدول بالتوجه إلى شراء المعرفة والتكنولوجيا من الخارج خاصة في المشاريع الصناعية الكبيرة، حيث نلاحظ أن مستوى إنفاق القطاع ضعيف حسب مقياس (1-7) أي أقل من (4) بالنسبة لجميع الدول العربية ، بينما كانت نسبة الإنفاق الخاص إلى الناتج الداخلي الاجمالي في كل من السويد،اليابان والو.م.أ وفلندا ضعف ما ينفقه القطاع العام العربي،في حين لاتتجاوز مساهمة القطاع الخاص العربي نسبة 0.5%.[1]

ب- البطالة :

البطالة هي إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم العربي باختلاف مستويات تقدمها وأنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتعد من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية حالياً بسبب تفاقم الظاهرة والتزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون جدوى.

إذ يصل عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي حوالي 22 مليون عاطل من إجمالي قوى عاملة يبلغ نحو 120 مليون عامل، يضاف إليهم ما لا يقل عن 3 ملايين عامل سنوياً،وحوالي 60% من مواطني البلاد العربية هم دون سن الـ 25 سنة، وهو ما قد يؤدي إلى أن يصل عدد العاطلين عن العمل في الدول العربية عام 2025 إلى حوالي 80 مليون،وهذا يتطلب ضخ إستثمارات ضخمة لرفع معدلات النمو الاقتصادي لخلق ما لا يقل عن 5 ملايين فرصة عمل سنوياً.[2]

وبذلك تشكل نسبة الشباب أكبر نسبة من العاطلين عن العمل، حيث تصل إلى نسبة 90% في مصر والعراق ونسبة من 40% - 60% في الأردن وفلسطين ولبنان والجزائر وتونس واليمن، وقد ارتفع المعدل في سوريا للفئات العمرية من 15-24 سنة، ولأن البطالة في الوطن العربي تقع في الغالب بين الشباب طالبي العمل لأول مرة، فإن ذلك يدلل على عدم إمكانيات الاقتصادات العربية على تهيئة فرص العمل الكافية للداخلين الجدد لسوق العمل بسبب ضعف التنمية الاقتصادية وقلة الاستثمارات الكبيرة التي تستوعب الأعداد الكبيرة فضلاً عن أن أغلب هؤلاء لا يمتلكون الخبرة والمهارة والمعرفة في سوق العمل.[3]

وأكد تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية حول اتجاهات الاستخدام العالمية للعام 2014، أن الارتفاع في معدلات البطالة حول العالم، خصوصاً الشباب، يعود إلى الزيادة الملحوظة في معدلات البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي تسجل ثاني أعلى نسبة بطالة في العالم، مقدراً هذه النسبة بـ 11.5% في العام 2013 ، في حين أن المتوسط العالمي يبلغ حوالي 6%.[4]

والأسباب الرئيسية لانخفاض نسبة قوة العمل هي :[5]

1- عد.م دخول المرأة العربية معترك العمل والإنتاج بصورة مقبولة.

2- زيادة عدد الأطفال والسكان المعالين (دون سن العشرين).

3- البطالة بأشكالها المختلفة.

---

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير المعرفة العربي للعام2009**،ص174.

[2]: **البطالة في العالم العربي**، إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث، ،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2014/09/14: http://www.uabonline.org/en/research/economic

[3]: مصطفى العبد الله الكفري، مرجع سابق ، ص 04

[4]: **البطالة في العالم العربي**، إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث، ،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2014/09/14: http://www.uabonline.org/en/research/economic

[5]: بلقاسم العباس، **جول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية**، (مجلة جسر التنمية، المعهد الكويتي للتخطيط،السنة التاسعة،العدد 98ديسمبر/جانفي 2010)،ص ،ص6-7.

وقد انتهجت الدول العربية مسارات تنموية مختلفة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، غير أن تلك المسارات أثبتت أنها غير قابلة للاستمرار على المدى المتوسط والبعيد،ففي منتصف الثمانينات أثر الانخفاض الكبير في عائدات النفط على السياسات التنموية مما أحدث جملة من المشاكل التي تطلبت إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة،وأدت تلك السياسات إلى هيمنة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية وتراكم الديون وارتفاع معدلات البطالة، وكان القطاع العام هو محرك النمو الاقتصادي وهو الذي يوفر فرص العمل ويقدم الخدمات الاجتماعية.

وقد أدت هذه السياسات إلى وضع يعتمد فيه السكان على 'دولة الرعاية' في تخطيط حياتهم وتوجيهها. وبنتيجة ذلك، أصبحت الدولة أسيرة لسياساتها الاقتصادية والاجتماعية تلك، واعتاد الناس على تلقي ما تقدمه لهم الدولة، [1]ويمكن تتبع تطورات معدلات البطالة لدى بعض الدول العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (58): معدل البطالة في عدد من الدول العربية (كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)

	2010	2011	2012	2013	2014
الجزائر	9.96	9.97	9.98	10.04	9.83
البحرين	3.60	4.00	3.21	3.76	3.75
مصر	9.19	12.06	12.31	13.00	12.82
الاردن	12.50	12.90	12.20	12.20	12.20
الكويت	2.07	2.07	2.07	2.07	2.07
المغرب	9.06	8.91	8.99	8.89	8.79
قطر	غ.م.	0.60	0.50	غ.م.	غ.م.
السعودية	5.55	5.77	5.52	غ.م.	غ.م.
السودان	17.50	17.50	18.00	19.00	20.00
سوريا	8.61	14.90	غ.م.	غ.م.	غ.م.
تونس	13.00	18.30	17.60	16.70	16.00
اليمن	17.80	18.00	غ.م.	غ.م.	غ.م.

المصدر: : **البطالة في العالم العربي**، إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث، ،على الموقع الالكتروني بتاريخ :2014/09/14http://www.uabonline.org/en/research/economic

لا شك أن تنمية الطاقات البشرية هي عماد مشروع التنمية في أي مجتمع، ولكنها تكتسب أهمية خاصة في الوطن العربي، إذ على خلال الأفكار الشائعة عن ثراء الوطن العربي، ليست المنطقة العربية غنية، في الأجل الطويل، إلى بالبشر، وفقط إذا تمت تنمية طاقات العرب بما يمكنهم من المشاركة الفاعلة في مشروع التنمية وعملية بناء الإنسان عملية شاقة جداً وتتطلب العديد من الجهود، ولا يمكن الاستفادة القصوى من الطاقات البشرية في الوطن العربي، إلا من خلال بناء الإنسان عن طريق، التعليم وتطويره، وهذا يتضمن محاربة الأمية والقضاء عليها، وتطوير ملكات النقد والتعبير والإبداع، إضافة إلى ذلك يحتاج بناء الإنسان إلى

[1]: **البطالة في العالم العربي**، إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث،مرجع سابق

رفع المستوى الصحي، توفير الغذاء الكامل، تأمين الوقاية والعلاج من الأمراض، أي بصورة إجمالية تأمين الحاجات الإنسانية الضرورية التي تحفظ كرامة الإنسان.[1]

و على العموم يمكن إجمال مختلف الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية والإدارية للدول العربية في الجدول التالي:

الجدول رقم (59) : الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية للدول العربية

الخصائص الاجتماعية	الخصائص السياسية	الخصائص الإدارية	الخصائص الاقتصادية
انتشار الأمية. انخفاض المستوى الصحي. ارتفاع معدل الوفيات ارتفاع معدل المواليد. عمل الأطفال. غياب دور المرأة في العملية الإنتاجية.	الديكتاتورية. التبعية للخارج. عدم الاستقرار السياسي. سيطرة فئة على الحكم. الاقتصاد المزدوج.	الفساد الإداري. الوقت الضائع. نقص التنسيق. نقص في القيادات. انتشار الواسطة والمحسوبية.	ضعف الإنتاج الصناعي. دوام المديونية. انتشار البطالة. الاعتماد على الإنتاج الزراعي. قلة المدخرات. التفاوت في توزيع الدخل. انخفاض في متوسط الدخل.

المصدر: مصطفى العبد الله الكفري ، **أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، الحوار المتمدن - العدد: 965 - 2004 / 9 / 23 ، ص03 ، على الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23847 ، بتاريخ 2012/02/02 على الساعة : 00:18.

ج- المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية: بالنسبة للمؤشرات الاقتصادية داخل المنطقة العربية فنجدها غير مستقرة ومتفاوتة أيضًا من دولة إلى أخرى تبعًا للأوضاع الامنية والاجتماعية والتحولات السياسية ،فكل هذه العوامل تعيق النشاط الاقتصادي في المنطقة، والجدول الموالي يبرز أهم التطورات الاقتصادية خلال الفترة 2011-2015:

الجدول رقم (60): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
متوسط نسبة النمو*	3.7	4.1	3.7	3.9	4.5
متوسط نسبة التضخم	6.3	6.3	5.6	5.0	4.9
العجز /الفائض في الموازنة الحكومية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	1.5	2.2	(0.4)	(0.8)	(1.0)
إجمالي الدين الحكومي (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	43.0	46.0	46.9	45.7	46.1
الحساب الجاري (مليار دولار)	360	397	300	270	220
صافي الإستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	18.3	27.1	23.7	غ.م.	غ.م.

المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
* باستثناء ليبيا.

[1] :Abedelkader Sid Ahmed,Opcit ,P357.

ج1)- بالنسبة للناتج الداخلي الخام: بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لمجمل الدول العربية حوالي 2,760 مليار دولار بنهاية العام 2013، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 2,870 مليار دولار في نهاية سنة 2014و3,027 مليار دولار في عام 2015، وشكل اقتصاد الدول العربية خلال العام 2013 نسبة 3.7 في المئة من حجم الإقتصاد العالمي و9.7 في المئة من حجم اقتصاد الدول النامية والصاعدة.

وشهد الإقتصاد العربي خلال العام 2013تراجعاً في النمو الحقيقي مقارنة بعام 2012، تجلى بإنخفاض متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي. وكان ذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها إنخفاض أسعار النفط وايرادات صادرات الطاقة في الدول المصدرة للنفط، والإضطرابات السياسية والإجتماعية المستمرة في المنطقة. وتستمر المنطقة العربية بتسجيل نمو منخفض نتيجة الضغوط التي يتعرض لها عدد من الإقتصادات العربية كمصر وليبيا وسوريا واليمن وتونس والعراق، إضافة إلى تداعيات الأزمة السورية على الدول المجاورة، خصوصاً لبنان والأردن، والتي تعيق حركة التجارة والاستثمار والسياحة وبالتالي النشاط الإقتصادي.

ولكن من المرتقب أن تسجل المنطقة العربية (بإستثناء ليبيا) متوسط نمو 4 في المئة عام 2014 وحوالي 4.5 في المئة عام 2015 تماشياً مع التحسن في الإقتصاد العالمي،مع الاشارة إلى أن الصادرات غير النفطية في الدول العربية، لا سيما في دول الخليج، سوف تزيد بشكل ملحوظ مع بداية تعافي وإنتعاش الإقتصاد العالمي. وسوف يتسم نمو اقتصادات الدول العربية بالتباين، إذ تشهد الدول المصدرة للنفط، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي، انتعاشاً اقتصادياً مدعوماً من عائدات تصدير الطاقة والسياسات المالية والنقدية التوسعية.

أما الدول العربية المستوردة للنفط، فمعظمها يعاني ركوداً إقتصادياً في ظل إرتفاع البطالة، وتقلص حركة رؤوس الأموال الأجنبية الوافدة اليها، وزيادة العجز في حسابها الجاري، واستنزاف مخزونها من الإحتياطيات الأجنبية وتدهور المالية العامة، ما دفع بعضها إلى التشدد في السياسات المالية والنقدية.**(أنظر الملحق رقم 04)**

وبالنسبة لهيكلة أو تركيبة الـ PIB حسب قطاعات النشاط ،نستطيع تحديد الملاحظات التالية :[1]

- الحصة المحدودة للزراعة ، بالرغم من أهمية عدد السكان الناشطين اللذين ما زالوا يعيشون من القطاع الأولي، وفي المتوسط، تساهم الزراعة بنسبة تصل إلى 11٪ في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لجميع الاقتصادات العربية،ويصل هذا المعدل إلى ذروته في السودان بنسبة 38٪،وأدناها في لبنان والكويت بنسبة0.4 ٪.

- دور الثروات المعدنية ، ولا سيما في البلدان المصدرة للنفط،حيث تساهم الصناعات الاستخراجية بما يصل إلى 21٪ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي، و يصل هذا المعدل 34 ٪ في الجزائر والمملكة العربية السعودية، و 30٪ في الإمارات العربية المتحدة، 43 ٪ في الكويت،و هو معدوم بالنسبة للبنان، ويكاد لا يذكر بالنسبة للدول الأخرى مثل المغرب والسودان وموريتانيا.

- وبالنسبة للصناعة التحويلية بما فيها البناء و الأشغال العمومية ، فهي لا تحتل سوى حصة بسيطة (15٪ في المتوسط) ، و في أفضل الأحوال، فإنه نادرا ما تتجاوز 20٪ (مصر، المغرب وتونس). فهذه الدول لديها قاعدة صناعية متنوعة نسبيا .

- و في المقابل فإن القطاع الثالث (أي قطاع الخدمات) (الخدمات الإنتاجية والاجتماعية) ،فإنه يتواجد بصفة كبيرة ، حيث أنه يمثل في المتوسط ما نسبته 46٪ من الثروة الوطنية في العالم العربي، و يتجاوز هذا المعدل 60٪ في العراق .

وكخلاصة للقول ، فإن هيكل الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، تنطبع عليه هذه الميزات التي نجدها في الدول المتخلفة التي يطلق عليها مصطلح الدول السائرة في طريق النمو (PVD) أو دول العالم الثالث

ج2)- الموازنات الحكومية: ويتمثل المقياس الأهم للوضع المالي في التغير في نسبة الفائض أوالعجز إلى الناتج المحلي الاجمالي،وحسب الجدول أعلاه نجد أن الدول العربية عرفت تحسنًا في هذا المجال حيث سجلت فائضًا إجماليًا بنسبة 1.5% سنة2011 ليرتفع إلى 2.2% سنة 2012 ، ليعرف تراجعًا بعد ذلك خلال

[1]: عبد الجابر تيم،محمد عبد الله عودة، مرجع سابق، ص22.

سنتي 2013 و2014 لتسجل عجزًا إجماليًا إلى الناتج المحلي الاجمالي يقدر بنسبة (0.4%) ،(0.8%) على التوالي، ومن المتوقع أن يصل هذا العجز إلى (1.0%) سنة 2015.[1]

وهذا العجز راجع إلى أن التطورات في الوضع المالي الكلي مرتبطة إرتباطًا قويًا بالايرادات النفطية للدول العربية المصدرة النفط والسياسات الإنفاقية التي تتبعها ،فالتقلبات العالمية لأسعار النفط الخام تؤثر بشكل كبير ليس فقط على وتيرة النمو الإقتصادي بل على الوضع المالي في هذه الدول هذا من جهة، بالاضافة إلى أن عدة دول عربية تعاني من عجز مالي كبير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب هيكلها المالي والظروف السياسية الأمنية التي تعيشها، والجدول التالي يوضح تطور هيكل الايرادات العامة العربية ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال عامي 2009و2010:[2]

الجدول رقم (61): الإيرادات الحكومية في الدول العربية خلال عامي 2009و2010

	الإيرادات الحكومية			هيكل الإيرادات (%)		النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	القيمة (مليار دولار)		نسبة التغير				
	2009	2010*	(%)	2009	2010*	2009	2010*
الايرادات النفطية	386.9	502.6	29.9	64.6	70.6	22.2	25.0
الايرادات الضريبية	139.6	141.7	1.5	23.3	19.9	8.0	7.0
الايرادات غير الضريبية	34.6	31.4	-9.3	5.8	4.4	2.0	1.6
الدخل من الاستثمار **	35.2	32.8	-6.8	5.9	4.6	2.0	1.6
إجمالي الايرادات العـــامة	**596.2**	**708.4**	**18.8**	**99.5**	**99.5**	**34.2**	**35.2**
المنح	3.0	3.7	25.7	0.5	0.5	0.2	0.2
إجمالي الايرادات العامة والمنح	**599.1**	**712.2**	**18.9**	**100.0**	**100.0**	**34.3**	**35.4**

المصدر: التقرير العربي الموحد لعام2010،**الفصل السادس:التطورات المالية**،ص106.

ج3)- مشكلة الديون الخارجية: إرتفع الرصيد القائم لإجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية كمجموعة بنسبة 8.8 % في عام 2010 ليبلغ 306.1 مليار دولار ،غير أن نسبة المديونية العامة الداخلية إلى الناتج المحلي الاجمالي تراجعت من 34% في عام 2009 إلى33.3% في عام 2010، إلى أن هذه النسبة عادت لتترتفع مجددا من43.0% سنة2011 لتصل إلى 45.7%سنة 2014 ومن المتوقع أن تصل إلى 46.1% سنة 2015.[3]

وعند الأخذ بعين الاعتبار العبء الكلي للمديونية العامة،متضمنة المديونيتين الداخلية والخارجية، نجد أن العبء في بعض الدول يبقى كبيرًا على الرغم من تراجعه مؤخرًا ففي لبنان قد بلغت نسبة المديونية العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي حوالي 133.33% في عام 2010 بعد تراجعها من 145.6% في عام2009، كما وصلت هذه النسبة إلى 114.6% في موريتانيا عام 2010 مقارنة بنحو 131.7% في العام2009، وتراجعت في مصر من 98% إلى 92.1% وتراجعت أيضًا في كل من تونس من 66.4% إلى 64.7% ، وفي سوريا من 27.7% إلى 25.4% خلال الفترة ذاتها، أما في المغرب فقد ارتفعت المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 63.2% عام 2009 إلى 67.4% ، وفي الأردن من64.8% إلى 67.1% كما ازدادت المديونية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قي اليمن من 37.9% إلى 41% ،وارتفعت في الجزائر من 12.0% إلى 12.5% ،[4]وهذا تمامًا كما يوضحه الجدول التالي:

[1]: **تطورات الاقتصاد العربي خلال عامي 2014 و 2015**،، الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/08/17 : http://www.uabonline.org/ar/magazine

[2]: التقرير العربي الموحد لعام2010،**الفصل السادس:التطورات المالية**،ص121.

[3]: : **تطورات الاقتصاد العربي خلال عامي 2014 و 2015**،، الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/08/17 : http://www.uabonline.org/ar/magazine

[4]: التقرير العربي الموحد لعام2010،**الفصل السادس:التطورات المالية**،ص123

الجدول ر قم (62): المديونية العامة الإجمالية للدول العربية خلال عامي 2009-2010

(مليون دولار)

	الدين الخارجي		الدين الداخلي		الدين العام الإجمالي		الدين العام الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010
الأردن	5,457	6,503	9,994	11,255	15,451	17,758	64.8	67.1
تونس	20,984	21,612	7,951	7,017	28,935	28,629	66.4	64.7
الجزائر	5,413	5,457	11,224	14,776	16,637	20,233	12.0	12.5
سورية	4,677	4,469	10,257	10,514	14,934	14,983	27.7	25.4
لبنان	21,012	20,274	29,835	32,019	50,847	52,293	145.6	133.3
مصر	33,287	34,993	151,366	166,122	184,653	201,115	98.0	92.1
المغرب	19,368	23,576	37,846	37,937	57,214	61,513	63.2	67.4
موريتانيا	3,139	3,318	852	841	3,991	4,159	131.7	114.6
اليمن	6,035	6,139	4,636	5,916	10,671	12,055	37.9	41.1

المصدر: التقرير العربي الموحد لعام2010،**الفصل السادس:التطورات المالية**،ص123

وبذلك تبقى دائمًا مطروحة لدى العديد من الدول العربية، بما في ذلك بعض البلدان المصدرة للنفط (الجزائر). بقيمة 202.33 مليار دولار، وتمس الديون الخارجية بشكل غير متساو الدول العربية،و مع مراعاة معامل الدين (dette/PIB ،الدين / الناتج المحلي الإجمالي)، يمكننا أن نميز ثلاث مجموعات :

- المجموعة الأولى التي تكون فيها الديون بسيطة نسبيا (20-40٪) نجد فيها: عمان، سوريا، مصر، المغرب والجزائر.
- المجموعة الثانية التي تكون فيها الديون مرتفعة نسبيا (50-80٪)، وتضم: اليمن وتونس وجيبوتي والأردن ولبنان.
- المجموعة الثالثة (أكثر من 100٪)،و تتكون من: موريتانيا والسودان والصومال. وهذه البلدان تنتمي إلى فئة البلدان أقل نموا(PMA) ، بمعنى الأكثر فقرًا في العالم.

ج4)- التجارة الخارجية والحساب الجاري :

من خلال الجدول رقم (60) الذي يبين تطور المؤشرات الاقتصادية للدول العربية نجد أن الحساب الجاري للدول العربية قد حقق فائضًا خلال الفترة 2011-2015، ليسجل أعلى قيمة في 2012 بفائض قدره 390مليار دولار تزامنًا مع إرتفاع أسعار النفط ليتراجع إلى 270مليار دولار سنة 2014 نتيجة للإنخفاض الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ومن المتوقع أن يصل هذا التراجع إلى 220مليار دولار في سنة 2015 [1].

وبذلك نجد أن البترول يلعب دورًا أساسيًا في التجارة الخارجية للدول المنتجة للبترول وفي موازينها التجارية.ولقد اتخذ الميزان التجاري في الاقتصاديات البترولية منحى تصاعديا مع بعض التذبذبات خلال الفترة 2000-2010 وارتبط ذلك ارتباطا وثيقا بتطورات أسعار النفط وحجم الإنتاج، حيث ساهم التحسن الملموس في أسعار النفط بدءًا من عام 2003 إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري وصل إلى أعلى مستوى له وهو 488.6 مليار، دولار في عام 2008 ثم انخفض بمقدار النصف تقريباً في عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية ليصل إلى 228 مليار دولار وليرتفع مرة أخرى في عام 2010 ليبلغ 362 مليار دولار، وذلك تماشياً مع ذات التطورات التي شهدتها العائدات النفطية للدول العربية خلال ذات الفترة حيث كان متوسط نسبة هذه الفوائض إلى اجمالي العائدات النفطية تقدر تقريبا ب% 70 ، وهي نسبة عالية من حيث مساهمة باقي السلع في الميزان التجاري والمتمثلة في % 30 الباقية، وبذلك يظهر تأثير النفط على ميزان المدفوعات من خلال تأثيره المباشر على الميزان التجاري حيث تشكل الصادرات النفطية نسبة هامة من إجمالي صادرات الدول النفطية.[2]

ويمكن تبيين العلاقة بين الميزان التجاري و العائدات النفطية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (50) : الميزان التجاري والعائدات النفطية للدول العربية خلال الفترة 2000-2010

[1]: **تطورات الاقتصاد العربي خلال عامي 2014 و 2015**،، الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/08/17 : http://www.uabonline.org/ar/magazine

[2]: تقرير العربي الموحد,**الفصل العاشر:تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصادات العربية** ,صندوق النقد العربي، ص204.

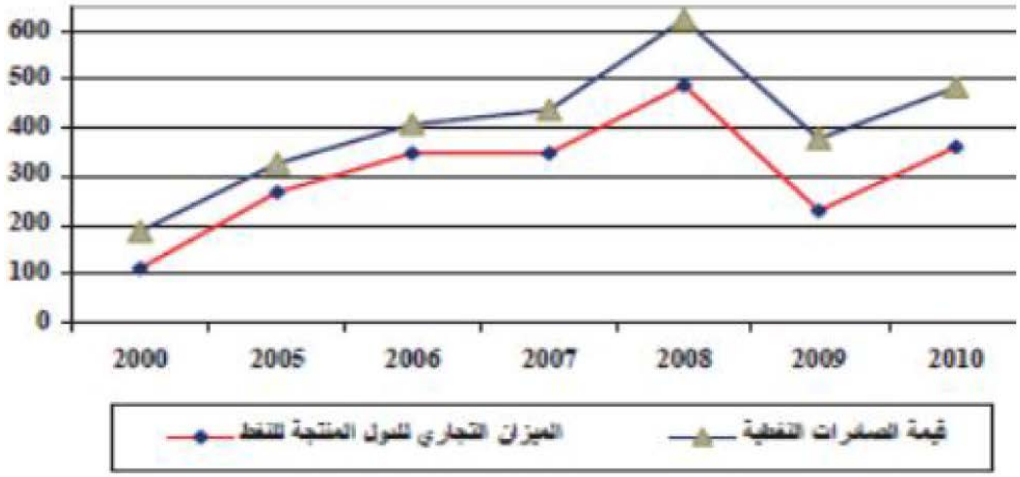

المصدر: تقرير العربي الموحد,**الفصل العاشر:تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصادات العربية** ,صندوق النقد العربي، ص205

4-1-3 الواقع و المكانة الحالية للاقتصاد العربي من حيث مستوى التطور و النمو الاقتصادي: وهنا سنحاول معرفة موقع الإقتصاد العربي مقارنة بالنظام الاقتصادي العالمي من حيث مستوى التطور ومعدل النمو الإقتصادي مع إستعراض للواقع الإقتصادي العربي،وذلك كمايلي:

4-1-3-1 المكانة الحالية للاقتصاد العربي من حيث مستوى التطور و معدل النمو الاقتصادي على سلم النظام الاقتصادي العالمي:

وهنا يمكن أن نصنف العالم إلى مجموعتين رئيسيتين :

أ- **مجموعة الدول الأعلى تطورًا Highly- Developed** : وهي على وجه التحديد دول الثالوث المركزي في أمريكا الشمالية و أوربا الغربية،و شمال شرق آسيا.

ب- مجموعة البلاد الأدنى تطورًا وتنقسم بدورها إلى ثلاث مجموعات فرعية:

ب1)- البلاد النامية الساعية على طريق النمو : وتشمل البلاد حديثة التصنيع في شرق آسيا (بالإضافة إلى الصين)، وبعض دول أمريكا اللاتينية،وتعتبر من فئة بلدان الدخل الأوسط في العالم.

ب2)- البلدان المتخلفة اقتصاديًا، وهي ما يمكن أن نعبر عنها بالبلاد الأقل نموًا و تقع ضمن الشريحة الدنيا من فئة الدخل الأوسط، و الشريحة العليا من فئة الدخل المنخفض. 1

ب3)- البلاد المتأخرة اقتصاديًا وتنقسم هي الأخرى من ناحيتها إلى قسمين هما:2

- أقل البلاد نموًا وتقع تقريبًا ضمن الشريحة الوسطى من الفئة منخفضة الدخل، وفي الأدنى يوجد القسم الذي نسميه (أقل البلاد نموًا) ، وهي الشريحة الدنيا من الفئة منخفضة الدخل، وتشمل الأجزاء الأشد فقرًا من العالم الثالث ،وبلاد الكوارث الطبيعية والفتن و الحروب الأهلية.

و يقع الاقتصاد العربي في معظمه (وربما باستثناء البلدان الصغيرة منتجة النفط في الخليج) ضمن مجموعتي البلاد المتخلفة و المتأخرة اقتصاديًا.

4-1-3-2 ملامح النمو الاقتصادي في الدول العربية :

فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي ، كما يُعبر عنه بمعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد ، توضح أحدث الأدبيات التطبيقية أنه يمكن النظر إلى عملية النمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال ثلاثة مراحل:

- **مرحلة النمو المرتفع والمتذبذب 1960-1984** : حيث قدر متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد بحوالي 2.5 % سنوياً ، وبمعامل للتباين بلغ حوالي2.3 .

[1] : محيى محمد مسعد ، **بحوث في الاقتصاد العربي و أهم تحديات القرن الحادي و العشرين،(** المكتب العربي الحديث،مصر،2001)،ص227.

[2] : : محيى محمد مسعد محمود،**الاقتصاد العربي و محاولة البحث عن مستقبل أفضل(**،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد و العشرين،يومي 14 و 15 نوفمبر 1998.)،ص114

وخلال هذه الفترة(النمو المرتفع والمتذبذب) سجلت مجموعة الدول العربية النفطية أعلى متوسط لمعدل نمو دخل الفرد الحقيقي، ولقد بلغ حوالي 5.5 % سنوياً وبمعامل للتباين بلغ 2.1 ، بينما سجلت مجموعة اقتصاديات السلع الأولية أدنى متوسط لمعدل النمو، والذي بلغ حوالي 0.4 في المائة سنوياً وأعلى معدل للتذبذب بمعامل للتباين بلغ 1.8 ،هذا وقد جاءت مجموعة الاقتصاديات المنوعة في المرتبة الثانية حيث سجلت متوسطاً لمعدل النمو السنوي بلغ 3.1 في المائة بمعامل للتباين بلغ 2.0 ، وسجلت الجزائر متوسطاً لمعدل النمو بلغ 1.9 في المائة سنوياً بمعامل للتباين بلغ5.4 .

- **مرحلة النمو المتدني و المتذبذب 1985-1994 :** حيث قدر متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد بحوالي 1.1 في المائة ، وبمعامل للتباين بلغ حوالي3.9 خلال مرحلة النمو المتدني والمتذبذب سجلت كل من مجموعتي الدول النفطية (متوسط معدل نمو 1% سنوياً، والمنوعة (متوسط معدل نمو 1.4 % سنوياً)، معدلات نمو موجبة ولكنها متذبذبة (معامل التباين 4 و 3.3 على التوالي)، بينما سجلت الجزائر متوسط معدل نمو سالب بلغ 2.1 % سنوياً ، وسجلت مجموعة اقتصاديات السلع الأولية معدل نمو سالب بلغ في المتوسط 1.3 في المائة سنوياً بمعامل تباين بلغ 4.4 .

- **مرحلة النمو المتدني و المستقر1995 -2000** : حيث قدر متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد بحوالي 1.2 في المائة وبمعامل للتباين بلغ حوالي 1.00 .

خلال فترة النمو المتدني والمستقر تراوح متوسط معدل النمو السنوي من أعلى قيمة له في الجزائر بلغت 1.6 % إلى أدنى قيمة له بلغت 0.8 % في كل من مجموعة الاقتصاديات النفطية ومجموعة الاقتصاديات المنوعة، بينما سجلت اقتصاديات السلع الأولية متوسطًا لمعدل النمو الذي بلغ 1.2 % ،هذا و قد كان تذبذب النمو مرتفعًا في مجموعة الاقتصاديات المنوعة حيث بلغ معامل التباين 3.4، على أساس هذه النتائج ، ودون الدخول في تفاصيل فنية ، يتضح أن التذبذب يمثل أهم خاصية لعملية النمو الاقتصادي في الدول العربية

4-3-1-3 الواقع العربي الحالي:

باستعراض سريع للواقع العربي بالحقائق و الأرقام نجد أنه بعيدً جدًا عن مرحلة النمو، فالعالم العربي يتوزع بين 22 دولة، معظمها يتكون من وحدات سكانية صغيرة حيث نجد أنه :

- معدل عدد سكان عشرة أقطار منها يقل عن خمسة ملايين نسمة، أما عدد سكانه جميعًا فيصل إلى خمسة 264 مليون نسمة.

- الناتج المحلي الاجمالي لعام 1997 بحدود 600 بليون دولار، ويبلغ متوسط نصيب الفرد منه بحدود 2269 دورًا مع تفاوت كبير من دولة إلى أخرى، حيث يصل هذا المعدل إلى 19 ألف دولار في بعض المناطق، مقابل أقل من 500 دولار في بعضها الآخر،[1] وقد إرتفع حجم الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية ككل من 2.1 تريليون دولار أمريكي عام 2010 إلى ما يقارب 2.7 تريليون دولار سنة 2012، أما بالنسبة إلى متوسط حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية فقد إرتفع هذا المتوسط بمعدل 9.8% في عام 2012 ليصل إلى 7682 دولار أمريكي بالمقارنة مع 6996 دولار أمريكي في عام 2011.[2]

والشكلين المواليين يوضحان تطور كل من الناتج المحلي الإجمالي وحصة الفرد من الناتج خلال الفترة 2010-2012:.

الشكل رقم(51):الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية الإجمالي في الدول العربية 2010-2012 (دولار أمريكي)

الشكل رقم (52): متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية2012012 (دولار أمريكي)

[1]: مفلح عقل ، **وجهات نظر مصرفية**، (مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن،2006)، ص96.

[2]: تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،الكويت ،2013،ص،ص59،58.

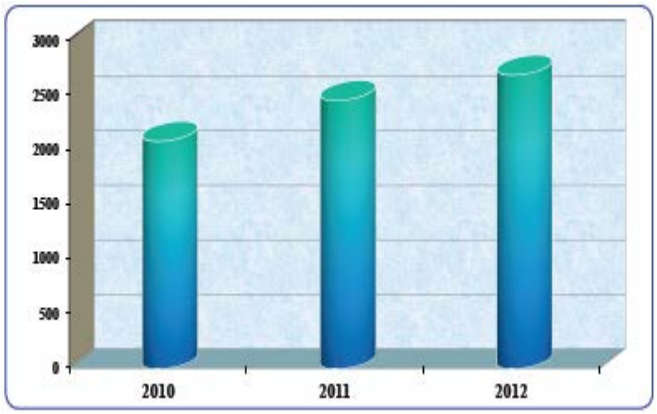

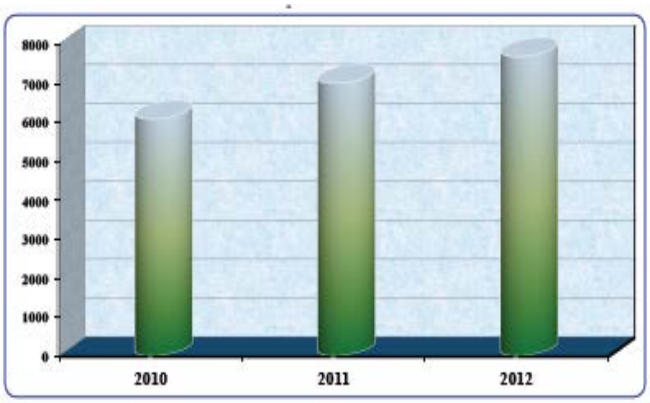

المصدر: تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،الكويت ،2013،ص،ص59،58.

- يعاني ما يزيد عن 40 % من هؤلاء السكان من الأمية إلى جانب البطالة،بأشكالها السافرة و المقنعة التي تهدر طاقة جزء من سكان هذه الأمة.

- ضعف الأجهزة المصرفية العربية التي لا تختلف كثيرًا عن الواقع الاقتصادي،فالميزانية العامة للمصارف مجتمعة تقارب ميزانية مصرف Chase Manhattan، و تقل قليلا عن ميزانية مصرف Deutsche Bank

- بالإضافة إلى الحصة المتواضعة من التراكم المعرفي، و استعمال التكنولوجيا، و الإنفاق على البحث العلمي[1]

ويمكن تصنيف الدول من حيث الدخل: طبقًا للبيانات الواردة في تقرير عن التنمية في العالم الصادر عن البنك الدولي لعام 1994، نجد مايلي:[2]

أ- الاقتصادات مرتفعة الدخل ، يبلغ عدد السكان 828.1 مليون نسمة،ومتوسط الدخل السنوي للفرد 22160 دولار ، ومعدل النمو الاقتصادي 2.3 % .

ب- الاقتصادات متوسطة الدخل، يبلغ عدد السكان 1417.7 مليون نسمة، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل 2490 دولار، بينما سجل معدل النمو الاقتصادي في فترة 80-92 رقمًا بالسالب هو 1 %.

ت- الاقتصادات منخفضة يبلغ عدد السكان (بما فيها الهند و الصين) 3191.3 مليون نسمة، ومتوسط معدل معدل النمو السنوي للناتج القومي الاجمالي في فترة 1980-1993 حوالي 3.9%

2-4 اتجاهات و انجازات الدول العربية في مجال التنمية الاقتصادية المستدامة و العدالة الاجتماعية:

يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدان العربية إجراءات جريئة لتقليص الفوارق وتخفيف حدة المخاطر البيئية، وهذا ما يؤكده تقرير التنمية البشرية لعام 2011الذي يطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والصادر بعنوان "**الاستدامة والإنصاف: مستقبل أفضل للجميع**"،و الذي تضمن دعوة إلى تكثيف الجهود لتحقيق التنمية البشرية المنصفة للجميع، وذلك بالحد من الفوارق بين الجنسين وتوسيع الفرص المتاحة للفئات المهمشة، بالاضافة إلى التحديات البيئية، والدعوة إلى إيجاد مصادر تمويل جديدة للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة والتحوّل إلى الطاقة المتجدّدة.[3]

1-2-4 إستراتيجية التنمية العربية :

إن تحقيق التنمية في الوطن العربي يستوجب وضع إستراتيجية عربية مشتركة و متكاملة لتحسين الأوضاع المعيشية و الإقتصادية و الإجتماعية و الصحية للمواطن العربي و صون البيئة في المنطقة العربية تأخذ بعين الإعتبار الظروف التاريخية و الحاضرة للمنطقة و التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية و التطورات العالمية، و قد وضعت الأهداف التالية لتحقيق استراتجيتها:

---

[1]: مفلح عقل ، **مرجع سابق**، ص96.

[2] : البنك الدولي، **تقرير التنمية لعام 1994 (البنية الأساسية من أجل التنمية)**،مؤشرات التنمية الدولية،،ص 194-195.

[3]:برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع**، تقرير التنمية البشرية 2011،ص02.

4-2-1-1 الأهداف [1]:

–تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة و إزالة بؤر التوتر و أسلحة الدمار الشامل و في مقدمتها السلاح النووي من منطقة الشرق الأوسط.

–الحد من الفقر و البطالة

–تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني و الموارد الطبيعية المتاحة.

– القضاء على الأمية و تطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي و التقني بما يتوافق مع إحتياجات التنمية المستدامة.

-دعم وتطوير المؤسسات التنموية و البيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية.

-الحد من تدهور البيئة و الموارد الطبيعية ، و العمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن الغذائي والمائي العربي والمحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر.

- تطوير القطاعات الانتاجية العربية و تكاملها و إتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة و أساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات العربية و تعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية و الكوارث الطبيعية و الاستعداد لها .

-دعم دور القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني و تشجيع مشاركتهم في وضع و تنفيذ خطط التنمية المستدامة و تعزيز دور المرأة و مكانتها في المجتمع.

4-2-1-2 أولويات العمل العربي المشترك: إن تحقيق أهداف التنمية في الوطن العربي تتطلب صياغة أولويات العمل العربي المشترك على النحو التالي [2]:

- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تسيير التأقلم مع سياسات الإصلاح الإقتصادي و رفع مستوى التأهيل المهني و التعليم العام والفني و إيجاد فرص العمل المناسبة للمواطن العربي ، و ترشيد وحسن إستغلال الثروات المتاحة ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون ، و تعزيز دور القطاع الخاص و المجتمع المدني في المشاركة في وضع و تنفيذ برامج التنمية المستدامة

- وضع سياسة سكانية متكاملة و معالجة إختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن.

- سن التشريعات الملزمة و تنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني و الإقليمي والتقييم الدوري لها ، و رفع الوعي لجميع فئات المجتمع، مع تطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الإعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة و توزيعها

- تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية و تطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر ، وتنمية الموارد المائية بإستخدام تقنيات عملية و متطورة كإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد .

- وضع سياسات بيئية و إقتصادية تأخذ بعين الإعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة و تطويرها و ترشيد إستغلالها والحد من آثارها السلبية على الإنسان و البيئة و تشجيع إستخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية و إقتصادية سليمة

- إيلاء التنمية البشرية إهتماما أكبر في المنطقة العربية من خلال تعزيز السياسات الوطنية و الإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة و الأمومة والشيخوخة و ذوي الإحتياجات الخاصة و ذلك للمحافظة على التماسك الأسري و تطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي و التقني ورفع مستوى الوعي و الثقافة و التأهيل.

---

[1]: المصطفى عبد الحافظ،**التنمية المستدامة وتحدياتها العربية**،(الحوار المتمدن،العدد 2006،1569)،على الموقع الالكتروني: www.ahemar.org/debat/show.art.asp?=aid=66247

[2]: عبد الرحمان تيشوري،**التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة التحديات**،(الحوار المتمدن،العدد 2005،1368)، على الموقع الإلكتروني: www.ahemar.org/debat/show.art.asp?=aid=49663

-بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية و البيئية و خاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة ، ومعالجة مياه الصرف و المخلفات الصلبة ، و التحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات و التلوث بمختلف أنواعه – تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إل المنطقة العربية مع الأخذ بعين الإعتبار الأهداف الإجتماعية و الإقتصادية و البيئية في الخطط و السياسات والبرامج القطاعية ، ودعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة ،و الحد من الآثار السلبية على الصحة والبيئة .

- تحديث التشريعات والقوانين ، ودعم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، و تطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات العربية ، لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف التقليدية

- إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الإتصالات و المواصلات لتسيير إنتقال الأفراد و رؤوس الأموال و المعلومات لتحقيق التكامل العربي ، وإرساء شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص و الحكومي.

- الحرص على الإنضمام إلى الإتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف بمايخدم المصالح العربية ، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة ، و مساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الإقتصادية و الإجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات و البرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية و وتعويضها بما يكفل عدم إعاقة برامجها التنموية.

4-2-2- انجازات الدول العربية في جانب التنمية الاقتصادية و الاحتماعية:

4-2-2-1 انجازات الدول العربية في جانب التنميةالاقتصادية :

4-2-2-1-1 أنماط متباينة في التنمية البشرية:

لقد حققت البلدان العربية تقدّما مطّرداً في الأعوام الأربعين الماضية في الدخل والتعليم والصحة، وهي الأبعاد التي يقيسها دليل التنمية البشرية الذي يعتمده برنامج الأمم المتحدة، ويجري على أساسه ترتيب البلدان كل عام حسب ما تحقق من إنجازات في هذه الأبعاد.

فعُمان والمملكة العربية السعودية وتونس والجزائر والمغرب حلت جميعها بين البلدان العشرة الأولى التي أحرزت أكبر تقدّم في ترتيب دليل التنمية البشرية، بينما حلّت ليبيا، منذ عام 1970، في طليعة البلدان العشرة التي حققت تقدماً في الأبعاد غير المتصلة بالدخل من دليل التنمية البشرية. [1]

غير أن مستوى دليل التنمية البشرية في البلدان العربية يظهر تفاوتاً في أنماط التنمية البشرية بين بلد وآخر. فالإمارات العربية المتحدة (في المرتبة 30) وقطر (في المرتبة 37) والبحرين (في المرتبة 42) جميعها حلّت في المجموعة الأولى من المجموعات الأربع التي تصنف ضمنها البلدان في ترتيب دليل التنمية البشرية. أما السودان (في المرتبة 169) وجيبوتي (في المرتبة 165) واليمن (في المرتبة 154) فحلّت في المجموعة الأخيرة من ترتيب دليل التنمية البشرية.

ويشمل دليل التنمية البشرية لهذا العام 187 بلداً وإقليماً، منها 19 بلداً عربياً والأرض الفلسطينية المحتلّة.

وخلافاً لما شهدته المناطق النامية الأخرى، سجلت البلدان العربية تحسّناً كبيراً في دليل التنمية البشرية في ظل أنظمة تخضع للرقابة المركزية.

كما أحرزت البلدان الواقعة في آخر فئة من ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية وبين عامي 1970 و 2010، تحسّناً في هذا الدليل بنسبة 82 في المائة، أي بنسبة عادلت ضعفي متوسط التحسّن العالمي .وقد أشار

[1]: الحسيني السيد محمد وآخرون،**دراسات في التنمية الإجتماعية،** (دار المعارف،مصر،1999)،ص112

التقرير إلى إنجازات كبيرة حققها العالم على صعيد التنمية البشرية في أقل من قرن، وإذا استمر التقدّم بالسرعة التي شهدتها الأعوام الماضية على مدى الأعوام الأربعين المقبلة، فستتمكّن غالبية البلدان بحلول عام 2050 من الارتقاء بدليل التنمية البشرية إلى مستويات تعادل مستويات البلدان الواقعة حالياً في الفئة الأولى من ترتيب دليل التنمية البشرية أو تضاهيها .غير أن هذه الاتجاهات الإيجابية قد تتعثر في منتصف هذا القرن بفعل مخاطر بيئية تتحمّل أشد البلدان فقراً العبء الأكبر منها، جراء التعرض لمخاطر الكوارث الناجمة عن تغيّر المناخ كموجات الجفاف والفيضانات، والتعرض لتلوث المياه والهواء[1].

وفيمايلي تصيف البلدان العربية طبقاً لمقياس التنمية البشرية:[2]

1- الدول ذات التنمية البشرية العالية (هي التي تحصل على 0.800) » (البحرين، الكويت، الإمارات، قطر).

2- دول ذات تنمية بشرية متوسطة (500 ~ 0.799) » (ليبيا، لبنان، السعودية، عمان، الأردن، تونس، سوريا، الجزائر، مصر، المغرب، جزر القمر).

3- دول ذات تنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.500) » (اليمن، جيبوتي، السودان، موريتانيا).

مؤشر توقع الحياة عند الميلاد: الحد الأدنى له هو 25 عاماً بينما الحد الأقصى هو 85 عاماً.

و باستخدام هذا المؤشر يمكن تصنيف الدول العربية إلى ست مجموعات رئيسية:

1- **المجموعة الأولى:** يزيد توقع الحياة عند الميلاد على 75 عاماً (الكويت يبلغ المعدل فيها 76 عام)

2- **المجموعة الثانية:** يتراوح توقع الحياة عند الميلاد فيها بين 70 و 75 عام (الإمارات، البحرين، لبنان، السعودية، سوريا، عمان، ليبيا، الأردن).

3- **المجموعة الثالثة:**يتراوح فيها توقع الحياة عند الميلاد بين 65 إلى أقل من 70 عام (تونس، مصر، الجزائر، قطر، المغرب).

4- **المجموعة الرابعة:** توقع الحياة عند الميلاد بين 60 إلى أقل من 65 عاماً (اليمن).

5- **المجموعة الخامسة:** يتراوح توقع الحياة قيها عند الميلاد بين 50 إلى أقل من 60 عام (جزر القمر، السودان، موريتانيا).

6- **المجموعة السادسة:** يبلغ توقع الحياة عند الميلاد فيها مستويات تقل عن 50 عام (جيبوتي معدل 44 عام)

4-2-2-1-2 تصنيف الدول العربية على أساس التنمية و التخلف:

لا تقع أي دولة عربية ضمن الدول المتخلفة ولا المتقدمة، ومعظمها توصف بالدول النامية (الأردن، الإمارات، الجزائر، السعودية، سوريا، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب)

ودول أقل نمواً (السودان، جيبوتي، جزر القمر، اليمن، موريتانيا)

4-2-2-1-3 تصنيف الدول العربية على أساس الدخل:

صنف البنك الدولي في عام 1999م دول العلم المختلفة طبقاً لمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي إلى ثلاث مجموعات هي:[3]

أ- دول ذات دخل مرتفع: وهي الدول التي يبلغ فيها متوسط دخل الفرد السنوي 9266 دولار فأكثر (الكويت، قطر، الإمارات).

ب- دول ذات الدخل المتوسط: وهي التي يتراوح متوسط دخل الفرد فيها سنوياً مابين 756 دولار كحد أدنى و 9265 دولار كحد أقصى (السعودية، الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، تونس، سوريا, البحرين، جيبوتي).

ث- **الدول ذات الدخل المنخفض:** وهي التي يصل متوسط دخل الفرد فيها سنوياً 755 دولار أو أقل (موريتانيا، السودان، اليمن، جزر القمر).

الملاحظات على هذا التصنيف:

[1]:برنامج الأمم المتحدة **الإنمائي،نحو دولة تنموية في المنطقة العربية**، تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011،ص17

[2]:تقرير التنمية البشرية 2011،مرجع سابق،ص

[3]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية الإنسانية العربية2008.

- عدم ثبات متوسط نصيب دخل الفرد من الناتج القومي.
- معيار الدخل منفرداً لا يعد مؤشراً كافياً للحكم على مستوى التنمية في بلدٍ ما.

الشكل رقم (53): التوزيع الإقليمي لمستويات الناتج المحلي حسب فئة البلد

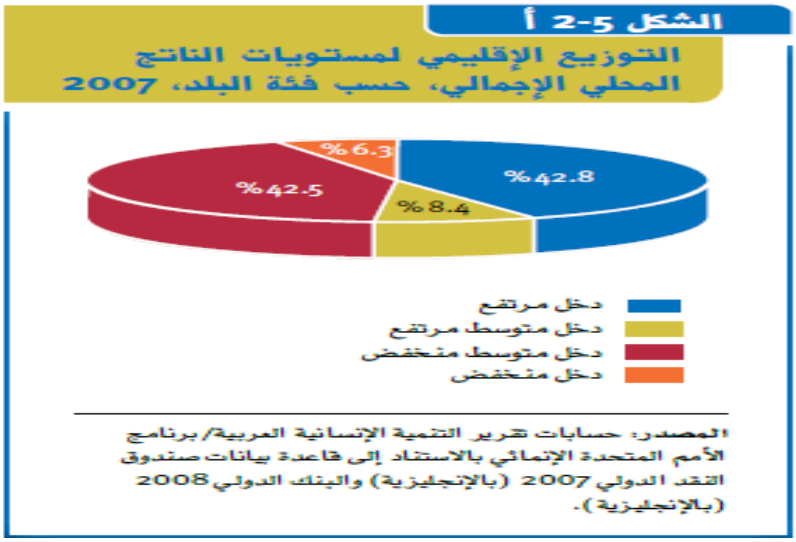

4-1-2-2-4 تصنيف الدول حسب حدة المشاكل البيئية:

أما الدول الأقل ترتيبا فهي كوريا الشمالية والعراق وتايوان وتركمانستان وأوزبكستان، وهي تواجه قضايا كبيرة سواء أكانت طبيعية أو من صنع الإنسان وهي لم تنظم خيارات سياستها بشكل ملائم وذلك وفقاً لما تضمنه التقرير،ولقد جاء ترتيب الدول العربية على مؤشر الاستدامة البيئية لعام 2005 مع المقارنة مع مؤشر 2002 كمايلي:[1]

- تونس 55 (تقدم 6 مراتب)
- عمان 83 (تقدم 37 مرتبة).
- الجزائر 96 (تراجع 26 مرتبة).
- المغرب 105 (تراجع 33 مرتبة).
- الإمارات 110 (تقدم 31 مرتبة).
- مصر 115 (تراجع 41 مرتبة).
- سوريا 117 (تراجع 10 مراتب)
- موريتانيا 124(-) .
- لبنان 129 (تراجع 23 مرتبة)
- ليبيا 125 (تراجع مرتبة واحدة).
- السعودية 136 (تقدم مرتبتين).
- اليمن 137(-) .
- الكويت 138 (تقدم 4 مراتب).
- السودان 140 (تراجع 37 مرتبة).
- العراق 143 (تراجع 4 مراتب).

إن حصول قفزات هائلة مثل تقدم الأردن 37 مرتبة وتراجع مصر 41 مرتبة خلال ثلاثة أعوام فقط يطرح تساؤلات جدية حول دقة المعطيات التي بنى عليها التقرير استنتاجاته .

2-2-2-4 انجازات الدول العربية في جانب التنمية الاجتماعية :

على الرغم من التقدم الذي أحرز في الأعوام الماضية على صعيد التنمية البشرية، ازداد التفاوت في توزيع الدخل واتسعت في بعض الأحيان الفوارق بين الجنسين؛ وحسب التقرير تتحمّل الأسر والمجتمعات الفقيرة عبئاً مزدوجاً جراء تسارع التدهور البيئي .ويشير التقرير إلى أن نصف حالات سوء التغذية في العالم تُعزى إلى عوامل بيئية، مثل تلوّث المياه وندرتها بفعل الجفاف، مما يؤدي إلى استمرار دوامة الفقر والمخاطر البيئية.

أ- الفوارق بين الجنسين وبين الأجيال: تعاني المجتمعات العربية عامة من محدودية مشاركة المرأة في الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية،وذلك يعود إلى مجموعة من القيم الاجتماعية الموروثة والمفاهيم الضاغطة،والتي تحيط بواقع المرأة العربية مقللة من إسهامها الفاعل في تنمية مجتمعها.[2]

[1]: برنامج الأمم المتحدة،**تقرير توقعات البيئة العالمية (البيئة من أجل التنمية)**،2007،ص56.
[2]: سوزان موزي،**مرجع سابق**،ص 110

ويُلاحظ في التقرير أن تقدّم التنمية البشرية في المنطقة عرضة للخطر جراء الفوارق بين الجنسين وبين الأجيال، هذه الفوارق التي أجّجت مشاعر السخط في صفوف القواعد الشعبية في مختلف البلدان العربية.

وكان في "الربيع العربي" دليل إضافي على الفوارق الشاسعة بين الجنسين وبين الأجيال، فالتقرير يشير إلى أن نصف سكان البلدان العربية هم من الشباب دون سن الخامسة والعشرين، وأن معدّل البطالة بين الشباب يفوق بكثير المتوسط العالمي. [1]

ففي مصر، حيث تغيّر الحكم تحت وطأة التحرّكات في الشارع في أوائل 2011 ولا تزال الضغوط تُمارس على السلطة التي تسلّمت زمام الأمور في هذه المرحلة، تصل نسبة الشباب العاطلين عن العمل إلى 25 في المائة تقريباً، وهم من خريجي الجامعات الذين لم يستطيعوا إيجاد فرصة عمل بدوام كامل، وفي تونس حيث كان الثوار مصدر إلهام "للربيع العربي" تبلغ هذه النسبة 30 في المائة وفقاً للتقرير.

وعلى الرغم من الأداء الاقتصادي الجيّد الذي سجلته بلدان عربية عديدة، لا تزال المنطقة متأخرة عن مناطق أخرى في تمكين المرأة.

وعلى الرغم من التقدّم الذي أحرزته المرأة العربية في الأعوام الماضية، لا تزال تعاني من تدنّي التحصيل العلمي ومن انخفاض المشاركة في القوى العاملة حيث لا يزال متوسط المنطقة نصف المتوسط العالمي. [2]

وباستخدام دليل الفوارق بين الجنسين الذي استُحدث في عام 2010 لتحليل مشاركة المرأة في القوى العاملة وفي المجال السياسي، وتحصيلها العلمي وحقوقها في الإنجاب، يتضح أن اليمن يحلّ في آخر الترتيب العالمي أي في المرتبة 146.

كما تعتبر المملكة العربية السعودية (في المرتبة 135) والسودان (في المرتبة 128) من بين البلدان التي سجلت أضعف أداء من حيث إنصاف الجنسين. وتتصدّر الإمارات العربية المتحدة (في المرتبة 38) ترتيب بلدان المنطقة من حيث المساواة بين الجنسين بفضل عامل الصحة والتعليم، تليها البحرين (في المرتبة 44) وتونس (في المرتبة 45). [3]

ب-تحدّيات بيئية على مستويات مختلفة : [4]

تواجه بلدان المنطقة مجموعة من التحدّيات البيئية تستحق الأولوية في الاهتمام والمعالجة ،ومنها التلوّث في المدن وتدهور الأراضي وشح المياه، يمكن أن تتفاقم بفعل تغيّر المناخ،فالمنطقة العربية أشدّ مناطق العالم قحلاً، وتعاني نسبة 60 في المائة من الفقراء فيها من الشح الشديد في المياه.

وحسب دليل التنمية البشرية، تستهلك الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والمملكة العربية السعودية كميات من المياه تفوق بأضعاف معدّلات الاستدامة، بينما يبلغ الاستهلاك في الأردن والجمهورية العربية السورية حد إجهاد الموارد المائية المتجدّدة، وهذا يسهم في تأجيج التوتر بين البلدان العربية والبلدان المجاورة.

ووفقاً للمسوح العالمية العامة حول البيئة التي أجريت لحساب دليل التنمية البشرية، تحلّ البلدان العربية في الترتيب قبل جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى، وهي أشدّ مناطق العالم فقراً حسب مقاييس دليل التنمية البشرية، من حيث عدم رضا السكان عن جودة المياه، إذ أعرب 55 في المائة من سكان العراق عن عدم الرضا عن إمدادات المياه.

ويحذر التقرير من تزايد المساحات الصحراوية وتضاؤل الموارد وغيرها من العواقب التي يمكن أن تنجم عن تغيّر المناخ، فتزيد من المشقات التي يعاني منها سكان البلدان العربية، حيث تعيش نسبة 25 في المائة على أراضٍ منخفضة الإنتاجية الزراعية، وهي نسبة أعلى من النسبة التي تعيش في هذه الظروف في جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى (22 في المائة).

وفي السودان والمغرب، تعيش نسبة 40 في المائة من السكان على أراضٍ متدهورة في ظروف تقوّض قدرتهم على تأمين حاجاتهم الغذائية في المستقبل. ونسبة هؤلاء تعادل أربعة أضعاف المتوسط العالمي لعدد السكان الذين يعيشون في ظروف مماثلة.

---

[1]: تقرير التنمية البشرية2011،مرجع سابق،ص07

[2]:رياض بن جليلي،**تمكين المرأة من أجل التنمية**،(مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ،العدد التاسع والتسعون،السنة العاشرة، الكويت، جانفي/فيفري 2011)،ص06.

[3]: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير الأهداف الانمائية للألفية 2015،ص29

[4]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية الإنسانية العربية2008.

والبلدان العربية تسجل أعلى معدلات للتلوّث في المدن بين مناطق العالم وأعلى درجة اعتماد على الوقود الأحفوري حسب مقاييس دليل التنمية البشرية.

وتتصدّر قطر الترتيب العالمي من حيث مساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون تليها الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت. فمن أصل البلدان الخمسة الأولى المسببة للتلوث بثاني أكسيد الكربون أربعة بلدان من الخليج (وتحلّ ترينيداد وتوباغو في المرتبة الثانية). وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأرقام تشمل استهلاك الطاقة في هذه البلدان وكذلك إنتاج الطاقة التي تصدر للاستهلاك في بلدان أخرى.

فمساهمة الفرد في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في قطر تعادل تسعة أضعاف المتوسط العالمي. ويسجل السودان والعراق معدّلاً من أعلى معدّلات التلوّث في المدن في العالم. وتشير مسوح دليل التنمية البشرية إلى عدم رضا سكان البلدان العربية عن نوعية الهواء.

وتحث التوصيات الواردة في التقرير على إطلاق مبادرة عالمية لتأمين إمدادات الطاقة لنحو 1,5 مليار شخص محرومين من الكهرباء. ويؤكد ضرورة توسيع استخدام الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المتجددة، إلى خارج نطاق مجموعة العشرين التي تبلغ حصتها 90 في المائة من مجموع الاستثمارات في الطاقة النظيفة في العالم.

حيث تنعم المنطقة العربية بأشعة الشمس القوية والرياح على السواحل ما يسمح بإمكانية لتوليد الطاقة من مصادر متجدّدة، إلا أن هذه المصادر لا تؤمن للمنطقة حتى الآن سوى 11 في المائة من إمدادات الطاقة الأساسية، أي اقل من نصف المتوسط العالمي.

ويشير التقرير إلى أن ارتفاع مستويات المعيشة يمكن أن يتحقق من غير زيادة في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

ومن غير اتباع نموذج البلدان الثرية فمساهمة الفرد في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في النرويج (11 طناً) لا تتجاوز ثلث مساهمة الفرد في الإمارات العربية المتحدة (35 طناً) مع أن البلدين يسجلان ارتفاعاً في الدخل.

الشكل رقم (54): ارتفاع معدلات انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في الدول العربية1990و2003

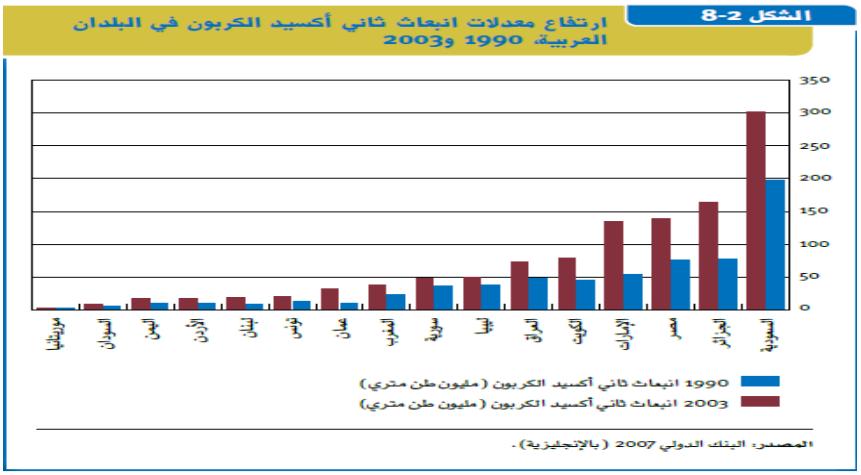

وبينما يقدّم التقرير دلائل على وجود علاقة تناسب بين نمو الدخل الوطني وازدياد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العقود الأخيرة (أنظر الشكل رقم 54)، أوضح عدم وجود رابط بين استهلاك الوقود الأحفوري ومقاييس التنمية البشرية الأخرى مثل متوسط العمر المتوقع ومستوى التعليم .والواقع أن العديد من البلدان المتقدّمة صناعياً تعمل حالياً على تخفيف بصمة الكربون والحفاظ في الوقت نفسه على النمو.

و الشكل الموالي يوضح آفاق التنمية البشرية بحلول 2050 حسب سناريوهات المخاطر البيئية :

الشكل رقم (55): آفاق التنمية البشرية بحلول 2050 حسب سناريوهات المخاطر البيئية

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع،** تقرير التنمية البشرية 2011 ،ص31.

ووفقاً لسيناريو" التحديات البيئية "الوارد في التقرير، يُتوقع أن ينخفض متوسط دليل التنمية البشرية بحلول عام 2050 ، بعد حساب آثار الاحترار العالمي على إنتاج الغذاء والتلوّث، بنسبة 12 في المائة في جنوب آسيا وجنوب الصحراء الأفريقية الكبرى عما كان سيبلغه في ظل الأحوال العادية .ووفقاً لسيناريو "الكوارث البيئية"، الذي يفترض تفاقم نزع الغابات

وتراجع التنوّع البيولوجي والأحداث المناخية المتطرفة، يُتوقع أن ينخفض المتوسط العالمي لدليل التنمية البشرية بنسبة 15 في المائة عن المستوى الذي كان سيبلغه في غياب هذه الحالات في عام . 2050 ويتوقع أن تقع أشدّ العواقب على الفقراء.

ويمكن للتدهور البيئي أن يبدّد جهوداً بُذلت طوال عقود لتحسين حصول المجتمعات الفقيرة جداً على إمدادات المياه والكهرباء وخدمات الصرف الصحي .ويرى مؤلّفو هذا التقرير في أوجه الحرمان هذه بحد ذاتها انتهاآات خطيرة لحقوق الإنسان.

ويتناول التقرير العوامل الاجتماعية غير المرتبطة بالاستدامة البيئية[1]:

- توسيع خيارات الإنجاب والرعاية الصحية واستخدام وسائل منع الحمل الذي يمكن أن يساعد في تقليص

الفوارق بين الجنسين ومكافحة الفقر .فالحقوق الإنجابية يمكن أن تحدّ من الضغوط على البيئة، إذ تسهم في إبطاء النمو السكاني، وتشير التقديرات إلى أن عدد سكان العالم البالغ 7 مليارات نسمة اليوم يُتوقع أن يصل إلى 9,3 مليار نسمة في غضون أربعين عاماً.

- تعزيز الشفافية وضمان استقلالية هيئات المراقبة مثل وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والمحآم وهو عنصر ضروري لتشجيع التزام المجتمع المدني باتخاذ القرارات الخاصة بالبيئة. فالدساتير الوطنية في 120 بلداً تنصّ على أحكام لضمان حماية البيئة، لكن إنفاذ هذه الأحكام لا يزال ضعيفاً في العديد من البلدان.
- لا بدّ من اتخاذ إجراءات عاجلة على صعيد العالم لتحقيق التنمية المستدامة، ويؤآد هذا التقرير أن المبادرات المحلية لدعم المجتمعات الفقيرة يمكن أن تكون فعالة من حيث الكلفة وأن تأتي بفوائد بيئية.

فقد بلغت آلفة قانون ضمان العمالة في المناطق الريفية في الهند 0,5 من الناتج المحلي الإجمالي في عام (10القوى العاملة في هذه المناطق، وبلغت آلفة 2009 / واستفادت منه 45 مليون أسرة أي عشر1) برنامج بولسا فاميليا في البرازيل واوبورتونيدادس في المكسيك 0,4 من الناتج المحلي الإجمالي ويستفيد (5عدد السكان في البلدين / .منهما خُمس) .

[1]: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع،** تقرير التنمية البشرية 2011، ص31

3-4 سياسات التخطيط التنموي ونماذج عن تطور بعض الهياكل الاقتصادية العربية

1-3-4 سياسات التخطيط التنموي لدى الدول العربية .

لقد اهتمت الدول العربية بالتخطيط التنموي منذ الستينات من القرن الماضي و بعد الاستقلال مباشرة، ويمكن تقسيم مراحل التخطيط التنموي إلى ثلاثة مراحل أساسية هي :[1]

1-1-3-4 المرحلة الأولى : مرحلة التخطيط الشامل : 1960-1973 :

حيث بدأت معظم الدول العربية بهذه المرحلة بعد الاستقلال مباشرة و انتهت في نهاية السبعينات،و قد تم اعتماد التخطيط الشامل بهدف احداث تغيرات هيكلية اقتصادية و اجتماعية من خلال برامج و خطط تديرها وتسيطر عليها الحكومات وبشكل عام، حيث سادت قناعات في تلك الفترة بضرورة تدخل الحكومات بشكل مباشر في الاقتصاد من خلال التخطيط اعتمادًا على الفكر التنموي السائد آنذاك،و فشل السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية بما يحقق التنمية الاقتصادية ، وضعف المبادرة ، وأن التنمية لن تتحقق تلقائيًا من خلال اقتصاديات السوق، وقد توجهت الحكومات في تلك الفترة بشكل عام إلى :

- تشجيع تراكم رأس المال و استخدام فائض العمل بشكل أمثل.
- تخفيف الضغط على العملات الأجنبية من خلال سياسات احلال المستوردات و التركيز على التصنيع.
- إعادة تخصيص الموارد من خلال خطط و برامج تنموية متسقة.
- توفير الاستثمارات الكامنة لتحقيق معدلات نمو عالية تزيد عن النمو السكاني وتؤدي إلى زيادة حصة الفرد من الدخل القومي، لذلك فقد كان الاستثمار المنتج هو المحدد الرئيسي في عملية التنمية .
- بالإضافة إلى زيادة مساهمة الحكومات في الاصلاح الزراعي و استخدام الضرائب و القروض لتمويل العجز و تحفيز المدخرين الأفراد للاستثمار في المشاريع الانتاجية و استحداث مؤسسات متخصصة للمشروعات في القطاعات الانتاجية و الاجتماعية.

2-1-3-4 المرحلة الثانية : برامج التصحيح الهيكلي1980-2000 :

ولقد ظهرت هذه البرامج في بداية الثمانينات نتيجة للسياسات و الاجراءات التي تم اعتمادها في المرحلة السابقة، والتي أدت إلى زيادة دور الحكومة في الاقتصاد و زيادة ملكية الحكومات مما أضعف دور القطاع الخاص، وكذلك دور السوق في تخصيص الموارد، و ظهرت تشوهات في الاقتصادات العربية، وبدأت تعاني من العجز الكبير في موازناتها و زيادة في مديونيتها بشكل ملحوظ.

مما استوجب ضرورة الرجوع إلى تفعيل دور السوق في تخصيص الموارد و تحقيق التنمية، وقد قامت برامج على ثلاثة مبادئ أساسية هي :

- تحرير الأسواق و الاعتماد على آلية السوق عن طريق رفع الدعم عن السلع المختلفة بما في ذلك السلع الزراعية و التحرر المالي بمعنى عدم التحكم بأسعار الفائدة و الانفتاح الاقتصادي و تحرير التجارة وخصخصة الاقتصاد.
- تحرير الأسعار.
- تقليل دور الحكومة في الاقتصاد ، بالإضافة إلى الاصلاح الاداري لتمكين الجهاز التنفيذي من تنفيذ الاصلاحات.

ومن هنا نجد أن كل من التخطيط الشامل و برامج التصحيح الهيكلي تتفق على نفس الهدف ، ولكنها تختلف في كيفية الوصول إليه ، حيث اعتمدت برامج التخطيط الشامل على خطط تنمية متوسطة الأجل تقوم على سياسات انمائية تؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد وتوفير الاستثمارات، في حين اعتمدت برامج التصحيح الهيكلي على سياسات الاقتصاد الكلي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة في فترات قصيرة تصل إلى ثلاثة سنوات في حدها الأقصى.

3-1-3-4 المرحلة الثالثة : إطار التنمية الشاملة: 2000-2011

[1]: حسين الطفلاحة، **التخطيط في الدول العربية**،(،(مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ،العدد 113،السنة العاشرة،الكويت،ماي2012)، ص،ص 1-3.

نتيجة لعدم نجاح التخطيط الشامل و برامج التصحيح الهيكلي في تحقيق التنمية الشاملة حيث كانت زيادة معدل النمو السكاني تفوق الزيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي، فلم تنقص معدلات الفقر وزادت في بعض الأحيان ، مما تطلب معه الحاجة إلى تحديد أهداف أخرى للتنمية و اعتماد سياسات مختلفة عن السياسات السابقة،لذلك تبنى البنك الدولي في عام 1999 ما يسمى **بالإطار الشامل للتنمية (C.D.F) Comprehensive Development framework** ، حيث تم التركيز على دور جميع الشركاء في التنمية، وأصبح تخفيض مستوى الفقر، وتقوية التداخل بين المكونات الاقتصادية و الاجتماعية و الانسانية والهيكلية و الحاكمية والبيئية تشكل أهدافًا للتنمية ،[1] وبناءًا على ذلك ظهر مايسمى بأهداف الألفية للتنمية ، والتي تكونت من :[2]

- القضاء على الفقر المدقع و الجوع.
- تعميم التعليم الابتدائي ، - تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
- تخفيض معدلات وفيات الأطفال . - تحسين الصحة النفاسية.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز والملاريا وغيرها من الأمراض
- كفالة الاستدامة البيئية . - إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

ولقد اعتمدت معظم الدول العربية هذه الأهداف أو بعضها كأهداف للتنمية، وذلك حسب ما يبينه الجدول **رقم (63)**، وبذلك دخلت الدول العربية في مرحلة ثالثة للتنمية بدأت مع بداية القرن الحالي ، و الجدول التالي يبين الأهداف الاستراتجية للتنمية لدى بعض الدول العربية :

الجدول رقم (63):الأهداف الاستراتجية للتنمية لدى بعض الدول العربية

الدولة	الأهداف الاستراتجية للتنمية
السعودية	- تنويع القاعدة الاقتصادية من خلال تنمية الموارد البشرية. - توسيع و تفعيل القطاع الخاص.
الأردن	- التصحيح المالي. - التشغيل و تقليل العمالة - التنمية السياسية و الاجتماعية و الموارد البشرية و البنية التحتية
أبوظبي	- النمو المستدام. - تنويع القاعدة الاقتصادية. - تنمية الموارد البشرية. - توسيع و تفعيل دور القطاع الخاص.
عُمان	التنمية الاقتصادية. التنمية الاجتماعية. تنمية الموارد البشرية. استدامة البيئة
مصر	أهداف التنمية للألفية
قطر	- أهداف التنمية للألفية

المصدر : حسين الطلافحة، **التخطيط والتنمية في الدول العربية**، (جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد113، ماي2012)،ص11.

2-3-4 تقييم تجربة الدول العربية في مجال التخطيط التنموي :

[1]: المرجع نفسه،ص04

[2]: برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير الأهداف الانمائية للألفية 2015،ص4-8

ولتقييم تجربة الدول العربية في التخطيط التنموي يمكن النظر لمدى تحقق أهداف مراحل التخطيط الثلاثة المتبعة ابتدءًا من الستينات من مرحلة التخطيط الشامل و برامج التصحيح الهيكلي و صولا إلى المرحلة الثالثة لإطار التنمية الشاملة:[1]

1-معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي : وهنا سيتم استخدام معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر لتقييم ما حققته الدول العربية ،نظرًا لكون معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي كان يعتبر الهدف الرئيسي للتنمية في الدول العربية،و يمكن اعتماد معدل النمو اللازم لمضاعفة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال فترة التخطيط 20 عامًا (3.5%) أو 30 عامًا(2.3 %) كمؤشر مقبول لمقارنة معدل النمو اللازم لتحسين مستوى المعيشة و تحقيق الرفاهية للمواطن في الدول العربية ،وبذلك لقد تم تقسيم الدول العربية (19 دولة) حسب معدل النمو المحقق إلى ثلاثة أقسام :

- **القسم الأول :** ضم الدول التي حققت معدل نمو يقل عن الصفر و حسب الجدول نجد أن هناك ستة دول عربية حققت معدلت نمو سالبة في الفترة 1960-1973 هي : جيبوتي (-1.2)، الأردن (-0.2)، عُمان (-8.7)، والكويت(-5.0) ،ليبيا (-4.9)، و السودان (-3.4)، و استطاعت دولتين منهما زيادة معدل النمو الحقيقي إلى مقدار موجب خلال الفترة 1980-2000 و هما : عُمان (2.1)، و السودان (1.3) و هي أقل من 2.3 % .

الجدول رقم (64): متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد1960-1973

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد الفترة 1960-1973	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد1960-1973		
	أقل من صفر	بين صفر- 2.3%	أكثر من 2.3%
أقل من صفر	جيبوتي (-1.9،-1.2)	الأردن (-2.2،-0.2) عمان (-1.0، -8.7)	الكويت (-2.3،-5) ليبيا (-4.5،-4.9)
بين صفر-2.3%	الصومال (-1.3،-0.4)	مصر (1.7،2.8)	
أكثر من 2.3%	جزر القمر (3.0،0.9)	لبنان (3.9،0.2) العراق (4.4،1.0) موريتانيا (7.3،1.4)	البحرين(4.9،4.0) قطر (2.5،5.3) الإمارات (18.1،4.0) تونس(4.3،4.1) سوريا (3.2،2.3)

المصدر : حسين الطلافحة، **التخطيط والتنمية في الدول العربية**، (جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد113، ماي2012)،ص12.

- **القسم الثاني :** و يضم الدول التي حققت معدلات نمو موجبة و لكنها تقل عن 2.3 % خلال الفترة 1960-1973 ، ووفقًا للجدول دائمًا نجد أن هناك ثلاثة دول هي :الصومال (1.3)، الجزائر (1.6)، ومصر(0.1)، وتراجع وضع كل من الصومال (-2.5)، و الجزائر (-0.1) لتحقق معدلات نمو سالبة في الفترة (1980-2000)، وتمكنت مصر من رفع معدل النمو ليصبح موجب و بزيد عن 2.3 % (3.9 %).

الجدول رقم (65): متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 1980-2000

[1]: حسين الطفلاحة،**مرجع سابق**، ص،ص 4-5.

معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى الفرد الفترة 1960-1973	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 1980-2000		
	أقل من صفر	**بين صفر-2.3%**	**أكثر من 2.3%**
أقل من صفر	جيبوتي (-0.1،-1.2) الأردن (-1.1،-0.2) الكويت (2.3،-5) ليبيا (-5.4،-4.9)	عمان (2.1،-8.7) السودان (1.3،-3.4)	
بين صفر-2.3%	الصومال (-1.3،2.5) الجزائر (-1.6،0.1)		مصر (1.7،3.9)
أكثر من 2.3%	جزر القمر (-3،0.1) البحرين(-4.9،0.6) قطر (-2.5،0.4) الإمارات (-18.1،2.5) العراق (-4.4،0.1) موريتانيا (-7.3،0.2) السعودية (-32.1،3.2)	سوريا (3.2،1.0) لبنان (3.9،0.0) المغرب (5.2،0.9)	تونس(4.3،4.1)

المصدر : حسين الطلافحة، **التخطيط والتنمية في الدول العربية**، (جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد113، ماي2012)،ص12.

- **القسم الثالث :** ويضم مجموعة الدول التي حققت معدلات نمو موجبة و تزيد عن2.3 % ، ومن بين 11دولة عربية حققت معدلات نمو موجبة و تزيد عن 2.3 خلال الفترة 1960-1973 ، تراجعت 7دول لتحقق معدلات سالبة خلال الفترة 1980-2000 ، وتراجع وضع دولتين لتحقق معدلات نمو موجبة لكنها تقل عن 2.3، وحافظت دولة واحدة (تونس) على معدل نمو موجب و يزيد عن 2.3 إلا أنه انخفض عما كان عليه في الفترة 1960-1973 .

الجدول رقم (66): متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 2000-2007

	أقل من صفر	بين صفر-2.3%	أكثر من 2.3%
أقل من صفر	الصومال (-0.4،-2.5) جزر القمر (-0.1،-0.9) جيبوتي (-1.9،-0.1)	الجزائر (2.6،-0.1) العراق (1.0،-0.1) الأردن (2.2،-1.1) السعودية (0.9، -3.2) موريتانيا (1.4،-0.2)	الإمارات (4.0،-2.5) قطر (5.3،-0.4) ليبيا (4.5،-5.4) الكويت (2.3،-1.2) البحرين(4.0،-0.6)
بين صفر-2.3%		عمان (2.1،1.0) المغرب (2.1، 0.9) لبنان (0.0،0.2)	سوريا (1.0،2.3) السودان (1.3،6.3)
أكثر من 2.3%			مصر (3.9،2.8) تونس(2.9،4.1)

المصدر : حسين الطلافحة، **التخطيط والتنمية في الدول العربية**، (جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد113، ماي2012)،ص13.

فعند مقارنة معدلات النمو التي حققتها الدول العربية في الفترة **2000-2010** مع ما تحقق خلال الفترة **1960-1973** يبين الجدول أعلاه رقم (65) أنه من بين 6 دول عربية حققت معدلات نمو سنوية سالبة في مرحلة التخطيط الشامل إرتفع معدل النمو السنوي في ثلاثة منها إلى أكثر من 2.3% واثنين إلى معدل موجب يقل عن 2.3% في حين تراجع وضع الصومال وجزر القمر لتحقق معدل نمو سنوي سالب،كما تراجع وضع خمسة دول عربية هي لبنان والعراق وموريتانيا والمغرب والسعودية ليحقق معدلات نمو سنوية موجبة وتقل عن 2.3% خلال الفترة 2000-2010 بالمقارنة مع معدلات تزيد عن 2.3% في فترة التخطيط الشامل،

مما سبق يمكن الاستنتاج بأن برامج التصحيح الهيكلي قد فشلت في تحقيق التنمية في الدول العربية اعتمادًا على مقياس معدل النمو الحقيقي، و أن الدول العربية بشكل عام حققت نجاحًا واضحًا في التنمية مقاسة بمعدل النمو السنوي خلال المرحلة الثالثة (مرحلة إطار التنمية الشاملة) مقارنة مع برامج التصحيح الهيكلي ، و ان التخطيط الشامل بشكليه القديم 1960-1973 و الجديد 2000-2011 قد حقق نجاحًا واضحًا مقارنة مع برامج التصحيح الهيكلي.

2- مؤشر التنمية البشرية : بالرغم من أن خطط التنمية الشاملة و برامج التصحيح الهيكلي استهدفت معدلات النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي ولكن وللمقارنة يمكن النظر إلى مؤشر التنمية البشرية كمقياس للتنمية لتقييم أداء التخطيط في الدول العربية،وعند مقارنة الأداء التنموي في الدول العربية خلال مرحلتي برامج التصحيح الهيكلي(1980-2000) وإطار التنمية الشاملة (2000-2010)، ومن خلال **الملحق رقم (13)** الذي يبين قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية للفترة 1980-2011 نجد بوضوح أن المؤشر كان متزايدًا في جميع الدول العربية ولم يتناقص في أي منها، أي أن جميع الدول العربية حققت نتائج إيجابية على مستوى التنمية البشرية بينما لم يحقق الكثير منها نفس النتائج على مستوى معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.، وهذا ما يمكن توضيحه بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية من خلال الشكل التالي:[1]

الشكل رقم (56): مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية

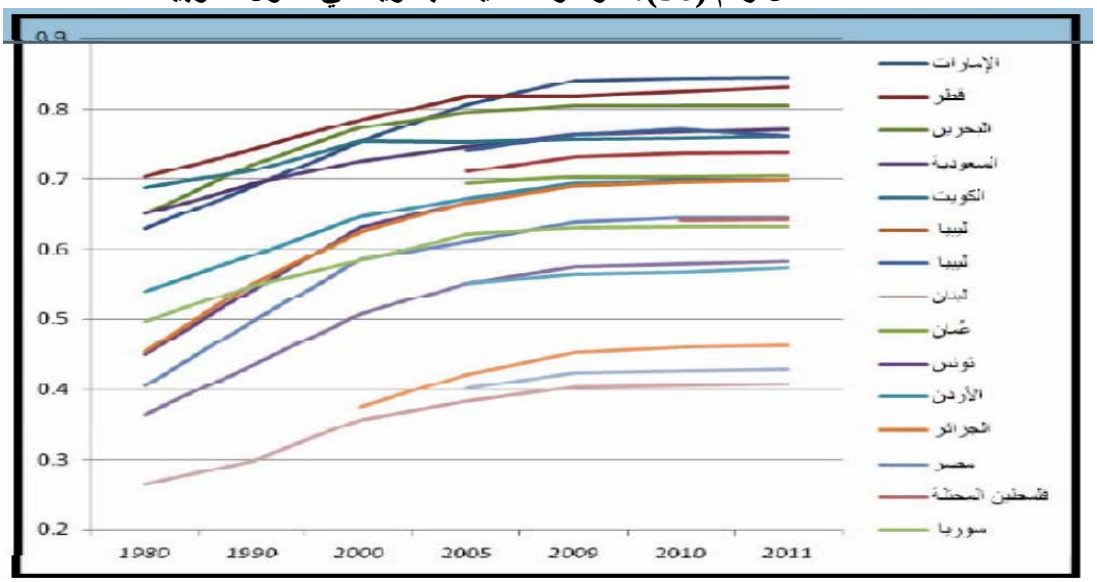

المصدر : حسين الطلافحة، **التخطيط والتنمية في الدول العربية**، (جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد113، ماي2012)،ص06.

3-3-4 نماذج عن تطور الهياكل الاقتصادية في العالم العربي (اتجاهات التنمية و اختلافاتها) :

منذ استعادة استقلالها،تبنت البلدان المغاربية سياسات التنمية و اتجاهات مختلفة،والقيود المفروضة على استراتيجيات التنمية جعلت ميزانياتها مقارنة مع التوقعات متضاربة:[2]

1-2-3-4 النموذج المغربي الليبرالي :

باستثناء بضع سنوات من التخطيط خلال النصف الأول من سنوات الستينات ، كان التوجه السياسي و الاقتصادي ليبراليًا،وفي الجانب الزراعي فإن البلد يعتبر ذو توجه زراعي بصفة رسمية ، وبعد فشل الإصلاح الزراعي خلال الستينات تم استبداله بوضع سياسات بسيطة تقوم بالتركيز على تطوير الري (سياسة السدود + الرأسمالية الزراعية)، وتشجيع الزراعات التصديرية (الحمضيات والخضروات والخضار...)

[1]: المرجع نفسه،ص 06.

[2] : L'évolution des structures économiques du monde arabe, sur le site : http://www.tifawt.com/economie-et-gestion/ , consulté le :11/05/2012 à 22h43.

وبالنسبة للجانب الصناعي، فإن غياب أي سياسة صناعية دفعت البلاد منذ النصف الثاني من الستينات إلى تناوب الأنشطة الصناعية من "إحلال الواردات" وتشجيع الصادرات الصناعية.والتي تم تفضيلها أكثر فأكثر أيضًا ابتداءًا من عام 1983، عندما شرعت المغرب في الاعلان صراحة عن نموذج التصدير و الذي يتوافق مع متطلبات صندوق النقد الدولي التي بموجبها سيتم تطبيق سياسة التعديل الهيكلي التي تم تطبيقها في المغرب .

كما عملت المغرب على مقاومة التوسع في قطاعات الصناعة الزراعية، الجلود والمنسوجات ، الكيماويات و الأسمدة الكيميائية الخاصة (الفوسفات ومشتقاته) في إطار البحث عن تحرير أوسع للمبادلات التجارية .

كما يستند أيضا النموذج الليبرالي المغربي للتصدير على عوائد و دخول السياحة و كذا العملات الأجنبية المحولة من طرف المغاربة المقيمين في الخارج.[1]

4-3-2-2 السياسة الاقتصادية في مصر :

لقد مرت مصر منذ مطلع القرن 19م بالعديد من السياسات الاقتصادية، وذلك تبعًا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية و السياسية و الفكرية المحلية و الدولية السائدة، و يمكن تحديد ثلاث مراحل رئيسية مرت بها السياسة الاقتصادية المصرية، تتضمن كل مرحلة منها عدة مراحل فرعية،وهذه المراحل هي :

أ- **مرحلة اقتصاد السوق (حتى ثورة 1952):** و هي مرحلة تاريخية منذ بداية مصر الحديثة (أوائل القرن 19م)، حيث ساد الاقتصاد الحر، حيث انتقل عبء التجديد بعد إلغاء الاحتكارات إلى أرباب العمل الأجانب و قلة من المصريين، و قاموا بالعمل على استثمار الأرباح المستمدة من التجارة و المضاربة و عقود الامتياز في إنشاء المرافق العامة و وسائل النقل و المواصلات و تعمير المدن ،و تمويل الصناعات المتصلة بإعداد الحاصلات الزراعية للتصدير حيث كان القطاع الرائد هو قطاع انتاج القطن و تصديره تستخدم حصيلته من العملات الأجنبية في تمويل واردات الاستهلاك والآلات ووسائل النقل و خدمة القروض الدولية.

ب- مرحلة الاقتصاد الموجه (1952- 1974): و تشمل المراحل الفرعية التالية : وهي المرحلة التي بدأت مع ثورة 1952، و حدثت فيها تغيرات اقتصادية و اجتماعية كبيرة خلال عدة مراحل داخل تلك الفترة التي تحدد نهايتها بعام 1974، و قد شملت المراحل الفرعية التالية:

ب1- التدخل الحكومي المحدد في الاقتصاد القومي (1952-1956): كما يطلق عليه التدخل عن طريق التشريعات، و استهدف منها تحقيق إصلاح اجتماعي و توزيعي في المجتمع حيث:

- بدأ التفكير في تغيير البنيان الاقتصادي المصري و تبنت الحكومة دراسة مجموعة من المشروعات الانمائية و القيام بمشروعات صناعية كبرى مثل الحديد و الصلب.

- كما سعت الحكومة إلى توفير إطار تشريعي لتشجيع استثمار رأس المال الخاص، حيث أنه لم تكن الحكومة تنوي القيام بهذه المشروعات بنفسها،لذا اتسمت هذه المحاولة بكونها ذات طبيعة تأشيرية جزئية من جانب الحكومة.

وعليه يمكن القول أن إدارة الاقتصاد القومي في هذه الفترة اعتمدت على التخطيط الجزئي التأشيري لبلوغ أهداف التنمية. [2]

ب2- التدخل الحكومي الشامل في الاقتصاد القومي (1957- 1967): كان تأميم قناة السويس نقطة تحول مهمة في الاقتصاد و السياسة في مصر، حيث انعكس ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية و التخطيط لها، وقد شهد عام 1957 تغييرين أساسيين أولهما يتمثل في تمصير(تأميم) الممتلكات و المصالح الأجنبية و خاصة البنوك، و ثانيهما إحداث تغييرات عميقة في مدى و نطاق وجوهر التخطيط الجزئي[3]، حيث قامت الدولة بـــــــ: [4]

- إنشاء أجهزة التخطيط "لجنة التخطيط القومي"، ثم انشاء منصب وزير منصب الدولة للتخطيط

---

[1] : www.uneca-na.org/arabe/un/documents%20et%20etudes/indicateurs-AR(8).do,co,sulté le 23/04/2012,à22h40.

[2] : سعد طه علام ،**دراسات في الاقتصاد و التنمية** ، (دار طيبة للنشر و التوزيع ،مصر،2003)،ص-ص 65-76

[3] : Abedelkader Taibouni Et Autres, **Le Développement Economique Théories Et Politiques En Afrique (Le Développement Indépendant D'après Les EXP2RIENCES De L'Egypte Et L'algérie)**, (O.P.U,Algèrie,1983),P107

[4] : سعد طه علام ،**دراسات في الاقتصاد و التنمية** ، (دار طيبة للنشر و التوزيع ،مصر،2003)،ص.73

- إصدار قرار جمهوري باعتماد الخطة العامة للدولة للسنوات الخمس 1965/64-60/59 كمرحلة أولى من خطة عشرية تستهدف مضاعفة الدخل القومي كل عشر سنوات.
- ثم بدأت الدولة منذ مستهل عام 1960 في إجراء بعض التأميمات بعد تخوف الرأسمالية المحلية من اصرار الدولة على حماية القطاع العام و تدعيمه كأداة للتوجيه و قيادة الاقتصاد القومي.

ومع كل ذلك فقد بقي الاقتصاد متعددًا في أنماط الملكية، حيث بقيت الزراعة و التجارة و جزء هام من قطاع المقاولات ملكية خاصة بالاضافة إلى الصناعات الصغيرة و المتوسطة، و كان نمو القطاع العام و سيطرة الدولة على قطاع المصارف و التأمين و تجارة الاستيراد بالكامل هو الأساس الذي حقق تنفيذ الخطة الخماسية الأولى النبي كان من نتيجتها تسجيل أعلى مستوى عرفته البلاد لمعدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي (6.5 % سنويًا) .

ب3- مرحلة السياسة الاقتصادية الاستثنائية (1967-1974): واتسمت هذه الفترة بـ:
- إحكام قبضة أجهزة الدولة على كافة جوانب النشاط الاقتصادي ، حيث اتسع حجم القطاع العام و مجالات نشاطه ،و اتسع حجم و مجال نشاط القطاع الحكومي.
- افتقاد الجهاز لدوره في تمويل الاستثمارات و التعرف على فرص الاستثمار و العمل على ترويج المشروعات و المساهمة في إنشائها .
- وجود حالة من الركود في سوق الأوراق المالية نتيجة لانعدام الثقة لدى الأفراد بعد التأميمات، مع ضعف الحافز على الانتاج و انخفاض معدل الادخار و تضاءل دور القطاع الخاص في المساهمة في التنمية.

ج-مرحلة اقتصاد السوق الثانية (1975 – حتى الآن): وهي المرحلة التي حدثت فيها عدة تغيرات اقتصادية نتيجة لتدني أداء الاقتصاد القومي في الفترة السابقة ، و حربي 1976-1973، وزيادة أعباء الاقتصاد القومي وقد مرت بعدة مراحل فرعية لكل منها مؤشرات و خصائص نوجزها فيمايلي:

ج1- مرحلة سياسة الانفتاح الاقتصادي (1975-1981): حيث بدأت الدعوة لتغيرات واسعة في السياسة الاقتصادية المصرية وضعت موضع التطبيق بعد حرب 1973 ، حيث كان من بين أهم تغيير من الناحية التشريعية اصدار القانون رقم 43 لسنة 1974 و هي البداية الحقيقية لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تنحصر أهم أهدافها في :
- تشجيع رؤوس الأموال العربية و الأجنبية و كذلك المصرية على الاستثمار، و دعم القدرة الانتاجية و توفير مستلزماتها المستوردة و اتاحة الفرص للنمو و التطور نتيجة للاستثمارات المشتركة القائمة مع المنتجين الأجانب مع ما يواكب ذلك من تطوير للتكنولوجيا و استخدامها.
- توفير احتياجات المستهلك المحلي من سلع ضرورية محليًا بدلاً من استيرادها من الخارج وبالتالي تخفيف العجز في ميزان المدفوعات .
- اطلاق طاقات القطاع الخاص ليقوم بدوره إلى جانب القطاع العام في التنمية ، و اتاحة الفرصة للمدخرات المصرية لتساهم في هذا المجال بنصيب ملموس.

ج2- مرحلة سياسة الخطط الخماسية (1982-1991):

مع بداية عقد الثمانينات و ظهور الآثار السلبية لسياسة الانفتاح الاقتصادي دعت القيادة السياسية إلى ضرورة العودة إلى التخطيط الشامل كأسلوب و منهج لإدارة الاقتصاد القومي حتى تتمكن البلاد من الخروج من أزمتها.

ج3- مرحلة سياسة الاصلاح الاقتصادي(1992/91 – حتى الآن): مع بداية التسعينات طبقت مجموعة من السياسات الاقتصادية الجديدة الت شملت العديد من المتغيرات الكلية وهي السياسات التي ظهرت عقب الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في ماي 1991 و مع البنك الدولي في نوفمبر من نفس العام في اطار ما يسمى بالاصلاحات الهيكلية التي تسعى إلى إعطاء السوق و القطاع الخاص دورًا في تحريك الاقتصاد القومي و تحقيق معدلات أعلى للنمو و الانتاجية.

4-3-2-3 النموذج الجزائري* :

*: بالنسبة لنموذج التنمية الجزائري سنتعرض به بتفصيل أكثر في الفصل اللاحق الخاص بالدراسة التطبيقية.

وعلى النقيض من المغرب، فإن الجزائر تتميز بالتبني الواضح لاستراتيجية التنمية من خلال التركيز على الصناعة ودور الدولة في تمويل وتنفيذ سياسة التنمية .

ويهدف النموذج الجزائري إلى تحقيق التصنيع السريع (بواسطة سياسة الصناعة المصنعة)، هذه السياسة التي تعتبر شاملة لأنها تحاول الدمج بين جميع القطاعات الاقتصادية (الصناعة، الزراعة، التجارة ...) بشكل متكامل ومركز، تفاديًا للاقتصاد المنفصل و المفكك الذي ورثته الدولة.

وللقيام بذلك، يصبح دور الدولة حاسمًا نظرا لأهمية العائدات البترولية في تحقيق الاستثمارات. بالاضافة إلى دور الدولة في مراقبة وسائل الإنتاج الأساسية (الأراضي الزراعية والموارد المعدنية والبنية التحتية، القطاع المصرفي والائتمانات....).

ومع ذلك فإن نتائج هذه الاستراتيجية لم تكن في مستوى التوقعات المنتظرة بسبب العديد من العقبات التي واجهتها، ومن أهمها نجد: [1]

- الديون الثقيلة نسبيا التي استمرت إلى غاية أوائل القرن 20م.
- الانخفاض في الدخل القومي .
- تراجع العائدات البترولية المحققة، وخصوصا خلال التسعينات.
- الزيادة الكبيرة في الواردات من السلع الوسيطة .

وابتداءًا من عام 1990 اتجهت الجزائر إلى إعتماد السياسة اللبيرالية التي كانت نتيجتها تتمثل في التخلي عن الاصلاح الزراعي، و كذا التوجه نحو التسيير الخاص للأراضي .وبالمثل كان المسؤولون يواصلون الإعلان عن استقلالية المؤسسات العامة من دون القيام بخوصصتها ، ولكن عملية الاستقلالية كانت صعبة التنفيذ بسبب ثقل وزن المؤسسات العامة في الاقتصاد الجزائري (40٪ من العمالة، 45٪ من إنتاج النفط والغاز، 75٪ من القيمة المضافة الصناعية)، بالاضافة لكون المؤسسات العامة مثقلة بالديون ، الأمر الذي يتطلب القيام بتطهيرها، و هو ما يعارضه بشدة عدد كبير من المسؤولين السياسيين للدولة .

وأمام هذه العوائق ، أصبحت الجزائر مجبرة على تطبيق تدابير التعديل الهيكلي في عام 1994: (تخفيض قيمة العملة، وتحرير المبادلات التجارية وتحرير الأسعار، والحد من العجز في الخزينة ، و تأطير القروض....)

4-2-3-4 السياسة الاقتصادية التونسية:

لقد قامت تونس بعملية التنمية الوطنية المخططة المسيرة من طرف الدولة خلال سنوات الستينات (الدخول في الاستغلال من النوع الاشتراكي في المجال الزراعي، وإنشاء الأقطاب الصناعية، مراقبة التجارة الخارجية والقروض ...)، وهذا لم يكن هو الحال خلال 1950م أين تم تطبيق السياسة اللبيرالية التي تعتمد على الخصخصة، والدعوة إلى رؤوس الأموال الأجنبية ، تشجيع الصادرات الزراعية والصناعية، وتطوير المقاولتية، وتنمية السياحة،و تحويلات الأجانب.

في الوقت الحاضر فإن نموذج التصدير التونسي مؤكد بوضوح، كما أن السياسة الاقتصادية التونسية أيضًا اتجهت نحو النمو (المنسوجات والفوسفات والنفط، وزيت الزيتون والطماطم والحمضيات ...).

فلقد مرت حركة الإنماء التونسي بمرحلتين متعاقبتين من الخطط ذات الإطار العشري، وكان الإطار الإنمائي الأول بعنوان **"تخطيط التنمية الاقتصادية"** للسنوات العشر (1962-1971) ثم تمّ تمديده لاحقًا إلى عام (1972)، وتعاقبت في نطاقه ثلاث خطط مرحلية متوسطة الأجل هي الخطة الثلاثية (1962-1964)، والرباعية(1965-1968)،والرباعية الثانية (1969-1972).

أما الإطار العشري الثاني فكان بعنوان **"تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية"** للسنوات العشر (1972-1981) ويضم خطتين هما: الخطة الرباعية الأولى (1973-1976) والخطة الرباعية الثانية (1977-1981)،وبعدها تم وضع خطة (1982-1991).

ويلاحظ أن الخطط التنموية التونسية أعدت حسب مراحل محددة بهدف ضمان أقصى نجاعة للأشغال، حيث مرت عملية إعداد الخطط الخمسة الأخيرة (1987-1991) بثلاث مراحل أساسية هي: [2]

---

[1] : L'évolution des structures économiques du monde arabe, OpCit.

[2]: مسلم فايز أبوحلو، ماجد حسني صبيح، **مدخل إلى التخطيط والتنمية**، (منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن،2000)،ص-ص 462-464.

- **المرحلة الأولى:** تهتم بتقييم نتائج الخطة التي سبقتها،وضبط إتجاهها من خلال إختبار الإختبارات والأولويات الأساسية التي سيرتكز عليها إعداد الخطط،وتعتمد هذه المرحلة على الدراسات الغنية الكفيلة بإبراز مدى إنعكاس السياسات الإستثمارية وسياسات الأسعار والجباية والأجور والإستهلاك على تحقيق الأهداف المنشودة بالنسبة إلى النمو والتشغيل،والتنمية الإقليمية،والتوازنات المالية المحلية والخارجية.

- **المرحلة الثانية** : يتم من خلالها تحديد الأهداف العامة والقطاعية، وضبط محتوى الخطة كمًا ونوعًا.

- **المرحلة الثالثة**: وتنطوي على الصياغة النهائية للخطة وعرضها بعد إقرارها من قبل رئيس الدولة لإقرارها كقانون يشكل إطارًا للعمل الإنمائي،وكأداة لتوجيه برامج الإستثمار.

وبالرغم من كل هذه الإحتياطات لضمان نجاعة الخطة،فإن أمر نجاحها سيبقى مرهونًا بمدى النجاح في إنجاز الأهداف في النهاية بالرغم من توفير كل أساليب الإعداد والتنظيم المسبق، فعند تقييم معطيات التنمية بأهدافها في تونس يمكن القول أن ما تمّ من إنجازات في خططها التنموية بوجه عام كان دون النوقعات والطموح،خاصة مايتعلق بالناتج المحلي الإجمالي ، فقد حققت الخطة الأولى (62-64) نسبة نمو بلغت 4.4% في حين كان من المتوقع منها هو 9.4% ،أما الخطة الثانية (65-68) فقد بلغت نسبة النمو 4% بينما هدفت إلى زيادة نسبتها إلى 6.5% ،وبإستثناء الخطة الثالثة (69-72) والتي حققت نسبة تكاد تمون مطالقة لمل هدفت إليه فإن الخطط التي تلتها لم تحقق نسبة النمو المنشودة

4-3-2-5 اقتصاد البترولي الليبي[1] :

لقد غير اكتشاف النفط (في عام 1914 من قبل الايطاليين) واستغلاله لأغراض التصدير ابتداءًا من عام 1961، وجه ليبيا من بلد تقليدي أين الجزء من السكان من البدو الرحل، إلى بلد يسعى من أجل الحداثة و العصرنة ،حيث سيتم تحديث البنية التحتية والمرافق بالاعتماد على العائدات النفطية.

بالرغم من أن الشركات الأنجلوأمريكية ستكون هي المستفيد الأول من اتفاقهم مع الملك ادريس الذي منحهم السيطرة والرقابة على النفط ، إلا الإنتاج عرف نتيجة لذلك ارتفاعًا كبيرًا كان من الممكن أن بجعل ليبيا في الصفوف الأولى من الانتاج العالمي للنفط خلال بداية السبعينات .

كما أن تطبيق قانون النفط خلال هذه الفترة أدى الى هروب الثروات، وبعد انقلاب الدولة في عام 1969، أصبح قطاع البترول في يد الدولة لأنه تم تأميم التوزيع في عام 1970، وحمايته في عام 1973 .

ولقد ولدت المحروقات الصناعة لدى المصدرين،بحيث يتم تسعير النفط قد مستوى النطاق الوطني من خلال عملية التكرير، كما تقف وراء تطوير مختلف الصناعات المرتبطة بالنفط : المركبات البتروكيماوية (الأمونيا).

إن الاقتصاد البترولي الليبي قد تطور في إطار اشتراكي شعبي ، أين المؤسسات المملوكة للدولة تلعب دورا قياديا في تحديثه و عصرنته،و كذا العمل على تنمية البلد، وقد ظهرت هذه الايجابيات بشكل رئيسي في :

•البنية التحتية التي خصصت ليبيا استثمارات استيعابية تصل إلى 80٪ من عائدات النفط (بناء المرافق الاجتماعية، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والمستشفيات، والتعليم، والمطارات ...).

• في إعطاء الأولوية لقطاع الزراعة حيث نفذت مشاريع في منطقة البحر الأبيض المتوسط في شكل مزارع موزعة على حصص من 10 إلى 25 هكتارا، وفي الجنوب الشرقي، أين تم ري 100.000 هكتار لزراعة البرسيم للثروة الحيوانية

4-4 معوقات تقدم الدول العربية و الحلول المقترحة

4-4-1 معوقات تقدم الدول العربية

تعاني الاقتصاديات العربية القطرية جميعها دون استثناء من خلل هيكلي، الأمر الذي استوجب عليها اللجوء إلى تطبيق برامج اصلاح هيكلية،أدت في معظم حالاتها إلى خاصة في عقد الثمانينات و التسعينات إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، زيادة معدلات البطالة،و تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، لدرجة أثقلت كاهل اقتصاد معظم الأقطار العربية باستثناءات محدودة.[2]

ومن بين أهم المعوقات التي تقف دون تقدم دول العالم العربي نجد:

---

[1] : : L'évolution des structures économiques du monde arabe, OpCit.

[2]: علي لطفي وآخرون،مراجعة وتقديم خالد الوزاني،**قضايا الإقتصاد العربي بين النفط والاستثمار(المتغيرات العالمية ومستقبل التعاون الإقتصادي العربي)**،(دار الفارس للنشر والتوزيع،الأردن،2008)،ص،ص:104-107

- غياب الارادة السياسية، واختلاف النظم السياسية.
- عدم فعالية المواثيق و الالتزامات العربية.
- دخول الدولة في النشاط الاقتصادي ، و سيطرتها عليه، و توجهيه .
- عدم فعالية المواثيق و الالتزامات العربية ، و الانعكاس الفوري للخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية.
- بالاضافة إلى سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على مختلف أنشطة هذه الدول و المنافسة الحادة للانتاج المحلي.،مع تسهيل عملية الاختراق الثقافي، و التبشير بنمط حياتي معين[1]

- عدم كفاية التصور المفاهيمي الشامل للتنمية.
-عدم كفاية مستوى الإنجاز الاقتصادي في جزء مهم من المنطقة العربية.
-عدم كفاية تعليم القوى البشرية وتأهيلها.
-عدم اختيار التكنولوجيا المناسبة وعدم توطينها.
-بطء توسيع وتنويع الاقتصاديات العربية.
-عدم التوازن الاقتصادي والجغرافي والاجتماعي. [2]
-عدم كفاية سياسات استغلال الموارد الطبيعية.
-ضعف مستوى الإسهام في الجهد التنموي ودرجة الولاء له.
-ركود دافع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.
-التبعية المفرطة للاقتصاديات الصناعية المتقدمة.
-ارتفاع معدل النمو السكاني في الدول العربية.[3]

2-4-4 الحلول المقترحة

قبل القول إن التنمية الشاملة في الدول العربية تسير أو أنها تحققت لابد من تحديد المواصفات والشروط التي تتطلبها عملية التنمية ومن أهمها:[4]

-رفع مستوى الإنجاز الاقتصادي, أي تحسين مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الناتج الوطني داخل نموذج قطاعي متوازن قدر الإمكان, تحتل فيه الزراعة والصناعة التحويلية وضعاً متميزاً ويترافق مع اكتساب فوائد المعرفة والتقدم العلمي وثورة المعلوماتية والاتصالات. يضاف إلى ذلك, أن الإنجاز ينبغي أن يكون متواصلاً لحد بعيد, وليس موسمياً أو عرضياً, كما ينبغي أن يكون نتيجة لإمكانيات وجهود المجتمع, وليس لنشاط قطاعات منعزلة, ضعيفة الاندماج مع الاقتصاد الوطني (مثل النشاطات المنجمية الأجنبية).

-توفير حجم واسع ونوعية عالية من السلع والخدمات لتلبية حاجات السكان الأساسية - وينبغي فهم هذه الحاجات ضمن إطار ديناميكي تتحسن فيه نوعية المنتوجات ويتسع مدى شموليتها, إن تلبية جيل من الحاجات يقود إلى خلق جيل آخر, جيل أكثر تعقيداً.

-توفير فرص أكثر للعمالة وتقليص حجم البطالة المقنعة أو الظاهرة, وتوظيف القسم الأعظم من الموارد البشرية. ولهذا الأمر أهمية اجتماعية وإنسانية, والسبب في ذلك يعود إلى القوة الشرائية التي تستطيع العمالة وضعها بين أيدي السكان.

-تصحيح نموذج توزيع الدخل داخل كل دولة عربية, عن طريق رفع الحد الأدنى للأجور الذي يتمتع به غالبية السكان, وتوسيع قاعدة ملكية الأصول الإنتاجية, وإعادة توزيع أعباء التنمية والخدمات والمؤسسات الحكومية وفق طريقة تؤدي إلى زيادة المساهمتين المطلقة والنسبية لأولئك الذين يتمتعون بإمكانيات مالية مهمة, وبالتالي إلى اضطلاعهم بقسط أكبر من هذه الأعباء.

-تقليص فجوة التنمية بين الدول العربية, لأن ذلك سيؤدي بدوره إلى تحسين مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج الوطني في الدول الأقل نمواً.

---

[1] : مفلح عقل ، مرجع سابق ، ص 100.

[2]: خالد منصور العقيل،**قاعدة النهضة العربية**،(منظمة الإنماء الاقتصادي والعلمي العربي ، مكتبة الملك فهد الوطنية،2004)، ص32.

[3]: فليح حسن خلف،**إقتصاديات الوطن العربي**، (مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن،2004)،ص198

[4] : مصطفى العبد الله الكفري، **معوقات التنمية العربية وشروط تحقيقها**، رسائل لمؤتمر القمة العربية التاسع عشر في الرياض، على الموقع الالكتروني: hawra.alwehda.gov.sy/ بتاريخ 2012/04/21.على الساعة 14سا و 45د.

-تطوير قدرة المحيط الاجتماعي والثقافي والسياسي إلى مستوى تستطيع عنده توريد الاقتصاد بالأفكار, والمعرفة والمهارات, والمواقف والمؤسسات, الضرورية لعمل فعال داخل الاقتصاد, وتواصل تحسين منجزات الاقتصاد الوطني.

-تحقيق درجة عالية من المساهمة الشعبية في عملية التنمية وفي اتخاذ القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بصياغة استراتيجيات وسياسات التنمية وتخصيص واستعمال الموارد. فالولاء الجدي العميق لعملية التنمية والمهام المرتبطة بها مشكوك فيه, ما لم تتوافر المشاركة المناسبة سواء في تخطيط هذه التنمية والعمل على تحقيقها أم في توزيع منافعها.

-تحقيق أوسع قدر ممكن من الاعتماد الجماعي على الذات في عملية التنمية, ليس بمعنى الاكتفاء الذاتي الانعزالي, بل بمعنى اكتساب الوطن العربي ككل قدرة إنتاجية أكبر ونجاح الدول العربية في توظيف مواردها البشرية والطبيعية, وفي تحسين نوعية هذه الموارد.[1]

- ضرورة بناء هيكل إقتصادي متوازن ومتماسك من خلال أحكام العلاقات الأساسية التي تربط أجزاء هذا الهيكل ببعضها البعض من ناحية ، وتسهم في نمو الاقتصاد ككل من ناحية أخرى من خلال تطوير الصناعة التحويلية،والقطاعات الأساسية للاقتصاد ككل خصوصًا القطاع الزراعي الذي تستخدم منتجاته كمستلزمات في الإنتاج الصناعي، مع ضرورة إقامة صناعة متكاملة الحلقات ذاتيًا بحيث تعتمد في عملها بجوانبة الأساسية على المنتجات المحلية،الأمر الذي يتطلب إقامة العديد من الصناعات التي تلبي الحاجات الأساسية للأفراد.

- العمل على إجراء تغييرات جذرية وعميقة في الأوضاع الإجتماعية والسياسية التي يعيشها الفرد في الدول العربية من أجل تعزيز مشاركته في بناء الحياة في كافة جوانبها الإقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يضمن توفير الفاعلية والحماس والاندفاع لتنفيذ السياسات والبرامج والقرارات التي يتم إتخاذها،وكذلك الإسهام في الرقابة على تنفيذها ومتابعة هذا التنفيذ،فهي أمور حيوية وينبغي أن تكون هذه المشاركة فعلية وغير شكلية ما يجعل الفرد حريصًا على أداء ماهو مطلوب.

-أن يكون هناك قدر مملموس من التنسيق والتعاون عند وضع هذه الخطط بحيث يتحقق من خلال هذا التنسيق منع التعارض فيما بين الدول من ناحية،وضمان تحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتفاع الصافي للدول العربيى عن طريق توفير مثل هذا التنسيق والتعاون، وفي هذا الإطار ينبغي التأكيد على ضرورة التنسيق والتعاون بين الدول العربية النفطية من أجل تحديد موقف عربي متفق علبه تجاه قضايا النتاج والأسعار بما يضمن تحقيق أقصى قدر ممكن من العوائد للدول ذات العلاقة ، وبما يضمن تحقيق مصالحها حاليًا ولاحقًا وتساعد الدول العربية من أجل توفي معلومات عن أحوال السوق في الموارد المتاحة وإحتياجات الدول الغربية، حتى تكون مثل هذه المعلومات أساسًا يتم الإعتماد عليه في التخطيط القطري، وأساسًا يعتمد عليه أيضًا في تعاون الدول العربية فيما بينها من أجل التنسيق بما يضمن وضع خططها بما يوفر الانتاج الذي يمكنه تلبية إحتياجات السوق العربية وفقًا لمواردها وإمكانياتها. [2]

والدافع الذي يقف وراء تحقيق هذه الشروط والمواصفات هو الحاجة إلى تحسين وضع العرب في عالم الاقتصاد وفي نمط تقسيم العمل العربي والدولي, وإلى القضاء بسرعة وفعالية على حالة التبعية للبلدان المتقدمة صناعياً وشركاتها المتعددة الجنسيات, مع كل ما تحمله التبعية معها من استغلال واختلال وعدم كفاية, وأخيراً الرغبة في, والقدرة على, المساهمة في صياغة وتحقيق نظام اقتصادي دولي جديد جنباً إلى جنب من بقية الدول النامية. هناك ضرورة ملحة لإنجاح مؤتمر القمة العربي التاسع عشر في السعودي لما فيه خير الشعب العربي.

[1]: المرجع نفسه

[2]: فليح حسن خلف،**إقتصاديات الوطن العربي،** مرجع سابق،ص-ص 314-328.

خلاصة الفصل الثالث

قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة الجانب الثاني من البحث والمتمثل في التنمية الاقتصادية ، حيث حاولنا الإلمام بجميع جوانب التنمية الاقتصادية من الناحية النظرية أولاً حيث أشرنا بداية إلى المفهوم والتطور التاريخي الذي مرت به التنمية الاقتصادية وصولا إلى الإطار الشامل للتنمية الذي يمس جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والثقافية،ثم مقاييس ومؤشرات التنمية الاقتصادية التي تم تصنيفها إلى معايير اقتصادية ومن أبرز هذه المؤشرات الناتج القومي الاجمالي ، **و يشتق منه مؤشرات اخرى للتنمية كمتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي**،ومعايير اجتماعية (التعليمة،الصحة، النغذية،....)، والمعايير هيكيلية ، هذا بالاضافة إلى مختلف نظريات وسياسات التنمية الاقتصادية واستراتجياتها.

ثم في مرحلة لاحقة أوردنا مختلف المصادر التمويلية التي يمكن اعتمادها لتمويل عملية التنمية الاقتصادية سواء كان ذلك عن طريق الموارد المالية المحلية، الخارجية،أو اعتمادًا على السوق المالية.

وفي الأخير قمنا بعرض التجربة العربية في مجال التنمية الاقتصادية بالاشارة إلى السمات والواقع الذي يشير إلى تباينات مختلفة لمؤشرات و مستوى التنمية تبعًا للخصائص والامكانيات الاقتصادية و الطبيعية لكل دولة، وكذا النموذج أوالاسلوب المنتهج لبناء الاقتصاد الوطني .

ويظل الاستعمار بشكليه الجديد والقديم هو المسؤول عن حالة التخلف الاقتصادي الاجتماعي التي تعيشها الدول العربية،ولن تستطيع الدول العربية الخروج من هذه الحالة إلا عن طريق استخدام الموارد الطبيعية المحلية المتاحة لزيادة كمية السلع والخدمات التي تنتجها في سبيل تلبية احتياجات مواطنيها وهذه هي التنمية

الاقتصادية المطلوبة، خصوصًا في ظل توفر سلعة إستراتجية كالبترول بحوزة الدول العربية يمكن إستخدامها كسلاح لمواجهة الضغوطات العالمية الخارجية ،والإستغلال الرشيد لها بالشكل الذي يضمن تحقيق أقصى العوائد مع الحفاظ على نصيب الأجيال القادمة من هذه الثروة الناضبة من خلال الإستفادة من التقلبات السعرية لصالح الاقتصاديات المحلية وتحقيق تنمية شاملة من جميع النواحي الاقتصادية،الإجتماعية والثقافية للوطن العربي.

الجانب التطبيقي

الفصل الرابع
التنمية الاقتصادية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري
وبناء نموذج قياسي لأثر الاموال البترولية على التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل الرابع

رأينا في الفصول الثلاثة السابقة، مختلف الجوانب المتعلقة التنمية الاقتصادية ومقوماتها لدى الدول العربية تحديدًا النفطية منها، ومختلف العقبات والمشاكل التي تواجهها هذه الدول في مسارها التنموي، بالإضافة إلى الاشارة إلى المزايا التي تحققها نتيجة لعائداتها المالية النفطية .

دون الاشارة إلى حالة الاقتصاد الجزائري سواء من حيث مساره التنموي أو واقع قطاع المحروقات وأثره على الاداء الكلي للاقتصاد الجزائري، أو من حيث مدى استفادته من الطفرات النفطية الحادثة وتعامله معها، وأثرها عليه، لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل دراسة التجربة التنموية للجزائر، ودراسة تطور قطاع المحروقات الجزائري وأثره على مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي من الناحية الاحصائية والقياسية ، حيث في الأخير سنقوم بصياغة نموذج قياسي لأثر عملية إعادة تدوير الأموال البترولية على التنمية الاقتصادية، من خلال إعتماد أحد مؤشرات التنمية الاقتصادية كمتغير تابع وبعض مصادر الأموال البترولية كمتغيرات مستقلة،وذلك من خلال المباحث التالية:

- **المبحث الأول :مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.**
- **المبحث الثاني: واقع وتحديات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري ومدى استغلاله للفوائض البترولية.**
- **المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر إعادة تدوير الأموال البترولية على تحقيق التنمية الاقتصادية.**

IV. التنمية الاقتصادية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري،وبناء نموذج قياسي لأثر الاموال البترولية على التنمية الاقتصادية

1- مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.

عرف المسار التنموي للجزائر تبني العديد من الاستراتجيات والسبل بدءًا بمجموعة من البرامج والمواثيق التي انتهجتها خلال الستينات مباشرة بعد الاستقلال سعيًا لاسترجاع السيادة الوطنية على الثروات الاقتصادية لبناء قاعدة اقتصادية وصناعية واسعة، ثم عرفت الجزائر خلال السبعينات إلى أواخر الثمانينات جملة من المخططات التنموية معتمدة على النهج الاشتراكي، وبعد فشل المخططات والسياسة الاقتصادية المتبعة في تحقيق الاهداف الاقتصادية المرجوة، وأمام حتمية تبني سياسة اقتصاد السوق وضرورة الخروج من نفق المديونية قامت الجزائر باللجوء إلى المؤسسات الدولية للتمويل وتبني مجموعة من الاصلاحات والبرامج الموجهة إليها طيلة فترة التسعينيات، وفي الاخير ومنذ بداية الألفية الثانية أطلقت الجزائر سياسة الانعاش الاقتصادي من خلال وضع ثلاثة مخططات متتالية (2001-2014) ممولة حصريًا من طرف ميزانية الدولة، ولمزيد من التوضيح سنتطرق لكل مرحلة من هذه المراحل التي عرفها مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر على حدى، وذلك من خلال المطالب التالية:

1-1 الأسس الإيديولوجية لإستراتيجية التنمية في الجزائر

باشرت الجزائر وضع استراتجيتها التنموية غداة الاستقلال نظرًا للوضعية المتدهورة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية،وذلك باتخاذ جملة من البرامج والمواثيق والمخططات المتتالية،وسنحاول توضيحها بشكل مختصر فيمايلي:

1-1-1 استراتجية التنمية من خلال البرامج والمواثيق:

حيث قامت الجزائر بإصدار مجموعة من القوانين والمراسيم لتنظيم نشاطات الاقتصاد الوطني وقطاعاته،والنهوض بالتنمية اعتمادًا على التصنيع لإنشاء فائض اقتصادي و توفير رأسمال، وعلى العموم هذه الصناعات تضمن تنمية مستقلة على المدى الطويل بالنسبة للاقتصاد الوطني،ومن بين البرامج والمواثيق المعتمدة نجد:

1-1-1-1 إستراتيجية التنمية من خلال برنامج طرابلس1962

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المجلس الوطني للثورة في جوان 1962، و ينص هذا المشروع على أن:[1]

- إن التنمية الحقيقية للبلد تكون عن طريق بناء صناعة قاعدية و هذا لوجود موارد طبيعية متوفرة في البلد.
- ضرورة ربط القطاع الصناعي بالقطاع الزراعي بمعنى منتجات الصناعة القاعدية تكون متجهة لتلبية احتياجات القطاع الزراعي.
- ضرورة تدخل الدولة في تحقيق تلك التنمية لعدم قدرة رأس المال الخاص على القيام بهذه المؤسسات .
- بالإضافة إلى ضرورة توجيه مجهوداتها تجاه إتقان الصناعة الحرفية و إقامة الصناعة الصغيرة محلية كانت أو جهوية و هذا لاستغلال المواد الأولية ذات الصفة

الزراعية، عموما أن برنامج طرابلس يعطي اهتمامًا للصناعات القاعدية الأولوية و يقترح إقامة صناعة للحديد و الصلب نظرا لوجود الموارد الطبيعية المناسبة لتطويرها.2

1-1-1-2 ميثاق الجزائر1964

قامت بإعداده جبهة التحرير الوطني و تبناه المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني في أفريل 1964، ونص هذا الميثاق على أن السياسة الاقتصادية للبلاد يمكن إدراجها في النقاط التالية:

- خلق مناصب عمل جديدة طبقا لما تسمح به الربحية العامة للمؤسسة.

---

[1] : جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968 -1978** ،(ديوان المطبوعات الجزائرية، .الجزائر 1986)، ص1

[2] : زرقين عبود، **صناعة الحديد و الصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**،(رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996) ، ص42

– توفير مواد الاستهلاك المحلي، و هذا يعني تخفيض استيراد مواد الاستهلاك و زيادة تصدير المواد نفسها،ونتيجة لهذا العمل يجب أن تظهر أيضا في تمهيد مسائل جديدة للإنتاج الفلاحي ووضع قاعدة لتطويرها؛[1]

– إقامة مجمعات جديدة كقاعدة لبناء صناعة ثقيلة بالجزائر، غير أن إقامة مثل هذه المجمعات يستلزم توفير أسواق كبيرة لضمان الربحية المرجوة .[2]

و كان كل من برنامج طرابلس و ميثاق الجزائر قد اختار الدخول في الصناعة الثقيلة كطريقة للتنمية الاقتصادية.

1-1-1-3 الميثاق الوطني1976

كان الميثاق الوطني قد نوقش و صودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 27جوان 1976 ، ترتكز أطروحات الميثاق الوطني حول التصنيع في الفصلين المتعلقين ب " الثورة الصناعية "و " الأهداف الكبرى للتنمية "على وجه التحديد نستعرض بعض المقتبسات من الميثاق التي تمكننا من تعيين طابع هذه العملية:

"للتصنيع في الجزائر مدلول و أبعاد ثورة حقيقية .ذلك أنه، مثل الثورتين الثقافية و الزراعية، يجعل ضمن أهدافه المتمثلة في عمليات الاستثمار، و ما يحدثه من أنشطة، و ضمن تحويل علاقات الإنتاج الناجمة عن الاختيار الاشتراكي، التغيير العميق للإنسان، و إعادة تشكيل المجتمع في نفس الوقت الذي يعمل فيه على تغيير ملامح البلاد. "

يتضح من هذا النص أن وظيفة التصنيع ترمي إلى إحداث تغييرات عميقة في البنيان الاقتصادي للبلاد، لنقله من اقتصاد تقليدي يعتمد، بصفة أساسية، على الأنشطة الزراعية، إلى اقتصاد عصري تتداخل و تتكامل فيه الأنشطة الإنتاجية المتميزة بتكثيف المبادلات بين فروع قطاع اقتصادي واحد، أو بين قطاعات اقتصادية متعددة، بحيث تؤدي إلى تنمية شاملة و منسجمة.

و من ناحية أخرى فإن الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع مستوى المعيشة لكل مواطن ، فهي ليست مجرد أسلوب لتراكم رأس المال، بل إنها تهدف إلى القضاء على البطالة، و تحسين الظروف الحياتية للعمال، و إعادة توزيع الدخل القومي، من أجل ترقية الجماهير المحرومة، فضلا عن هذا فإن التصنيع هو وسيلة فعالة لتحديث الحياة الاقتصادية و الاجتماعية فهو يدخل العلوم و التقنية و التكنولوجيا في حياة المجتمع.[3]

1-1-1-4 الميثاق الوطني1986

قامت بإعداد جبهة التحرير الوطني و نوقش و صودق عليه من خلال استفتاء شعبي جرى يوم 16 جانفي 1986 كانت تهدف التنمية الصناعية من خلال هذا الميثاق إلى[4]:

- تزويد البلاد بصناعة شاملة و متوازنة:
- مواصلة تنمية الصناعات الأساسية:
- تحقيق التكامل و الانسجام بين الصناعة و القطاعات الاقتصادية الأخرى:
- تدعيم صناعة متنوعة و تطويرها وترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي.
- ترقية الصناعات التي تضمن بلوغ التقدم التكنولوجي.
- ترقية الصناعة الصغيرة و المتوسطة و تنشيط الصناعات التقليدية.

1-1-2 إستراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية:

تشمل إستراتيجية التنمية التي اختارتها الجزائر من خلال مخططات التنمية المتتالية أهدافا عامة تتمثل أساسا في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي و التوصل إلى الاستقلال الاقتصادي و تحقيق الرفاهية

[1] : ميثاق الجزائر 1964 ، **نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه**، (المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر، 1964)، ص68

[2] : جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968 -1978** ،مرجع سابق، ص20

[3] : الميثاق الوطني 1976 ، **منشورات جبهة التحرير الوطني**،(مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر 1976)، ص 116 و117

[4]: زرقين عبود، مرجع سابق، ص4

الاجتماعية، مع التركيز أكثر على الصناعة نظرًا لآثارها الإقتصادية الكبيرة والتي تسمح بإعادة إندماج الاقتصاد الجزائري على جميع المستويات الثقافية والاجتماعية و السياسية.[1]

1-2-1-1 المخطط الثلاثي 1967-1969:

وقد باشرت الجزا ئر فعلا في تطبيق مجموعة من المخططات ذات المدى الزمني المتدرج والحجم الاستثماري المتزايد وكانت البداية بالمخطط الثلاثي خلال الفترة (1967-1969)،والذي جاء في ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة بالنظر إلى الانخفاض الكبير في الموارد المالية وتدهور حاد في مستويات الإنتاج الوطني لضعف التحكم في الجهاز الإنتاجي بسبب انعدام الإطارات الكفأة والمعدلات المرتفعة للبطالة.[2]

حيث أن الخطة الثلاثية لم تكن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل ذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي و لم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناسق بين الفروع الاقتصادية و الأنشطة في كل فرع،ولقد تركزت استثمارات هذه الخطة في المجالات الصناعية الأكثر أهمية و الضرورية لإيجاد قاعدة صناعية متكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية،و خصص لهذا الغرض مبلغ 11,081 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة لكن ما نفذ خلال هذه المرحلة بلغ 9,124 مليار دج،والجدول التالي يوضح لنا ذلك:

الجدول رقم(67): هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1967-1969(الوحدة مليار دج)

القطاعات	الاستثمارات المخططة		الاستثمارات المنفذة ومعدل التنفيذ	
	المبلغ	النسبة %	المبلغ	معدل التنفيذ %
الصناعة	5.400	49	4.75	87
الفلاحة	1.869	17	1.606	85.9
القاعدة الهيكلية	1.124	10	0.855	76
السكن	0.413	3.7	0.249	60.2
التربية	0.912	8.2	0.704	77
التكوين	0.127	1.1	0.103	71.6
السياحة	0.285	2.5	0.177	60
الشؤون الاجتماعية	0.295	5.6	0.229	76
الإدارة	0.441	4	0.304	70
استثمارات مختلفة	0.215	1.9	0.147	70
المجموع	**11.081**	**100**	**9.124**	**82.0**

المصدر : زرقين عبود **صناعة الحديد و الصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، ص70

[1] : Mohamed Sari, **Algérie ,Horizon2020 (Vers Une Autonomie Economique Minimale**, (Imprimerie El-Maaref,Algérie ,2002), P07.

[2] : عبد اللطيف به اشنهو ،**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980** ،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982)،ص40.

يتضح من الجدول أعلاه الأهمية المعطاة للصناعة إذ حظيت بنسبة % 49 من مجمل الاستثمارات المخططة أي بمبلغ 5.400 مليار دج لكن ما نفذ كان 4.750 مليار دج أي % 87 من مبلغ الصناعة المخططة . و بفارق كبير جدا تأتي الزراعة في المرتبة الثانية من حيث مبالغ الاستثمار المخطط و المقدر بـ 1.869مليار دج بنسبة 17% وهذا ما يوضح التوجه الإنمائي التي اختارته الجزائر و هو التصنيع من أجل إرساء قاعدة صناعية ترتكز عليها أهداف المخططات اللاحقة.

2-2-1-1 المخطط الرباعي الأول1970 - 1973

كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الاجتماعية و الاقتصادية التي ركزت اهتمامها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا، و كذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، وتم تحديد نسبة النمو السنوي بـ[1] % 9 ،و لقد خصص لهذا الغرض مبلغ 27,740 مليار دج كاستثمار في هذه الخطة تتوزع كالتالي[2]:

جدول رقم (68): هيكل الاستثمارات في الخطة الرباعية الأولى1970-1973

الوحدة :مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية %
الصناعة	12.400	45
الزراعة	4.140	15
المرافق الأساسية	2.307	8
التعليم والتكوين	3.307	12
النقل	0.800	3
التجهيزات الاجتماعية	3.216	12
السياحة	0.700	2
التجهيز الإداري	0.870	3
قطاعات أخرى	-	-
المجموع	**27.740**	**100**

Source : **Plan quadriennal 1970-1973**, rapport général, P197,Sur le Site : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1970-09_32.pdf , consulté le 21/08/2013 à09h10.

و يتضح من هذا المخطط هو من جهة أطول من المخطط الثلاثي1967-1969 الذي كان مخططا قصير الأجل، بينما يعد المخطط الرباعي الأول1970-1973 مخططًا متوسط الأجل، و من جهة أخرى يتضح بأن حجم الاستثمارات في هذا الأخير هي أعلى بكثير من مثيلتها في المخطط السابق، إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات.

و الصناعة قد أوليت اهتماما كبيرا إذ خصص لها مبلغ 12,400 مليار دينار بنسبة 45%من مجمل الاستثمارات المخططة، و هذا ما يؤكد استمرارية السير الذي اختارته الجزائر في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية ألا و هو الاعتماد على الصناعة بصفة عامة وعلى الصناعة الأساسية بصفة خاصة، كما أنه لم يهمل الزراعة حيث خصص لها مبلغ 4,140 مليار دينار أي بنسبة 15%من مجمل الاستثمارات المخططة.

و الآن نقوم بمعرفة كيف تتوزع الاستثمارات الصناعية المخططة داخل القطاع الصناعي من خلال الجدول التالي[3]:

[1] : جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968 -1978** ، مرجع سابق، ص33

[2] : علي الناخ، **التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي**،(الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر 1971)،ص10

[3]: **Plan quadriennal 1970-1973**, rapport général, P47,Sur le Site : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1970-09_32.pdf , consulté le 21/08/2013 à09h10.

جدول رقم(69): توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المرحلة 1970-1973

الوحدة :مليار دج

القطاعات	الاستثمارات المخططة	النسبة المئوية %
المحروقات	4.573	36
المناجم	0.700	6
الكهرباء	0.735	6
الحديد والصلب	1.900	15
الصناعة الكهربائية والميكانيكية	1.275	11
الصناعة الكيميائية	0.512	4
الصناعة الغذائية	0.470	3
صناعة النسيج	0.515	5
الصناعة الجلدية	0.60	-
تركيب الآلات	0.940	8
الصناعة التقليدية	0.140	1
صناعات أخرى	0.580	5
المجموع	**12.400**	**100**

Source : **Plan quadriennal 1970-1973**, rapport général, P198,Sur le Site : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1970-09_32.pdf , consulté le 21/08/2013 à09h10.

يتضح لنا من الجدول السابق أن النسبة العظمى من الاستثمارات الصناعية لا تزال من نصيب قطاع المحروقات حيث بلغت نسبة % 36 من مجمل الاستثمارات المخططة للقطاع الصناعي، و في الرتبة الثانية نجد قطاع الحديد و الصلب بزيادة عن المخطط الثلاثي ب 700 مليون دج بنسبة % 15 من مجمل الاستثمارات الصناعية، إن هذه النسبة قد انخفضت مقارنة بالمخطط السابق(% 22) ، هذا ما يؤكد على إعطاء الأولوية للصناعات الأساسية دون إهمال الصناعات الخفيفة.

3-2-1-1 المخطط الرباعي الثاني 1974-1977

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج و توزيع التنمية عبر مختلف أنحاء القطر، و كان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس و بنسبة لا تقل عن % 46 و هذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ % 10 و تستلزم 111 مليار دينار في الاستثمارات العمومية.

وكانت الأولوية دائما من نصيب التصنيع الذي سيسمح إنجازه بتحقيق الهدف الأسمى و هو التكامل الصناعي على نطاق أوسع بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال و توفير مناصب الشغل.

و كان مبدأ رفع تحويل الموارد الطبيعية إلى أقصى درجة يعتبر دائما أولوية قصوى بهدف توسيع عملية التصنيع، و تستجيب لهذا المبدأ المشاريع القائمة في مجالات الحديد و الصلب و المعادن غير الحديدية و البتروكيمياء و الأسمدة الكيماوية و الإسمنت، و فيما يتعلق بالاستثمارات في صناعة الحديد و الصلب، تم تصميم مركب الحجار للحديد و الصلب على نحو يسمح برفع الإنتاج إلى مليوني طن بغية توفير تشكيلة كبيرة من منتجات الحديد و الصلب المستهلكة على نطاق واسع. [1]

و الجدول الموالي يوضح لنا توزيع الاستثمارات المخططة و المنفذة خلال الفترة 1974-1977حسب القطاعات الوطنية :

جدول رقم(70): توزيع الاستثمارات في الخطة الرباعية الثانية 1974- 1977

الوحدة : مليار دج

القطاعات	مجموع النفقات المرخصة	%	تكاليف البرنامج	%
الصناعة	48.00	44	65.350	51.7
الزراعة	12.005	11	9.224	7.3
الري	4.600	5	4.840	3.8
السياحة	1.500	2	1.200	0.9
الصيد البحري	0.155	1	0.54	-
المرافق الأساسية	15.521	14	16.718	13.2
التكوين والتعليم	9.947	9	8.988	7.1
الشؤون الاجتماعية	14.610	14	16.330	12.9
التجهيز الإداري	1.399	2	1.304	1.03
شؤون أخرى	2.520	3	2.463	1.9
المجموع	**110.257**	**100**	**126.957**	**100**

المصدر :جمال الدين لعويسات، مرجع سابق، ص40

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الصناعة لازالت تستحوذ على الحصة الأكبر من مجموع الاستثمارات الكلية المخططة حيث شكلت ما نسبة 44 %ثم ارتفعت إلى51.7% بعد المراجعة، و هذا يعني أن المراجعة كانت لصالح القطاع الصناعي حيث وجهت كل المبالغ المضافة له.

لكن أي فرع من فروع القطاع الصناعي أولاه المخطط اهتماما أكثر خلال هذه المرحلة؟ يجيب على هذا السؤال الجدول التالي:

[1] : جمال الدين لعويسات، مرجع سابق ، ص39

الجدول رقم(71): توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المرحلة 1974-1977

الوحدة : مليار دج

الفروع	المبلغ المخطط	%النسبة	المبلغ بعد المراجعة	%النسبة
المحروقات	19.50	40.36	26.00	39.7
المناجم	1.10	2.28	0.800	1.22
الكهرباء	1.525	3.16	1.700	2.6
الحديد والصلب	5.865	12.14	8.000	12.2
تركيب الآلات	4.10	8.49	4.550	6.9
الصناعة الميكانيكية	6.238	13.00	10.700	16.3
الكيمياء	4.00	8.28	4.850	7.4
صناعة الأغذية	1.47	3.05	2.250	3.4
النسيج	1.420	2.94	2.000	3
الجلود	0.170	0.35	0.300	0.4
الخشب والورق	1.600	3.31	3.000	6.5
الصناعة المحلية	0.910	1.90	1.0150	1.7
الدراسات العامة	0.42	0.90	0.50	0.007
المجموع	**48.318**	**100**	**65.350**	**100**

المصدر :زرقين عبود، مرجع سابق، ص85

إن النسبة العظمى من الاستثمارات داخل القطاع الصناعي بقيت من نصيب القطاع النفطي بنسبة 40.36 % من مجمل الاستثمارات المخططة باعتباره الممول الرئيسي لعملية التنمية، كما نلاحظ الاهتمام بصناعة الحديد و الصلب حيث بلغت استثمارات هذه الأخيرة مبلغ 5.865 مليار دج و بعد المراجعة أصبحت بمبلغ8.000 مليار دج، و هذا المبلغ مرتفع مقارنة بالخطة السابقة، وبالتالي جرى التأكيد على إعطاء الأهمية الكبرى للصناعات الأساسية لتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

إن توزيع الاستثمارات بين مختلف الفروع الاقتصادية في الجزائر، لم يهدف إلى تحقيق المردودية الاقتصادية الفورية، بقدر ما هدف من خلال التصنيع إلى الاندماج الصناعي و تطوير العلاقات الاقتصادية بين مختلف فروع الاقتصاد الجزائري.

لقد تبين من خلال المخططات السابقة أن الإنجازات الحقيقية كانت بمعدلات تختلف عن التوقعات، وهذا راجع إلى تعميم ارتفاع الأسعار في جميع البرامج الاستثمارية وهو ما أدى إلى ظهور سلسلة كبيرة من إعادة تقييم المشاريع، هذا التقييم أصبح أمرا ضروريا لايمكن إهماله بالنسبة للنتائج المحصل عليها في مجال النفقات، وظهور بعض العراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة إنجازات من مخطط إلى آخر، حيث قارب مجموع الاستثمارات التي عجز عن إنجازها سنة 1978 حوالي 210 مليار دج و هذا ما يؤكد ضعف الاقتصاد الجزائري على استيعاب الاستثمارات المخططة .[1]

[1] : موزاي بلال، **الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2003)،ص137

2-1 السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة الثمانينات

تحت أثر المشاكل المتراكمة لمرحلة السبعينات التي أدت إلى انخفاض الأداء الاقتصادي انخفاضا ملحوظا، و نتيجة للتحولات في البنية الاجتماعية منذ الاستقلال حتى أوائل الثمانينات و التي كان من أبرزها اتساع نفوذ البورجوازية البيروقراطية و تراكم الثروات لديها و استثمار جانبا منها في المجال الاقتصادي الخاص، أخذت الجزائر في الانتقال إلى نوع من الليبرالية الاقتصادية.

و ساعد هذا التحول في الاختيارات الاقتصادية، الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية، فالانهيار الواسع الذي عرفته عمليات التنمية على المستوى الدولي و ما ترتب عنه من تردي للأوضاع الاقتصادية، أثر بشكل بالغ على الاقتصاد الجزائري،خصوصا بعد التدهور الكبير لأسعار المحروقات وانخفاض مستوى الاحتياطات النقدية الأجنبية بسبب ارتفاع خدمة الديون، وما نتج عنه من عجز في تلبية الاحتياجات الاستثمارية والاستهلاكية الأساسية المستوردة[1].

و في ظل هذه الظروف، قامت الجزائر في عقد الثمانينات بعدة إصلاحات اقتصادية معبرة عنها من خلال المخطط الخماسي الأول 1980-1984 والمخطط الخماسي الثاني 1985-1989سعيا منها للخروج من الوضعية الصعبة اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا والتكيف مع الوضع الدولي الجديد.

و الجديد في الإجراءات الإصلاحية و المعبر عنها في هذين المخططين هو الإعلان عن إصلاحات لتحسين التسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة وإعطاء الاستقلالية لهذه المؤسسات وتشجيع للقطاع الخاص.

1-2-1 إعادة الهيكلة العضوية و المالية للمؤسسات العمومية

شهدت هذه الفترة انتهاج سياسة تنموية جديدة، حيث سعت الجزائر إلى تدعيم الاقتصاد الوطني و إنعاش القطاعات التي لم تعطي لها الأولوية من قبل، بالإضافة إلى معالجة الاختلافات التي ميزت الاقتصاد الوطني طيلة سنوات السبعينات، هذا إلى جانب الاهتمام بالهياكل القاعدية كالطرقات السريعة، الجسور...، و تم كل هذا من خلال المخطط الخماسي الأول1980-1984،ومباشرة عملية إعادة الهيكلة للمؤسسات الاقتصادية الوطنية:

1-1-2-1 استثمارات المخطط الخماسي الأول1980 - 1984:

جاء المخطط الخماسي الأول وهو يحمل إستراتجية تنموية جديدة،تقوم على أساس ما تمّ تقييمه من خلال العشريتين السابقتين وفق أهداف نلخصها على النحو التالي:[2]

- إستكمال إنعاش القطاعات التي لم تعطى لها الأولوية من قبل.
- تدعيم الاقتصاد الوطني، والإهتمام أكثر بالجانب الإجتماعي للمواطن وتحسين معيشته.
- معالجة الإختلالات التي ميزت الإقتصاد الوطني أثناء فترة السبعينات.
- الإهتمام أكثر بالهياكل القاعدية كالطرق السريعة، الجسور، السدود، .....إلخ

وبذلك قامت الجزائر في غضون هذا المخطط بعدة إصلاحات اقتصادية، كإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إصلاح النظام الجبائي، إصلاح النظام الوطني للأسعار و إعادة النظر في سياسة الأجور.

[1] : زرنوخ ياسمينة،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، (رسالة ممقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلقم التسيير، 2005-2006)،ص 162

[2] : عبد الرحمان تومي،**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011)،ص27.

و نادى هذا المخطط كذلك بضرورة التحكم في آجال و تكاليف إنجاز المشاريع الاستثمارية، و إدخال مخططات الإنتاج على مستوى المؤسسات العامة لأجل تحسين استخدام الجهاز الوطني المنتج.

و اهتم كذلك بإشباع الحاجيات الأولية للسكان من شغل، تربية، سكن و صحة،و اهتم بتحسين وضعيتهم، و انتهاج سياسة ديمغرافية تتماشى مع متطلبات المجتمع،حيث اتخذت الجزائر في هذه الفترة إجراءات جديدة تسمح بمشاركة الرأس مال الأجنبي في تحقيق الإستراتيجية التنموية،[1] و يتجلى كل هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(72) : استثمارات المخطط الخماسي الأول1980-1984

الوحدة: مليار دج

القطاعات	تكاليف البرامج	الترخيص المالي
الفلاحة	23.90	20.00
الغابات	4.00	3.20
الصيد البحري	1.50	0.90
الري	30.00	23.00
مجموع الفلاحة والري	**59.40**	**47.10**
المحروقات	78.00	63.00
الصناعة الأساسية	56.50	32.00
الصناعة التحويلية الأخرى	56.54	43.46
المناجم والطاقة	22.17	17.00
مجموع الصناعة	**213.21**	**155.46**
مؤسسة البناء والأشغال العمومية	**25.00**	**20.00**
السياحة	**4.60**	**3.40**
النقل	**15.80**	**13**
المواصلات السلكية واللاسلكية	**8.00**	**6.00**
التخزين والتوزيع	**17.80**	**13**
مجموع القطاع شبه المنتج	**46.20**	**35.40**
شبكة النقل	28.20	17.50
المناطق الصناعية	2.10	1.40
السكن	92.50	60.00
التربية والتكوين	65.70	42.20
الاستثمارات الاخرى	28.19	21.54
مجموع قطاع الهيكل الصناعي	**216.69**	**142.64**
مجموع الاستثمارات	**560.50**	**400.60**

المصدر :مشروع المخطط الخماسي الأول 1980-1984 ، 1984، وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية ، .الجزائر 1984، ص346

يتبين من أرقام الجدول السابق و على ضوء الأولويات العامة للمخطط الخماسي الأول أن القطاع المنتج هو في مقدمة اهتمامات الدولة لأنه القاعدة المادية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أن المخطط لم يهمل القطاعات الأخرى و خصص لها مبالغ معتبرة محافظا على التوازن العام.

أما البرامج الجديدة للاستثمارات في الفروع الصناعية فقدرت بحوالي 78 مليار دج يمثل قطاع المحروقات قيمة عظمى من أصل560.50 مليار دج هذا يدل على أن هذا القطاع يحظى بالأولوية من قبل الدولة.

ويستند المخطط الخماسي عشية البدء في تنفيذه إلى حقيقتين في غاية الأهمية تتمثلان في:

– **الحقيقة الأولى** : تتعلق بالعجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات على التحكم في طاقتها الإنتاجية، بالإضافة إلى عوامل خارجية تتعلق بالأزمة الإقتصادية العالمية.

– **الحقيقة الثانية**: وتتمثل في كون أن أسعار البترول شهدت إنتعاشًا ملفتًا ،إذ وصل سعر البترول إلى سقف 40 دولار سنة 1981،ولم يعرف انخفاضًا تحت عتبة 27دولار خلال الفترة الخماسية، كما رافقه إرتفاع في قيمة الدولار خلال نفس الفترة،[2] وفي هذا الإطار جاءت ضمن هذا المخطط عملية إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات:

[1] : موزاي بلال، **مرجع سابق** ، ص139 .

[2] : عبد الرحمان تومي،**مرجع سابق**، ص28

2-1-2-1 إعادة الهيكلة للمؤسسات الوطنية

إن الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة التاريخية قد كبر مقارنة بما كان عليه سنة 1963وإتضح ذلك من عدد الشركات العمومية التي كان رقمها لا يتعدى عدد أصابع اليد الواحدة و التي أصبحت في سنة 1980 حوالي 150شركة وطنية، ومن ثم صعوبة تسييرها ، وضرورة إعادة هيكلتها تنظيميا إلى مؤسسات عمومية صغيرة للتحكم في تسييرها، وكخطوة موالية إعادة الهيكلة المالية لها لتتمكن من الانطلاق من جديد في نشاطها.

"ويقصد بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات، تحويل مؤسسات القطاع العام ذات الحجم الكبير إلى مؤسسات صغيرة الحجم أكثر تخصصًا ،وأكثر كفاءة ،وقد تم ذلك باستخدام أسلوبين هما : إعادة الهيكلة حسب الإنتاج والتخصص، وإعادة الهيكلة حسب التوزيع الجغرافي للمؤسسات" .[1]

وبمقتضى المرسوم رقم 80-242 حددت اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات CNRE التي تم إنشائها على مستوى المجلس المركزي لحزب جبهة التحرير الوطني ويرأسها وزير التخطيط، المحاور الأساسية التي تدور حولها إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتتضمن إعادة الهيكلة ثلاث مراحل أساسية: [2]

- إعادة الهيكلة العضوية (Restructuration Organique)، وهدفها التنظيم العقلاني للمؤسسة الاقتصادية الوطنية.
- إعادة الهيكلة المالية (Restructuration Financière)، وهدفها تزويد المؤسسات الجديدة بوسائل مالية تضمن لها التوازن المالي الذي طالما افتقرت إليه؛
- توزيع تراث الشركات التي تمت إعادة هيكلتها ما بين المؤسسات الجديدة.

بالنسبة للشكل الأول، قررت الدولة إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية بأسلوبين:

- إعادة الهيكلة حسب المنتجات؛
- إعادة الهيكلة حسب الجهات(المناطق).

لقد كان عدد المؤسسات سنة 1980 في حدود 150 مؤسسة وطنية، و عند إعادة الهيكلة العضوية انقسمت سنة 1982 ، و امتد هذا التقسيم التجزيئي إلى المؤسسات الولائية ليرتفع عددها إلى 504 مؤسسة، ثم إلى المؤسسات البلدية ليبلغ 1079 مؤسسة، مع العلم أن عدد المؤسسات المحلية كان قبل الانقسام 430 مؤسسة ولائية و بلدية . [3]

وقد كان أيضا من أهداف إعادة الهيكلة العضوية فصل ثلاث عمليات اقتصادية عن بعضها، وهي عمليات الإنتاج،الإستثمار التنمية، التسويق، وذلك بهدف إعطاء دور أكبر لوظيفة التخصص، لتصبح وظيفة اقتصادية مستقلة يسهل معها التحكم في التسيير، إضافة إلى تخفيف العبء عن المؤسسات والتخفيف من حدة المركزية التي كانت سائدة سابقًا وخلق وظائف عمل جديدة ، ورفع الكفاءة الفنية والمهنية للعنصر البشري ، وتخفيف العبء المالي على المؤسسة.

لكن الهدف الحقيقي للعملية يكمن في تدعيم القطاع العمومي لتحقيق إستراتيجية التنمية عبر:[4]

- التحكم في إدارة الإنتاج ، وتبسيط وانسجام التسيير في مستوى وحدات الإنتاج.
- دعم اللامركزية في تسيير النشاطات الإنتاجية ، وتحمل الوحدات لمسؤولياتها.
- تحقيق اللامركزية في اتخاذ القرارات ، وتكامل العلاقات ما بين المؤسسات، و المساهمة في القضاء على البيروقراطية وتحقيق ديمقراطية القرار.

---

[1] : محمد بلقاسم حسن البهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية** ،(مطبعة دحلب ،الجزائر، 1993)، ص46

[2] : عليواش أمين عبد االقادر،**أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2006-2007)،ص54.

[3] : عبد الرحمن تومي، **واقع آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2000)**، ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001 ، ص185

[4] : محمد بلقاسم حسن البهلول ، **مرجع سابق**،ص46.

– التخلص من نموذج تنمية ممركز لمرحلة السبعينيات الذي أصبح يكلف الدولة مبالغ ضخمة من الاستثمارات وبالعملة الصعبة، في وقت عرفت إيراداتها تدهورا كبيرا.

و هكذا فالانقسام غير العادي و السريع في آن واحد كان قويا، حيث وصلت نسبة الهيكلة العضوية ما بين % 100 إلى % 220 في ظرف زمني لا يتعدى السنتان1981-1982.
وعلى الرغم من هذه الأهداف، إلا أن النتائج كانت سلبية أكثر منها إيجابية، فلقد أجريت دراسة إقتصادية في سنة 1986 لمعرفة انعكاسات إعادة الهيكلة على تطور نشاط المؤسسات المحلي(البلدية و الولائية) في 28 ولاية و كانت النتائج كالتالي:

– وضعية مالية سيئة؛ بحيث أصبحت معظم هذه المؤسسات الاقتصادية تمارس نشاط السحب على المكشوف من حساباتها المصرفية .
– غلق 110 وحدة منها 28وحدة تابعة للبلديات و 26وحدة تابعة للولايات؛
– التوزيع الجغرافي للمؤسسات خلق صعوبة كبيرة في التطبيق ، بسبب المقرات غير المهيأة ، وإعادة توزيع المستخدمين ويفشى ظاهرة البيروقراطية بشكل واسع مما عرقل الإجراءات الإدارية للمؤسسات.
– زيادة أعباء كبيرة عن الميزانية العامة للدولة لأن خلق مقرات جديدة يتطلب معها أموال ضخمة،زادت معها ظاهرة تبذير المال العام.

و هكذا فقد تبين أن وضعية وحدات هذه المؤسسات تسير في اتجاه سيء منذ 1983، و من الأسباب القوية التي آلت إليها وضعية هذه المؤسسات أيضا، تدخل الإدارة في التسيير، و فرض أسعار غير اقتصادية على الإنتاج و الخدمات بدعوة تغلب الاعتبارات الاجتماعية و متطلبات التنمية السريعة.

كما أن دخول هذه المؤسسات في الهيكلة العضوية قبل تنظيف وضعيتها المالية أثر تأثير آخر وبقوة، حيث كانت ديونها في 1983/12/31 تقدر بـ 179 مليار دج وهو مبلغ يمثل ضعف الناتج الداخلي الإجمالي لنفس السنة 86,8 مليار دج. [1]

أما الشكل الثاني، يتمثل في إعادة الهيكلة المالية للمؤسسة، حيث كان تهدف هذه العملية إلى التطهير المالي للمؤسسات assainissement financier أي تصفية الوضعيات المالية السابقة ووضع مجموعة من الإجراءات على المستوى الداخلي للمؤسسة للسماح لها بالرفع من الإنتاجية، و على المستوى الخارجي بفضل تعديل الأدوات التأطيرية للاقتصاد[2].

ولأغراض توضيحية يمكن الاستعانة بالمخطط البياني التالي الذي يوضح المفهوم، المعايير والأهداف المنتظرة من هذه العملية: [3]

[1] : عبد الرحمن تومي،، **واقع آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980–2000)**، مرجع سابق، ص188

[2] : محمد حشماوي، **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر**،(رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1993)، ص152

[3] : بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004–2005)،ص90.

الشكل رقم (57):إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الجزائر

إعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات العمومية

- تعني تقسيم الشركات الكبرى إلى عدد من الشركات العمومية أصغر قياسا وأسهل إدارة وأكثر تخصصا؛
- نقل المقرات الاجتماعية للشركات الوطنية خارج العاصمة وتقريبها من مراكز الإنتاج.

إعادة الهيكلة المالية للمؤسسات العمومية

تقتضي إعادة الهيكلة المالية:

- إعادة تكوين الرأسمال الاجتماعي في حالة اهتلاكه بعجوزات استغلال متكررة؛
- إعادة هيكلة المديونية طويلة الأجل للمؤسسات العمومية اتجاه الخزينة العمومية؛
- إعادة جدولة ديونها اتجاه البنوك التجارية؛
- على المؤسسة إيجاد مصادر مالية مستقبلا لتمويلها الذاتي، ومن ثم ضرورة وضع محاسبة خاصة بالتكاليف.

المعايير:

- الفصل بين وظائف الإنتاج والاستثمار والتوزيع؛
- التفرقة بين الوظيفة الإنتاجية والوظيفة الاجتماعية، هذه الأخيرة كانت عبء على المؤسسة؛
- التخصص على أساس عائلات متجانسة من المنتجات؛
- التخصص على أساس الفروع التكنولوجية؛
- التخصص على أساس النشاط المتجانس؛
- التوزيع الجغرافي لإدارات المؤسسات العمومية وذلك بتحويل مقراتها من العاصمة وتقريبها من وحدات الإنتاج مما يسمح بتحقيق لا مركزية فعلية للقرارات التي تتعلق بالنشاط اليومي للمؤسسة.

الأهداف

- تبسيط وتنسيق وتفعيل التسيير على مستوى الوحدات الإنتاجية ومحاربة البيروقراطية؛
- إنشاء وحدات إنتاجية صغيرة ومتوسطة الحجم، متخصصة وفعالة، وكسر الاحتكارات؛
- تحقيق لامركزية حقيقية في نظام اتخاذ القرارات لتنمية كفاءة المؤسسة؛
- تدعيم التوازن الجهوي بأفضل توزيع للشبكة الصناعية؛
- التحكم في تكاليف الإنتاج والتسويق وهذا برفع فعاليتها ومعدل استعمال القدرات الإنتاجية؛
- العمل على تحقيق التوازن المالي لها؛
- زيادة رقابة الدولة على التجارة الخارجية وتجار الجملة وتنظيم وظيفتي الاستيراد والتصدير.

المصدر: بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005،ص91.

2-2-1 استقلالية المؤسسات العمومية 1988:

من المفيد أن نشير أن هذه الفترة تعتبر من الناحية النظرية تطبيقا للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ، والذي وضع ليكمل الأهداف التي بدأها المخطط الخماسي الأول.

ولكن في سنة 1986 حدثت أزمة بترولية أدت إلى انهيار أسعار البترول و الغاز وانخفاض قيمة الدولار، وهو ما أثر سلبا على الاقتصاد الجزائري وأدى إلى ضعفه في هذه المرحلة، من خلال تدهور إيرادات الصادرات النفطية، و تفاقم حدة الديون الخارجية و ارتفاع معدل التضخم.

و الجدول الموالي يبين لنا تدهور الوضعية الاقتصادية من خلال تطور بعض المؤشرات خلال هذه السنوات (88/86)

الجدول رقم(73) : تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986-1988

المؤشرات	1986	1987	1988
معدل نمو الانتاج الوطني الخام	- 1.6	1.4	- 2.7
رصيد ميزان المدفوعات: مليار دولار	– 2.2	00	- 0.3
رصيد الميزان التجاري:مليار دولار	6.6	- 1.3	- 0.7
الدين الخارجي: مليار دولار	19.3	2.9	22
سعر العملة الوطنية/دولار	4.70	4.85	5.92

المصدر : محمد حشماوي، **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر**،(رسالة ماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1993)، ، ص 160

يبدو واضحا من هذه المؤشرات التدهور الكبير للاقتصاد الوطني خلال هذه السنوات،كما يظهر جليا التأثير الكبير لعائدات المحروقات على التراكم الوطني، فابتداء من انخفاض أسعار البترول، بدأت تظهر الصعوبات تلو الأخرى و تتعمق أكثر فأكثر.

وهذا ما دفع بالجزائر إلى إعادة النظر في خطتها التنموية و إستراتيجيتها الاستثمارية حيث ركزت على[1]:

- مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج و الاستثمارات، مما يضمن الأهداف الرئيسية للعشرية المقبلة؛
- المحافظة على استقلالها الاقتصادي و استقلالية قرار الدولة لاسيما بالتحكم في التوازنات المالية الخارجية؛
- تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان و ذلك من خلال الاستعمال الأفضل لطاقات الانجاز وتحسين التحكم في الورشات و ترقية تأهيل اليد العاملة .

و قد أبرزت حساسية الاقتصاد الجزائري تجاه المحيط الدولي و ساهمت في تبرير توجه المخططين الجزائريين نحو تعديل الأهداف المحددة بموجب المخطط و الشروع في توجيه الاقتصاد والتخطيط نحو لامركزية و استقلالية أكبر من ذي قبل ليفسح المجال أمام مبادرات الأعوان الاقتصاديين و لتطوير استخدام آليات التنظيم الاقتصادي.

[1] : تقرير عام المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ، (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986)، ص5.

و لقد صدر قانون استقلالية المؤسسات في بداية عام 1988 ، يهدف إلى إلزام الشركات الوطنية في القطاع العام لتحقيق الكفاءة المالية التي تمنحها الاستقلالية في الإدارة و التمويل، ويعتمد هذا القانون على التمييز بين حقوق الملكية والتسيير، حيث أن الدولة تبقى هي المالك للرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية، وتفوض هذه الحقوق إلى شركات مالية أنشأت لهذا الغرض (صناديق المساهمة) تتولى تسيير أسهم المؤسسات العمومية ، بحيث تمتلك هذه الشركات أسهمها في رأسمال المؤسسات العمومية، في حين توكل إدارة المؤسسة إلى مجلس إدارة يكون مسؤولا عن النتائج الاقتصادية للشركة، ومنه تصبح المؤسسة ذات أسهم وتتخلص بذلك من الوصاية المباشرة للدولة[1].

والهدف من الاستقلالية هو إعطاء الصفة التجارية للمؤسسة العمومية الاقتصادية، وفك قيود الرقابة التي كانت مفروضة عليها بإعطاء حرية أكبر للمسير في اتخاذ القرار، وإبقاء الدولة بعيدة عن النشاط الداخلي للمؤسسة وهذا لا يعني أنها لا تبالي بمستقبل هذه المؤسسة التي هي بمثابة محركات التنمية ،ويتدخل القانون للفصل بين سلطات الدولة كمالك الأسهم و صلاحيات الدولة كسلطة عمومية هذا من جهة. [2]

ومن جهة أخرى فإن الهدف من وراء هذه العملية هو محاولة تغيير وجه الاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على استغلال المحروقات إلى اقتصاد إنتاجي مستقل نسبيا،فالصناعة الوطنية ينتظرها في المستقبل أن تستهلك الأقل من المواد و السلع المستوردة و أن توفر فرص عمل أكثر .[3]

والشكل الموالي يلخص لنا ماهية الإستقلالية،الغاية منها،وأهدافها:

[1] : عليواش أمين عبد االقادر،**أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2006-2007)،ص61.

[2] : شيح أمينة، **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر**،(رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1999) ، ص74

[3] : زرقين عبود، مرجع سابق، ص1

الشكل رقم (58):استقلالية المؤسسة العمومية.

استقلالية المؤسسة العمومية في الجزائر قانون رقم 01-88 المؤرخ في 88/01/12

جانب الملكية والتسيير:

- اعطاء حرية أكثر للمسير في اتخاذ القرار وهذا يقتضي نزع قيدين :تعداد أهداف المؤسسة، تعدد المراقبة؛
- الدولة تحافظ على حق ملكية الأسهم وتستثمر أموالها عن طريق صناديق المساهمة.

الجانب المالي:

- للمؤسسة رأسمال خاص بها مع حرية التصرف فيه؛
- حرية اختيار البنك (علاقة تعاقدية)،
- منح القروض(التمويل)على أساس المردودية والفعالية.

لماذا الاستقلالية؟

- تضخم حجم التكاليف والأعباء الاجتماعية لصالح العمال؛
- عدم فعالية نظام الأسعار الإدارية؛
- غياب تام لتسيير المخزونات على مستوى المؤسسات؛
- تسهيل إجراءات الحصول على المكشوف أدى إلى التوسع في استعماله ومن ثمة زيادة التكاليف؛
- الاستخدام السيئ لوسائل الإنتاج والقدرات الإنتاجية وعدم التحكم في التكنولوجيا؛
- ضعف الاتصال وتدفق المعلومات بين المؤسسات العمومية والنزعة البيروقراطية.

الأهداف:

الأهداف الاقتصادية:

- إعطاء الصفة التجارية للمؤسسة العمومية الاقتصادية التي تصبح شركة ذات أسهم وذات مسؤولية محدودة وتبقى الدولة المالك الوحيد لهذه الأسهم: SARL, SPA, EPE
- استغلال أمثل وعقلاني للموارد البشرية والمالية؛
- رفع المردودية وتحسين الأداء من خلال تغيير أساليب العمل؛
- تنويع الصادرات خارج المحروقات.

الأهداف الإدارية:

- إعطاء حرية أوسع في مجال التسيير للمؤسسة؛
- إلغاء القيود والضغوطات المفروضة من الجهة الوصية.

الأهداف الاجتماعية:

- توفير أكبر عدد ممكن من فرص العمل؛
- محاربة بعض الأمراض الإدارية والاجتماعية؛
- وضع الثقة في الإطار الجزائري وإبراز قدراته؛
- غرس روح المبادرة في نفوس العمال.

الأهداف السياسية:

- التطبيق الواقعي للتسيير الاشتراكي للمؤسسات في ثوبه الجديد واحترام القانون.

المصدر: بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الإقتصادية**،مرجع سابق،ص121_

أما فيما يتعلق بالاستثمارات خلال هذه المرحلة فقد خصص المخطط الخماسي الثاني 550 مليار دج كاستثمار لهذا المخطط مما يسمح بفضل فعالية أكبر لجهاز الإنتاج بصفة عامة و إنجاز الاستثمارات بصفة خاصة بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة و توسيع و تدعيم قاعدة التنمية وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية، و فيما يلي استثمارات المخططة خلال الفترة 1985-1989 :

الجدول رقم (74): استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989

الأنشطة	القيمة (10^9 دج)	(النسبة %)
الزراعة	30	5.45
الري	41	7.45
الصيد البحري	1	0.18
الغابات	7	1.27
المجموع الفردي	**79**	**14.35**
المحروقات	39.8	7.23
الخهرباء	28.3	5.14
البتروكيمياء	11.1	2.01
المعادن	13	0.54
الحديد والصلب	18	3.27
البناء الميكانيكي – الكهرباء	16.6	4.83
صناعات أخرى	47.4	8.61
مجموع الصناعات	**174.2**	**31.63**
وسائل الانجاز	19	3.45
وسائل النقل	15	2.72
التخزين والتوزيع	15.85	2.88
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	8	1.45
المرافق الاقتصادية	45.5	8.27
السكن	76	13.81
الصحة	8	1.45
مرافق اجتماعية أخرى	20.45	3.71
التجهيزات الجماعية	44	8
التربية والتكوين	45	8.18
المجموع	**296.8**	**53.92**
المجموع العام	**550**	**100**

المصدر: تقرير عام المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986 ، ص230

الملاحظات التي يمكن استخراجها من هذه الأرقام، عن تطور إنجاز استثمارات المخطط الخماسي الثاني هي :[1]

– لعل النتيجة الأولى التي يمكن أن نبدأ بها هي أن أصعب مرحلة مرت بها التنمية في الجزائر، منذ الاستقلال هي مرحلة 1985– 1989 إذ أن انهيار أسعار البترول بنسبة تراوحت بين 60إلى 70 %كان ضربة عنيفة لاقتصاده الذي أصبح عاجزا بسبب سقوط إيراداته من العملات الصعبة على تمويل تنميته و تموينها.

ـ النتيجة الثانية هو اتجاه الاستثمارات الصناعية إلى صناعات أخرى غير المحروقات بتكثيف الاستثمارات في القطاع الزراعي و الخدماتي كما هو مبين في الجدول.

[1] : موزاي بلال، مرجع سابق، ص143

- النتيجة الثالثة هي تسجيل تناقص في الاستثمارات الفعلية اقل من الاستثمارات المقررة،بحجم 370,5 مليار دج و يمثل هذا الرقم الاستثماري الفعلي % 67,3 من الهدف المحدد 550مليار دج.

لقد انتهت هذه التطورات السلبية التي عاشها الاقتصاد الجزائري إلى إعادة النظر من جديد في استراتيجياتها التنموية و سياساتها الاستثمارية حيث تتماشى مع توجهاتها الجديدة و التي ترمي إلى فتح اقتصادها و تحرير المنافسة بغية دخول اقتصاد السوق في ظل عولمة الاقتصاد الدولي.

وفي الأخير يمكن لنا تلخيص مجمل المخططات الوطنية الخمسة للتنمية وأهم الأهداف الرئيسية لكل مخطط من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (75): المخططات الوطنية الخمسة للتنمية وأهدافها

المخطط	الأهداف الرئيسية للمخطط
المخطط الثلاثي (1969-1967)	برامج استثمارات موجهة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية خصص له مبلغ 11 مليارد ج
المخطط الرباعي الأول (1973-1970)	الشروع في تنفيذ برنامج التصنيع وتأسيس التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط، خصص له مبلغ 30مليارد ج
المخطط الرباعي الثاني (1977-1974)	تثمين الموارد الطبيعية وتكييف النسيج الصناعي،وتكامل قطاعات الاقتصاد، تحسين تقنيات التخطيط وتنظيمها عن طريق تحديد الآجال وتنظيم المراحل، خصص له مبلغ100مليار دج
المخطط الخماسي الاول (1984-1980)	إقرار التوازنات الاقتصادية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات،ضمان مردودية الإمكانيات وترتيب الأولويات لمنظمة التخطيط،تعميم التخطيط السنوي وتأسيس مخطط الولاية والعمل بمخطط الانتاج، واستعمال أدوات الضبط،إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية،خصص له مبلغ 250مليارد ج
المخطط الخماسي الثاني (1989-1985)	إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل ، التخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل ، المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات ، إنشاء المجلس الوطني للتخطيط 1987، خصص له مبلغ 550 مليار د.ج

المصدر: بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية-**،(مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،أيام 12/11 مارس2013،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1)،ص7.

إن أهم ما يميز هذه المرحلة هو طبيعة الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت تها الجزائر منذ 1980، حيث يمكن لنا وصف هذه الإصلاحات بأنها إصلاحات **ذاتية** قامت بها الجزائر،كما أن إعادة الهيكلة لم تعالج الخلل من جذوره، فمعظمها دارت حول الحجم الهيكلي للمؤسسات الاقتصادية، والمركز المالي لها ، ولم تمس الإطار القانوني والتأسسي لهذه المؤسسات باعتباره حجر الأساس في نجاح أي مشروع اقتصادي في ظل الأوضاع الاقتصادية العالمية الراهن ،وبذلك بدأت الجزائر في المرحلة الموالية بالدخول بنوع جديد من الاصلاحات والدخول في مفوضات جديدة مع المنظمات الدولية وخاصة صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي حول تطبيق إصلاحات اقتصادية شاملة تتماشى مع قانون اقتصاد السوق.

3-1 السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة التسعينات :

بعد تردي الأوضاع الإقتصادية والسياسية في الجزائر بعد سنة 1992،ونتيجة للنقائص المصاحبة لتطبيق برامج الإصلاحات والسياسة التنموية خلال الثمانينات،والتي حالت دون تحقيق أي تقدم في مجال الإصلاحات الإقتصادية التي مست كافة مؤسسات القطاع العام،وأدت إلى إختلالات كبيرة على المستوى الكلي للنشاط الإقتصادي، والتي رافقها ظهور بعض المؤشرات الإقتصادية التي تعكس واقع الإقتصاد الجزائري، ويمكن لنا أن نوجز أهم هذه المؤشرات لسنة 1993 فيمايلي: [2]

[1] : بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية**-،(مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،أيام 12/11 مارس2013،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1)،ص7.

[2] : عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**،مرجع سابق، ص68

- العجز المتنامي في الميزانية العامة للدولة بسبب زيادة الأعباء المتتالية على الدولة، حيث بلغت نسبة العجز في نهاية 1993 حوالي 8.7%.
- تراجع إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية بنسبة 20% في المتوسط بالنسبة لعام 1990.
- إنخفاض معدل الطاقة الإنتاجية لمعظم وحدات الإنتاج إلى أقل من 50% .
- تدهور حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات إلى أقل من 2%.
- زيادة حجم الكتلة النقدية في السوق المحلي بنسبة 21.2% ،وتدهور قيمة الدينار بـ 40% .
- إرتفاع نسبة التضخم حيث بلغت نسبته حوالي 20.5%.
- إرتفاع حجم البطالة حيث بلغت نسبتها حوالي 28.%[1]
- إرتفاع حجم الديون الخارجية إلى 25.9 مليارد ج، وتطورت خدمة الديون من 0.3مليار دولار سنة 1970 إلى 5ملايير دولار سنة 1987،وإلى7 ملايير دولار سنة 1989،وإلى أكثر من 9مليار دولار سنة 1992،وأكثر من 9.05 مليار دولار سنة 1993،مما تطلب لجوء الجزائر لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول منهما على قروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية.[2]

وإجمالاً يمكن القول بأن الوضعية الإقتصادية والإجتماعية للجزائر سجلت مع نهاية 1993 تراجعًا في التوازنات الإقتصادية الكلية والمالية، مع وجود ضغوط هيكلية* وإجتماعية تمثلت أساسًا في إرتفاع معدلات البطالة، قلة السكن، ضعف المستوى التعليمي وسوء نوعية الخدمات الإجتماعية.[3]

وكنتيجة لذلك دخل الاقتصاد الجزائري في سنوات التسعينات، في مرحلة جديدة تختلف اختلافا جذريا عما سبقها، وذلك بتبنيها لنظام اقتصاد السوق وما يحمله من انعكاسات– على الاقتصاد وعلى المؤسسات الاقتصادية، وقيامها بمواصلة الإصلاحات التي بدأتها سابقا، ولكن هذه المرة باللجوء إلى المؤسسات المالية الدولية،ويستند منهج صندوق النقد الدولي في الإصلاح الاقتصادي للدول النامية على ثلاثة فرضيات ضمنية وهي[4]:

–ان كل اختلال خارجي مصدره وجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي،نتيجة زيادة كمية وسائل الدفع بسرعة أكبر من زيادة كمية السلع والخدمات الحقيقية.

–إن كل إصلاح لاختلال ما يتطلب تخفيضا في الطلب الأسمى، وإعادة تخصيص عناصر الإنتاج بطريقة تؤدي إلى زيادة العرض الكلي.

–إن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست انكماشية، فهدفها يتمثل في التوصل إلى توازن خارجي عند التشغيل الكامل عن طريق تغيير نظام الأسعار وتخصيص الموارد

وعلى ضوء هذه الفرضيات وأمام و فشل السياسة الاقتصادية المتبعة، وكذا الإستراتيجية التنموية المختارة و ضعف تطبيق التخطيط، وتحت أثر الأزمة النفطية وإنخفاض أسعار البترول في سنة 1986عرفت الجزائر إبرام العديد من الاتفاقيات المتتالية مع كل من الصندوق الدولي والبنك الدولي من أجل توفير احتياجاتها التمويلية،عن طريق الحصول على قروض مالية يجب تسديد أصل القرض والفائدة معًا خلال فترة لاحقة لاتتجاوز 05سنوات مع إمكانية تمديدها إلى 03سنوات إضافية، وهذه القروض تكون عادة مجدولة على 04سداسيات بشروط محددة ومتفق عليها.[5]

وقد تميزت علاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي و البنك العالمي بفترتين أساسيتين:الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت الجزائر خلالها أحداث بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي

---

[1] : بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،**دراسة لتقييم إنعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**،(ورقة بحثية مقدم ضمن المؤتمر الدولي العلمي: السياسات الاقتصادية: واقع وآفاق،يومي 29/30 نوفمبر 2004،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أبوبكر بلقايد،تلمسان)،ص14

[2] : بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الأقتصادي في الجزائر**، (مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول،الجزائر2004)،ص 181.

* : الضغوط الهيكلية تتمثل في كون الجزائر أحادية التصدير تعتمد 95% من إيرادات التصدير على قطاع المحروقات، وضغوط الاكتفاء الغذائي حيث أن 75 % من الحريرات المستهلكة من طرف الجزائريين مستوردة،وضغوط المديونية الخارجية مع فائدة خدمة الدين 86% في سنة1993،لمزيد من التفصيل إرجع إلى:

[3] : Ahmed Benbitour, **L'Algérie Au Troisième Millénaire(Défis Et Potentialités)**, (Edition Marinoor, Algérie,1998),P89

[4] : : بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،**دراسة لتقييم إنعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**،مرجع سابق، ص6.

[5]: Abederrahmane Mebtoul,**L'Algérie Face Aux Défis De La Mondialisation**, (O.P.U,Algérie,2002) ,P69.

أو السياسي ،أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوء من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقيات السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تندرج ضمن إطار برنامج التعديل الهيكلي المعمق.

1-3-1 برنامج الاستعداد الائتماني الأول ماي1989،والثاني جوان1991:

دخلت الجزائر في مفاوضات– سرية -مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات ، فوقعت على اتفاقيتين :الأولى في ماي 1989 ، و الثانية في جوان 1991 وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط ،نوجز أهمها[1]:

– مراقبة توسع الكتلة النقدية ،وتقليص حجم الموازنة العامة، تحرير الأسعار و تجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة-.الحد من التضخم ،و تخفيض قيمة الدينار-.تحرير التجارة الخارجية ، و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية-. إلغاء عجز الميزانية ، و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية.

1-3-1-1 برنامج الاستعداد الائتماني الأول ماي1989:

أمضت الجزائر أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي 30 ماي 1989 و استفادت بموجبه الجزائر من حصتها في الصندوق بسحب الجزء الخاص باحتياطياتها و هو حق يجري بصفة آلية، كما طلبت سحبا من التسهيلات التعويضية التي تعتبر شكلا من أشكال التمويل التي يضعها الصندوق تحت تصرف البلدان التي تواجه عجزا في ميزان مبادلاتها، بعد أن واجهت الجزائر في السنة الأخيرة مشكلة انخفاض حصيلة صادرات النفط و ارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب، حيث وافق الصندوق على إعطائها حق التمويل التعويضي.

وقد بلغ حجم المساعدة الذي استفادت منه الجزائر بنحو 470.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقروض، خصص منها 150.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ما يعادل 390 مليون دولار في إطار الرصيد التعويضي من جراء انخفاض أسعار صادراتها من المحروقات و ارتفاع أسعار و ارداتها من الحبوب[2].

كما بدأت خطوات الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف،وتم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها كما بدأت إجراءات منح الإستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.[3]

1-3-1-2 اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني 3 جوان1991 :

لجأت الجزائر مرة ثانية إلى صندوق النقد الدولي من أجل تعميق الإصلاحات في المجال الاقتصادي، وتم إبرام إتفاق ثاني بتاريخ 1991/06/03 مدته عشرة أشهر، وقد تضمنت رسالة النية الأهداف العامة التي أبدت السلطات الجزائرية الرغبة في تحقيقها، والتي من شأنها تفعيل الاقتصاد الجزائري حسب قواعد السوق في إطار متسق.

فنظرا للظروف التي عرفتها الجزائر من تحولات اجتماعية وسياسة غير معهودة تباطأت في ظلها وتيرة تنفيذ اتفاق 1989 و لم تكن النتائج معتبرة، حيث تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من 4.4 % عام 1989 إلى 0.8%عام1990 ، و ازداد معدل نمو عرض النقد2 M من 5.1 % عام 1989 إلى نحو 11.3 %عام 1990 ، وهكذا على أثر استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية، تطلب الأمر العودة من جديد إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق جوان1991 .[4]

1-3-2 برنامج التعديل الهيكلي 1994-1998:

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية ،و تحت ضغط الأزمة الاقتصادية والمالية والأمنية ،أين شهد الاقتصاد الجزائري مع نهاية 1993 وبداية 1994 أزمة مالية داخلية وخارجية، وعدم المقدرة على الدفع، وثقل عبئ خدمة الدين كنتيجة لانخفاض أسعار البترول، كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء مرة ثالثة إلى صندوق النقد الدولي و البنك العالمي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى

---

[1] : بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،**دراسة لتقييم إنعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**،مرجع سابق ،ص09.

[2] : محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية**، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غيرمنشورة، جامعة الجزائر، 2000)، ص234

[3] : بطاهر علي، مرجع سابق،ص182.

[4] : بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر**،(رسالة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم(.التسيير،غير منشورة ،جامعة الجزائر)، 2003 ، ص267

برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد على مرحلتين : مرحلة التثبيت الهيكلي من 22 ماي1994 -21ماي1995، ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي1995 -21 ماي1998، و على اثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض و مساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونهاا الخارجية[1].

وقد عقد اجتماع بين السلطات الجزائرية والدول الرئيسية الدائنة (اليابان، فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، بريطانيا، الولايات المتحدة الأمريكية) برئاسة نادي باريس لإعادة جدولة الديون الخارجية المقدرة ب 17 مليار دولار، وإعادة ترتيب آجال السداد على مدى ستة عشر عاما منها فترة سماح من الدفع مدتها أربع سنوات مع إعادة جدولة خمسة ملايير دولار كمرحلة أولى من الدين الرسمي[2].

ويعبر التعديل الهيكلي عن "مجموعة السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية ضمن البرنامج المسطر من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي،وتقوم هذه السياسات على الحد من الطلب الاجتماعي بتقليص الواردات ورفع الأسعار لتقليص العجز الخارجي، وكذلك تعديل السياسات المالية المنعكسة على التضخم وعجز ميزان المدفوعات والموجودات الخارجية الصافية للنظام المصرفي، كما يهدف إلى إعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية من خلال السياسات النقدية والمالية وتلك المتعلقة بأسعار الصرف والدخل، سعيا لتخفيض الإنفاق مع توجيهه نحو الأنشطة التي تحقق وفرة من النقد الأجنبي، وكذا تقليص العجز الخارجي والحفاظ على معدل نمو معين لزيادة الصادرات وتنمية الصناعة والزراعة.[3]

حيث يهدف برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي أساسا إلى تخفيض العجز الميزاني و كذلك إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، وهذا من خلال العمل على تحقيق الاهداف التالية[4]:

- إعادة الاعتبار للقطاع الفلاحي والعمل على تطوير قطاع البناء ا ولأشغال العمومية.
- تحقيق معدل نمو متوقع بين 3 و 6 %
- تسريع عملية تحرير الأسعار ورفع الدعم عن المواد الاستهلاكية.
- العمل على الحد من تزايد الكتلة النقدية في حدود 14% مع تخفيض معدل التضخم.

وبذلك نجد أن للتعديل الهيكلي برامج تمتد على المدى القصير، المتوسط والطويل، فبالنسبة للمدى القصير فإنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي يرتكز فيه على إدارة الطلب الإجمالي على أساس وتيرة نمو الطلب الداخلي بالنظر للاستهلاك، الاستثمار وكذلك الطلب الخارجي (تصدير واستيراد)، واستمرار عرض السلع والخدمات على المدى القصير، أما على المستوى المتوسط فيكون هدفها هو الرفع من عرض السلع والخدمات، وتكثيف الإنتاج للرفع من استغلال الطاقات، وكذلك الابتعاد عن بعض التشوهات الناتجة عن عدم مرونة الأسعار ووجود الاحتكارات والقيود التجارية وعدم صلاحية النظام الجبائي، إضافة إلى ذلك هناك تحرير التجارة الخارجية وحسن الخيار بين الاستثمار العمومي والاستثمار الخاص، أما على المدى الطويل فإن هدف هذه المقاييس هو زيادة الفعالية في الاقتصاد لدعم إنتاجية عوامل الإنتاج وزيادة الادخار بالنسبة للاستهلاك وكذا المحافظة على الاستقرار الاقتصادي[5].

وبصفة عامة تهدف السياسات الإصلاحية المتمثلة في برنامج التثبيت والتكييف أو التعديل الهيكلي، المدعمة من قبل الصندوق الدولي والبنك العالمي، إلى استعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي،وإحداث تغيرات جذرية في المنظومة الاقتصادية بإتخاذ الإجراءات التي ترمي إلى تحقيق توزيع عقلاني للموارد وإزالة تشوهات الأسعار،وذلك من خلال :[6]

- ترشيد القطاع العام وتحجميه وهي دعوة إلى الخصوصة. - تطبيق الأسعار الحقيقية .
- تشجيع الإستثمار الوطني و الأجنبي.

---

[1] : بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،**دراسة لتقييم إنعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**،مرجع سابق،ص10

[2] : بوزيد حميدة ،**النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح في الفترة1992-2004**، (أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصاديةغير منشورة ،جامعة الجزائر 2006)، ص134.

[3] : الخضر عزي، محمد اليعقوبي و السعيد فكرون، **وجهة نظر في أثر برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي- الجزائر مثلا دراسة اقتصادية اجتماعية**-، الموقع الالكتروني: www.iraqcp.org:

[4] : Hocine Benissad , **l'Ajustement structural** ,(Ed O.P.U, Algérie ,1999) p p 63-64.

[5] : عليواش أمين عبد االقادر ،**مرجع سابق**،ص79.

[6] : كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**،(مجلة العلوم الانسانية،العدد08،الجزائر،2005)،ص08.

3-3-1 واقع الاقتصاد الجزائري في التسعينات:

إن رسم التصور التنموي للاقتصاد الجزائري في ظروف اقتصادية تتميز بسرعة التغيير، ينطلق من وصول برنامج التعديل الهيكلي إلى تحقيق أهدافه فيما يخص التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني، وكذلك تحقيق أهدافه فيما يخص الانتعاش و إعادة بعث عملية النمو من جديد.

و لقد مكن التعديل من إعادة التوازن لميزانية الدولة في سنة 1995 ، و حقق فائضا في سنة 1996 ، كما تم تقدير معدلا سنويا يساوي4% ، مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 5% في الفترة مابين 1997 و 2000 حيث دلت التوقعات على تحقيق فائض في الميزان التجاري انطلاقا من سنة 1998 ، وهو ما كان قد سيسمح بمعالجة الديون بمساعدة نمو الناتج المحلي الخام، و لكن انخفاض أسعار البترول في تلك الفترة حال دون ذلك، و مكن العمل ببرنامج التثبيت من امتصاص اختلالات الاقتصاد الوطني، حيث تم وضع حد للركود الاقتصادي من خلال توقيف نسبة تراجع الناتج المحلي الخام عند (-0.9) ، و من اجل تدعيم الاستقرار النقدي و تحفيز عملية النمو، انتهجت الجزائر سياسة صارمة وضعت من خلالها برنامج تعديل للمدى المتوسط مسند باتفاق التسهيل الموسع لتدعيم النمو الاقتصادي بقوة، و لقد انعكس النمو الاقتصادي الجزائري في هذه الفترة من خلال: [1]

- زيادة معتبرة في حجم القيمة المضافة التي حققها القطاع الفلاحي سنة 1994 و التي قدرت بحوالي 15%مقابل نسبة 4.4 %للمحروقات، و نسبة 2.7 %لقطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات، مع تراجع حاد للقطاع الصناعي(-1.4 %).
- انخفاض العجز في خزينة الدولة.
- تراجع معدل توسع الكتلة النقدية إلى 10.5 %مقابل توقع قدر ب % 14 سنة1994 .
- مواصلة تعديل صرف سنة 1995 وفق آليات التثبيت المنتهجة من طرف البنك الجزائري.
- تحسين مستوى التنافس الخارجي للاقتصاد الوطني من خلال تحفيز الصادرات و استحداث آليات تأمين ملائمة لقروض التصدير.
- تحسين الحماية الاجتماعية و تنظيم السوق.
- تنمية محيط محفز للقطاع الخاص و هو ما نص عليه قانون الاستثمار لسنة1993 .
- إصلاح النظام الضريبي والجمركي بما يتوافق مع حفز النشاط الاقتصادي، وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية و المحلية.
- تدعيم برنامج الخوصصة و التطهير المالي للمؤسسات العمومية.

وعليه فقد عرف برنامج التعديل الهيكلي نتائج يمكن وصفها بالمقبولة على مستوى مؤشرات التوازن الاقتصادي الكلي ،بالإضافة الى إعادة تفعيل السياسة النقدية كوسيلة ضبط مالي واقتصادي وكسياسة لإدارة الطلب، وقد سجل في هذا الشأن المؤشرات التالية[2]:

- إعادة تنشيط السياسة النقدية باستقلال البنك الجزائري عن الخزينة العامة.
- التحكم في الكتلة النقدية خاصة M2.
- انخفاض معدل التضخم إلى أدنى مستوى ممكن % 0,34 في سنة 2000 ، بعدما بلغ 29% .سنة1994 .
- انخفاض سعر الفائدة (معدل الخصم) إلى6% في سنة 2000 بعدما وصل% 21 سنة 1994 .
- ارتفاع احتياطي سعر الصرف إلى أكثر من 22 مليار دولار سنة2002 .
- انخفاض الديون الخارجية لاقل من 24 مليارنهاية سنة 2001 دولار بعدما بلغت اكثر من 33 مليار سنة1996 .
- انخفاض خدمات الدين لاقل من 25 %في نهاية 2002 ، بعدما بلغت في سنة 1994 ما مقداره 93%
- استقرار سعر صرف الدينار بالقياس للعملات الصعبة من الفترة 1996 -2000.

وفيمايلي الجدول الذي يبين أهم مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي خلال فترة برنامج التعديل الهيكلي:

---

[1] : زرنوخ ياسمينة، **مرجع سابق**،ص179.

[2] : بلعزوز بن علي،كتوش عاشور،**دراسة لتقييم إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على السياسة النقدية**،مرجع سابق،ص14.

الجدول رقم (76): أهم مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي خلال 1993-2001:

الوحدة: مليار دولار أمريكي

المؤشر	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نمو الإقتصادي%	2.2-	0.9-	3.9	4	1.1	4.5	3.2	2.4	2.1
M_2 دج	627	724	800	920	1082	1288	1468	1659	2072
Pibدج	1189	1487	2003	2565	2780	2810	3215	4079	4222
صادرات دولار	10.41	8.9	10.2	13.2	13.8	10.1	13.1	21.6	19.1
واردات	7.99	9.2	10.1	9.1	8.1	8.6	8.9	9.3	9.5
سعر البترول	16.26	16.3	17.6	21.7	19.5	12.9	17.9	28.5	24.9
سعر الصرف دج/دولار	22.5	36	47.6	54.7	57.6	58.8	66.6	75.3	77.7
معدل التضخم%	25.9	29.04	29.8	18.7	5.7	5.0	2.6	0.3	4.2
الديون الخارجية (دولار)	25.7	29.5	31.6	33.7	31.2	30.5	28.3	25.3	22.6
خدمات الدين الخارجي(دولار)	9.05	4.53	4.37	4.52	4.24	4.46	5.08	5.11	4.50
نسبة خدمات الدين إلى الصادرات%	82.2	47.1	38.8	30.9	30.3	47.5	39.1	19.8	22.2
معدل البطالة	23.2	24.4	28.1	25.9	26.41	29.8	-	28.89	27.3

المصدر: ا-لتقرير السنوي لبنك الجزائر 1997،2002

-Evolution De la Dette Exterieure De L'Algerie 1994-2004,Etude De La Banque D'Algerie,Sur le Site Officiel : http://www.bank-of-algeria.dz/docs

إلا أن هذه النتائج الإيجابية التي تحققت على مستوى متغيرات السياسة النقدية ،والتي حافظت على التوازنات الاقتصادية الكلية ، لا يمكن أن تخفي بعض الحقائق السلبية التي نوجزها فيما يلي:

- إن الكثير من النتائج المحققة كان بسبب تحسن أسعار المحروقات و بالتالي لم تكن هذه النتائج بسبب تحسن الأداء الاقتصاد أو نتيجة للرشاد المالي إن ما تحقق من نتائج إنما يتعلق بصفة عامة بجانب الطلب الكلي ، أما ما تعلق بجانب العرض الكلي فإن المؤشرات لا تدعو إلى التفاؤل ، حيث ضعف الأداء الاقتصادي لمختلف القطاعات– ما عدا قطاع المحروقات و قطاع الخدمات[1]:

- ما يجب الإشارة إليه أيضًا أنه، ورغم استعادة التوازنات الاقتصادية الكمية، النقدية والمالية نتيجة سياسات التعديل الهيكلي خلال (1994–1998) وما انجر عنها من استمرار الركود الاقتصادي وغياب فعلي للنمو الاقتصادي، فإن الأوضاع الاجتماعية ، حيث صاحب مرحلة الإصلاحات الاقتصادية تكلفة اجتماعية باهضة مست مختلف شرائح المجتمع فارتفعت معدلات البطالة نتيجة إفلاس و تصفية الكثير من المؤسسات من 24 % سنة 1993إلى أكثر من 29.8% سنة 1997 أي بزيادة تقارب حوالي 5% وحوالي 30% سنة 2000، أضف إلى ذلك انتشار الفقر و الحرمان والآفات الاجتماعية[2].

[1] :المرجع نفسه،،ص15.

[2] : هواري عامر،قاسم حيزية، السياسات **الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها**، (مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول:"السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات،أيام 13/12 نوفمبر ،جامعة سوق أهراس، 2013)،ص04.

4-1 إستراتيجية التنمية الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

منذ سنة 2001 بدأت الجزائر بالشروع في تجربة تنموية جديدة بتنفيذ سياسة إقتصادية جديدة مختلفة عن سابقاتها تعرف بسياسة الانعاش الاقتصادي من خلال تنشيط الطلب الكلي وهي سياسة مالية توسعي ذات توجه كينزي تهدف أساسًا إلى رفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق زيادة الانفاق الحكومي (الاستثماري،الاستهلاكي) قصد تحفيز الانتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة)،وقد تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ ثلاثة برامج تنموية متتالية، وممولة حصريًا من طرف ميزانية الدولة من خلال استخدام عائدات البترول غير المتوقعة يالاستفادة من الطفرة النفطية والاسعار المرتفعة للبترول إبتداءًا من سنة 2001،والتي ساهمت في ازدياد الايرادات الضريبية من المحروقات،وهذه المخططات أو البرامج هي كالآتي:[1]

- **البرنامج الأول:** برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (**PSRE**) خلال الفترة 2001-2004 خصص له مبلغ 525 مليار دج أي حوالي 7 مليار دولار أمريكي.
- **البرنامج الثاني:** البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ في الفترة 2005-2009،خصص له مبلغ يفوق 150 مليار دولار أمريكي.
- **البرنامج الثالث:** البرنامج الخماسي 2010 – 2014 ، ويعد أضخم برنامج تنموي طبق في الجزائر منذ الاستقلال بمبلغ يصل 286 مليار دولار أمريكي.

والشكل التالي يوضح مختلف البرامج الاستثمارية العمومية والمبالغ المخصصة لكل منها:

الشكل رقم (59): تطور مختلف برامج الانعاش المعتمدة في الجزائر (2001-2014) [2]
الوحدة:(مليار دولار أمريكي)

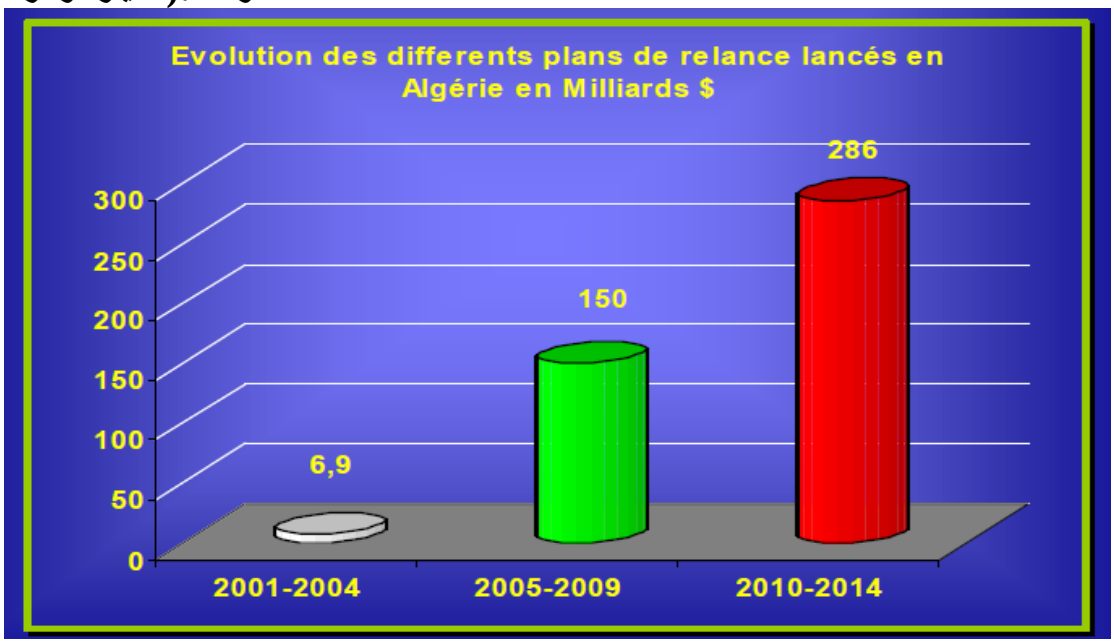

Source : Programme Quinquennal des Investissements Publics 2010 – 2014, AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT,2010,Sur le Site : *www.andi.dz,visité le : 21/05/2014 a 22h43.*

[1]: ***SEDDIKI MALIKA*** ,**Investissements Publics Et Gouvernance En Algerie : Quelle Relaion** ;(Collloque International : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi , l'investissement et la croissance économique,11et 12 mars 2013,Faculté Des Sciences Economiques,Commerciales Et Sciences de gestion université Sétif 1) ,P10

[2] : **Programme Quinquennal des Investissements Publics 2010 – 2014**, AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT,2010,Sur le Site : *www.andi.dz,visité le : 21/05/2014 a 22h43*

1-4-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(PSRE) 2001-2004:

1-4-1-1محتوى وأهداف البرنامج :

جاء هذا البرنامج في مرحلة ما بعد التصحيح الهيكلي المتزامنة مع الارتفاع الكبير والمتواصل لأسعار النفط، لقد وجه برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد على الفترة2001- 2004أساسًا ليتمحور حول الأنشطة والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات و الأنشطة الإنتاجية الفلاحية وتقوية الخدمات العمومية في مجالات الري، النقل و الهياكل القاعدية، و تتحسين المستوى المعيشي، وتحقيق التنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

و تطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني و على وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا كما ترمي تلك الأنشطة إلى خلق مناصب شغل و تحسين القدرة الشرائية، فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر و سياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي و ما بين الجهوي. [1]

وبذلك فإن هذا البرنامج يهدف إلى:[2]

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛
- فك العزلة عن المناطق النائية؛
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها؛
- تطوير المنشات الصحية؛
- تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛
- إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية؛
- تطوير المنشات والمرافق الجوارية؛
- توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة؛
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع؛
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من اجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على
- إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة من الاجراءات الخاصة بالإصلاحات المؤسساتية ودعم المؤسسات الانتاجية الوطنية،وضمن هذا الاطار يمكن تقسيم برنامج الانعاش الاقتصادي إلى أربع برامج رئيسية، كل برنامج يخص قطاع رئيسي يتكون من قطاعات فرعية، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (76): التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي(الوحدة: مليار دج)[3]

السنوات / القطاع	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	**210.5**	**%40.1**
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.7	53.1	6.5	**204.1**	**%38.8**
قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	**65.4**	**%12.4**
دعم الاصلاحات الاقتصادية	30.0	15.0	-	-	**45.0**	**%8.6**
المجموع	**213.1**	**178.2**	**113.2**	**20.5**	**525.0**	**%100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87.

[1] : Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 - 2004, les composantes du programme, P4

[2] : عمار عماري،**آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر**، (مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،أيام 11،12 مارس 2013،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1)،ص09.

[3] : **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**،تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001، ص87

من خلال الجدول يمكن استخلاص مايلي: [1]

– أنه قد تم تخصيص أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج **لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية** حيث استفاد من برنامج خاص يقدر بـ : 210.5 دج مليار دج على مدى أربع سنوات، أي ما يعادل 40.1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك لتدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الازمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 والاصلاحات المطبقة في فترة التسعينات أين أجبرت الدولة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة، هذا بالإضافة إلى أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الانتاجية الوطنية العامة والخاصة ما يساهم في توفير مناصب عمل جديدة بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وبالتالي تقليص نسبة البطالة، وتوفير الظروف الملائمة للاستثمار، وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية.

– أما **بالنسبة لقطاع التنمية المحلية والبشرية** فقد بلغت نسبة المبالغ المخصصة له 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، ما يدل على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن الجهوي بين مناطق الوطن وتحسين الاطار المعيشي للسكان خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما يساعد دعم الموارد البشرية على رفع معدلات التنمية البشرية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين لأفراد المجتمع.

– فيما يخص **قطاع الفلاحة والصيد البحري** فلم ينل إلا مبلغ 65.4 مليار دج أي ما نسبته 12.4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك لكون أن القطاع قد استفاد من **البرنامج الوطني للتنمية للفلاحية" PNDA"** إبتدءًا من سنة 2000، وهو برنامج خاص ومستقل عن برنامج دعم الانعاش الاقتصادي، وبذلك فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر.

–وفي الأخير نجد أن المبلغ المخصص **لدعم الاصلاحات** يقدر بـ 45 مليار دج،أي ما نسبته 8.6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج،وتم توجيهه أساسًا لتمويل الإجراءات والسياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

– **أما فيما يتعلق بالتوزيع السنوي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي**، فيلاحظ أن أنه قد تركز أساسًا خلال سنوات 2003،2002،2001 بقيمة 205.4 مليار دج،185.9 مليار دج،113.2 مليار دج على التوالي، أي بنسة 39.12 % ، 35.4% ، 27.76 % من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تخصص لها سوى 20.5 مليار دج أي مانسبته 3.9 % من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج، الأمر الذي يدل على سعي الحكومة على تنفيذ عمليات ومشاريع البرنامج خلال أقصر فترة بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع المتدهورة بعد الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد والاصلاحات التي تلتها خلال فترة التسعينات والتي كان لها تأثيرات سلبية على المستوى المعيشي للسكان .

2-1-4-1 نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

بناءا على الأهداف المسطرة استطاع هذا البرنامج " برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تحقيق جملة من الإنجازات كان من أبرزها: [2]

-ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2.6 سنة 2001 إلى6.9 % سنة 2003
-انخفاض معدلات البطالة من 27.3 % سنة 2001 إلى 23.7 %سنة 2003 ، حيث ساهم هذا البرنامج في خلق 817000 فرصة عمل.
-انخفاض نسبة الفقر بحوالي النصف بين سنتي 2000 و 2004 أي من% 12.5 إلى6.8 %
- انخفاض معدلات التضخم التي انتقلت من 4.2 %سنة 20001 إلى 2.6 % سنة 2003

[1] : نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة فى الجزائر فى الفترة 200-2010**، (مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد12،ديسمبر2012)،ص-ص 252،253.

[2] : جديدي روضة، **أثر برامج الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي**،(مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014،أيام 11،12 مارس 2013،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سطيف1)،ص09.

- -إنجاز العديد من المنشآت القاعدية والبنى التحتية، و كذلك بناء و تسليم 700.000 مسكن.
- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار(أي 3.700 مليار دينار)، منها حوالي30 مليار دولار(أي 2.350مليار دينار) من الإنفاق العمومي؛

وقد صاحب هذا البرنامج قيام الدولة باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات(عصرنة إدارة الضرائب، تهيئة المناطق الصناعية)، والتي تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار الإنتاج وتحسين مناخ الأعمال بالشكل الذي يسمح بدخول رؤوس الأموال الأجنبية حيث أن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه و بأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية، وجب تطبيق هذه التعديلات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار يمكن تلخيص مجموعة التدابير الجبائية و الأحكام المالية التي تم اتخاذها في الجدول التالي: .[1]

جدول رقم (78): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

الوحدة مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	**20**
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	**22.5**
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	**2**
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	-	**2**
نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	**0.08**
المجموع	**6.33**	**11.35**	**13.7**	**15.2**	**46.58**

Source : Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes, OP - CIT,P20 .

يتبين لنا من الجدول أعلاه، من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج، ثمة عدة تغيرات وجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي، من اجل ذلك قامت الحكومة بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار و تحسين عمل المؤسسة و الإسراع في إجراءات الشراكة و فتح راس المال، بالإضافة إلى التحضير للإنضمام للمنظمة العالمية للتجارة و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

وبذلك خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة الصعبة إتجاه مقرضي المال،وكانت مسددة، واسترجعت التوازنات الإقتصادية الكلية،حيث حققت الجزائر في سنة 2003نسبة نمو اقتصادي قدرها 6,8% واحتياطات صرف قدرها 32,9 مليار دولار في زيادة مستمرة .

و بالمقابل، فان ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28,3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، بينما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1.059مليار دج في سنة 1999 الى 911 مليون دج في سنة.[2]

وعند أواخر شهر ديسمبر 2003 ، كانت حصيلة المشاريع كالتالي: [3]

[1] : حبارك سمير، **تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر1990-2000**، (رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، السنة الجامعية 2001-2002)، ص238.

[2] : **الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004** ، الدورة العامة العادية السادسة و العشرون، جويلية 2005 ، ص4

[3] : Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 à Décembre 2003, P 1.

جدول رقم (79): عدد المشاريع عند أواخر شهر ديسمبر2003

القطاعات	المشاريع
الموارد المائية	4386
السكن والعمران	2448
الأشغال العمومية	1868
الفلاحة	1596
البنى التحتية للشباب	1134
التعليم	1046
الاتصالات	564
الصحة	545
الصيد	339
الحماية الاجتماعية	223
الطاقة	247
البنى التحتية للثقافة	162
TUP HIMO والبنى التحتية للإدارة	982
التعليم العالي والبحث العلمي	149
التكوين المهني	174
البيئة	99
الصناعة	59
التعليم عن بعد	33
النقل	9
مجموع المشاريع	**16063**

Source : Bilan du programme de soutien de la relance économique, Septembre 2001 àDécembre 2003, P 2.

أما عن نسبة المشاريع المنفذة فهي:

- 11.811مشروع منجز (73 %).
- 4.093مشروع في طور الإنجاز (26 %)
- 159مشروع في طور الإنطلاق (1%)

2-4-1 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (PCSC) 2005-2009:

1-2-4-1 مضمون وأهداف البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009:

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذهافي إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، بهدف تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة وإلى وضع الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة هذا من جهة ،ومن جهة أخرى يساعد على تحسين مستوى معيشة السكان بتنمية البنية التحتية للبلاد لاسيما(شبكات النقل ،الأشغال العمومية، الريّ، الفلاحة و التنمية الريفية).[1]

وضع البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها فيمايلي:[2]

- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة** : حيث أنّ ما مرّت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثّر سلبا على نوع و حجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملّحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

[1] : جديدي روضة، مرجع سابق، ص09.

[2] صالحي ناجية،مخناش فتيحة،**أثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**،(مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،أيام 11،12 مارس 2013،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1)،ص06

- **تحسين مستوى معيشة الإفراد :** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي، و يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنر العمل ومن ثم على حركيةالنشاط الاقتصادي.

- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية :** وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذا أنّ تطويرها المتواصل يجنّب مشكلة الندرة التي تتميّز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أنّ البنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي :**يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

ويشمل هذا البرنامج خمسة محاور هي: تحسين ظروف المعيشة، تطوير المنشآت القاعدية، دعم النمو الاقتصادي، تحديث الخدمة العمومية، ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة،أخذ قطاع التنمية المحلية والبشرية وقطاع الأشغال العمومية و الهياكل القاعدية حصة الأسد من الغلاف المالي المخصص للبرنامج بنسبة 86 %[1] وقد تم توزيع المخصصات المالية لهذا البرنامج كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (80) : توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

القطاعات	المبالغ (مليار دج)	النسبة (%)
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.15	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية تحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50.0	1.1
مجموع البرنامج الخماسي 2005-2009	**4202.75**	**% 100**

Source : www.premier.ministre.gov.dz consulté le 21/08/2013 à 21h45.

من خلال الجدول نجد أنه:

- قد تم **تخصيص45.5 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج لتحسين ظروف معيشة السكان** (السكن، الصحة ،الماء،الغاز،والكهرباء،...)، حيث قامت الدولة في إطار هذا البرنامج بإنجاز مليون وحدة سكنية، إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب، توزيع الغاز والكهرباء على نطاق واسع....، وهو يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية،

ووُزعت هذه الحصة على عدة قطاعات، كان النصيب الأكبر فيها لقطاع السكن(555 مليار دج)، ويليه قطاع التربية الوطنية 100 (مليار دج)في شكل إنشاء مزيد من الأقساموالمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية ، ثم يأتي قطاع التعليم العالي 626 (مليار دج) لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.

- وتوجيه 40.5 % من المبلغ الإجمالي للبرنامج نحو إنجاز المشاريع الكبرى في مجال المنشآت القاعدية ، حيث وزعت هذه القيمة (1703.1 مليار دج)على أربعة قطاعات فرعية كما يلي: [2]

---

[1]: ***SEDDIKI MALIKA*** ,**Investissements Publics Et Gouvernance En Algerie : Quelle Relaion** ; (Collloque International : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi , l'investissement et la croissance économique,11et 12 mars 2013,Faculté Des Sciences Economiques,Commerciales Et Sciences de gestion université Sétif 1) ,P11

[2] : **البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول www. Premier _ ministre . you . dz / avabe / media / pdf /textere E ssentiels /progpilar /progcroissance . pdf .**

- النقل (700مليار دج)، الأشغال العمومية (600مليار دج)، الماء(سدود و تحويلات) 393مليار دج)، تهيئة الإقليم (10.15مليار دج.)

- وبالنسبة لدعم التنمية الاقتصادية فقد خصصت لها الدولة مبلغ 337.2 مليار دج ما نسبته 8% من الغلاف المالي المخصص للبرنامج، وقد تم توزيعه كالتالي:[1]

الجدول رقم (81) : توزيع المبالغ المالية الموجهة لدعم التنمية الاقتصادية:

برنامج دعم التنمية الاقتصادية	الفلاحة والتنمية الريفية	الصناعة	الصيد البحري	ترقية الاستثمار	السياحة	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
المبالغ(مليار دج)	300	13.5	12.0	4.5	3.2	4.0

Source : www.premier-ministre.gov.dz

إذَا سعيًا لتطبيق برنامج دعم التنمية الاقتصادية يتضح لنا من خلال الجدول:

- إهتمام الدولة **بقطاع الفلاحة والتنمية الريفية** الذي خصصت له **مبلغ 300مليارد** الأمر الذي يعكس أهمية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات ،

- تخصيص **مبلغ 13.5 مليارد لقطاع الصناعة** قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية، ومبلغ 12مليار لدعم عمليات الصيد البحري ، بالإضافة إلى الاهتمام **بترقية الاستثمار** وتهيئة المناخ المناسب لجلب الاستثمارات المحلية والأجنبية حيث خصص لذلك ما يقارب **4.5مليارد**.

- ولتشجيع **السياحة** تم تخصيص ما قيمته **3.2 مليارد** بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي،كما خصصت الدولة **مقدار 4مليارد لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية** نظرًا للدور الذي تلعبه هذه الأخيرة في تطوير النشاط الإقتصادي وتوفير مناصب العمل ما يدعم النمو والتنمية الاقتصادية للدولة.

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر من حيث قيمته "والتي بلغت في شكله الأصلي **4203 مليارد** ، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين ، **أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليارد** و **آخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليارد** ، زيادة على **الموارد المتبقية** من **مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدر ب 1071 مليار دج** ،والصناديق الإضافية المقدرة ب **191 مليارد** والتحويلات الخاصة **بحسابات الخزينة بقيمة1140 مليار دج**، وعليه **المجموع النهائي** لقيمته يصبح **8705 مليار دج .**[2]

1-4-2-2 نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

وقد نتج عن تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو مجموعة من النتائج أهمها[3]:

-تزويد95 %من السكان بشبكة المياه الصالحة للشرب.
-تم إيصال86% بشبكة التطهير.
-الوصول إلى تكنولوجيات الإعلام الاتصال.
-تطور في مجال إقامة المنشآت الصحية(إنجاز 800 منشأة صحية.)
-تمّ إيصال الكهرباء بنسبة 98 %
-إنجاز شبكة طرقات تقدر ب 110000 كلم.
-حدوث تحسن في المناخ الاستثماري.
-نمو بعض القطاعات كقطاع البناء الأشغال العمومية والأنشطة المرتبطة بها(مواد بناء،المناجم، المقالع)...الماء والطاقة.
- -حدوث تحسن في القطاع الفلاحي (المحصول الفلاحي لسنتي 2008-2009 قدر ب6.2 مليون قنطار) بذلك حقق القطاع الفلاحي نمو قدر بـ 19.7 %

[1]: www.premier-ministre.gov.dz,OpCit.

[2] : صالحي ناجية،مخناش فتيحة،**مرجع سابق**،ص06

[3] : جديدي روضة،**مرجع سابق**،ص،ص11-12.

-ارتفاع معدل النمو خارج المحروقات من4.7 % في 2005 إلى9.3 % في 2009 وذلك نتيجة لارتفاع نسبة النمو في كل من قطاع الفلاحة والبناء ، الأشغال العمومية.

-تحسن في المستوى المعيشي للسكان.

. -ارتفاع متوسط الدخل الفردي الذي بلغ 4746 دولار في 2008.

-ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 329338 مؤسسة سنة 2005 الى 455000 مؤسسة سنة 2009 مع العلم انها في سنة 2001 كان عددها 180000 مؤسسة.

3-4-1 برنامج توطيد النمو أو مخطط التنمية الخماسي(PCCE)(2010-2014):

1-3-4-1 المحتوى والأهداف:

قدمت الحكومة في سنة 2009 البرنامج الثالث للانتعاش الاقتصادي في ظل محيط دولي سجل وجود الأزمة المالية والاقتصادية التي مست جميع الاقتصاديات وجعلت العالم في تراجع كبير،وفي حين أن العديد من الدول وضعت قيود مالية صارمة فإن الجزائر أعلنت عن برنامجها الخماسي الثاني 2010-2014 الذي يمثل مواصلة لمخططي الانعاش السابقين(2001-2009) مجند بغلاف مالي إجمالي قدره 21124مليارد مايعادل 286 مليار دولار من أجل دعم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي شرع فيها منذ عشر سنوات.[1]

وبذلك فإن هذا البرنامج الخماسي يهدف إلى مايلي: [2]

- دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي؛
- تحسين الخدمات العمومية، المحركة للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية؛
- دفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق؛
- مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين الجهود الرامية إلى تحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب
- واستكمال المشاريع الجارية؛
- دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية؛
- الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني؛
- تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي؛
- النهوض بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال؛
- التأكيد على أهمية التعليم والتكوين العاليين وتوسيع قاعدتهما.

2-3-4-1 مضمون برنامج توطيد النمو 2010-2014

تم تقسيم المبلغ المالي المخصص للبرنامج الخماسي والمقدر بـ 21214 ملياردج إلى ثلاثة برامج فرعية يمكن توضيحها في الجدول الموالي: [3]

[1]: Seddiki Malika,OpCit,P12.

[2] : عمار عماري، محمادي وليد، **مرجع سابق**، ص09

[3] : نبيل بوفليح،**دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**،مرجع سابق،ص255

الجدول رقم (82): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014

البرنامج	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة المئوية %
1- **برنامج تحسين ظروف معيشة السكان:**	**9903**	% 45.42
– السكن	3700	
– التربية،التعليم العالي،التكوين المهني	1890	
– الصحة	619	
– تحسين وسائل وخدمات الإدرات العمومية	1800	
– باقي القطاعات*	1886	
2- **برنامج تطوير الهياكل القاعدية:**	**8400**	%38.52
– قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
– قطاع المياه	2000	
– قطاع التهيئة العمرانية	500	
3- **برنامج دعم التنمية الاقتصادية**	**3500**	%16.05
– الفلاحة والتنمية الريفية	1000	
– دعم القطاع الصناعي العمومي	2000	
– دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	500	

المصدر: : نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، (مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد12،ديسمبر2012)،ص255

مايمكن ملاحظته حول هذا البرنامج هو مواصلة الحكومة لجهودها التي بذلتها في سبيل إرساء قواعد توطيد النمو من خلال دعم كل ما يخص التنمية البشرية التي تعتبر الهدف النهائي لأي سياسة اقتصادية واجتماعية حيث خصصت لبرنامج تحسين ظروف معيشة السكان(السكن،الصحة،التعليم،...)ما نسبته 45.42% من القيمة الاجمالية للبرنامج، وكذا دفع وترقية قطاع الأشغال العمومية إلى التوسع والتطور مع الاهتمام بمواصلة تنمية وتطوير قطاع الفلاحة والتنمية الريفية والقطاع الصناعي ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يعكس رغبة الحكومة في إستهداف أهم القطاعات المؤثرة بصفة مباشرة في معدلات النمو الإقتصادي ومستويات التشغيل،والشكل الموالي يبين مختلف القطاعات المعنية بهذا البرنامج الاستثماري:

الشكل رقم (60): حصص أهم القطاعات المعنية بالبرنامج الاستثماري العمومي2010-2014

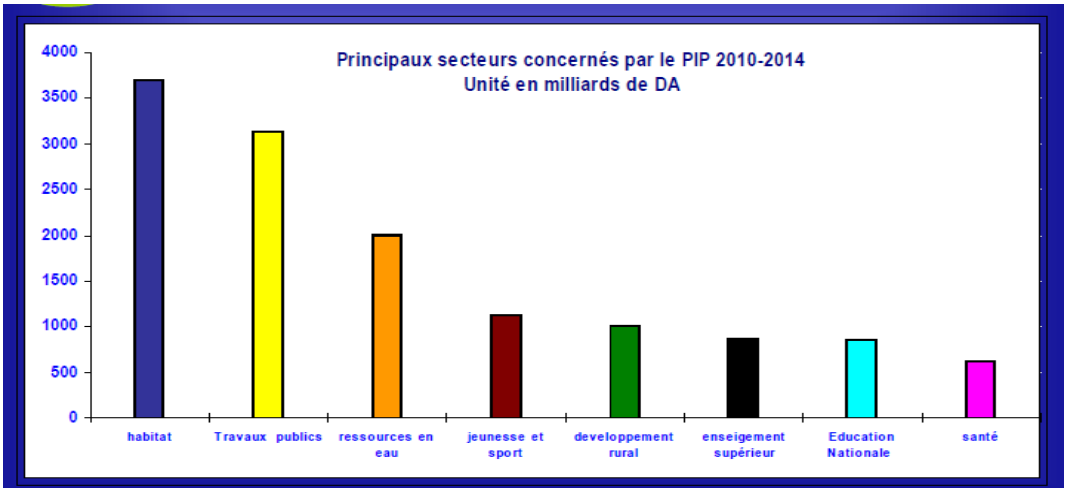

***Source* : *Programme Quinquennal des Investissements Publics 2010 – 2014*, AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT,2010,Sur le Site : www.andi.dz,visité le : 21/05/2014 a 22h43.**

إذًا مايؤكده الشكل السابق هو إعطاء الدولة الأولوية لقطاع السكن والأشغال العمومية من أجل مواصلة تنمية وتطوير قاعدة البنى التحتية الأساسية وتحسين الخدمات العامة،مع الاهتمام بمشاريع الموارد المائية، والتنمية الريفية،بالإضافة إلى قطاع الشباب والرياضة،دون إهمال قطاعات التعليم العالي والتربية الوطنية والصحة لما لها من دور في تفعيل التنمية الشاملة للإقتصاد الوطني.

* : قطاع الشباب والرياضة،الثقافة،قطاع الصحة العمومية،عمليات التهيئة العمرانية وتطوير وسائل الإعلام،الشؤون الدينية

1-4-3-2 نتائج برنامج توطيد النمو (2010-2014):

لقد استطاعت الدولة بعد 03 سنوات من تبني هذا البرنامج أن تحقق النتائج التالية[1]:

-ارتفاع نسبة التشغيل و انخفاض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012 الى 9.7 %

- ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي وصل عددها سنة 2011 الى642913 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر ما يقارب 1.676.196 منصب عمل.

-ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة25.77 % حيث بلغت 1.22 مليار دولار سنة2011 مقابل 0.97 مليار دولار سنة 2010.

-ارتفاع في عدد الاستثمارات الأجنبية

-ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برامج الانعاش الاقتصادي.

-تحسن ملحوظ في الهياكل القاعدية

1-5 تقييم استراتحية التنمية الجزائرية من مخططات التنمية إلى سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014:

إذًا غداة الاستقلال قامت الحكومة الجزائرية بوضع مجموعة من القرارات الإقتصادية كتدخل سريع لمعالجة الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة التي خلفها الاستعمار الفرنسي، وبدأت مجهودها التنموي بخطط تنموية متتالية طويلة المدى (1967–1989) مبنية على النهج الاشتراكي ومبدأ التخطيط المركزي والتدخل المباشر للدولة في الاستثمارات الانتاجية.

ونظرًا لكون أن إنجاز مجمل هذه المشاريع والاصلاحات التي تتضمنها هذه المخططات متعلقة بإيرادت الدولة المرتبطة أساسًا بأسعار النفط ووضعية السوق النفطية العالمية، فإن الدولة عجزت عن تحقيق مجمل الاهداف التي أقرها المخطط الخماسي الثاني(1985-1989) بسبب الأزمة النفطية التي عرفتها الجزائر في 1986،الأمر الذي أدى إلى إعتماد برنامج مكثف للاصلاحات من خلال كل من إتفاقيات الاستعداد الائتماني، برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي.

إلا أن نتائج هذه الإصلاحات كانت محدودة واقتصرت على تحسين بعض الجوانب النقدية وإغفال جانب النمو الاقتصادي الفعلي،ومن هنا جاءت برامج الانعاش الاقتصادي الثلاثة لدعم ومواصلة النمو الاقتصادي(2001-2014)، وهنا سنحاول تقييم النتائج التي حققتها هذه الاستراتجية التنموية التي اتبعتها الجزائر من مخططات التنمية إلى سياسة الانعاش الاقتصادي،وذلك كمايلي:

1-5-1- تقييم المخططات التنموية الخمسة(1967-1989):

عرفت الاستراتجية التنموية التي إتبعتها الجزائر عقب الاستقلال من خلال المخططات التنموية نتائج متباينة من مخطط إلى آخر بسبب إختلاف الظرفية الاقتصادية والامكانيات المتاحة،وعلى العموم يمكن تسجيل بعض النتائج الايجابية ،رغم الفشل النسبي الذي عرفته هذه المخططات في مسار التنمية الاقتصادية الجزائرية،ومن هنا قمنا بالفصل بين النتائج الايجابية و السلبية في عملية التقييم،وذلك كمايلي:

1-5-1-1 النتائج الإيجابية:

لقد أدت مخططات التنمية الخمسة خلال الفترة (1967-1989) إلى نتائج جديرة بالملاحظة في عدة ميادين وإلى إحداث تحولات عميقة في الاقتصاد الجزائري منها:

– تأميم الأراضي الزراعية وقطاع المحروقات وإقامة مؤسسات وطنية عملاقة سخرت لها إمكانيات مالية ضخمة،وذلك من خلال خطة تنموية طويلة المدى (1967-1980) تمثلت في المخطط الثلاثي الأول (1967-1969)،المخطط الرباعي الاول (1970-1973)،والمخطط الرباعي الثاني(1974-1977)،وكان

[1] : جديدي روضة،**مرجع سابق**، ،ص15.

الهدف الاستراتيجي من هذه السياسة التنموية حسب الميثاق الوطني (1976) هو استكمال الاستقلال الوطني ، والاهتمام بترقية الفرد وبناء مجتمع متحرر .[1]

– قيام الحكومة الجزائرية في عام 1967 بتأميم المشاريع الأجنبية في القطاعات الصناعية الأساسية، وتم في هذا الإطار تأميم قطاع توزيع مواد ومشتقات المحروقات ،وأسست شركات وطنية أسندت لها مهام تجسيد سياسة التصنيع.

– الاستثمار في قطاع المحروقات لرفع الصادرات لأجل تغطية الإستثمارات الصناعية بحوالي 75%.

– الاستثمار في القطاع الصناعي لتزويد البلاد بقدرات صناعية تحل محل المحروقات في ضمان وسائل الدفع الضرورية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر[2].

حيث تميزت هذه المرحلة من مسيرة الاقتصاد الجزائري بتخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للإستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى،وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز،ولقد كان الهدف هو التصنيع وبسرعة كبيرة من خلال الإعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وبالتالي فقد لعبت الدولة دورًا جوهريًا في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة، ولقد ترتب على هذه السياسة أداء إقتصادي لابأس به حيث بلغ متوسط النمو الإقتصادي السنوي7% خلال الفترة (1967-1979)،كما انخفضت معدلات البطالة خلال هذه الفترة لنصل إلى 22.3% سنة 1978،وارتفع كل من الناتج الداخلي الإجمالي،وكذا نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول التالي:[3]

الجدول رقم (83): تطور كل من الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات خلال الفترة(1967-1979)[4]

الوحدة: مليارد

البيان	1969-1967	1973-1970	1977-1974	1979-1978
الناتج الداخلي الإجمالي	56.8	114	158.5	115.8
الاستثمارات	9.16	36.31	121.23	54.78
نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الاجمالي %	**16**	**31.8**	**76.5**	**47.4**

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والأزمة السياسة**،(مطبعة دحلب،الجزائر،1993)،ص186

ونلاحظ من خلال الجدول الاتجاه المستمر في الارتفاع في نسبة الاستثمارات إلى الناتج الداخلي الإجمالي من مخطط إلى آخر،خاصة بانسبة لمخطط الرباعي الثاني أين شهد الاستثمار في قطاع الصناعة المصنعة إهتمامًا كبيرًا، بالإضافة إلى إرتفاع حجم الناتج الداخلي الإجمالي من 56.8 ملياردج في المخطط الثلاثي إلى 158.5ملياردج خلال المخطط الرباعي الثاني وذلك نتيجة للإرتفاع في أسعار البترول خلال هذه الفترة.

– خلق " أقطاب النمو "لتحفيز عملية تنمية قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى وذلك بإقامة:
  – قطبان للصناعة البتروكمياوية (أرزيو، سكيكدة)
  – قطب لصناعة الحديد والصلب والمعادن في عنابة.
  – قطبان للصناعة الميكانيكية(رويبة ،المدية)[5] .

– على مستوى القطاع المصرفي تم إنشاء البنك الخارجي الجزائري (BEA) كثالث بنك ودائع، في 01أكتوبر1967 بموجب المرسوم رقم 67–204، ليخلف05 بنوك أجنبية بإجمالي 23وكالة تابعة لها وهي:القرض الليوني،الشركة العامة،قرض الشمال،البنك الصناعي للجزائر والبحر الابيض المتوسط، بنك باركلاي، أما دوره فتمثل في اسهيل وإدارة العلاقات التجارية والمالية مع الخارج والعمل على تطوير التجارة وتوجيهها لخدمة أهداف الإقتصاد المخطط،تشجيع الصادرات من المنتوجات الصناعية،والإشراف على

[1] :بوعشة مبارك، **مرجع سابق**، ص02.

[2] : عبد القادر سيد أحمد ، **النفط والتنمية(المثال الجزائري)**، (مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ،عدد03،1983) ، ص53.

[3] : دلال ين سمينة، **تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية-دراسة حالة الجزائر-**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة،2012-2013)،ص،ص207-215

[4] : محمد بلقاسم حسن بهلول، **مرجع سابق**،ص186

[5] : عبد النعيم محمد مبارك ، **مبادئ علم الاقتصاد** ،(مصر ، الدار الجامعية ، 1999) ، ص116

القروض الخارجية وتقديم القروض لقطاعات هامة كقطاع المحروقات،الصناعات الثقيلة،النقل البحري،الصناعة الالكترونية والكيماوية.

– وفي مجال التجارة الخارجية:تم في سنة 1968وبناءًا على الأمر رقم 35/68 المؤرخ في 1968/02/02 وضع تعريفة جديدة جاءت لمراجعة نظام التعريفة السابقة في محاولة منها لبناء إقتصاد مستقل وتوجيه الواردات لخدمة إستراتجية التنمية الوطنية وتحقيق أهداف المخطط التنموي،وقد بنيت هذه التعريفة على أساس مفهوم الإنتقاء عند الاستيراد وإحلال الواردات،وأقرت هذه التعريفة فئتين من البلدان للتعامل التجاري وهي:

– المجموعة الإقتصادية الأوربية، -البلدان التي أبرمت معها الجزائر عقود وإتفاقيات تجارية.

وقد ميزت هذه التعريفة بين المنتجات المحولة والمنتجات غير المحولة بغية توجيه الواردات لخدمة إستراتجية التنمية الوطنية،ويتجلى ذلك من خلال رفع قيمة التعريفة الجمركية المطبقة على المواد المحولة دون المواد غير المحولة التي تفرض عليها تعريفة جمركية أقل،كما ميزت هذه التعريفة الجمركية بين المواد الإستهلاكية ذات الأولوية،والمواد أو المنتجات الكمالية ذات الرسوم الاكثر ارتفاعًا،وذلك بغرض حماية الانتاج الوطني من المنافسة الأجنبية والحد من إستيراد السلع التي لاتخدم التنمية من جهة أخرى[1].

ورغم هذه الجهود التنموية إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تكن في المستوى المطلوب وفي مستوى الاستثمارات المالية المخصصة لها،وذلك راجع للتأخر في الإنجاز وزيادة تكاليف استهلاك الاستثمارات مما أدى إلى خلق آثار اقتصادية محدودة ومشاريع مؤجلة،ففي نهاية 1978 كان الباقي تحقيقه من المخطط الجاري يقدر بـ 210مليارد أي مايعادل أربعة سنوات من التخطيط على وتيرة 1978، أي أن النتائج المحققة من الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لم تكن في مستوى الطموحات المنتظرة ويمكن توضيح النتائج السلبية فيمايلي:

1-5-1-2 النتائج السلبية:

نظرا لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والإختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينات، وتعدد جوانب الأزمة: اقتصادية وسياسية واجتماعية وأمنية، اتضح مع الوقت أن الاعتماد على أسلوب المعالجات الجزئية لن يكون مجديا،وأنه لابد من إتباع إستراتيجية للإصلاح الاقتصادي تكون شاملة، ترمي إلى معالجة معظم الاختلالات والفجوات (الداخلية والخارجية)،وتسهم في تسريع خطى التحول البنياني لتأهيل مسيرة التنمية الاقتصادية من بلوغ مرحلة النضج الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة لمعظم أفراد المجتمع الجزائري حيث أكدت مختلف البرامج والاستراتجيات التنموية المتبعة من طرف الجزائر خلال هذه الفترة (1967-1989) وجود مايلي:

– خلل في تسيير التنمية:

فلقد بنيت إستراتيجية التنمية في الجزائر على القطاع الصناعي، وتم التركيز في المرحلة الأولى من التخطيط (1967–1979) على الاستثمار الموسع وإهمال قواعد التسيير الاقتصادي لحساب قواعد التسيير الاجتماعي، مما أفقد التنمية نسبة 40%إلى 50% من طاقتها الإنتاجية بسبب ضعف الأخذ بقواعد التسيير،

وفي المرحلة الثانية (1980-1989) تم التركيز على تحسين مستوى التسيير، مع كبح واضح لحركة الاستثمار الإنتاجي خصوصا في القطاع الصناعي، نظرا لارتباطها بقطاع المحروقات كمصدر أساسي للتراكم،بالإضافة لذلك هناك خلل توازني في إستراتيجيات التنمية المطبقة في مجال تعبئة الموارد الوطنية المتاحة، بسبب سوء تقدير أهمية القطاع الخاص ودوره في خدمة التنمية وتهميش إمكانياته[2].

فمن بين أوجه القصور في السياسات الداخلية بالجزائر، بطء عملية التحول البنياني الذي شرعت فيه مع بداية خطط التنمية الاقتصادية عام 1967 والاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات لتمويل عملية التنمية، والسياسات المالية التوسعية المتبعة، و تبنيها إستراتيجية تنموية ذات توجه داخلي ارتكزت على التوسع المفرط في مشاريع القطاع العام الصناعي وتهميش دورا لقطاع الزراعي، كما ساد في إطار هذه الإستراتيجية التوجيه

[1] : دلال ين سمينة،مرجع سابق، ص،ص207-208

[2] : محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، (الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني،1999)، ص210

المركزي للاقتصاد و فرض القيود المختلفة على ممارسة الأنشطة الاقتصادية بما يخدم القطاع العام الذي ظل يعاني من ضعف كفاءة أداته[1].

- **الخلل في تسيير التجارة الخارجية:**

يرجع هذا الخلل إلى هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الوطنية بأكثر من 97 %، وعجز السياسة الاقتصادية عن تنويع الإنتاج الوطني، وهو ما جعل الانخفاض المفاجئ لأسعار المحروقات يؤدي إلى تقلص عائدات الدولة من العملة الصعبة، فنجم عنه انخفاض القيمة الإجمالية للواردات إلى 34 %سنة 1987 ، ومس بشكل أقوى تموين الجهاز الإنتاجي القائم بالمواد الأولية ونصف المصنعة، والتي انخفضت بما يزيد عن 48 % عام 1987 مقارنة بعام ، 1984، وفي المقابل ارتفعت قيمة الواردات الغذائية من % 15,9 سنة 1979 إلى % 19,6سنة 1985 ، مما أثر سلبًا على مستوى التنمية الاقتصادية. [2]

- **ضعف معدل إنجاز الاستثمار الوطني:**

التأخر في الإنجاز وتفشي البيروقراطية في الإدارات المركزية حيث عرفت مرحلة (1967-1979) تخصيص مبالغ ضخمة للاستثمارات، تميزت بارتفاع تكاليفها وفاقت آنذاك مثيلاتها بالدول الصناعية ، فمثلاً كانت تكلفة الاستثمار بمركب الحديد والصلب بالحجار تقدر ب 2500 دولار للطن ، في حين لم تتجاوز التكلفة آنذاك 1200 دولار للطن بكندا ولمركب بنفس الحجم، كما كان الخلل في وتيرة إنجاز الاستثمارات بالنسبة للأهداف المحددة[3].

إلاّ أنه هذه المرحلة نفذت82 %فقط من الاستثمارات المخططة خلال المخطط الثلاثي (67-1969)، أما المخطط الرباعي الثاني فزادت فيه تكاليف المخطط بمقدار 154 ملياردج ، وذلك راجع إلى التوسع في الاستثمارات الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في سنة 1973 إلا أن35 % من قيمة الاستثمارات لم تنفذ، وذلك يرجع لمحدودية مؤسسات الإنجاز أما مشاريع المخطط الخماسي الثاني فإنها توقفت بسبب انخفاض أسعار البترول التي بلغت سنة 1986 أقل من 10 دولارات للبرميل ، مما عقد مشكلة البطالة وظاهرة الندرة التي مست المواد الضرورية كالأدوية والمواد الغذائية. [4]

وبذلك كان الفارق بين المشروعات الصناعية المسجلة وبين تلك التي نفذت فعلا في المكان هامًا ، إذ نجد في نهاية سنة 1979، 975مشروعا للصناعة المحلية مسجلة في قائمة الجهاز المركزي للتخطيط، منها 144مشروع ورث عن المخطط الرباعي الأول ، ومن ضمن 434 مشروعا صغيرا مسجلة بين 1974-1979 نجد أكثر من النصف باقية دون تلزيم[5].

جدول رقم(84): تطور هياكل الإستثمارات الصناعية بالجزائر نسبة لإجمالي الاستثمارات

المخططات	الثلاثي67-1969	الرباعي I 1973-70	الرباعي II 1977-74	سنة 1979	الخماسي I 1984-80	الخماسي II 1989-85
الهيكل المنتظر%	60	44.7	43.5	72.4	39	32
هيكل الإنجازات مالية%	72	53.3	61.2	77	28	23.4

Source : Abdelhamid Brahimi , **Sstratégie de développement pour l'Algérie, Défis et enjeux** , économica ,Paris, 1991 , P269

بينما في مرحلة (80-1989) سجل انخفاض نسبي في الاستثمارات الصناعية من % 39 إلى % 32 ، فخلال المخطط الخماسي الثاني (85-1989) كان متوسط الاستثمار السنوي الفعلي للدولة 74 مليار د.ج ، محققا متوسط تشغيل سنوي فعلي بـ 75.400 منصب جديد ، وهي تكلفة استثمارية عالية تعبر عن ضعف فعالية التسيير وهدر للأموال ما يتطلب معالجة علمية وعملية،وانخفضت إنتاجية الاستثمار بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي، والذي كان متوسطه السنوي 11 مليار دج وبمعدل إنتاجية% 14.8 ، أي أنه لزيادة الناتج الداخلي الإجمالي PIB ب 1 :دج يستوجب تكلفة استثمارية قريبة من 6.7 دج[6].

---

[1] : مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر**-،(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،والعلوم التجارية،تخصص إقتصاد التنمية،جامعة تلمسان،2009-2010)،ص206.

[2] : محمد بلقاسم حسن بهلول،، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،مرجع سابق،ص211.

[3] : مولاي، لخضر عبد الرزاق،مرجع سابق، ص207.

[4] : Abdelhamid Brahimi , **Stratégie de développement pour l'Algérie (Défis et enjeux**), (économica , Paris,1991) , PP : 152-153

[5] : بوعشة مبارك، **مرجع سابق**، ص09.

[6] : مولاي، لخضر عبد الرزاق،**مرجع سابق**، ص207.

- **التراجع في معدلات النمو:**

نتيجة لانخفاض وتيرة الاستثمار المرتبط في تمويله بإيرادات المحرقات، والتي عرفت تراجعا سنة 1986مما أدى لانكماش في النمو الاقتصادي في أغلب القطاعات الاقتصادية كما يوضحه الجدول التالي: [1]

الجدول رقم (85) يوضح: تطور معدل النمو للإنتاج الصناعي بين عامي85 -1988

السنوات	1985	1986	1987	1988
معدل النمو السنوي لحجم الإنتاج	%5.2+	%0.6+	%1.4-	%2.7-
معدل نمو الإنتاج الصناعي خارج المحروقات	%4.6+	%2.6-	%4.6-	%1.4-

المصدر :محمد بلقاسم حسن بهلول، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، مرجع سابق، ص214

ويقدر التأخير في إنجاز المشاريع الصناعية في المتوسط يقدر 2-3 سنوات ، ولوحظ حتى أن فترة الإنجاز لبعض المشاريع امتدت من 5-7 سنوات،فالتكاليف الزائدة والخسائر المتعلقة بهذا التأخير معتبرة .[2]

وتعتبر مسألة زيادة التكلفة في الصناعة الجزائرية ظاهرة معقدة يمكن إرجاعها إلى عدة عوامل:

- **خارجية:** تعود للمحيط الدولي وتدخل الشركات الهندسية ، فالعوامل الأولى خاصة بالجزائر أما الأخرى فإنها توجد في كل الدول النامية ، حيث نجد تدخل الشركات المتعددة الجنسيات وبالأخص في أمريكا اللاتينية

داخلية: هي نتاج نموذج ونمط التصنيع المختار(مركبات متكاملة بقوة لكن لا علاقة لها بالاقتصاد الوطني)،[3]،حيث أن طبيعة وحجم المشروعات الصناعية قد صممت بطريقة غير سليمة وأظهرت من ناحية التكنولوجيا أو الإنجاز رغبة في محاكاة مشروعات المؤسسات الوطنية أكثر من الاهتمام بالتلاؤم مع الظروف المحلية للمرافق الأساسية واليد العاملة ،ونظرا لهذا اللنقص الملحوظ في تحضير شروط إنجاز المشاريع وانعدام التنسيق بين مختلف المؤسسات ، أجبرت المؤسسات على أن تأخذ على عاتقها نقاط المحيط (تهيئة المناطق،الري، المنشآت الأساسية ، السكن ، التكوين ،....)، وهذا ما أدى بطبيعة الحال إلى الزيادات المفرطة في التكاليف

وبهذا فإن امتداد الآجال والتكاليف الباهضة ودرجة الإنجاز المتباينة لأعمال الاستثمار تطرح من جديد مشكل الترابط الإجمالي بالداخل والخارج للسياسة الاقتصادية المتبعة ويقلل من المردودية الاقتصادية لهذه الأعمال على الجماعات الوطنية [4].

- **ضعف الطاقة الإنتاجية:** حيث بلغت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية الوطنية سنة 1980 حوالي 40% ، وهي نسبة ضعيفة وتمثل على صعيد قطاع التشغيل نسبة التحكم في التسيير،خصوصًا في القطاع الصناعي الذي عانى من تدهور مستوى التموين بوسائل الإنتاج كالمواد الأولية ومواد التجهيز والصيانة، وانشغل كثيرا بالجانب التنظيمي، بعد تطبيق إعادة الهيكلة للمؤسسات بدءا من سنة1982 .[5]

كما أن التوسع السريع لجبهة الاستثمارات أحدث هوة واسعة بين الكميات المعروضة والكميات المطلوبة من الطاقات البشرية والمادية اللازمة للاستثمار ، فما تكاد تتم الدراسة التقنية الاقتصادية لمشروعات جديدة حتى يقرر الشروع في تنفيذها دون اعتبار لحالة تقدم إنجاز المشروعات السابقة وهذا ما ساعد بدوره تعميق تلك الهوة.[6]

و يمكن تفسير حالات العجز في تنفيذ المشروعات إلى سوء تدبير الأجهزة الإدارية والتخطيط منها على وجه الخصوص، فعدم التحكم في تسيير المشاريع وتخصيص الوسائل ، أدى إلى اختلال التوازن العام لهيكل الاستثمارات ، كما أدى إلى زيادة الأخطاء على جميع المستويات في بعض المشاريع وأهميتها في تخصيص الموارد الهادفة إلى زيادة الطاقة الإنتاجية المنشآت الأساسية.

---

[1] : محمد بلقاسم حسن بهلول،، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،مرجع سابق،ص214.

[2] : Abdelhamid Brahimi , OpCit ,15

[3] : يوسف عبد الله صايغ ، **اقتصاديات العالم العربي(التنمية منذ العام 1954)** ،(المؤسسة العربية للدراسات والنشر،بيروت ج 2، 1984) ، ص104

[4] : بوعشة مبارك، **مرجع سابق**، ص09.

[5] : محمد بلقاسم حسن بهلول،، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**،مرجع سابق،ص214.

[6]: Abdelhamid Brahimi , OPECIT , P : 153.

- **تأزم الوضعية المالية:** إن التكاليف الباهضة وتمديد الآجال عملت كلها على إبطال مخططات التمويل مهما كانت جودتها ، فأجبرت في بعض الأحيان المؤسسات إلى تسديد القروض قبل استعمال الاستثمارات،[1] ثم تفاقمت الأزمة المالية منذ 1986 بعد انهيار أسعار المحروقات،مما انعكس سلبا على التوازن العام لميزان الموارد الخارجية ، فتضاعف عجزه عن تغطية المستحقات الخارجية من الواردات وخدمات الدين، وكان من مظاهر هذه الأزمة المالية ارتفاع حجم المديونية و التضخم.

- **زيادة الكتلة النقدية والتضخم:** والذي يعتبر من أهم مظاهر الأزمة المالية في الجزائر، وقد ارتفع معدله إلى 29,8 % سنة 1995 نتيجة اللجوء إلى الوسائل السهلة (خلق النقود) لتمويل المشاريع الصناعية،خاصة عند انخفاض العائدات الخارجية، حيث تضاعفت من 6.239 مليار دج سنة 1966 إلى 85.3 مليار دج سنة 1979 ، أي بـــ 13,75 مرة،والجدول الموالي يبين تطور معدلات التضخم بين عامي81-1988:[2]

الجدول رقم (86): تطور معدلات التضخم بين عامي 1981-1988

السنوات	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
معدل التضخم	14.29	6.62	5.52	8.5	10.24	12.57	7.28	5.88

المصدر: : وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)** (،مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد01 -2002)،ص15

- **ارتفاع حجم المديونية الخارجية:** [3]

شكلت المديونية عبئًا كبيرًا للاقتصاد الجزائري، وتعد الجزائر من بين أكبر بلدان العالم في استغلال الناتج الإجمالي لدفع ديونها وقد أدى تزايد المديونية إلى صعوبة تسديدها في فترات قصيرة.

وأدى انخفاض سعر البترول الخام من 30 دولار إلى 15 دولار للبرميل سنة 1986 إلى انخفاض إيرادات المحروقات من 12.27 مليار دولار إلى أقل من 7.26 مليار دولار ، أي بنسبة43%

وهو ما سبب لجوء الجزائر اضطراريا إلى الهيئات المالية الدولية لحل الأزمة المالية للمؤسسات الاقتصادية ، إلا أن تطورالديون وخدماتهاا أعاق إنعاش الاقتصاد الوطني ، وضمان تموين السوق الوطنية بالوسائل اللازمة لتشغيل الجهاز الإنتاجي القائم، مما أجبر على الدخول في منطق الإصلاحات الاقتصادية.

وقد تم إبرام مجموعة اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي في ظل تعاقب الحكومات، وهذا كمقدمة لعقد اتفاقيات مكملة لها تتعلق بإعادة هيكلة جزء من الديون السابقة، ثم إعادة جدولتها اعتبارا من 1994 ،وفي ماي 1996تم إمضاء اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك العالمي لمدة سنتين.

وقد مهدت هذه الاتفاقيات لعقد اتفاقيات إعادة الجدولة وساعدت على توفير تمويل من قبل الصندوق والبنك بين عامي 1994 و 1998 وصل إلى 3 مليار دولار ، فضلا عن إعادة الجدولة لأكثر من 16 مليار دولار من الديون العامة والخاصة ، وهذا يعني إتاحة تمويل مشروط تتجاوز قيمته 19 مليار دولار خلال هذه الفترة.

أدت المديونية الخارجية التي أصبح عبؤها ثقيلا على بلادنا، ووصلت خدماتها إلى 8.57 مليار دولار سنة 1994 ، أي ما يمثل نحو 96,4 % من قيمة الصادرات، مما أجبر الدولة على المصادقة على رسالة النية الموجهة لصندوق النقد الدولي في أفريل 1994 ، مع طلب إعادة الجدولة ، وتتضمن قبول شروط إعادة هيكلة القطاع العام باعتماد سياسة الخوصصة.

وبصفة عامة نجد فإن عدم نجاح وفشل هذه المخططات يرجع إلى كونها قرارات سياسية لم تأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات الاستثمارية والإحتياجات اللازمة لتنفيذ مجمل هذه المخططات،الأمر الذي ساهم في إحداث فجوة على مستوى التنفيذ ، هذا بالاضافة إلى:[4]

- عدم إحترام إجراءات الإعتمادات
- عدم إحترام مدة المخططات وآجالها (تاريخ الانطلاق، المدة،...).
- عدم إحترام التكاليف المبدئية المتوقعة(فبعض المشاريع كلفت أكثر من ثلاثة أضعاف تكلفتها المبدئية)

[1] : بوعشة مبارك، **مرجع سابق**، ص09.

[2] : وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)** (،مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد01 –2002)،ص15

[3] : مولاي، لخضر عبد الرزاق،مرجع سابق، ص209.

[4]: Hamid Bali, **Infalation Et Mal-Developpement En Algérie**, (O.P.U,Algérie,1993) ,P-P :29-30.

- عدم إحترام الأولويات عند إطلاق المشاريع،...

2-5-1 تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014):

بعد مرور 14 سنة من مباشرة الحكومة الجزائرية لسياسة الانعاش الاقتصادي من خلال هذه المخططات الثلاثة المتتالية ومع الظروف الداخلية والخارجية الملائمة،حيث أنه بالنسبة للظروف الداخلية تم تسجيل فوائض في الميزانية العامة ووجود سيولة نقدية كافية لتحريك الآلة الاقتصادية،أما العوامل الخارجية فيمكن اختصارها في ارتفاع أسعار البترول وتسجيل احتياطات نقدية غير مسبوقة في تاريخ الجزائر وتزايد ثقة المتعاملين الأجانب في الاقتصاد الجزائري وزيادة فرص الاستثمار في الجزائر كنتيجة طبيعية للأوضاع الاقتصادية الداخلية.

وفي ظل هذه الظروف والبرامج الاصلاحية والانعاشية للاقتصاد الجزائري يرى بعض الاقتصاديون أن الجزائر حققت نتائج ايجابية على مستوى الأداء الكلي للاقتصاد الجزائري حيث تحسنت معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية،واسترجعت التوازنات الكلية الداخلية والخارجية.

ومن خلال الجدول التالي يمكن دراسة وتحليل أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على الأداء الكلي لمؤشرات الاقتصاد الوطني كمايلي:

الجدول رقم (87): بعض مؤشرات الأداء الكلي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014

المؤشرات \ السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2013	2014
الناتج الداخلي الخام	3698.68	4042.458	5520.60	8520.6	11043.7	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3
معدل النمو(%)	2.20	5.60	4.30	1.70	2.00	3.60	3.30	2.70	2.8
معدل التضخم (%)	4.22	2.58	3.60	2.53	4.4	4.71	8.89	4.15	2.92
معدل البطالة (%)	28.83	25.7	17.7	12.3	11.3	10	9.7	9.8	10.6
نمو الكتلة النقدية (%)	13	17.3	11.4	18.7	15.67	15.41	10.9	8.4	17.31
رصيد الميزان التجاري(مليارد ج)	10.86	5.52	1029.36	1942.31	2589.79	1354.4	1549.97	744.52	33.45
الدين الخارجي(مليارد دولار)	25.38	22.83	22.18	5.72	5.92	5.68	3.64	3.39	3.07
خدمة الدين (مليارد ج)	4.46	4.16	5.73	13.41	1.24	0.68	–	–	–
النفقات العامة(مليارد ج)	1178.12	1550.65	1891.8	2428.5	4191.0	4466.9	7058.1	6092.1	3908.36
الايرادات العامة (مليارد ج)	1124.93	1603.2	2229.7	3582.3	5190.5	4392.9	6393.3	5940.9	6980.25

المصدر: **- بنك الجزائر ، النشرة الإحصائية سبتمبر 2012.**

-banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, 2004; 2008,2012,2013

-- - بيانات البنك الدولي، تمت زيارته في 2012/10/18
- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية 2012
- وزارة المالية، مديرية الضرائب 2012.
- الديوان الوطني للاحصاءات ONS .

من خلال الاحصائيات المبينة في الجدول أعلاه يمكن ملاحظة مايلي:

- **بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي:** تم تسجيل معدلات نمو متذبذبة تراوحت بين 1.70 % كأدنى مستوى في سنة 2006 و5.60% كأعلى مستوى في سنة2002، وذلك راجع لتذبذب معدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات باعتباره أحد المكونات الرئيسية للناتج الداخلي الخام الجزائري بنسبة تفوق 40 % .

ونظرًا للدعم المالي الذي خصصته برامج سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014 للقطاعات الأخرى خارج المحروقات تنامى دورها في تحقيق هذه النتائج من سنة لأخرى، حيث برزت مساهمة كل من قطاع البناء والأشغال العمومية بنسبة تراوحت بين 7.46% كأدنى مستوى في سنة 2007،و 10.92% سنة2009، وذلك نتيجة لإرتفاع حجم الإنفاق العام المخصص لهذا القطاع سواء في شكل برنامج الهياكل القاعدية والمنشآت الأساسية،أوبرنامج المليون سكن،ويعود هذا التذبذب إلى عدم التحكم في تكاليف الإنتاج بسبب تغيرات معدلات إنتاج الاسمنت والتموين بمواد البناء الأمر الذي يعرقل وتيرة الإنجاز

بالإضافة إلى القطاع الفلاحي الذي سجل معدلات متذبذبة طيلة الفترة ارتفاعًا وانخفاضًا حسب الظروف المناخية حيث كانت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام مقدرة بـ 9.74% سنة 2001 وبقيت متذبذبة لتعرف تحسنًا في سنة 2009 ، أما قطاع الخدمات فقد كانت له أكبر حصة في تكوين الناتج الداخلي الخام بعد قطاع

المحروقات حيث انتقلت نسبة مساهمته من 21.80 % سنة 2001 إلى 23.80 % سنة 2009 ،وهذا راجع لانفتاح مختلف الأسواق و تحرير المبادلات وزيادة وسائل النقل و الاتصالات ، و تطوير التوزيع أدخلت ديناميكية جديدة في قطاع الخدمات الذي يمثل الركيزة الثانية في الثروة الوطنية،والجدول الموالي يبين مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2001-2014:

الجدول رقم (88): مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية خلال الفترة 2001-2014

(الوحدة %)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المحروقات	34.15	32.65	35.56	37.72	44.33	45.59	43.67	45.14	31.03	34.86	36.1	34.4	29.8	27.1
الزراعة	9.74	9.22	9.81	9.44	7.69	7.53	7.52	6.43	9.24	8.5	8.1	8.8	9.9	10.6
الصناعة خارج المحروقات	7.45	7.46	6.76	6.31	5.53	5.27	5.12	4.69	5.72	5.14	4.6	4.5	4.6	5
البناء والأشغال العمومية	8.49	9.06	8.47	8.26	7.46	7.91	8.81	8.64	10.92	10.48	9.1	9.2	9.8	10.8
الخدمات	21.80	22.24	21.17	21.19	20.08	19.94	20.64	19.39	23.80	21.57	19.7	19.9	23.1	25.2
باقي القطاعات	18.37	19.37	18.23	17.08	14.91	13.91	14.24	15.71	19.29	19.49	22.3	23.1	22.7	16.3

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

- banque d'Algérie : rapport annuel de la banque d'Algérie 2002, 2004; 2008,2012,2013 ;2014
- **احصائيات الديوان الوطني للاحصاءات ONS،واحصائيات وزارة المالية.**

- **بالنسبة لمعدلات التضخم:** بالرغم من أن معدلات التضخم عرفت تحسنًا خلال نهاية التسعينات حيث بلغ هذا المعدل 0.34% سنة 1999 نتيجة للإصلاحات الاقتصادية والنقدية أين تم اتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة، ومع بداية تطبيق سياسة الانعاش الاقتصادي بدأت هذه المعدلات بالارتفاع لتصل إلى 4.22 % سنة 2000 نتيجة للتوسع في الإنفاق وضخ المزيد من الكتلة النقدية لينخفض المعدل سنة 2006 إلى 2.53%، لكن مع الاستمرار في برامج الاستثمار والبرنامج التكميلي لدعم النمو واتباع سياسة انفاقية توسعية،وكذا انطلاق البرنامج الاستثماري لتوطيد النمو استمر المعدل في الارتفاع ليصل إلى 8.89% سنة 2012 نتيجة للتوسع في الاصدار النقدي لتغدية الميزانية العامة للارتفاعات المستمرة في أجور العمال وموظفي الوظيف العمومي، ومع ذلك انخفض المعدل إلى 2.92% سنة 2014.

مع الاشارة إلى أن أسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية بالكامل، فمشكلة فائض السيولة ناتج عن اختلالات عميقة في هيكل الاقتصاد الوطني بسبب ضخامة إيرادات الصادرات من المحروقات وعدم القدرة على استثمارها محليًا الأمر الذي يزيد من تعطيل وتراكم هذه السيولة هذا من جهة ، بالإضافة إلى التضخم المستورد الناتج عن تضخم أسعار الواردات الغذائية،والذي يعبر مدى عن مدى التبعية للخارج، وضعف الاقتصاد الوطني على تلبية احتياجاته من السلع الأساسية،وهذا الخلل الإنتاجي هو سبب المشكلة النقدية.[1]

وهذا ما يبينه الشكل الموالي اللذي يوضح تطور متوسط التضخم السنوي حسب فئة المنتجات خلال الفترة 2003-2012:

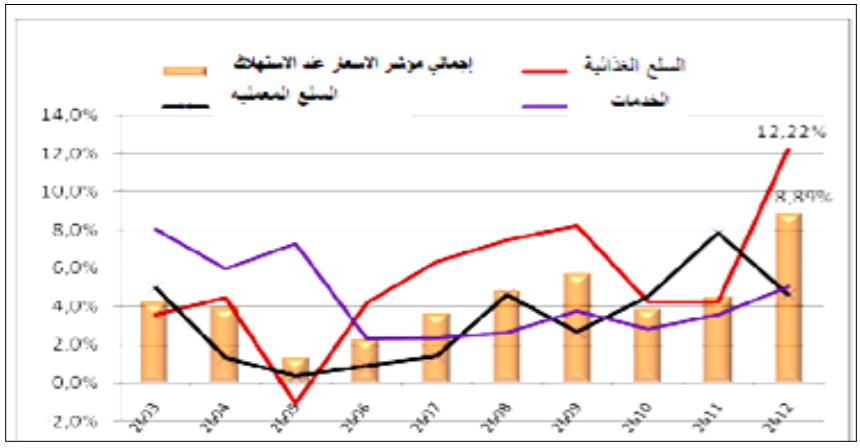

الشكل رقم (61) : متوسط التضخم السنوي حسب فئات المنتجات (2003-2012)

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012، ص66.

من خلال الشكل وعند النظر إلى التضخم من زاوية المجموعات الثمانية(08) للمواد المشكلة لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك نجد أن المواد الغذائية قد سجلت أقوى الارتفاعات بمعدل تضخم 12.22% ، في حين أن زيادة الأسعار بالنسبة للمجموعات الأخرى كانت أقل من 5.7% باستثناء مجموعة المنتجات الخاصة

[1] : عمار عماري،محمادي وليد،مرجع سابق،ص15

بالنظافة والعناية بالجسم والصحة التي عرفت أسعارها زيادة مستقرة نسبيًا(4.3% مقابل 4.4% في 2011)،كما يشير تحليل مساهمة مجموعات هذه المواد إلى أن مجموعتي "المواد الغذائية" و "المواد المتنوعة" تولّد 77.7% من التضخم الكلي،أي 6.9 نقاط من التضخم من أصل 8.9 نقاط من متوسط التضخم السنوي.[1]

- **بالنسبة لمعدلات البطالة**: من خلال **الجدول رقم (86)** نجد البرامج الثلاثة للانعاش الاقتصادي (2001-2014) ساهمت بوضوح في تخفيض معدلات البطالة أين انخفضت من28.83% سنة 2000 لتستمر في الانخفاض سنة بعد أخرى لتصل إلى 9.7% سنة 2012 كأدنى مستوى ليرتفع قليلا سنة 2014 ويصبح 10.6% ،وهذا راجع بالأساس إلى نمو حجم العمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية التي حضيت بمخصصات مالية ضخمة من خلال هذه البرامج، وخاصة نمو حجم العمالة في قطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات ،أما بالنسبة لقطاعي الفلاحة والصناعة فقد كان متوسط معدل النمو متذبذبًا بسبب تأثير الظروف المناخية وضعف أداء القطاع الصناعي وعدم الاستفادة من الفرص المتاحة بالسوق المحلية.

وذلك حسب ما يوضحه الجدول التالي الذي يبين توزيع حجم السكان المشتغلون حسب قطاع النشاط:

الجدول رقم (89): توزيع السكان المشتغلون حسب قطاع النشاط الاقتصادي

السنوات / القطاعات	2001		2004		2005		2009		2010		2014	
	المشتغلون	النسبة%	المشتغلون	النسبة%	المشتغلون	النسبة%	المشتغلون	النسبة%	المشتغلون	النسبة%	المشتغلون	النسبة %
الفلاحة	1312069	21.06	1617125	20.74	1380520	17.16	1242000	13.11	1136000	11.67	1007000	9.5
الصناعة	816119	13.82	1060785	13.60	10585835	13.16	1194000	12.61	1337000	13.73	1329000	12.6
بناء وأشغال عمومية	650012	10.44	967568	12.41	1212022	15.07	1718000	18.14	1886000	19.37	1743000	16.5
التجارة والخدمات	3405572	54.68	4152934	53.25	4392843	54.61	5318000	56.14	5377000	55.23	6486000	61.4

المصدر: الديوان الوطني للإحصاءات ONS.

- **بالنسبة لمعدل نمو الكتلة النقدية**: من خلال الجدول رقم (87) نجد أن نسبة نمو الكتلة النقدية عرفت ارتفاعًا في بعض السنوات نتيجة للسياسة الانفاقية التوسعية تنفيذًا لبرامج إنعاش ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي، وارتفاع نسبة السيولة الاقتصادية أين تمكن بنك الجزائر من تشكيل فوائض نقدية كبيرة من خلال الموجودات الخارجية المعتبرة والناتجة عن ارتفاع ايرادات المحروقات خلال الفترة 2001-2014.

- **بانسبة لرصيد الميزان التجاري**: طيلة هذه الفترة الانعاشية للاقتصاد الوطني 2001-2014 عرف الميزان التجاري رصيد موجب باستمرار نتيجة لارتفاع صادرات المحروقات وسعر برميل النفط أين تشكل الصادرات النفطية ما نسبته 96% من هيكل الصادرات،بالاضافة إلى تحسن الانتاج الفلاحي وتخفيف عبء الاستيراد في ميزان السلع والخدمات.

- **بالنسبة للمديونية الخارجية**: نتيجة لتحسن الأوضاع المالية للجزائر وتحقيق فائض سيولة معتبر خلال هذه الفترة 2001-2014 ناتج عن ايرادات صادرات المحروقات التي عرفت ارتفاعًا متواصلا بداية من سنة 2000 من28.5 دولار/برميل وصولا إلى 112.94 دولار/برميل سنة 2011 لينخفض إلى 111.4دولار/برميل سنة 2014 الأمر الذي ساعد الجزائر على زيادة عائداتها من النقد الأجنبي والتمكن من التسديد المسبق للديون وتخفيضها بصفة تدريجية من 25.38 مليار دولار سنة 2000 إلى 3.99 مليارد دولار في 2012.

- **بالنسبة للنفقات العامة والايرادات العامة**: ما نجده من خلال الجدول رقم (87) هو استمرار الاتجاه التصاعدي لكل من النفقات العامة والايرادات العامة، حيث تميزت السياسة الانفاقية العامة للجزائر خلال الفترة 2001-2014 بالتوسع والزيادة المستمرة في النفقات العامة لإنعاش النشاط الاقتصادي تنفيذًا لبرامج انعاش ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي2001-2014،حيث تميزت بنمو الانفاق العام وارتفاع معدلاته سواء نفقات التسيير أوالتجهيز.

[1] : التقرير السنوي لبنك الجزائر 2012،ص65.

كما عرفت الايردات العامة في الجانب الآخر من الميزانية زيادات مماثلة نتيجة لإعتمادها على عائدات الصادرات البترولية التي تميزت بإرتفاع أسعارها حيث تشكل الجباية البترولية أكثر من 60% من الايرادات الاجمالية، هذا بالاضافة إلى أن الجباية العادية عرفت نوعًا من التحسن، ومع ذلك فإن نسبة الزيادة في الايرادات العامة كانت أقل من نسبة الزيادة في النفقات، وبالتالي عدم تحقيق التوازن الداخلي وحدوث عجز في الميزانية في أغلب تللك الفترة 2001-2014،ومنه أصبح التوازن الداخلي مختلا لتأثره بالمتغيرات الخارجية وإعتماده على الإيرادات البترولية غير أن مثل هذه العجوزات لا تشكل خطرًا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي لكون أن إمكانيات الايرادات أكيدة، وهذا مايؤكده الشكل الموالي الذي يوضح مختلف مؤشرات المالية العامة والأرصدة الاجمالية السالبة التي تحققها الميزانية والخزينة العامة للدولة خلال الفترة 2009-2013:

الشكل رقم (62): مؤشـــــرات المـالية العـــامة

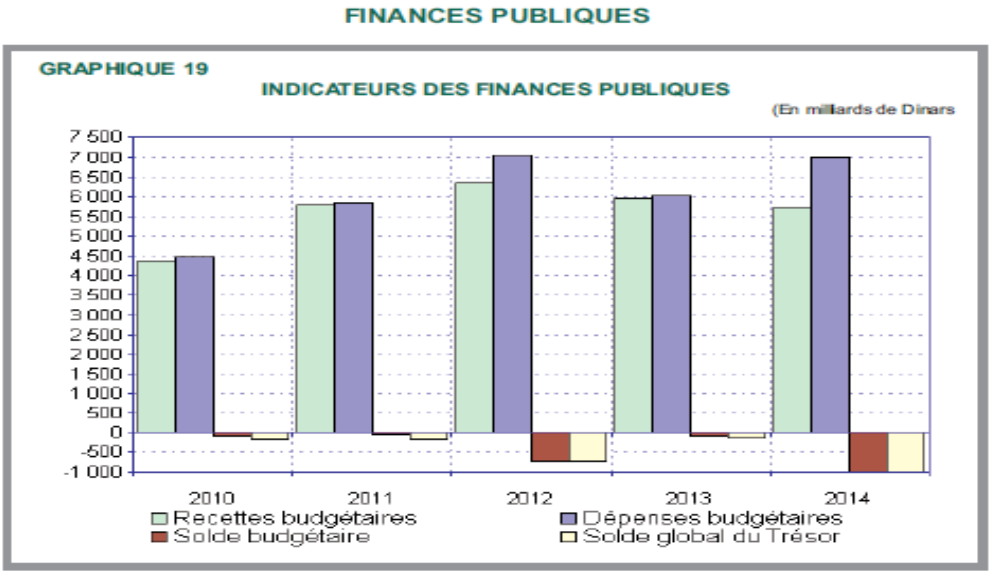

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، جويلية 2015،ص71

من خلال الشكل السابق يتضح أن الجزائر سجلت وضعية عجز للسنة الخامسة على التوالي تقدر بـ **151.2 ملياردج** في سنة **2013**، وهو عجز يقل ذلك العجز المسجل في السنوات السابقة **(2009،2010،2011،2012)** لكن يختلف عنها في كون أن العجز الميزاني المسجل في سنة **2013** ناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية، وبالتالي الإيرادات الكلية بالرغم من الانخفاض المعتبر في النفقات الجارية ورأس المال.

وبالرغم من هذه الوضعية المسجلة إلاّ أنه تمّ تمويل عجوزات هذه السنوات من **2009إلى 2012** من موارد الخزينة العمومية دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية من صندوق ضبط الموارد **(FRR)** باستثناء عجز سنة **2013** حيث تمّ إقتطاع **70.2مليار دج** من هذا الصندوق الذي تمثل موارده قدرة تمويل هامة.

وبذلك يرى إقتصاديون آخرون أن هذا الواقع الاقتصادي الجزائري الجديد الذي أفرزته برامج الإصلاح والاستثمارات العمومية أن تلك التوازنات الداخلية و الخارجية في رأيهم ما هي سوى حالات ظرفية وليست أداة لتحقيق أهداف قاعدية وأساسية ولم تساهم في تحفيز النمو وخلق الشروط الضرورية الموضوعية للإقلاع وبالتالي تحقيق الأهداف المرجوة.

2- واقع وتحديات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري .

ونظرًا للدور المحوري لقطاع المحروقات في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية الوطنية باعتبار أن أكثر من 90% من ايرادات الجزائر من العملة الصعبة مصدرها الصادرات البترولية، ومساهمته عمومًا في تحديد المؤشرات الاقتصادية الكلية والمركز العربي والعالمي للاقتصاد الجزائري ككل، ارتئينا من خلال هذا المبحث دراسة هذه الأهمية الاستراتجية لقطاع المحروقات لمعرفة مدى مساهمته في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحديد الأداء العام لمؤشرات الاقتصاد الجزائري ككل،وذلك من خلال المطالب التالية:

2-1 التطور التاريخي لقطاع المحروقات:

ومن خلال هذا المطلب سنحاول التعرض لأهم المراحل التاريخية التي عرفها قطاع المحروقات الجزائري منذ اكتشاف البترول فيه وعصر جزائر ما قبل البترول إلى غاية التطورات الأخيرة التي تعرفها الألفية الحالية ،وذلك كمايلي:

2-1-1 الجزائر ما قبل النفط (1962-1971):

2-1-1-1 الاكتشاف البترولي:

بعد وقوع الجزائر في قبضة الاحتلال الفرنسي، وتولي هذه الأخيرة مهمة تسيير البلاد والتحكم في ثرواته، ومع التطور الصناعي العالمي وظهور أهمية البترول، حتم على فرنسا التي لها مستعمرات واسعة أن تقوم باستغلال ثرواتها الطبيعية وأن تبحث عن المصادر الطاقوية لها، فكان ظهور أثار وجود النفط في مناطق مختلفة في الجزائر محفزا علىبداية عمليات البحث والتنقيب عن هذه الثروة الثمينة.

ترجع بدايات عمليات النقيب على النفط الجزائري إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وتحديدا عام1877 ، حيث بدأت عمليات التنقيب بمنطقة عين الزفت قرب غيليزان بغرب الجزائر، وتولت الشركات الفرنسية عمليات التنقيب والكشف في المراحل الأولى، بالإضافة إلى شركات أمريكية وبريطانية .توصلت هذه الشركات عام .1946 إلى اكتشاف أول حقل بترولي في واد قطريني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952.[1]

يعود اكتشاف البترول بالجزائر إلى سنة 1956 عندما بلغ مسامع الإدارة الاستعمارية أن شخصا في الصحراء حفر بئرا، وصعد منه مادة ورائحة كريهة مختلفة اللون، فقامت السلطات الفرنسية بإحاطة مكان البئر بسياج، وهذه الرواية أعطتها أصل لأكبر ثروة تزخر بها الجزائر بصفة عامة وحاسي مسعود بصفة خاصة.(2)

وبذلك تعد سنة 1956 بداية الإنتاج الفعلي للنفط الجزائري، حيث في هذه السنة اكتشفت الشركة الفرنسية SNREAL حقل حاسي مسعود .يعد هذا الحقل من الحقول الكبرى في العالم، لذا رأت الحكومة الفرنسية تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية2 [3]، وفي سبيل تحقيق ذلك صدر قانون البترول الصحراوي عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي .وقد تضمن القانون العديد من النصوص التي تضمن السيادة الكاملة على الصحراء، كما تضمن العديد من التسهيلات جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر .لتتوالى الاكتشافات وبعد عام 1962 وانتقال السيادة إلى الجزائر تم التركيز مباشرة

2-1-1-2 تأسيس الشركة الوطنية لنقل المحروقات وتسويقها"سونطراك":

بقيت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال ،و لأكثر من ثلاث سنوات من دون أن تسمح باعطاء للتنمية الاقتصادية في الجزائر اتجاهًا مطابقًا لمصالحها الخاصة،فبالرغم من استقلال الجزائر سنة 1962،إلا أنها بقيت في تبعية خارجية لفرنسا، حيث كانت هذه الأخيرة تسيطر على الصحراء الجزائرية، حيث حددت اتفاقيات ايفيان ضمنيًا للشركات الفرنسية احتكار النشاط في قطاع المحروقات (4)،أي أن الحقول البترولية كانت مشغلة من طرف الشركات الأجنبية مثل "شركة ريبال وكريبسي"، حيث كانت هذه الشركات

---

[1] : يسري أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**،مرجع سابق ، ص437.

(2):snimedamine.maktoobblog.com consulté le 10/03/2010 à 17h54.

[3] : يسري أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**، مرجع سابق،ص435

(4): عبد اللطيف بن أشنهو،**مرجع سابق**، ص21.

العاملة في صناعة البترول الجزائري تخضع لأحكام تعديل قانون التعدين الفرنسي، والذي لم تكن أحكامه تتضمن تسهيلات كافية في ميدان الاستكشاف البترولي.

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة واسترجاع حقها في سيادتها الوطنية هو إنشاء للشركة وطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" بموجب المرسوم 491/63 في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، والمتكون من دفعات نقدية وقيم وأسهم الحكومة الجزائرية في الشركة **(SN Repel) و(camel)** ومصفاة الجزائر، إلى جانب ذلك تم إنشاء علنيا ورسميا اثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز "**SONALGAZ**".[1]

وقد حدد هذا المرسوم 491/63 الذي يقضي بإنشاء الشركة الوطنية "سونطراك" أهدافها التالية: [2]

- القيام بدراسات التمهيدية المتعلقة ببناء وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات.
- بناء وسائل النقل.
- شراء وبيع المحروقات.
- الحصول على التراخيص البترولية وتوقيع الاتفاقيات لإنجاز كافة المشروعات المتعلقة بالبترول.
- تنفيذ العمليات العقارية وغير العقارية المتعلقة بالشركة.
- القيام بجميع أنشطة التنقيب الإنتاج والنقل وتسويق المحروقات.

2-1-1-3 التأميم:

أما في عام 1968، قامت الجزائر بتأميم جميع الشركات البيتروكيماوية، إضافة إلى تأميم القطاعات الأخرى، مما أعطى دفعا قويا لتأميم قطاع المحروقات خاصة بانضمامها في 1968/06/22 إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول في المؤتمر الثامن عشر، و مع بداية عام 1969، طالبت الجزائر بإعادة النظر في السعر المرجعي المحدد في 1965، والتي تم فيها اعتبار البترول الليبي كمرجع لتحديد سعر البترول الجزائري، إلا أن المفاوضات باءت بالفشل، مما استوجب على الجزائر تحديد السعر الضريبي للبترول الجزائري بـ 2,85 دولار للبرميل.

إن هذا الإجراء قوبل بالرفض من الجانب الفرنسي، فتدخل الطرفان مرة أخرى في مفاوضات جديدة في 28 أوت 1970، لكن فشلت من جديد المفاوضات بسبب التباين الكبير بين أهداف الطرفين، وأسفر هذا الفشل عن انسحاب فرنسا من المفاوضات في 1971/02/04.

وفي 24 فبراير 1971، تم الإعلان عن تأميم المحروقات من طرف الرئيس الجزائري الراحل "هواري بومدين" الذي صرح قائلا: "ابتداء من اليوم، يجب أن نأخذ 51% من الشركات البترولية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية والأجنبية لصالح الشركة الوطنية "سونطراك"، وابتداء من هذا التاريخ وضمن إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1974) أصبح لسونطراك الحق في: [3]

- 30% من الإنتاج وأكثر من 50% من التكرير.
- 100% من الصناعة البتروكيماوية، ومجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز.

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

* تمويل السوق الفرنسي بالبترول الجزائري مضمونا بسعر السوق.
* تقديم تعويضات الشركات الأجنبية نقدا باستثناء شركة "جيتي" فيدفع لها التعويض بالنفط الخام.

وفي الأخير يمكن تلخيص المراحل التي مرت بها عملية التأميم من خلال الجدول التالي:

([1]): Abedelatif Rebah,**Sonatrach "Une Entreprise pas Comme Les Autres**, (Casbah Ed,Algerie,2006),P69.

[2] : يسري أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**، مرجع سابق، ص693 .

([3]):عبد العزيز وطبان **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985** ،(الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992)، ص 151.

الجدول رقم (90): مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري

1967	تأميم شركة البيع التابعة لشركة بريتش بتروليوم وفرض الرقابة على شركتين أمريكيتين للتوزيع والتكرير
13ماي1986	صدور أمر يقضي بالتأميم الكامل للشركات الأجنبية التي تعمل في مجال التسويق والتخزين والنقل
19 أكتوبر1968	أبرمت اتفاقية جيتي،نتج عنهما قيام سونطراك بدور المتعهد الرئيسي للأعمال وملكية الدولة للغاز الطبيعي
1970	صدرت قرارات تقضي بتأميم الشركات الأجنبية (بإستثناء الفرنسية) العاملة في مجال إنتاج البترول.
24فيفري1971	صدر قرار بالتأميم الشامل للصناعة البترولية،تأميم منابع الغاز الطبيعي وإلغاء عقود الإمتياز،منح شركة سونطراك دور المنفذ الرئيسي لجميع العمليات البترولية ورفع نسبة مشاركتها إلى 51% على الأقل.

المصدر: نوري نبيلة، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2012، ص62

4-2-1-1 الانضمام إلى منظمة الأوبك (opec) والأوابك (oapec)

أنشئت منظمة الدول المصدرة للنفط الشركات الأجنبية لأسعار النفط، فأنشئت المنظمة بهدف توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وحماية مصالحها .انضمت الجزائر إلى المنظمة سنة1969.

أما منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط فأنشئت في جانفي سنة 7417 بهدف توحيد جهود الدول الأعضاء لتحقيق أفضل السبل لتطوير الصناعات النفطية في شتى مجالاتها، والاستفادة من مواردها لإقامة مشاريع مشتركة،وإقامة صناعة نفطية متكاملة عن طريق التكامل الاقتصادي العربي، وقد انضمت الجزائر لهذه المنظمة عام1970. [1]

2-1-2 تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2014):

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي (1970-1973) حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

أما سنة 1973 فشهدت اندلاع الحرب العربية الإسرائيلية مما دفع بـ OPEC إلى تخفيض تدريجي لإنتاجها البترولي والذي أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار البترول الخام كما أن هذه الفترة تميزت بارتفاع العوائد لقطاع المحروقات نظرا لارتفاع الأسعار، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة، وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تجديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

أما في الثمانينات فقد فرضت السوق البترولية العالمية على الجزائر سياسة تتعلق بالبترول الخام والغاز الطبيعي وهذا راجع لضعف مخططات الخماسي الأول ثم تدعمت خلال المخطط الخماسي الثاني.

لكن فترة 1986-1989 فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، المتمثلة في الصدمة البترولية الأولى التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد حيث قدر العجز المالي بالخزينة في نهاية سنة 1993 بـ 0,8% أما في سنة 1991 فقد ميز قطاع المحروقات إدخال تعديلات على قانون الاستغلال وإنتاج المحروقات في 1991/12/04 وهذه التعديلات أهمها: [2]

- تسهيلات فيما يخص أقسام المنتوج **partage de production**.
- تشجيع التنقيب.
- توسيع ميدان تدخل الاستثمارات الأجنبية.
- تسهيلات فيما يخص منهجية إبرام العقود.

أما عن الفترة (2000-2014) فقد كان نشاط قطاع المحروقات مكثف وذلك في مختلف الميادين (البحث، التنقيب، انتقال المحروقات) إلى جانب إبرام العديد من الاتفاقيات وإنجاز المشاريع مثل "مصفاة تكرير أولي للنفط الخام والتكثيف بسكيكدة، في مارس 2005، إلى جانب ارتفاع العوائد البترولية نتيجة الارتفاع

[1] : نوري نبيلة، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1، 2012، ص62

(2):http://www.jps-dir.com,OpCit.

المتزايد للأسعار الذي يبلغ في الوقت الحالي من [90 إلى 100] دولار، مما مكن من التسديد وتخفيض المديونية.

ولقد تمكنت الجزائر من تحقيق أكثر من 13.5مليار دولار أمريكي من الإيرادات البترولية خلال الأشهر الأربعة الأولى من سنة 2009،وذلك بفضل مستوى أسعار البترول في الأسواق الدولية خلال 2009 (57-58 دولار للبرميل)، التي تسمح بتحسين مداخيلها و ايرداتها الغازية،أما بالنسبة لمستوى الأسعار(70-80 دولار للبرميل) فيعتبر مناسبًا بالنسبة لسونطراك لمتابعة برامج الاستثمارات.و للعلم تبلغ القدرة الإنتاجية للبترول في الجزائر 1.45مليون برميل/اليوم،إلا أن منظمة الأوبك خفضت هذه النسبة إلى 1.2 مليون للبرميل/اليوم،تطبيقًا لقرارات تخفيض إنتاج البترول.[1]

ومع ذلك فإن نسبة نمو الاقتصاد الجزائري تراجعت إلى 3.9% خلال سنة 2009، مقارنة مع 4.1% سنة 2008، مع تراجع هو الأكبر من نوعه للناتج الداخلي الخام بقيمة 31.5مليار دولار،من 160.52 مليار دولار إلى 128.7مليار دولار،وهو أول تراجع للناتج الداخلي الخام للجزائر منذ العام 2001،وهو دليل الارتباط الخطير لاقتصاد البلاد بالمحروقات،وبذلك سجل صندوق ضبط الموارد استقرارًا عند الوضعية التي كان عليها نهاية سنة2008،أي عند 64.5 مليار دولار.وتم تعويض جزء من الخسائر المترتبة عن ذلك من خلال التحسن الطفيف المسجل في مداخيل الجباية العادية، بالإضافة إلى قرار تخفيض الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي من 66 دج إلى 73 دج في إطار الإجراءات التي أقرتها الحكومة الجزائرية للحد من فاتورة الاستيراد.[2]

أما خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام(2010) ،فلقد بلغت صادرات الجزائر من النفط والغاز 17.8 مليار دولار.وسجلت بذلك الصادرات النفطية ارتفاعا بنسبة 36% خلال الثلاثي الأول من عام2010 ، وذلك مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي(2009).حيث بلغت الصادرات النفطية بكافة أنواعها خلال الربع الأول من عام2010، 32 مليون طن بارتفاع نسبته 4% مقارنة بنفس الفترة من عام 2009 بينما بلغت مبيعات السوق الداخلي 10.7 مليون طن. كمابلغ الإنتاج النفطي للجزائر 1.45 مليون برميل يوميا ، و162 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي،حيث أنها أبرمت 47 عقدا للتنقيب ولاستغلال النفط والغاز في الفترة ما بين عام 2000 و2010.[3]

إضافة إلى ذلك حققت الشركة الجزائرية للمحروقات "سونطراك" منذ بداية2010 سبعة اكتشافات نفطية في وقت وصلت فيه قيمة الاستثمارات في قطاع المحروقات إلى أكثر من 8.1 مليار دولار خلال العام (2009).

وعلى العموم فإن اقتصاد الجزائر شهد إنجازات هامة في الفترة الممتدة بين 1999 و2014، لاسيما على المستوى الكلي، إذ لم يسبق وأن سجلت المؤشرات الاقتصادية تحسنا وإيجابية مثل تلك المسجلة في 15 سنة الماضية، بفضل الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط وهو ما مكن الجزائر من مسح ديونها الخارجية وكذا مضاعفة استثماراتها العمومية لاسيما في الهياكل القاعدية، مما أدى إلى ارتفاع نسب النمو الاقتصادي خلال ذات الفترة

وبذلك سمح الارتفاع الكبير في مداخيل الجزائر خلال العشرية الأخيرة بـ : [4]

- إرتفاع هام في احتياطات الصرف الجزائرية التي قاربت ال 200 مليار دولار بعد أن كانت لاتتجاوز 4،4 ملايير دولار سنة 1999 أي بتطور نسبته 15.30% من 2000 إلى 2013.
- بالموازاة تراجع مستوى الديون الخارجية إلى 3ر47 ملايير دولار خلال الفترة الممتدة من جانفي إلى سبتمبر 2013 بعد أن كانت أكثر من 25,11 مليار دولار سنة 1999 بنسبة تطور 73 بالمائة.
- وتم تحقيق استقرار النمو المتوسط خارج المحروقات خلال السنوات العشر الماضية في حدود نسبة 5 بالمائة، منتقلا من 2% في سنة 2000 إلى 9% في 2009 قبل بلوغ نسبة 6، 4% في 2013.

([1]): Mohamed Meziani,**Plus de 13.5Melliard de dollars de recettes pétrolières entre janvier et avril2009**,9ème Conférence annuelle de **groupe** Sonatrach1, 15-16-17juin2009,Oran ,Algerie,P4.

([2]): التقرير السنوي 2011 للتطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر.

([3]):http://www.moheet.com/ consulté le 03/05/2010 à 16h37.

[4]: fmi

2-2 الإمكانيات والسياسة الطاقوية العامة للجزائر في قطاع المحروقات

لعبت الطاقة(النفط والغاز الطبيعي)في الجزائر دو را محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني الذي يكاد يعتمد اعتمادا كبيرا على المحروقات لتلبية احتياجات التنمية، والحصول على العملة الصعبة،محققة بذلك غالبية عائدات صادرات الجزائر.

2-2-1 إمكانيات قطاع المحروقات الجزائري

2-2-1-1 الاحتياطي الجزائري من المحروقات:

أ- **احتياطات الجزائر من النفط والغاز الطبيعي :**قدرت الاحتياطات النفطية المؤكدة في عام 2012 بحوالي12.20 مليار برميل، أما بالنسبة لاحتياطات الغاز الطبيعي فقد قدرت خلال عام 2012 ب 9509 مليار م^3 ،وقدرت شركة بريتش بتروليوم في أخر إحصاءاتها أن العمر الاحتياطي للغاز الجزائري لن يتجاوز ال 55 سنة2 ، و20 سنة [1]بالنسبة للنفط بناءا على الاحتياطات المؤكدة ومعدل الإنتاج الحالي والاستثما رات المبرمجة على المدى الطويل،

وتحتل الجزائر المرتبة العاشرة عالميا من حيث الاحتياطي، والتاسعة من حيث الإنتاج، وهي تعتبر خامس مصدر للغاز بعد كل من روسيا؛ النرويج؛ قطر؛ كندا، على الترتيب.

ويتوزع احتياطي النفط والغاز بالجزائر على 200 حقل معظمها تتواجد من ناحية الجنوب الشرقي للبلاد ومن بين هذه الحقول:

- 73 في حوض اليزي؛
-57 في حوض الصحراء الوسطى.
- 34 في حوض بركين ورود النوس
-31 في حوض واد مية.

أ-**تطور الاحتياطي النفطي :**أما إذا نظرنا لتطور احتياطات الجزائر من النفط خلال ثلاثة عشر سنة مضت،فإن هناك شبه استقرار في حجم الاحتياطات طوال تلك الفترة بالرغم أن الجزائر قد حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة العربية بعد مصر في مجال النفط والغاز حسب منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط . وتعتبر الجزائر ثالث دولة إفريقية من حيث احتياطيات النفط بعد كل من ليبيا ونيجيريا، والمرتبة 12 عالميا ويوضح الجدول رقم (91)تطور احتياطي الجزائر من النفط خلال الفترة 2000-2013

الجدول رقم(91) : تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 2000-2013

(الوحدة :مليون برميل)

السنوات	*2000	*2002	*2004	*2005	**2006	**2008	**2010	***2012	**2013
الاحتياطي النفطي	11314	11314	11350	12270	12200	12200	12200	12200	12200

Source :* OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2006 ,P17
**** OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2010 ,P22**
***** OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2013 ,P22**

نلاحظ من الجدول أن الاحتياطات انتقلت من 11.314 مليار برميل سنة 2000 إلى 12.20 سنة 2013 أي أنه هناك تطور بلغت نسبته7,8 %.

ب- **تطور احتياطي الغاز الطبيعي الجزائري :**تميزت احتياطات الغاز في الفترة ما بين 2000-2013 بثبات الاحتياطي عند حجم 4504 م^3، وهو يشير إلى انخفاض في عملية الاستكشاف مما ترك الرصيد ثابت، .والجدول رقم(92) يظهر تطور الاحتياطي من الغاز الطبيعي للفترة 2000-2013

[1] : **BP,Statistical Review Of World Energy, 2013.p.20.**

الجدول رقم (92) الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي الجزائري 2000-2013

الوحدة: مليار م^3

السنوات	*2000	*2002	*2004	*2005	**2006	**2008	**2010	***2012	**2013
الاحتياطي من الغاز	4523	4523	4545	4504	4504	4504	4504	4504	4504

Source :* OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2006 ,P18
**** OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2010 ,P23**
***** OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2013 ,P23**

2-2-2-1 إنتاج المحروقات في الجزائر[1]:

تعد المنتجات المستخرجة من المحروقات، من أهم مصادر الطاقة في الجزائر، وهي المحروقات السائلة والغازية وأغلبية الإنتاج موجه للتصدير.

أ- **إنتاج النفط الخام :**عرف إنتاج النفط الخام خلال الفترة 2002 إلى 2013 مرحلتين، المرحلة الأولى شهد فيها الإنتاج ارتفاعا حيث انتقل من 729 ألف برميل يوميا سنة 2002 إلى 1.371 مليون برميل سنة 2007، بعدها عرف إنتاج النفط الخام تراجعا وصل 1,161 مليون برميل يوميا سنة 2013 والجدول رقم(91) يوضح ذلك:

جدول رقم(93): إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

السنوات	*2000	*2002	*2004	*2005	**2006	**2008	**2010	***2012	**2013
ألف برميل	729.9	1311.4	1368.8	1371.6	1356	1189.8	1161.6	1199.8	1203.0

Source :* OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2006 ,P61
**** OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2010 ,P30**
***** OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2013 ,P30**

ب- **إنتاج الغاز الطبيعي :**عرف إنتاج الغاز الطبيعي تذبذبا في السنوات الأخيرة بلغ 175.19 مليون م^3 سنة 2002، وواصل الارتفاع إلى أن بلغ 201.18 مليون م^3 سنة 2008 ، ثم عاود الانخفاض ليسجل 182,59 مليون م^3 سنة 2013 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم(94): إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة 2002-2013

السنوات	*2000	*2002	*2004	*2005	**2006	**2008	**2010	***2012	**2013
مليون م^3		175.19	183.87	194.78	198.18	201.18	192.2	190.89	182.59

Source :* OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2006 ,P63
**** OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2010 ,P23**
***** OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2013 ,P31**

2-2-1-3 صادرات الجزائر من النفط والغاز:

عرفت الصادرات الجزائرية من النفط والغاز، تذبذبات كبيرة مردها في ذلك لسببين، الأول الالتزام بقرارات منظمة الأقطار المصدرة للنفط (**OPEC**) للمحافظة على أسعار النفط مرتفعة والسبب الثاني عمليات الصيانة التي تقوم بها الجزائر على مستوى وحداتها الإنتاجية للمشتقات النفطية الأمر الذي يؤدي الى انخفاض إنتاج هذه الأخيرة، والجدول الموالي يوضح الصادرات الجزائرية من النفط والغاز خلال الفترة2002-2013 :

[1] :بالاعتماد على التقارير التالية: OPEC, Rapport Statistique Annuelle 2006,2010,2013

الجدول رقم(95) : صادرات الجزائر من النفط والغاز خلال الفترة2002-2013

السنوات	*2002	*2004	*2005	**2006	2007	**2008	2009**	**2010	2011**	**2012	**2013
صادرات النفط ألف برميل/يوم	566	893.0	970.0	947.2	1253.5	840.9	747.4	708.8	697.6	685.9	608.0
صادرات الغاز مليار م^3	57.8	60.9	64.8	61.6	58.7	59.4	55.37	57.36	52.56	52.34	47.00

Source :* OAPEC, Rapport Statistique Annuelle 2007.2009
*** OAPEC, Rapport Statistique Annuelle 2014**

2-2-2 السياسة الطاقوية العامة لقطاع المحروقات في الجزائر:

ومن خلالها سنحاول التطرق لجملة من التوجهات العامة لسياسة قطاع المحروقات في بلادنا من خلال الدور الذي يلعبه في تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية،لاسيما تحديد الخيارات الأساسية فيما يخص الاستعمال الداخلي والخارجي للطاقة على جميع مستويات السلسلة الطاقوية ،فلقد أدى الطلب المتزايد من الاحتياجات الطاقوية الوطنية إلى ضرورة وضع سياسة ناجحة تضمن التموين الطاقوي الوطني في المدى المتوسط و الطويل من جهة، والتكفل المستمر بحاجيات التمويل من اجل تكريس مفهوم التنمية المستدامة، لذا سنسلط الضوء على مرتكزات القطاع من أجل المحافظة على البيئة، وأخيرا التعاون الدولي والإقليمي في مجال الطاقة:

1)- رهانات قطاع المحروقات:

يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، وذلك بفضل الموارد الهامة من المحروقات والثروات الطبيعية، حيث تساهم المحروقات بحوالي 36 %من الناتج المحلي وبأكثر من60 % في الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية، كما يشكل نحو 97 %من عائدات الصادرات، كما تساهم هذه الأخيرة في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2013 ما يعادل 52 مليون ط م ن. [1]

إن الدور الهام الذي يضطلع به قطاع المحروقات ولا يزال في استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع ورسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز على أربعة محاور رئيسية، هي: [2]

- تنمية المحروقات والمنشآت القاعدية من أجل إمداد السوق الوطنية بموارد الطاقة،
- تطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.
- المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.
- الاستخدام العقلاني للطاقة وتنمية الفروع المتناوبة (الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الفعالة والنقية.)
- خلق القيمة المضافة لتنمية الاقتصاد الوطني.
- التعاون الدولي في مجال الطاقة.

إن التطور الاقتصادي في الوطن وكذا التحولات الجارية على الصعيد الدولي ، دفع بالجزائر إلى الإسراع في إجراء إصلاحات هيكلية ضرورية لتكييف القطاع لشروط تسيير اقتصاد حر وتنافسي، وذلك عبر[3]:

– تعزيز الدولة لدورها الثلاثي المتمثل في كونها مالكة للعقار المنجمي، محفزة لاستثمارات ومحافظة على المصلحة العامة،

- توجيه المؤسسات العمومية إلى النشاطات الاقتصادية والمهن التي أنشأت من أجلها، كإنشاء ثلاثة مجمعات رئيسية:
- مجمع سونا طراك للمحروقات،
- مجمع سونلغاز للكهرباء و الغاز،

---

[1]: Ministère de l'énergie et des mines, **bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines**, 2011, 2012. P.39.

[2] **الطاقة والتعاون العربي**، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية :مؤتمر الطاقة العربي الثامن، ، الأردن، ماي 2006 ، ص02.

[3] : **الطاقة والتعاون العربي** ،الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة،ديسمبر،2014 ،ص04.

- مجمع منال للمناجم.

كما عملت الجزائر على تشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاعيها العام والخاص من اجل مساهمة فعالة في قطاع الطاقة و اكتساب التكنولوجيات و المهارات اللازمة.

2)- السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة:

إن لنشاطات قطاع المحروقات تأثيرات سلبية مباشرة على البيئة والصحة العمومية، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل الانقاص من حدة التأثيرات، شملت:

- ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا (الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال، البنزين الخالي من الرصاص.)
- إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 95% من الغاز الطبيعي وتوجيهه للاستعمالات المتخصصة.
- التخفيض التدريجي لحصة المواد الطبيعية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.
- بذل جهود خاصة من أجل استرجاع غازات المشاعل، حيث تقوم سوناطراك بسلسلة مشاريع تهدف الى استرجاع أو انقاص حجم الغاز أو إنقاص حجم الغاز المصاحب الذي يتم حرقه على مستوى المكامن البترولية، ففي سنة 2007 تم تخفيض كمية الغاز المحروقة إلى مستوى7 % مقابل26 % في سنة 1980 نتيجة استثمار ما يقارب 225مليون دولار أمريكي خلال الفترة(2002-2005).[1]
- تطوير تقنيات حجز وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، من خلال عملية إعادة حقنه في حقل عين صالح، وتنجز هذا المشروع شركة سوناطراك بالتعاون مع شركتي BP وSTATOIL باستثمار قدره 130 مليون دولار أمريكي، ويعتبر هذ المشروع واحدا من أهم المشاريع من هذا النوع على الصعيد العالمي.[2]
- الانخراط في المبادرة الشاملة للشراكة من أجل انقاص كمية الغاز المحروق(GGFR) التي أطلقها البنك العالمي، حيث قامت الجزائر باستضافة المؤتمر الدولي الثاني والذي انعقد في 2004، إضافة إلى مبادرة الجزائر بفكرة إنشاء شركة مختلطة في ميدان البيئة لحماية البحار والمحيطات من التلوثات الناتجة عن الكوارث البيئية في مجال المحروقات.
- إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي يرمي إلى تدعيم وتحديث وحدات المعالجة، ووضع نظام المرافقة الذاتي للإفرازات الهوائية وتحسين نوعية الوقود بخفض نسبة الكبريت والمواد العطرية بهدف توافق المنشآت مع النظم العالمية وتحسين نوعية المنتجات البترولية.
- إدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة والخطرة الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج وذلك بمعالجة النفايات السائلة (المياه المستعملة، طين الحفر.)..

3)- الاستثمارات في قطاع الطاقة:

سجل قطاع الطاقة و المناجم خلال المرحلة(2000-2013) تدفقا هاما للاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 2.3 مليار دولار أمريكي سنويا ، أي حوالي 30 مليار دولار أمريكي .فيما يلي تدفق الاستثمارات الأجنبية حسب المناطق الجغرافية:

- الشركات الأوروبية ب% 74.2 ، تليها الأسيوية ب% 14.7 ، ثم الشركات الأمريكية بـ 10 %و الباقي 1.1% موزعة على دول العالم الأخرى.

أما فيما يخص مجال الطاقات المتجددة، فقد قامت الجزائر بوضع برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية و هذا سنة.2011

يهدف البرنامج الوطني لتنمية الطاقات المتجددة،إلى إنتاج 22000 ميغاواط آفاق 2030 ، منها 10000 ميغاواط موجهة للتصدير، إذا توفرت الظروف المناسبة.

سوف يتم إنجاز هذا البرنامج من خلال ثلاث مراحل وهي[3]:

---

[1] : **سوناطراك، التقرير السنوي، 2008 ، ص14 .**

[2] : **نفس المرجع، ص.17**

[3] : **الطاقة والتعاون العربي** ،الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة،ديسمبر،2014 ،ص،ص26-27.

- **المرحلة الأولى :**ما بين 2011 و 2013 ، وتخصص لإنجاز المشاريع الريادية (النموذجية) لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة،
- **المرحلة الثانية :**ما بين 2014 و 2015 ، سوف تتميز بالمباشرة في نشر البرنامج،
- **المرحلة الأخيرة :**ما بين 2016 و 2030 ، سوف تكون خاصة بالانجاز على المستوى الواسع للمحطات الشمسية.

يشتمل البرنامج من الآن وإلى غاية 2030 على إنجاز ستون (60) مشروع منها محطات شمسية كهروضوئية وشمسية حرارية ومزارع لطاقة الرياح ومحطات مختلطة .ويسمح هذا البرنامج، بخلق ألاف مناصب الشغل المباشرة والغير المباشرة.

أما فيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية المدرجة في المرحلة الأولى من البرنامج الوطني للطاقات المتجددة(2011-2013)، فإنه تم الشروع في إنجاز عدة مشاريع هامة،منها:

- مصنع لإنتاج الألواح الشمسية، تبلغ قدرتها الإنتاجية 140 ميغاواط سنويا،
- محطة شمسية كهروضوئية (*Photovoltaic*) ذات قدرة 1.1 ميغاواط بغرداية،
- تزويد 16 قرية 2554) منزل (بالطاقة الشمسية الكهروضوئية الجنوب(*Photovoltaic*) والهضاب العليا،
- 05 محطات شمسية كهروضوئية (*Photovoltaic*) ذات قدرة إجمالية 19 ميغاواط بإليزي،تندوف وتمنراست،
- 02مزارع رياح، 10 ميغاواط بأدرار و 20 ميغاواط بخنشلة و البيض ،
- محطة حرارية جوفية بطاقة إنتاجية تبلغ 5 ميغاواط (المشروع قيد الدراسة).
- الشروع في انجاز مجموعة من المشاريع الشمسية الكهروضوئية ذات قدرة تبلغ343 ميغاواط، تندرج في إطار مخطط الطوارئ 2014 لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء.لتبلغ بذلك القدرة الإجمالية التي سيتم تركيبها عتبة 3200 ميغاواط من الأنظمة الشمسية الكهروضوئية.
- بالإضافة إلى هذه المشاريع الأنفة الذكر ، تم انجاز المحطة الهجينة شمسي-غاز بقدرة 50ميغاواط بحاسي الرمل، منها 30 ميغاواط.

4)- التعاون الإقليمي والدولي:

ترتكز استراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسين، هما :أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره وكذا التحولات الدولية في السنوات الأخيرة، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة الاقتصاد التي تخول للطاقة دورا محركا في العلاقات الدولية، حيث يلعب البترول دورا بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين:[1]

- **على المستوى الإقليمي :**يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغا ربية متكاملة، ومن ثم السعي لخلق منطقة أورو -متوسطية للتبادل الحر، عبر:
- تطوير المبادلات الطاقوية بين ضفتي المتوسط من خلال روابط غازية وكهربائية.
- التصنيع من خلال إنجاز مشاريع واسعة النطاق إقليميا في مجال البتروكيمياء والأسمدة والصناعة شبه طاقوية.
- تنفيذ مشاريع مشتركة ذات نجاعة طاقوية ومحافظة على البيئة.
- **على الصعيد الدولي :**تستفيد الجزائر من حضورها على مستوى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية من أجل عرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين والاستجابة لاهتماماتهم في مجال الأمن والإمدادات .وتسعى الجزائر من خلال عملها الدؤوب في إطار منظمة الأوبك، إلى:
- متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول إلى إجماع حول ضرورة استقرار السوق البترولية ومستوى متوازن للأسعار.

[1] : **وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، حوصلة قطاع الطاقة والمناجم (2000-2005)،ص16**

- التكفل المنصف بالانشغالات البيئية دوليا بما يحقق استقرار مداخيل البلدان المنتجة للبترول والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.

3-2 قطاع المحروقات والأداء العام للمؤشرات الاقتصادية الكلية

يحتل قطاع المحروقات أهمية كبرى في الاقتصاد الجزائري باعتبار أن كل من النفط والغاز مادتين إستراتيجيتين تحققان عوائد مالية ضخمة للجزائر، و تشكلان المصدر الأساسي لتوفير العملة الصعبة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة40 %من الناتج الوطني المحلي ، و أكثر من60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ، ويساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية. [1]

كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة،ويمكن توضيح أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري من خلال مساهمته في تحديد قيمة المؤشرات الاقتصادية الكلية وأداء الاقتصادي ككل،وذلك كالآتي:

1-3-2 المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 97,5% من الصادرات الجزائرية، والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة،يمثل (60%) من إيرادات الدولة، ومن (25%) إلى (30%) من إجمالي الناتج المحلي ما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية،فإن أهميتها تتضح في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ 66% من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات. [2] نتيجة لذلك شكلت الجباية البترولية المورد الأساسي للميزانية العمومية كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم (96) : أهمية الجباية البترولية في تمثيل الميزانية

السنة	2000	2001	2003	2004	2008	2009	2010	2011	*2012	*2013
ايرادات جبائية (1)	1213.2	1001.4	1350.0	1570.7	4088.6	2412.7	2905.0	3979.7	4192.0	4399.0
اجمالي الايرادات (2)	1562.7	1399.6	1874.9	2151.1	5053.8	3559.3	4203.0	5428.6	6055.0	6371.0
نسبة الايرادات الجبائية إلى إجمالي الايرادات (2)/(1)	%77.4	%71.55	%72.01	%73.02	%86.25	%67.79	%69.12	%73.01	%69.93	%69.05

Source [3]: - le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012.
- *IMF, IMF country report n°13/24,1023

من خلال الجدول نلاحظ أن عوائد البترول تمثل نسبة عالية في اجمالي ايرادات الجباية الكلية، بمساهمة تراوحت بين67 % و86 % خلال الفترة2000-2013 **(أنظر الملحق رقم14)**

ويمكن توضيح تطور الميزان التجاري الجزائري من خلال الشكل البياني التالي:

---

[1]: Hilel Hamadache, " **Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie- Syndrome hollandais et échangeabilité "** (Thèse de Master of science, CIHEAM – IAMM n° 103 - Montpellier, 2010) ,p.34.

[2]: ,(éditée par la direction communication et stratégie d'image, N49,Mars2006),P6. **Sonatrach la revue**

[3] le rapport de la banque d'Algérie, année, 2003, 2007, 2011,2012.
- *IMF, IMF country report n°13/24,1023

الشكل رقم(63) : تطور الميزان التجاري الفترة 2010-2014

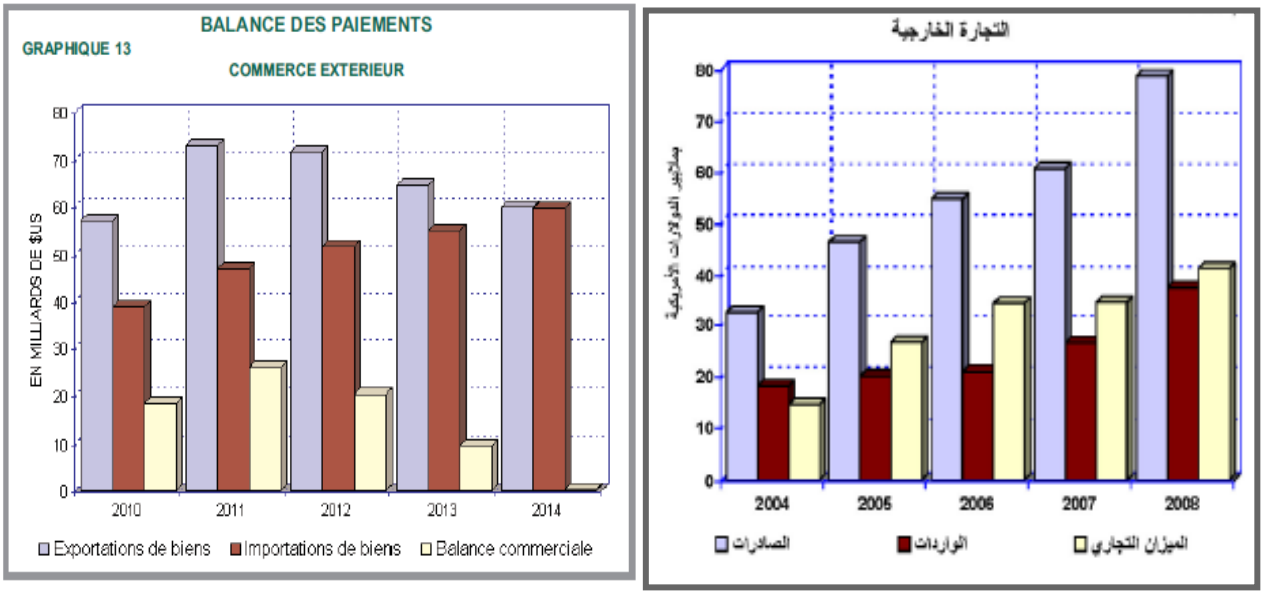

المصدر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر2014،2008.

يبدو واضحا من خلال الشكلين السابقين أن التجارة الخارجية الجزائرية تميزت بفائض تجاري مستمر خلال الفترة 2000-2014 ، و بعد الإنخفاض الشديد لسعر النفط الذي عرفته سنة 2008 تقلص هذا الفائض ثم عاد للتطور عام 2010، و يتبين أيضا أن رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة 2000-2013 كان إيجابيا على العموم ، إلا أن نسبة التغطية إنخفضت بشكل ملحوظ في السنتين 2009 و 2010 بسبب الارتفاع المستمر و المتصاعد لحجم الإيرادات الذي انتقل من 39173 مليون دولار في سنة 2000 إلى 40473 مليون دولار في سنة 2010 ،و قد تطور الميزان التجاري الجزائري بشكل لافت خلال أربعة سنوات متتالية من 25644 مليون دولار في سنة 2005 إلى 39819 مليون دولار في سنة 2008، و ذلك إثر تحسن السوق النفطية ليتراجع إلى مستوى له في العامين الأخريين 5900 مليون دولار في 2009 ، و16580 مليون دولار في 2010 ، أما أقصى مستوى وصل إليه الميزتن التجاري الجزائري فكان في عام 2008 بـ 39419 مليون دولار، ويرجع ذلك للإرتفاع الغير مسبوق في أسعار النفط من جهة و الزيادة الكبيرة في صادرات المحروقات التي تعتبر قياسية هي الأخرى من جهة أخرى ، مع أن الإيرادات قفزت بدورها إلى أقصى مستوياتها بـ 39479 مليون دولار.[1]

2-3-2 المحروقات والقطاع المالي الجزائري:

بالنسبة لدور المحروقات في تحديد قيمة الإيرادات المالية الجزائرية سنوضحه من خلال أثر تقلبات أسعار النفط على القطاع المالي ،وذلك اعتمادًا على **الشكل رقم (04-07)** الذي يوضح حجم كل من الايرادات العامة والايردات النفطية،وكذا الايرادات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة 1990-2010 :

[1] : التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر2014،2008.

الشكل (64) : نسبة الإيرادات العامة النفطية و غير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي

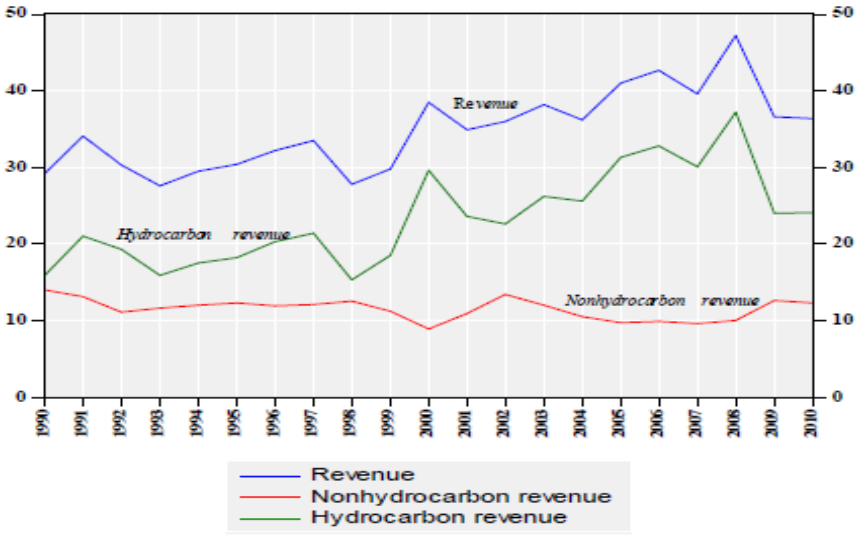

Source : IMF, staff country reports N 96/71, august 1996 - October, 2000 – February 2005 – march 2006 –march 2007, January 2012, Country Report No. 12/21 [1]

ومن خلال الشكل يتضح لنا تراجع نسبة النمو في الايرادات النفطية وذلك إثر التراجع الواضح الذي شهدته أسعار النفط الخام في عقد التسعينات ،ولذلك اقتصر متوسط الإيرادات العامة للدولة في عقد التسعينات على حوالي 29.8 % فقط من الناتج المحلي بعد أن كانت في حدود 36.48 % في المتوسط خلال الفترة1974-1989 ويعكس هذا التراجع في نسبة الإيرادات العامة للدولة هشاشة الإيرادات العامة غير النفطية أيضا وعدم قدرتها على تعويض الايرادات العامة للدولة في حالة حدوث أي صدمة في أسعار النفط وتراجع في الإيرادات النفطية.

ومع نهاية التسعينات تطورت الإيرادات العامة في الجزائر على نحو كبير سواء من الناحية المطلقة أونسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ففي عام 1990 ،كانت إجمالي الإيرادات العامة للدولة تمثل فقط حوالي 29.4%من الناتج المحلي الإجمالي، منها 18.2 % عبارة عن إيرادات نفطية، و 11.2 % عبارة عن إيرادات غير أنه مع فورة أسعار النفط وارتفاعها مع نهاية التسعينات أخذت الإيرادات العامة في الجزائر في التحسن، بصفة خاصة الإيرادات النفطية حيث كان النمو فيها بصورة جوهرية حيث بلغت 37.2 % كنسبة من الناتج سنة 2008وهي نسبة مرتفعة للغاية، تعكس التركيز الشديد لهيكل الناتج المحلي الإجمالي على القطاع النفطي خلال هذا العقد.[2]

وهذا ما يعكس الاعتماد الكبير للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر على الإيرادات النفطية، الأمر الذي لا يوفر الاستقرار المطلوب في المالية العامة للبلد نتيجة للتقلبات الحادة التي تعرفها الايرادات النفطية والايردات المالية عمومًا، وبذلك فهي مصدر خطر دائم ومقلق في الهيكل الحالي للإيرادات العامة للجزائر و هو ما تعاني معظم الدول العربية المصدرة للنفط.

وخلاصة القول هو أن نسبة الإيرادات النفطية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تتناسب طرديا مع نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج، فمع ارتفاع أسعار النفط وزيادة الإيرادات النفطية، تتزايد نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج وهو أمر متوقع .إذ أنه مع نمو الإيرادات النفطية وارتفاع نسبتها إلى الناتج ترتفع نسبة الإيرادات العامة بالتبعية إلى الناتج.

[1] : IMF, staff country reports N 96/71, august 1996 - October, 2000 – February 2005 – march 2006 –march 2007, January 2012, Country Report No. 12/21

[2] : .دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004**،(أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005)، ص 369-371.

كل هذا يستدعي ضرورة تقييم الإيرادات العامة بصورة جيّدة والبحث بجدية عن عناصر أخرى تساعد في تكوين هيكل الإيرادات العامة في الجزائر أي تنويع مصادر الإيرادات لتحقيق أكبر قدر من الاستقرار الاقتصادي في البلد فيها، وإعادة النظر في كثير من الرسوم و الضرائب المختلفة لكي تتماشى والتطورات العالمية و كذا التقلبات المفاجئة في أسعار النفط في الأسواق الدولية.

3-3-2 سيطرة المحروقات على حجم الصادرات والقطاع الصناعي:

تكمن أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحويلات البتروكيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية، كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية (كالبنزين، البوتان، الزيوت). [1]

أما بالنسبة لسيطرة حجم الصادرات النفطية على اجمالي الصادرات فيمكن تبيينه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(97): نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر(2000-2014)

(مليون دولار):

السنوات	قيمة الصادرات الاجمالية (مليون دولار)	قيمة الصادرات من قطاع المحروقات (مليون دولار)	قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات (مليون دولار)	نسبى (%) صادرات المحروقات من الصادرات الاجمالية
2000	22301	21419	882	96.04
2001	19132	18484	648	96.61
2002	18827	18091	736	96.100
2003	24612	23939	673	97.26
2004	32083	31302	781	97.56
2005	46001	45094	907	98.03
2006	54613	53429	1184	97.83
2007	59518	58206	1312	97.79
2008	78230	76340	1890	97.58
2009	43216	41775	1441	97.35
***2010**	57091	56121	9877	97.16
***2011**	72888	71661	1227	98.3
***2012**	71736	70583	1153	98.4
***2013**	64713	63663	1050	98.4
***2014**	59996	58362	1634	97.3

المصدر: - المركز الوطني للاعلام الآلي و الاحصائيات (C.N.I.S) حصيلة 2000-2010
- *التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر2014

يمكننا من خلال هذا الجدول ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و الأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرًا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات و على حجم الصادرات الجزائرية للخارج ، حيث تمثل صادرات الجزائر من المحروقات معدل 97 %من إجمالي الصادرات منذ عام 2000، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي 3 %فهي تتمثل في الصادرات خارج المحروقات و التي لا تزال ثانوية وجد محدودة ، حيث بلغت قيمتها القياسية لحد الآن 1890 مليون دولار في سنة2008 .

وبذلك عرفت قيمة صادرات الجزائر للمحروقات المرور بمرحلتين[2]:

- **الفترة الممتدة بين (2000-2008):** حيث تميزت بارتفاع محسوس قدر ب 18 بالمائة/سنة،
- **الفترة الممتدة ما بين(2008-2014):** حيث شهدت ارتفاعا طفيفا قدر بـ 2% سنويًا،وهذا نتيجة انخفاض أسعار البترول مقارنة بسنة 2008 وكذا الطلب على المحروقات نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية.

([1]): كتوش عاشور،بلعزوز بن علي،**الغاز الطبيعي و رهانات السوق الغازية**،(مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا،العدد02، 2005)،ص155.

[2] **:الطاقة والتعاون العربي** ،(الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة،ديسمبر،2014) ،ص10..

- وقدرت مداخيل صادرات المحروقات خلال الفترة (2000-2012) ما يقارب 600 مليار دولار أمريكي.
- أما بالنسبة لحجم صادرات المحروقات، فقد عرفت الجزائر انخفاضا محسوسا بنسبة 11% ليصل إلى 110 مليون ط م ن سنة 2012 مقابل 124 مليون ط م ن سنة2000

و أما على المستوى العالمي فبالنسبة للأداء الخارجي المتعلق بالتجارة الخارجية ، تقدر مساهمة الجزائر في إجمالي الصادرات السلعية العالمية ب 0,45 بالمائة و ب 0,17 بالمائة في إجمالي الواردات العالمية في سنة 2006 حسب ما جاء في تقرير للمنظمة العامية للتجارة لعام[1] 2007 ، و هو ما يعكس الوزن النسبي الضعيف للاقتصاد الجزائري عالميا.

2-3-4 قطاع المحروقات واتجاه البطالة في الجزائر:

يمكن تتبع درجة تأثير قطاع المحروقات على اتجاه معدلات البطالة في الجزائر من خلال دراسة العوائد المالية البترولية المحققة وتقلبات أسعار البترول وتتبع مختلف الأزمات البترولية خلال الفترة 1970-2010، بالموازاة مع تغير معدل البطالة خلال نفس الفترة،وذلك اعتمادًا على الشكل الموالي:

الشكل رقم (65): تطور أسعار النفط و اتجاه البطالة في الجزائر 1970-2010

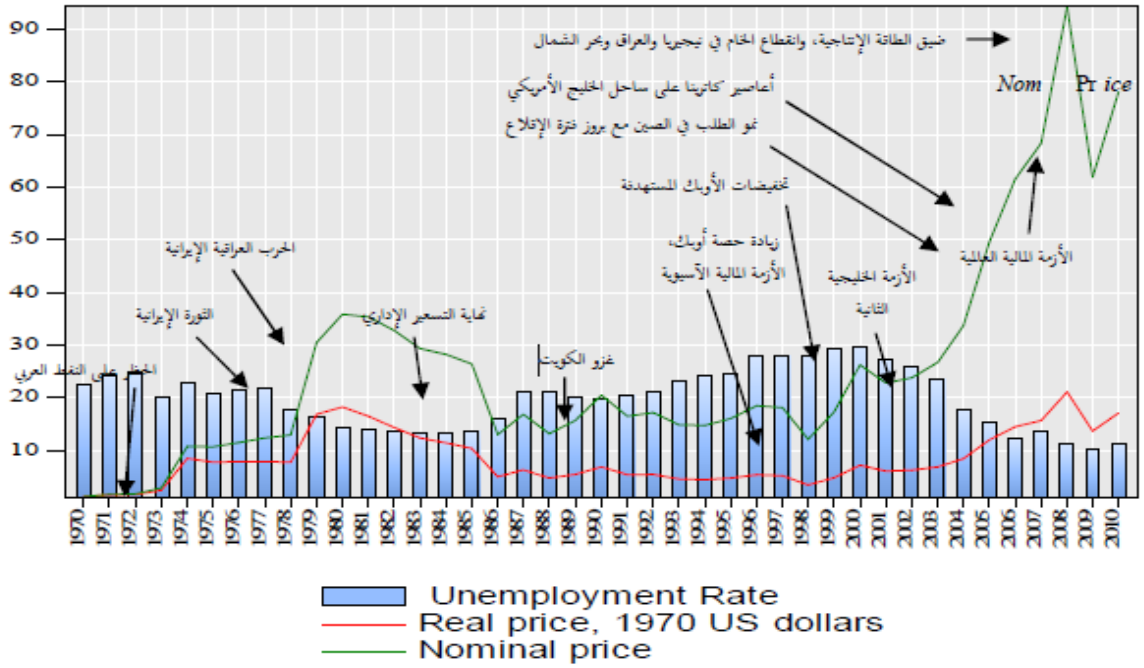

Source[2] :http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif,consultéle 12/05/2013 à 20h05

نتيجة لحرب 1973 ، ارتفعت أسعار النفط الخام أربعة أضعاف، من 3 دولارات للبرميل في عام 1972إلى12 دولارًا للبرميل بحلول نهاية عام 1974،ويعود هذا الارتفاع إلى حظر النفط العربي الأمر الذي ساعد فيما بعد على ارتفاع العوائد المالية لقطاع المحروقات ، الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات وفوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية المعتمدة على الصناعات الثقيلة .كل هذا قد أكسب القطاع أهمية كبرى في وضع إستراتيجية للتنمية في الجزائر بهدف خلق مناصب شغل .وهذا ما يلاحظ من خلال **الشكل أعلاه رقم (65).**

حيث ساهم ارتفاع أسعار النفط في انخفاض معدّلات البطالة من 24.83 % سنة 1972 إلى 16.33 %سنة 1979 ، ومع اندلاع الثورة الايرانية سنة 1979،وكذا الحرب الايرانية العراقية سنة 1980 فقد استمر

[1] :World Trade Organization, Trade Profiles 2007, p.5.:
[2] ; http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif,consulté le 12/05/2013 à 20h05

معدل أسعار البترول في الحفاظ على مستويات مرتفعة خلال الفترة 1979-1985 رغم تراجعها من 35.41 دولار للبرميل في بداية سنة 1981 إلى 26.48 دولار للبرميل بحلول 1985 إلا أن معدّلات البطالة واصلت تراجعها إلى مستويات13.29 % سنة 1984 و بقيت في حدود 13.59 % سنة . 1985 كما يوضحه الشكل أعلاه.

أما مع انهيار أسعار النفط من 27 دولار إلى ما دون 10 دولارات وحدوث الصدمة النفطية سنة 1986عرفت الجزائر خلال الفترة 1986-1989 تراجعًا في أدائها الاقتصادي الكلي بما في ذلك معدلات البطالة التي ارتفعت من 16.14 % سنة 1986 إلى 20.04 % سنة 1990.[1]

و بالرغم من التحسن الطفيف في أسعار النفط خاصة بعد الحرب الخليجية الثانية سنة 1990 إلا أن مستويات البطالة بقيت مستقرة بمعدل متوسط قدر بـ22.25 % خلال الفترة1990 - 1995، ثم بدأت بالارتفاع بعد هذه السنة لتصل إلى أعلى مستوى لها عند 29.50 % سنة 2000 وذلك تزامنًا مع انخفاض أسعار البترول التي بلغت أدنى مستوى لها 12.16 دولار سنة 1998.

ومع استمرار نمو الاقتصاد العالمي، استمرت أسعار النفط بالارتفاع منذ عام2000 لتحقق قفزة كبرى تتجاوز أعلى مستوياتها منذ سنة 1981 لتصل إلى أعلى سعر لها بـ 147.27 دولار سنة 2008، لكنه سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي نتيجة للركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في شهر أكتوبر من عام 2008 أين وصل النفط إلى 60 دولار للبرميل مع نهاية 2008، وخلال هذه الفترة (2000-2011) عرفت الجزائر تراجعا كبيرا في معدّلات البطالة لتستقر عند أدنى مستوى لها بـ 9.8 % سنة 2011 [2] مقابل 27.7 % سنة 2000، حيث أكد خبراء من صندوق النقد الدولي استمرار تراجع نسبة البطالة في الجزائر منذ سنة 2000 لاسيما في اوساط الشباب بأكثر من النصف في مدة زمنية لا تتعدى 11 سنة، حيث تراجع معدل البطالة عند الشباب لفئة ما بين 16-24 سنة من 07ر54 بالمائة الى 22.4 بالمائة خلال ذات الفترة (2000-2011) ، كما سجلت نسبة البطالة لدى الجامعيين هي الاخرى تراجعا ملحوظا في 2011 حيث انخفضت الى 16.1 بالمائة مقابل 4ر21 بالمائة سنة .2010[3]

ومع إنهيار أسعار النفط خلال السداسي الثاني من عام 2014 حيث فقدت نحو 45 % من قيمتها بتراجعها من 115دولار للبرميل في جوان 2014 إلى 62 دولار للبرميل حتى منتصف ديسمبر 2014[4] ، عرفت نسبة البطالة هي الأخرى تراجعًا بإرتفاعها إلى 10,6% خلال سبتمبر2014 أي ما يعادل نحو 1,214 مليون عاطل عن العمل مع نسبة تفوق 25 % لدى الشباب و أزيد من 16% لدى الجامعيين مسجلة بذلك ارتفاعا بـ 0,8 نقاط مقارنة بسنة 2011 الذي بلغت فيه عند9,8%.

5-3-2 أسعار البترول وحجم احتياطات الصرف الأجنبي وسعر الصرف:

من بين التأثيرات الايجابية لارتفاع أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط ، تعزيز الاحتياطيات الدولية لدى البنوك المركزية،وعلى هذا الأساس ، و مما لا شك فيه أن هناك إرتباط وثيق بين أسعار النفط و مستوى احتياطي الصرف الأجنبي في الدول المصدرة للنفط و خصوصا في الجزائر.[5] مثلما يبينه الشكل الموالي:

---

[1] : Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud (2012). **Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic**, (International Journal of Business and Management; Vol.7,No. 18), P 102-103

[2] : نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، **ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008** ، (أوراق عمل، .كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية)، جوان2008
ns/Forms/AllItems.aspx http://faculty.ksu.edu.sa/NourahAlyousef/Power%20Point%20Presentatio

[3] :تقرير صندوق النقد الدولي حول التطورات الاقتصادية العالمية، على الموقع الالكتروني : http://www.imf.org/ /

[4] : الديوان الوطني للاحصاءات

[5] : بن علي بلعزوز، "**محاضرات في النظريات و السياسات النقدية**"، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .،2008)، ص 219

الشكل رقم (66): ارتباط حجم احتياطي الصرف الأجنبي بتغيرات أسعار النفط خلال الفترة 1993-2010

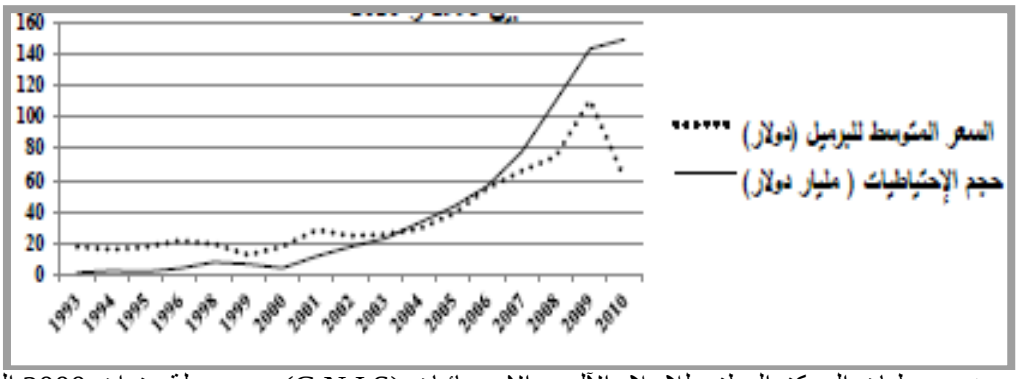

المصدر: معطيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (C.N.I.S) ، .حصيلة سنوات 2000 إلى 2010.

إن الاحتياطيات الدولية للجزائر التي كانت تبلغ 1,50 مليار دولار سنة 1993 ثم 4,40 مليار سنة 1999 إثر الصدمة البترولية لسنة 1998-1999 التي أدت إلى تخفيض مستوى الاحتياطيات ،التي بدأت ترتفع تدريجيا منذ سنة 2000، و تدعم مع ارتفاع أسعار البترول لتصل أرقاما غير مسبوقة تجاوزت 110 مليارفي سنة 2007 و بأكثر من 162 مليار دولار عام 2010.

وبزيادة الحجم الاجمالي لإحتياطات الصرف تتدعم قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية ،وبالنسبة لسعر صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي سجل معدل سنوي طلية الفترة 1960-2015 يقدر بـ 30.08 حسب دراسات البنك العالمي،كما أنه قد سجل أعلى مستوى له في عام 2014(80.58)،وأدنى مستوى تم تسجيله في عام 1980(3.84) . **(أنظر الملحق رقم 14)**

ويمكن توضيح أسعار البترول على سعر الصرف من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (67):تطور أسعار البترول مقارنة بسعر الصرف(أورو/دولار)

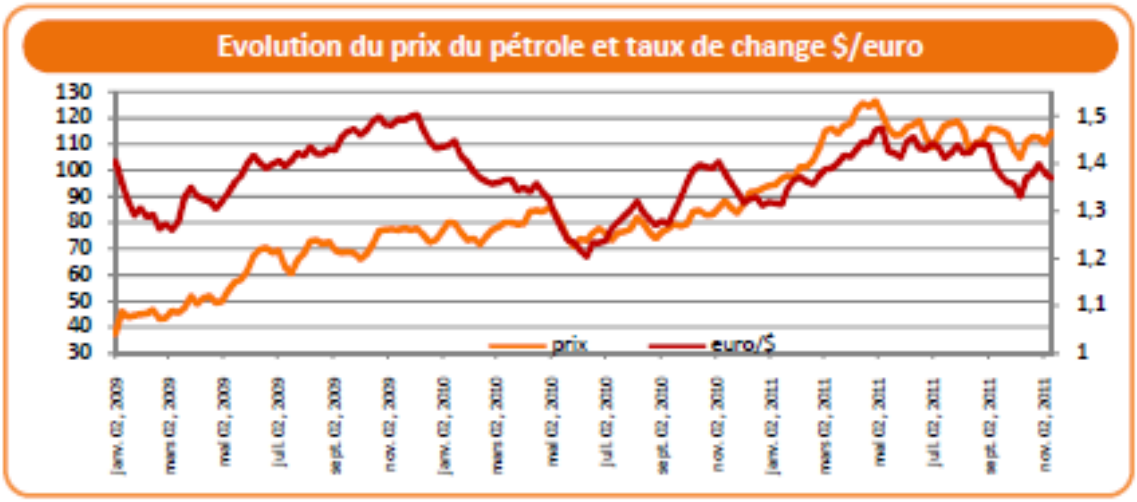

Source : Energy Information Administration (www.eia.gov) et Banque centrale européenne(BCE)

6-3-2 قطاع المحروقات ومستويات الناتج المحلي الاجمالي:

يمكننا من خلال هذا الشكل الموالي ملاحظة المكانة الخاصة التي يحتلها قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني و الأرقام القوية والمخيفة في نفس الوقت نظرًا للحجم الكبير الذي يسيطر عليه قطاع المحروقات على العائدات و على حجم الناتج المحلي الاجمالي، حيث أن اعتماد الإقتصاد الوطني على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عنه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت من نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية ، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العمومية و مدى توفر العملة الأجنبية.

والشكل التالي يوضح بيانات الناتج المحلي الاجمالي من الناحية الحقيقية خلال الفترة 1970-2011

الشكل رقم (68) : بيانات الناتج المحلي الاجمالي من الناحية الحقيقية خلال الفترة 1970-2011

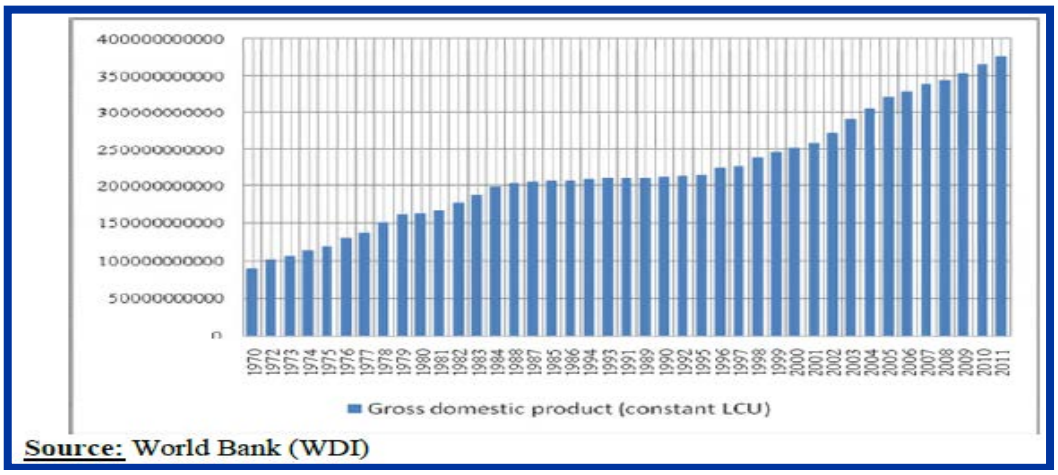

تشير بيانات الناتج المحلي الإجمالي من الناحية الحقيقية في الجزائر إلى أنه في عام 1970 كان الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية 90.8 مليار دينار جزائري،و بعد ارتفاع أسعار النفط نتيجة للطفرة النفطية الأولى، و التي نتجت عن الحظر العربي لصادرات النفط الخام إلى الدول الغربية مع نهاية سنة 1973 ،حصلت زيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 120.39 مليار دينار في 1975 ، ومع استمرار الارتفاع في أسعار النفط سجّل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مستويات قياسية في 1986 ، حيث بلغ أعلى مستوياته في تلك الفترة والمقدرة بـ 206.37مليار دينار .غير أنه بدءا من عام 1987 أخذت أسعار النفط في التراجع وهو ما ترتب عليه حدوث تقلبات في مستويات الناتج بالأسعار الحقيقية، حيث تراجع الناتج الحقيقي في السنة الموالية بصورة محدودة نسبيا،وبقي شبه مستقر إلى غاية 1995 ولم يسترجع الاقتصاد الجزائري المستويات المهمة من الناتج الحقيقي إلا بحلول عام 1996 ، عندما بدأت أسعار النفط في التعافي مرة أخرى، وبدأت الوفرة النفطية الثانية بعد نهاية 1999 لدرجة أنه في عام 2011 قدّ ر الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية في الجزائر بحوالي 373.36 مليار دينار.[1]

وهو ما يوضح الارتباط الوثيق بين مستويات الناتج المحلي الاجمالي تقلبات سعر النفط الخام حيث أن معدّ لات نمو الناتج في الجزائر تشير إلى أن اقتصاد البلد يتعرض من وقت لآخر و بصورة كبيرة و دورية لصدمات خارجية .فدورات الانتعاش التي عرفها النمو الاقتصادي خلال عشريتي السبعينات والثمانينات، سرعان ما تلاشت وتحولت إلى انكماش مع هبوط أسعار النفط سنة 1986 ، إلى غاية منتصف التسعينات، حيث سجل تحسّن طفيف في أداء متغير النمو الاقتصادي،و مع عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من سنة 1998 عرفت الجزائر نوع من الراحة المالية و قد تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، عبّر عنها بارتفاع حجم الإنفاق من خلال مخططات إنعاش ودعم وتوطيد النمو الإقتصادي (2001-2014)[2]

الجدول رقم (98): تحليل معدّلات النمو الاقتصادي في الفترة1975 -2011

	المرحلة الأولى (1970-1985)				المرحلة الثانية(1986-2000)				المرحلة الثالثة(2001-2011)			
معدل النمو الاقتصادي الحقيقي	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std Dev	أعلى قيمة	أدنى قيمة	Mean	Std Dev
	27.4	-11.3	6.03	7.46	5.10	-2.1	1.4	2.32	6.9	2	3.64	1.58

المصدر: احصائيات البنك الدولي **(WDI).**

[1]: تم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من بيانات البنك العالمي،WDI البيانات هي بالعملة المحلية (الدينار الجزائري) و كذا من الموقع الإحصائي: http://www.indexmundi.com/facts/algeria/gdp#NY.GDP.MKTP.KN

[2] : مولود حشمان، مسلم عائشة، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004**، جامعة الجزائر.

إن الخلاصة التي يمكن التوصل إليها من تحليل المعطيات الإحصائية المتوفرة، هي أن معدّلات النمو الحقيقي المسجلة في الاقتصاد الجزائري تتّسم بالتقلّب بشكل واضح، وهو ما يعكس حقيقة أن استراتيجيات النمو التي اتبعت حتى اليوم، لم تؤمن للاقتصاد الجزائري التنويع القطاعي اللازم الذي يقلل من خطر التعرض للصدمات الخارجية، و يرجع ذلك للاعتماد المفرط للاقتصاد الوطني على القطاع النفطي، و الذي لم يؤمن إلى اليوم فرص للنمو المستقر في الناتج الحقيقي و الذي ظل على هذا المنحى خلال ثلاثة عقود الماضية .

2-4 مدى استفادة الجزائر من الفوائض البترولية ودور صندوق ضبط الموارد في استثمارها:

عرف الاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة طفرة نفطية كبيرة هي الثالثة من نوعها بعد الطفرتين الأولى والثانية اللتان امتدتا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات، حيث شهدت أسعار النفط ارتفاعا كبيرا ومتصاعدا منذ عام 2002، سمحت للجزائر إلى بتحقيق مداخيل مالية ضخمة وغير مسبوقة في تاريخ الجزائر، " فبعد أن كان متوسط السعر السنوي 17 دولارا للبرميل عام 1999، و28 دولارا عام 2003، 36 دولارا في عام 2004"[1] ليتجاوز 140 دولار سنة 2008، وعلى هذا الأساس سنحاول معرفة كيفية تعامل الجزائر مع هذه الفوائض المالية الضخمة التي أوجدها الارتفاع الكبير في أسعار النفط خاصة أن الطفرة بقيت مستمرة إلى غاية *2015 الأمر الذي أتاح الفرصة أمام الجزائر من أجل استثمار هذه الفوائض،وفيمايلي سنوضح كفية تعامل الجزائر مع هذه الطفرات الثلاثة التي عرفها الاقتصاد الوطني:

2-4-1 تعامل الجزائر مع الطفرتين الأولى والثانية:

إذًا يمكن أن يكون للإيرادات والفوائض المالية النفطية المحققة آثارًا ايجابية أو سلبية على الاقتصاديات النفطية، وذلك بناءًا على قدرة استيعاب هذه العوائد النفطية من طرف الاقتصاد الوطني أو عدم قدرته على استيعابها، حيث أن الدول التي تقوم بإعتماد أنماط تنموية طموحه لا تعاني من عدم القدرة على استيعاب العوائد النفطية بالعكس، فهي قادرة على امتصاص أي مبلغ أو فائض نتيجة الخطط التنموية المتعمدة، ونجد أن كل من الجزائر والعراق من بين الدول العربية المنتجة للبترول التي تملك طاقة استيعابية لابأس بها خاصة أثناء الطفرة النفطية الثالثة نتيجة لبرامج التنمية الطموحة فيهما،والتي تستنفذ الجزء الأكبر من عوائدهما النفطية"[2] ويؤكد الواقع الاقتصادي للجزائر أنها قد فوتت فرصة الطفرتين الأولى والثانية حيث لم تتمكن من استغلال الجيد للعوائد المالية الكبيرة التي حققتها نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار، ولم تتمكن في استثمارها في بناء اقتصاد قوي.

2-4-1-1 تعامل الجزائر مع الطفرة النفطية الأولى:

قد أدت الطفرة الهائلة في عوائد النفط في خريف عام 1973 إلى تكريس ظاهرة اعتماد الجزائر على عائدات النفط في تكوين حصيلة الصادرات وفي تمويل الإنفاق العام فقد بلغت النسبة التي ساهمت بها عائدات النفط في إجمالي الإيرادات العامة عام 1975 للجزائر 93 %.

والجدول الموالي يوضح تطور الاحتياطي المالي للجزائر للفترة ما بين 1971 إلى غاية 1976:

---

[1] : محمد ناصر شحاتة، " **الخليج والطفرة النفطية الثانية ... أولويات الإنفاق**" (مجلة السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، يناير 2008، مصر)،ص 103.

* :حيث تراجعت أسعار النفط إلى أقل من 50دولار/برميل خلال سنة 2015،ومع ذلك أكد خبراء النفط أن هذا التراجع الحادث في الاسواق النفطية مجرد حالة ظرفية وأنه على المدى الطويل سيعرف سوق النفط العالمي ارتفاعا بعد ان تعرض منذ 2014 "لاثار العوامل على المدى القصير"، وتتعلق هذه العوامل بفائض في العرض لاسيما النفط الصخري الامريكي والارتفاع الكبير للدولار و الانتاج المفرط لدول منظمة البلدان المصدرة للنفط ا"اوبك" اضافة الى انخفاض الطلب العالمي بسبب تباطؤ نمو الاقتصادات الكبرى.

[2] : حسين خلف فليح، **العوائد النفطية العربية واستخدامها في صناعات وسائل الإنتاج النفط والتنمية**، (مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، 1977)، ص 89.

الجدول رقم (99): تطور الاحتياطي المالي للدولة الجزائرية (بملايين الدولارات الأمريكية): [1]

السنة	1971	1972	1973	1974	1975	1976
قيمة الاحتياطي	507	493	1143	1689	1353	1538

المصدر: محمود عبد الفضيل، " **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، (سلسلة كتب ثقافية شعرية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، أفريل 1979)، ص 119

ونتيجة للزيادة الهائلة لعائدات النفط وضعت الجزائر برامج وخطط استثمارية شديدة الطموح تغطي النصف الثاني من السبعينات، حيث " بلغت جملة الاستثمارات المخططة للسنوات الأربعة1970-1973 إلى 27.577 ملياردج،وإلى 110.257 ملياردج خلال المخطط الموالي 1974-1977 .

إلا أن السيولة المالية التي تولدت عن هذه الطفرة النفطية وجهت كودائع في البنوك الأوربية بالدولار الأمريكي مما نتج عنه مجرد تراكم لسيولة مالية كبيرة من البتر ودولارات ، والتي لم تجد من يستأجرها"[2]

وفي سنة 1974 قامت الجزائر بالحصول على أول قرض في السوق الدولية لرؤوس الأموال، " وقد يبدو ذلك غريبا، حيث أن الصدمة البترولية الأولى جلبت للجزائر زيادة معتبرة في المداخيل الخارجية، كما تم تحديد المخطط الرباعي الثاني 1974- 1977 على أساس الأسعار الجديدة للنفط الخام"[3]

وارتفعت بشكل محسوس القروض الخارجية التي تم تعبئتها في سنتي 1975 و 1976 من أجل سد حاجات المشاريع الاستثمارية المختلفة، " بالرغم من أن مداخيل الصادرات ارتفعت من 1965 مليون دولار في عام 1974 إلى 5022 مليون دولار في عام 1975، ثم 5589 مليون دولار في عام 1976"

وارتفع اللجوء إلى تمويل الخارجي بنحو واحد مليار دولار أمريكي في عام 1977، ومن جديد بنحو ملياري دولار في عام 1978، وشرعت الجزائر في المخطط الخاص بتثمين المحروقات (VALHYD) الذي تضمن تكثيف الصادرات من المحروقات لا سيما الغاز الطبيعي.

وفي تلك السنة بلغت مرحلة التراكم المكثف للديون أوجها، حيث بلغ التدفق الصافي لأصل رؤوس الأموال الذي تحصلت عليه الجزائر من الخارج، في نفس السنة، نحو 3.8 مليار دولار، وتجاوز مخزون الديون حينئذ 15 مليار دولار أمريكي.

وفي سنة 1979 تراجع اللجوء إلى القروض الخارجية بسبب التخلي جزئيا عن مخطط تثمين المحروقات والزيادة المعتبرة في مداخيل تصدير المحروقات، ومع ذلك فقد تجاوز مخزون المديونية 19 مليار دولار في نفس السنة. [4]

2-1-4-2 تعامل الجزائر مع الطفرة النفطية الثانية:

أدت الصدمة النفطية الثانية إلى زيادة معتبرة في الإيرادات الخارجية في سنة 1980، إلا أن الجزائر " حشدت 3.4 مليار دولار إضافية، لإنجاز منشآت في قطاع المحروقات هو الذي أتاح لها فرصة ذلك، ولم تكن الجزائر في حاجة إلى تعبئة مثل المبالغ من القروض الخارجية، إذ أن الزيادة في القروض الخارجية في عام 1978 كانت موجودة في مستوى احتياطات الصرف، وقد خزنت الجزائر في سنتي 1980 و 1981 احتياطات من الصرف تفوق بكثير حجم الأموال التي حشدتها".

"إن تقليص تدفق القروض التي تم تعبئتها قد تم تعويضه جيدا بفضل زيادة مداخيل التصدير، بحيث أنه بالرغم من تسارع عمليات التسديد، انتقلت الإيرادات الصافية للديون من 5.5 مليار دولار في 1978 إلى 11.5 في 1980، تقلصت الاحتياطات بمبلغ 9.5 مليار دولار، وفي نفس الوقت قامت الجزائر بطلب 10.3 مليار دولار من القروض".[5]

---

[1] : محمود عبد الفضيل، " **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، (سلسلة كتب ثقافية شعرية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، أفريل 1979)، ص 119.

[2] : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: النشرة الرسمية رقم 09، الدورة الخامس عشر المنعقدة يومي 15 و 16 ماي 2000، تاريخ النشر جانفي 2001، ص،ص 227،278.

[3] : رفيقة بن عيشوبة، مرجع سابق،ص156

[4] :المرجع نفسه ،ص156

[5] : المرجع نفسه، ص 158.

وهكذا، وبينما استدانت الجزائر من اجل المساهمة بشكل عال في ضمان تموين البلدان المتطورة بالمحروقات، فإنها تضررت فيما يخص معدلات التبادل.

ومن جهة أخرى، فإن الاقتطاع في إطار فوائد الديوان تراوح بين 10 و 11% من مداخيل التصدي خلال الفترة الممتدة من 1979 إلى 1985، باستثناء عام 1981، حيث بلغ الاقتطاع حوالي 9%.

وأقل ما مكن أن يقال في الأخير أن الجزائر قد تضررت جراء تقلبات أسعار المحروقات، لم تستطع استغلال الطفرتين الأولى والثانية.

2-4-2 الطفرة النفطية الثالثة وإمكانيات استغلال الفائض المالية:

عرفت الجزائر خلال هذه الألفية وفرة مالية استثنائية، لم تعرف مثلها إلا خلال الصدمتين النفطيتين لسنتي 1973 و 1979، حيث ارتفع سعر النفط ليصل مستويات قياسية لأسباب سياسية مرتبطة بالوضع في الشرق الأوسط، لكن ارتفاع سعر برميل النفط أثناء هذه الطفرة الثالثة كانت أسبابه هذه المرة اقتصادية صرفة، الأمر الذي جعلها تدوم لفترة طويلة من الزمن إلى غاية نهاية 2014،أين بدأت هذه الأسعار بالتراجع لتصل في شهر أكتوبر 2015 إلى 46.04 دولار للبرميل بالنسبة للبترول الخام،و48.46دولار/برميل بالنسبة لنفط برنت*،ويذلك تبقى بين حدود 40-60 دولار/برميل طيلة سنة2015 صعودًا وإنخفاضًا مع تأكيد الخبراء بأن هذا التراجع يعتبر تراجعًا ظرفيًا راجع بالدرجة إلى تباطؤ النمو الإقتصادي للإقتصاديات العالمية.

2-4-2-1 تأثير الطفرة النفطية الثالثة على الاقتصاد الجزائري:

كانت لإيرادات مشاريع النفط والغاز دورًا أساسيًا وراء قدرة الدولة على تحقيق معدلات نمو اقتصادي جيدة، فقد انعكست على نمو حصة الاستثمارت العمومية التي أنجزتها الجزائر خلال هذه الفترة، وعلى أرقام الناتج المحلي الإجمالي، نمو الاحتياطات الخارجية الرسمية ومدى تغطيتها للواردات الشهرية، وفيمايلي سنحاول توضيح مختلف هذه الجوانب:

أ)- بانسبة لنمو حصة الاستثمارات العامة من إجمالي الاستثمارات:

يمكن توضيح تطور مدى مساهمة الدولة في إنجاز المشاريع الاستثمارية العمومية والمتعلقة بجميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والثقافية،وكذا مشاريع البنية التحتية،أي مجمل المشاريع الاستثمارية القادرة على تلبية حاجات أفراد المجتمع وتحسين مستواهم المعيشي،وبالتالي المساهمة في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية،وهذا من خلال البيانات التي يمثلها كل من الجدول و الشكل التاليين،حيث تعبر هذه البيانات عن النسبة المئوية لإجمالي الإستثمارات العامة مقارنة بالاستثمارات الخاصة،وما نلاحظه هو تزايد هذه النسبة من 24.40% سنة 1970إلى 47.90% سنة 1985 لتنخفض مجددًا بعد الأزمة العكسية لسنة 1986 إلى 24.90% سنة1995،لتعاود الإرتفاع مجددًا بعد الطفرة النفطية الثالثة من 40.80% سنة 2002إلى 61.30% سنة 2010،وهذا حسب بيانات الموقع الخاص التابع للبنك الدولي (La Banque mondial/perspective monde, université sher brooke)،[1] والموضحة في أرقام الجدول والمبينة من خلال الشكل:

---

* : **خام برنت** أو مزيج برنت هو خام نفطي يستخدم كمعيار لتسعير ثلثي إنتاج النفط العالمي، خاصة في الأسواق الأوروبية والأفريقية، ويتكون برنت من مزيج نفطي من 15 حقلا مختلفا في منطقتي برنت وتينيان (بعضها يقع في المملكة المتحدة والبعض الآخر في النرويج)، وبشكل عام يباع بسعر أعلى من سلة نفط' اوبك 'بنحو دولار للبرميل، وبسعر اقل من خام غرب تكساس بنحو دولار أيضا، وتستخدم قيمته لتسعير ثلثي واردات العالم المتداول بها من النفط الخام،و اشتق اسم برنت من لقب أطلقته شركة شل لاستكشاف النفط على حقل نفط قامت بالتحقق منه في منطقة بحر الشمال نيابة عن شركتي إيكسون موبايل ورويال دوتس شل.وقد قامت شركة شل بتسمية جميع الحقول النفطية بأسماء طيور، وفي هذه الحالة فقد سميت المنطقة على اسم إوز برنت.

[1] : **بيانات البنك العالمي على الموقع الإلكتروني:**

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/,consulté le 12/09/2014 à22h35

الجدول رقم (100):تطور حصة الاستثمارات العامة من إجمالى الاستثمارات فى الجزائر(1970-2010)

السنة	النسبة
1970	24.40
1975	23.70
1980	32.50
1985	47.90
1990	30.40
1995	24.90
2000	37.80
2001	37.00
2002	40.80
2003	45.10
2004	43.80
2005	48.40
2006	52.20
2007	63.50
2008	61.30
2009	61.30
2010	61.30

الشكل رقم (69): تطور حصة الاستثمارات العامة من إجمالي الاستثمارات في الجزائر (1970–2010)

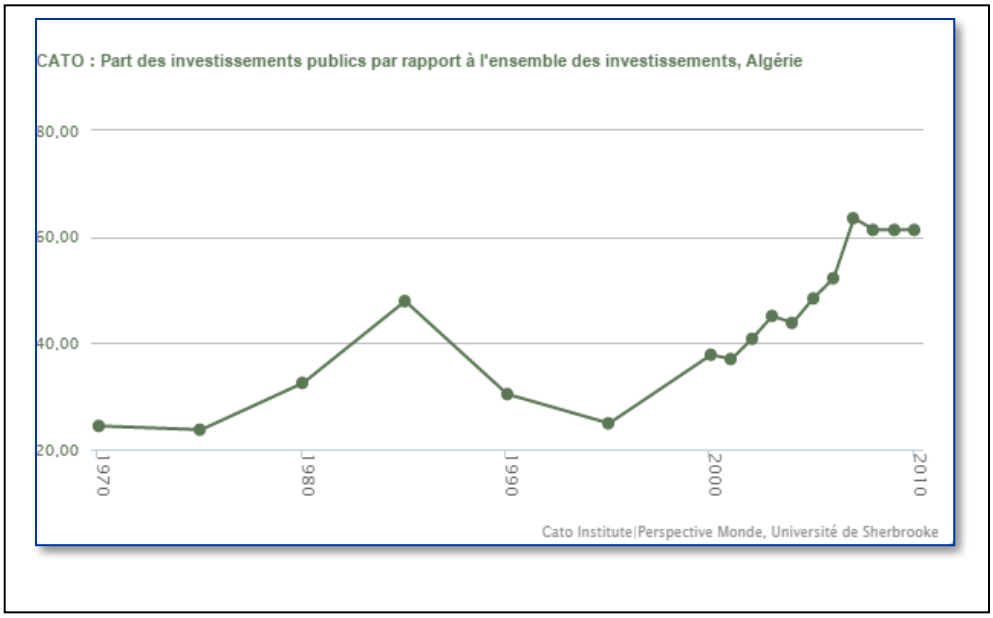

Source : http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/,consulté le 12/09/2014 à22h35

من خلال أرقام الجدول والشكل المقابل نجد أن الدولة تتسع في العملية الاستثمارية كلما حدثت وفرة مالية ناتجة عن إرتفاع أسعار البترول،والعكس في حالة إنخفاض الأسعار حيث وصلت نسبة مساهمة الدولة في المشاريع الاستثمارية إلى أعلى نسبة لها سنة 2007 بـ 63.5% أين عرفت أسعار النفط أعلى مستوياتها، ما يدل على إعتماد الجزائر شبه كلي على العوائد النفطية في عملياتها الاستثمارية والتنموية.

ب)- بالنسبة للنمو في الناتج المحلي الجزائري:

بإعتبار أن الناتج المحلي الاجمالي أحسن مؤشر معبر عن النمو الإقتصادي الحادث داخل الاقتصاد الوطني،فإننا من خلال الجدول الموالي سنتتبع نمو الناتج المحلي الإجمالي للجزائر نتيجة للطفرة النفطية الثالثة.

الجدول رقم(101): الناتج المحلي(الداخلي) الإجمالي خلال الطفرة النفطية الثالثة(2002-2017): [1]

PIB constant (%)	PIB ($US constant 2000)	PIB ($US courant)	السنة
5,6	87 155 970 208	56 760 288 962	**2002**
7,2	93 431 200 063	67 863 832 648	**2003**
4,3	97 448 741 666	85 324 997 370	**2004**
5,9	103 198 000 000	103 198 000 000	**2005**
1,7	104 953 000 000	117 027 000 000	**2006**
3,4	108 521 000 000	134 977 000 000	**2007**
2.0	110 691 000 000	171 001 000 000	**2008**
1,6	112 462 000 000	137 211 000 000	**2009**
3,6	116 511 000 000	161 207 000 000	**2010**
2,8	119 774 000 000	199 071 000 000	**2011**

المصدر: بيانات البنك العالمي على الموقع الإلكتروني: http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/,consulté le 12/09/2014 à22h35

[1] : بيانات البنك العالمي على الموقع الإلكتروني:
http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/,consulté le 12/09/2014 à22h35

3,3	123 726 000 000	204 331 000 000	**2012**
2,8	127 190 000 000	210 183 000 000	**2013**
4,1	132 405 000 000	214 063 000 000	**2014**
4,1	136 113 000 448	219 619 000 320	**2015***
4,44	140 248 700 518	224 701 798 810	**2016***
4,78	144 384 400 589	229 784 597 299	**2017***

من خلال معطيات الجدول نجد أن الجزائر حققت نسبة نمو في الناتج المحلي الحقيقي بلغت7.20% ليبلغ 93.431 مليار دولار أمريكي في 2003، مقارنة مع 87.155 مليار دولار أمريكي في العام 2002، من ناحية الناتج المحلي الاجمالي الاسمي، بلغت نسبة النمو الاسمية للناتج المحلي الإجمالي 11.10 % في العام ذاته حيث بلغ 67.863 مليار دولار أمريكي ، مقارنة مع 56.760 مليار دولار أمريكي في العام السابق، والجدير بالذكر أن من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي الاسمي219.619 مليار دولار أمريكي العام 2015 مسجلا بذلك نموا بنسبة 5.55% مقارنة بالعام 2014، وأما الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فمن المتوقع أن ينمو بنسبة 4.10% في العام ذاته، ليبلغ 136.113 مليار دولار أمريكي،

ويمكن ترجمة معطيات الجدول إلى الشكلين البيانيين التاليين:[1]

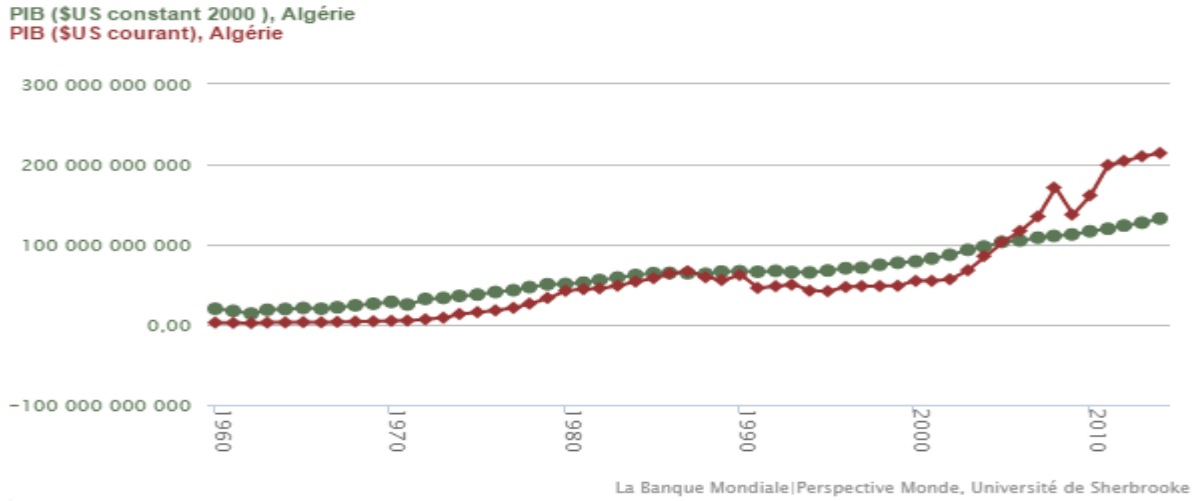

وبالتالي كان معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج الداخلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (أساس2000) يأخذ الشكل التالي:

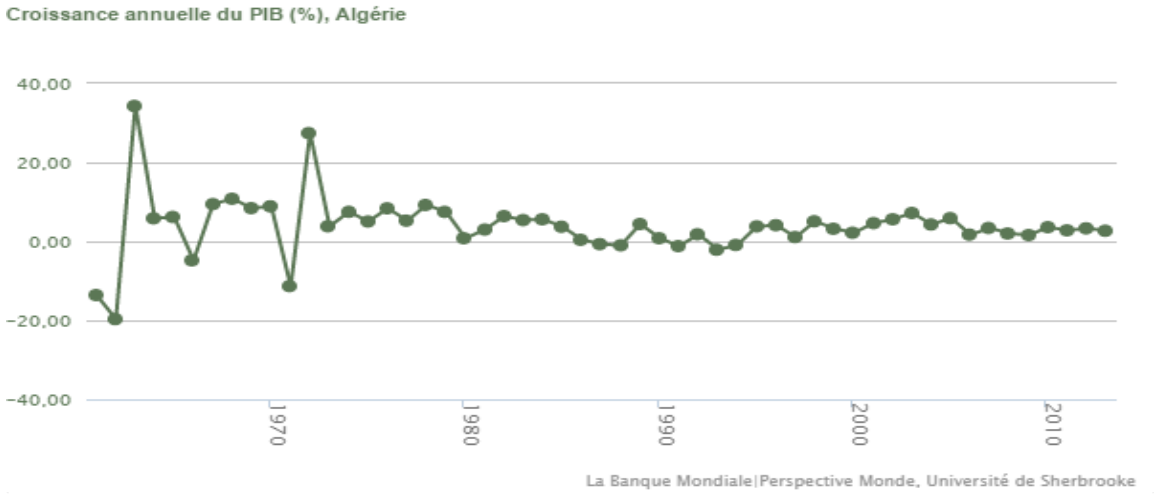

[1]: Ibid

مايمكن استنتاجه من خلال الشكل هو أن الجزائر استطاعت أن تحافظ على معدلات نمو مستقرة نسبيًا بعد حدوث الطفرة النفطية الثالثة تراوحت بين (3-5%)،وقد وجدنا أن المتوسط الحسابي لمعدلات النمو خلال الفترة (2003-2017) يساوي 3.85%، ما يدل على إستقرار الوضعية الإقتصادية للجزائر على المدى المتوسط، عكس التذبذب الذي عرفته معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات السابقة خصوصًا عند الإرتفاع أو الإنخفاض المفاجئ لأسعار البترول الأمر الذي ساهم في تحقيق التوازنات الكلية الداخلية والخارجية طيلة ذات الفترة (أنظر الملحق رقم15)،وقد بلغ الناتج المحلي الحقيقي في 2014 قيمة **132.405 مليار دولار أمريكي** قابل **93.431 مليارد ج** في 2003،ويتوقع أن يصل إلى 144.384 مليارد دولار أمريكي سنة2017.

ج)- بالنسبة للإحتياطات الخارجية:

أما فيما يخص الاحتياطات الخارجية الرسمية فلقد اتخذت خلال الطفرة النفطية الثالثة إتجاها تصاعديا وذلك في ظل التطورات الإيجابية في ميزان المدفوعات الجاري، فقد ارتفع إجمالي هذه الاحتياطات إلى 32.92 مليار دولار أمريكي في 2003 مباشرة بعد حدوث الطفرة النفطية في حين كان 23.11 مليار دولار أمريكي في السنة السابقة لها لتصل إلى أقصى مستوى لها في 2013 بقيمة 194.012مليارد دولار لينخفض إلى ما يقارب **178.938** مليار دولار في عام 2014،مع ملاحظة نوع من التباطئ في النمو عند حدوث الأزمة العالمية حيث إرتفع من 143.1 مليار دولار في2008 إلى 148.91 مليار دولار فقط في 2009.[1]

والجدول الموالي يبين النمو في الاحتياطات الدولية خلال الطفرة الثالثة:

الجدول رقم (102): الاحتياطات الخارجية الرسمية (2002- 2014)

الوحدة: مليار دولار

السنة	إجمالي الاحتياطات	قيمة الواردات (مليار دولار)	تغطية الواردات بالأشهر
2002	23.11	12.01	19.14
2003	32.92	13.32	24.32
2004	43.11	17.95	23.72
2005	56.18	20.357	27.36
2006	77.78	19.86	31.31
2007	110.8	26.35	27.36
2008	143.1	37.99	36.66
2009	148.91	37.40	39.73
2010	162.221	38.885	38326
2011	182.224	46.927	36.765
2012	190.661	51.569	36.667
2013	194.012	54.987	35.401
2014	178.938	59.67	30.084

Source: Rapport Banque D'Algérie 2004,2009,2014

وفيما يتعلق بمستوى الاحتياطات المحققة فهناك من يرى أن مستوى الاحتياطي الحالي قد تجاوز الحدود الآمنة المعقولة، ويظهر ذلك من خلال معرفة مدى تغطية الاحتياطات الخارجية الرسمية للواردات، ومن الجدير الإشارة إلى أن احتياطيات الصرف قد بلغت خلال السنوات الثلاثة الماضية، مستوى يعادل تغطية ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات، وهو ما يعني مستوى أعلى من المستوى الأمثلي وهذا حسب " دراستان قام بهما بنك الجزائر في 2007 و 2008 لتحديد المستوى المثل لاحتياطات الصرف قد تم بلوغه من طرف الجزائر ابتداءا من سنة 2001" [2]

---

[1]: **Rapport Banque D'Algérie 2004,2009,2014**

[2] : محمد لكصاسي، " **تطورات الوضعية المالية والنقدية في الجزائر**"،(تدخل محافظ بنك الجزائر الدكتور محمد لكصاسي أمام المجلس الشعبي الوطني، سنة 2009)، تاريخ الاطلاع: 20– 03– 2012 ، على الموقع الإلكتروني: http : // www. Bank – of – Alegria . dz / persent. Htm

من خلال الجدول يظهر أن الجزائر قد استمرت في تحقيق أعلى النسب، إذا ارتفعت من 19.14 شهر في عام 2002 إلى 24.32 شهر في عام 2003، ليصل إلى مستو يفوق 35 شهرا إبتداءًا من 2008 إلى غاية 2014،حيث إنخفضت نسبة التغطية من 35.401 شهر في 2013إلى 30.084 شهر في 2014،وهذا بالرغم من الزيادات الكبيرة في حجم الاستيراد في السنوات الخمس الأخيرة أي منذ 2010 إلى اليوم، وكل ما سبق يؤكد على أن مستوى الاحتياطات الدولية للجزائر حاليا في وضع، وعلى الجزائر أن تستفيد من هذه الاحتياطات من خلال استثمارها، وهذا لتفادي استنزاف هذا الرصيد في مجالات أقل أهمية.

2-4-2-2 الأسباب التي تستدعي استثمار أفضل للطفرة النفطية الثالثة :

هناك العديد من الأسباب التي تستدعي استثمارا أفضل للطفرة النفطية الثالثة،وأهم هذه الأسباب هي:

- إن هذه هي الطفرة الثالثة، وهذا يعني أن ثمة فرصة أخرى أتيحت للجزائر لإحداث تنمية حقيقة يجب عدم إهدارها، خاصة وأن هناك " مؤشرات عديدة في العالم تقول أن أزمة الطاقة تدفع إلى التفكير الجدي في البحث عن مصادر بديلة للنفط، وهناك خطط و استراتيجيات كبيرة في الولايات المتحدة أوروبا من أجل ذلك كما أن هناك توسعا ملحوظ في بناء محطات الطاقة النووية للأغراض السلمية، وهذا يعني أن الأمر يتعلق بمستقبل النفط كمصدر للطاقة، وما يشير إليه البعض من انتهاء عصر النفط"[1] بالإضافة إلى كون احتياطات الجزائر المؤكدة من النفط مرشحة للنضوب خلال فترة لا تتجاوز 16.8 سنة.

- ولكون هذه الطفرة هي الثالثة من نوعها من المفترض أن تكون الجزائر قد وعت تجربة الطفرتين السابقتين، واستوعبت دروسها وأخطائها، وما أدت إليه هذه الأخطاء من أثار سلبية، ففي الطفرة الأولى والثانية كانت الجزائر تفتقر إلى الهياكل الاقتصادية والمادية القادرة على استيعاب الفوائض المالية بشكل سليم، وهذا ما يبرز اندفاع الجزائر نحو الصرف على البنية التحتية بشكل كبير.

- جاءت الطفرة النفطية الثالثة بعد فترة تعثر اقتصادي شهدتها الجزائر وبروز مشكلة المديونية، نظرا لانخفاض أسعار النفط، أي أن الجزائر رأت كيف تأثر اقتصادها سلبا بمجرد انخفاض أسعار النفط وتوقفت المشروعات واختلت الميزانية وميزان التجارة الخارجية ... إلخ، حيث واجه الاقتصاد الجزائري اختلالات اقتصادية، تجلت في تراجع معدلات الأداء الاقتصادي، " فقد تدهور الناتج المحلي الإجمالي من 61.90 مليار دولار سنة 1990 إلى 48.60 مليار دولار سنة 1999"[2]، كما " تسارعت معدلات التضخم في اتجاه تصاعدي لتبلغ في متوسط الفترة (1990- 1993)، نسبة 25.95%"[3]، وتعتبر مشكلة التمويل إحدى المشاكل الرئيسية التي تواجه الحكومات عامة والسلطات الاقتصادية خاصة، عند إعدادها للسياسة المالية، التي من شأنها تحقيق التنمية والاستقرار الاقتصاديين، ذلك أن التمويل يتخذ مصدرين داخلي (محلي) في شكل ضرائب ورسوم وقروض وإصدار نقدي، وخارجي يشمل القروض الخارجية والهبات والمساعدات.

وقد انعكست مشكلة التمويل بالجزائر على اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي متمثلا في " عجز الميزانية العامة الذي قدر بـ (- 1.86) مليار دولار، و(- 4.84) مليار دولار، أي بنسبتي (- 4.44%) و(-3.89%) من الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1994 و 1998 على التوالي"[4].

وهذا الوضع من المفترض أن يدفع الجزائر إلى الاستخدام السليم لفوائض النفط لبناء اقتصاد لا يتأثر بتقلبات الأسعار، حيث الفورة النفطية الثالثة وضعية ليست دائمة مهما كانت المؤشرات تشير إلى استمرارها لوقت طويل، كما أنه عليها أن تستغلها في بناء اقتصاد متحرر من الارتهان لسلعة واحدة متقلبة الأسعار"[5]

---

[1] : محمد ناصر شحاتة، مرجع سابق، ص 65.

[2] : صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004**، ص 246.

[3] : التقرير الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية البشرية 2003، ص 32.

[4] :صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000**، ص 353.

[5] : محمد ناصر شحاتة، **مرجع سابق**، ص 66.

– جاءت الطفرة النفطية الثالثة في ظل تزايد ملحوظ في عدد السكان حيث " يقدر العدد الإجمالي للسكان القاطنين بـ 34.8 مليون نسمة بمعدل ارتفاع سنوي يساوي 1.6% خلال الفترة 1998- 2008"[1]، وفي ظل مشاكل اقتصادية يأتي على قمتها مشكلة البطالة، حيث "برزت الإختلالات في سوق العمل وتفاقمت مشكلة البطالة التي قدرت بـ32.9% سنة 1966 و 28.9% سنة 1995 و 28.89% سنة 2000"[2]

وهذا يعني أن المجتمع الجزائري محتاج بشكل كبير إلى تنمية اقتصادية وبشرية حقيقية طويلة الأمد.

2-4-3 صندوق ضبط الإيرادات كأحد آليات إدارة عوائد المحروقات:

لقد عمدت الجزائر إلى استغلال الفوائض النفطية الناتجة عن الطفرة النفطية الثالثة عن طريق إنشاء ثلاث صناديق، حيث أنشأت صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، وصندوق احتياطي التقاعد الذي تم إنشائه سنة 2006، والصندوق الوطني للاستثمار الذي تأسس سنة 2009، و تصنف الصناديق الثلاث ضمن الصناديق السيادية، كما تم استخدام الموارد النفطية في مجالات أخرى من أهمها التسديد المسبق للديون وتطوير القطاع النفطي.

2-4-3-1 صندوق ضبط الإيرادات:

قد اتبعت الجزائر بوصفها دولة نفطية سياسات مختلفة لتجنب أثار التذبذب واللايقين بالنسبة إلى الإيرادات النفطية، منها تبني أسعار متحفظة للنفط في تقديرات إيرادات الميزانية المالية للدولة، وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات والذي يعد من صناديق الاستقرار العائدات النفطية.

2-4-3-1-1. نشأة صندوق ضبط الإيرادات:

إن فكرة إنشاء صندوق ضبط الإيرادات ظهرت في ظرف مواتي تميز بارتفاع في إيرادات النفط المسجلة منذ مطلع سنة 2000، وهذا استجابة للحاجة في التسيير الجيد للمالية العمومية.

أنشئ صندوق ضبط الإيرادات في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2000، لا سيما في مادتها رقم 10، والتي نصت على ما يلي " **يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقم 103- 302 بعنوان صندوق ضبط الموارد".**[3]

أ)- تعريف بالصندوق:

هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة و بالضبط إلى حسابات التخصيص الخاصة ورقمه 103-302، هو مستقل عن الموزانة العامة [4]،أي أن هذا الحساب الخاص بالخزينة غير مسجل في الميزانية وأنه لا يخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، وهذا ما يعني أنه لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية المتمثلة في البرلمان، ولا نجده إلا في لوحة المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الوطني

ومنذ إنشاء صندوق ضبط الموارد صدرت عدة مراسيم وتعليمات حددت مكونات الصندوق وكيفية تسييره وقد تم تعديل بعض القواعد والأسس التي أنشأ من خلالها هذا الصندوق وذلك من خلال قانون المالية لسنة 2004 فبالنسبة للإيرادات التي تدخل الصندوق قد أضيف إليها تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط للمديونية الخارجية ويعود ذلك أساسا إلى تحسن الوضع المالي لبنك الجزائر نتيجة لارتفاع احتياطاته من العملة الصعبة،[5] حيث بلغت **194.012** مليار دولار في سنة 2013،لتنخفض قليلا ولأول مرة منذ إنشاء الصندوق حيث أخذت هذه الاحتياطت إتجاهًا تصاعديًا كما أشرنا سابقًا منذ حدوث الطفرة النفطية الثالثة في 2014 إلى**178.938 مليار دولار أمريكي.**

ب)- تسيير الصندوق: إن وزارة المالية هي الهيئة المكلفة بتسيير الصندوق، حيث نص قانون المالية التكميلي على أن وزير المالية هو الآمر الرئيسي لهذا الصندوق.

---

(1) : المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008**، قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009،

2 : O.N.S : Rétrospective Statistique (1970- 2002), édition 2005.p :58.

(3): المادة 10: القانون رقم 2000-02 المؤرخ في 24 ربيع الأول عام 1421 هـ الموافق 27 يونيو سنة 2000، والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

[4] : **وفقا للمادة10، من قانون رقم 2000-02**،المؤرخ في 2000/07/27، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية،العدد37 المؤرخة في: 2000/07/28

[5] : بوفيلج نبيل ولعاطف عبد القادر, **مرجع سابق**،ص241.

ج)- أهداف الصندوق:

من جانب النفقات، يخصص هذا الصندوق لتعويض النقص في القيمة الناتج عن الفارق السلبي بين مستوى المداخيل الجبائية النفطية وما كان مقررا في قانون المالية، بالإضافة إلى التكفل بالديون العمومية.

وبذلك فإن الصندوق قد أنشأ لهدفين رئيسيين هما:

أ- إما لمعالجة المشكلات الناشئة عن تقلب إيرادات النفط وعدم القدرة على التكهن بها ، وبالتالي فهي تمثل صناديق تثبيت أو ضبط.

أ- أو من أجل ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وبالتالي فهي تمثل صناديق ادخار.[1]

ج- وفي سنة 2006 تمّ تعديل قانون المالية التكميلي الهدف من إنشاء الصندوق، ليصبح يتمثل في تمويل الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دج[2]، إن هذا التعديل يبين أن عجز الموازنة قد وسع ليشمل تمويل الخزينة العمومية *كما أن سبب العجز لم يحدد، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة العمومية وبالتالي الموازنة العامة للدولة، وهو ما يؤكد رغبة الحكومة على جعل صندوق ضبط الإيرادات أداة مستدامة لتعديل وضبط الموازنة على المدى البعيد.

وتتمثل مبررات هذا التعديل في كون الجزائر تقوم بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى تسجيل عجز في رصيد الموازنة منذ 2001 بسبب ارتفاع مبالغ برامج الاستثمار العمومي واعتماد قانون المالية على سعر مرجعي قدره19 دولار للبرميل ثم 37 دولار للبرميل بعد ذلك من جهة أخرى وهذ ما اجبر الحكومة على استعمال موارد الصندوق لتمويل العجز.

د)- مصادر تمويل الصندوق:

في البداية تم تمويل هذا الصندوق انطلاقا من فائض القيم الجبائية الناتجة عن الزيادة في مستوى أسعار المحروقات مقارنة بالمداخيل المقررة في قانون المالية المبنية على أساس سعر برميل مرجعي، من الفارق بين سعر برميل النفط الخام المرجعي وهو 37 دولارا حاليا وفقا لقانون المالية التكميلي لسنة 2008 بعدما " كانت التقديرات حددت سعر البرميل الخام بمبلغ 15 دولار في قانون المالية لسنة 2000 و 19 دولار في قانون المالية التكميلي لنفس السنة"[(3)]، وسعره في السوق الذي يتجاوز في السنوات الأخيرة الـ 90 دولار، من مداخيل أخرى مرتبطة بتسيير الصندوق.

أي أن مصادر تمويل الصندوق تتمثل في:

- فائض قيمة الجباية البترولية الناتج عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.[4]
- وقد أضاف قانون المالية لسنة 2004 تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشط للمديونية لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق لتكون مصدرا آخر لتمويل الصندوق مع العلم أن هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية العمومية الخارجية[5].

([1]):http://www.univ-chlef.dz,consulté le 26/04/212 à 22h45.

[2] : **وفقا للمادة 25** ، من الأمر رقم **06-04 المؤرخ في:2006/06/05**، المتضمن قانون الملية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد47، المؤرخة في 2006/06/9.

*** : إن مفهوم رصيد الخزينة العمومية أوسع من مفهوم رصيد الموازنة العامة حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الموازنة العامة الدولة بالإضافة إلى أرصدة مختلف العمليات التي تقوم ا الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للخزينة.**

[(3)]: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: النشرة الرسمية رقم 11، والدورة السابعة عشر، 2001، ص 88.

[4] بوفيلج نبيل ولعاطف عبد القادر, مرجع سابق،ص240.

[5] : عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير،جامعة سطيف،2013-2014)، ص178

2-1-3-4-2 الأموال الجاهزة للصندوق من عام 2000 إلى 2014:

من الجدول أدناه الخاص بالعمليات التي تتم على صندوق ضبط الإيرادات، نستنتج ما يلي: [1]

-فوائض القيمة على إيرادات الجباية النفطية أكبر من الحجم المقرر في قانون المالية، المحققة في الفترة ما بين سنة 2000 ونهاية 2014، تتجاوز 7000 مليار دينار،وذلك إثر الارتفاع المذهل لسعر المحروقات على المستوى الدولي،وقد تمّ تحقيق أكبر فائض في سنة 2012 بقيمة 2534.30 مليار دج.

- ويذلك نجد أن الجباية البترولية هي الوحيدة التي ساهمت في تمويل صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت قيمة مساهمتها منذ إنشاء الصندوق مبلغ قدره 19270,78 مليار دج ،ونلاحظ أن أول فائض لقيمة الجباية البترولية سنة إنشائه بلغ 453.24 مليار دج،ثم عرف انخفاضا كبيرا سنة 2002 بلغ 26.50 مليار دج،وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وهذا لارتباط فائض الجباية بالأسعار والسعر المرجعي لإعدادميزانية الدولة، ثم ارتفعت مساهمة الجباية البترولية سنتي 2003 و2004 مبلغي 448.91 و623.50مليار دج على التوالي إلى أن وصل تمويل هذا الصندوق بفائض الجباية البترولية قيمة 2288.16 سنة 2008 وهو أكبر مبلغ تساهم به الجباية البترولية منذ إنشاء هذا الصندوق، هذا رغم رفع السعر المرجعي لإعداد الميزانية إلى37 دولار/للبرميل.

وقد انخفض فائض الجباية البترولية بصورة حادة سنة2009إلى 400.88 مليار دج، بسبب إنخفاض أسعار النفط إلى أسعار قياسية وهذا بسبب الأزمة الاقتصادية التي مست الاقتصاد العالمي وخاصة الدول ذات الاستهلاك الكبير للنفط، بعد ذلك عاود الارتفاع سنتي2010 و2011 حيث بلغت مساهمة الفائض مبلغي1318.31 و2300.32 مليار دج على التوالي،وإرتفع ليصل إلى أعلى قيمة له على الإطلاق سنة 2012 حيث بلغت 2534.30 مليار دج، ليتراجع قليلاً في السنوات الموالية حيث بلغت في 2013،و2014 ما قيمته 2062.23 مليار دج،و**1810.62 مليار دج على التوالي.**

ويمكن توضيح التناسب المتبادل بين رصيد الميزانية ورصيد صندوق ضبط الموارد من خلال الشكل الذي يوضح تطور هذين الرصيدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي:

الشكل رقم (70): تطور رصيد الميزانية ورصيد صندوق ضبط الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي2000-2011

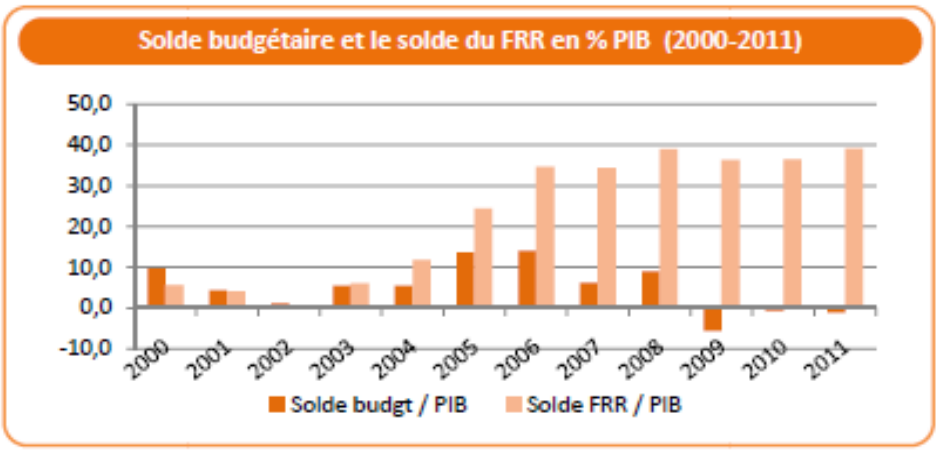

Source : RAPPORT SUR L ' É V O L U T I O N D E L'ÉCONOMIE NATIONALE, Ministère de la Prospective e t des S t a t i s t i q u e s, **A N N É E 2 0 1 1,P45**

- أما فيما يخص التسديد المسبق للدين الخارجي، فإن الصندوق لم يطالب سوى بعملية محددة واحدة أجراها عام 2004 بمبلغ 57 مليار دج.

- منذ 2006، استخدم الصندوق لتمويل عجز الخزينة،في حين استعمل خلال الفترة 2000- 2008 في سداد الدين العمومي،بالاضافة إلى تسديد تسبيقات لبنك الجزائر مرة واحدة في 2008 بقيمة 607.96 مليار دج.

[1]: **Situation du Fonds de Régulation des Recettes**, Ministère des finances , Mis à jour le mardi 7 avril 2015 06:35,Sur le site : http://www.mf.gov.dz/

الجدول رقم (103): العلميات المنجزة على صندوق ضبط الإيرادات[1]

الوحدة: مليار دج.

السنة	الموارد: رصيد 12/31	فائض قيمة الجباية * البترولية	تسبيقات بنك الجزائر	مجموع الموارد	الاستخدامات: سداد الدين العمومي	تمويل عجز الخزينة	التسديد المسبق لدين الخارجية	تسديد تسبيقات بنك الجزائر	مجموع الاستخدامات	الرصيد النهائي
2000	-	453.24	-	**453.24**	221.10	-	-	-	**221.10**	**232.14**
2001	232.14	123.86	-	**356.00**	184.47	-	-	-	**184.47**	**171.53**
2002	171.53	26.50	-	**198.03**	170.06	-	-	-	**170.06**	**27.97**
2003	27.53	448.91	-	**476.89**	156.00	-	-	-	**156.00**	**320.89**
2004	320.89	623.50	-	**944.39**	222.70	-	57.00	-	**222.70**	**721.69**
2005	712.69	1368.84	-	**2090.53**	247.84	-	-	-	**247.84**	**1842.69**
2006	1842.69	1798.00	-	**3640.69**	618.11	91.53	-	-	**709.64**	**2931.04**
2007	2931.05	1738.84	-	**4669.89**	314.46	531.95	-	-	**1454.36**	**3215.53**
2008	3215.53	2288.16	-	**5503.69**	465.44	758.18	-	607.96	**1223.62**	**4280.07**
2009	4280.07	400.68	-	**4680.75**	0	364.28	-	-	**364.28**	**4316.47**
2010	4316.47	1318.31	-	**5634.78**	0	791.94	-	-	**791.94**	**4842.84**
2011	4842.84	2300.32	-	**7143.16**	0	1761.46	-	-	**1761.46**	**5381.70**
2012	5381.70	2534.30	-	**7917.01**	0	2283.26	-	-	**2283.26**	**5633.75**
2013	5633.75	2062.23	-	**7695.98**	0	2132.47	-	-	**2132.47**	**5563.51**
2014	**5563.51**	**1810.62**	-	**7374.13**	0	2965.67	-	0	**2965.67**	**4408.46**

Source : Situation du Fonds de Régulation des Recettes, Ministère des finances , Mis à jour le mardi 7 avril 2015 06:35,Sur le site : http://www.mf.gov.dz/

3-1-3-4-2 مساهمة صندوق ضبط الموارد في عملية التنمية الإقتصادية ومدى تحقيقه لأهدافه:

رأينا فيما سبق أن الأهداف المحددة للصندوق تتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة أو عجز الخزينة العمومية الناتج عن ارتفاع الإنفاق الحكومي أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة عن المستوى المقدر ضمن قانون المالية بسب انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 19 ثمّ 37 دولار أمريكي للبرميل إضافة إلى الهدف الثاني والمتمثل في تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية،وفيمايلي سنحاول معرفة مدى نجاح الصندوق في عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها،ومن خلال الجدول السابق يمكن تقسيم العمليات التي قام بها الصندوق إلى مرحلتين: [2]

أ)- الفترة 2000-2005: و في هذه الفترة اقتصر دور الصندوق ضبط الإيرادات فقط على سداد الدين العمومي ولم يتم استخدامه في تمويل العجز الموازني، رغم أن الهدف الرئيسي من إنشاءه تمويل عجز الميزانية العامة وقد أدى ارتفاع أسعار البترول إلى تسجيل موارد هامة على مستوى الموازنة تم تحويلها إلى الصندوق، وقد ساهم بتسديد ما قيمته 1200 مليار دج من الديون في الفترة ما بين2000 و 2005.

ب)- الفترة 2006-2014: تميزت بإدخال تعديلا على دور الصندوق، لتصبح تمويل عجز الخزينة العمومية دون أن يقل رصيد الصندوق عن 420 مليار دج وتخفيض المديونية، حيث شرعت الحكومة في استخدام موارد الصندوق في تمويل عجز الخزينة العمومية المتزايدة من سنة لأخرى نتيجة للمبالغ الضخمة المرصودة لبرامج التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الاستمرار في عملية سداد الدين العمومي بما فيها عمليات التسديد المسبقة للمديونية العمومية الخارجية التي شرع فيها من سنة 2004 ، علما أنه تمت عمليات تسديد الدين العمومي من عام 2009 ، وقد ساهم صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الخزينة العمومية حيث قدرت سنة2006 بـــ 91.53 ملياردج ارتفعت إلى 513.95 ملياردج سنة 2007، وواصلت الارتفاع إلى أن بلغت **2965.67 ملياردج سنة 2014.**

---

[1]– Ministère des finances , **noted'information : fonds se régulation des recettes** (FRR), 2008 : p :02.

* : **إن فائض قيمة الجباية البترولية = قيمة الجباية البترولية الفعلية - قيمة الجباية البترولية المقدرة وفقا لقانون المالية**

[2] : عصماني مختار،مرجع سابق،ص،ص179-180.

ومما سبق يمكن القول أن صندوق ضبط الإيرادات، قد ساهم بصورة فعالة في الحد من عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2000-2014 وبالتالي ساهم في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، علما أن مساهمة الصندوق تمت وفقا لطريقتين:

– **طريقة غير مباشرة :**تشمل الفترة 2000-2005 حيث أدى استخدام الدين العام الداخلي في تمويل العجز الموازني إلى ارتفاع حجم الدين الداخلي، وهنا يظهر دور الصندوق من خلال مساهمته في تخفيض حجم المديونية العمومية باعتبارها أحد الأهداف المحددة له وبالتالي ساهم صندوق الصندوق بطريقة غير مباشرة في تمويل العجز الموازني مع الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة.

– **طريقة مباشرة:** تشمل الفترة 2006- 2014 وكان تمويل برامج التنمية الاقتصادية خلال هذه الفترة عن طريق مساهمته المباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة ابتداء من 2006 إلى حد الآن، مع تمويل عجز الخزينة العامة للدولة الناتج عن ارتفاع المبالغ المخصصة للاستثمار العمومي وكذلك ارتفاع الإنفاق الجاري أو انخفاض حصيلة الإيرادات العامة على المستوى المقدر ضمن قانون المالية مع الاحتفاظ برصيد أدنى للصندوق لا يقل عن 740 مليار دج بالإضافة إلى تخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية كما يلعب الصندوق أيضا دورا في تخفيض معدلات التضخم.

بالنظر إلى حجم الأرصدة المخزونة في هذا الصندوق، من الطبيعي أن اللجوء إليه سيزداد مع ازدياد الحاجة إلى التمويل في السنوات المقبلة.

من جانب آخر، لا شك أن اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات نتج عنه مزيد من الشفافية والصرامة في تسيير المال العمومي، فأصبح من السهل مثلا تحديد مصدر وتخصيص الفوائض المحققة على الإيرادات الناتجة عن الجباية النفطية أكبر من السعر المرجعي المطبق أثناء إعداد قانون المالية.

مما سبق فإن تقييمنا لأداء صندوق ضبط الموارد ضمن الأهداف المحددة له يمكن تلخيصه عبر النقاط التالية:

- ساهم صندوق ضبط الموارد بصفة مباشرة وفعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية خلال الفترة 2000-2006.

- إن استخدام الحكومة للصندوق ضبط الموارد كأداة امتصاص لفائض قيمة الإيرادات البترولية من جهة ومساهمته بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة من جهة أخرى ساهم في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية " ارتفاع أسعار النفط " والداخلية "ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي " وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة.

- ساهم صندوق ضبط الموارد في تخفيض معدلات التضخم خلال الفترة 2000-2006 إذ أن امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية أدى إلى الحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة داخل البلد، كما أن عدم استخدام الحكومة لموارد الصندوق في التمويل المباشر للعجز الموازني واعتمادها على الاقتراض الداخلي في التمويل خلال الفترة 2000-2005 ساهم في تخفيض حجم السيولة النقدية المتداولة لدى الأعوان الاقتصادية داخل البلد مما أدى إلى انخفاض معدلات التضخم رغم ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي خلال نفس الفترة ، وبالتالي يمكن اعتبار صندوق ضبط الموارد أداة فعالة يمكن للحكومة استخدامها للحفاظ لتخفيض معدل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار.

2-4-3-2 الاستعمالات الأخرى للفوائض المالية في الجزائر:

لقد تم استخدام الموارد النفطي في مجالات أخرى، يمكن أن نرصد ذلك من خلال: [1]

أ)- تطوير القطاع النفطي:

يتطلب القطاع النفطي ضخ رؤوس أموال كبيرة على أساس منتظم قصد الاستثمار في عمليات التطوير، الإنتاج، الصيانة لإحلال النفط المنتج والمحافظة على سلامة الآبار، صحيح أن جزءا من هذه الموارد يتأتى من الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن شركات النفط الوطنية تعتبر هي الفاعل الأساسي في المجال ولقد ساهم الإنفاق على هذا القطاع في تطور حصة إنتاج الجزائر ضمن منظمة الأوبك وتعزيز قدرتها التصديرية.

وفي إطار سعي الجزائر لتطوير قدراتها أعلنت عن بناء مصفاة تكرير متطور للتصدير بطاقة إنتاج تبلغ 300 ألف برميل كجزء من خطة لمضاعفة الطاقة التكريرية الحالية والبالغة 450 ألف برميل، ويتوقع لهذه المصفاة الشروع في العمل سنة 2011، كما تعمل الجزائر على توسيع أنبوب العابر لتونس نحو ايطاليا، وبناء خط غاز بطاقة 08 مليار متر مكعب/ سنويا نحو اسبانيا على أمل مضاعفة طاقته مستقبلا.

وتهدف السياسة الحكومية لتطوير القطاع النفطي إلى:

-رفع الاحتياطات من المحروقات وتحسين شروط وظروف استغلالها بإنعاش وتكثيف جهود البحث والاستكشاف.

- تطوير المكامن المكتشفة وغير المستغل، وتحسين معدلات الاسترجاع في المكامن المستغلة.

لقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين سنة 2000- 2005 حوالي 10 مليار دولار أمريكي منها 87 % لتطوير المكامن البترولية.

ب)- التسديد المسبق للمديونية.

وهذا انطلاقا من كون المديونية مثلت في التسعينات من القرن العشرية عبئا كبيرا على الاقتصاد الجزائري، فلقد كادت أن تمتص خدمات المديونية مجمل عوائد الصادرات، ولهذا قررت السلطات الجزائرية سنة 2004 التسديد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، إذ كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية 2003 في حدود 23.4 مليار دولار منها 12.2 مليار تمت إعادة جدولتها مع ناديي باريس ولندن.

واستطاعت السلطات العمومية ما بين 2004-2005 تسديد بشكل مسبق 3.3 مليار دولار، وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الخام تنتقل من 34 ٪ في نهاية 2003 إلى أقل من 4.5 ٪ في نهاية 2006، وانخفض معدل خدمة الدين إلى مستوى 4.16 ٪ من الصادرات لسنة 2006.

ورغم أهمية هذا المسعى إلا انه طرح أكثر من علامة استفهام بخصوص مدى قدرة السلطات العمومية على توظيف ما لديها من أموال في الوقت الذي تعمل فيه جاهدة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الحد الذي كادت أن تجعل منها رهان التنمية الاقتصادية.

والمفارقة الثانية أن مستوى الاحتياطي من العملات الأجنبية الذي جعل الجزائر في المرتبة الخامسة عشر دوليا من حيث الاحتياطات يتم توظيفه بمعدلات فائدة منخفضة في سندات الخزانة الأمريكية، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري في خدمة الاقتصاديات الأخرى في الوقت الذي يشكو فيه من التمويل.

---

[1] : عبد المجيد قدي، " **الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات**"، (مداخلة في ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس– سطيف بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة المتوسط في الفضاء الأورو مغاربي، لفترة 07–08 أفريل 2008)،ص10

●كثرة الإلغاءات وإعادة شراء الديون المستحقة على بعض الفئات (فلاحين، شباب) وعلى المؤسسات غير الناجعة، هذا الوضع هو الذي أثر على المديونية العمومية الداخلية إذ أن مصدرا مهما لنموها يكمن في إعادة شراء بعض الديون لتتحملها الخزينة العمومية بدلا من أصحابها.

●منح القروض من دون فوائد للإطارات القادرة على الاقتراض لتمويل الحصول على السكنات والسيارات.

●إسقاط الفواتير والضرائب عن بعض المناطق التي دخلت في حملات من الاحتجاج كمؤشر على أن الحكومة تكافئ مخالفي القانون في الوقت الذي يعاقب فيه الملتزمون به، ولقد تركت هذه الممارسات حالة من الاستنساخ الذي إذا لم يسفر عن إلغاء الضرائب أو فواتير أو قروض فانه يولد على الأقل التزامات مالية للتكفل بنتائج التخريب.

●عدم اختيار أسواق الاستيراد بشكل متناسب مع العملة التي يتم بها تسعير البترول، ذلك أن البترول يسعر بالدولار، يتم الاستيراد أساس من الأسواق الأوروبية التي تتعامل باليورو.

●والمشكلة هي أن اليورو ما فتئت قيمته تتعز حتى تجاوزت مستوى 1.5 دولار لليورو الواحد في الوقت الذي كان يقدر لليورو أن يكون مكافئا لدولار من حيث القيمة عند إطلاقه، وهذا يعني أنه كلما تحسنت قيمة اليورو أمام الدولار كلما كان الاقتصاد الجزائري في حاجة إلى دولارات اكبر لمحافظة على نفس المستوى من الواردات، لقد عانى الاقتصاد الجزائري من نفس المشكلة وهو يدير المديونية الخارجية؛ إذ كانت تتشكل في جزء كبير منها من عملات أوروبية في الوقت الذي كان المصدر الأساسي لعملة الصعبة في الجزائر هي صادرات النفط المسعرة بالدولار الضعيف والمتقلب.

3- دراسة قياسية لأثر إعادة تدوير الأموال البترولية على تحقيق التنمية الاقتصادية.

بالإضافة إلى الجوانب النظرية والتحليلات الاقتصادية السابقة لفعالية إعادة تدوير الاموال النفطية على تحقيق التنمية الاقتصادية سواء بالنسبة للدول العربية النفطية أوالجزائر بصفة خاصة ،فإنه يمكن قياس و صياغة هذا الأثر في صورة نموذج قياسي اقتصادي بالنسبة للجزائر يقدَّر من واقع بيانات فعلية خاصة بالظاهرة محل الدراسة،وذلك في إطار ما يعرف بالاقتصاد القياسي.

ومن هذا المنطلق سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى بعض المفاهيم و المبادئ الأساسية الخاصة بالاقتصاد القياسي،قبل عرض المتغيرات المحددة للظاهرة محل الدراسة والنماذج الممكنة للدالة،مع اختيار النموذج الأمثل في الأخير.

3-1- مبادئ و مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي:

سنحاول من خلال هذا المطلب الإلمام ببعض المبادئ و المفاهيم الأساسية لبناء نموذج قياسي اقتصادي،بدءًا بتعريف الاقتصاد القياسي و النموذج،أهدافه،ومميزاته...الخ

3-1-1 تعريف الاقتصاد القياسي:

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد،الذي يستخدم في بناء النماذج التي تساعد في عملية التنبؤ بمختلف الظواهر الاقتصادية، واتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية المناسبة،وذلك باستخدام التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على أساس التكامل بين النظرية و المشاهدة ،بإتباع أساليب الاستقراء الملائمة.[1]

ويعرف الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي، وبصورة أكثر تفصيلاً، هو العلم الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تقدمها النظرية، أو تفسير بعض الظواهر، أو رسم بعض السياسات، أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية.[2]

3-1-2 أهداف الاقتصاد القياسي: يمكن التعرف على ثلاث أهداف أساسية للاقتصاد القياسي هي:

1- تحليل و اختبار النظريات الاقتصادية المختلفة، إذ لا يمكن اعتبار النظرية الاقتصادية صحيحة ومقبولة،ما لم تجتاز اختبارًا كميًا "عدديًا"يوضح قوة النموذج ويفسر قوة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية .

2- رسم السياسات و اتخاذ القرارات، وذلك عن طريق الحصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، لتساعد رجال الأعمال و الحكومات في اتخاذ القرارات الحالية المناسبة ،سواء على مستوى المؤسسة أو الدولة.

3-التنبؤات بقيم المتغيرات في المستقبل،التي تمكن واضعي السياسة و متخذي القرار على تنظيم الحياة الاقتصادية و اتخاذ إجراءات معينة للتأثير في متغيرات اقتصادية معينة .[3]

3-1-3 الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى:

يعتبر محصلة لثلاثة فروع من العلوم هي الإحصاء، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي، هذا يعني أن الاقتصاد القياسي يحاول الاستعانة بـ:[4]

- أولاً بالنظرية الاقتصادية لتحديد المشكلة المراد دراستها،و لأهم المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية التي تؤثر فيها.
- ثمَ بالاقتصاد الرياضي لتوصيف العلاقات القائمة بين المتغيرات في شكل رموز و معادلات.
- وأخيرًا يستعين بعلم الإحصاء بنوعيه الاقتصادي والرياضي،حيث يقتصر الإحصاء الاقتصادي على تجميع البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية،وتسجيلها وجدولتها أو رسمها، أما مادة

([1]): عصام عزيز الشريف،**مقدمة الاقتصاد القياسي**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1981)،ص7.

([2]):عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، (الدار الجامعية، مصر، 2005)، ص4.

([3]): مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد،**الاقتصاد القياسي(النظرية و التطبيق)**،(دار وائل للنشر،الأردن،1998)،ص23.

([4]): حسين علي بخيت،سحر فتح الله،**الاقتصاد القياسي**،(دار اليازوري للنشر و التوزيع،الأردن،2009)،ص20.

الإحصاء الرياضي فهي تجهز الباحث بأدوات تحليلية يستخدمها في دراسة العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية،وبطرق خاصة لمعالجة أخطاء التقدير تمهيدًا لاستخدامها في تحقيق أهداف القياس الاقتصادي.

وبذلك يمكن القول بأن الاقتصادي القياسي هو تكامل أو نقطة التقاء للنظرية الاقتصادية مع الرياضيات و الأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفروض عن الظاهرة الاقتصادية،وتقدير معاملات العلاقات الاقتصادية،والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظواهر الاقتصادية،كماهو مبين في الشكل:

الشكل رقم (71) : الاقتصاد القياسي و علاقته بالعلوم الأخرى

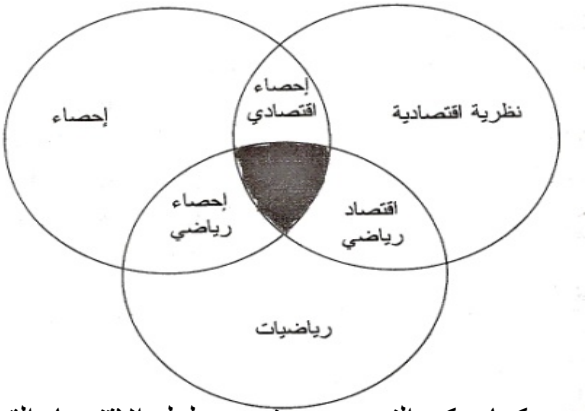

المصدر: حسين علي بخيت،سحر فتح الله،**الاقتصاد القياسي**،(دار اليازوري للنشر و التوزيع،الأردن،2009)،ص21.

كما يمكن التمييز بين فرعين لعلم الإقتصاد القياسي،وهما الإقتصاد القياسي النظري والاقتصاد القياسي التطبيقي: [1]

- **الاقتصاد القياسي النظري:** وهو عبارة عن الفرع الذي يختص بتطوير طرق وأساليب إحصائية لقياس العلاقات الاقتصادية بحيث تتناسب مع طبيعة البيانات الاقتصادية من جهة،والعلاقات الإقتصادية من جهة أخرى
- **الاقتصاد القياسي التطبيقي:** وهو الفرع الذي يُعنى بتطبيق طرق الإقتصاد القياسي على مجالات وفروع معينة من النظرية الإقتصادية،مثل مشكلات الطلب والعرض والانتاج والاستهلاك.....،والهدف منهاهنا هو قياس هذه العلاقة لإختبار مدى إتفاقها مع الواقع أو التعرف على مدى قدرتها على تفسير هذا الواقع، ومحاولة الحصول على تنبؤات خاصة بتطور هذه العلاقة في المستقبل.

3-2 بناء النموذج الاقتصادي القياسي والصيغ الرياضية لنماذج الانحدار.

يتم بناء النموذج الاقتصادي وفق خطوات ومراحل محددة، سنحاول على التعرف عليها من خلال هذا المطلب الذي يتناول التعريف بالنموذج الاقتصادي، مراحل،مع بيان مواصفات نماذج الانحدار.

3-2-1 تعريف النموذج الاقتصادي و مكوناته:

1)- تعريف النموذج الاقتصادي:

النموذج عبارة عن صورة مصغرة و بسيطة للواقع المعقد، يأخذ عند دراسة ظاهرة اقتصادية ما العوامل و المتغيرات الأساسية ذات الأهمية والتأثير الأكبر على تغيرات تلك الظاهرة،مع إهمال المتغيرات الفرعية ذات الأهمية الأقل،و التي ليس لديها تأثير كبير على النموذج،وبالتالي فإن النموذج لا يمثل ظاهرة بكل تعقيداتها،و إنما يمثلها في عدد قليل من المتغيرات ذات التأثير الجوهري،كما يعتبر أداة توفيقية بين كل من النظرية الاقتصادية،الرياضيات،و الإحصاء.

2)- مكونات النموذج الاقتصادي: يتكون النموذج الاقتصادي من الآتي:

أ)- معادلات النموذج: يتكون النموذج الاقتصادي من مجموعة المعادلات، التي تسمى بالمعادلات الهيكلية لأنها توضح الهيكل الأساس للنموذج المراد بناؤه، ويختلف عدد المعادلات من نموذج إلى آخر تبعًا لنوع النموذج و الهدف من بنائه، وتنقسم المعادلات الهيكلية إلى: [2]

---

[1] : حسام علي داود،خالد محمد السواعي،**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق(باستخدام برنامج Eviews 7)**، (دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013)،ص21.

([2]):مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد،**مرجع سابق**،ص28.

- **المعادلات السلوكية:** هي المعادلات التي تعبر عن العلاقات الدالية بين المتغيرات الاقتصادية.
- **المعادلات التعريفية أو المتطابقات:** وهي تعبر عن علاقة اقتصادية ناتجة عن تعاريف متفق عليها، أو هي العلاقة التي تحدد قيمة المتغير التابع بتحديد تعريف له في صورة علاقة مساواة.
- **المعادلات الفنية:**وتتعلق عادة بدوال الانتاج (مثلا دالة كوب دوغلاس)،بحيث تحدد و بدقة العلاقة الفنية بين مكونات هذه الدالة،وتهتم المعادلات الفنية بتوضيح طبيعة العلاقة بين مستوى الانتاج من سلعة معينة،وبين عنصري العمل و رأسمال.

ب)- متغيرات النموذج: تتكون معادلات النموذج من متغيرات يمكن تصنيفها إلى عدة أنواع، إلا أنه يمكن تصنيفها إلى صنفين أساسين هما:

ب$_1$)- المتغيرات المنتظمة: التي تنقسم بدورها إلى:

المتغيرات الداخلية(التابعة،المفسَّرة): تمثل الظاهرة المدروسة،وتتحدد قيمتها من داخل النموذج عن طريق المعاملات وقيم المتغيرات الخارجية،ولا يمكن حسابها إلا بعد حساب جميع متغيرات أو مكونات النموذج،كما أنها تتغير بتغير هذه المكونات.[1]

- **المتغيرات الخارجية(المستقلة،المفسِّرة):** وهي المتغيرات التي تؤثر في النموذج ولا تتأثر به، وهي عبارة عن ثوابت معطاة تضاف جاهزة للنموذج،يتم حسابها في جهة مختصة خارجة عن النموذج.[(2)]
- **المتغيرات الداخلية المحددة سلفًا:** وهي متغيرة داخلية تم حسابها سابقًا،وتستخدم أو تقارن مع متغيرة داخلية جديدة، ويمكن توضيح العلاقة بين االمتغيرات المستقلة والمتغير التابع من خلال الجدول التالي:[3]

الجدول رقم (104): العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل

المتغير المستقل	المتغير التابع
السبب (Cause)	النتيجة (Effect)
المثير (Stimlulus)	الاستجابة (Reponse)
المتنبئ (Predictor)	المتنبأ به (Predicted)

المصدر: عبد الله فلاح المنزيل،**الاحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب بإستخدام الرزم الاحصائية(SPSS)** ،(إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2007)، ،ص20.

ب$_2$)- المتغيرات العشوائية(متغيرات الخطأ):وهي عبارة عن مجاهيل دورها ربط المتغيرات من خلال نسب محددة في الدالة،وهي متغيرات لا تنتظم على خط واحد بل هي متذبذبة و تتحرك بطريقة عشوائية،وتجعل من الصعوبة التحكم في الظاهرة المدروسة،ويجب جعل تأثيرها أقل ما يمكن على الظاهرة المدروسة.

3)-مراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي:

تمر الدراسة القياسية لأي ظاهرة اقتصادية بعدة مراحل يمكن إيجازها فيمايلي:

أ)-تعيين النموذج أو صياغة النموذج: ويقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية،حتى يمكن قياس معاملاتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية،وتنطوي هذه المرحلة على عدد من الخطوات أهمها:[4]

* **تحديد متغيرات النموذج:** وذلك بالاستعانة بكل من النظرية الاقتصادية، المعلومات المتاحة من دراسات قياسية سابقة،و المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.
* **تحديد الشكل الرياضي للنموذج:**أي عدد المعادلات،ودرجة تجانس كل معادلة،ودرجة خطية النموذج.
* **تحديد التوقعات القبلية:** أي تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة و قيم معلمات العلاقات الاقتصادية محل القياس،بناءًا على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات.

([1]): عبد الله فلاح المنزيل،**الاحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب بإستخدام الرزم الاحصائية(SPSS)** ،(إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2007)، ،ص19.

([2]):حسين علي بخيت،سحر فتح الله، **مرجع سابق**،ص27.

([3]): عبد الله فلاح المنزيل، **مرجع سابق**، ص20

([4]):حسام علي داود،خالد محمد السواعي،**مرجع سابق**،ص21

ب)-جمع البيانات و تقدير معلمات النموذج: ويتم في هذه المرحلة جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية،ومن ثمَ تقدير معلمات النموذج بعد اختيار طريقة القياس الملائمة. [1]

ج)- مرحلة الاختبار و تقييم النموذج المقدر: يتم اختبار معلمات النموذج القياسي باستخدام الأساليب الإحصائية، ومن ثمَ الحكم على جودة النموذج القياسي المعتمد أو عدمه.حيث يقبل النموذج عن تطابق الإشارات و القيم المقدرة لمعلمات النموذج لمثيلتها في النظرية الاقتصادية.[2]

ويوجد هناك عدد من المعايير التي تمكننا من إتمام عملية التقييم أهمها:

1. **المعايير الاقتصادية:** وتتحدد المعايير الاقتصادية التي تستخدم في تقييم المعلمات من خلال مبادئ النظرية الاقتصادية، وتتعلق هذه المعايير بحجم و إشارة المعلمات المقدرة، فإذا ما جاءت المعلمات المقدرة على عكس ما تقرره النظرية مسبقًا،ترفض هذه المعلمات ما لم يكن هناك مبررات منطقية تؤدي للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقرره النظرية.
2. **المعايير الإحصائية:**وتهدف إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن ثم أهمها معامل التحديد، واختبارات المعنوية، وسنتعرض لها بنوع من التفصيل لاحقًا.
3. **المعايير القياسية:**وتهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع،وهذا يعني أن المعايير القياسية تستخدم في اختبار المعايير الاحصائية نفسها،ولذا تسمى اختبارات الرتبة الثانية،ومن بينها:معايير الارتباط الذاتي،ومعايير الامتداد الخطي المتعدد،ومعايير ثبات التباين،...[3]

د)- مرحلة التنبؤ: و يتم في هذه المرحلة إعداد تقديرات مستقبلية للمتغيرات المدروسة،ولكن قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ يجب التأكد من جودة الآداء العام للنموذج المقدر،وبعدئذ يتم تطبيق النتائج المتوصل إليها على الواقع و استخدامها في عملية التنبؤ.[4]و يمكن توضيح مختلف مراحل بناء النموذج القياسي الاقتصادي في الشكل التالي:

الشكل رقم(72): مراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي

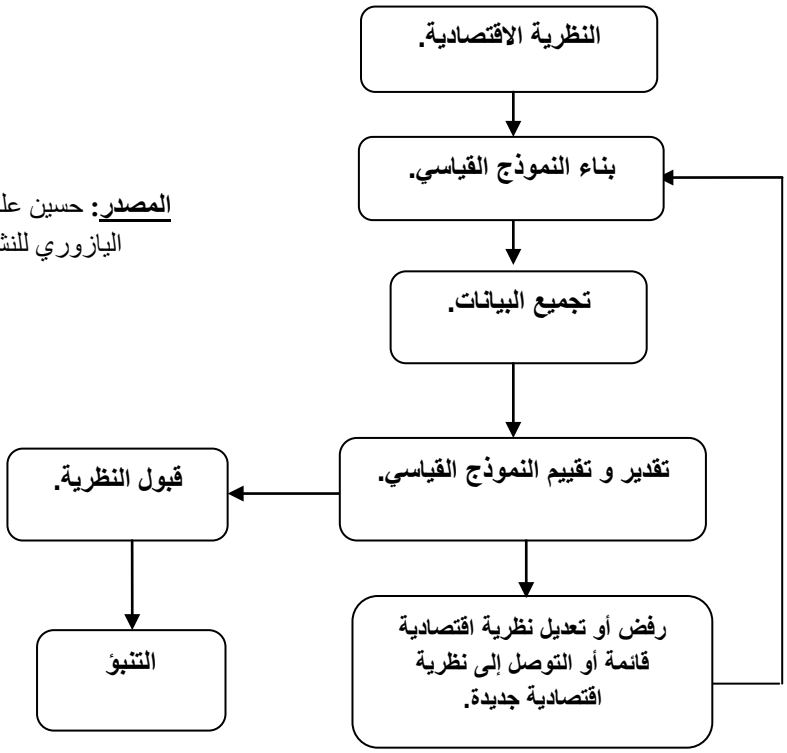

المصدر: حسين علي بخيت،سحر فتح الله،**الاقتصاد القياسي**،(دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن ، 2009)،ص30.

([1]):عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**،ص42.

([2]):حسين علي بخيت،سحر فتح الله، **مرجع سابق**،ص32.

([3]):عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**،ص44.

([4]):مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد،مرجع سابق،ص33.

3- 2-2 الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار واختبار النماذج:

1)- الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار:

تنقسم نماذج الانحدار إلى عدة أنواع فهناك الانحدار الخطي والانحدار غير الخطي، وهناك الانحدار البسيط والانحدار المتعدد، وتحدد درجة الخطية على أساس درجة العلاقة المراد قياسها، ففي حالة الانحدار الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة الأولى، وفي حالة الانحدار غير الخطي تكون المعادلة الممثلة للعلاقة من الدرجة غير الأولى، أما عن صفتي بسيط ومتعدد فإنهما يتحددان بعدد المتغيرات التفسيرية أوالمستقلة،و قبل تقدير العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل أو المتغيرات المستقلة، يجب أولا البحث عن أنسب الصيغ الرياضية التي تعبر عن هذه العلاقة تعبيرا دقيقا ولتحقيق ذلك يجب إجراء الآتي:[1]

1- معرفة وجود أو عدم وجود علاقة بين المتغيرين هل هي خطية أو غير خطية، هل هنالك إرتباط بين المتغيرين ومدى قوته.

2- إن كان هناك علاقة بين المتغيرين يجب البحث عن المعادلة التي تعبر عن طبيعة هذه العلاقة ، ويتم ذلك بواسطة النظرية الاقتصادية أو الدراسات التطبيقية السابقة أو الرسم البياني للتغير التابع وكل متغير مستقل على حدى.

3- اختيار أنسب الصيغ الرياضية التي تتلاءم مع الشكل البياني الحقيقي للعلاقة محل الدراسة.

ويهدف الجدول التالي إلى التعريف بالصيغ الرياضية المختلفة التي يمكن للباحث القياسي الاختيار منها، وسوف يتم استخدام معادلة (دالة) ذات متغير مستقل واحد لعرض ست صيغ رياضية مختلفة.

الجدول رقم(105): مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار.

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\frac{\Delta Y}{\Delta X}$	الاثر النسبي $\frac{\frac{\Delta Y}{\Delta X}}{\frac{Y}{X}}$
الصيغة الخطية	.....	$Y = \beta_0 + \beta_1 X$	β_1	$\beta_1\left(\frac{Y}{X}\right)$
الصيغة العكسية	.....	$Y = \beta_0 + \beta_1\left(\frac{1}{X}\right)$	$-\beta_1\left(\frac{1}{X^2}\right)$	$-\beta_1\left(\frac{1}{XY}\right)$
الصيغة التربيعية	.....	$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 X^2$	$\beta_1 + 2\beta_2 X$	$(\beta_1 + 2\beta_2 X)\left(\frac{X}{Y}\right)$
الصيغة اللوغارتمية المزدوجة	$Y = \beta_0 + X^{\beta_t}$	$LnY = Ln\beta_0 + \beta_1 LnX$	$\beta_1\left(\frac{Y}{X}\right)$	β_1
الصيغة نصف لوغارتية	$e^y = e^{\beta_0} X^{\beta_1}$	$Y = \beta_0 + \beta_1 LnX$	$\beta_1\left(\frac{1}{X}\right)$	$\beta_1\left(\frac{1}{Y}\right)$
الصيغة الاسية	$Y = e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$LnY = \beta_0 + \beta_1 X$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 X}$	$\beta_1 X$

المصدر: أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**،(دار وائل للنشر، عمان، 2002)، ص60.

حيث :

β_0 : معامل ثابت، وهو عبارة عن مقدار Y عندما $X = 0$

β_1 : معامل انحدار العلاقة بين X كمتغير مستقل و Y متغير تابع (ميل العلاقة بين (X,Y))، وهو يقيس الأثر الحدي لـ X على Y، ومن ثم فهو عبارة عن التغير في Yنتيجة تغير X بوحدة واحدة

ملاحظة: يجب تحويل الصيغة الرياضية غير الخطية المختارة إلى خطية باستخدام وحدات اللوغارتمي الطبيعي وذلك حتى يمكن إجراء التقدير.

(1): محمد صبحي أبوصالح، **الطرق الإحصائية**، (دار اليازوري، الأردن،2009)،ص،404-405.

2)- اختبار النماذج الاختبارات الخاصة بقبول النموذج قياسيًا:

أ)- معامل التحديد R^2: يشير معامل التحديد إلى النسبة المئوية من التغير الكلي في المتغير التابع،التي يمكن تفسيرها بدلالة المتغير المستقل(المتغيرات المستقلة) المدرجة بالدالة محل القياس،ويستعمل كمقياس لجودة التوفيق في نموذج الانحدار المحتوي على K متغير مستقل، وتبقى نفس الطريقة المستعملة إذا كان النموذج خطي بسيط، ويعطى معامل بالعلاقة التالية:[1]

$$R^2 = 1 - \frac{\sum_{t=1}^{T} e_t^2}{\sum_{t=1}^{T}(Y_t - \overline{Y})^2}$$

حيث: تمثلان $\sum_{t=1}^{T} e_t^2$ و $\sum_{t=1}^{T}(Y_t - \overline{Y})^2$ مجموع مربعات البواقي،ومجموع انحرافات قيم المتغير التابع على أوساطها الحسابية على التوالي.

وتنحصر قيم هذا المقياس R^2 بين0 و1،فيكون النموذج مفضلاً كلما اقترب من الواحد، وتقل قوة الارتباط كلما ابتعد عنه.ونظرًا لكون هذا المعيار مغلطًا حيث يزداد بزيادة المتغيرات فإن الإحصائيين يفضلون استخدام **جودة التوفيق المعدل** التالي:[2]

$$\overline{R^2} = 1 - \frac{(N-1)}{(N-K)}(1 - R^2)$$

حيث أن N و k تمثل عدد المشاهدات و المعالم على التوالي،ويستخدم بنفس طريقة الاختبار السابق.

ب)- اختبار التوزيع t (Student) [3]:

يستخدم لاختبار المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار(Bi)،أي أنه يسمح بالحكم إذا كان المتغير المفسر(Xi)يفسر فعلا الظاهرة المدروسة،حيث توضع الفرضيتين التاليتين:

$H_1 : \beta_1 \neq 0$ فرضية العدم

$H_0 : \beta_1 = 0$ فرضية البديل

ثم نقوم على أساس المقارنة بين T_c **(الحسابية)** وT_t **(الجدولية)** عند درجة الحرية (n-2) ومستوى المعنوية (α/2) بقبول إحدى الفرضيتين و رفض الأخرى حيث:

- إذا كان $T_c > T_t$ بالقيمة المطلقة فإننا نرفض فرضية العدم و نقبل الفرضية البديلة، أي أن المعلمة B_i مقبولة إحصائيا.
- إذا كان $T_c < T_t$ بالقيمة المطلقة فإننا نقبل فرضية العدم،ونرفض الفرضية البديلة، أي أن المعلمة Bi مرفوضة إحصائيا.

للإشارة فإن قيمة ستيودنت الحسابية تعطى بالعلاقة التالية:

i=1……n

$$t_{n-2} = \frac{\hat{\beta}_1 - \beta_1}{SE(\hat{\beta}_1)} = t_c$$

([1]):عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق،ص154.

([2]):مولود حشمان،**محددات الأجر في الجزائر**،(أطروحة دوكتوره الدولةه غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر، 2000)، ص233.

([3]): عبد الله فلاح المنزيل،مرجع سابق،21.

جـ)- اختبار المعنوية الكلية للانحدار(Fisher):

يكون هذا النوع من الاختبار باستخدام توزيع فيشر**F**،بدرجات حرية (K)،(N)،كون اختبار المعنوية الكلية للنموذج عن طريق الفرضيتين التاليتين:[1]

$$\begin{cases} H_0 : \beta_1 = \beta_2 \dots\dots\dots \beta_j = \dots\dots \beta_k = 0 \\ H_1 : \exists\, \beta_j \neq 0 \quad j = 1 \dots\dots\dots k \end{cases}$$

(يوجد على الأقل معامل انحدار واحد غير معدوم)

و تمثل فرضية العدم **H_0=0** إعطاء قيم صفرية لمعاملات الانحدار لكل متغير مفسر،مما يعني أنه لا يوجد متغير مستقل يمارس تأثيرًا معينًا على المتغير التابع،ويعكس الفرض البديل**H_1: $a_k \neq 0$** ،وجود معامل انحدار واحد على الأقل يؤثر في المتغير التابع،وتمكن احصاءات فيشر من اختبار هذه الفروض.إذ يتم حساب F بالصيغة التالية:[2]

$$F_C = \frac{\text{التباين المشروح بواسطة الانحدار}}{\text{تباين الخطأ غير المشروح}}$$

$$F_C = (\dot{\beta}\, x'y' / k-1)/(e'e/n-k) = (R^2/k-1)/(1-R^2/n-k)$$

حيث أن : **K:** عدد المعالم المقدرة. **R^2 :** معامل التحديد.

n : عدد المشاهدات **e:** البواقي.

وبالعودة إلى جدول "فيشرF" عند درجتي الحرية (n-k) و (k-1) و مستوى المعنوية (α) نجد أن قيمة F_α (القيمة المجدولة)**(انظر الملحق رقم 16)**، فإذا كان :

- $F_c > F_\alpha$: يدل على وجود معنوية،وبناءًا على ذلك نرفض فرضية العدم،و نأخذ بالفرضية البديلة القائلة بأنه هناك على الأقل متغيرًا مفسرًا واحدًا من المتغيرات (Xi) يمارس تأثيره على المتغير التابع.
- $F_c < F_\alpha$: نقبل فرضية العدم القائلة بأنه ليس هناك تأثير من أي متغير من المتغيرات المفسرة على المتغير التابع.

د)- الانحراف المعياري للمقدرات (Se): هو مقياس حول المعلمة الحقيقية،وكلما كبر الخطأ المعياري للمعلمة كلما كانت معنوية المقدرة غير جدية،وكلما قل أصبح للمعلمة المقدرة معنوية احصائية.

هـ)- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: تستعمل عدة اختبارات للكشف على هذا الاختلال منها ما يلي :

هـ$_1$)- اختبار ديربين واتسون Durbin et Watson

يعتبر اختبار **Durbin et watson** من أهم الاختبارات الشائعة المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى،حيث يصلح هذا الاختبار لنظام المرتبة الأولى من الارتباط الذاتي،ولكنه بالرغم من اشتقاقه على حجم العينة الكبيرة،فإنه ينطبق على العينات صغيرة الحجم.

ويهدف إلى اختبار الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$$

ومن أجل اختبار فرضية العدم H_0 يجب حساب إحصائية ديربين واتسون DW من الصيغة التالية :[3]

$$DW = \frac{\sum_{t=1}^{n} (e_t - e_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^{n} e_t^2}$$

أو $DW \cong 2(1-\rho)$ ، حيث أن DW تمثل القيمة المحسوبة للاختبار وتأخذ بين 0 و4 ويتضح من المعادلة السابقة أنه إذا كانت p = 0 فإن $DW \cong 2$

([1]):دومينك سلفادور،ترجمة : سعدية حافظ منصور،**سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993)،ص168.

([2]): وليد اسماعيل السيفو،أحمد محمد مشعل،**الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**،(دار مجدلاوي للنشر و التوزيع، الأردن، 2003)، ص236.

([3]): تومي صالح،**مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزء الثاني،الجزائر،1999)،ص54.

ويوضح الشكل التالي (القيم الجدوليةd للاختبار)،التي تشير إلى وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى الموجب أو السالب،أو نتيجة الاختبار غير محددة،وتوجد قيم كل من الحدين الأعلى والأدنى لـ(d_L, d_u) في الجدول الإحصائي **(أنظر للملحق رقم 17)**

الشكل رقم (73) : مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin et Watson

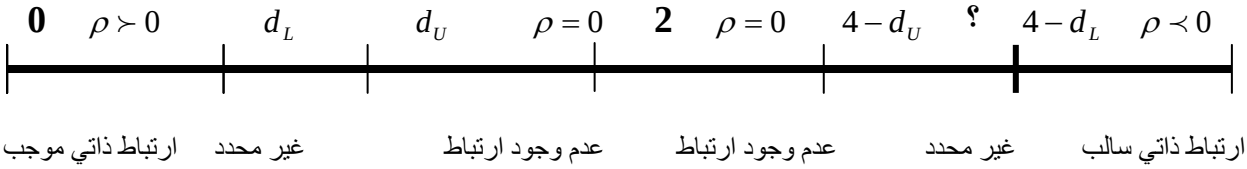

المصدر: Régis Bourbonnais,Econométrie,(Dunod Ed,5ème ed,Paris ;2003) ,P123.

بالاعتماد على الشكل رقم (32) يمكن أن نستخرج نتيجة اختبار DW كالتالي:

*إذا كانت $DW \prec d_L$ أو $DW \succ 4 - d_L$ يرفض H_0 (وجود ارتباط ذاتي موجب أو سالب).

*إذا كانت $4 - d_U \succ DW \succ d_U$ يقبل H_0 (عدم وجود ارتباط ذاتي).

*إذا كانت $4 - d_U \le DW \le 4 - d_L$ أو $d_L \le DW \le d_U$ تكون نتيجة الاختبار غير محددة.

هـ$_2$)- اختبار h لـــ Durbin:

من بين الانتقادات الموجهة إلى اختبار DW أنه لا يمكن تطبيقه في حالة إذا كان نموذج الانحدار المقدر يتضمن متغيرات تابعة ذات فترات إبطاء كمتغيرات مستقلة،ولهذا قام Durbin باقتراح اختبار آخر ليسد النقص في اختبار DW من هذه الزاوية، ويسمى الاختبار الجديد باختبار h يستخدم في حالة إذا كان عدد المشاهدات كبيرا.

ويفرض أن نموذج الانحدار المقدر هو: $\hat{Y}_t = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 Y_{t-1} + \hat{\beta}_2 Y_{t-2} + \hat{\beta}_3 Y_{t-3}$ فإن صيغة الاختبار المقترح هي:

$$h = \rho \sqrt{\frac{N}{1 - N\left[Var\left(\hat{\beta}_1\right)\right]}}$$

حيث أن $Var\left(\hat{\beta}_1\right)$ عبارة عن تباين معامل الانحدار المقدر الخاص بالمتغير التابع ذو فترة إبطاء واحدة (Y_{t-1})، ويلاحظ أن هذا الاختبار لا يمكن حسابه إذا كانت $N\left[Var\left(\hat{\beta}_1\right)\right] \ge 1$

وتجدر الإشارة هنا إلى أن قيمة h موزعة توزيعا طبيعيا $\{h \approx N(0,1)\}$ ،ومن ثم يجب مقارنة قيمة h بالقيمة الجدولية (الحرجة) لـ Z الموجودة في الجدول التوزيع الطبيعي عند مستوى معنوية معين

ويتلخص اختبار h من جانب واحد في الآتي : $\begin{cases} H_0 : \rho \le 0 \\ H_1 : \rho > 0 \end{cases}$

- إذا كانت h >Z يقبل H_1 أي يوجد هناك ارتباط ذاتي موجب من الدرجة الأولى.

- **3)-معايير اختيار أحسن نموذج:**

نتحصل بعد إجراء الاختبارات الاقتصادية و الاحصائية على النماذج القياسية على عدة نماذج مقبولة،ونختار أحسن نموذج اعتمادًا على معايير الأداء التالية:[1]

([1]):محمد صبحي أبوصالح،**مرجع سابق**،ص445.

أ)- مجموع مربعات البواقي: Sun Squared Resid (SSR)

ويرمز له بالرمز بـ **(SSR)** و صيغته : [1]

$$SSR = \sum_{t=1}^{n} e_t^2 = \sum_{t=1}^{n} (Y_t - \hat{Y}_t)$$

حيث أن :

n:عدد المشاهدات. $\hat{Y}_t$:القيم المقدرة.

y_t: البواقي. e_t:القيم المشاهدة.

و كلما اقترب **(SSR)** من الصفر كلما كان النموذج أحسن و أصلح للتنبؤ.

ب)- معيارAkaike(تحديد المرتبة المقرب للانحدار الذاتي) (AIC):

يكون تحديد القيمة المناسبة لـ S (المرتبة المقربة للانحدار الذاتي) عن طريق استعمال معيار المعلومات للباحث Akaike(1969)،أي نختار قيمة S التي تحقق اصغر قيمة للعبارة التالية:

$$AIC = n.Log\hat{\sigma}_s^2 + 2s :$$

حيث أن AIC هي معيار المعلومات لـ Akaike ، و S هو عدد المعالم ، أما إذا استعملنا عدة عينات مختلفة الحجم بالنسبة لنفس السلسلة Y_t أو W_t ،فإننا نستعمل معيار المعلومات المرجح والذي يعطي اصغر قيمة للمقدار:

$$NAIC = Log\hat{\sigma}_s^2 + 2s/n$$

حيث أن $\hat{\sigma}_s^2$ هو مقدار تباينات الأخطار من الانحدارات الذاتية المقدرة.و يكون الاختيار على أساس أصغر قيمة للمعيار،أي نفضل النموذج الذي يحقق أصغرAIC أوNAIC .

جـ)- معيار Schwarz (1969) (SC):

ورغبة في تحقيق خصائص تقاربية، اقترح Schwarz التعديل التالي:

$$AIC = Ln(\hat{\sigma}^2) + \left(\frac{p+q}{n}\right) Ln(n)$$

حيث يشير المقدار (p+q) إلى عدد معالم النموذج المقدر، Ln: اللوغاريتم الطبيعي ويكون اختيار النموذج على أساس أصغر قيمة لهذا المعيار، فالمعايير الثلاثة السابقة تستخدم في اختيار أحسن نموذج من خلال اختيار النموذج الذي لديه أصغر (SSR,AIC,SC).

4)-الاختبارات الخاصة بتشخيص النموذج:

عمليًا يكون النموذج المختار في المرحلة الأولى غير مضمون النتائج،فبعد اختيار النموذج الأحسن،يمكن أن يظهر العكس عند مناقشة صلاحيته ميدانيًا،وهناك عدة اختبارات لتشخيص النموذج المميز منها: [2]

أ)- اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج:

وذلك بمقارنة دالة الارتباط الذاتي للسلسلة الأصلية مع تلك المتولدة عن النموذج (المقدر)، فإذا لوحظ وجود اختلاف جوهري بينهما، فانه يكون دليلا قاطعًا على فشل عملية التحديد، وهذا يستدعي إعادة بناء النموذج وتقديره من جديد. أما إذا تشابهت الدالتان كما هو في الحال عند مقارنة دالتي الشكلين أدناه، فإننا ننتقل إلى دراسة وتحليل بواقي النموذج، وهذه العملية تتطلب حساب ورسم دالة الارتباط الذاتي لهذه البواقي.

([1]): حسام علي دواد، خالد محمد السواعي، **مرجع سابق**،ص230

([2]):مولود حشمان،**نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002)، ص،ص169– 170.

الشكل رقم (74-1): دالة الارتباط الذاتي للنموذج الأصلي

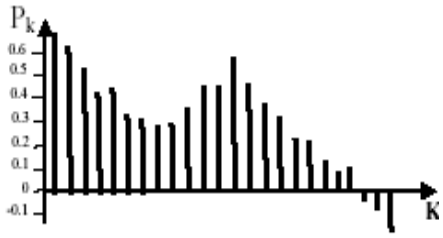

الشكل رقم(74-2): دالة الارتباط الذاتي للنموذج المقدر

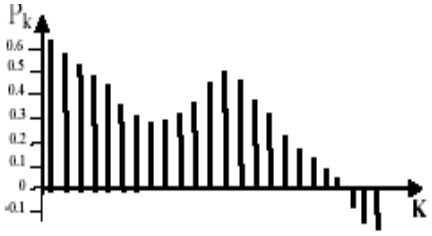

المصدر: مولود حشمان،**نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002)،ص169.

ب)- تحليل دالة الارتباط الذاتي للبواقي(اختبار Box Pierce) :

يجب أن تقع كما هو مبين في الشكلين (26-1) و (26-2)- معالم دالتي الارتباط الذاتي الكلية والجزئية لهذه البواقي داخل مجال المعنوية المعبر عنه بيانيا بخطيين متوازيين أو رياضيا بـ:

$$|r_k| \leq \frac{2}{\sqrt{n}}$$

الشكل رقم(75-1): دالة الارتباط الذاتي للبواقي

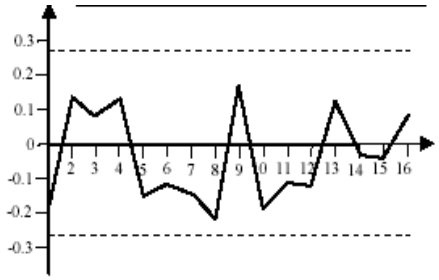

الشكل رقم(75-2): دالة الارتباط الذاتي الجزئية للبواقي

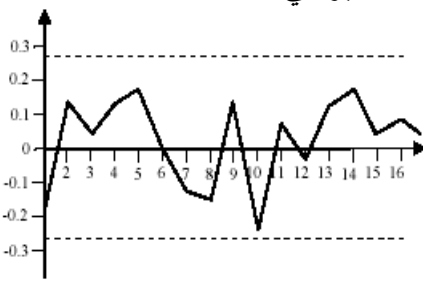

المصدر: مولود حشمان،**نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002)، ص 170.

فإذا كانت معاملات دالة الارتباط الذاتي للبواقي تقع كلها داخل مجال الثقة،تكون بذلك سلسلة البواقي مستقرة.

جـ)- اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

جـ$_1$)- اختبارJaque-Bera : من بين فرضيات الانحدار هو أن سلسلة البواقي ذات توزيع طبيعي،ومن أجل اختبار ذلك نقوم بوضع فرضية العدم القائلة بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي،و يتم قبول أو رفض فرضية العدم انطلاقًا من المقارنة إحصائية جاك بيرا و القيمة الجدولية لتوزيع كاي مربع بدرجات حرية 2 عند مستوى معنوية معينة حيث أن S إحصائية جاك بيرا تأخذ الصيغة:[1]

$$S = \frac{n}{6}B_1 + \frac{n}{24}(B_2 - 3) \rightarrow X^2_{1-\alpha}(2)$$

فإذا كان :

$S > X^2_\alpha(2)$: فإننا نرفض فرضية العدم،أي أن سلسلة البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

$S < X^2_\alpha(2)$:فإننا نقبل فرضية العدم،أي التوزيع الطبيعي للأخطاء بمعنوية α.

جـ$_2$)- اختبار تجانس تباين الأخطاء:

من بين افتراضات نموذج الانحدار الخطي تباين تجانس الخطأ أي:

$$(var(\varepsilon_i)) = E(\varepsilon_i^2) = \sigma^2, \forall i = 1 \dots \dots \infty$$

ويترتب على إسقاط هذا الافتراض حدوث عدم تجانس تباين الأخطاء، و تكون مترابطة فيما بينها مما يقلل من نجاعة النماذج المقدرة، حيث يترتب على وجود عدم تجانس تباين الأخطاء عدد من الآثار في :[2]

---

(1):Régis Bourbonnais,**Econométrie**,(Dunod Ed,5ème ed,Paris ;2003) ,P230.

(2): دومينك سالفاتور،**مرجع سابق**،ص216.

- عدم كفاءة المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية،رغم اتصافها بعدم التحيز والاتساق.
- تصبح تقديرات التباين متحيزة مما يؤدي إلى اختبارات إحصائية غير صحيحة ،وفترات ثقة متحيزة
- بالرغم من بقاء التنبؤات القائمة على أساس المعلمات المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية غير متحيزة،إلا تفقد صفة الكفاءة،وهو ما يعني أنها تكون أقل مصداقية من تنبؤات أخرى تبنى على طرق تخلو من مشكلة عدم تجانس التباين.

وهناك عدة اختبارات للكشف عن مشكلة عدم تجانس التباين من بينها : [1]

- **<u>اختبار وايت (White):</u>** اقترح White (1980) اختبار يعتمد على احصائية X^2 مضاعف لاغرانج)، وتتمثل خطوات اجراء هذا الاختبار فيما يلي:
  - تقدير دالة الانحدار الأصلية باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية.

$$y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 x_{t1} + \cdots + \hat{a}_k x_{tk} + \varepsilon_t$$

-حساب مربعات البواقي ε_t^2

$$\varepsilon_t^2 = a_0 + \hat{a}_1 x_{t1} + \widehat{b_1} x_{t2}^2 + \hat{b}_2 x_{t2}^2 + \cdots \hat{a}_k x_{tk} + \hat{b}_k x_{tk}^2$$

  - حساب معامل التحديد R^2.
  - نقوم باختبار فرض العدم:

$$H_0 = a_0 = \hat{a}_1 = \widehat{b_1} = \hat{a}_2 = \hat{b}_2 = \cdots \hat{a}_k = \hat{b}_k$$
$$H_1 = \exists (\hat{a}_i, \hat{b}_i) \neq 0$$
$$(LM = nR^2) \rightarrow x_{\propto}^2(2k)$$

و ذلك بمقارنة القيمة $nR^2 = LM$ مع X^2 عند مستوى معنوية معين،ودرجات حرية(k) تساوي عدد المعلمات الانحدارية في صيغة الانحدار،حيث أنه:

– إذاكان $LM \leq x_{\propto}^2$: فإننا نقبل فرض العدم،و الذي مفاده ثبات تباين حد الخطأ.
- إذا كان $LM \geq x_{\propto}^2$:فإننا نرفض فرضية العدم، أي توجد هناك مشكلة عدم ثبات التباين.

- **<u>اختبار ARCH-LM</u>:** و الهدف منه هو معرفة ما إذا كان هناك ارتباط بين مربعات البواقي،ويعتمد على مضاعف لاغرانج (إحصائية X^2).حيث يكون النموذج العام الخطي من الشكل:

$$y_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 x_{t1} + \cdots + \hat{a}_k x_{tk} + \varepsilon_t$$

و تتمثل خطوات إجراء هذا الاختبار فيمايلي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب $(\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \hat{\varepsilon}_{t-2}^2, \dots \hat{\varepsilon}_{t-p}^2)$
- نقوم بتشكيل انحدار $\hat{\varepsilon}_t^2$ على $(\hat{\varepsilon}_t^2, \hat{\varepsilon}_{t-1}^2, \hat{\varepsilon}_{t-2}^2, \dots \hat{\varepsilon}_{t-p}^2)$ كمايلي:

$$\hat{\varepsilon}_t^2 = \beta_0 + \beta_1 \hat{\varepsilon}_{t-1}^2 + \beta_2 \hat{\varepsilon}_{t-2}^2, \dots + \beta_p \hat{\varepsilon}_{t-p}^2 + \mu_t$$

- حساب معامل التحديد R^2.
- نقوم باختبار فرضية العدم :

$$H_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3, \dots + \beta_p = 0$$

$$H_1 = \exists \beta_1 \neq 0$$

$$(LM = nR^2) \rightarrow x_{\propto}^2(p)$$

- إذا كان $LM \leq x_{\propto}^2$: فإننا نقبل فرضية العدم،أي أن تباين الأخطاء متجانس (ثابت).
- إذا كان $LM \geq x_{\propto}^2$: فإننا نرفض فرضية العدم، ونقبل H1 (تباين الأخطاء غير متجانس).

([1]):عبد القادر محمد عبد القادر عطية،**<u>مرجع سابق</u>**،ص447.

3-2-3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك:

1-3-2-3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

أ)- الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية المستقرة: تعتبر دراسة الاستقرارية أحد أهم الأعمال التي ينبغي القيام بها في الدراسات القياسية التي تعتمد على السلاسل الزمنية ، و السلسلة الزمنية المستقرة هي السلسلة التي يكون وسطها الحسابي ، تباينها وتباينها المشترك منتهية و مستقلة عن الزمن ، فإذا تعرضت لصدمة فإنها تعود دائما لقيمتها المتوسطة.

إذا كانت لدينا السلسلة الزمنية x_t و $t \in T$ حيث أن $T = R, Z \text{ ou } N$، نقول عن هذه السلسلة الزمنية أنها مستقرة من الدرجة الثانية أي أنها تتميز باستقرار بالمعنى الواسع إذا كان : [1]

$$E[x] = m_t \qquad t \in T$$

$$V[x] = \sigma^2 \quad , \qquad \forall t \in T$$

$$\text{cov}[x_t, x_{t+\theta}] = \gamma_x [\theta] \qquad \forall t \in T, \quad \forall \theta \in T$$

يشير كل من الشرطين الأول و الثاني إلى ثبات كل من متوسط و تباين السلسلة الزمنية ، أما الشرط الثالث فيبين أن التباين المشترك بين قيمتين لنفس المتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التباين المشترك.

و باختصار تكون السلسلة الزمنية Xt مستقرة بالمعنى الواسع إذا كان متوسطها ، تباينها (منتهيان)، وتباينها المشترك مستقل عن الزمن.

ب)- . أنواع السلاسل الزمنية الغير مستقرة نادرًا ما تتحقق في المتغيرات الإقتصادية صفة الإستقرار، ومع ضرورة فرضية الإستقرار، فإن عدم تحقق شرط من الشروط الثلاث كاف للحكم على عدم إستقرار السلسلة، ويمكن التمييز بين نوعين من السلاسل الزمنية الغير مستقرة :

ب1)- السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع TS (Trend Stationnary): هي سلاسل يكون فيها الاتجاه ذو علاقة واضحة ، وتأخذ السلاسل من نوع **TS الشكل الخطي التالي** $x_t = a_0 + a_1 t + \varepsilon_{\tau t}$ و تعتبر غير مستقرة لكون وسطها الحسابي يرتبط بالزمن ، و تحول إلى سلاسل مستقرة من خلال تقدير المعلمات $\hat{a}_0$ و $\hat{a}_1$ بطريقة المربعات الصغرى و طرح المقدار $\hat{a}_0 + \hat{a}_1 t$ من x_t .

ب2)- السلاسل الزمنية الغير مستقرة من نوع DS (Difference Stationnary) : تسمى هذه السلاسل بسلاسل السير العشوائي ، و تأخذ الشكل $x_t = x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$. و تحول إلى سلاسل مستقرة باستخدام طريقة الفروقات .

جـ)- اختبارات الاستقرارية(اختبارات الجذور الوحدية):

يرى Granger و Newbold أنه لو استخدمنا سلاسل غير مستقرة في تقدير العلاقات الاقتصادية، تكون النتائج المحققة خاطئة و مضللة أو ما يوصف بالإنحدار الزائف أو الوهمي (Spurious régression)، لذا لابد من التأكد من سكون هذه السلاسل لكل متغير على حدا، باستخدام أحد الاختبارات التالية:

[1] : *Bourbounnais R . et Terrraza M. , **Analyse des séries temporelles en économie** ,(presse universitaires de France , premiere édition , 1998) , p . 80 .*

جـ1)- .إختبار جذور الوحدة لديكي-فولار(Dickey Fuller 1979-1981):

هو إختبار قائم على فرضية مفادها أ ن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الإنحدار الذاتي من الدرجة الأولى (AR) (Auto regressive) ، و لإجراء الإختبار نقوم بتقدير النماذج التالية: [1]

$$\Delta y = \delta y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(1)}$$

$$\Delta y = \alpha + \delta y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

$$\Delta y = \alpha + \beta t + \delta y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(3)}$$

بحيث لدينا الفرضيات التالية:

$\begin{cases} H_0 : \ \delta = 0 & \text{السلسلة أو السيرورة غير مستقرة} \\ H_1 : \ \delta \neq 0 & \text{السلسلة أو السيرورة مستقرة} \end{cases}$

وقد درس **Dickey Fuller** التوزيع الاحصائي للمقدر δ_i ، وهذا باستخدام طريقة المحاكاة لـ **Monte-Carlo** وأعدّ جدولاً للقيم الحرجة $\widehat{\delta}_{j-1}$ **أي:** T_{tab} ليتم مقارنتها مع T_{cal} المحسوبة، حيث أن:

$$T_{cal} = \frac{\widehat{\delta}_1 - 1}{\sigma_{\widehat{\delta}_1}}$$

حيث أن :

σ: تمثل الخطأ المعياري للمعلمات المقدرة

$\widehat{\delta}_j$: يمثل الجذر الأحادي

فإذا كانت $T_{cal} \geq T_{tab}$ فهذا يعني وجود جذور الوحدة أي قبول فرضية العدم H_0 ، بمعنى أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، والعكس إذا كانت $T_{cal} < T_{tab}$فهذا يعني أن السلسلة الزمنية مستقرة.

جـ2)- إختبار جذور الوحدة العليا أو الموسع لديكي-فولار(Augmented Dickey Fuller)

يصبح إختيار DF غير صالح للتطبيق إذا كان الحد العشوائي في النماذج أعلاها يعاني من الإرتباط الذاتي Auto correlation ، فاختبار ADF يأخذ بعين الإعتبار الإرتباط الخطي بين الأخطاء من الدرجة p، فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفروق المؤخرة، إذ هو إختبار قائم على فرضية مفادها أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي من الدرجة p،(AR(p),Auto regressive p) و تصبح النماذج الثلاث كالتالي:

$$\Delta y = \delta y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} p_j \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(4)}$$

$$\Delta y = \alpha + \delta y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} p_j \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(5)}$$

$$\Delta y = \alpha + \beta t + \delta y_{t-1} + \sum_{j=2}^{p} p_j \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{.....(6)}$$

وهذه النماذج توصف بإختبارADF حيث تصبح ε_t غير مرتبطة ذاتياً،و لتحديد الفجوات الزمنية المناسبة (P) يتم عادة إستخدام معايير مثل Akaike Info Criterion أو Schwarz criterion حيث نأخذ أدنى قيمة للمعيارين أو نأخذ أعظم إحتمال لمعامل المعقولية العظمى log likelihoodحيث أن:

[1] *Bourbonnais R. , Econométrie , **Manuel et Exercices Corrigés** , (Dunod , Paris , 4 me édition, 2002), P.234*:

$$AIC(p) = nlog(\sigma^2_{\hat{e}_t}) + 2(3+p)$$
$$SC(p) = nlog(\sigma^2_{\hat{e}_t}) + (3+p)logn$$

علمًا أن :

$\sigma^2_{\hat{e}_t}$: تباين الأخطاء العشوائية بعد عملية التقدير

n : عدد المشاهدات

و يتم إختيار فرضية الصفرية أي وجود جذر الوحدة بإتباع نفس خطوات اختبار DF.

جـ3)- اختبار فيلبس وبيرون (Philips et Perron 1988):

يسمح اختبار **(Philips et Perron 1988)** بتجاوز مشكلتي الارتباط الذاتي للبواقي و عدم ثبات التباين للخطأ العشوائي التي يعاني منها اختبار ديكي فولار العادي ، و يجري هذا الاختبار في أربعة مراحل هي:[1]

- التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى النماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولار و حساب الإحصائيات المرافقة.

- تقدير تباين الأجل القصير حيث: $\sigma^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=}^{n} e_t^2$، حيث أن e_t يمثل الباقي المقدر.

- تقدير المعامل المصحح s_t^2 المسمى بالتباين طويل الأجل، و المستخرج من هيكلة التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة ، حيث: $s_t^2 = \frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n} e_t^2 + 2\sum_{i=1}^{i}\left(1 - \frac{i}{l+1}\right)\frac{1}{n}\sum_{t=i+1}^{n} e_t e_{t-1}$ ، ومن أجل تقدير هذا التباين طويل الأجل من الضروري تعريف عدد التأخرات l المقدرة بدلالة عدد المشاهدات **n:**

$$l = 4\,(n/100)^{2/9}$$

- حساب إحصائية فيليبس و بيرون (pp) والمساوية إلى: $t^*_{\hat{\delta}_1} = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\delta}_1 - 1)}{\sigma_{\hat{\delta}_1}} + \frac{n(k-1)\sigma_{\hat{\delta}_1}}{\sqrt{k}}$

مع العلم أن : $k = \frac{\sigma^2}{s_t^2}$(الذي يساوي الواحد – في الحالة التقريبية- إذا كان e_t يمثل تشويشًا أبيضًا) ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول MacKinnon.

جـ4)- اختبارKPSS(1992 Kwiatkowski , Phillips , Schmidt et shin) : و هو يعتمد على مضاعف لاغرانج**(Multiplicateur de lagrange،LM)**، يرتكز على تقدير النموذج الثاني و الثالث، وإختبار الفرضية العدمية لعدم وجود الجذور الوحدية مقابل الفرضية البديلة لوجود جذور وحدية: [2]

ثم نقوم بحساب إحصائية LM المعطاة على الشكل: $LM = \frac{\sum_{t=1}^{t} s_t^2}{\widehat{\sigma_\varepsilon^2}}$.حيث أن:

$\widehat{s_t^2}$:هو التباين المقدر في المدى الطويل للمجموع الجزئي للبواقي له نفس الصيغة في اختبار – **Phillip Perron.**

$\widehat{\sigma_\varepsilon^2}$: مقدر لتباين الخطأ e_t.

[1]: *Bourbonnais R. ,* ***Econométrie , Manuel et Exercices Corrigés ,*** *OpCit, P 234*

[2]: Lardic. S, Mignon. V, "**Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financière**", (Economica , Paris , 2002),p 182-183.

يتم رفض الفرضية العدمية (فرضية الاستقرار) إذا كانت الإحصائية المحسوبة LM أكبر من القيم الحرجة المستخرجة من الجدول المعد من طرف(Kwiatkowski et al 1992،و يتم قبول الفرضية العدمية إذا كانت الإحصائية LM أصغر من القيم الحرجة.

2-3-2-3 إختبارات التكامل المشترك:

إن الدراسات الحالية للإقتصاد الكلي والتي تدرس نظرية التوازن، تبين أن كل سلسلة زمنية مستقرة يمكن أن تكون نتيجة لتوفيقة بين عدد من المتغيرات غير المستقرة، وتكون دراسة التكامل المشترك بين k متغيرة معقدة جدا، وذلك لإحتمال وجود عدة أشعة تعبر عن علاقة التكامل المشترك.

و نقول أن السلسلتين $\mathbf{X_t}$ و $\mathbf{Y_t}$ في تكامل متزامن، إذا تحقق الشرطان التاليان:

- السلسلتان $\mathbf{X_t}$ و $\mathbf{Y_t}$ لهما إتجاه عام عشوائي من نفس رتبة التكامل "d ".
- التوفيقة الخطية لهاتين السلسلتين تعطي سلسلة ذات رتبة تكامل أقل من رتبة تكامل السلسلتين،

أي إذا كان:

$$\left.\begin{array}{l} X_t \longrightarrow I(d) \\ Y_t \longrightarrow I(b) \end{array}\right\} \Rightarrow \alpha X_t + \beta Y_t \longrightarrow I(d-b)$$

$$d \geq b \geq 0$$

أ- **اختبار التكامل المشترك لـ Engel Granger :** لإجراء هذا الاختبار نتبع المرحلتين التاليتين[1]:

أ1)- الشرط الضروري للتكامل المشترك: و هو كون السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة حيث إذا كانت السلاسل الزمنية محل الدراسة ليست من نفس الدرجة، لا يمكن أن تتصف بالتكامل المشترك.

أ2)- تقدير العلاقة في المدى الطويل : إذا كان الشرط الضروري محقق، نقوم بتقدير العلاقة بين المتغير التابع و المتغيرات المستقلة في المدى البعيد بواسطة المربعات الصغرى .و منه لكي نقبل وجود تكامل مشترك يجب أن تكون بواقي النموذج المقدر مستقرة من الدرجة صفر.

ب- **إختبار التكامل المشترك لـ Durbin Waston:** و هذا الإختبار بديل و سريع يمكن إستخدامه لمعرفة مدى تحقق التكامل المشترك بين المتغير التابع و المتغيرة المستقلة و لتطبيق إختبار (DW Test) نقوم باستخدام قيمة DW المقدرة في معادلة إنحدار التكامل المشترك أو معادلة المدى الطويل، و نختبر فرضية العدم **(d = 0)** بدلاً من **(d = 2)**، و منه إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية المحدد، فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك، و إذا تجاوزتها فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك و قد قدم كل من (Sargan Phargava 1983) القيم الجدولية لـ DW.

3-3-2-3 نموذج تصحيح الخطأ: إذا كانت المتغيرات تتكون منها ظاهرة ما تتصرف بخاصية التكامل المشترك، فإنّنا يمكن تطبيق نموذج تصحيح الخطأ (ECM) ، و الطبع إذا كانت المتغيرات لا تتصف بهذه الخاصية فإن النموذج لا يصبح صالحاً لتفسير هذه الظاهرة.

و يستخدم هذا النموذج عادةً للتوفيق بين السلوك القصير الأجل و السلوك طويل الأجل للعلاقات الإقتصادية، حيث يفترض أنها تتجه في الأجل الطويل نحو حالة من الإستقرار يطلق عليها في الإقتصاد وضع التوازن، و هي في طريقها لهذا الوضع قد تنحرف عن المسار المتجه إليه لأسباب مؤقتة، ولكن لا يطلق عليها صفة الإستقرار إلاّ إذا ثبت أنها متجهة لوضع التوازن طويل الأجل[2] .

[1] Régis BOURBONNAIS, OpCit, page 283:

[2] : عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي**،(الدار ا لجامعية، مصر، 2005)، ص686.

و بالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية على المدى الطويل، إلاّ أنه من النادر أن تتحقق، و من ثمّ فقد تأخذ المتغيرة التابعة قيماً مختلفة عن قيمتها التوازنية،و يمثل الفرق بين القيمتين عند كلّ فترة زمنية خطأ التوازن، و يتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل و لذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ.

تأخذ صيغة نموذج تصحيح الخطأ في الإعتبار كلّ من العلاقة طويلة الأجل و قصيرة الأجل وهي كمايلي:[1]

أ- **علاقة طويلة المدى:** نقوم بتقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية العلاقة التوازنية طويلة الأجل:

$$y = \hat{\alpha} + \hat{\beta}\, x_t + e_t$$

ب- علاقة قصيرة المدى: نقوم بالتقدير بواسطة المربعات الصغرى العادية علاقة النموذج الديناميكي:

$$\Delta y = \alpha_1 + \alpha_2 \Delta x_t + ECT_{t-1} \quad / \alpha_2 < 0$$ حيث: $$ECT = e_t = y_t - \hat{\alpha} - \hat{\beta}_t x_t$$

المعامل α_2 يمثل معامل سرعة التعديل نحو التوازن، و هو يشير مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لإنحراف قيمة المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، و يتوقع أن يكون هذا المعامل سالب لأنّه يشير للمعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة طويلة الأجل.[2]

3-3 صياغة النموذج القياسي لأثر الأموال البترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

سنتناول هنا نمذجة أثر إيرادات الأموال البترولية على التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال عرض بعض المتغيرات الأساسية التي قد تمارس أثرًا هاما على التنمية الاقتصادية، و في مقدمتها العائدات المالية النفطية،الجباية البترولية، أسعار النفط، رصيد صندوق ضبط الموارد،الصادرات البترولية،بالاضافة إلى التضخم لإبراز درجة تأثير كل واحدة منها، ثم صياغة و عرض النموذج المقدر و اختبار مدى إستقراريته وصولاً إلى دراسة مدى صحة النموذج من جميع النواحي الاقتصادية،الاحصائيةوالقياسية وبالتلي إمكانية إعتماده في التقدير.

3-3- 1 عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة للنموذج و معطياتها:

1)- التعريف بمتغيرات النموذج :

سنحاول من خلال هذه الدراسة الاقتصادية القياسية وضع نموذج لأثر الاموال البترولية على تحقيق التنمية الاقتصادية ، وذلك بأخذ مؤشر التنمية الاقتصادية الممثل في تغيرات الناتج الداخلي الخام الحقيقي المقوم بالأسعار الحقيقية تعبيرًا عن أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية كمتغيرأساسي (تابع)، وتحديد كل من **قيمة العائدات النفطية، أسعار البترول، الجباية البترولية،رصيد صندوق ضبط الموارد، الصادرات البترولية، بالإضافة التضخم** كعوامل مستقلة مؤثرة في تحديد تغيرات مؤشر التنمية الاقتصادية(PIB)، وهذا خلال الفترة الممتدة من 1970إلى سنة 2014.**(أنظر إلى الملحق رقم18)**

ويمكن صياغة الشكل الرياضي للنموذج كالآتي:

DE(Pib)= F(RP, FP,PP, INF,XP, ,FRR,)

[1] : Régis BOURBONNAIS, OpCit, page 284

[2] : عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **الحديث في الاقتصاد القياسي**" ، مرجع سابق، ص688 .

حيث أن:

(Pib)DE: مؤشر التنمية الاقتصادية. **RP: العائدات** البترولية.

FRR : رصيد صندوق ضبط الموارد. **FP :** الجباية البترولية.

INF: معدلات التضخم. **FRR:**رصيد صندوق ضبط الموارد.

Pp: أسعار البترول.

أ)-المتغير التابع(مؤشر التنمية الإقتصادية): معبرًا عنه بتغيرات الناتج الداخلي المقوم بالأسعار الحقيقية والمتحصل عليها بالاستعانة على بيانات **البنك العالمي على الموقع الإلكتروني:**

(http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/)

وبالرغم من وجود فرق بين النمو والتنمية فالنمو مرتبط بالزيادة في الإنتاج الداخلي الخام للفرد أوالدخل الوطني الحقيقي، أما التنمية الاقتصادية تدخل التغيير الهيكلي في جميع المركبات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، إلا أن المفهومين مرتبطين لكن ليس لهم نفس الدلالة وحسب تعريف الأمم المتحدة للتنمية فهي النمو زائد التغير، والتغير يكون في الجانب الاجتماعي والثقافي وجميع جوانب المجتمع وهو متغير نوعي أكثر منه كمي، وبصفة عامة يمكن القول أن النمو الاقتصادي مازال يعتبر شرط أساسي الذي يحدث ارتفاعا في مستوى حياة المواطنين لأي بلد كان، ولهذه الاعتبارات يعتبر الناتج الداخلي الخام أحسن مؤشر كمي لقياس النشاط الاقتصادي ويمكن إعتماده للدلالة على التنمية الإقتصادية.

ب)- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:

ب1)- العائدات المالية البترولية(Rente Petrolière ,Rp): وهي الأموال التي تمثل الجزء الأكبر من عناصر إيرادات الميزانية العامة للجزائر والمتحصل عليها من عائدات نشاط قطاع المحروقات بما في ذلك الأرباح المتحصل عيلها من الشركات البترولية الوطنية والأجنبية،خلال الفترة 1970-2014،والمتحصل عليها من احصائيات وزراة المالية على الموقع:http://www.mf.gov.dz / وإحصائيات بنك الجزائر.

ب2)- الجباية البترولية (Fiscalité Pétrolière,FP): وهي عبارة عن الأموال أوالمدلخيل المتأتية من مجموع الضرائب المفروضة على النشاط البترولي في مختلف مراحله منذ بداية عملية الاستكشاف (ضريبة حق الاستكشاف،ضريبة حق الايجار) إلى عملية الاستغلال من بداية الانتاج إلى نهايته (ضريبة حق الدخول في الانتاج،ضريبة حق الايجار في مرحلة الاستغلال،الاتاوة،الضريبة على الدخل)، وتمّ الحصول على البيانات من احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، وزراة المالية ،وإحصائيات بنك الجزائر.

ب3)- أسعار البترول(Prix de Pétrole ,Pp): وذلك بإعتبارها العامل الأساسي لزيادة أوإنخفاض حجم الأموال البترولية الموجودة بحوزة الإقتصاد الوطني،وتمّ الحصول عليها إعتمادًا احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، وإحصائيات بنك الجزائر.

ب4)- معدلات التضخم(Inflation, Inf): وقد تم إدراجه كمتغير مؤثر في النموذج نظرًا لكون زيادة الأسعار تلعب دورًا في تضخيم القيمة النقدية السوقية لمجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة من طرف الاقتصاد الوطني**(Pib)** ،وبالتالي معرفة ما إذا كانت الزيادة حقيقية أم هي زيادة إسمية ناتجة عن إرتفاع المستوى العام للأسعار،وما يهمنا هنا هي أسعار السلعة البترولية .

ب5)-الصادرات البترولية(Exportation pétrolière,Xp): وهي عبارة عن الأموال المتحصل عليها نتيجة لتصدير السلع البترولية، وتمّ تجميع البيانات من إحصائيات بنك الجزائر،و الديوان الوطني للإحصاء.

ب6)- رصيد صندوق ضبط الموارد(Fonds de Regulation des Recettes,FRR): وهو عبارة عن رصيد أموال الصندوق الذي خصصته الجزائر لإدارة فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية، وتمّ تجميع البيانات الخاصة به من احصائيات وزراة المالية خلال الفترة 2000-2014.

3-3-2- دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المحددة للنموذج:

أ)- رسم المنحنيات الخاصة بمتغيرات الدراسة: لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية المدروسة أولا يجب رسم الشكل البياني الخاص بالسلاسل الزمنية المشكلة للظاهرة المدروسة، ومن خلال المعطيات السنوية والمتكونة من 45 مشاهدة ممتدة من 1970-إلى 2014 والموجودة في **الملحق رقم (18)**، وبالاستعانة ببرنامج Eviews تحصلنا على المنحنيات البيانية التي تظهر في **الشكل رقم (76)** ،والذي يبين لنا إتجاه المتغيرات خلال فترة الدراسة وذلك كالتالي:

الشكل رقم (76): التمثيل البياني للمتغيرات محل الدراسة

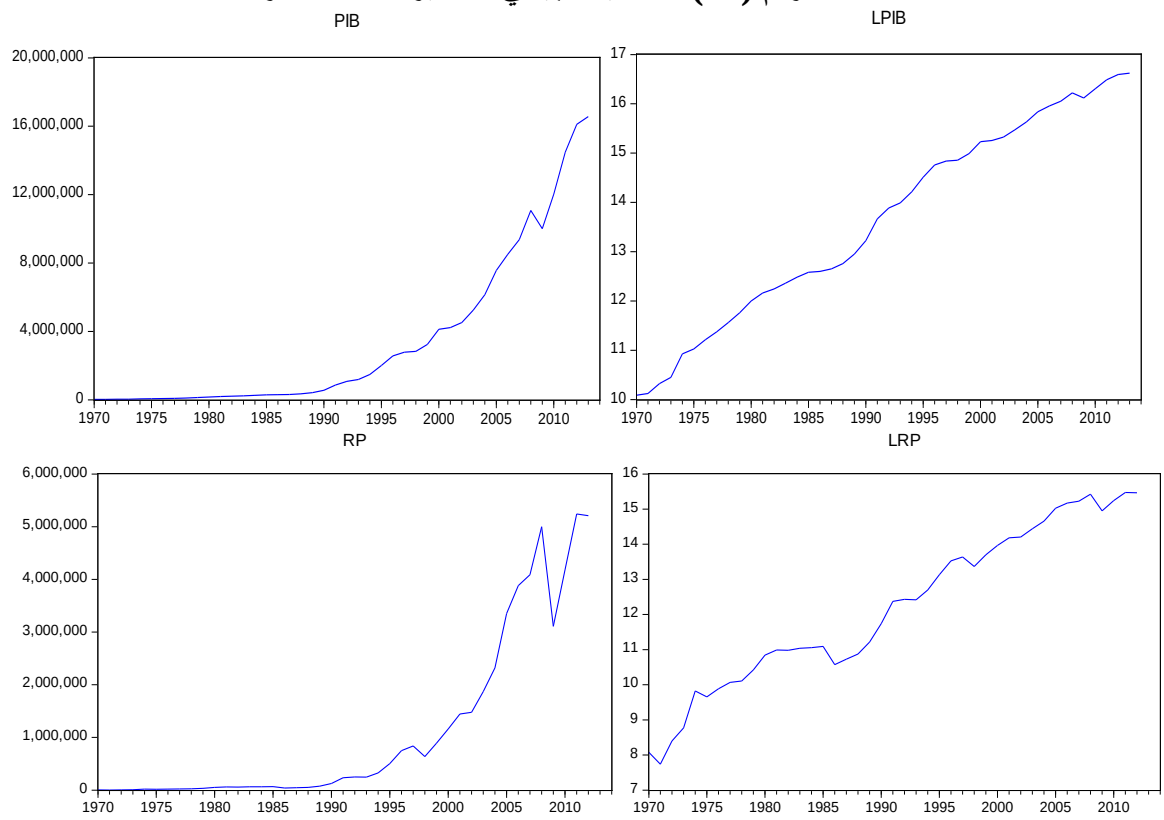

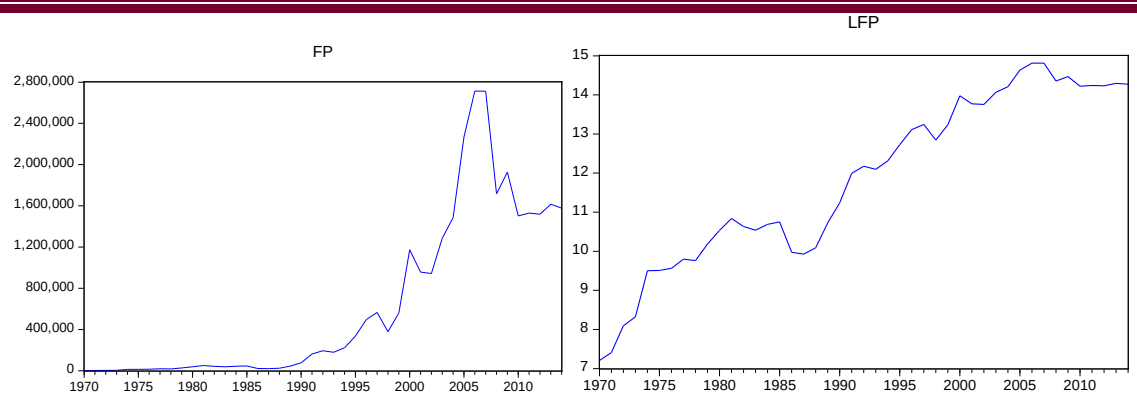
FP
LFP

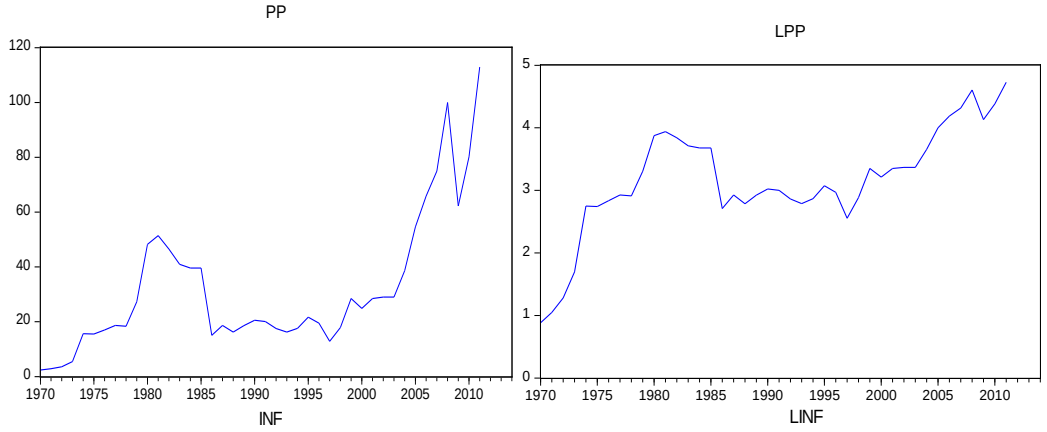
PP
LPP

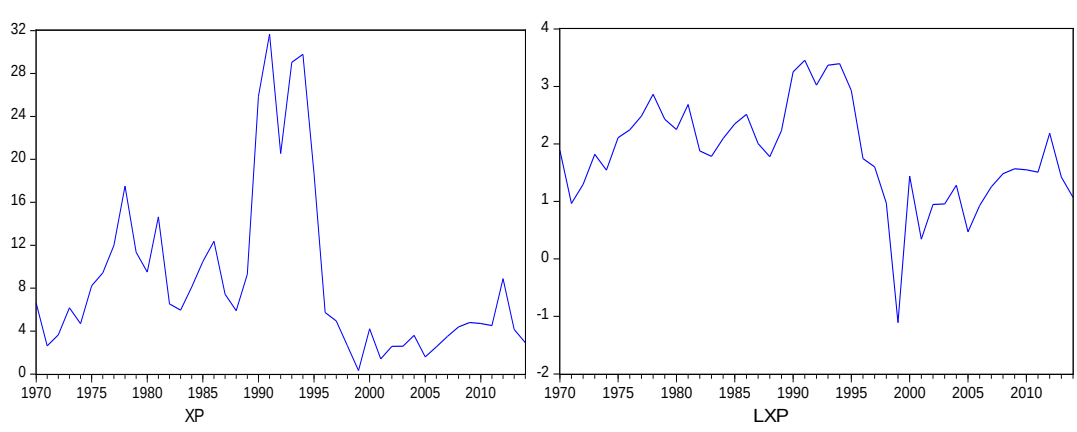
INF
LINF

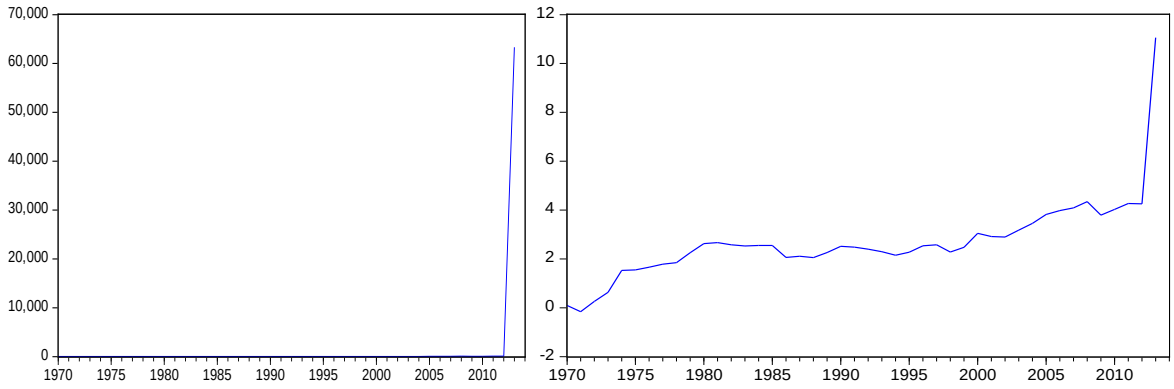
XP
LXP

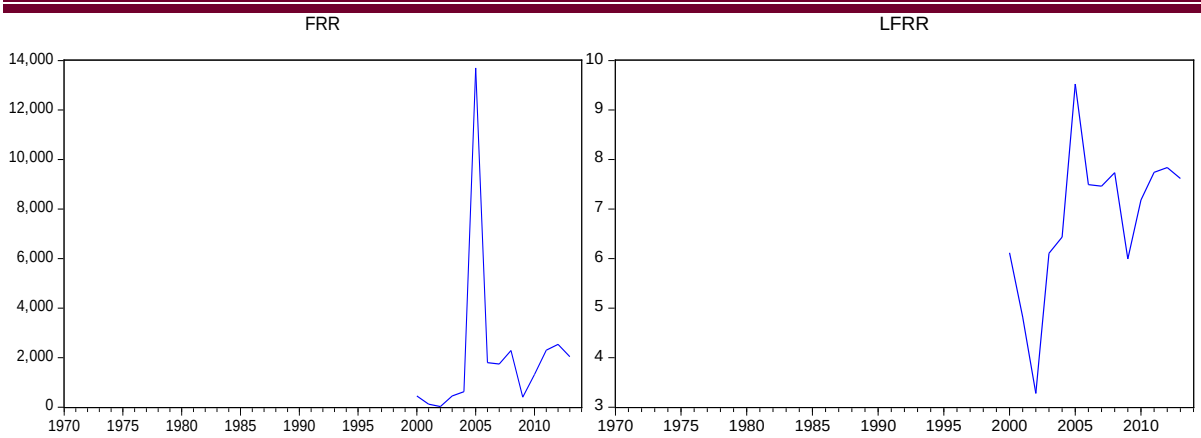

من خلال ما سبق يتضح لنا أن جميع السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة أولا أنها ليست ذات صيغة خطية، وأن الصيغة الخطية لهذه السلاسل تبدو بوضوح غير مستقرة الأمر الذي يعكس التقلبات الناتجة عن عدم إستقرار الاقتصاد الجزائري حيث تركت آثارًا واضحة إما بالايجاب أوالسلب خصوصًا بالنسبة للناتج الداخلي الخام الذي ارتبط ارتباطًا مباشرًا بتغيرات أسعار البترول والطفرات النفطية الايجابية والسلبية التي عرفها الاقتصاد الجزائري،وبالتالي العائدات البترولية المحققة من انتاج وصادرات المحروقات.

لذا سنعتمد في بناء النموذج ودراسة الاسقرارية على القيم اللوغاريتمية للمتغيرات لتجنب وجود مشاكل قياسية محتملة وبالتالي سنقوم الآن بتقدير النموذج على أساس افتراض أن صيغة الانحدار غير خطية (أسية)،وقبل دراسة النماذج الممكنة يمكن إعطاء الشكل العام الذي تأخذه صيغة الانحدار الأسي فيمايلي:

$$Y = A.X_1^{\alpha 1}.X_2^{\alpha 2}.X_3^{\alpha}, \dots X_n^{\alpha n}$$

وحتى يتم إجراء التقدير على هذه الصيغة الرياضية غير الخطية (الأسية) يجب تحويلها أولا إلى الصيغة الرياضية الخطية،وذلك باستخدام وحدات اللوغاريتم النيبري،حيث يصبح شكلها العام بعد ذلك:

$$\log(y) = f(\log(x_1), \log(x_2), \log(x_3), \dots \log(x_n))$$

ب)- نتائج اختبارات استقلالية السلاسل الزمنية:

ترتبط صحة تقدير نموذج الدراسة بإفتراض إستقرار أوسكون السلاسل الزمنية، وذلك لأنه بغياب الاستقرارية بين متغيرات الدراسة يكون نموذج الانحدار وهميًا أو زائفًا، لذلك سنقوم أولاً بإختبار استقرارية السلاسل باستخذام إختبار جذر الوحدة Unit Root Test ،ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين و هما اختبار Dickey and Fuller المطوّر و كذا اختبار Phillip-Perron، والجدولين التاليين يوضحان نتائج هذين الاختبارين:

الجدول رقم (106): نتائج إختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة بإستخدام Augmented Dickey-fuller (ADF)

المتغيرات	النموذج	عند المستوى (غير مستقرة)			عند الفرق الأول (مستقرة)		
		القيم المحسوبة	القيم المجدولة %5	القيم الاحتمالية	القيم المحسوبة	القيم المجدولة %5	القيم الاحتمالية
LPib	**ثابت فقط(4)**	3.67	**1.94-**	0.999	2.45-	**1.94-**	0.0152
	ثابت وقاطع (5)	1.53-	**2.93-**	0.5070	5.32-	**2.93-**	0.0001
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	1.74-	**3.52-**	0.7136	5.64-	**3.52-**	0.0002
LRp	**ثابت فقط(4)**	3.57	**1.94-**	0.999	4.75-	**1.94-**	0.000
	ثابت وقاطع (5)	1.21-	**2.93-**	0.6581	6.51-	**2.93-**	0.000
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	2.37-	**3.52-**	0.3855	6.70-	**3.52-**	0.000
LFp	**ثابت فقط(4)**	2.56	**1.94-**	0.996	4.69-	**1.94-**	0.000
	ثابت وقاطع(5)	2.21-	**2.92-**	0.2033	5.39-	**2.93-**	0.0001
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	2.41-	**3.52-**	0.3651	5.68-	**3.51-**	0.0001
Lpp	**ثابت فقط(4)**	1.29	**1.94-**	0.9485	5.30-	**1.94-**	0.000
	ثابت وقاطع (5)	2.15-	**2.93-**	0.2251	5.65-	**2.93-**	0.000
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	2.28-	**3.52-**	0.4344	5.61-	**3.52-**	0.0002
Linf	**ثابت فقط(4)**	0.77-	**1.94-**	0.3732	9.49-	**1.94-**	0.000
	ثابت وقاطع (5)	2.71-	**2.93-**	0.0802	9.38-	**2.93-**	0.000
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	2.98-	**3.52-**	0.1465	9.33-	**3.52-**	0.000
LFrr	**ثابت فقط(4)**	0.126-	**1.97-**	0.6210	4.53-	**1.97-**	0.0003
	ثابت وقاطع (5)	1.95-	**2.93-**	0.3015	4.43-	**3.14--**	0.0060
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	2.48-	**3.82-**	0.3278	4.22-	**3.87-**	0.0034
LXp	**ثابت فقط(4)**	1.96	**1.94-**	0.9869	3.53-	**1.94-**	0.0008
	ثابت وقاطع (5)	1.23	**2.93-**	0.9979	3.54-	**2.93-**	0.0116
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	0.18-	**3.52-**	0.9915	4.73-	**3.52-**	0.0085

(): طول فترة الإبطاء المناسبة محدد أتوماتيكيًا وفق معيار (Schwartz-Criterion) بحد أقصى 9 فترات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews8

من خلال نتائج دراسة استقرارية مختلف السلاسل الزمنية المشكلة لنموذج الدراسة نلاحظ أن القيم المحسوبة **أكبر** من القيم المجدولة لكل المتغيرات **عند المستوى** في النماذج الثلاثة (ثابت، ثابت وقاطع،ثابت وقاطع وإتجاه زمني)، وبذلك نقبل فرضية العدم H_0 والتي تنص على وجود جذر الوحدة عند درجة المعنوية **5%** أي أن السلاسل الزمنية غير مستقرة.

وعند إختبار جذر الوحدة مرة أخرى بالإعتماد على الفروق من الدرجة الأولى للمتغيرات، أصبحت السلاسل الزمنية مستقرة وتخلو من الجذر الأحادي،بحيث أصبحت القيم المحسوبة **أقل** من القيم المجدولة بالنسبة لكل السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند مستوى المعنوية **5%** ، كما نلاحظ أن إحصائية $T_{student}$ الخاصة بمعلمة الاتجاه العام للسلاسل الزمنية **معنوية** عند **5%** حيث أن القيم الاحتمالية تساوي أو تقترب من الصفر بالنسبة لجميع المتغيرات **($Prob \approx 0 \leq \alpha = 0.05$) .**

الجدول رقم (107) : اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP)

المتغيرات	النموذج	عند المستوى			عند الفرق الأول		
		القيم المحسوبة	القيم المجدولة 5%	القيم الاحتمالية	القيم المحسوبة	القيم المجدولة 5%	القيم الاحتمالية
LPib	**ثابت فقط(4)**	7.17	**1.94-**	1.000	2.21-	**1.94-**	0.0027
	ثابت واتجاه (5)	1.49-	**2.93-**	0.5276	5.33-	**2.93-**	0.0001
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	1.33-	**3.51-**	0.8663	5.61-	**3.52-**	0.0002
LRp	**ثابت فقط(4)**	3.49	**1.94-**	0.9998	4.92-	**1.94-**	0.000
	ثابت واتجاه (5)	1.30-	**2.93-**	0.6190	6.513-	**2.93-**	0.000
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	2.43-	**3.52-**	0.3558	6.68-	**3.52-**	0.000
LFp	**ثابت فقط(4)**	2.32	**1.94-**	0.9944	4.69-	**1.94-**	0.000
	ثابت واتجاه (5)	2.14-	**2.93-**	0.2287	5.38-	**2.93-**	0.0001
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	1.88-	**3.51-**	06458	5.66-	**3.52-**	0.0002
Lpp	**ثابت فقط(4)**	1.17	**1.94-**	0.9358	5.30-	**1.94-**	0.000
	ثابت واتجاه (5)	2.16-	**2.93-**	0.2233	5.65-	**2.93-**	0.000
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	2.31-	**3.52-**	0.4153	5.61-	**3.52-**	0.0002
Linf	**ثابت فقط(4)**	1.10-	**1.94-**	0.2401	9.53-	**1.94-**	0.000
	ثابت واتجاه (5)	2.70-	**2.92-**	0.0810	9.42-	**2.93-**	0.000
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	2.97-	**3.51-**	0.1492	9.39-	**3.51-**	0.000
LFrr	**ثابت فقط(4)**	0.12-	**1.97-**	0.6210	4.53-	**1.97-**	0.0003
	ثابت واتجاه (5)	1.95-	**3.11-**	0.3015	4.54-	**3.14-**	0.0051
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	2.51-	**3.82-**	0.3160	4.35-	**3.52-**	0.0025
LXp	**ثابت فقط(4)**	1.96	**1.94-**	0.9869	3.26-	**1.94-**	0.0017
	ثابت واتجاه (5)	1.23	**2.93-**	**0.9979**	3.27-	**2.93-**	0.0022
	ثابت واتجاه وقاطع (6)	0.15-	**3.51-**	**0.9920**	3.18-	**3.52-**	0.0056

():العدد الأمثل لفترات الارتباط التسلسلي في اختبار(PP) وفق الاختيار الآلي (Newey-west Bandwidth) باستخدام طريقة (Bartlett Kernel)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews

ما يتضح لنا من خلال هذا الجدول هو مطابقة نتائج اختبار **PP** لإختبار **ADF** ،وبالتالي قبول فرضية العدم ووجود جذر الوحدة للمتغيرات عند المستوى، ورفضها بالنسبة للفروق الأولى لنفس المتغيرات، مما يعني أن جميع هذه السلاسل متكاملة ومن رتبة متساوية I(1) و أن الفرق الأول لها من الرتبة I(0).

ومن ثم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار أنجل غرانجر(1987) ذو المرحلتين

3-3-3 اختبار التكامل المشترك ذو الخطوتين(المرحلتين):(Two Step Test Engel-Granger For Co-integration):

بالاعتماد على طريقة أنجل –غرانجر (1987) نقوم أولاً في المرحلة الأولى بتقدير نموذج العلاقة التوازنية في المدى الطويل ويسمى بإنحدار التكامل المشترك، وفي المرحلة الثانية يتم تقدير نموذج العلاقة الديناميكية في المدى القصير،ويسمى بنموذج تصحيح الخطأ(ECM) وذلك كمايلي:

أ)- تحديد مقدرات معلمات نموذج الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO):

تكون معادلة التوازن في الأجل الطويل رياضيًا على النحو التالي:

$$y(LPib) = f(LRp, LFp, Lpp, LInf, LFrr, Lxp)$$
$$= \alpha_1 Lrp + \alpha_2 LFp + \alpha_3 Lpp + \alpha_4 LInf + \alpha_5 LFrr + \varepsilon$$

ومنه النموذج المقدر في الأجل الطويل هو:

الجدول رقم (108) : نتائج تقدير نموذج انحدار التكامل المشترك في الأجل الطويل

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 10/02/15 Time: 04:44
Sample (adjusted): 2000 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRP	0.803446	0.048136	3.237923	0.0023
LFP	0.159964	0.114535	2.396635	0.0004
LPP	1.786607	0.009037	3.606307	0.0154
LINF	0.370921	0.081908	4.528520	0.0062
LFRR	0.090598	0.032357	2.799980	0.0180
LXP	1.590485	0.173513	3.358908	0.0201
C	1.728146	3.069059	2.563087	0.0157

R-squared	0.971998	Mean dependent var	15.82494
Adjusted R-squared	0.962396	S.D. dependent var	0.433347
S.E. of regression	0.057497	Akaike info criterion	2.582987
Sum squared resid	0.016529	Schwarz criterion	2.300125
Log likelihood	22.49792	Hannan-Quinn criter.	2.687713
F-statistic	103.3098	Durbin-Watson stat	2.290975
Prob(F-statistic)	0.000045		

وبالتالي يمكن كتابة الصياغة النهائية لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل كمايلي:

$$LPib = 0.80LRp + 0.15LFp + 1.18LPp + 0.37LInf + 0.090LFrr + 1.59LXp + 1.72$$

نلاحظ أن معلمات النموذج المقدر في الأجل الطويل جاءت مقبولة من الناحية الاقتصادية،ومعنوية إحصائيًا لأن5% > Prob عند مستوى الدلالة 5%. **(سنقوم بتوضيح الدراسة الاقتصادية والاحصائية بالتفصيل لاحقًا)**

كما نلاحظ من قيمة معامل التحديد أن 97% تغيرات قيمة التنمية الاقتصادي المعبر عنها بتغيرات قيمة الناتج الداخلي الخام يمكن تفسيرها بتغير قيمة متغيرات نموذج الدراسة،أما باقي التغير 3% يعود إلى متغيرات أخرى غير مدرجة في النموذج.

وبذلك يعتبر هذا النموذج مقبولاً موافقًا للنظرية الاقتصادية وقابلا للدراسة القياسية الإحصائية، لتأكيده أو إبعاده إذا ما وجد نموذجًا اقتصاديا أكثر تفسيرا.

ب)- تعيين العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأموال البترولية في الأجل القصير:(نموذج تصحيح الخطأ)

وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ ليعكس العلاقة في الأجل القصير أو التذبذب قصير المدى حول إتجاه العلاقة في المدى البعيد[1]، ويتم تقدير العلاقة في االمدى القصير بإدخال البواقي المقدرة كمتغير مستقل مبطأ بفترة واحدة في معادلة الإنحدار طويل الأجل،وذلك بعد معرفة مدى سكون البواقي وإيجاد عدد التأخيرات، وتأخذ معادلة تصحيح الخطأ الشكل التالي:

$$\Delta y_t = \propto_1 X_t + \propto_2 e_{t-1} + U_t$$

الجدول رقم (109): درجات تأخير البواقي

	البـــــــــواقـــــــي			
Schwarz	-3.30	**-3.55**	-3.09	**-2.85**
Log Likelihood	18.85	**20.74**	17.22	**15.59**
P	0	1	2	**3**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج (Eviews 8)

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد التأخيرات المناسبة هي : P = 1 ومنه سنحاول تطبيق اختبار **ADF** ، كما هو موضح في الجدول أدناه:

الجدول رقم (110):إختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي بإستخدام Augmented Dickey fuller (ADF)

	المستوى في الإختبار								
النموذج	**عام إتجاه و بثابت (Trend and intercept)**			**بثابت (Intercept)**			عام إتجاه لا و ثابت بدون (none)		
البواقي	-4.07	-3.93	0.0041	-4.12	-3.17	0.0112	-4.34	-1.97	**0.0005**
	ADF test statistic	**ADF test critical values 5% level**	**P**	**ADF test Statistic**	**ADF test critical values 5% level**	**P**	**ADF test statistic**	**ADF test critical values 5% level**	P

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج (Eviews 8)

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن $T_{cal} \leq Ttab$ بالنسبة للنماذج للثلاثة، وهذا يعني عدم وجود جذور الوحدة أي رفض فرضية العدم H_0 ،وقبول الفرضية البديلة H_1 بمعنى أن السلسلة الزمنية للبواقي مستقرة، أو ساكنة عند المستوى ، بالإضافة إلى أن القيم الاحتمالية تقترب من الصفر بالنسبة للنماذج الثلاثة **(Prob ≈ 0 ≤ α =0.05)** ما يدل معنوية إحصائية $T_{student}$ الخاصة بمعلمة الاتجاه العام للبواقي عند درجة الثقة **5%** .

وبما أن سلسلة البواقي (e) مستقرة فإن هذا يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ، مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى بين المتغير التابع (التنمية الاقتصادية) والمتغيرات المستقلة المفسرة للنموذج محل الدراسة.

وبذلك يمكننا القيام الآن بالمرحلة الثانية لمنهج Engel and Granger في التكامل المشترك و المتمثلة في آلية تصحيح الخطأ Error Correction Mechanism، إ ن وجود التكامل المشترك يعني إضافة حد تصحيح الخطأ المبطأ (-1) ECT ، و الذي يقيس سرعة تكيف الإختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، و قد أشار (Jones and Joulfaian 1991) إلى أن حد تصحيح الخطأ يمثل أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل.[2]

[1] : عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ**" ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، العدد32 2007 .، ص 26 ،

وسيتم صياغة نموذج تصحيح الخطأ (ECM) على النحو التالي:

$$\Delta Lpib = c + \alpha_1 \Delta(Lrp)_t + \alpha_2 \Delta(Lfp)_t + \alpha_3 \Delta(Lpp)_t + \alpha_4 \Delta(LInf)_t + \alpha_5 \Delta(LFrr)_t + \alpha_5 \Delta(LXp)_t + Ect_{t-1}$$

حيث قمنا بإضافة حد تصحيح الخطأ بفترة إبطاء واحدة مع العلم أ ن حد تصحيح الخطأ يمثل البواقي نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل .و منه الصيغة المقدرة هي موضحة كما يلي:

الجدول رقم (111): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DLPIB
Method: Least Squares
Date: 10/03/15 Time: 04:58
Sample (adjusted): 2001 2014
Included observations: 14 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLRP	-0.106556	0.323667	2.329214	0.0036
DLFP	-0.021184	0.050101	3.422819	0.0009
DLPP	0.044485	0.293711	2.151460	0.0192
DLINF	-0.018252	0.111646	2.163477	0.0205
DLFRR	0.004346	0.027264	3.159405	0.0135
DLXP	0.370966	0.596232	4.622184	0.0179
C	0.080835	0.021395	3.778203	0.0025
E(-1)	-0.237445	0.465687	2.050988	0.0013

R-squared	0.964354	Mean dependent var	0.114194
Adjusted R-squared	0.947847	S.D. dependent var	0.090365
S.E. of regression	0.020637	Akaike info criterion	-4.768223
Sum squared resid	0.001278	Schwarz criterion	-4.478845
Log likelihood	34.22523	Hannan-Quinn criter.	-4.950636
F-statistic	26.96341	Durbin-Watson stat	2.008784
Prob(F-statistic)	0.010384		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة ببرنامج (Eviews 8)

وبالتالي يمكن صياغة النموذج الديناميكي في الأجل القصير كمايلي:

LPib =0.0808 - 0.10-LRp -0.02LFp+0.04LPp-0.018LInf + 0.0043LFrr +0.3LXp - 0.237

يوضح الجدول رقم (111) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والذي يبدو من الجانب الإحصائي أن له قدرة تفسيرية عالية، وأن المعنوية الإحصائية لكل معلمة موجودة أي أن النموذج له معنوية إحصائية كلية وجزئية عند المستوى 5%، وعند ملاحظته من الناحية الاقتصادية نجد أن إشارات المعلمات متوافقة مع النظرية الاقتصادية أو الواقع الاقتصادي الجزائري، وفيما يخص معلمة تصحيح حد الخطأ Ect_{t-1} نجد أنها معنوية أيضًا عند مستوى الدلالة **5%** ، و تشير الإشارة السالبة إلى أ ن هناك علاقة توازنية طويلة المدى في النموذج المقدر و تشير قيمة معامل حد تصحيح الخطأ **(-0.237)** إلى أن التنمية الاقتصادية المعبر عنها بتغيرات الناتج الداخلي الخام يتعدل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن المتبقي من الفترة **(T-1)** تعادل **23.7 %** .

وفيمايلي سنقوم بدراسة صحة النموذج من الناحية الاحصائية وخلوه من المشاكل القياسية،بالاضافة إلى الدراسة الاقتصادية لمعلمات النمودج.

4-3 تقييم وتشخيص نموذج الدراسة:

بعد تقدير النموذج سنقوم فيمايلي بتقييمه أيضًا من الناحيتين الاقتصادية و الإحصائية في الأجلين الطويل والقصير،ثم تشخيصهما ودراسة خلوهما أو سلامتهما من بعض المشاكل القياسية باستخدام مختلف الاختبارات المبينة سابقًا:

1-4-3 المقاييس الاقتصادية: يتم تقييم النموذج اقتصاديا على أساس إشارة المعالم، حيث يجب أن لا تناقض إشاراتها النظرية الاقتصادية، رغم أنه يمكن تكون هذه الاشارات غير متوافقة مع النظرية الاقتصادية نظرًا لوجود عدة اعتبارات كما هو واضح في النموذج الديناميكي في الأجل القصير، لذا سنقوم بتقييم كل نموذج على حدى ، وذلك كالآتي:

أ)- بالنسبة لنموذج انحدار التكامل المشترك في الأجل الطويل:

يمكن استنتاج العلاقة بين متغيرات النموذج من خلال الصيغة النهائية لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل،والتي أخذت الصيغة التالية:

$$LPib = 0.80LRp + 0.15LFp + 1.78LPp + 0.37LInf + 0.090LFrr + 1.59LXp + 1.72$$

وبذلك يمكن أن نتوصل إلى مايلي:

- **تأثير الإيرادات المالية النفطية على مؤشر التنمية الاقتصادية:**

$\alpha_1 = 0.8 > 0$: هذا يعني أن العلاقة بين تغيرات العائدات النفطية و مؤشر التنمية الاقتصادية المعبر عنه في هذا البحث بتغيرات الناتج الداخلي الخام **هي علاقة طردية**، حيث أنه يمكن تفسير زيادة الناتج الداخلي الخام بـ0.8 وحدة، نظرًا لزيادة العائدات من المحروقات بوحدة واحدة.وهذا ما يتوافق تمامًا مع النظرية الاقتصادية، أوبالأحرى مع الواقع الاقتصادي الجزائري الذي تشكل فيه العائدات النفطية المصدر الأساسي لتمويل مختلف المشاريع الاقتصادية وأهم عنصر للإيرادات المالية في الميزانية العامة للدولة.

- **تأثير الجباية البترولية على مؤشر التنمية الاقتصادية:**

$\alpha_2 = 0.15 > 0$: تشير إشارة المعلمة إلى وجود علاقة طردية أيضًا بين تغيرات الجباية البترولية و**مؤشر التنمية الاقتصادية** المعتمد، حيث أن زيادة الجباية البترولية بوحدة وحدة تؤدي إلى زيادة **مستوى التنمية الاقتصادية** بـ0.15 وحدة، وهذا ما يتطابق و النظرية الاقتصادية،حيث أن تراجع قيمة الجباية البترولية التي تشكل أكثر 60% من الإيرادات العامة للدولة سيؤدي إلى تراجع الإمكانيات المالية المتاحة للإقتصاد الجزائري لتنمية وتطوير البنى التحتية ومختلف الأنشطة الإقتصادية والإجتماعية والثقافية المساهمة في التنمية الشاملة للإقتصاد الوطني.

وما يمكن ملاحظته أيضًا بإعتبار أن الجباية البترولية تشكل أهم جزء من الايرادات المالية البترولية بالاضافة إلى أرباح الشركة الوطنية البترولية(سونطراك) وصندوق ضبط الموارد فإنه يمكن استنتاج أن زيادة الأرباح المالية للشركة الوطنية للبترول بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة مؤشر التنمية الاقتصادية بـ **0.56** وحدة.*

* :نظرًا لغياب احصائيات كاملة لأرباح سونطراك طيلة فترة الدراسة1970-2014،ولكونها تحسب ضمن الايرادات المالية البترولية في الميزانية العامة إلى جانب صندوق ضبط الموارد قمنا بعملية بسيطة لتحديد نسبة مساهمة هذه الارباح في تحديد قيمة مؤشر التنمية الاقتصادية بناءًا على نتائج النموذج المتوصل إليه: 0.8-(0.15+0.09) .

- **تأثير أسعار البترول على مؤشر التنمية الاقتصادية:**

$\alpha_3 = 1.78 > 0$: تشير المعلمة لوجود علاقة طردية أيضًا بين تغيرات أسعار البترول ومؤشر التنمية الاقتصادية ، إذ تؤدي زيادة أسعار البترول بوحدة واحدة إلى زيادة مؤشر التنمية الاقتصادية بـ **1.78** وحدة،هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، حيث يؤدي الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول إلى أزمات حادة تصيب الهيكل الاقتصادي الجزائري الذي هو شديد الحساسية لمثل هذه التغيرات كما حدث خلال سنوات1986، 1994، 2014،1998، فبإنخفاض أسعار البترول تتراجع الإيرادات المالية البترولية والإيرادات الاجمالية ككل،مما يؤدي إلى تراجع الانفاق العام وتقلص النشاطات الإقتصادية والإنتاجية في مختلف القطاعات،وبالتالي تراجع مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية وضعف الأداء العام للاقتصاد ككل.

- **تأثير التضخم على مؤشر التنمية الاقتصادية:**

$\alpha_4 = 0.37 > 0$: أي أن العلاقة طردية بين معدل التضخم ومؤشر التنمية الاقتصادية، وهذا مايتوافق مع السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الجزائر،فالبرغم من التحسن الذي عرفه معدل التضخم في التسعينات نتيجة لإتباع سياسة مالية انكماشية وسياسة نقدية صارمة،إلا أن هذه المعدلات عرفت إرتفاعات متزايدة مع تطبيق سياسات إنعاش ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي نتيجة للإستمرار في البرامج الاستثمارية واتباع سياسة إنفاقية توسعية ،وبالتالي التوسع في الإصدار النقدي لتغذية الميزانية العامة وتغطية الزيادات في أجور العمال وموظفي القطاع العمومي هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن إيرادات الصادرات النفطية الضخمة والمتزايدة وعدم القدرة على استثمارها محليًا يزيد من تراكم فائض السيولة،وبالتالي حدوث زيادة في أسعار البترول ومن ثمّ زيادة الايرادات البترولية والتوسع في الانفاق ،كل هذه العوامل تزيد من معدلات التضخم خصوصًا في الأجل الطويل.

- **تأثير رصيد صندوق لضبط الموارد على مؤشر التنمية الاقتصادية:**

$\alpha_5 = 0.09 > 0$: أي أنه بزيادة **رصيد صندوق ضبط الموارد** بوحدة واحدة يزداد **مؤشر التنمية الاقتصادية** بـ **0.09 وحدة**، حيث أنه رغم أنه صندوق حديث النشأة(2000-2013) واحصائياته لم تشمل جميع فترة الدراسة إلا أن مساهمته الإيجابية ظهرت بوضوح في النموذج رغم صغرها ، حيث يؤدي ارتفاع أسعار البترول عن السعر المرجعي المحدد للبرميل إلى توجيهه لصندوق ضبط الموارد الذي بعتبر كصندوق إدخار للأجيال القادمة ومساهم رئيسي في تمويل عجز الميزانية واستثمارات الاقتصاد الوطني،وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادي

- **تأثير الصادرات النفطية على مؤشر التنمية الاقتصادية:**

$\alpha_6 = 1.59 > 0$: وتشير إلى أن زيادة **الصادرات النفطية** بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة **الناتج الداخلي الخام** بـ 1.59 وحدة،وبذلك فإن إشارة المعلمة تتطابق و معطيات النظرية الاقتصادية، حيث تمثل عائدات الصادرات البترولية أهم مصدر من مصادر ايرادات العملة الصعبة داخل الاقتصاد الوطني،وزيادتها تسمح بزيادة أرصدة الدولة من العملة الصعبة الامر الذي يساعد على تعزيز القدرة المالية للإقتصاد الوطني،ويسمح بتنويع المصادر التمويلية لمختلف المشاريع والاستثمارات الوطنية والأجنبية للاقتصاد الوطني،وبالتالي المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية.

ب)- بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير: وهنا سنحاول إيجاد تفسير لإشارات المعلمات التي تغيرت في الأجل القصير عن الأجل الطويل دون غيرها، حيث تحصلنا على النموذج الديناميكي التالي في الأجل القصير:

LPib =0.0808 - 0.10-LRp -0.02LFp+0.04LPp-0.018LInf + 0.0043LFrr +0.3LXp - 0.237

أول ما نلاحظه هنا هو أنه بعد إدخال الفروقات على مختلف السلاسل الزمنية المكونة للنموذج هو نقص تأثير قيمة معلمات النموذج المقدر في المتغير التابع مع تغير إشارات معلمات بعض المتغيرات من الموجب إلى السالب، ذلك لأن الأثر في الأجل القصير يختلف عنما هو موجود في الأجل الطويل لعدة اعتبارات مرتبطة بطبيعة وهيكل كل اقتصاد رغم مخالفته للنظرية الاقتصادية فإن هذا الأمر لا يمنعنا من قبول النموذج بحجة اختلاف بنية الاقتصاد الوطني عن غيره من الإقتصاديات.

- ومن النموذج المتوصل إليه نلاحظ تغير إشارة كل من الإيردات المالية البترولية والجباية البترولية من الموجب إلى السالب، ما يدل على أن أثر زيادة العائدات المالية البترولية والجباية البترولية يكون سلبيًا في الأجل القصير على منحى أو إتجاه التنمية الإقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بسبب السياسة الإنفاقية التوسعية المتبعة من طرف الجزائر تطبيقًا لاستراتجيتها التنموية المعتمدة على برامج الانعاش الاقتصادي2001-2014 ،حيث أنه رغم الزيادات المتتالية في الإيرادات العامة للدولة الناتجة أساسًا عن الزيادة في أسعار البترول والايرادات البترولية،إلا أن الزيادة في النفقات العامة كانت بنسبة أكبر الأمر الذي أدى إلى تحقيق عجوزات متتالية في الميزانية العامة للدولة في نهاية كل سنة (الأجل القصير) طيلة الفترة (2009-2013)،لكن على المدى المتوسط والطويل فإن مختلف مشاريع البنية التحتية و الاستثمارات المالية والانتاجية والبشرية في مختلف القطاعات ستكون لديها عوائدها الإيجابية على الأداء العام للاقتصاد الوطني وعلى مستوى التنمية الاقتصادية الشاملة ككل، وهذا مايؤكده نموذج العلاقة التوازنية المتوصل إليه في الأجل الطويل.

- كما نلاحظ أيضًا تغير العلاقة بين معدلات التضخم ومؤشر التنمية الاقتصادية من الموجب إلى السالب في الأجل القصير، ذلك لأن معدلات التضخم كما أشرنا سابقًا شديدة التقلب وتتأثر بجملة من العوامل النقدية والمالية وبطبيعة الهيكل الاقتصادي الجزائري المرتبط بالقطاع النفطي حيث تستخدم الحكومة مثلاً صندوق ضبط الموارد كأداة فعالة لتخفيض معدل التضخم والحفاظ على استقرار الأسعار من خلال امتصاصه لفائض قيمة إيرادات الجباية البترولية والحد من ارتفاع حجم السيولة النقدية المتداولة داخل البلد

3-4-2 المقاييس الإحصائية:و ذلك من أجل اختبار معنوية مقدرات النموذج وصحة النموذج المتوصل إليه ككل في الأجلين الطويل والقصير،وذلك من خلال إجراء سلسلة من الفروض و الاختبارات المعنوية، وكذا الاعتماد على بعض المؤشرات الأولية والتي يمكن إجمالها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (112): بعض المقاييس الاحصائية للنموذج المقدر في الأجلين الطويل والقصير

المتغيرات	احتمال كل معلمة (Prob)		معامل التحديد R^2		معامل التحديد التوفيقي المعدل: $\overline{R^2}$		اختبار *فيشر* F		اختبار ستيودنت (*T*)		الانحراف المعياري للمقدرات (*Se*)	
	الاجل الطويل	الأجل القصير	الاجل الطويل	الأجل القصير	الاجل الطويل	الأجل القصير	الاجل الطويل	الأجل القصير	الاجل الطويل	الأجل القصير	الاجل الطويل	الأجل القصير
LRp	0.0023	0.0036	0.971	0.964	0.962	0.947	103.30	26.96	3.23	2.32	0.0574	0.0206
LFp	0.0004	0.0009							2.39	3.42		
LPp	0.0154	0.0192							3.60	2.15		
LInf	0.0062	0.0205							4.52	2.16		
LFrr	0.0180	0.0135							2..79	3.15		
LXp	0.0201	0.0179							3.35	4.62		
C	0.0157	0.0025							2.56	3.77		
E(-1)	-	0.0013							-	2.05-		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاستعانة على نتائج النماذج المقدرة باستخدام برنامج (Eviews 8)

- **احتمال كل معلمة (prob)**: نلاحظ أن احتمال كل معلمة من معلمات النموذجين أصغر من مستوى المعنوية 0.05 هذا يعني أن كل العوامل المختارة لها تأثير كبير على المتغير التابع(مؤشر التنمية الإقتصادية)،وأن لها معنوية إحصائية فردية جد مقبولة على النموذجين المتوصل إليهما.

- **معامل التحديد R^2**:

لدينا $R^2=0.971/0.962$ هذا يعني أن التغير الكلي في قيمة مؤشر التنمية الإقتصادية يمكن تفسيره بنسبة **97.1%** بسبب تغير المتغيرات المستقلة المحددة في النموذج بالنسبة لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وبنسبة **96.2 %** بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير، أي بتغير كل من : العائدات المالية النفطية، الجباية البترولية، أسعار البترول، معدلات التضخم، رصيد صندوق ضبط الموارد،الصادرات البترولية،وهذا دليل على قوة الارتباط بين الظاهرة المدروسة أو المتغير التابع (مؤشر التنمية الاقتصادية) والعوامل المفسرة.

وبذلك فإن للنموذج قدرة تفسيرية عالية جدًا حيث أن المتغيرات المختارة تفسر تغير مؤشر التنمية الاقتصادية بنسبة **97.1%** بينما تظل نسبة **2.9 %** تفسرها باقي العوامل أو المتغيرات الأخرى المهملة أوغير المأخوذة بعين الاعتبار وهي نسبة ضعيفة، وبذلك فإن للنموذج معنوية إحصائية كلية.

- **معامل التحديد التوفيقي المعدل:** $\overline{R^2}$

يفضل الإحصائيون استخدام هذا المؤشر لكون معامل التحديد مغلطًا أحيانًا حيث يزداد بزيادة المتغيرات ومن خلال الجدول نجد أن :

$\overline{R^2} = 0.962,0947$

هذا يدل على دقة ومعنوية الارتباط وأن ذلك لم يكن نتيجة الصدفة، وذلك بنسبة**96.2%** بالنسبة لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، وبنسبة **96.2 %** بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير وهي جد مقبولة.

- **اختبار فيشر *F* :(المعنوية الكلية للنموذج)**

ويتم اختبار النموذج من خلال حساب كل من F_c ومقارنتها مع قيمة فيشر الجد ولية F_α، و ذلك:

- بالعودة إلى جدول فيشر Fعند درجتي الحرية $(n-k)$و$(k-1)$ و مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ نجد: $F_{(5,39)} = 2.45$ ، ولدينا قيمة فيشر المحسوبة (المتحصل عليها من خلال البرنامج الاحصائي) تساوي $F_c = 103.30$ بالنسبة لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل،و $F_c = 26.96$ بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير .

أي أن :

$F_{\alpha<F_C}$: ومنه نقبل الفرض البديل أي وجود على الأقل متغير واحد يؤثر الظاهرة المدروسة، و أن معالم النموذج مجتمعة تؤثر على النموذج، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة المختارة ذات تأثيرات معنوية على مستوى التنمية الاقتصادية الذي يمكن أن تحقيقه ، وأن لمعادلة الانحدار المقدرة معنوية إحصائية كلية.

- **اختبار ستيودنت (*T*) :(المعنوية الفردية للإحصائية)**

تستخدم إحصائية ستودنت T لتقييم معنوية معالم النموذج، ومن ثم تقييم تأثير المتغيرات المفسرة على المتغير التابع باختبار الفرضيات الخاصة بالمعلمات المقدرة على النحو التالي:

- **فرضية العدم:** $H_0: B_0 = B_1 = \ldots\ldots = B_6 = 0$
- **الفرضية البديلة:** $H_1: B_0 = B_1 = \ldots\ldots = B_6 \neq 0$

يمكن توضيح نتائج اختبار ستودنت للنموذج الأول من خلال الجدول الموالي الذي نوضح من خلاله القيم المحسوبة T_{cal} للمعلمات المقدرة والقيم الجدولية T_{tab} وأدنى مستوى معنوية **Prob** وذلك عند مستوى معنوية **5%**

القيمة الجدولية T_{tab}نستخرجها من جدول ستودنت عند نفس مستوى معنوية أي **5%** ، وبدرجة حرية $(n-k)$ وتساوي: 39=6-45 أي أن : $T_{n-k}^{\alpha} = T_{39}^{0.05} = 2.021$ **(أنظر الملحق رقم 19)**

الجدول رقم (113) :نتائج إختبار سيودنت للنموذج المقدر:

المتغيرات	النموذج	القيم المحسوبة T_{cal}	القيمة الجدولية T_{tab}	أدنى مستوى معنوية Prob
الثابت *C*	**الأجل الطويل**	2.56	**2.021**	0.0157
	الأجل القصير	*3.77*	**2.021**	***0.0025***
LRp	**الأجل الطويل**	3.23	**2.021**	0.0023
	الأجل القصير	2.32	**2.021**	***0.0036***
LFp	**الأجل الطويل**	2.39	**2.021**	0.0004
	الأجل القصير	*3.42*	**2.021**	0.0009
Lpp	**الأجل الطويل**	3.60	**2.021**	0.0154
	الأجل القصير	*2.15*	**2.021**	0.0192
LInf	**الأجل الطويل**	4.52	**2.021**	0.0062
	الأجل القصير	*2.16*	**2.021**	0.0205
LXp	**الأجل الطويل**	3.35	**2.021**	0.0201
	الأجل القصير	*4.62*	**2.021**	0.0179
LFrr	**الأجل الطويل**	2.79	**2.021**	0.0180
	الأجل القصير	*3.15*	**2.021**	0.0135
E(-1)	**الأجل القصير**	2.05	**2.021**	0.0013

المصدر: من إعداد الطالبة بناءًا على مخرجات برنامج *Eviews8*

من خلال النتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد أن $T_{tab} \leq T_{cal}$ ، بالنسبة لجميع معلمات النموذج المقدر في الأجلين القصير والطويل، حيث نجد T **الإحصائية** تقع خارج المجال: $-2 < t_{cal} < 2$ [*] ، كما نلاحظ أن إحصائية $T_{student}$ الخاصة بمعلمة الاتجاه العام للسلاسل الزمنية **معنوية** عند **5%** حيث أن القيم الاحتمالية تقترب من الصفر بالنسبة لجميع المتغيرات **(Prob ≈ 0 ≤ α =0.05) .**

هذا يعني رفض فرضية العدم H_0 ،وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود متغير واحد على الاقل يؤثر في الظاهرة المدروسة،وبالتالي فإن المتغيرات لديها معنوية إحصائية فردية بدرجة ثقة 95 %عند درجة حرية$n=39$

- <u>الانحراف المعياري للمقدرات</u> (*Se*):

من الجدول المتحصل عليه نجد أن قيمة الانحراف المعياري هي : Se = **0.0574** بالنسبة لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل،وSe = **0.0206** بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير،وهو يكاد يكون منعدمًا ، مما يدل على أن للمقدرات معنوية إحصائية جدية.

[*] : تقريبًا كل القيم المستخرجة من جدول ستودنت T_{tab}تكون بالتقريب تساوي2 ، وعليه فإن اغلب الباحثين يقومون مقارنة القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة مباشرة مع القيمة 2 ،تم أخذ القيمة المحتسبة T_{cal} بالقيمة المطلقة في جميع المراحل الاختبارية.

3-4-3 تشخيص النموذج :

هناك عدة اختبارات لتشخيص صلاحية النموذج ميدانيًا حيث أن اختيار النموذج في المرحلة الأولى عمليًا يكون غير مضمون النتائج ، أي أنه في هذه المرحلة سنقوم بالتأكد من خلو النموذج من بعض المشاكل القياسية وتحقق الشرط الأساسي لإستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية(***OLS***) في التقدير والمتمثل في تحقيق **حد الخطأ (ε)** لأربعة فروض هي:[1]

- متوسط أو التوقع الرياضي لحد الخطأ (المتغير العشوائي) يساوي صفر، ويرمز له ***E(ε)=0***.
- تباين حد الخطأ يساوي قيمة ثابتة،أو ما يعرف بفرض ثبات التباين ***Homo Scedasticity***.
- عدم وجود إرتباط بين حدود المتغير العشوائي،أي أن تغاير أي قيمتين للمتغير العشوائي يساوي الصفر،ويعرف هذا بفرض عدم الإرتباط الذاتي أو ***Non – Autocorrelation***.
- أن المتغير العشوائي يتوزع توزيعًا طبيعًا.

وغياب أحد هذه الفروض يدل على أن طريقة المربعات الصغرى غير ملائمة للتقدير مما يؤدي إلى ظهور بعض المشاكل القياسية ، وللتأكد من تحقق هذه الفروض نقوم باستخدام بعض الاختبارات من بينها:

1)- إختبار الارتباط الذاتي الاخطاء : (*DW*)

من خلال جدولي نتائج تقدير النموذجين في الأجلين الطويل و القصير وجدنا أن:

- ✓ **DW = 2.29** بالنسبة لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل**DW = 2.008** بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير .
- ✓ وبالرجوع إلى الجدول الاحصائي لـ***(Durbin Watson)*** عند***K= 6 ,n=45***، ودرجتي الحرية ***1.643***= d_U وd_L **= 1.065** ، تحصلنا على النتائج التالية :

الشكل رقم (77): نتائج إحصائية (DW) للإرتباط الذاتي للأخطاء

P ≥0	عدم التعيين		***P=0***		DW_1 =2.29 DW_2 =2.008	عدم التعيين		***P≤0***	
0	d_U	d_L		**2**		$4-d_U$	$4-d_L$		**4**
0	**1.643**	**1.065**		**2**		**2.357**	**2.935**		**4**

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة على الجدول الاحصائي لـ (DW) ونتائج برنامج *Eviews8*

✓ أي أن $4-d_U \succ DW \succ d_U$ ،وبالتالي نقبل فرضية العدم H_0 ، والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، أي الفرض الثالث محقق.

✓ ويمكن التأكد من عدم وجود إرتباط ذاتي بين حدود المتغير العشوائي ودعم النتيجة المتحصل عليه باستخدام اختبار(***DW***) باستعمال مجموعة أخرى من الاختبارات،لأن أختبار (***DW***) عادة ما يكون غير حاسم، ومن بين هذه الاختبارات نجد:

- **اختبار *Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test* :**

وهو من بين المعايير التي تستخدم للكشف أيضًا عن مدى وجود ارتباط ذاتي ومن رتبة أعلى من الواحد، وهو اختبار بديل لإختبار(***DW***)، لأنه اختبار (***DW***) عادة ما يعطي نتائج غير حاسمة إذا وقعت نتائج القيم المحسوبة داخل مناطق عدم الحسم، وبالتالي لايمكن اتخاذ أي قرار لوجود أوعدم وجود ارتباط ذاتي، كذلك هذا الإختبار لايأخذ بعين الإعتبار إلا الإرتباط التسلسلي من الدرجة الأولى، كذلك إن هذا الاختبار يعتبر غير صالح عندما تضاف قيم المتغير التابع المبطأة كمتغير مستقل على يمين المعادلة،ولهذا فإن اختبار LM يعتبر

بديل جيد ويتلافى عيوب اختبار (***DW***)، ويلاحظ أن حد المتغير العشوائي(**ε**) يرتبط في هذا الاختبار *LM* بحدود الخطأ العشوائي بفترات سابقة إلى غاية الفترة m ،ويتم استخدام تقينية اختبار الفرضيات بحيث:

- *H0* : غياب ارتباط ذاتي
- *H1* : وجود ارتباط ذاتي

ونجري هذا الاختبار باختبار العلاقة بين البواقي(***e***)كمتغير تابع والبواقي المبطأة بفترة واحدة (**-1**)***e*** كمتغير مستقل،ومن خلال البرنامج الاحصائي *Eviews* تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (114): نتائج إختبار *Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test* بالنسبة لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.186995	Prob. F(1,4)	0.3372
Obs*R-squared	2.746088	Prob. Chi-Square(1)	0.1975

من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحصائية الاحتمالية (***P = 0.1975 ≥1% ,5%,10%***) أي أن القيمة المحسوبة التي تساوي 2.746 أقل من القيمة الجدولية التي تتبع توزيع كاي مربع بدرجة حرية 1 و معنوية 0.05،حيث أن $x_{0.05}(1)^2 = 3.84$ ،وهذا يعني رفض الفرضية H_1 التي تنص على وجود الإرتباط الذاتي وقبول فرضية العدم بمعنى عدم وجود إرتباط داتي بين الأخطاء لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل،وهذا ما يؤكد النتيجة الأولى التي تحصلنا عليها باستخدام إختبار (***DW***) .

الجدول رقم (115): نتائج إختبار *Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test* بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.051575	Prob. F(1,2)	0.8414
Obs*R-squared	0.276529	Prob. Chi-Square(1)	0.5990

من خلال الجدول أعلاه نجد دائمًا أن القيمة الاحصائية الاحتمالية (***P = 0.599≥1% ,5%,10%***) أي أن القيمة المحسوبة التي تساوي ***0.2765*** أقل من القيمة الجدولية لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 1 و معنوية **0.05**،حيث أن $x_{0.05}(1)^2 = 3.84$ ،وهذا يعني أيضًا تأكيد عدم وجود إرتباط ذاتي بين الأخطاء بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير،وهذا ما يؤكد أيضًا صحة النتيجة الأولى التي تحصلنا عليها باستخدام إختبار (***DW***) .

2)- اختبار دالة الارتباط الذاتي للنموذج :

وهنا نقوم بدراسة استقرارية كل من سلسلة البواقي وسلسلة مربعات البواقي،و ذلك بمقارنة دالة الارتباط الذاتي للسلسلة مع تلك المتولدة عن النموذج المقدر،وأي اختلاف جوهري بينهما يكون دليلاً قاطعًا على فشل عملية التحديد.ذلك كالآتي:

أ)- دالة الارتباط الذاتي للبواقي (دراسة استقرارية سلسلة البواقي):

بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي، في الشكل التالي نجد أنها تساوي معنويا الصفر أي تقع كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}}\right]$ إذن سلسلة البواقي مستقرة.

الشكل رقم (78): تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير

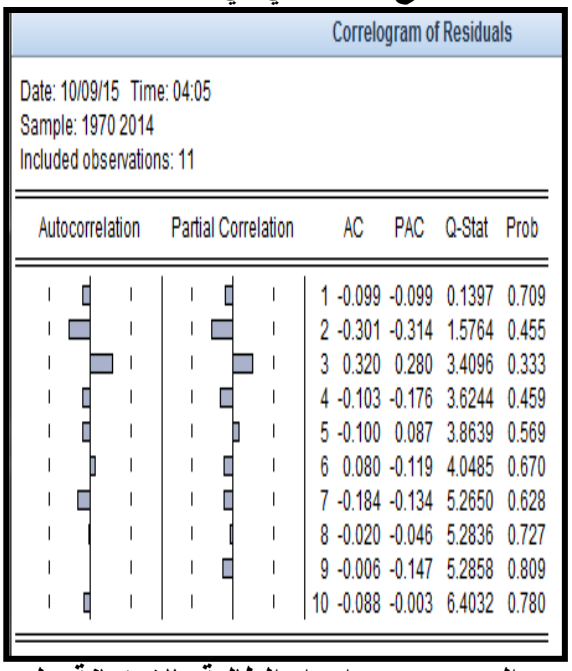

الشكل رقم (79): تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي بالنسبة للنموذج التوازني في الأجل الطويل

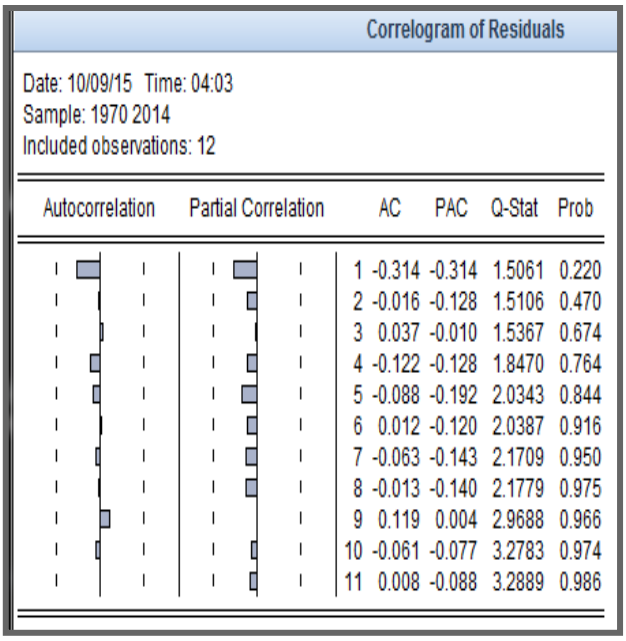

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة على برنامج *Eviews8*

ب)- تحليل دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي(دراسة استقرارية مربعات البواقي):

بملاحظة تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي نلاحظ أن هذه المعاملات تقع أيضًا كلها داخل مجال الثقة $\left[\frac{-1.96}{\sqrt{t}}, \frac{1.96}{\sqrt{t}}\right]$، أي تساوي معنويا الصفر، وبالتالي مربعات البواقي مستقرة، ، إذن البواقي ذات تشويش أبيض.

الشكل رقم (80): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير.

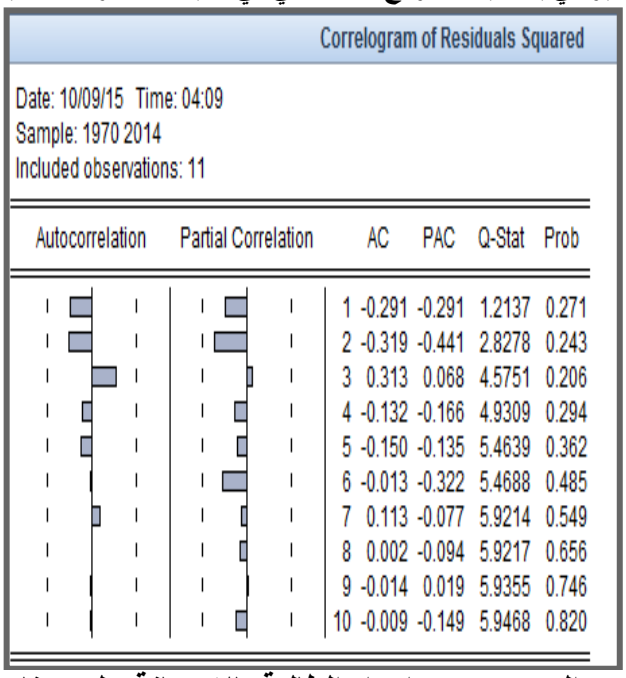

الشكل رقم (81): تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي بالنسبة للنموذج التوازني في الأجل الطويل

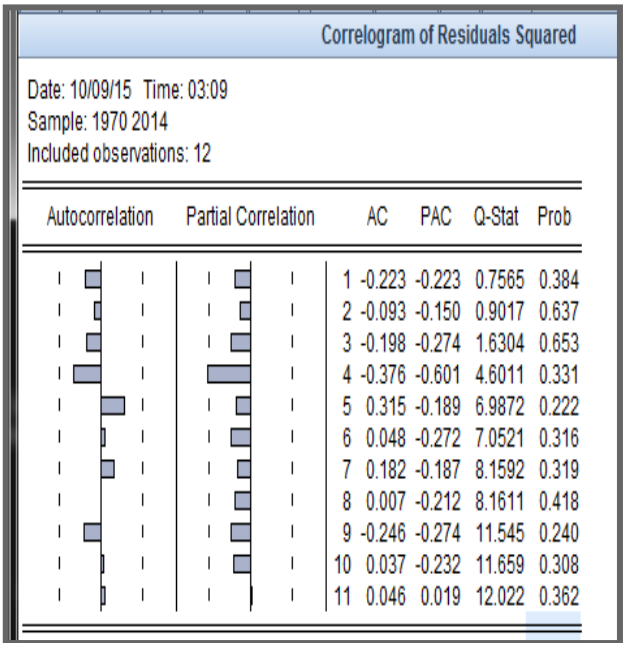

المصدر : من إعداد الطالبة بالاستعانة على برنامج *Eviews8*

كما يمكن إجراء إختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة باستخدام إحصائية ***Q-Stat*** أي اختبار (*Ljung-Gox*) وهو الاختبار الوحيد الذي يقدمه برنامج ***Eviews*** ويمكن توضيح ذلك كمايلي:

الجدول رقم (116):إختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة باستخدام إحصائية *Q-Stat*

دالة الارتباط الذاتي		إحصائية *Q-Stat*	القيمة الجدولية لكاي مربع $X^2_{0.05}$	درجة التأخر *h*
البواقي	**الاجل الطويل**	*3.288*	*19.68*	*11*
	الأجل القصير	*6.0403*	*18.31*	*10*
مربعات البواقي	**الاجل الطويل**	*12.022*	*19.68*	*11*
	الأجل القصير	*5.94*	*18.31*	*10*

المصدر: من إعداد الطالبة بالاستعانة على برنامج *Eviews8*

- من خلال الأشكال السابقة والنتائج المبينة في الجدول أعلاه نجد القيمة الاحصائية الاحتمالية ***(P ≥1% ,5%,10%)*** بالنسبة لدوال الارتباط الذاتي للبواقي ومربعات البواقي في الأجلين الطويل والقصير،أي أن إمكانية حدوث *Q-Stat* كبيرة بانسبة لنموذجي التكامل المشترك وتصحيح الخطأ .

- حيث أن **إحصائية *Q-Stat* =3.28** بتأخر **h =11** بالنسبة لدالة الارتباط الذاتي للبواقي في نموذج التكامل المشترك للأجل الطويل ومنه: $Q_{stat} = 3.28 < X^2_{0.05.11} = 19.68$، ومنه نقبل فرضية العدم وتكون سلسلة البواقي مستقرة.

- و أن **إحصائية *Q-Stat* =6.0403** بتأخر **h =10** بالنسبة لدالة الارتباط الذاتي للبواقي في نموذج تصحيح الخطأ للأجل القصير ومنه: $Q_{stat} = 6.0403 < X^2_{0.05.10} = 18.31$، ومنه نقبل فرضية العدم وتكون سلسلة البواقي مستقرة في الأجل القصير.

- ونفس الملاحظة بالنسبة لدالة الارتباط الذلتي لمربعات البواقي حيث يتضح لنا أن ***Q-Stat* المحسوبة أكبر $X^2_{0.05}$ الجدولية** بالنسبة للنموذجين في الأجلين الطويل والقصير،وبالتالي قبول الفرضية العدمية التي تنص على أن كل معاملات دالة الإرتباط الذاتي مساوية للصفر،أي أن سلسلة مربعات البواقي مستقرة في الأجلين الطويل والقصير.

بالإضافة إلى ذلك يجب أن تقع معالم دالتي الارتباط الكلية و الجزئية لهذه البواقي داخل مجال المعنوية المعبر عنه بخطين متوازيين، ومن خلال البرنامج الإحصائي ***Eviews*** نلاحظ عدم خروجها عن حدود الخطين المتوازيين بالنسبة للنموذجين،كما هو موضح من خلال الأشكال الموالية:

الشكل رقم (82-1) : دالة الارتباط الذاتي للبواقي. في الاجل الطويل

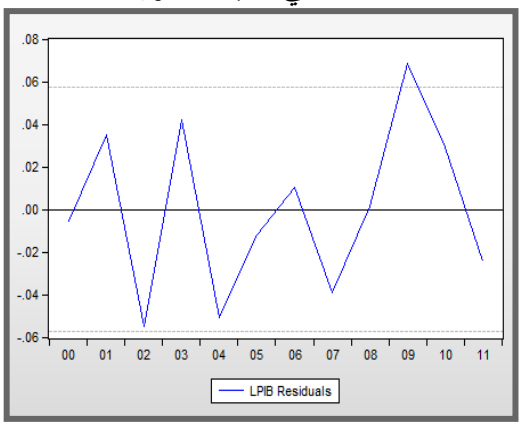

الشكل رقم (82-2) : دالة الارتباط الذاتي لمربعات البواقي في الاجل الطويل

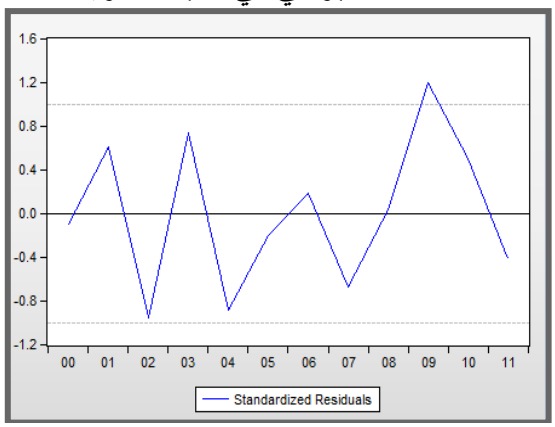

الشكل رقم (83-1) : دالة الاتباط الذاتي للبواقي. في الاجل القصير

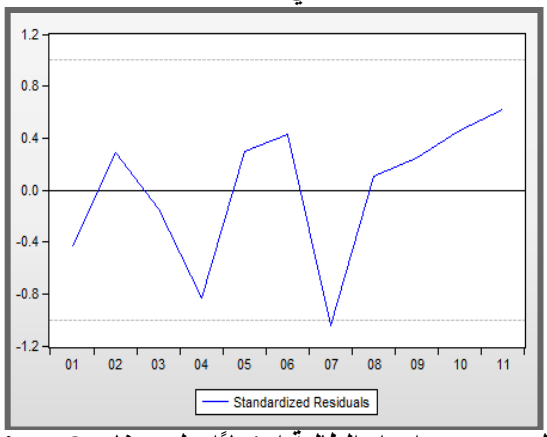

الشكل رقم (83-2) : دالة الاتباط الذاتي لمربعات البواقي في الاجل القصير

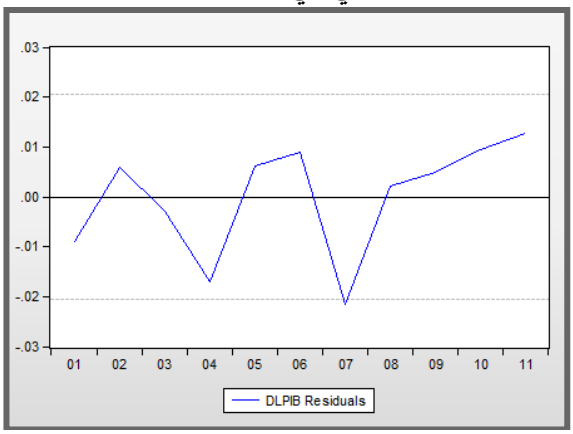

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادًا على برنامج *Eviews*8.

3)- مقارنة البيانات الفعلية و القيم التقديرية للنموذج : من خلال الشكل نلاحظ أن هناك تطابق كبير بين منحنى القيم الفعلية ومنحنى القيم المقدرة بالنسبة للنموذجين في الأجلين الطويل والقصير،وهذا ما يجعلنا نؤكد أن النموذج المختار يعبر عن نموذج الذي يتطابق و الواقع الاقتصادي الجزائري، و بالتالي إمكانية اعتماد النموذج في التقدير.

الشكل رقم (84): التمثيل البياني للبواقي و المقارنة بين القيم الفعلية،والتقديرية للنموذج بالنسبة للنموذج التوازني في الأجل الطويل

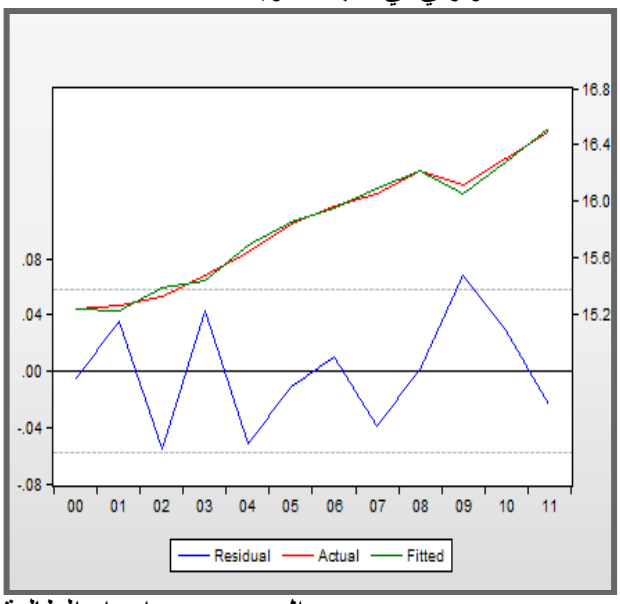

الشكل رقم (85): التمثيل البياني للبواقي و المقارنة بين القيم الفعلية،والتقديرية بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير

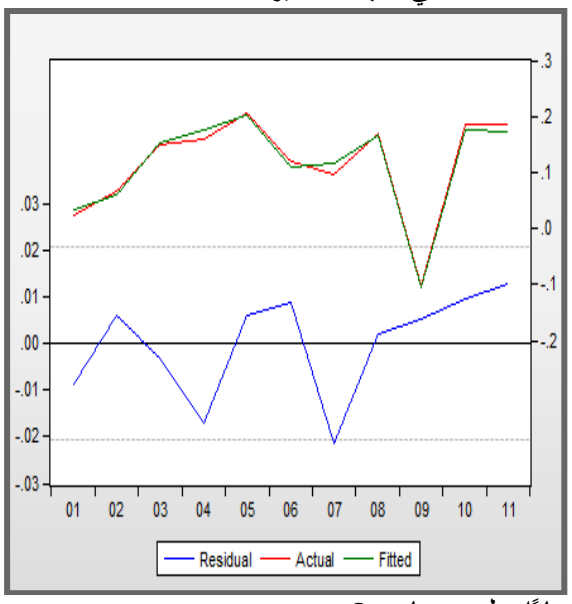

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادًا على برنامج *Eviews*8.

4)- **اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (اختبار جارك بيرا):** وذلك للتأكد من تحقق أو عدم تحقق الفرضية الرابعة لشرط إعتماد طريقة المربعات الصغرى في التقدير،أي معرفة هل أن المتغير العشوائي يتوزع توزيعًا طبيعًا أم لا،وذلك بإعتماد إحصائية *Jarque et Berra1987*،ومن خلال البرنامج الاحصائي *Eviews* تحصلنا على النتائج التالية:

الشكل رقم (86): نتائج اختبار جارك بيرا بالنسبة للنموذج التوازني في الأجل الطويل

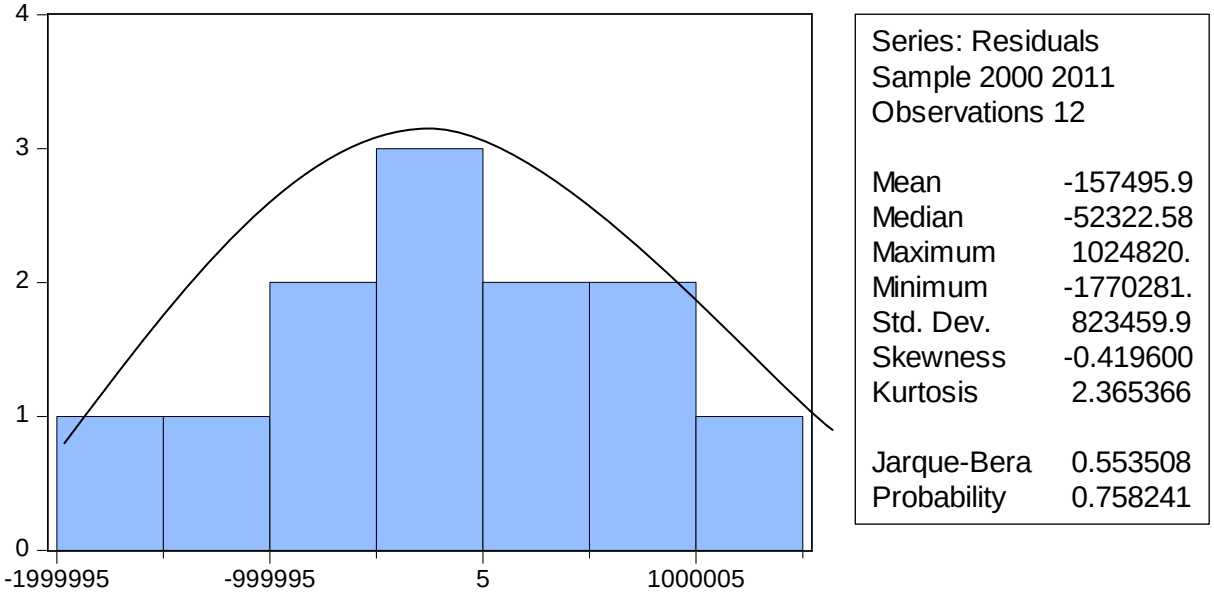

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادًا على برنامج ***Eviews***8.

من خلال الشكل يبدو أن البواقي تتوزع مبدئيًا توزيعًا طبيعيًا،وللتحقق من ذلك نجد أن القيمة الاحصائية الاحتمالية ($P = 0.7582 \geq 1\%, 5\%, 10\%$)، وبالتالي فإن نجد أن قيمة $jarque\text{-}bera = 0.5535$ المحسوبة أصغر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2 و$x_{0.05}(2) = 5.99$ و عليه نقبل التوزيع الطبيعي للبواقي بدرجة ثقة 95% بالنسبة للنموذج التوازني في الأجل الطويل.

الشكل رقم (87): نتائج اختبار جارك بيرا بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير

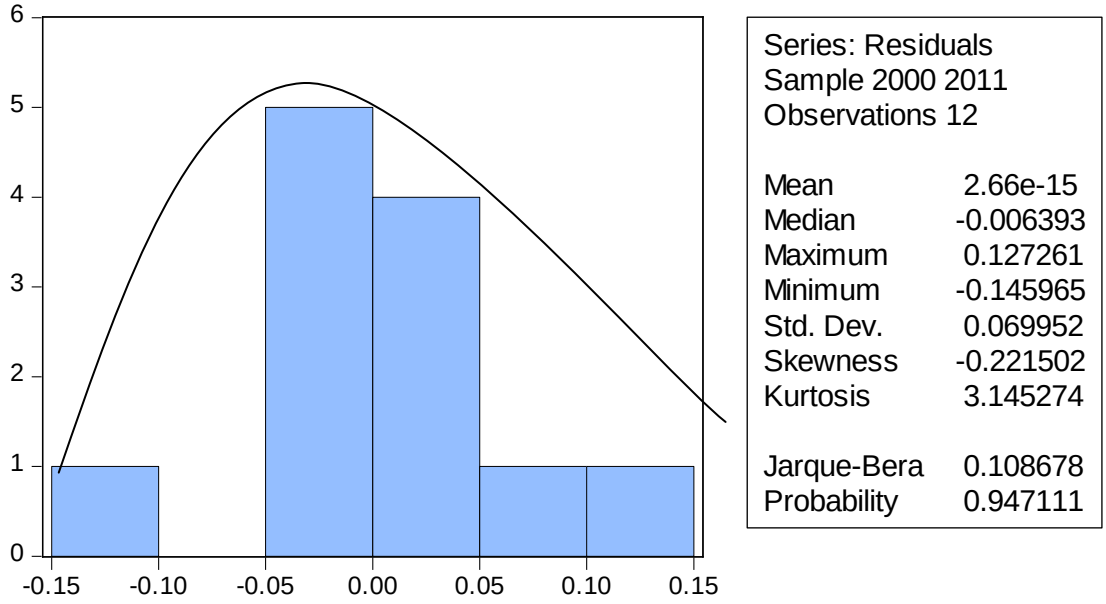

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادًا على برنامج ***Eviews***8.

نلاحظ أن قيمة $jarque\text{-}bera = 0.1086$ و هي أصغر من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 2 و$x_{0.05}(2) = 5.99$ و عليه نقبل التوزيع الطبيعي للبواقي بدرجة ثقة 95% بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير،وبذلك فإن الفرضية الرابعة بطريقة المربعات الصغرى محققة في الأجلين الطويل والقصير.

5)- اختبار تجانس الأخطاء:

وهنا نقوم بإختبار مدى صحة الفرض الثاني للمربعات الصغرى،والذي ينص على ثبات التباين،بإختبار العلاقة بين البواقي كمتغير تابع،ومربعات البواقي المبطأة بفترة واحدة كمتغير مستقل،باستخدام إختبار ***Hetroskedasticity Test ARCH-White*** ،ومن ثم استعمال اختبار الفرضيات حيث تنص فرضية العدم على ثبات التباين،والفرضية البديلة على إختلاف التباين،ومن خلال البرنامج الاحصائي *Eviews8* توصلنا إلى مايلي:

أ)- اختبار ARCH-LM

الجدول رقم (117): نتائج إختبار *Hetroskedasticity Test ARCH* لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.554169	Prob. F(1,9)	0.4756
Obs*R-squared	0.638031	Prob. Chi-Square(1)	0.4244

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادًا على برنامج 8*Eviews*.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن القيمة الاحصائية الاحتمالية ***(P = 0.4756≥1% ,5%,10%)*** أي أن أن احصائية ***ARCH-LM*** المحسوبة التي تساوي **0.6380** أقل من القيمة الجدولية لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 1 و معنوية **0.05**،حيث أن $x_{0.05}(1)^2 = 3.84$ لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، معنى هذا أن تباين الأخطاء متجانس.

الجدول رقم (118): نتائج إختبار *Hetroskedasticity Test ARCH* للنموذج الديناميكي في الأجل القصير

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.753430	Prob. F(1,8)	0.4107
Obs*R-squared	0.860725	Prob. Chi-Square(1)	0.3535

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادًا على برنامج 8*Eviews*.

من خلال نتائج الجدول أعلاه نجد أيَضًا:

أن القيمة الاحصائية الاحتمالية ***(P = 0.3535≥1% ,5%,10%)*** أي أن أن احصائية ***ARCH-LM*** المحسوبة التي تساوي ***0.8607*** أقل من القيمة الجدولية لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية 1 و معنوية **0.05**،حيث أن $x_{0.05}(1)^2 = 3.84$ ،وهذا ما يدل على ثبات التباين لحد الخطأ بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير،وهذا ما يحقق صحة الفرضية الثانية لطريقة المربعات الصغرى.

ب) - اختبار *White* :

الجدول رقم (119): نتائج إختبار*Hetroskedasticity Test White* لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	2.553369	Prob. F(6,5)	0.1613
Obs*R-squared	9.047275	Prob. Chi-Square(6)	0.1709
Scaled explained SS	0.794487	Prob. Chi-Square(6)	0.9922

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادًا على برنامج 8*Eviews*.

احصائية *White* المحسوبة=*9.047*، و هي أقل من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية(12) ومعنوية 0.05 ، $x_{0.05}(12)^2$ = 21.026 وهذا يدل أن تباين الأخطاء متجانس و عليه يمكن قبول النموذج احصائيًا .

الجدول رقم (120): نتائج إختبار *Hetroskedasticity Test White* للنموذج الديناميكي في الأجل القصير

Heteroskedasticity Test: White

F-statistic	0.283777	Prob. F(7,3)	0.9229
Obs*R-squared	4.382047	Prob. Chi-Square(7)	0.7349
Scaled explained SS	0.220449	Prob. Chi-Square(7)	1.0000

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادًا على برنامج 8*Eviews*.

احصائية *White* المحسوبة=*4.382*، و هي أقل من القيمة المجدولة لتوزيع كاي مربع بدرجة حرية(*11*) ومعنوية **0.05** ، $x_{0.05}(11)^2 = 19.68$ وهذا يدل أن تباين الأخطاء متجانس و عليه يمكن قبول النموذج احصائيًا .

وفي الأخير وكخلاصة لما سبق نجد أن نتائج تقدير نموذج الإنحدار معنوية من الناحية الإحصائية، وأن الفروض الأساسية لحد الخطأ (ε) جاءت تتلائم وطريقة المربعات الصغرى العادية،وبالتالي فهي إستخدام جيد لتقدير العلاقة بين مؤشر التنمية الإقتصادية (الناتج الداخلي الخام)كمتغير تابع وكل من : الإيرادات المالية البترولية،الجباية البترولية،أسعار البترول،التضخم،رصيد صندوق ضبط الموارد،الصادرات البترولية كمتغيرات مستقلة مؤثرة في الظاهرة محل الدراسة.

4-4-3 النتائج الخاصة بالنمذجة القياسية لأثر الأموال البترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر:

من خلال دراسة نموذج المعبر للعلاقة التوازنية بين مؤشر التنمية الاقتصادية والمتغيرات المستقلة المحددة في النموذج في الأجل الطويل،والنموذج الديناميكي للدراسة في الأجل القصير،توصلنا إلى قبول النموذج من جميع النواحي الاحصائية،القياسية والاقتصادية، و الذي يمكن أن نسجل عليه الملاحظات التالية :

- النموذج محدد من قبل المتغيرات الخارجية المتمثلة في الإيرادات المالية البترولية،الجباية البترولية،أسعار البترول،التضخم،رصيد صندوق ضبط الموارد،الصادرات البترولية ،مع إمكانية وجود متغيرات أخرى من الممكن أن تمارس تأثيرها هي الأخرى في تحديد مؤشر أو مستوى التنمية الإقتصادية المحقق(المتغير التابع)، حيث اكتفينا بأخذ مؤشر واحد للتنمية الاقتصادية من أجل تبسيط الدراسة مع العلم أن هناك عدة مؤشرات للتنمية الإقتصادية من جهة والعديد من العوامل المحددة لمستوى التنمية الافتصادية من جهة أخرى ، والتي يعبر عنها في هذا النموذج من خلال المتغير العشوائي أو الثابت1.72= c الذي يشير إلى احتمالات الخطأ والمتغيرات المهملة أثناء الدراسة .

- تفسر وتحدد هذه المتغيرات الخارجية قيمة مؤشر التنمية الاقتصادية (المتغير التابع) بنسبة 97.1 % بالنسبة لنموذج انحدار التكامل المشترك في الأجل الطويل،وبنسبة 96.4% بالنسبة لنموذج تصحيح الخطأ، وهي تعتبر نسب تفسير جد مقبولة،أما النسبة المتبقية 2.9 % ، 3.6 % على التوالي فهي تفسر العوامل الأخر غير المدرجة في النموذج،وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالمعنوية الكلية للنموذج المتوصل إليه.

- كما لاحظنا من خلال هذا النموذج أن أسعار البترول تعتبر أهم عامل محدد لمؤشر التنمية الاقتصادية، حيث أنه يمكن تفسير زيادة قيمة الناتج الداخلي الخام 1.78وحدة، نظرًا لزيادة أسعار البترول بوحدة واحدة،حيث أن زياة أسعارالبترول هي المحدد الرئيسي لزيادة التراكمات المالية للأموال البترولية داخل الاقتصاد الجزائري سواء المتحققة من صادرات المحروقات،الجباية البترولية،الايرادات البترولية للدولة وأرباح الشركات البترولية،وكذا رصيد صندوق ضبط الموارد .

- بالإضافة إلى كون أن رصيد صندوق ضبط الموارد يمارس تأثيرًا أقل بالنسبة المتغيرات المستقلة الأخرى،في تحديد هذا قيمة مؤشر التنمية الاقتصادية، وذلك بنسبة تفسيرية جد صغيرة،حيث تؤدي زيادة رصيد صندوق ضبط الموارد بوحدة واحدة،إلى زيادة هذا المؤشر بـ 0.00434 وحدة،وهذا ما يدل على ضعف مساهمة الصندوق في التنمية الاقتصادية،وهذا راجع أساسًا إلى حداثة نشأة الصندوق من الجهة حيث باشر أعماله إنطلاقًا من سنة 2000،ولكون هذا الصندوق أداة إدخار للأجيال القادمة أكثر من كونه أداة استثمارية من جهة أخرى.

- كما لاحظنا أيضًا أن العلاقة التوازنية بين متغيرات الدراسة (التابع والمستقلة) تختلف من الأجل القصير إلى الأجل الطويل، حيث ظهر كل من الإيردات المالية البترولية والجباية البترولية، والتضخم بإشارة سالبة خلال الأجل القصير، لتصبح العلاقة طردية وتزهر بإشارة موجبة في الأجل الطويل، مايعني أن أثر هذه المتغيرات على مستوى التنمية الإقتصادية غير آني،وإنما هذا الأثر يظهر بعد الاستخدام الأمثل لهذه الأموال والايرادات النفطية في الأجل الطويل.

- أما من الناحية الاحصائية و المعنوية الكلية للنموذج، فقد أكدت مختلف الاختبارات و المقاييس الإحصائية معنوية النموذج و استقرارية الدالة ،وعدم وجود أي نوع من المشاكل القياسية(عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء،و أن تباين الأخطاء متجانس،والتوزيع الطبيعي للبواقي)،وبالتالي امكانية إعتماد النموذج في عملية التقدير.

خلاصة الفصل الرابع

لقد تعرضنا من خلال هذا الفصل الذي يمثل الجانب التطبيقي للدراسة إلى اسقاط كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والفوائض المالية البترولية التي تحققها الدول العربية النفطية من عائدات النفط على الاقتصاد الجزائري ، حيث تعرضنا في البداية إلى مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر ومختلف جهودها التنموية للنهوض بالاقتصاد الوطني، ثم إلى التطور التاريخي الذي عرفه قطاع المحروقات الجزائري وأهم المحطات التي مر بها مع الاشارة إلى الامكانيات والاستراتجيات الطاقوية للجزائر وتعاملها مع الطفرات النفطية، وفي الاخير قمنا بصياغة نموذج قياسي لأثر الاموال البترولية الجزائرية على تحقيق التنمية الاقتصادية.

و قد لاحظنا أن قطاع المحروقات في تطور مستمر منذ استرجاع السيادة الوطنية إلى يومنا هذا، حيث بقيت موازين القوى الاقتصادية في الجزائر في تبعية خارجية لفرنسا لأكثر من ثلاث سنوات بعد الاستقلال، إلا أن الأمر لم يبقى كذلك حيث سعت الجزائر إلى استرجاع سيادتها الكاملة على كامل ثرواتها الطبيعية و ممتكلاتها وحقوقها السياسية والاقتصادية، فقامت بتأميم قطاع المحروقات في 24 فيفري 1971, و إنشاء الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سونطراك" في 1963/12/31 من أجل تحقيق السيطرة و تشجيع قطاع المحروقات وتعزيز مكانتها بالانضمام إلى منظمة الأقطار المصدرة للبترول **OPEC** في جوان 1968،و قد عرف هذا القطاع نموًا مستمرًا حيث قام بالدخول في مجال الشراكة الأجنبية من أجل زيادة الأرباح وتحقيق الاستمرار وتطوير القطاع بجلب تقنيات التكنولوجية الحديثة ومصادر الأموال الضخمة.

نفس الامر يقال على المسار التنموي الذي انتهجته الجزائر منذ استقلالها، حيث اتبعت العديد من الاستراتجيات من خلال عدة نصوص ومواثيق، وجملة من المخططات والاجراءات التصحيحية والبرامج التنموية التي ترسم الخطوط العريضة للتنمية بدفعة قوية، واستنادًا إلى قواعد سليمة وصلبة، حيث كانت برامج الانعاش ودعم وتوطيد النمو الاقتصادي2001-2014، من بين أهم المشاريع الكبرى التي خصصت لها الجزائر مبالغ مالية ضخمة لتشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة، ولمواصلة إنعاش النمو الاقتصادي وتكثيفه في جميع القطاعات إعتمادًا طبعًا على الايرادات المالية النفطية التي عرفها الاقتصاد خلال هذه المرحلة أين عرفت أسعار البترول مستويات مرتفعة لامثيل لها.

حيث يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي والاجتماعي الجزائري باعتباره المصدر الأوحد للايرادات المالية والجبائية للدولة وبالتالي يمثل قطاع المحروقات المصدر الفعال الذي تعتمد عليه التنمية في شتى المجالات فهو يمثل نسبة40 %من الناتج الوطني المحلي ، و أكثر من60 % من الميزانية العامة للدولة تمول عن طريق الجباية البترولية ، ويساهم بـ 97 % من إيرادات الصادرات الجزائرية.

و لقد أكد النموذج المتوصل إليه الدور الذي تلعبه قيمة في الإيرادات المالية البترولية،الجباية البترولية،أسعار البترول،التضخم،رصيد صندوق ضبط الموارد،الصادرات البترولية في تحديد قيمة مؤشر التنمية الاقتصادية سواء من خلال العلاقة التوازنية في الأجل الطويل،أو النموذج الديناميكي في الأجل القصير،وذلك بمعنوية قدرها 96-97 % .

خاتمة عامة

خاتـــمة عامـــــة

لقد حاولنا من خلال دراستنا هذه التي تتناول فعالية إعادة تدوير الاموال البترولية على التنمية الاقتصادية الإلمام بمختلف جوانب الموضوع من الناحيتين النظرية والتطبيقية، حيث أن الدول العربية النفطية تمتع بفرصة فريدة من نوعها لتحقيق نقلة نوعية في مسارها التنموي إذا ما قامت باستغلال الفوائض المالية البترولية التي تحققها نتيجة لإعتمادها على مواردها الطبيعية من نفط وغاز، حيث تمثل هذه الأخيرة موردًا ماليًا ضخمًا، خصوصًا بالنسبة للدول العربية المصدرة للنفط، حيث يتأتى من بيع عشرات ملايين براميل النفط أوآلاف الأطنان من مختلف المشتقات النفطية عائدات مالية وفيرة للدولة المصدرة تتباين من دولة لأخرى حسب كمية الإنتاج أو شكل المادة المباعة هل هي صلبة، سائلة أو غازية ، وهل هي مادة خام أو مصنعة ولقد تراوح سعر برميل النفط الخام في العقد التاسع من القرن الحالي ما بين 15 - 18 دولارا ، بينما وصل أقصى سعر له في الآونة الأخيرة إلى حوالي 150 دولار سنة 2008 ، ثم انخفض في 2009 تحت أثر الأزمة المالية العالمية ليرتفع من جديد ليستقر بمتوسط 100دولار/البرميل من2010 إلى غاية 2014 ، لتعرف الأسعار تراجعًا مفاجئًا مع نهاية 2014 ليتراوح سعر برميل النفط ما بين 50-60 دولار بأسعار 2015 .

وبذلك نجد أن العائدات البترولية تسهم بحصة كبيرة من الدخل القومي، وعائدات الميزانية، وحصيلة العملة الأجنبية،إذ أن التطورات الكبيرة التي شهدتها الاقتصاديات العربية النفطية –بما فيها الجزائر-ارتبطت بشكل أو بآخر بتطورات السوق البترولية،ومن جانب آخر،فإن تراجع عائدات النفط نتيجة لتدهور الأسعار، أولإنخفاض الكميات المنتجة أو المصدرة يؤدي إلى مشاكل خطيرة داخل هذه الاقتصاديات،والمتمثلة أساسًا في تراجع أداء المؤشرات الكلية الخاصة بها كتدهور ميزان المدفوعات وعجز الميزانية،وارتفاع حدة الدين الخارجي، ناهيك عن ارتباط نشاط القطاع الخاص الانتاجي والخدمي بالانفاق الحكومي الذي هو بالأساس محدد بالمداخيل النفطية الأمر الذي يؤثر بشكل أو بآخر على مستوى التنمية الاقتصادية حيث تلجأ هذه الدول النفطية إلى مراكمة إحتياطات كبيرة من العملة الصعبة لمواجهة مثل هذه التقلبات ولمحاولةً تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ومن هنا تعتبر أوضاع السوق العالمية للبترول محددًا رئيسيًا لوضعية الاقتصاد الداخلي القائم على العائدات النفطية، حيث حققت هذه الدول عوائد مالية وفيرة عند انتقال السوق النفطية من وضع احتكارات الشركات النفطية الكبرى المستمدة من عقود الإمتياز، إلى الدول المنتجة للنفط في قرارات الإنتاج والتسعير، وإتصاف السوق النفطية بأنها سوق منتجين، في حين انخفضت عائدات هذه الدول النفطية بشكل مذهل بعد هيمنة الدول الصناعية الكبرى على السوق النفطية العالمية نتيجة للسياسات التي طبقتها وكالة الطاقة الدولية و التي انتهت إلى سوق مشترين(مستهلكين)، فبعد أن تمتعت هذه الدول بفوائض مالية كبيرة أكسبتها وزنًا اقتصاديًا عالميًا، تدهورت العائدات النفطية لدرجة أنها لم تعد تكفي لسداد النفقات الجارية للدول النفطية،مما ألزمها الدخول في نفق المديونية المظلم،والدخول إلى أسواق المال العالمية كمقترض يرهن مواردها النفطية المستقبلية لسداد احتياجاته ونفقاته الجارية.

ولم تكتفي الدول الصناعية بإيصال الدول النفطية إلى ما آلت إليه،ولكنها تهدد بين الحين و الآخر باتخاذ إجراءات ضريبية وبيئية وسياسية،كلما بدأت أسعار النفط في الارتفاع،و انتعشت أوضاع الدول النفطية المنتجة،وستبقى هذه الدول رهينة لظروف التبادل غير المتكافئة طالما قبلت بالأوضاع التي رتبتها الدول الصناعية من خلال آليات عمل الأسواق النفطية و التأثيرات المتداخلة في ظروف العرض والطلب والإنتاج والتخزين و التسعير.

ونظرًا لما تتميز به أسعار النفط والغاز من تقلبات حادة وتراجع في قواتها الشرائية في كل فترة من الزمن، فإن أغلب الدول العربية النفطية لا تنمو إقتصاديًا بشكل مستدام، بل تشهد معدلات النمو طويلة الأجل في بعض الأحيان تراجعًا يجعل مستويات الدخل تعرف فجوة كبيرة مقارنة بما كانت عليه، الأمر الذي يستوجب عليها تدارك هذه الوضعية من خلال إعادة النظر في النموذج التنموي المتبع، والمبني أساسًا على استخذام العوائد النفطية والتوجه نحو تنويع الاقتصاد من خلال تنمية النشاطات الانتاجية والتقليل من حدة القيود الهيكلية التي تقلل من النمو والتنمية الاقتصادية.

وهذا الأمر لا يمكن الوصول إليه إلّا من خلال الإستخدام الأمثل والفعال للأموال البترولية المتراكمة، والاستفادة من الطفرات النفطية الايجابية لصالح الاقتصاديات المحلية في مشاريع تنموية بدءًا من مشاريع البنية التحتية وقطاعات الصحة و الخدمات والبيئة والصناعة والقطاع المالي والبنكي دون إهمال أي جانب جوانب الاقتصاد لتوفير بدائل تمويلية يمكن الاعتماد عليها من طرف الاجيال القادمة والوصول إلى التنمية الشاملة المرغوبة والمستدامة التي لا تتأثر بالأزمات أو الصدمات البترولية الحادة.

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها بشقيها النظري والتطبيقي وجدنا أن الفوائض البترولية العربية، المتراكمة لدى بعض الدول العربية المصدرة للبترول والناجمة عن الفرق بين عوائدها من صادراتها البترولية، واستخداماتها الاستثمارية والاستهلاكية لهذه المتحصلات، وبشكل خاص بعد الارتفاع الهائل فى أسعار البترول فى أواخر 1973،والتي أسميت بالبترودولارات لأنها دولارات أمريكية تم اكتسابها من بيع النفط لم يتم إستيعابها فى داخل البلدان النفطية، إذ عمدت بعض الأقطار المصدرة للنفط إلى ضخ النفط بمعدلات تفوق معدلات الإنتاج الأمثل ومع إنقسام أقطار الأوبيك تقليديا إلى مجموعتين "متدنية الاستيعاب" و"عالية الاستيعاب" فقد تمكنت البلدان الأولى من تجميع فوائض كبيرة فى الحساب الجارى، وتصادف فى الوقت ذاته أن معظم أقطارها المصدرة للنفط كانت قليلة السكان نسبيا ومن بين بلدان الأوبيك فإن مجموعة البلدان متدنية الاستيعاب التى حققت فوائض بترو دولاريه كبيرة الدول العربية الآتية السعودية الكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا وقطر، ونظرا لطاقتها المحدودة على استيعاب هذه الفوائض داخل أقطارها فقد اتجهت هذه البلدان إلى استثمارهذه الفوائض فى العالم الخارجى، لا سيما فى البلدان الرأسمالية المتقدمة في استثمارات مالية في السندات الحكومية وأسواق الدين الدولية وايداعات بالبنوك الأجنبية، وفي استثمارات مباشرة في العقارات وحصص في الشركات والبنوك الأجنبية ..

وبذلك نجد أن الاموال البترولية قد تم استنزافها من طرف الخارج ،وذلك أساسا بسبب ضعف الإرادة السياسية للإنماء القومى، و بسبب حالة التفكك التى تعيشها الأسواق المالية العربية ووجود عوائق فى وجه الاستثمارات الخارجية، أو لضعف القدرة الاستيعابية للمؤسسات المالية العربية وعدم وجود حوافز قوية للاستثمارات المباشرة، ويقدر أن 70% تقريبا من الأموال العربية فى الخارج مقومة بالدولار، و25% بعملات أخرى ولا سيما المارك الألمانى والجنيه الإسترلينى والين اليابانى ، ويعود السبب فى ارتفاع نسبة الأموال المقومة بالدولار الأميركى لتسعير النفط بهذه العملة ـ حيث ما يزال الدولار يشكل العملة الاحتياطية ووسيلة الدفع التجارية الرئيسية فى العالم إضافة إلى كبر حجم الاقتصاد الأمريكى، وقاعدته العريضة ووجود أسواق مالية متطورة تتوفر فيها فرص متنوعة للاستثمار مع طاقة استيعابية كبيرة.

وعلى ذلك فإن الجزء الاكبر من إيرادات البترول يوظف بالبلدان الاجنبية باستثناء نسبة ضئيلة تودع بالدول البترولية أو العربية وبعض الدول النامية لتغطية النفقات العامة، الأمر الذي جعلها عرضة للعديد من المخاطر بشكل مستمر مثل مخاطر التضخم وتقلبات أسعار الصرف وتجميد الاموال البترولية تبعًا للظروف الاقتصادية والعلاقات السياسية والأمنية بين الدول العربية و الدول الاجنبية المستثمر فيها.

هذا بالإضافة إلى أن هذا الاستنزاف الأسوأ لعوائد الطفرتين النفطيتين العربيتين السابقتين اللتين حدثتا منذ حرب أكتوبر وحتى منتصف ثمانينيات القرن العشرين،وخروج الأموال العربية إلى الخارج قد ضيع فرصتين تاريخيتين لتنمية المنطقة العربية وتطويرها اقتصاديًا بصورة فارقة، أو حتى على الأقل تنمية البلدان النفطية نفسها وبناء اقتصاديات قادرة على النمو الذاتي المتواصل فيها.

وبالنسبة للإقتصاد الجزائري فهو لا يختلف عن غيره من الدول النفطية العربية حيث أنه يعاني من أزمة مستديمة بالرغم من تّنوع الثروات البشرية والمادية و أهميتها، و لا تزال المحروقات كما كان عليه الوضع منذ ربع قرن من الزمن، تحتل الصدارة في اقتصادنا، وعوض أن تتقّلص تبعيتنا للسوق المعولمة و الدورية، كما كان متوقعا، فإنها ما تتفاقم أكثر فأكثر، إذ أن كلّ عملتنا الصعبة أو جّلها قائمة على الفوائض المالية النفطية وأن قرابة % 60 من إيراداتنا الجبائية تتأتى من المحروقات، وإن تقلبات أسعار البترول و حركات صرف الدولار، تشكل مصدرًا خارجيا غالبا ما يوقف النمو الجزائري، وهكذا يكون الاقتصاد البترولي بفعل العوامل المذكورة، موردًا للنمو أو موردًا للركود حسب الظروف.

ومن ثمة يتعين بناء عهدا ما بعد البترول لتحرير الجزائر و الجزائريين من التبعية لمورد طبيعي محدود بالضرورة لكونه غير قابل للتجديد إلى ما لا نهاية، ولتعويض هذه الثروة لا يوجد إلا مورد واحد يتمثل في العمل على تحقيق التنمية الإقتصادية الشاملة والمتكاملة.

ولقد تم القيام بعدة محاولات للإصلاح لكن دون الاستجابة إلى التطلعات المشروعة للجزائريين والمتمثلة في رفع مستوى المعيشة و التشغيل والأمن الاقتصادي، ورغم أن الأعمال التي تم القيام بها مع المنظمات النقدية و المالية الدولية، سمحت بدون شك بإعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى و لكنها لم توفر كل الشروط الضرورية لوضع منظومة للإستثمار و لإستحداث الثروات و مناصب الشغل بشكل دائم.

و تتوخى الحكومة بلوغ هدف استراتيجي يتمثل في تحسين مستديم لمستوى معيشة السكان وتعميم التقدم الاقتصادي وتوزيع عادل لثمار النمو، حيث يتمثل هدف الإصلاحات الاقتصادية في إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية لتمكينها من التطور و التأقلم مع التغيرات في ظل اقتصاد متفتح.

و تستهدف هذه المرونة التعبئة الحقيقية للاستثمار بكل أشكاله و كذا الطاقات الفنية البشرية والمادية والتسييرية لبلادنا، كما تسمح لاقتصادنا بمواجهة العولمة و الاندماج في إطار التكتلات الجهوية التي هي في النهاية شرط للبقاء و التطور على المدى البعيد، وفي هذا الاطار ومنذ بداية الألفنيات والجزائر تواصل جهودها التنموية من خلال مسيرة من البرامج بهدف انعاش الاقتصاد الوطني والتي يمكن اعتبار برامج إنعاش ودعم وتوطيد النمو الإقتصادي (2001-2014) كأهم برامج تنموية تم اعتمادها للوصول مستوى مقبول من التنمية الاقتصادية المستمرة والذاتية.

ومن هنا توصلنا إلى النتائج التالية:

<u>نتائج وتوصيات الدراسة</u> :

نقدم فيما يلي النتائج التي تم التوصل إليها،انطلاقا من الإشكالية التي طرحت وكذا فروعها الجزئية، والفرضيات الموضوعة في بداية البحث، وهي النتائج التي تم التوصل إليها من خلال معطيات البحث والصياغة الاقتصادية للنماذج القياسية المدروسة:

- **<u>النتائج العامة للدراسة</u>** :

من خلال الدراسة التي قمنا بها وتتبعنا لتطور كل من مسار التنمية الاقتصادية و تنامي قطاع المحروقات بالجزائر والإمكانيات التي يتمتع بها هذا القطاع ودورها في تحديد أداء مؤشرات الاقتصاد الكلي،وكذا مدى إستغلال الجزائر للطفرات النفطية التي عرفتها،توصلنا إلى النتائج التالية:

- يكتسي قطاع المحروقات في الجزائر أهمية بالغة كونه مادة إستراتيجية يعتمد عليها الاقتصاد الوطني، حيث تعتبر المحروقات بشكل عام أهم المدخلات الإستراتيجية للعديد من الصناعات، وفي مقدمتها الصناعات البتروكيماوية التي أصبحت تلعب دورا أساسياً في التنمية الصناعية و دعم الاقتصاد الوطني

- صناعة المحروقات كسلعة اقتصادية تشكل إحدى المصادر الرئيسية للعائدات المالية ،وعائداتها ذات شق اقتصادي مباشر يتمثل في القيمة المضافة الناتجة عن الفرق بين قيمة الموارد النهائية مخصوما منها مستلزمات الإنتاج، و شق اجتماعي غير مباشر يترتب على الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المحروقات في تنمية الدولة اقتصاديا و توافر البدائل الصناعية ذات التكلفة المنخفضة بهدف تحقيق التنمية الاجتماعية.

- يعتبر قطاع المحروقات من أخطر القطاعات التي يصعب غزوها بدون أسلحة التطور التكنولوجي وتقدم مستوى التقنيات التي تقتضيها طبيعة العمليات البترولية و الغازية الفنية المعقدة نتيجة اختلاف مناطق الكشف و عمق و مقدرة الآبار المختلفة، كما تتميز صناعة المحروقات بضخامة حجم الاستثمارات اللازمة للعمليات البترولية والغازية في مختلف مراحلها بصفة عامة و مرحلة البحث و الإنتاج بصفة خاصة .

- كما تؤكد الدراسة على أنه ليس من صالح الاقتصاد الوطني التخصص في إنتاج و تصدير المواد الأولية بشكلها الخام، وذلك لما تتميز به أسعارها من تقلبات و عدم استقرار في مختلف أسواقها الدولية، وما لهذا الأمر من آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، حيث تصبح الواردات أيضًا محكومة أساسًا بكمية هذه

الصادرات، أي أن القدرة على الاستيراد تحكمها القدرة على التصدير، و أن حصيلة الصادرات هي التي توفر القدرة على استيراد احتياجاتها من العالم الخارجي، وبما أن هذه الصادرات تتسم أساسا بضعف مرونة عرضها، أي ضعف استجابة العرض للتغيرات التي تحصل في الأسعار والطلب عليها ، إضافة إلى ضعف مرونة الطلب عليها، أي ضعف استجابة الطلب للتغيرات التي تحصل في الأسعار وظروف السوق وأحواله، ولذلك فإن مشكلات عديدة تنجم عن ذلك وترتبط بهذا الاعتماد وتؤدي إلى أثار غير مواتية لعملية التنمية.

❖ ساهم صندوق ضبط الموارد بصفة مباشرة وفعالة وبالتنسيق مع البنك المركزي في تخفيض حجم المديونية العمومية الخارجية ومعدلات التضخم من جهة، كما ساهم بصفة مباشرة وغير مباشرة في تمويل عجز الموازنة العامة من جهة أخرى و الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة والحد من تعرضها لمختلف الصدمات الخارجية " **ارتفاع أسعار النفط** " والداخلية **"ارتفاع حجم الإنفاق الحكومي"** بسبب تنفيذ سياسة الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي يمكن اعتبار الصندوق كأداة حديثة من أدوات السياسة المالية يمكن للحكومة الاعتماد عليها في التأثير على الأوضاع الاقتصادية نحو الأهداف المرغوبة والمحافظة على الاستقرار الكلي للمؤشرات الاقتصادية

❖ رغم برامج الإصلاح الإقتصادي وإنعاش ودعم وتوطيد النمو الذي عرفته الجزائر و محاولات الإنفتاح الإقتصادي ، والتحسن الملحوظ الذي عرفته مؤشرات الكلية، إلا أن الإقتصاد يبقى خاضعًا لتأثير السوق العالمية سواء تعلق الأمر بالموارد المالية المرتبطة بالقطاع النفطي ،أو التموينات بما في ذلك المواد الغذائية ، وإرتباط الإقتصاد الوطني يظهر من خلال إرتباطه بأسعار الدولار حيث أن 42% من المديونية تسدد بهذه العملة و صادرات المحروقات مفوترة بالدولار كذلك.

❖ عند إرساء إستراتيجية تنمية لا بد من دراسة كل عناصرها و المتمثلة في حكومة البلد المعني، الإديولوجية أو طبيعة الإستراتيجية، القدرات أو الطاقات المحلية كالادخار المحلي و كذا القدرات الخارجية وأخيرا المحيط الدولي كالسوق العالمي، إضافة إلى كل ما يؤثر على الجوانب الإجتماعية، الثقافية، السياسية، الاقتصادية و الأخلاقية

❖ تعاني الاقتصاديات العربية القطرية جميعها دون استثناء من خلل هيكلي، الأمر الذي استوجب عليها اللجوء إلى تطبيق برامج اصلاح هيكلية،أدت في معظم حالاتها إلى خاصة في عقد الثمانينات و التسعينات إلى تراجع حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، زيادة معدلات البطالة،و تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، لدرجة أثقلت كاهل اقتصاد معظم الأقطار العربية باستثناءات محدودة.

ومن بين أهم المعوقات التي تقف دون تقدم دول العالم العربي نجد:

- غياب الارادة السياسية، واختلاف النظم السياسية.
- عدم فعالية المواثيق و الالتزامات العربية.
- دخول الدولة في النشاط الاقتصادي ، و سيطرتها عليه، و توجهيه .
- عدم فعالية المواثيق والالتزامات العربية ، والانعكاس الفوري للخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية.

❖ بالاضافة إلى سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على مختلف أنشطة هذه الدول و المنافسة الحادة للانتاج المحلي.،مع تسهيل عملية الاختراق الثقافي، و التبشير بنمط حياتي معين.

❖ إذا تركنا التاريخ والطفرتين النفطيتين السابقتين في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، جانبا، فإننا سنصدم بأن نمط توظيف الإيرادات العربية من الطفرة النفطية الراهنة لا يختلف كثيرا عما حدث في السابق، وربما تكون الجزائر وحدها هي الاستثناء من هذه الحالة، حيث يبدأ الخلل من تدني معدلات الاستثمار في البلدان العربية المصدرة للنفط وانخفاضها كثيرا عن معدلات الادخار في سنوات الازدهار النفطي، أما الجزائر فإن معدلي الادخار وتكوين رأس المال فيها يعدا مرتفعان حيث بلغ الأول نحو 45% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2003، وبلغ الثاني نحو 33% من الناتج عام 2004. وهذان المعدلان يبشران بإمكانية تحقيق قفزة في ناتجها المحلي الإجمالي في السنوات القادمة دون أن تضطر للاستدانة.

انطلاقاًمما سبق نستطيع تأكيد صحة الفرضية الأولى والمتمثلة في **وجود علاقة طردية بين عملية إعادة التدوير الجيد للأموال البترولية و المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة للاقتصاد،** فمن خلال الفوائض المالية النفطية المحققة في كل سنة خاصة عند وجود طفرات نفطية إيجابية، والظروف الدولية الجيدة لسوق النفط العالمية من ارتفاع للأسعار، طلب وعرض التي تحدد قيمة العائدات المالية ومن ثم إستخدام هذه الفوائض في المشاريع الإنفاقية والاستثمارية الهادفة إلى تحسين ظروف معيشة المواطن من جميع الجوانب الاقتصادية والثقافية والتعليمية والصحية، وكذا زيادة تحسين أداء المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني ، الأمر الذي يساهم بشكل أو بآخر في الوصول إلى التنمية الاقتصادية التي تمس جميع جوانب حياة الفرد

أما فيما يخص الفرضية الثانية والتي تنص على وجود **علاقة وطيدة بين ارتفاع أسعار البترول و زيادة مستوى مؤشرات الأداء الاقتصادي الوطني، وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأفراد** ، أي الزيادة في أسعار النفط تؤدي حتمًا إلى زيادة الدخل الاجمالي للدولة الجزائرية ونصيب الفرد من الدخل ومن ثم المساهمة في زيادة التراكمات الاستثمارية ومعدلات الادخار الفردية والكلية ومنه تحسين الظروف المعيشية الصحية والاجتماعية وبالتالي تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وبهذا فإننا قد توصلنا إلى قبول هذه الفرضية الثانية أيضًا وتأكيد صحتها، وذلك لكون أسعار النفط التي تمثل أحد السلع القومية المنتجة محليًا ،والمساهم الأكبر في تحقيق الفوائض المالية الجزائرية، وزيادتها تؤدي إلى الدخل الاجمالي ،وبالتالي زيادة الدخل القومي الفردي، مما يساهم في زيادة النمو الاقتصادي، والرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل.

وبالنسبة للفرضية الثالثة والتي جاءت كمايلي **يعتبر توظيف الفوائض المالية المحققة نتيجة لحدوث الطفرات النفطية في الخارج سواء في الاستثمارات البنكية،المالية والعقارية أوفي الصناديق السيادية الأجنبية خطرًا كبيرًا على مستوى الاحتياطات المالية للدولة،** فهنا نستطيع القول بأن إستثمارالأموال البترولية خارج الاقتصاد الوطني في البنوك الأجنبية أو الأسواق المالية الدولية والعقارية سيجعل هذه الأموال عرضة لجملة من المخاطر كما أشرنا سابقًا كخطر التضخم، خطر تقلبات أسعار الصرف، خطر التجميد، خطر تقييد حركتها، نزع الملكية أو المصادرة، خطر ضياعها بسبب عدم امكانية تسوية أوتسديد الحقوق بين الأطراف الدائنة والمدينة ،الأمر الذي يضعف قوتها الشرائية ويجعلها دائمًا في خدمة الحاجات الأوربية من رؤوس أموال.

وبالنسبة للصناديق السيادية التي تعتبر كأداة مستحدثة لإدراة الأموال البترولية وأداة ادخار أو إحتياط في آن واحد، فإن توجيه أرصدة هذه الصناديق نحو استثمارات غير انتاجية وذات مخاطر متعددة سيشكل خطرًا أيضًا على الإحتياطات المالية للدولة وتكون بذلك مثلها مثل الاستثمارات المالية والمباشرة التي وجهتها معظم الدول العربية النفطية للخارج خلال الطفرتين النفطييتن السابقتين في السبعينات والثمانينات وستواجهها نفس المخاطر وتفقد دورها كصناديق استقرار يمكن الاعتماد عليها لمواجهة الأزمات،وهذا ما يسمح لنا أيضًا بتأكيد صحة الفرضية الثالثة.

- **<u>توصيات الدراسة :</u>**

إن الدراسة التي قمنا بها بشقيها النظري والتطبيقي حول إشكالية فعالية إعادة تدوير الاموال البترولية في التنمية الاقتصادية ، والتي تمحورت أساسا حول الدول العربية المصدرة للنفط مع دراسة حالة الجزائر كعينة الدراسة، وبعد النتائج المتوصل إليها، لمسنا وبوضوح نسبي النقائص والعوائق التي تحول دون الاستغلال الامثل لهذه الفوائض المالية المتأتية من إنتاج وتصدير النفط ،والمطلوب هنا هو تحسين الموقف الداخلي والخارجي للدولة الذي يحول دون الوصول إلى المستوى المقبول من التنمية الاقتصادية الذاتية والمستمرة.

ولتفادي هذا الوضع الحرج الذي تعاني منه الجزائر والدول العربية النفطية بصفة عامة، إرتئينا تقديم هذه الملاحظات والتي تأخذ في الوقت نفسه طابع توصيات الدراسة :

1/- أولاً من الضروري دراسة أسباب هذه الطفرات لتحديد مدى استمراريتها وكيفية حفاظ الدول العربية على أسعار معقولة لصادراتها النفطية وتوظيف هذه الإيرادات بصورة فعالة من أجل تطوير

الاقتصادات العربية صناعيا وزراعيا وخدميا كي تصبح قادرة على النمو الذاتي المتواصل بغض النظر عن حركة أسعار النفط.

2/ لابد أن تكون هناك وقفة عاقلة وحكيمة لتغيير هذا النمط من التوظيف للأموال الناتجة عن الطفرات، والتوجه نحو توظيف أموال الطفرة النفطية العربية الجديدة أو المستقبلية على أسس اقتصادية في الاستثمار الصناعي والزراعي والخدمي سواء في البلدان العربية المصدرة للنفط أو في البلدان العربية المستقبلة للاستثمارات لبناء نهضة اقتصادية إقليمية ترفع مستويات معيشة المواطنين العرب وتكافح الفقر وتقلص العوامل المؤدية لتصاعد العنف والتطرف، وتعود على أصحاب الأموال المستثمرة على أسس اقتصادية، بعوائد ضخمة لا تقل عما يحصلون عليه خارج أوطانهم العربية.

3/- الإسراع في إعداد و تغيير الأطر التشريعية والقانونية التي تنظم السوق البترولية بشكل تفاهمي وتدريجي بين مختلف المتعاملين، الأمر الذي يسمح لهم بالتكيف مع الوضعيات و الحالات الجديدة المقررة.

4/ - العمل على جذب و استقطاب مختلف الاستثمارات الأجنبية المباشرة ،وهذا بتوفير المناخ الاستثماري الملائم، مع وهذا بالقضاء على كل أشكال الفساد، ووضع الأطر القانونية و التشريعية المشجعة، وانشاء نظام جمركي وآخر جبائي يتسمان بالفعالية و المرونة الكافييتين مع شتى الأوضاع، بالإضافة تطوير مناخ الاستثمار في البلدان العربية حتى تكون عملية استبقاء الأموال العربية في المنطقة العربية قائمة على أسس اقتصادية وليس بناء على قرارات إدارية أو عواطف لا تعترف بها رؤوس الأموال، كما أن العمل بعزم حقيقي لبناء سوق عربية مشتركة تتحرك فيها رؤوس الأموال بحرية وضمانات كاملة في الفضاء الاقتصادي العربي يمكن أن يساعد على زيادة حصة المنطقة العربية من الفوائض النفطية.

5/- كذلك فإن الدول العربية المصدرة للنفط مطالبة بالعمل بشكل مستمر لصياغة علاقة جديدة مع الدول المستوردة، يمكن على أساسها تخطيط حركة أسعار النفط بشكل لا ينطوي على التذبذبات التي تحدث في سوق النفط دائما والواضحة تماما من حركة الأسعار.

6/ - كما يجب ترشيد استغلال الثروة البترولية لكونها موردًا ناضبًا، حتى لا يتم استهلاك ثروة الأجيال القادمة،مما يحتم البحث عن موارد طاقية بديلة،وتنويع الانتاج الصناعي و الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوجيه الفائض منه إلى للتصدير.

7/- كذلك فإنه لابد من توجيه الاهتمام إلى البحث والتطوير العلميين في مجال النفط والغاز والعمل على تطوير شركات نفطية عربية حقيقية معتمدة على الخبراء والفنيين العرب، حتى لا تستمر البلدان العربية في دفع مقابل ضخم للشركات الأجنبية العاملة في التنقيب والاستكشاف في هذه البلدان، علمًا أن الإنفاق العالمي على البحث والتطوير العلميين يبلغ نحو 2.4% من الناتج العالمي، في حين أن الدول العربية تنفق ما لا يقل عن 0.2% من ناتجها المحلي الإجمالي في هذا المجال

8/- العمل على تحقيق أوسع قدر ممكن من الاعتماد الجماعي على الذات في عملية التنمية, ليس بمعنى الاكتفاء الذاتي الانعزالي, بل بمعنى اكتساب الوطن العربي ككل قدرة إنتاجية أكبر ونجاح الدول العربية في توظيف مواردها البشرية والطبيعية, وفي تحسين نوعية هذه الموارد.

9/- بالرغم من كون الصادرات النفطية تمثل موردًا ماليًا بالغ الأهمية بالنسبة للإقتصاد الجزائري،إلا أنه يجب العمل على التقليل على من التبعية اتجاه السوق الدولية للطاقة، وذلك بتنويع المنتجات الموجهة للتصدير،وتفعيل دور مختلف الهيئات الحكومية المكلفة بترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات،بالإضافة إلى العمل على انشاء وتشكيل مناطق صناعية حرة للتصدير في الجزائر،لما تتمتع به الجزائر من مقومات تسمح بإنشائها.

10/- كما يجب العمل على تنويع وتطوير الخدمات المقدمة، وتشجيع الادخارات لتكوين رؤوس الأموال الداخلية ولتقليل الاقتراض من الخارج.

11/- بعد تجربة الإصلاح والإنعاش الإقتصادي الجزائري بكل تكاليفها و إنعكاساتها على المستوى الإجتماعي والاقتصادي ،فإن أوجه التحسن إقتصرت على مؤشرات الإقتصاد الكلي المالية و النقدية، إلا أن ظروف النمو الدائم لم تتوفر بعد،وأن التوازنات المالية هذه تبقى عاجزة عن دعم هذا المسار لحد الآن،فشروط الإصلاح الاقتصادي التي اقتصرت على تحسين هذه التوازنات المالية قد أضعفت قدرة الاقتصاد الجزائري وعرضت إمكانية استمرار النمو و الإنعاش للخطر،ونظرًا لهذا الوضع فإن الجزائر مطالبة بتوجيه أموالها البترولية نحو استثمارات استراتجية في مختلف القطاعات الصناعية والخدمية والصحية مع تطوير البنية التحتية أكثر واستحداثها لضمان قاعدة اقتصادية متينة وواسعة قادرة على تحسين الأداء الكلي للمؤشرات الاقتصادية وتحقيق القدرة على النمو والتنمية الاقتصادية المستمرة، بإتباع استراتجيات تنموية شاملة وواضحة المعالم تتماشى مع المعطيات والامكانيات المتاحة في كل فترة من الزمن وعدم تفويت أي فرصة تتيحها السلعة البترولية في الاسواق العالمية للنفط والطفرات الايجابية التي يعرفها الاقتصاد في كل مرة، مع البحث دائمًا عن الادارة الرشيدة لهذه الاموال، ناهيك عن محاولة البحث عن مصادر تمويل جديدة لاقتصادها وتنويع منتجاتها الوطنية للتصدير، ولتصبح أكثر قدرة على منافسة الأوضاع الدولية الجديدة والمتغيرة ،للتكيف مع متغيراتها المتقلبة باستمرار،حفاظًا على استقرار الاقتصاد والمستوى المعيشي للأفراد.

أما فيما يتعلق بمجريات البحث،فإنه بإمكاننا أن نؤكد على أهمية مثل هكذا مواضيع سواء من ناحية دراسة وضعية التنمية الاقتصادية بالنسبة الجزائر أومجمل الدول العربية باعتبارها عضوًا فعالاً يؤثر ويتأثر بمجريات الواقع الذي تعيش فيه هذه الدول وكونها تتمتع بنفس الأهداف المشتركة ،أو من ناحية الأثر القوي للأموال أو الفوائض البترولية المحققة على التنمية الاقتصادية والاقتصاد الوطني ككل هذا من جهة، بالإضافة إلى قلة أو قدم المراجع المتخصصة خصوصًا فيما يتعلق منها بعملية التوظيف وإعادة تدوير هذه الاموال سواء كانت هذه التوظيفات الاستثمارية في الخارج أوفي الداخل، ناهيك عن صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الإحصائية المطلوبة من أجل الدراسة والتحليل، وذلك نظرًا لنقص المنشورات حول الإحصائيات السنوية للاقتصاد الجزائري سواء الحديثة منها،أو القديمة.

آفاق البحث:

إن هذه الدراسة المتواضعة لم تأتي شاملة وكاملة من حيث الطروحات والتحليلات المتعلقة بالموضوع **"فعالية إعادة تدوير الاموال البترولية على التنمية الاقتصادية –دراسة قياسية لحالة الجزائر-"** لذلك فإننا نفتح إمكانيات بحوث جديدة في هذا المجال في المستقبل منها:

- ❖ دراسة تنبؤية لأثر الطفرات النفطية على الأداء الكلي للدول العربية-دراسة حالة الدول العربية المصدرة للبترول-
- ❖ دراسة قياسية لأثر الاموال النفطية على النمو و التنمية الاقتصادية في الدول النامية مع أخذ الدول العربية كحالة.
- ❖ التوظيفات المالية والاستثمارية للصناديق السيادية العربية في الخارج وأثرها على موازين القوى الاقتصادية العالمية.
- ❖ أثر التطورات الاقتصادية العالمية على السوق العالمية للبترول-دراسة حالة دول الاوبك-

الملخص

ملخص:

يعتبر موضوع تراكم الأموال النفطية لدى البلدان المصدرة للبترول من بين المسائل الهامة في ميادين التمويل الدولية، وبالرغم من أن هذه الدول استفادت من هذه الثروة نتيجة للطفرات النفطية السابقة في إقامة مشروعات للبنية التحتية الأساسية، وتحقيق نقلات نوعية للمستويات المعيشية للسكان عمومًا.

غير أنه هذه الفوائض المعتبرة قد تحولت إلى ودائع في البنوك الغربية مما أفرز تلك الظاهرة التي أطلق عليها «**إعادة التدوير**» التي كان المستفيد الأكبر منها سلسلة البنوك الغربية والخاسر الأكبر دول العالم الثالث.

ولذلك فإنه من الأفضل توجيه الاقتصاديات العربية و على رأسها الجزائر صوب استثمار إستراتيجي آخر بالاشتراك مع دول عربية أخرى من أجل غايات اقتصادية إستراتيجية الطابع مثل تحقيق التنمية الاقتصادية العربية، وتوجيه فوائض هذه الأموال نحو استثمارات إستراتيجية نوعية وداخلية بهدف خلق قطاعات تنموية جديدة للتحرر من الاعتماد الأحادي على النفط الخام كمصدر أوحد للدخل القومي لغرض تنويع مصادر هذا الدخل نظرًا لكون النفط مورد اقتصادي قابل للنضوب.

والاقتصاد الجزائري لا يختلف عن غيره من الدول النفطية، فهو منذ الاستقلال يعتمد على العائدات والأموال البترولية في تمويله لمختلف قطاعات و أجهزة الاقتصاد الوطني، وهو غير قادر على القيام بتنويع موارده المالية، و لقد استمر في الاعتماد على البترول كمورد أساسي وحيد للدخل الإجمالي الوطني بصورة مستمرة .

ولهذا فمن الضروري الاستفادة من الدروس السابقة للصدمات البترولية الحادثة،و تحسين أداء السياسات الاقتصادية الكلية،واتخاذ كل الاجراءات الضرورية لإحداث النمو الاقتصادي، وتبني سياسات اقتصادية بهدف تحسين تسيير العائدات البترولية والحوكمة عند إعادة تدويرها على هياكل الاقتصاد الوطني، وتوفير مصادر تمويل جديدة للأجيال القادمة،و الحفاظ على مستويات النمو الاقتصادي المتوصل إليها.

وتهدف دراستنا هذه إلى بيان مدى قدرة الأموال البترولية المتراكمة نتيجة للعوائد النفطية المتزايدة على تحقيق تنمية اقتصادية دائمة، حيث حاولنا الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى كفاءة و فعالية إعادة تدوير الأموال البترولية محليًا على قطاعات الاقتصاد الوطني في تحقيق التنمية الاقتصادية ؟

وذلك من خلال القيام بعرض الطفرات النفطية السابقة ومدى الاستفادة منها بالنسبة للدول العربية النفطية ككل،ثمّ عرض التجربة الجزائرية من حيث مسارها التنموي ودور الإمكانيات النفطية للجزائر ومدا خيل قطاع المحروقات في تحسين الأداء الكلي للاقتصاد الوطني، مع إدراج دراسة قياسية لمدى مساهمة إعادة تدوير الأموال البترولية في تحقيق التنمية الاقتصادية الوطنية من حيث أثر هذه الأموال النفطية على الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للتنمية الاقتصادية و ذلك خلال الفترة 1970 –2014.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية- العائدات البترولية- إعادة التدوير أو الرسكلة – فوائض الأموال النفطية -البترودولار- السوق النفطية – نموج قياسي.

L'efficacité du recyclage de l'argent du pétrole dans le développement économique
Une étude économétrique de l'état de l'Algérie pendant la période 1970-2014

Résumé:

Le sujet de l'accumulation de l'argent du pétrole dans les pays exportateurs de pétrole est parmi les questions importantes dans les domaines de la finance internationale, malgré le fait que ces pays ont bénéficiés de cette richesse à la suite de booms pétroliers précédents dans la mise en place des projets de l'infrastructure de base, et de parvenir à un engrenage pour une meilleure qualité de vie pour la population en générale.

Toutefois, cet excédent est devenu un prestigieux dépôt dans les banques occidentales, qui ont produit le phénomène surnommé «**recyclage**» dont le plus grand bénéficiaire c'est la série des banques de l'Ouest et le perdant n'est que les pays du Tiers Monde.

Par conséquent, il est préférable de guider les économies arabes, principalement l'Algérie vers l'investissement stratégique en collaboration avec les autres pays arabes afin de réaliser les objectifs économiques stratégiques tels que la réalisation du développement économique arabe, et de guider les excédents de ces fonds vers des investissements à la fois stratégiques, de qualité et interne en vue de créer des nouveaux secteurs de développement afin d'éradiquer de la dépendance unilatérale sur le pétrole brut comme une source de revenu national dans le but de diversifier les sources de ce revenu dû au fait que pétrole est une ressource économique épuisable.

L'économie algérienne n'est pas différente par rapport aux autres pays producteurs du pétrole, il dépend depuis l'indépendance sur la rente et l'argent pétrolière dans le financement des différents secteurs et organes de l'économie nationale.

L'Algérie est incapable de diversifier ses ressources financières, et continue à compter sur le pétrole comme une ressource unique du revenu nationale d'une manière totale.

Pour cela, il est nécessaire de profiter des leçons du chocs pétroliers précédents, afin d'améliorer les performances de la politique macro-économique, et prendre toutes les mesures nécessaires pour une meilleure croissance économique, et d'adopter des politiques économiques visant à améliorer la gestion des revenus pétroliers et de la gouvernance à leurs recyclage sur les structures de l'économie nationale. Il est aussi nécessaire de fournir de nouvelles sources de financement pour les générations futures, et de maintenir les niveaux de croissances économiques atteints.

Le but de cette étude est de montrer l'étendue de l'argent du pétrole accumulée en raison de la capacité croissante des revenus du pétrole pour atteindre un développement économique durable, où nous avons essayé de répondre à la question principale:

Quelle est l'efficacité du recyclage de l'argent du pétrole localement sur les secteurs de l'économie nationale dans la réalisation du développement économique?

Et Cela d'après la présentation de l'effet des booms pétroliers précédents sur les économies des pays arabes pétroliers dans son ensemble et la mesure dans laquelle ils ont bénéficié de ces chocs, puis montrant l'expérience algérienne en matière de développement et le rôle du potentiel pétrolier de l'Algérie et les revenus du secteur des hydrocarbures dans l'amélioration de la performance globale de l'économie nationale, Avec l'inclusion d'un model économétrique qui mesure la contribution du recyclage de l'argent du pétrole dans le développement économique national en termes de son impact sur le PIB comme un indicateur de développement économique durant la période 1970 -2014.

Mots Clés : Développement Economique- Rente Pétrolière- Recyclage- Pétrodollars- Excédents pétrolière – Marché Pétrolier – Modèle Econométrique

The effectiveness of recycling oil money into economic development
An Econometric Study of the state of Algeria during the period 1970-2014

Abstract:

The subject of the accumulation of oil money at the Petroleum Exporting Countries are among the important issues in the fields of international finance despite the fact that these countries have benefited from this wealth as a result of previous oil booms in the establishment of projects for basic infrastructure, and achieve gears quality of living standards for the general population.

However, this surplus has become a prestigious deposit in Western banks, which has produced the phenomenon known as "**recycling**" to have the biggest beneficiary as the series of Western banks and the only loser as the Third World.

Therefore, it is best to guide the Arab economies, mainly Algeria to strategic investment in collaboration with other Arab countries in order to achieve strategic economic objectives such as the achievement of Arab economic development, and guide the surplus these funds towards investments that are both strategic, quality and internally to create new development areas in order to eliminate the unilateral dependence on crude oil as a source of national income in order to diversify the sources of this income because oil is a finite economic resource.

The Algerian economy is no different from other oil-producing countries, it is since independence depends on the proceeds of oil and money in funding for the various sectors and organs of the national economy, and is unable to diversify its financial resources, and have continued to rely on oil as a key resource and a single total income National matter ongoing.

For, it is necessary to take advantage of previous oil shocks lessons and to improve the performance of macro-economic policy, to take all necessary measures for better economic growth, adopt economic policies to improve driving oil revenues and governance recycling on the structures of the national economy. It is also necessary to provide new funding sources for future generations and to maintain the achieved level of economic growth.

The aim of this study is to show the extent of the accumulated oil money as a result of the growing ability of the oil revenues to achieve lasting economic development, where we tried to answer the main question:

How effective to the recycling of oil money locally is on the national economy sectors in achieving economic development?

And so by doing a presentation on the effects of previous oil booms on the economies of oil Arab countries as a whole and the extent to which they benefited from these shocks, and showing the Algerian experience in development and the role the petroleum potential of Algeria and oil and gas revenues of the sector in improving the overall performance of the national economy, with the inclusion of an econometric model that measures the contribution of recycling oil money in national economic development in terms of its impact on GDP as an indicator of economic development in the period 1970 -2014.

.**Keywords**: economic development- Oil annuity- Recycling - Oil Money - oil surpluses - Oil Market - Econometric Model

قائمة المصطلحات و الاختصارات المستعملة

Fonds Monétaire International صندوق النقد الدولي	FMI
Kuwait Investment Authority هيئة الاستثمار الكويتية	KIA
La Saudi Arabian Monetary Agency مؤسسة النقد العربي السعودي القابضة الخارجية	SAMA
Qatar Investment Authority هيئة قطر للاستثمار	QIA
Le Dubai International Capital هيئة استثمار دبي	DIC
Abu Dhabi Investment Authority جهاز ابوظبي للاستثمار	ADIA
Stabilization Fund of the Russian Federation صندوق الاستقرار الروسي الفيدرالي	SFRF
The China Investment Corporation الشركة الصينية للاستثمار	CIC
Norges Bank Investment Management بنك نرجيز لتسيير الاستثمارات النرويجي	NBIM
l'Organisation de Coopération et de Développement Economiques منظمة التعاون والنمو الاقتصادي	OCDE
Pays en Voie de Développement الدول السائرة في طريق النمو	PVD
Pays Moins Avancés فئة البلدان أقل نمو	PMA
Le Comité Monétaire et Financier International (CMFI) اللجنة النقدية والمالية الدولية	CMFI
World Committee on Environment and Development	WCED
صندوق ضبط الموارد SWF /FRR : Sovereign Wealth Fund	Fonds de regulation des recettes
Taux De Dépendance معدل الاستقلالية	TD
المرض الهولندي وهو توصيف للظاهرة التي رصدها علماء الاقتصاد والسياسة بالنسبة لما حدث للهولنديين بالذات بعد اكتشاف النفط والغاز الطبيعي في المناطق التابعة لهم في بحر الشمال في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950.و أصبح يطلق على كل اقتصاد يعتمد على مورد طبيعي واحد أو اثنين لتمويله.	Dutch Disease

Gaz De Pétrole Liquifiés (Propane,Butane..)	**GPL**
New York Mercantile Exchange بورصة نيويورك لتداول السندات البترولية	**Le NYMEX**
International Petroleum Exchange بورصة لندن لتداول السندات البترولية	IPE
Singapour International Monetary Exchange بورصة سنغافورة لتداول السندات البترولية	**SIMEX**
Organisation of Pays Exportateurs de Petrole **Organisation des Pays Exportateurs de Pétrole**	**OPEC** **OPEP**
Organisation Arabe des Pays Exportateurs de Petrole **Organization of Arab Petroleum Exporting Countries**	**OAPEC** **OAPEP**
Societe National de Transport et de Commercialisation des Hydrocarbures	**SONATRACH**
Le Comité National de La Restructuration Des Entreprise اللجنة الوطنية لإعادة هيكلة المؤسسات	**CNRE**
Le Plan de Soutien à la Relance Economique 2001-2004	**PSRE**
Le plan complémentaire de soutien à la croissance (PCSC) 2005-2009	**PCSC**
Programme National de Développement Agricole البرنامج الوطني للتنمية للفلاحية	**PNDA**
Dickey Fuller Test	**DF**
Dickey Fuller Augmented Test	**ADF**
Teste de Phillips et Perron	**PP**
Teste de Kwiatkowski , Phillips , Schmidt et Shin	**KPSS**
Moindres Carrés Ordinaire طريقة المربعات الصغرى العادية	**(MCO)**
Error Correction Model	**ECM**

قائمة المراجع

أولاً - المراجع باللغة العربية :

- **الكتب:**

1. الحسيني السيد محمد وآخرون،**دراسات في التنمية الإجتماعية**، دار المعارف،مصر،1999
2. الطيب داودي،**الاستراتجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية** ،دار الفجر للنشر و التوزيع،مصر،2008
3. ابراهيم بدران وآخرون، **قضايا التنمية في الوطن العربي**، دار الفكر للنشر،الأردن،1988
4. ابراهيم شحادة، **حظر قصير للنفط العربي**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت،1975 .
5. ابراهيم متولي حسن المغربي،**دور حوافز الاستثمار في تحليل النمو الاقتصادي(من منظور الاقتصاد الاسلامي و الأنظمة الاقتصادية المعاصرة)**، دار الفكر الجامعي،مصر،2001
6. أموري هادي كاظم الحسناوي، **طرق القياس الاقتصادي**، دار وائل للنشر، االأردن، 2002.
7. بخراز يعدل فريدة, **تقنيات و سياسات التسيير المصرفي**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر2000
8. برشيش السعيد،**الاقتصاد الكلي**،دار العلوم للنشر،الجزائر،2007.
9. بشار محمود قبلان،**أثر سياسات البنك الدولي على التنمية الإقتصادية والسياسية**، دار عماد الدين للنشر،الأردن،2009
10. بن علي بلعزوز، **"محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر .،2008
11. تومي صالح،**مدخل لنظرية القياس الاقتصادي**،(ديوان المطبوعات الجامعية،الجزء الثاني،الجزائر،1999.
12. تيم عبد الجابر ،محمد عبد الله عودة،**مستقبل التنمية في الوطن العربي**، دار اليازوري العلمية لنشر والتوزيع،الأردن،1996
13. جمال الدين لعويسات، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر 2000،
14. .....، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد و الصلب1968 -1978** ، ديوان المطبوعات الجزائرية، .الجزائر1986
15. جون هدسون،مارك هرنرد،ترجمة: طه عبد الله منصور،محمد عبد الصبور محمد علي،**العلاقات الاقتصادية الدولية**،(دار المريخ للنشر،السعودية،1987).
16. جواد العطار، **تاريخ البترول في الشر-12.7ق الأوسط** ، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1976
17. حسام علي داود،خالد محمد السواعي،**الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق(باستخدام برنامج Eviews 7)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013
18. حسين بني هاني؛ **الأسواق المالية(طبيعتها-تنظيمها-أدواتها المشتقة)**،(دار الكندي،الأردن،2002
19. حسين خلف فليح، **العوائد النفطية العربية واستخدامها في صناعات وسائل الإنتاج النفط والتنمية**، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، 1977.
20. ..... ،**إقتصاديات الوطن العربي**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،الأردن،2004.
21. حسين عبدالله، **البترول العربي**، دار النهضة العربية،مصر،2003
22. حسين علي بخيت،سحر فتح الله،**الاقتصاد القياسي**،دار اليازوري للنشر و التوزيع،الأردن،2009.
23. حكمت شريف النشاشيبي، **استثمار الأرصدة العربية**، دار الشايع للنشر، الكويت ، **1978**
24. حمدي البنبي،**البترول المصري تجارب الماضي وآفاق المستقبل**،دار المعارف،مصر،1999
25. حمزة محمود الزبيدي,**الاستثمار في الأوراق المالية**،الطبعة الأولى, مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،عمان-؛ الأردن، ،2001
26. خالد منصور العقيل،**قاعدة النهضة العربية**، منظمة الإنماء الاقتصادي والعلمي العربي ، مكتبة الملك فهد الوطنية،2004 .
27. دومينك سلفادور،ترجمة : سعدية حافظ منصور،**سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في الإحصاء والاقتصاد القياسي**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،1993.
28. رمضان محمد مقلد و آخرون ، **اقتصاديات الموارد و البيئة** ، الدار الجامعية،مصر،2004
29. سارة منيمنة حسين ، **جغرافيا الموارد و الإنتاج**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1992
30. سعد طه علام ،**دراسات في الاقتصاد و التنمية** ،دار طيبة للنشر و التوزيع ،مصر،2003

31. سعيد النجار,**السياسات المالية و أسواق المال العربية**،(صندوق النقد العربي للإنماء الاقتصادي و الاجتماعي، . بدون سنةالنشر
32. سوزان موزي، **الثورة المعلوماتية والتكنولوجية وسياسات التنمية**، دار المنهل اللبناني،بيروت،2009
33. شارل عيسوي، **إقتصاديات البترول في الشرق الأوسط**،، ترجمة أحمد فراج،ابراهيم شحاتة بدون ناشر،مصر،1966
34. ضياء مجيد الموسوي،**ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2004.
35. طاهري أحمد كنعان وآخرون،**هموم اقتصادية عربية(التنمية-التكامل-النفط-العولمة)**، مركز دراسات الوحدة العربية،لبنان،2005.
36. عادل أحمد حشيشي، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2000.
37. عبد الرحمان تومي،**الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر**، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر،2011
38. عبد الرحمان يسري أحمد،**الاقتصاديات الدولية**،(الدار الجامعية،مصر،2007)،ص206
39. عبد العزيز عبد الرحيم سليمان،**التبادل التجاري(الأسس،العولمة والتجارة الالكترونية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2004)،
40. عبد العزيز وطبان **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره 1830-1985** ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر ، 1992.
41. عبد اللطيف به اشنهو ،**التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980** ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1982
42. عبد الله فلاح المنزيل،**الاحصاء الاستدلالي وتطبيقاته في الحاسوب بإستخدام الرزم الاحصائية(SPSS)** ،إثراء للنشر والتوزيع، الأردن،2007
43. عبد الغفار حنفي،**بورصة الأوراق المالية(الأسهم-السندات-وثائق الاستثمار)**،الدار الجامعية؛ الجديدة،مصر، 2003
44. عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها، حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 1982
45. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق** ، مصر، الدار الجامعية، .2005
46. .....، **الحديث في الاقتصاد القياسي**، الدار ا لجامعية، مصر، 2005 .
47. عبد المجيد قدي ، **المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
48. عبدالعالي دبلة، **الدولة رؤية سوسيولوجية**، القاهرة،دار الفجر للنشر والتوزيع،مصر،2004
49. عبد الواحد محمد الفار، **الجوانب القانونية للاستثمارات العربية والأجنبية في مصر**، عالم الكتب،القاهرة، 1976
50. عجة الجيلالي،**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية(من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص)**، الدار الخلدونية للنشر و التوزيع،الجزائر،2007.
51. عرفان تقي الحسيني: **التمويل الدولي**،المجدلاوي،الاردن، 1999
52. عصام عزيز الشريف،**مقدمة الاقتصاد القياسي**،ديوان المطبوعات،الجزائر،1981.
53. عصام البدراوي البدعي، **مقدمة في التنمية الاقتصادية و التخطيط**،دار النهضة العربية ،مصر، 1997
54. علي أحمد عتيقة، **الاعتماد المتبادل على جسر النفط، المخاطر والفرص**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1991.
55. علي الناخ، **التوظيفات المالية، إنشاء المخطط الرباعي**،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر1971
56. علي عبد الفتاح شرار ،**الاقتصاد الدولي(نظريات وسياسات)**، دار المسيرة للنشر و التوزيع،الأردن،2007.
57. علي لطفي ،**الطاقة و التنمية في الدول العربية**،.منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2008.
58. .....، **الطاقة و التنمية في الدول العربية**،منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية،مصر،2008
59. .....، وآخرون،مراجعة وتقديم خالد الوزاني،**قضايا الإقتصاد العربى بين النفط والاستثمار(المتغيرات العالمية ومستقبل التعاون الإقتصادى العربى)**، دار الفارس للنشر والتوزيع،الأردن،2008
60. عمر صقر.**العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، ،مصر،2002
61. فايز ابراهيم الحبيب، **نظريات التنمية والنمو الإقتصادي**، مطابع جامعة الملك سعود، السعودية، 1985
62. فايز مسلم أبوحلو، ماجد حسني صبيح، **مدخل إلى التخطيط والتنمية**، منشورات جامعة القدس المفتوحة، الأردن،2000
63. فرهاد محمد علي الأدهن، **اقتصاديات الطاقة والبترول**،مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، **.200**0
64. فريد النجار،**إدارة شركات البترول وبدائل الطاقة(قراءات واستراتيجيات)**، الدار الجامعية،مصر،2006.

65. مالكوم جبلز وآخرون،ترجمة: طه عبد الله منصور،عبد العظيم مصطفى، **إقتصاديات التنمية**، دار المريخ للنشر،السعودية،1995

66. مجدي محمود شهاب،**الاقتصاد الدولي المعاصر**،دار الجامعة الجديدة،مصر،2007.

67. مجذاب بدر عناد ، **المتغيرات الاقتصادية الدولية و انعكاساتها على اقتصاديات الشرق الأوسط**، ايطاليا سنة 1998

68. مجيد علي حسين،عفاف عبد الجبار سعيد،**الاقتصاد القياسي(النظرية و التطبيق)**، دار وائل للنشر،الأردن،1998.

69. محمد أحمد الدوري،**محاضرات في الاقتصاد البترولي** ،.ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1983.

70. محمد العربي ساكر،**محاضرات في الاقتصاد الكلي**،دار الفجر للنشر و التوزيع،مصر،2006.

71. محمد بلقاسم حسن البهلول ، **الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية** ، مطبعة دحلب ،الجزائر، 1993.

72. .....، **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني،1999

73. محمد السيد سعيد و آخرون، **الاقتصادات العربية وتناقضات السوق و التنمية**،مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ،2005

74. محمد خميس الزوكة،**جغرافية الطاقة**،دار المعرفة الجامعية،مصر،2001.

75. محمد صبحي أبوصالح، **الطرق الإحصائية**،دار اليازوري، الأردن،2009.

76. محمد عبد الشفيع عيسى، **العالم الثالث والتحدي التكنولوجي الغربي**، دار الطليعة، بيروت، 1983

77. محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و مشكلاتها** ،الدار الجامعية،مصر،1999

78. ..... ،محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية (مفهومها،نظرياتها،و سياساتها)**،الدار الجامعية،مصر، 2003

79. ..... ،إيمان ناصف،**التنمية الاقتصادية (دراسات نظرية و تطبيقية)**، الدار الجامعية،مصر، 2001

80. .....، و آخرون، **قضايا اقتصادية معاصرة**،الدار الجامعية،مصر،2009

81. محمد عبد المنعم عفر،أحمد مصطفى فكري،**الاقتصاد الدولي**،مؤسسة شباب الجامعة، مصر،1999.

82. محمد فوزي أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية، مصر، 2004

83. محمود أمين،**البترول و اقتصاديات موارده**،الدار الجامعية،مصر،1978.

84. محمود عبد الفضيل، " **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، سلسلة كتب ثقافية شعرية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، أفريل 1979.

85. محمود عبد الفضيل، " **النفط والمشكلات المعاصرة للتنمية العربية**"، سلسلة كتب ثقافية شعرية تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، أفريل 1979

86. محيى محمد مسعد ، **بحوث في الاقتصاد العربى و أهم تحديات القرن الحادي و العشرين**،المكتب العربي الحديث،مصر،2001

87. مدحت القريشي،**التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات و موضوعات)**، دار وائل للنشر،الأردن،2007

88. مدحت حسن دخيل،**اشكاليات التنمية الاقتصادية المتوازنة**،(منشورات الحلبي القانونية،لبنان،2009

89. مصطفى رشدي شيحة،**الأسواق الدولية(المفاهيم و النظريات و السياسات)**، الدار الجامعية، الجديدة، مصر،2003.

90. مصطفى محمود فؤاد،**التصدير و الاستيراد علميًا و عمليًا** ،دار النهضة العربية،مصر الطبعة الثالثة،1993.

91. مفلح عقل ، **وجهات نظر مصرفية**، (مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، الأردن،2006

92. منذر الشرع،**التحولات الاقتصادية العربية و الألفية الثالثة**،المؤسسة العربية للدراسات و النشر، بيروت،2004.

93. مولود حشمان،**نماذج و تقنيات التنبؤ قصير المدى**،.ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2002.

94. ميثم صاحب عجام،**نظرية التمويل**،دار زهران للنشر و التوزيع،الأردن،2001.

95. ميشل تودارو ،**ترجمة:** محمود حسن حسني،محمود حامد محمود، **التنمية الاقتصادية**، دار المريخ،المملكة العربية السعودية،2006

96. نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ليبيا،2000

97. هوشيار معروف،**دراسات في التنمية الاقتصادية (استراتجيات التصنيع و التحول الهيكلي)**، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، الأردن،2005

98. وحيد مهدي عامر،**مبادئ الاقتصاد الجزئي**،الدار الجامعية،مصر،2003.
99. وليد اسماعيل السيفو،أحمد محمد مشعل،**الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق**،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2003
100. هشام صادق، النظام العربي لضمان الاستثمار، منشأة المعارف،مصر،1977
101. : يسري محمد أبو العلا، **نظرية البترول (بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول)**، دار الفكر الجامعي،مصر،2008
102. يونس أحمد البطريق، ***السياسات الدولية في المالية العامة***، الإسكندرية، الدار الجامعية، الطبعة الثانية

- **المجلات و الدوريات:**

1. الطيب لحليح، محمد جصاص، **الفقر...التعريف و محاولات القياس**،مجلة أبحاث إقتصادية و إدارية ، الجزائر، العدد07، جوان 2010.،
2. باسل البستاني،موازين المدفوعات العربية،دراسة مقارنة،مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد السابع،العدد الرابع، 1972
3. بلقاسم العباس، **جول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية**، مجلة جسر التنمية، المعهد الكويتي للتخطيط،السنة التاسعة،العدد 98ـديسمبر/جانفي 2010
4. ابراهيم بلقلة ، **تطورات أسعار النفط وانعكاستها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2009)**، مجلة الباحث، العدد 2013/12
5. أحمد السيد النجار، " **الطفرة النفطية العربية الثالثة: دراسة للملامح والأسباب وآليات التوظيف**"،دراسات إستراتيجية، السنة السادسة عشرة – العدد رقم (165)- يوليو 2006، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تاريخ الإطلاع: 05/12/ 2011على الرابطة: (http:// acpss. Ahram .org. eg/ ahram/ 2001/ 1/1/ SBOK. K 50. HTM)
6. براق محمد،عبيلة محمد،**دفع الصادرات خارج المحروقات باستخدام مقاربة التسويق الدولي**،،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الرابع، ،جوان 2006.
7. بطاهر علي، **سياسات التحرير والإصلاح الأقتصادي في الجزائر**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا،العدد الأول،الجزائر2004
8. بلقاسم زايري، " **إدارة احتياطات الصرف وتمويل في التنمية في الجزائر**"،بحوث اقتصادية عربية، العدد 41، 2008، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
9. بوفليج نبيل،**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط و تعديل الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السداسي 2، 2004.
10. حسين خلف فليح: " **العوائد النفطية العربية واستخدامها في صناعات وسائل الإنتاج النفط والتنمية**"، العدد 2، سنة 1977، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد، 1977
11. حسين عبد الله، **النفط العربي خلال المستقبل المنظور (معالم محورية على الطريق)**، مركز الأمارات للدراسات والبحوث الاستراتجية، أبوظبي/1998
12. حسين الطفلاحة، **التخطيط في الدول العربية**،، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ،العدد 113،السنة العاشرة،الكويت،ماي2012
13. رياض بن جليلي،**تمكين المرأة من أجل التنمية**،مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط ،العدد التاسع والتسعون،السنة العاشرة، الكويت، جانفي/فيفري 2011.
14. زهير مكداشي، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط وحركة التمويل العالمي**،مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث،العدد الرابع
15. .....، زهير مكداش، **اختلال توازن المدفوعات،الأوبك، الأسواق المالية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السابع، العدد الثالث،سنة 1981
16. عزي الخضر ، محمد اليعقوبي و السعيد فكرون، **وجهة نظر في أثر برنامج التعديل الهيكلي على النشاط الاقتصادي– الجزائر مثلا- دراسة** اقتصادية اجتماعية-، الموقع الالكتروني: www.iraqcp.org:
17. عابد العبدلي، **محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك و تصحيح الخطأ**" ، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي، العدد32 .، 2007
18. عبد الحافظ،المصطفى ،**التنمية المستدامة وتحدياتها العربية**،(الحوار المتمدن،العدد 2006،1569)،على الموقع الالكتروني: www.ahemar.org/debat/show.art.
19. عبد الرحمان تيشوري،**التكامل الإقتصادي العربي في مواجهة التحديات**،(الحوار المتمدن،العدد 2005،1368)، على الموقع الإلكتروني: www.ahemar.org/debat/show.art.asp?=aid=49663

20. عبد العزيز الخطيب، **دور الأوابك في العلاقات النفطية الدولية** ، مجلة النفط و التنمية، العدد الثاني، بغداد، كانون الأول، 1973
21. علي أحمد عتيقة،" **أثر التحول إلى مصادر الطاقة غير النفطية على الأقطار العربية**"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد السادس، العدد الثالث
22. علي خليفة الكواري ، **"الطفرة النفطية الثالثة و انعكاسات الأزمة المالية العالمية : حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية**" ،(مجلة المستقبل العربي، العدد 371،2012)، على الموقع الالكتروني : http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID
23. علي لطفي، **رؤوس الأموال العربية وإمكانيات قيام تكامل اقتصادي عربي**، المجلة العلمية الاقتصادية والتجارة، جامعة عين الشمس، كلية التجارة، 1976.
24. فتوح هيكل،حسن الحنفي، **الدور التنموي لصناديق التنمية والتمويل العربية**، سلسلة دراسات إقتصادية مركز الخليج للدراسات الاستراتجية، العدد05،،2001
25. فؤاد هاشم، **استخدامات عوائد النفط العربي حتى نهاية السبعينات**، معهد البحوث والدراسات العربية،القاهرة،1977
26. قوريش نصيرة،**أبعاد و توجهات إستراتجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، السداسي1، 2008.
27. كتوش عاشور، ڤورين حاج قويدر، **التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحها**،مركز الدراسات الاقليمية، ص3، على الموقع الإلكتروني: http://www.kantakji.com/media/1201/348.pdf ،بتاريخ: 2012/10/12 ،الساعة 14:12.
28. .**.....**،بلعزوز بن علي،**الغاز الطبيعي و رهانات السوق الغازية**،مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا،العدد02، 2005.
29. كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**،مجلة العلوم الانسانية،العدد08،الجزائر،2005.
30. ماري سيلوكولتين،**"سياسات الطاقة في الدول الصناعية"** ، مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد السادس، العدد 04
31. محمد الرميحي، **النفط والعلاقات الدولية**"، سلسلة كتب ثقافية شعرية، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، الكويت، أفريل 1982
32. محمد العمادي،**العوائد النفطية من خلال االصناديق العربية في تنمية العالم الثالث**،مجلة النفط والتعاون العربي،المجلد التاسع،العدد الأول،1983
33. محمد عدنان وديع، **قياس التنمية الاقتصادية و مؤشراتها**، ورقة عمل ضمن مجلة الدورية : جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، المجلد رقم 1،العدد 02،الكويت، فيفري 2002،
34. محمد ناصر شحاتة، " **الخليج والطفرة النفطية الثانية ... أولويات الإنفاق**" ،مجلة السياسة الدولية، العدد 171، المجلد 43، يناير 2008، مصر.
35. مدحت العراقي ، **إرتفاع أسعار النفط**، الدار الخلدونية، مجلة دراسات إقتصادية،العدد08،،جويلية 2006،،الجزائر
36. مصطفى العبد الله الكفري ، **أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية**، (الحوار المتمدن - العدد: 965 - 2004 / 9 / 23 ، ص03) ، على الموقع الالكتروني : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=23847 ، بتاريخ 2012/02/02 على الساعة : 00:18.
37. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 200-2010**، (مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد12،ديسمبر2012.
38. : يوسف عبد الله صايغ ، **التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية**، مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات في التنمية و التكامل الاقتصادي العربي، بيروت 1982)، ص253.
39. وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر (الواقع والتحديات)** ،مجلة الباحث،جامعة ورقلة، العدد01 -2002
40. **تحليل الاقتصاد الكلي السوري**، هيئة التخطيط للدولة(مسودة للمناقشة بتاريخ 2005/01/25)،ص27 ،على الموقع الالكتروني: http://www.planning.gov.sy/SD08/msf/macro_analysis.pdf ،بتاريخ 2012/08/12

- **أطروحات الدكتوراه:**

1. بلعزوز بن علي، **أثر تغير سعر الفائدة على اقتصاديات الدول النامية، حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، قسم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير .التسيير،غير منشورة ،جامعة الجزائر، 2003
2. بلوناس عبد الله، **الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005
3. بوزيد حميدة ،**النظام الضريبي الجزائري و تحديات الإصلاح في الفترة1992-2004**،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصاديةغير منشورة ،جامعة الجزائر 2006
4. دلال ين سمينة، **تحليل أثر السياسات الإقتصادية على تنمية الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل الإصلاحات الإقتصادية-دراسة حالة الجزائر**-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة،2012- 2013
5. .دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990-2004**،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2005
6. عمر محمد الأيوبي،**فائض رؤوس الأموال العربية ومدى إمكانية إستخدامه في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر**، رسالة مقدمة لنيل درجة الكتوراه، جامعة القاهرة،كلية الحقوق،قسم المالية العامة والتشريع المالي،مكتبة الجامعة الاردنية،1985
7. كتوش عاشور، **الغاز الطبيعي في الجزائر و أثره على الاقتصاد الوطني**،اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورا،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر،2004.
8. محمد راتول، **سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غيرمنشورة، جامعة الجزائر، 2000
9. مولاي لخضر عبد الرزاق، **متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية –دراسة حالة الجزائر**-،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،والعلوم التجارية،تخصص إقتصاد التنمية،جامعة تلمسان،2009-2010.
10. يسري محمد أبو العلا، **دور البترول في تمويل التنمية الإقتصادية في بلدان الشرق الأوسط**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق،كلية الحقوق،جامعة القاهرة،1981

- **رسائل الماجستير:**

1. بلال موزاي ، **الاستثمار و التنمية الاقتصادية تجربة الجزائر**، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير(غير منشورة) في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصاديةوعلوم التسيير، جامعة الجزائر2003
2. حمادي نعيمة ، **تقلبات أسعار النفط وإنعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2009، (**مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلةم التسيير،جامعة الشلف،2009/2008)،
3. رضوان جمعة، " **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970- 2004**"،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006/ 2007
4. زرنوخ ياسمينة،**إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، رسالة ممقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة،كلية العلوم الاقتصادية وعلةم التسيير، 2005-2006 .
5. زرقين عبود، **صناعة الحديد و الصلب في إستراتيجية التنمية الصناعية بالجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطليات نيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1996
6. شيح أمينة، **أثر إعادة الهيكلة الصناعية على القطاع الصناعي العمومي حالة الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1999
7. عادل كاظم محمد،**الآفاق المستقبلية لأسعار النفط الخام لدول الأوبك وإنعكاساتها على الإقتصاد العراقي**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الإقتصادية،الجامعة المستنصربة، العراق،1990
8. عبد الرحمن تومي، **واقع آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر(1980-2000)**، ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2001 ،
9. عليواش أمين عبد االقادر،**أثر تأهيل المؤسسات الإقتصادية على الإقتصاد الوطني**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر،2006-2007
10. غالب خضر علوية، **دور العائدات النفطية في التنمية الصناعية في دولة الكويت و المملكة العربية السعودية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، الجامعة الأردنية،1987/1986،

11. قويدري قوشيح بوجمعة ، **انعكاسات تقلبات أسعار البترول على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2009/2008،
12. محمد حشماوي، **التجارة الدولية و التنمية الاقتصادية بالبلاد النامية خلال عقد الثمانينات مع الاهتمام بحالة الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1993
13. مختار عصماني ، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الإقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير،جامعة سطيف،2013-2014
14. نوري نبيلة، **استراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية لعوائد النفط في ظل ضوابط الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة**، دراسة مقارنة بين صندوق ضبط الموارد في الجزائر وصندوق التقاعد النرويجي، رسالة ماجيستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف1

- **الملتقيات و البحوث:**

1. ابراهيم سعد الدين، **الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً**، أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1978
2. أودايير داس، عدنان مزارعي ،وهان فان درهورن، **اقتصاديات صناديق الثروة السيادية (قضايا لصناع السياسات**، صندوق النقد الدولي ،2010-
3. بدر صالح عبدي،**الفقر و البطالة و سياسات مكفاحتهما في ظل الاصلاح الاقتصادي و خطط التنمية**،(مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي السادس حول قضايا اقتصادية و ادارية معاصرة في مطلع القرن الواحد و العشرين،يومي 07/06/ ماي 2008،كلية الاقتصاد و العلوم الادارية،جلمعة الزرقاءمكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع،الأردن
4. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور،**دراسة لتقييم إنعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية**، ورقة بحثية مقدم ضمن المؤتمر الدولي العلمي: السياسات الاقتصادية: واقع وآفاق،يومي 29/30 نوفمبر 2004،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أبوبكر بلقايد،تلمسان
5. بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقارنة نقدية**-، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول تقييم برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،أيام 12/11 مارس2013،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1
6. جديدي روضة، **أثر برامج الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الاجنبي**،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،أيام 12،11 مارس 2013،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1
7. حشماوي محمد، زواري فرحات سليمان، **صناديق الثروة السيادية العربية وآلياتها في ترشيد الإيرادات النفطية،(صندوق مبادلة للتنمية " Mubadala " بأبوظبي كنموذج)**، (مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد إستغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، كلية العلوم الاقتصادية،علوم التسيير والعلوم التجارية، بجامعة زيان عاشور الجلفة،أيام 22/21 نوفمبر
8. صالحي ناجية،مخناش فتيحة،**أثر برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي(2001-2014) نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،أيام 12،11 مارس 2013،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1
9. سعد الدين ابراهيم ، **الآثار السلبية للفروق الدخلية بين الأقطار العربية على التنمية في الأقطار الأقل دخلاً**، (أبحاث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين،الهيئة المصرية العامة للكتاب،القاهرة، 1978
10. صليحة مقاوسي وهند جمعوني، **نحو مقاربات نظرية حديثة لدراسة التنمية الاقتصادية**، ملتقى وطني حول الاقتصاد الجزائري: قراءات حديثة في التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر - باتنة، السنة الجامعية: 2009 – 2010.
11. عبد الله بلوناس، حاج موسى نسيمة، **واقع صناديق الثروة السيادية العربية في ظل أزمة الرهن العقاري**،(مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السادس حول التحديات التي تواجه منظمات الأعمال المعاصرة الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية،أيام 13-2009/05/14، جامعة فيلادلفيا

12. عبد المجيد قدي، **الصناديق السيادية والأزمة المالية الراهنة ،** مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي، كلية الاقتصاد، جامعة الجنان،طرابلس، لبنان، أيام 13-14 آذار 2009)،

.....، " **الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات**"، (مداخلة في ملتقى التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف بالتعاون مع مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة المتوسط في الفضاء الأورو مغاربي، لفترة 07-08 أفريل 2008)،ص10

13.

14. عبلة عبد الحميد بخاري ، **التنمية والتخطيط الاقتصادي :نظريات النمو والتنمية الاقتصادية** ، الجزء الثالث، على الموقع الالكتروني http://faculty.mu.edu.sa/public/uploads/1342618978.726 %8A%D8%A788.pdf

15. عمار عماري،**آثار الاستثمارات العمومية على الأداء الإقتصادي في الجزائر**،مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،أيام 11،12 مارس 2013،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة سطيف1

16. كريم النشاشيبي (وآخرون) ،**الجزائر : تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق " , صندوق النقد الدولي** ، واشنطن ، 1998.

17. ماجد عبد الله المنيف ، "**صناديق الثروة السيادية و دورها في إدارة الفوائض النفطية**"، بحوث اقتصادية عربية ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 47، لبنان، 2009 على الموقع : (http://www.caus.org.lb/Home/down.php?articleID=2503) بتاريخ : 2012/06/12

18. محمد أزهر السماك و آخرون، **البترول العربي و الآفاق المستقبلية لمشكلة الطاقة** ،المجلد الأول ، بغداد ،أعمال ندوة جمعية الاقتصاديين العراقيين، 1977

19. محمد حلمي مراد، (**رؤوس الأموال العربية بين فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب**، أعمال مؤتمر الاقتصاديين العرب الخاص

20. محيى محمد مسعد محمود،**الاقتصاد العربي و محاولة البحث عن مستقبل أفضل**،بحث مقدم للمؤتمر العلمي الخامس للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية حول الاقتصاد العربي وتحديات القرن الواحد و العشرين،يومي 14 و 15 نوفمبر 1998.

21. مصطفى العبد الله الكفري، **معوقات التنمية العربية وشروط تحقيقها، رسائل لمؤتمر القمة العربية التاسع عشر في الرياض، على الموقع الالكتروني:** hawra.alwehda.gov.sy/ بتاريخ 2012/04/21.على الساعة 14سا و 45د.

22. مولود حشمان، مسلم عائشة، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1999-2004**، جامعة الجزائر

23. نورة بنت عبد الرحمن اليوسف، **ارتفاع وانخفاض أسعار النفط من عام 1970 إلى عام 2008** ، (أوراق عمل، .كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية)، جوان2008

24. هواري عامر،قاسم حيزية، السياسات **الإقتصادية في الجزائر بين خلق البطالة ومكافحتها، (**مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول:"السياسات الاقتصادية الراهنة في الجزائر الواقع و التحديات،أيام 12/13 نوفمبر ،جامعة سوق أهراس، 2013.

25. **الاستثمار في قطاع الطاقة في الدول العربية-واقعه وآفاقه-** ، (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، دراسات إدارية إقتصادية، الادراة الاقتصادية، سبتمبر2010،

26. **تطورات الاقتصاد العربي خلال عامي 2014 و 2015**،، الأمانة العامة لإتحاد المصارف العربية،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/08/17 : http://www.uabonline.org/ar/magazine

27. **بحوث كامكو والبنوك المركزية لدول التعاون الخليجي** ،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2014/07/28 على الساعة 16h48: http://www.kamconline.com/

28. **بطالة في العالم العربي**، إتحاد المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث، ،على الموقع الالكتروني بتاريخ 2014/09/14: http://www.uabonline.org/en/research/economic

29. **الطاقة والتعاون العربي** ،الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة،ديسمبر،2014...

30. **الطاقة والتعاون العربي** ،الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة،ديسمبر،2014

31. **الطاقة والتعاون العربي** ،الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية ، مؤتمر الطاقة العربي العاشر،أبوظبي-دولة الإمارات العربية المتحدة،ديسمبر،2014.

32. الطاقة والتعاون العربي، الورقة القطرية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية :مؤتمر الطاقة العربي الثامن، ، الأردن، ماي 2006.

33. المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، **مشروع التقرير حول الظروف الاقتصادي والإجتماعي**، للسداسي الثاني من سنة 2002 الدورة العامة السابعة عشر، ماي 2000.
34. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: النشرة الرسمية رقم 09، الدورة الخامس عشر المنعقدة يومي 15 و 16 ماي 2000، تاريخ النشر جانفي 2001
41. البرنامج التكميلي لدعم النمو ، بوابة الوزير الأول / www. Premier _ ministre . you . dz / avabe / media / pdf /textere E ssentiels /progpilar /progcroissance . pdf
42. : **أسعار البترول في التسعينات بين التحسن والهبوط وأثرها على الاقتصاد العالمي**،كتاب مقاتل من الصحراء، على الموقع الالكتروني: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Ektesad8/Petrol/sec07.doc_cvt.htm

- **التقارير**

1. برنامج الأمم المتحدة الانمائي،تقرير التنمية التنمية البشرية لعام2004، 2012
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **الإستدامة والإنصاف مستقبل أفضل للجميع**، تقرير التنمية البشرية 2011
3. الأمم المتحدة/صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية/ التقرير السنوي لعام 2004/ نيويورك/2004
4. برننامج الأمم المتحدة **الإنمائي،نحو دولة تنموية في المنطقة العربية**، تقرير تحديات التنمية في المنطقة العربية 2011
5. برنامج الأمم المتحدة الانمائي،**تقرير التنمية الانسانية البشرية لعام 2009**
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،تقرير التنمية الإنسانية العربية2008
7. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، **تقرير المعرفة العربي للعام2009**
8. : برنامج الأمم المتحدة،**تقرير توقعات البيئة العالمية (البيئة من أحل التنمية)**،2007،
9. برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير الأهداف الانمائية للألفية 2015
10. التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لبنك الجزائر2014،2008.
11. البنك الدولي، **تقرير التنمية لعام 1994 (البنية الأساسية من أجل التنمية)**،مؤشرات التنمية الدولية
12. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2008.**
13. التقرير العربي الموحد لعام2010،**الفصل السادس:التطورات المالية**
14. تقرير العربي الموحد,**الفصل العاشر:تطور السوق البترولية العالمية وتأثيراتها على الإقتصادات العربية** ,صندوق النقد العربي،2011
15. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك الثالث والثلاثون،2006،
16. تقرير الأمين العام السنوي لمنظمة أوابك الحادي والثلاثون،2004
17. تقرير الأمين العام السنوي الأربعون لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك،الكويت ،2013
18. التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)،2014
19. **تقرير شهري حول التطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء**،منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،أفريل 2015
20. **تقرير التطورات الاقتصادية و الاجتماعية بدولة الامارات العربية المتحدة (2005-2010)**، قطاع شؤون السياسات الاقتصادية(إدارة التخطيط و دعم القرار)، إصدار 2012 على الموقع الالكتروني: www.economy.ae
21. **التقرير السنوي لمنظمة الأوابك،2014**
22. التقرير الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية البشرية 2003.
23. تقرير صندوق النقد الدولي حول التطورات الاقتصادية العالمية، على الموقع الالكتروني : http://www.imf.org/ /
24. *تقرير صندوق النقد الدولي حول **الدول العربية التي قد تفقد احتياطياتها خلال 5 سنوات**،على الموقع الالكتروني**تاريخ 2015/10/12: - http://www.royanews.tv/articles/63206***
25. تقرير عام المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 ، (المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر 1986)،.
26. التقرير الاقتصادي الدولي والعربي ، مقدم إلى الدورة السابعة،والعشرين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي،تونس من 03-05 سبتمبر1979،جامعة الدول العربية،ص176،175.
27. تقارير الديوان الوطني للاحصاءات
28. **بيانات البنك العالمي على الموقع الإلكتروني : http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet**
29. **سوناطراك، التقرير السنوي، 2004**
30. **سياسات التحفيز الاقتصادي (Fiscal Stimulus Plans) في دول مجلس التعاون الخليجي ، إدارة بحوث الاستثمار في شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو)**، على الموقع الالكتروني بتاريخ 2013/06/15 على الساعة 23h14:http://www.kamconline.com /
31. صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2000**.
32. صندوق النقد العربي: **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2004**.

33. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: النشرة الرسمية رقم 09، الدورة الخامس عشر المنعقدة يومي 15 و 16 ماي 2000، تاريخ النشر جانفي 2001.
34. **مشروع التقرير حول إشكالية إصلاح المنظومة المصرفية**:عناصر من أجل فتح نقاش اجتماعي،المجلس الوطني؛ الاقتصادي و الاجتماعي،الدورة السادسة عشر،نوفمبر2000
35. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: النشرة الرسمية رقم 11، والدورة السابعة عشر، 2001.
36. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: **ملخص حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي للأمة لسنة 2008**، قسم الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009،
37. **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**،تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001،
38. ميثاق الجزائر 1964 ، **نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، اللجنة المركزية للتوجيه**، (المطبعة الوطنية الجزائرية، الجزائر،1964
39. الميثاق الوطني 1976 ، **منشورات جبهة التحرير الوطني**،مطبعة المعهد التربوي الوطني، الجزائر1976
40. نشرة الإحصاءات الإقتصادية للدول العربية، صندوق النقد العربي،2015.
41. **وزارة الطاقة والمناجم، الجزائر، حوصلة قطاع الطاقة والمناجم (2000-2005)**
42. ***تقرير صندوق النقد الدولي حول*** *الدول العربية التي قد تفقد احتياطياتها خلال 5 سنوات،**على الموقع الالكتروني**بتاريخ 2015/10/12:*
- *http://www.royanews.tv/articles/63206*

- **القوانين والمراسيم:**

1. **وفقا للمادة10، من قانون رقم 2000-02**،المؤرخ في 2000/07/27، المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية،العدد37 المؤرخة في: 2000/07/28

2. **وفقا للمادة 25** ، من الأمر رقم **06-04 المؤرخ في:2006/06/05**، المتضمن قانون الملية التكميلي لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد47، المؤرخة في 2006/06/9.

ثانيًا : المراجع باللغة الفرنسية:

•Les livres :

1. Abdelhamid Brahimi , **Stratégie de développement pour l'Algérie (Défis et enjeux**,économica , Paris,1991
2. Abedelatif Rebah,**Sonatrach "Une Entreprise pas Comme Les Autres**, Casbah Ed,Algerie,2006.
3. Abedelkader Sid Ahmed,**Croissance Et Développement(Le Développement En Pratique L'Expérience Des Economies Du Tiers-Monde Depuis 1945)**,O.P.U,Tome 02, 2ème Ed, Algérie,1981
4. ....., **Economie Arabe à l'heure des Surplus Pétroliers**, Institut De Sciences Mathématiques et Economiques Appliqués, Paris,1975
5. Abederrahmane Mebtoul,**L'Algérie Face Aux Défis De La Mondialisation**, O.P.U,Algérie,2002
6. Ahmed Benbitour, **L'Algérie Au Troisième Millénaire(Défis Et Potentialités)**, (Edition Marinoor, Algérie,1998),P89
7. Allain Perrodon,**Geologie de pétrole**, Presses Universitaires de France,Paris,1966
8. Amor Khelif ,**Dynamique Des Marchés Valorisation Des Hydrocarbures,** Imprimerie SARP, Algéie,2005:
9. : Anderaew Harrison,Ertugrul Dalkiran Et Ena Elsy,**traduction** : Siméon Fongang, **Business International Et Mondialistion(Vers Une Nouvelle Europe**,Edition DE Boek Université, Belgique,2004
10. Antoine ayoub **: petrole economie et politique** , ed economica, paris, 1996
11. Beat Burgemenmeier, **Politique Economique Du Développement Durable**, , Ed De Boeck Université,Belgique, 2005Anderaew

12. Benattig Rach**id, Développement Economique et lutte Contre la Pauvreté En Algérie**, Centre de Recherches En Economie Appliquée , Algérie, 1981
13. *Bourbounnais R . et Terrraza M. , **Analyse des séries temporelles en économie** ,(presse universitaires de France , premiere édition , 1998.*
14. Carnot Nicolas Et Hagege Catrine**,"Le Marché Pétrolier**",Economie Et Prévision,2004/2005,N^{0}166
15. Fernand Matterrt , **Finances Et Développement Une Approche Historiques**, Edition Cujas,No02,Paris,1974
16. Hamid Bali, **Infalation Et Mal-Developpement En Algérie**, O.P.U,Algérie,1993
17. Harrison,Ertugrul Dalkiran Et Ena Elsy,**traduction** : Siméon Fongang, **Business International Et Mondialistion(Vers Une Nouvelle Europe**, Edition DE Boek Université, Belgique,2004
18. Hocine Benissad , **l'Ajustement structural** ,Ed : opu, Alger ,1999
19. Lardic. S, Mignon. V, "**Econométrie des séries temporelles macroéconomiques et financière**", Economica , Paris , 2002
20. : M.L Jhingan ,**The Economics Of Development And Planning**, (Vrinda Publications,32nd Revised and Enlarged Edition,1999
21. M.Torado **,Economic Development**, Seventh edition,Addisonwesly,2000
22. Mohamed Abedelatif Boucherara, **La Croissance Econimique Des Grands Nations 1914-2000**, Centre De Publication Universitaire, Algérie,2002
23. **Michel Ghirtman , Les firmes multinationales**, PARIS, édition Bouchene,
24. Mohamed Sari, **Algérie ,Horizon2020 (Vers Une Autonomie Economique Minimale**, Imprimerie El-Maaref,Algérie ,2002.
25. P.Wutthier,**Raffinage et Génie Chimique Le Pétrole,** Tome1 ;France,1987.
26. Percebois Jacques, "**Energie Et Théories Economiques,A propos de quelques débat contemporains**", Ed Cujus,Paris,1997
27. Régis Bourbonnais,**Econométrie** ;Dunod Ed,5ème ed,Paris ;2003.
28. Régis Bourbonnais,**Econométrie**, Dunod Ed,5ème ed,Paris ,2003.
29. SidAli Boukrami**, La Finance Internationale(Vues D'un Economiste du Tiers-Monde**,O.P.U,Algérie
30. SidAli Boukrami**,La Finance Internationale**,(O.P.U,Algerie,2ème edition,1981),P31
31. V.Proskouriave,A.Drabkine**, La chimie du pétrole et du et du gaz,** (traduction française Editions Mir,Moscou, 1983),P47
32. Vinod Thomas Et Autres traduit par Olivier Ferrier,**Qualité De La Croissance**, Ed De Boeck Université,Belgique, 2002

- **Les Thèses : -الرسائل** :

1. Haoua Kahina,**L'impact des fluctuations du prix du pétrole sur les indicateurs économiques en Algérie**, Mémoire En vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences économiques,université Mouloud Memmeri,Tizi-Ouzou,2012,
2. Hilel Hamadache, " **Rente pétrolière et évolution du secteur agricole en Algérie- Syndrome hollandais et échangeabilité "** ,Thèse de Master of science, CIHEAM – IAMM n° 103 - Montpellier, 2010.

- **Dictionnaires Et Encyclopédies :**

• المعاجم القواميس و الموسوعات:

1- Revenue , the free dictionary :,www.financial-dictionary.thefreedictionary.com, site consulté le : 12/02/201 2

• البحوث،المجلات و الدوريات :

Les articles, Revues et Périodiques :

1. Carnot Nicolas Et Hagege Catrine**,"Le Marché Pétrolier**",(Economie Et Prévision,2004/2005,N^{0}166.
2. Cherifa Bouchaour & Hussein Ali Al-Zeaud (2012). **Oil Price Distortion and Their Impact on Algerian Macroeconomic**, (International Journal of Business and Management; Vol.7,No. 18
3. Christelle Zeng, **FLUCTUATIONS ET CRISES**,Sur le Site : http://jeromevillion.free.fr/AEHSC_Ressources/Documents_AEHSC/Chapitre_CrisesFluctuations_CZ.pdf , Consulté le 12/11/2013,à 16h48.
4. Jacques Percebois, « **Energie Croissance Et Calcul Economique** » Revue d'Economie,No3,Mai1978
5. Jean Marie Chevalier , **Eléments Théoriques D'introduction à l'économie du pétrole** ,Revue d'Economie Politiques ,No :2,85, 1975
6. Jen Michel Charpin, **La Notion Economique Et la Notion Fiscale De Valeur Ajoutée**,Revue De Sciences Financieres,No02,Avril-juin1973
7. Jean-Pierre Potier, **J. A. Schumpeter, le cycle et les crises**, Cycle de conférences ,université de Lyon,P02, sur le site : co.univ-lyon2.fr/IMG/pdf_Schumpeter_.pdf, consulté le 20/01/2012 à 22h15.
8. Mohamed Meziani,**Plus de 13.5Melliard de dollars de recettes pétrolières entre janvier et avril2009**,9ème Conférence annuelle de **groupe** Sonatrach1, 15-16-17juin2009,Oran ,Algerie,P4.
9. Uzunidis Dimitri et Bailly Michel Alexandre, « **Politiques de recherche et innovation militaire Ressource**: Schumpeter **versus Smith aux Etats-Unis et en Europe », Laboratoire** Redéploiement Industrie *et Innovations*, Université du Littoral Côte d'Opale 2005/1 no 21.
10. Mohamed Meziani,**Plus de 13.5Melliard de dollars de recettes pétrolières entre janvier et avril2009**,9ème Conférence annuelle de groupe Sonatrach1, 15-16-17juin2009,Oran ,Algerie
11. **Sonatrach la revue** éditée par la direction communication et stratégie d'image, N49,Mars2006,.
12. ***SEDDIKI MALIKA*** ,**Investissements Publics Et Gouvernance En Algerie : Quelle Relaion** ; Collloque International : Evaluation des effets des programmes d'investissements publics 2001-2014 et leurs retombées sur l'emploi , l'investissement et la croissance économique,11et 12 mars 2013,Faculté Des Sciences Economiques,Commerciales Et Sciences de gestion université Sétif 1
13. : Suzanne Tremblay**, DU CONCEPT DE DÉVELOPPEMENT AU CONCEPT DE L'APRÈS-DÉVELOPPEMENT TRAJECTOIRE ET REPÈRES THÉORIQUES**, Collection « Travaux et études en développement régional » , Université du Québec à Chicoutimi, Bibliothèque nationale du Québec Décembre 1999.
14. Richard C.Levin And Perterc.Reiss,**Tests Of Schaumpeterian Model OF R Et D And Market Structure**, Sur le site : http://www.nber.org/chapters/c10049.pdf, Consulté le 14/03/2012 à 22h05

15. : Stephen Jen: The Definition of a Sovereign Wealth Fund , Morgan Stanley, October 2007) sur le site : http://sovereignwealthfunds.files.wordpress.com//thedefinition- of-a-sovereign-wealth-fund-morgan-stanley-.pdf;consulté le 21/12/2011 à 22h30.
16. Phillipe Aghion, **Les défis d'une nouvelle théorie de la croissance**, (La revue de L'Actualité économique vol 78 ; n°4,2002), PP 468-471, sur le site : http://id.erudit.org/iderudit/007261ar, consulté le 23/07/2012 à 15h38.
17. IFSL RESEARCH : **SOVEREIGN WEALTH FUNDS 2008**; APRIL 2008,Sur le Site :
18. (www.ifsl.org.uk/upload/CBS_Sovereign_Wealth_Funds_2008.pdf);consulté le17/12/2012 à22h44
19. Sovereign Wealth Fund Institute **: Linaburg-Maduell Transparency Index** , sur le site : (http://www.swfinstitute.org/research/transparencyindex.php);consulté le 21/11/2012à14h53.
20. **Sonatrach la revue,** ,(éditée par la direction communication et stratégie d'image, N49,Mars2006

• **التقارير:**

- **Les Rapports :**

1. *Alain Demarolle* , **,** ***Johanet Henri***,**Rapport Les Fonds Souverains,(** France,Ministère de L'économie, de L'Industrie et de L'Emploi ,2008) ,Sur le Site : http://www.ladocumentationfrancaise.fr/var/storage/rapports-publics/084000299.pdf,consulté le : 12/11/2012 à17h45

2. Annual statistical Bulletin 2014, , site officiel de l'OPEC:www.opec.org ,site consulté le 13/08/2015 ;16:45

3. BP,Statistical Review Of World Energy, 2013

4. Financial revenues, central statistique office :www.stat.gov.pl site consulté le : 12/02/2012

5. Le rapport annuel De la Banque D'Algerie 2001,2004 ,2009,2013,2014

6. O.N.S : Rétrospective Statistique (1970- 2002), édition 2005

7. Programme Quinquennal des Investissements Publics 2010 – 2014, AGENCE NATIONALE DE DEVELOPPEMENT DE L'INVESTISSEMENT,2010,Sur le Site : *www.andi.dz,visité le : 21/05/2014 a 22h43*

8. Services du chef du gouvernement, Le plan de la relance économique 2001 – 2004, les composantes du programme

9. *Le FMI intensifie ses travaux , **Bultin du FMI en ligne**,04Mars2008, sur le site :* www.imf.org/imfsurvey, consulté le 22/01/2012 à 23h40,P1

10. Lee Hudson Teslik : **Sovereign Wealth Funds**,(Updated: January 28. 2009, www.cfr.org-publication-15251.htm), consulté 18/012/2012 à 21h40

11. International Monetary Fund : **Sovereign Wealth Funds - A Work Agenda** , Prepared by the Monetary and Capital Markets and Policy Development and Review Departments, February 29,(2008) ,sur le site : http://www.imf.org/external/np/pp/eng/.pdf ,consulté le 12/01/2012 à 19h35

12.IMF, staff country reports N 96/71, august 1996 - October, 2000 – February 2005 – march 2006 – march 2007, January 2012, Country Report No. 12/21

13.: **Norges Bank Investment Management: Ten years of NBIM** , (Norges Bank ; Investment Management, Annual Report 2007 , Published 25.03.2008) ,sur le site : (http://www.norges-bank.no/templates/report__68491.aspx), consulté le 15/01/2012 à22h48.

14. Ministère de l'énergie et des mines**, bilan des réalisations du secteur de l'énergie et des mines,** 2011, 2012. P.39.

15. Ministère des finances , **noted'information : fonds se régulation des recettes** (FRR), 2008 : p :02.

16.Monthly oil Market report, December 2010, p :71, site officiel de l'OPEC : www.opec.org ,site consulte le : 26/12/2012, 18 :00

17. Petroleum Economist : november 1979 .

18.Plan quadriennal 1970-1973, rapport général, P47,Sur le Site : http://aan.mmsh.univ-aix.fr/Pdf/AAN-1970-09_32.pdf , consulté le 21/08/2013 à09h10.

19.Rapport Banque D'Algérie 2004,2009,2014

20.Situation du Fonds de Régulation des Recettes, Ministère des finances , Mis à jour le mardi 7 avril 2015 06:35,Sur le site : http://www.mf.gov.dz/

21. Statiques Monétaires De la Banque d'Algerie2009.

22.IEA.World Energy Investment Outlook2003

23. :1'ETUDE BEA,Direction de la communication,**Le marché Financier** Alger,BEA,Juin1994

- **مواقع الانترنت:**

1. **المفاهيم المتعددة للفقر**، إعداد اللجنة المشرفة على تنظيم الندوة الإقتصادية الدولية على الموقع الالكتروني بتاريخ2013/02/10: http://islamfin.go-forum.net/t9-topic
2. نظريات التنمية الاقتصادية ، ويكيبديا الموسوعة الحرة 2011، على الموقع : http://ar.wikipedia.org/wiki، بتاريخ 2011/06/12 على الساعة : 15سا و 45د
3. **صناديق الثروة السيادية واثرها على الاستقرار العالمي**, الموقع الالكتروني: http://syriasteps.com/index.php?d=131&id=21098
4. **ا لصناديق السيادية في مواجهة الأزمات المالية العالمية.. الفرص والمحاذير**، على الموقع الالكتروني: http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=206508,consulté le : 21/10/2013 à15h46
5. البريك خالد ،**الوقود الأحفوري سيظل مهيمنا على الطاقة**، الموقع الرسمي لجريدة الوطن الكويتية: www.alwatan.com تاريخ الزيارة: 2012/12/17، الساعة : 23:15
6. الإدارة العامة للدراسات والتخطيط، **الصناديق السيادية العربية**، ص1، نقلا عن الموقع: www.mme.ps تاريخ الزيارة : 2011/02/09 ، الساعة: 16:00
7. **احتياطي النفط الفينزويلي** ، www.forexrcs.ae ، تاريخ الدخول: 2014/12/20 ، الساعة : 18:43.
8. بابلو بينافيدس ، **هل ينفذ البترول ؟** ، الموقع الرسمي لقناة الجزيرة ، http://aljazeera.net ،
9. ابراهيم بن عبد العزيز المهنا على الموقع : http://www.aawsat.com Consulté le 25/01/2012 à 14h46
10. ابراهيم علوش على الموقع : http://www.aljazeera.net le 11/04/2012 à18h08
11. أنس بن فيصل الحجي على الموقع: http://www.alaswaq.ne consulté le 12/04/2012 à16h56
12. **بيانات البنك العالمي على الموقع الإلكتروني: http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/,consulté le 12/09/2014 à22h35**
13. تركي فيصل الرشيد, **تسليط الضوء على الصناديق السيادية** , الموقع الالكتروني:www.hawamer.com
14. جلال خشيب، **النمو الاقتصادي (مفاهيم ونظريات)**، ص17، شبكة موقع الألوكة: http://www.alukah.net/culture/0/79530/، بتاريخ 2015/03/24
15. رابح أرزقي ، و عدنان مزارعي، و براساد أنانذاكريشنان، **صناديق الثروة السيادية في عصر النفط**،على الموقع الالكتروني: consulté le, http://blog-montada.imf.org/?p=3776:27/10/2015
16. رغد زكي قاسم السعدي، مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية. http://econ.to-relax.net
17. فهد الثنيان،**أسعار النفط المرتفعة عززت نمو الصناديق** ، الرياض الاقتصادي على الموقع الالكتروني: http://www.alriyadh.com/858439
18. صلاح الدين حامد على الموقع:http://www.alsabaah.com consulté le 11/04/2012 à15h20
19. فهد الثنيان،**أسعار النفط المرتفعة عززت نمو الصناديق الخليجية**، الرياض الاقتصادي على الموقع الالكتروني: http://www.alriyadh.com/858439
20. محمد الفضل نجم الدين على الموقع: http://www.sudanradio.info consulté /2012à 19h25
21. محمد حسن يوسف على الموقع:http://www.saaid.net/ consulté le 06/04/2012
22. **مانع سعيد العتيبة على الموقع : http://www.alaswaq.net consulté le 15/01/2012 à 22h15**
23. هواري المعمري على الموقع :http://www.ypcye.com consulté le 14/03/2012 à 12h45
24. وائل الخطيب, **صناديق الثروة السيادية أدوات مؤثرة في الاقتصاد العالمي**, الموقع الالكتروني: www.uaeec.com
25. وليد خدوري على الموقع: http://www.aljaml.com consulté le 09/04/2012 à13h30
26. عبد الله جمعة الحاج على الموقع: http://www.siironline.org/ consulté le 12/04/2012 à17h37
27. عبد الرحيم الطويل،7أسباب أدت إلى تراجع أسعار النفط، على الموقع الالكتروني بتاريخ 2015/02/06 : http://www.albayan.ae/economy/the-world-today/2014-11-15-1.2244484
28. **السعر العادل الذي تبحث عنه أوبك**، الموقع الرسمي لقناة الجزيرة: www.aljazeerz.net، تاريخ الزيارة : 2012/12/26، الساعة : 22:30
29. **وزراء النفط العرب: 100دولار للبرميل سعر عادل**، www.islawtoday.net، تاريخ الزيارة: 2012/12/27، الساعة : 13:00
30. الموقع الالكتروني:http://www.almowatennews.com/news.php?action=view&id=16634
31. Alexis Karklins-Marchay, *Joseph Schumpeter, Vie - Œuvres - Concepts*, 2004, Ellipses, ISBN 2-7298-1372-1 sur le site : http://www2.cndp.fr/RevueDEES/, consulté le 12/01/2012 à 20h45.
32. **CROISSANCE ET DEVELOPPEMENT CHEZ J.A. SCHUMPETER, sur le site : http://www.ac-limoges.fr/ses/IMG/pdf/SCHUMPETER_Dassier.pdf, consulté le 18/06/2012 à 22h57,p7.**
33. L'évolution des cours du pétrole depuis 1970,Sur le Site : http://www1.rfi.fr/actufr/articles/102/article_67012.asp ,consulté le 12/07/2012 à 15h30
34. **L'évolution des structures économiques du monde arabe**, sur le site **:** http://www.tifawt.com/economie-et-gestion/l%E2%80%99evolution-structures-economiques-monde-arabe/, consulté le 11/05/2012 à22h38.

35. **Les marchés spot du pétrole** . www.investir-pétrol.com ; site consulté le 23/12/2012 , 13 :44
36. **les flambées des cous du pétrole** , www.e-economie.com , site consulté le : 23/12/2012/, 22 :17.

37. **Les indicateurs de développement**, sur le site: http://www.over-blog. com/ Quels sont _ les _ indicateurs du developpement_economique_en_France_guide_pratique-1095203869-art147044.html , consulté le : 13/01/2012 á 15h56.
38. Pascal Bailly, La Relation entre progrés et croissance chez Shumpeter, sur le site : http://www.ac-grenoble.fr/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/schumpeter.pdf, consulté le 16/06/2012 à 22h25.
39. **PIC PÉTROLIER, PIC DE LA DETTE ET HYPERINFLATION: PETIT RÉSUMÉ, Sur le Site :https://thibaultdelamotte.wordpress.com/2011/04/,consulté ,le 21/11/2014 à191h22**
40. SCHUMPETER**, La relation entre le progrès technique et croissance chez Shumpeter , Cours shumpeter** sur le site : ww.ac-grenoble.fr/disciplines/ses/Content/Pratique/terminal/specialite/schumpeter.pdf, consulté 12/09/2012 à22h48.
41. **SCHUMPETER: LE PROGRES TECHNIQUE ET Evolution economique** Cours shumpeter,sur le site : http://sesalaprovidence.free.fr/specialite/Schumpeter/Schumpeter%20cours2009%20et%20fiche%20voca.pdf , consulté le12/09/2012 à22h48.
42. **Oxford report :world oil reserve at tipping point** , http://www.energybulletin.net/ , site consulté le :18/12/2012, 15 :30
43. **http://www.journaldunet.com/economie/industrie/prix-des-metaux.shtml**
44. http://www.cler.org/Livre-Energie-changeons-de-cap,consulté **le : 15/08/2015 à22h30**
45. http://www.iwg-swf.org/index.htm, , consulté le 18/12/2011 à 22h32 :
46. **15 Composite Indicators of Development**, P111 , sur le site : www.worldbank.org/depweb/beyond/.../beg, consulté le 21/12/2011 á 19h45**,**
47. http://olom.info/ib3/ikonboard. Consulté le 05/04/2012 à 17h18
48. http://www.rasgharib.net consulté le 31/03/2012 à11h43
49. http://www.geo2all.com consulté le 24/03/2012 à08h43
50. http://www.bank-of-algeria.dz/rapport.htm88
51. www.ons.dz-
52. **Sovereigh wealth fund Ranking December2010,** site officiel de l'institut des fonds souverains , www.swfinstitute.org site consulté le :08/02/2012, 23 :00
53. **Sovereigh wealth fund Ranking December2010,** site officiel de l'institut des fonds souverains , www.swfinstitute.org site consulté le :08/02/2012, 23 :00
54. http://www.wtrg.com/oil_graphs/oilprice1970.gif,consulté le 12/05/2013 à 20h05
55. collection Microsoft Encarta 2009 « pétrole »
56. **http://www.sasapost.com/how-oil-price-drop-affect-gulf-economics, consulté le 26/04/2015 à14h45**

ns/Forms/AllItems.aspx http://faculty.ksu.edu.sa/NourahAlyousef/Power%20Point%20Presentatio **.57**

58. http://oissama.yoo7.com**,**consulté le 24/02/2012 à 23h47
59. http://www.moqatel.com consulté le 04/04/2012 à 00h45
60. http://www.vipxvip.org consulté le 15/03/2012à 22h45
61. http://ar.wikipedia.org
62. http://forum.merkaz.net/t36550.html, consulté le 13/03/2012 à 9h43
63. http://www.thegulfbiz.com consulté le 07/03/2012 à 22h35
64. http://forum.3rbdream.net , consulté le 10/04/2012à13h45
65. http://www.drabid.net/, consulté le 10/04/2012 à13h20
66. http://billad-13.maktoobblog.com

67. http://www.moheet.com/ consulté le 03/05/2012 à 16h37

فهرس المحتويات

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	التنقيب عن البترول عن طريق المسح الجيوفيزيائي الزلزالي(السيزيمي)	05
02	نشاط المسح الزلزالي في مختلف مناطق العالم خلال الفترة 2009-2013	06
03	تحديد الطية المحدبة بطريقة الجاذبية .	06
04	امتداد البترول في الطبقات الأرضية	08
05	مراحل الصناعة البترولية	11
06	الاستثمارات العالمية الإجمالية في الصناعة البترولية	12
07	تشكل البترول داخل الطبقات الرسوبية.	18
08	اجمالي استهلاك الطاقة خلال عام 2013	26
09	توزيع الطلب على المنتجات البترولية حسب استخدامات قطاعات النشاط الاقتصادي في العالم (ما يعادل مليون طن من البترول)	27
10	حصة الشركات البترولية العالمية حسب الدول الأم ضمن قائمة أقوى عشر شركات عالمية وفق عدد الشركات وحجم الإيرادات وحجم الأرباح والعاملين عام2008	40
11	إحتياطي الفحم الحجري في العالم نهاية 2012 (%)	48
12	توزع إنتاج الفحم الحجري في العالم نهاية 2012 (%)	48
13	نسبة إجمالي الطاقة الفوتوفولطية المركبة في بعض الدول إلى إجمالي الطاقة المركبة في العالم في عام 2012	50
14	عرض البترول والطلب عليه في الأجل القصير	56
15	عرض البترول والطلب عليه في الأجل الطويل	57
16	نمو حجم أصول الصناديق السيادية خلال الفترة 1997-2007	71
17	أنواع صناديق الثروة السيادية	73
18	رصيد دول الاحتياطي العشر الكبرى موزعا مابين الاحتياطي الرسمي والصناديق السيادية	80
19	الصناديق السيادية في العالم حسب المناطق	85
20	الصناديق السيادية في العالم حسب مصادرها	85
21	تطور متوسط الأسعار السنوي للنفط خلال الفترة 1970-2005	95
22	تطور إنتاج النفط الخام في الدول العربية 2006-2010	96
23	المعدل الاسبوعي للسعر الفوري لسلة خامات أوبك 2014-2015	98
24	تطور إيرادات ومصروفات دول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)	102
25	نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي بدول الخليج لسنة 2013	104
26	العلاقة بين معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل نمو العائدات النفطية العربية	104
27	الفوائض المالية بدول الخليج في سنة 2013.	105

28	تقديرات إمكانية نفاذ الاحتياطات النقدية للدول النفطية في أقل من 5سنوات	106
29	المصروفات الجارية والإنفاق الرأسمالي لدول مجلس التعاون الخليجي (2000-2010)	109
30	أكبر الدول من حيث الاحتياطي الاجنبي	111
31	الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	113
32	التغير السنوي في إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي 2009-.2013	116
33	معدل إستهلاك الطاقة(%) في الدول العربية والمجموعات الدولية الأخرى عام :2012	130
34	نسبة الاحتياطات المؤكدة النفطية لدول الأوابك من إجمالي العالم	131
35	النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط (%) 2009-2013	131
36	تطورات أسعار النفط منذ1950 ومختلف الأزمات البترولية	132
37	تطور أسعار النفط بالدولار للبرميل في الفترة ما بين 1970 و 2017	136
38	أسعار النفط والغاز للفترة 1998- 2008:	140
39	الصادرات النفطية العربية خلال الفترة 2006-2010	141
40	تطور أسعار الذهب 1970-2011	146
41	تطور أسعار الذهب خلال الفترة 2006-2015	147
42	سمات (مظاهر) التخلف	154
43	مفهوم الفقر و مؤشراته	155
44	مفهوم التنمية الشاملة كما صاغه البنك الدولي	162
45	الانتقال بين دورتي حياة تكنولوجيتين	175
46	مراحل الدورة الاقتصادية	176
47	الدورات طويلة الأجل(دورات كوندرتياف cycles Kondratieff)	177
48	معدل توازن النمو في الأجل الطويل للانتاجية وفق شومبتر	180
49	المراحل الخمسة للنمو لدى روستو	185
50	الميزان التجاري والعائدات النفطية للدول العربية خلال الفترة 2000-2010	211
51	الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بالأسعار الجارية الإجمالي في الدول العربية 2010-2012 (دولار أمريكي)	213
52	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في الدول العربية2012012 (دولار أمريكي)	213
53	التوزيع الإقليمي لمستويات الناتج المحلي حسب فئة البلد	217
54	ارتفاع معدلات انبعاث ثاني أوكسيد الكربون في الدول العربية1990و2003	220
55	آفاق التنمية البشرية بحلول 2050 حسب سناريوهات المخاطر البيئية	220
56	قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية	226
57	إعادة هيكلة المؤسسات العمومية في الجزائر	246
58	استقلالية المؤسسة العمومية	249
59	تطور مختلف برامج الانعاش المعتمدة في الجزائر (2001-2014)	257
60	حصص أهم القطاعات المعنية بالبرنامج الاستثماري العمومي2010-2014	266

61	متوسط التضخم السنوي حسب فئات المنتجات	273
62	مؤشـــــرات المـالية العـــامة	275
63	تطور الميزان التجاري - الفترة 2000-2014	286
64	نسبة الإيرادات العامة النفطية و غير النفطية إلى الناتج المحلي الاجمالي	287
65	تطور أسعار النفط و اتجاه البطالة في الجزائر 1970-2010	289
66	ارتباط حجم احتياطي الصرف الأجنبي بتغيرات أسعار النفط خلال الفترة 1993-2010	291
67	تطور أسعار البترول مقارنة بسعر الصرف(أورو/دولار)	291
68	بيانات الناتج المحلي الاجمالي من الناحية الحقيقية خلال الفترة 1970-2011	292
69	تطور حصة الاستثمارات العامة من إجمالي الاستثمارات في الجزائر(1970-2010)	296
70	تطور رصيد الميزانية ورصيد صندوق ضبط الموارد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي2000-2011	302
71	الاقتصاد القياسي و علاقته بالعلوم الأخرى.	308
72	مراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي.	310
73	مناطق القبول والرفض لاختبار Durbin et Watson	314
74	دالة الارتباط الذاتي للنموذج الأصلي و النموذج المقدر	316
75	دالة الارتباط الذاتي للبواقي والبواقي الجزئية	316
76	التمثيل البياني للمتغيرات محل الدراسة	324
77	نتائج إحصائية (DW) للإرتباط الذاتي للأخطاء.	339
78	تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير	340
79	تطور معاملات الارتباط الذاتي للبواقي بالنسبة للنموذج التوازني في الأجل الطويل	340
80	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير	340
81	تطور معاملات الارتباط الذاتي لمربعات البواقي بالنسبة للنموذج التوازني في الأجل الطويل	340
82	نتائج إختبار دالة الاتباط الذاتي للبواقي ولمربعات البواقي في الأجل الطويل	341
83	نتائج إختبار دالة الاتباط الذاتي للبواقي ولمربعات البواقي في الأجل القصير	342
84	التمثيل البياني للبواقي و المقارنة بين القيم الفعلية،والتقديرية للنموذج بالنسبة للنموذج التوازني في الأجل الطويل	342
85	التمثيل البياني للبواقي و المقارنة بين القيم الفعلية،والتقديرية للنموذج بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير	342
86	نتائج اختبار جاك بيرا بالنسبة للنموذج التوازني في الأجل الطويل	343
87	نتائج اختبار جاك بيرا بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير	343

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
10	هيكلة المنتجات البترولية المتحصل عليها من برميل من النفط الخام	01
12	الاستثمارات العالمية المتراكمة في الصناعة البترولية	02
14	تاريخ اكتشاف النفط في عدد من أقطار العالم النفطية العربية منها والأجنبية	03
19	أنواع البترول و نسب المنتجات البترولية فيه.	04
21	تطور الاحتياطي البترولي في العالم حسب المناطق خلال الفترة 2006 – 2013	05
22	تطور احتياطي النفط الخام لدول أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2005-2013	06
23	احتياطي أكبر 15 دولة من النفط الخام في العالم لسنة 2013	07
24	تطور الإنتاج العالمي للنفط الخام خلال الفترة 2005-2013	08
25	تطور الإنتاج اليومي لأكبر 10 دول منتجة للنفط الخام في العالم للفترة 2009-2013.	09
27	الطلب على مصادر الطاقة الأولية	10
36	الدخل الصافي للشركات السبع الكبار 1978 - 1984	11
38	أهم معالم هيمنة أكبر الشركات البترولية العالمية " الشقيقات الخمس " عام2000	12
39	معالم أقوى الشركات البترولية العالمية متعددة الجنسيات ضمن قائمة أقوى خمسمائة شركة عالمية حسب حجم الأصول وإجمالي الإيرادات عام2008 .	13
43	الدول أعضاء منظمة الأوبك	14
48	إنتاج الفحم الحجري في العالم 2008-2012	15
51	تطور كمية عرض البترول الخام و نسبته في مجموع عرض الطاقة العالمي.	16
52	تطور المعروض النفطي العالمي للفترة 2005-2011	17
54	تطور الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2005-2011	18
81	تحليل لهيئة أبوظبي للاستثمار AIDA	19
82	تحليل للصندوق التقاعدي الحكومي النرويجي	20
83	تحليل الشركة الصينية للاستثمار (CIC)	21
84	ترتيب الصناديق السيادية في العالم حسب حجمها ودرجة شفافيتها لسنة 2010	22
85	أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم حسب تقديرات 2015	23
86	الصناديق السيادية للدول الأعضاء في منظمة أوبك لسنة 2010	24
91	تطور الأسعار المعلنة لنفط الشرق الوسط خلال الفترة (مارس1948-أكتوبر 1973).	25

فهرس الجداول

26	تطور انتاج النفط للدول العربية للأعوام 1960-1970	92
27	تطور انتاج النفط الخام لدول الأوبيك و الأوابك خلال الفترة (1973-1983)	93
28	تطور الأسعار المعلنة للنفط الخام لدول الأوبيك خلال الفترة 1973-1983	93
29	تطورات أسواق النفط العالمية خلال الفترة (2005-2013):	97
30	الفوائض المتحققة في البلاد العربية المنتجة للبترول عام 1975 و الفوائض المتوقعة لعام 1976	100
31	تقديرات البنك الدولي لعوائد الدول العربية المصدرة للبترول بين عامي 1975-1980	100
32	الميزانية العامة االدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2011-2014)	107
33	الميزانية العامة للدول العربية المستوردة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2011-2014)	108
34	الإيرادات والمصروفات الإجمالية لدول الخليج خلال الـ 11 سنة (2010-2010)	108
35	فوائض الموازنة العامة لدى بعض الدول العربية النفطية لعام 2013	110
36	الموازنة العامة العربية المجمعة (العجز أوالفائض) خلال الفترة2006-2010	111
37	ترتيب الدول العربية حسب إحتياطات النقد الأجنبي والذهب لسنة2014	112
38	الحساب الجاري للدول العربية المصدرة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%)	113
39	اجمالي إمددات دول أوابك 1980،1975،1974،1973 ونسبتها إلى الاستهلاك العالمي	115
40	عجز الحساب الجاري في الدول العربية المستوردة للنفط كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (%) خلال الفترة 2011-2015	118
41	تعداد السكان و النسبة المئوية لكل دولة من مجموعتي الدول العربية النفطية وغير النفطية في عامي 1970و1980	119
42	توزيع الفوائض المالية البترولية في الدول والمؤسسات الدولية من سنة 1974-1981	121
43	حجم اصدارات الدين القصير الأجل في الو.م.أ 1979	122
44	اجمالي استثمارات دول الأوبك في الو.م.أ في نهاية 1975	123
45	تقديرات الاستثمارات المطلوبة داخل المنطقة العربية	125
46	حجم ونسب استثمار الفوائض المالية البترولية خلال عام 1974	125
47	تطور أسعار صرف الدولار بالنسبة لبعض العملات الرئيسية خلال الفترة (1973-1978):	127
48	نسبة الاحتياطات النفطية المؤكدة لدول الأوابك من إجمالي العالم	131

فهرس الجداول

49	التغير في أسعار سلة الأوبك 2014-2015	135
50	العرض والطلب العالمي على النفط خلال شهر فيفيري2015	135
51	تطور الإنتاج الإيراني في الفترة ما بين أكتوبر 1978 وأكتوبر 1979	138
52	قيمة صادرات النفط الخام لدول أوابك 2009-2013	141
53	النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب العالمي على النفط	143
54	تطور إجمالي الأرباح الصافية لأكبر الشركات البترولية خلال الفترة (2009-2013)	143
55	جدول مقارنة بين آراء النظرية النيوكلاسيكية والنظرية الماركسية	174
56	عدد السكان ومساحة كل دولة من دول الوطن العربي	202
57	مقارنات لبعض الدول العربية بدول العالم في مجال التعليم والبحث والتطوير	205
58	معدل البطالة في عدد من الدول العربية (كنسبة مئوية من مجموع القوى العاملة)	207
59	الخصائص الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الإدارية للدول العربية	208
60	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية للمنطقة العربية2011-2015	208
61	الإيرادات الحكومية في الدول العربية خلا عامي 2009و2010	210
62	المديونية العامة الإجمالية للدول العربية خلال عامي 2009-2010	210
63	الأهداف الاستراتجية للتنمية لدى بعض الدول العربية	223
64	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد1960-1973	224
65	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 1980-2000	224
66	متوسط معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد 2000-2007	225
67	هيكل الاستثمارات في الخطة الثلاثية 1967-1969	237
68	هيكل الاستثمارات في الخطة الرباعية الأولى1970- 1973	238
69	توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي خلال المرحلة 1970-1973	239
70	توزيع الاستثمارات في الخطة الرباعية الثانية 1974- 1977	240
71	توزيع الاستثمارات على فروع القطاع الصناعي خلال المرحلة 1974-1977	241
72	استثمارات المخطط الخماسي الأول1980-1984	243
73	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة 1986-1988	247
74	استثمارات المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	250

فهرس الجداول

75	المخططات الوطنية الخمسة للتنمية وأهدافها	251
76	أهم مؤشرات التوازن الإقتصادي الكلي خلال 1993-2001	256
77	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي	259
78	السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	260
79	عدد المشاريع عند أواخر شهر ديسمبر 2003	261
80	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	263
81	توزيع المبالغ المالية الموجهة لدعم التنمية الاقتصادية	263
82	التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي 2010-2014	265
83	تطور كل من الناتج الداخلي الإجمالي والاستثمارات خلال الفترة(1967-1979)	267
84	تطور هياكل الإستثمارات الصناعية بالجزائر نسبة لإجمالي الاستثمارات	269
85	تطور معدل النمو للإنتاج الصناعي بين عامي 85-1988	270
86	تطور معدلات التضخم بين عامي 1981-1988	271
87	بعض مؤشرات الأداء الكلي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2014	272
88	مساهمة مختلف القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية خلال الفترة 2001-2014	273
89	توزيع السكان المشتغلون حسب قطاع النشاط الاقتصادي	274
90	مراحل تأميم قطاع المحروقات الجزائري	278
91	تطور الاحتياطيات المؤكدة من النفط في الجزائر بين 2000-2012	280
92	الاحتياطات المؤكدة من الغاز الطبيعي الجزائري 2000-2012	281
93	إنتاج النفط الخام في الجزائر خلال الفترة 2002-2012	281
94	إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي خلال الفترة 2002-2012	281
95	صادرات الجزائر من النفط والغاز خلال الفترة2002- 2012	282
96	أهمية الجباية البترولية في تمثيل الميزانية	285
97	نسبة صادرات المحروقات من الصادرات الإجمالية في الجزائر(2000-2014)	288
98	تحليل معدّلات النمو الاقتصادي في الفترة1975 -2011	292
99	تطور الاحتياطي المالي للدولة الجزائرية (بملايين الدولارات الأمريكية):	294
100	تطور حصة الاستثمارات العامة من إجمالي الاستثمارات في الجزائر(1970-2010)	296

فهرس الجداول

101	الناتج المحلي(الداخلي) الإجمالي خلال الطفرة النفطية الثالثة(2002-2017)	296
102	الاحتياطات الخارجية الرسمية (2002- 2014)	298
103	العلمليات المنجزة على صندوق ضبط الإيرادات	303
104	العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل	309
105	مقارنة بين الصيغ الرياضية المختلفة لنماذج الانحدار.	311
106	نتائج إختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة بإستخدام Augmented Dickey-fuller (ADF)	327
107	اختبار جذر الوحدة باستخدام Phillip-Perron (PP)	328
108	نتائج تقدير نموذج انحدار التكامل المشترك في الأجل الطويل	329
109	درجات تأخير البواقي	330
110	إختبار جذر الوحدة لسكون سلسلة البواقي بإستخدام Augmented Dickey fuller (ADF)	330
111	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	331
112	بعض المقاييس الاحصائية للنموذج المقدر في الأجلين الطويل والقصير	335
113	نتائج إختبار سيودنت للنموذج المقدر	337
114	نتائج إختبار *Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test* بالنسبة لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل	339
115	نتائج نتائج إختبار *Breush-Godfrey Serial Correlation LM Test* بالنسبة للنموذج الديناميكي في الأجل القصير	339
116	إختبار مشترك لمعنوية معاملات الارتباط الذاتي كمجموعة باستخدام إحصائية *Q-Stat*	341
117	نتائج إختبار *Hetroskedasticity Test ARCH* لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل	344
118	نتائج نتائج إختبار *Hetroskedasticity Test ARCH* للنموذج الديناميكي في الأجل القصير	344
119	نتائج إختبار *Hetroskedasticity Test White* لنموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل	345
120	نتائج إختبار *Hetroskedasticity Test White*للنموذج الديناميكي في الأجل القصير	345

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	إنتاج السوائل الهيدروكربونية عربيًا وعالميًا 2009-2013 (ألف برميل/اليوم)
02	المفاعلات النووية العاملة وقيد الإنجاز (نهاية 2012)
03	تطور انتاج النفط الخام لدول الأوبيك و الأوابك خلال الفترة (1973–1983)
04	تطور الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول النفطية وغير نفطية.
05	مدى تقليص بعض الدول النفطية (دول الخليج) نسبة الإعتماد على النفط كمورد للدخل
06	قيمة صادرات النفط الخام لإجمالي دول الأوابك
07	إمدادت العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي،الإجمالي والتغير
08	أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية 2000-2013
09	النمو الاقتصادي العالمي و نمو الطلب العالمي على النفط (2000-2006)
10	تصنيف أكبر شركات تكرير النفط في العالم جانفي/فيفري(2013-2014)
11	إيرادات وتكاليف التشغيل، والخصومات والضرائب وصافي الدخل للشركات النفطية الكبرى
12	تصنيف أكبر مصافي النفط في العالم،وحالة مشاريع إنشاء المصافي الجديدة في دول أوابك
13	قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية
14	هيكل إيرادات الميزانية ومؤشرات المالية العامة
15	تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1960-2017
16	جدول فيشر
17	جدول ديربن واتسن
18	جدول متغيرات الدراسة القياسية
19	جدول ستيودنت / كاي مربع

الفهرس

شكر وتقدير.

إهداء.

مقدمة.....أ-ط

I. الفصل الأول السوق العالمية للبترول و أسعار النفط.....1-64

تمهيد.....1

1- مفاهيم و مبادئ حول الصناعة البترولية 1-31

1-1 تعريف الصناعة البترولية،خصائصها ومراحلها.....2-12

1-1-1 تعريف الصناعة البترولية:.....2

1-1-2 خصائص الصناعة البترولية.....2

1-1-3 مراحل الصناعة البترولية.....3

1-2 مفاهيم أساسية حول النفط.....13-19

1-2-1 أصل النفط، مكوناته، تواجده.....13

1-2-2 أنواع البترول ومنتجاته وخصائصه.....18

1-3 تقديرات النفط في العالم..... 20- 24

1-3-1 الاحتياطي العالمي للنفط.....20

1-3-2 الإنتاج العالمي للنفط.....23

1-4الأهمية الاقتصادية للبترول و العوامل الرئيسية المؤثرة على تطوير قطاع المحروقات.....25-31

1-4-1 أهمية البترول الاقتصادية في عالمنا الحديث.....25

1-4-2 العوامل الرئيسية المؤثرة على تطوير قطاع المحروقات.....29

2- مكونات السوق العالمية للبترول:.....31-66

2-1 تعريف السوق العالمية للبترول، الخصائص ،التطور التاريخي، و الأشكال.....31-34

2-1-1 تعريف السوق النفطية وخصائصها وتطورها التاريخي.....31

2-1-2 أشكال السوق النفطية.....33

2-2 الشركات العالمية للبترول كأحد أهم الأطراف الفاعلة في السوق البترولية.....34-41

2-2-1 أبرز الشركات البترولية الاحتكارية..... 35

2-2-2 المميزات أو الخصائص الأساسية للشركات البترولية الاحتكارية.....41

2-3 الدول المصدرة (المنتجة) للبترول..... 42-45

2-3-1 منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC أو OPEP.....42

2-3-2 الدول (المنتجة /المصدرة) خارج الأوبك.....45

2-4 الدول المستهلكة(المستوردة للبترول).....46-50

2-4-1 سياسة الدول المستهلكة للنفط.....46

2-4-2 منظمة الطاقة الدولية و مصادر الطاقة البديلة.....46

2-4-3 مصادر الطاقة البديلة.....47

3- العرض و الطلب على البترول و تغيرات أسعار النفط:.....51-67

3-1 العرض البترولي للسلعة الخام.....51-53

3-1-1 مميزات العرض البترولي.....51

3-1-2 مرونة عرض البترول الخام.....53

3-2 الطلب على السلعة البترولية.....53-57

3-2-1 مفهوم الطلب البترولي.....53

3-2-2 العوامل المؤثرة على الطلب البترولي.....55

3-2-3 مرونة الطلب البترولي.....55

3-3 كيفية تحديد السعر البترولي و محدداته.....57-63

3-3-1 مفهوم السعر البترولي.....57

3-3-2 أنواع أسعار البترول.....58

3-3-3 أساليب تسعير البترول.....59

3-3-4 تحديد السعر العادل للنفط.....61

3-3-5 أسباب إرتفاع أسعار النفط.....62

خلاصة الفصل.....64

II. الصناديق السيادية ومصادر و استخدامات العوائد النفطية..... 65-149

تمهيد.....65

1- الدور العالمي و التمويلي للصناديق السيادية و أنشطتها..... 66-87

1-1 مفاهيم أساسية حول الصناديق السيادية و أنواعها.....66-73

1-1-1 النشـأة و التطور..... 66

1-1-2 مفهوم الصناديق السيادية وعوامل نموها..... 68

1-1-3 أنواع الصناديق السيادية و توجهاتها الجغرافية والقطاعية.....70

1-2 مبادئ وأهداف الصناديق السيادية..... 73-78

1-2-1 مبادئ الصناديق السيادية.....73

1-2-2- أهداف الصناديق السيادية).....75

1-2-3 دور وخطورة الصناديق السيادية (الجدل بخصوصها).....75

1-3 الدور التمويلي و العالمي للصناديق السيادية و أنشطتها.....78-87

1-3-1 دور ووزن الصناديق السيادية في النظام المالي العالمي.....78

1-3-2 أنشطة وفعاليات الصناديق السيادية.....81

2- مصادر العائدات المالية البترولية للدول العربية المصدرة للبترول.....88-113

2-1 طبيعة العائدات المالية النفطية العربية و العوامل التي أدت إلى تعاظمها.....88-100

2-1-1 مفهوم العائدات و الفوائض المالية البترولية.....88

2-1-2 طبيعة العائدات المالية النفطية العربية.....89

2-1-3 العوامل التي أدت إلى تعاظم العائدات البترولية 90

2-1-4 تقديرات فوائض و عوائد البترول العربي.....98

2-2 تأثير البترول على الهيكل المالي للدول العربية و انقسام العربي إلى مجموعتين بسبب تضخم عائدات البترول.....101-109

2-2-1 الهيكل المالي للبلدان العربية.....101

2-2-2-درجة تأثير البترول في تحديد الهيكل المالي للدول العربية.....103

2-3 مصادر العائدات والفوائض المالية العربية.....109-113

2-3-1 فوائض الميزانية.....109

2-3-2 الاحتياطات النقدية.....111

2-3-3 الأرصدة العامة.....113

3- استخدامات الأموال البترولية لدى الدول العربية المصدرة للبترول.....114-128

3-1 طبيعة وأسباب المشكلة المالية التي تعاني منها دول الفائض العربية.....114-119

3-1-1 طبيعة المشكلة.....114

3-1-2 أسباب المشكلة التي تعاني منها دول الفائض.....114

3-1-3 أسباب المشكلة التي تعاني منها دول العجز.....117

3-2 التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية بالخارج.....120-123

3-2-1 الجهات التي تنساب إليها الفوائض المالية العربية.....120

3-2-2 صور التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية بالخارج.....121

3-3 التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية داخل المنطقة العربية والدول النامية..124-126

3-3-1- التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية داخل المنطقة العربية.....124

3-3-2-التوظيفات المالية والاستثمارية للأموال البترولية بالدول النامية.....125

3-4 المخاطر التي تتعرض لها الأموال العربية المستثمرة في الخارج وترشيد توظيفها.....126-128

3-4-1 المخاطر المتعلقة بالتوظيفات المالية بجميع صورها.....126

3-4-2 المخاطر المتعلقة بالتوظيفات الاستثمارية المباشرة.....128

4- الطفرة النفطية و الأزمات البترول العالمية 129- 148

4-1 المفهوم الاقتصادي للأزمة و الأسباب التاريخية لأزمة الطاقة.....129

4-2 أزمات البترول التي مرت بها الدول العربية.....132

4-3 الطفرات النفطية الثلاثة: الظروف والنتائج.....136

4-3-1 الطفرتين النفطيتين الأولى والثانية.....136

4-3-2 الاتجاهات العامة لتوظيف أموال الطفرتين النفطيتين السابقتين.....139

4-3-3 الطفرة النفطية الثالثة 140

خلاصة الفصل الثاني 149

III. اتجاهات التنمية الاقتصادية و أهم عوائقها في الدول العربية.....150-234

تمهيد.....150

1- أساسيات حول التنمية الاقتصادية و مؤشراتها..... ..151-169

1-1 مفهوم التخلف، الفقر، النمو،و التنمية الاقتصادية.....151 -159

1-1-1 التخلف الاقتصادي،النشأة، التعريف ، و أهم سماته.....151

1-1-2 مفهوم الفقر، تصنيفاته، و أسبابه.....154

1-1-3 النمو ، التنمية و الرفاهية الاقتصادية.....157

1-2 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية و أبعادها.....159-163

1-2-1 التطور التاريخي لمفهوم التنمية الاقتصادية.....159

1-2-2 مستلزمات التنمية الاقتصادية.....162

1-3 مقاييس و مؤشرات التنمية الاقتصادية.....164-169

1-3-1 المعايير الاقتصادية (معايير الدخل).....164

1-3-2 المعايير الاجتماعية.....165

1-3-3المعايير الهيكلية.....167

2- نظريات و سياسات التنمية الاقتصادية.....168-185

2-1 مبادئ و اتجاهات نظريات التنمية الاقتصادية.....168-172

2-1-1 مبادئ نظريات التنمية الاقتصادية.....168

2-1-2 اتجاهات نظريات التنمية الاقتصادية.....169

2-2 نظريات النمو الاقتصادي.....170-185

2-2-1 نظرية النمو الكلاسيكية.....170

2-2-2 النظرية الكلاسيكية المحدثة (النيوكلاسيكية).....172

2-2-3 تحليل ماركس و الماركسيين.....172

2-2-4 نظرية شومبيتر في النمو الاقتصادي: (Joseph Schumpeter) 173

2-2-5النظرية الكنزية.....182

2-2-6 نظرية النمو الداخلية (نظرية النمو الجديدة T. de la croissance endogène) 184

2-3 التقسيمات الأساسية لنظريات التنمية الاقتصادية.....185-192

2-3-1 نظريات مراحل النمو. Théorie des étapes de la croissance.....185

2-3-2 نظريات التغيير الهيكلي.Les théories du changement structurel 188

2-3-3 نظريات التبعية الدولية. Les théories de la dépendance international.....191

2-3-4 نظرية الثورة النيوكلاسيكية المعاكسة:The Neoclassical Counterrevolution...192

2-4 استراتجيات التنمية الاقتصادية.....192-193

2-4-1 استراتيجية الدفعة القوية.....192

2-4-2 إستراتيجية أو نمط النمو المتوازن..... 192

2-4-3 إستراتيجية النمو غير المتوازن..... 193

2-4-4 الاستراتيجية المناسبة للظروف.....193

3- :تمويل التنمية الاقتصادية.....194-201

3-1 الموارد المحّلية و عوائقها.....194-196

3-1-1 مصادر الادخار الاختياري.....194

3-1-2 الادخار الإجباري.....195

3-1-3 عوائق مصادر التمويل الداخلي.....195

3-2 المصادر الخارجية لتمويل التنمية و عوائقها.....196-198

3-2-1 أشكال المصادر الخارجية لتمويل التنمية.....196

3-2-2 عوائق مصادر التمويل الخارجي.....197

3-3 التمويل عن طريق السوق المالية.....198-200

3-3-1 تعريف السوق المالية.....198

3-3-2 دور السوق المالية في التنمية الاقتصادية.....199

4- التنمية الاقتصادية العربية،الواقع،المشاكل، الحلول المستقبلية.....201-233

4-1 السمات المميزة لعملية التنمية في الدول العربية.....201-214

4-1-1 الخصائص الجغرافية والسكانية.....201

4-1-2 المميزات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للوطن العربي.....204

4-1-3 الواقع و المكانة الحالية للاقتصاد العربي من حيث مستوى التطور و النمو الاقتصادي....212

4-2 اتجاهات و انجازات الدول العربية في مجال التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية.....214-221

4-2-1 إستراتجية التنمية العربية.....214

4-2-2 انجازات الدول العربية في جانب التنمية الاقتصادية و الاحتماعية.....216

4-3 سياسات التخطيط التنموي ونماذج عن تطور بعض الهياكل الاقتصادية العربية 221-230

4-3-1 سياسات التخطيط التنموي في الدول العربية.....221

4-3-2 تقييم الدول العربية في مجال التخطيط التنموي.....223

4-3-3 نماذج عن تطور الهياكل الاقتصادية في العالم العربي (اتجاهات التنمية و اختلافاتها).....226

4-4 معوقات تقدم الدول العربية و الحلول المقترحة.....230-232

4-4-1 معوقات تقدم الدول العربية.....230

4-4-2 الحلول المقترحة.....231.

خلاصة الفصل الثالث.....233

IV. التنمية الاقتصادية وقطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري،وبناء نموذج قياسي لأثر الاموال البترولية على التنمية الاقتصادية.....234-347

تمهيد.....234

1- مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر.....235-275

1-1 الأسس الإيديولوجية لإستراتيجية التنمية في الجزائر.....235-241

1-1-1 استراتجية التنمية من خلال البرامج والمواثيق.....235

1-1-2 إستراتيجية التنمية من خلال المخططات التنموية.....236

1-2 السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة الثمانينات.....242-251

1-2-1 إعادة الهيكلة العضوية والمالية للمؤسسات العمومية.....242

1-2-2 إستقلالية المؤسسات العمومية 1988.....247

1-3 السياسة التنموية بالجزائر خلال فترة التسعينات.....252-256

1-3-1 برنامج الاستعداد الائتماني الأول ماي1989،والثاني جوان1991.....253

1-3-2برنامج التعديل الهيكلي1994-1998 254

1-3-3 واقع الاقتصاد الجزائري في التسعينات.....255

1-4 إستراتيجية التنمية الجزائرية خلال الفترة 2000-2014..... 257-266

1-4-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(PSRE) 2001-2004.....258
2-4-1 البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (PCSC)2005-2009.....262
3-4-1 برنامج توطيد النمو أو مخطط التنمية الخماسي(PCCE)(2010-2014).....264
1-5 تقييم استراتجية التنمية الجزائرية من مخططات التنمية إلى سياسة الانعاش الاقتصادي 2001-2014...266-276
1-5-1 تقييم المخططات التنموية الخمسة (1967-1989).....267
1-5-2. تقييم سياسة الإنعاش الاقتصادي (2001-2014).....272
2- واقع وتحديات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري.....277-307
2-1 التطور التاريخي لقطاع المحروقات..... 277 -280
2-1-1 الجزائر ما قبل النفط (1962-1971).....277
2-1-2 تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2014).....278
2-2 الإمكانيات والسياسة الطاقوية العامة للجزائر في قطاع المحروقات.....281-285
2-2-1 إمكانيات قطاع المحروقات الجزائري.....280
2-2-2- السياسة الطاقوية العامة لقطاع المحروقات في الجزائر.....283
2-3 قطاع المحروقات والأداء العام للمؤشرات الاقتصادية الكلية.....285-294
2-3-1 المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية.....285
2-3-2 المحروقات والقطاع المالي الجزائري.....287
2-3-3 سيطرة المحروقات على حجم الصادرات والقطاع الصناعي.....289
2-3-4 قطاع المحروقات واتجاه البطالة في الجزائر.....290
2-3-5 أسعار البترول وحجم احتياطات الصرف الأجنبي وسعر الصرف.....292
2-3-6 قطاع المحروقات ومستويات الناتج المحلي الاجمالي.....293
2-4 مدى استفادة الجزائر من الفوائض البترولية ودور صندوق ضبط الموارد في استثمارها 294-307
2-4-1 تعامل الجزائر مع الطفرتين الأولى والثانية.....294
2-4-2 الطفرة النفطية الثالثة وإمكانيات استغلال الفائض المالية.....296
2-4-3 صندوق ضبط الإيرادات كأحد آليات إدارة عوائد المحروقات.....301
3- نمذجة قياسية لأثر الأموال البترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.....307-346
3-1 مبادئ و مفاهيم أساسية حول الاقتصاد القياسي.....307-308
3-1-1 تعريف الاقتصاد القياسي.....307
3-1-2 أهداف الاقتصاد القياسي.....307

3-1-3 الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى.....308

3-2 بناء النموذج الاقتصادي القياسي والصيغ الرياضية لنماذج الانحدار.....308-321

3-2-1 تعريف النموذج الاقتصادي و مكوناته.....308

3-2-2 الصيغ الرياضية لنماذج الانحدار واختبار النماذج.....311

3-2-3 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية واختبار التكامل المشترك.....318

3-3 صياغة النموذج القياسي لأثر الأموال البترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.....322-332

3-3-1 عرض المتغيرات الاقتصادية المحددة للنموذج و معطياتها.....322

3-3-2 دراسة إستقرارية السلاسل الزمنية المحددة للنموذج.....324

3-3-3 اختبار التكامل المشترك ذو الخطوتين(المرحلتين):(Two Step Test Engel-Granger For Co-integration).....329.

3-4 تقييم وتشخيص النموذج المختار.....333-346

3-4-1 المقاييس الاقتصادية.....332

3-4-2 المقاييس الإحصائية:.....334

3-4-3 تشخيص النموذج.....338

3-4-3 النتائج الخاصة بالنمذجة القياسية لأثر الأموال البترولية على التنمية الاقتصادية في الجزائر.. 346

خلاصة الفصل.....347

خاتمة.

الملخصات.

قائمة المصطلحات والاختصارات.

قائمة المراجع.

فهرس الأشكال.

فهرس الجداول.

فهرس الملاحق

الفهرس العام.

الملاحق.

الملاحق

الملحق رقم (01): إنتاج السوائل الهيدروكربونية عربيًا وعالميًا 2009-2013 (ألف برميل/اليوم)

انتاج السوائل الهيدروكربونية عربيا وعالميا، 2009-2013

(ألف برميل/ يوم)

اولا: انتاج النفط

	2009	2010	2011	2012	*2013	نسبة التغير 2013/2012 (%)
الإمارات	2241.6	2324.0	2564.0	2652.5	2741.0	3.3
البحرين +	182.0	182.0	190.0	173.0	175.8	1.6
تونس*	82.0	78.8	70.0	66.8	62.7	(6.1)
الجزائر	1221.0	1189.8	1262.0	1203.0	1206.0	0.2
السعودية	8184.0	8165.6	9311.0	9763.4	9696.0	(0.7)
سورية*	375.1	387.0	330.0	170.0	31.0	(81.8)
العراق	2346.0	2359.0	2653.0	2942.0	3024.0	2.8
قطر	733.0	733.4	734.0	736.0	722.0	(1.9)
الكويت	2261.6	2312.1	2658.7	2977.6	2922.0	(1.9)
ليبيا	1473.9	1495.0	589.5	1454.0	661.0	(54.5)
مصر*	546.2	560.7	566.0	571.5	571.9	0.1
اجمالي الدول الأعضاء	**19646.4**	**19787.4**	**20928.2**	**22709.8**	**21813.4**	**(3.9)**
السودان	475.2	462.1	453.0	82.0	85.0	3.7
عُمان**	712.0	758.3	780.2	813.2	840.0	3.3
اليمن	284.1	275.0	190.0	180.1	158.8	(11.8)
اجمالي الدول العربية	**21117.7**	**21282.8**	**22351.4**	**23785.1**	**22897.2**	**(3.7)**
انغولا	1738.9	1757.6	1618.0	1704.0	1656.0	(2.8)
ايران	3557.1	3544.0	3576.0	3739.8	3396.0	(9.2)
فنزويلا	2878.1	2853.6	2880.9	2803.9	2813.0	0.3
نيجيريا	1842.0	2048.3	1974.8	1954.1	1731.0	(11.4)
الاكوادور	464.7	476.4	500.3	503.6	525.0	4.2
اجمالي دول أوبك غير العربية	**10480.8**	**10679.9**	**10550.0**	**10705.4**	**10121.0**	**(5.5)**
اجمالي دول أوبك	**28941.9**	**29258.8**	**30322.2**	**32433.9**	**31093.0**	**(4.1)**

/يتبع

	2009	2010	2011	2012	*2013	نسبة التغير 2013/2012 (%)
البرازيل	1957.0	2049.7	2094.0	2017.5	2092.2	3.7
المملكة المتحدة	1292.7	1196.2	993.6	869.0	777.4	(10.5)
النرويج	2017.0	1875.0	1739.4	1604.5	1500.0	(6.5)
الولايات المتحدة	5309.0	5486.0	5642.5	6504.2	7343.7	12.9
المكسيك	2620.7	2594.3	2561.3	2553.9	2531.5	(0.9)
كندا	2034.0	2016.8	2082.8	2339.5	2450.6	4.7
كومنولث الدول المستقلة	12661.0	13220.5	13264.5	12792.0	13271.9	3.8
منها : اذربيجان	1014.0	1027.4	931.0	861.3	865.2	0.5
اوزبكستان	85.0	87.0	86.0	70.0	59.0	(15.7)
تركمانستان	220.0	220.0	220.0	215.4	229.7	6.6
روسيا الاتحادية	9919.3	10147.6	10325.0	9935.0	10403.9	4.7
كازاخستان	1285.8	1600.0	1600.0	1559.5	1618.9	3.8
الصين	3802.0	4049.0	4090.2	4228.1	4211.5	(0.4)
باقي دول العالم	7442.1	7501.6	7136.9	6156.8	8312.7	35.0
اجمالي العالم	70734.0	71951.8	72506.6	73556.0	76129.7	3.5
(%) نسبة الدول الأعضاء للعالم	27.8	27.5	28.9	30.9	28.7	
(%) نسبة الدول العربية للعالم	29.9	29.6	30.8	32.3	30.1	
(%) نسبة دول أوبك للعالم	40.9	40.7	41.8	44.1	40.8	
ثانيا : انتاج سوائل الغاز الطبيعي						
انتاج الدول الاعضاء	2767.1	2947.2	2924.0	3096.6		
انتاج الدول العربية	2887.1	3073.4	3049.5	3221.7		
اجمالي انتاج العالم	8522.0	8929.0	9263.0	9562.0		
اجمالي انتاج السوائل الهيدروكربونية						
اجمالي انتاج العالم	**79256.0**	**80880.8**	**81769.6**	**83118.0**		
نسبة الدول الأعضاء لاجمالي العالم (%)	**28.3**	**28.1**	**29.2**	**31.0**		
نسبة الدول العربية لاجمالي العالم (%)	**30.3**	**30.1**	**31.1**	**32.5**		

+ البحريـن: متوسـط إنتاج حقل البحرين من يناير-سبتمبـر 2013 حسب جودي، إضافة إلى متوسط حصتها من حقل أبو سفة المشترك مع السعودية، وتبلغ حوالي 128 ألف ب/ي حسب آخر بيانات متوفرة.

● بيانات تونس هي متوسط ثمانية أشهر (يناير إلى سبتمبر 2013) حسب قاعدة بيانات جودي

● بيانات الدول الأعضاء في أوبك عن عام 2013 هي متوسط 11 شهراً (يناير-نوفمبر 2013) حسب بيانات التقارير الشهرية لمنظمة أوبك

● بيانات تقديرية

● ● بيانات رسمية: متوسط عشرة أشهر (يناير إلى أكتوبر 2013)

ملاحظات:

أ - الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

ب - انتاج كل من السعودية والكويت يشمل نصف انتاج المنطقة المقسومة.

المصادر:

- Oil & Gas Journal. 1 Jan. 2014.
- OPEC Annual Statistical Bulletin 2013
- JODI Data Initiative

الملحق رقم (02): المفاعلات النووية العاملة وقيد الإنجاز (نهاية 2012)

	المفاعلات العاملة		المفاعلات قيد الانشاء		الكهرباء المولدة بالطاقة النووية 2012	
	العدد	السعة ميغاوات	العدد	السعة ميغاوات	تيرا واط ساعة	من اجمالي الكهرباء (%)
الإمارات العربية المتحدة			1	1345	–	–
الأرجنتين	2	935	1	692	5.9	4.7
أرمينيا	1	375	–	–	2.1	26.6
أسبانيا	8	7560	–	–	58.7	20.5
ألمانيا	9	12068	–	–	94.1	16.1
أكرانيا	15	13107	2	1900	84.9	46.2
ايران	1	915	–	–	1.3	0.6
باكستان	3	725			5.3	5.3
البرازيل	2	1884	1	1245	15.2	3.1
بلجيكا	7	5927	–	–	38.5	51.0
بلغاريا	2	1906			14.9	31.7
تايوان	6	5028	2	2600	38.7	18.4
جمهورية التشيك	6	3804	–	–	28.6	35.3
جمهورية السلوفاك	4	1816	2	880	14.4	53.8
جنوب أفريقيا	2	1860	–	–	12.4	5.1
روسيا الاتحادية	33	23643	11	9297	166.3	17.8
رومانيا	2	1300	2	630	10.6	19.4
سلوفينيا	1	688	–	–	5.2	36.0
السويد	10	9395	–	–	61.5	38.1
سويسرا	5	3278	–	–	24.5	35.9
الصين	17	12860	29	28844	92.7	2.0
فرنسا	58	63130	1	1600	407.4	74.8
فنلندا	4	1889	1	1600	22.1	32.6

/يتبع

	المفاعلات العاملة		المفاعلات قيد الانشاء		الكهرباء المولدة بالطاقة النووية 2012	
	العدد	السعة ميغاوات	العدد	السعة ميغاوات	تيرا واط ساعة	من اجمالي الكهرباء (%)
كندا	19	13500	–	–	89.1	15.3
كوريا الجنوبية	23	20739	4	4980	143.6	30.4
المكسيك	2	1530	–	–	8.4	4.7
المملكة المتحدة	16	9231	–	–	64.0	18.1
الهند	20	4391	7	4824	29.7	3.6
هنغاريا	4	1889	–	–	14.8	45.9
هولندا	1	482	–	–	3.7	4.4
الولايات المتحدة	104	102136	1	1165	770.7	19.0
اليابان	50	44215	2	2650	17.2	2.1
اجمالي العالم	437	373069	67	64252	2347	

الملحق رقم(04): تطور الناتج المحلي الإجمالي لدى الدول النفطية وغير نفطية.

جدول 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المصدرة للنفط (%)

	2011	2012	2013	2014	2015
البحرين	2.1	3.4	4.9	4.7	3.3
الكويت	6.3	6.2	0.8	2.6	3.0
عُمان	4.5	5.0	5.1	3.4	3.4
قطر	13.0	6.2	6.1	5.9	7.1
السعودية	8.6	5.8	3.8	4.1	4.2
الإمارات العربية المتحدة	3.9	4.4	4.8	4.4	4.2
متوسط مجلس التعاون الخليجي	6.4	5.2	4.2	4.2	4.2
العراق	10.2	10.3	4.2	5.9	6.7
الجزائر	2.8	3.3	2.7	4.3	4.1
ليبيا	(62.1)	104.5	(9.4)	(7.8)	29.8
متوسط النمو (باستثناء ليبيا)	6.4	5.6	4.0	4.4	4.5

المصدر: صندوق النقد الدولي.

جدول 5: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية المستوردة للنفط (%)

	2011	2012	2013	2014	2015
مصر	1.8	2.2	2.1	2.3	4.1
الأردن	2.6	2.7	3.3	3.5	4.0
فلسطين	12.2	5.9	1.8	2.6	2.5
لبنان	2.0	1.5	1.0	1.0	2.5
موريتانيا	4.0	7.0	6.7	6.8	6.5
السودان	(1.2)	(3.0)	3.4	2.7	4.6
المغرب	5.0	2.7	4.5	3.9	4.9
تونس	(1.9)	3.6	2.7	3.0	4.5
اليمن	(12.7)	2.4	4.4	5.1	4.4
سوريا	(3.4)	(21.8)	(22.5)	غ.م.	غ.م.
متوسط النمو (باستثناء سوريا)	1.3	2.8	3.3	3.4	4.2

المصدر: صندوق النقد الدولي.

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملات الوطنية				معدل نمو الناتج للفرد		معدل نمو الناتج المحلي	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الثابتة بالدولار		بالأسعار الجارية بالدولار	
	2009	2010	2009	2010	2009	2010	2009	2010
الأردن	2.3	3.1	8.5	10.9	0.1	0.9	8.5	10.9
الإمارات	1.6-	1.4	14.1-	10.1	3.2-	0.6	14.1-	10.1
البحرين	3.1	4.5	11.6-	17.2	5.1-	3.6-	11.6-	17.2
تونس	3.1	3.8	6.3	7.9	2.1	2.8	3.1-	1.6
الجزائر	2.4	3.3	9.5-	20.1	0.7	1.6	19.6-	17.2
جيبوتي	5.0	4.5	6.0	10.0	1.9	1.4	6.0	10.0
السعودية	0.1	4.1	20.9-	18.9	3.2-	0.8	20.9-	18.9
السودان	6.1	5.1	8.9	19.6	3.5	1.2	2.1-	24.3
سورية	6.0	3.2	3.0	8.6	3.6	0.8	2.6	9.2
العراق	4.2	5.5	12.0-	26.0	3.6	1.4	9.6-	24.7
عمان	1.1	4.2	22.6-	34.9	9.2-	3.4-	22.6-	34.9
قطر	8.6	16.3	11.2-	30.8	4.5-	12.6	11.2-	30.8
القمر	1.8	2.1	5.5	7.0	0.5-	0.2-	0.1	5.1
الكويت	5.2-	2.0	23.1-	16.9	6.4-	0.8-	28.2-	17.3
لبنان	8.5	7.5	16.1	12.3	7.9	6.9	16.1	12.3
ليبيا	1.4-	4.3	25.7-	16.9	4.7-	1.0	26.3-	16.0
مصر	4.7	5.1	16.4	15.8	2.4	2.9	16.0	15.9
المغرب	4.8	3.7	6.3	4.3	3.6	2.5	1.9	0.8
موريتانيا	1.2-	5.2	7.0-	25.5	3.6-	2.8	14.3-	19.7

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2009-2010

الدولة	1995	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010
قطر	16642	28925	47506	58003	66298	76459	59983	75687
الإمارات	27268	34837	43989	44315	41510	38995	32968	36017
الكويت	13876	17007	27012	31921	33699	42867	30397	34685
عمان	6477	8097	12318	14282	15276	21059	14765	18504
البحرين	10032	12582	15140	16512	17779	19721	16120	17464
السعودية	7855	9247	13517	14765	15424	18471	14129	16245
لبنان	3178	4585	5617	5729	6354	7582	8747	9761
ليبيا	6340	6130	7186	8113	9642	11960	8469	9515
الجزائر	1500	1801	3132	3501	3965	4958	3920	4518
الأردن	1560	1742	2300	2689	2990	3759	3989	4330
تونس	2015	2244	3216	3398	3811	4349	4175	4198
العراق	396	871	1296	1891	2501	3376	3031	3632
المغرب	1415	1298	1973	2152	2438	2849	2871	2863
سوريا	1171	1160	1571	1781	2108	2677	2680	2857
مصر	1043	1560	1265	1487	1770	2160	2450	2776
السودان	258	430	994	1253	1419	1522	1452	1739
اليمن	358	622	953	1108	1209	1391	1250	1265
جيبوتي	858	813	895	942	986	1095	1126	1202
موريتانيا	618	405	623	884	901	1104	924	1080
القمر	477	366	624	639	720	802	785	805

متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار) 1995-2010

الملحق رقم (05): مدى تقليص بعض الدول النفطية (دول الخليج) نسبة الإعتماد على النفط كمورد للدخل

نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

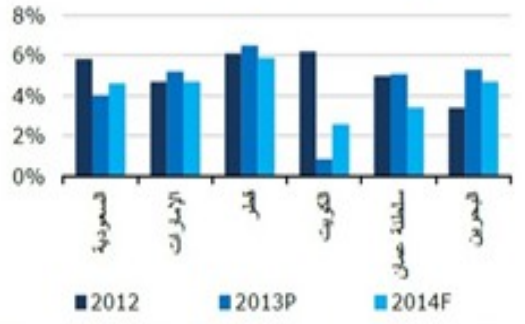

المصدر: صندوق النقد الدولي *البيانات الفعلية للمملكة العربية السعودية، قطر لتبادل المعلومات

المساهمة في اقتصاد دول مجلس التعاون (٢٠١٣)*

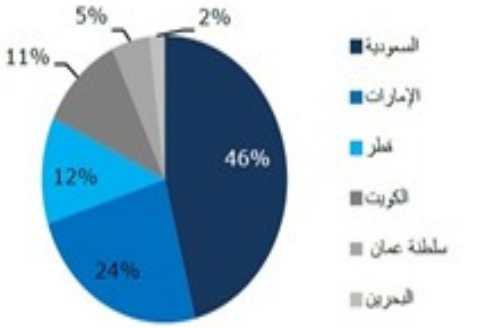

المصدر: صندوق النقد الدولي، *الناتج المحلي الإجمالي الاسمي

نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي الخليجي (سنويًا)

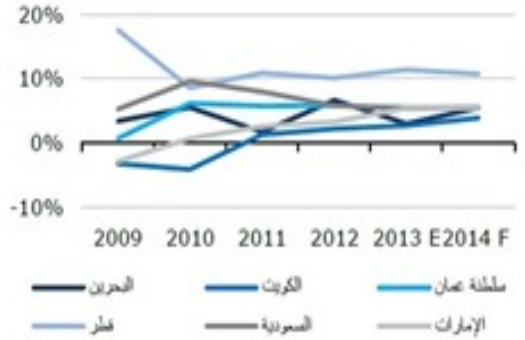

عنصر الناتج المحلي الإجمالي الاسمي بحسب القطاع*

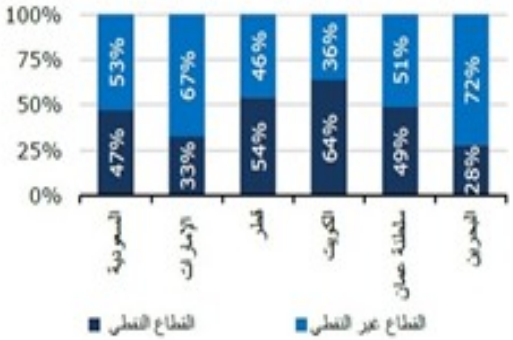

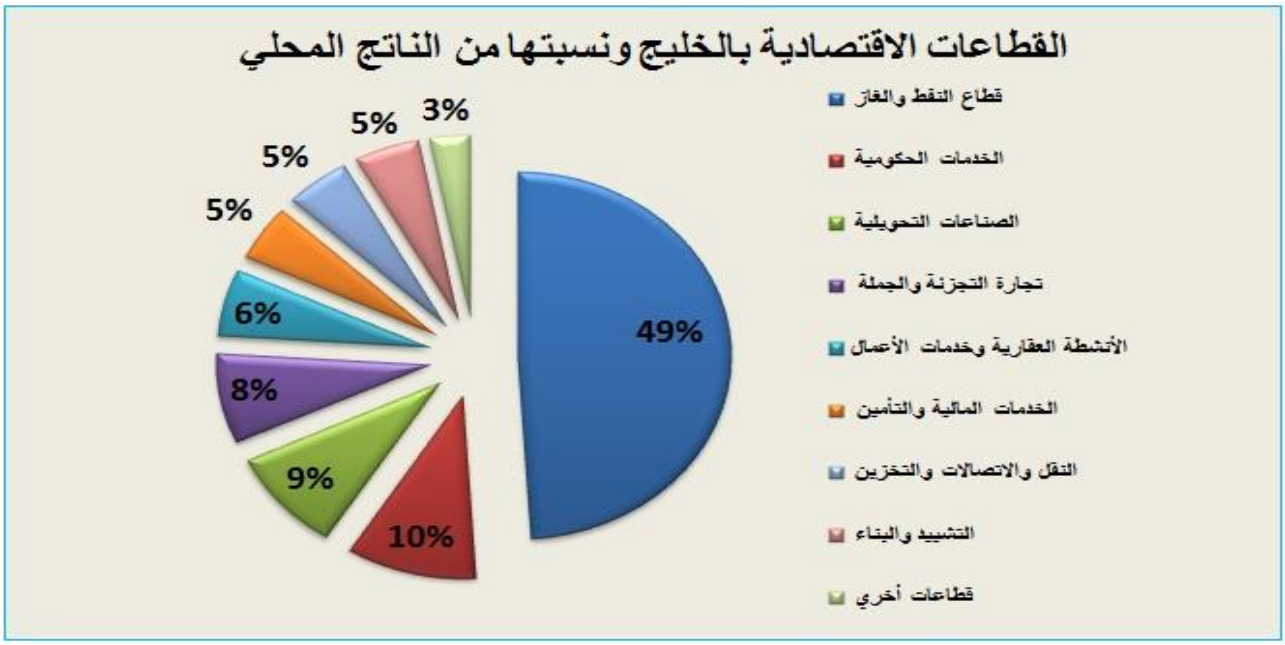

نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي بدول الخليج
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
47%
33%
54%
64%
49%
28%
السعودية
الإمارات
قطر
الكويت
عمان
البحرين

نصيب القطاع غير النفطي من الناتج المحلي بدول الخليج
80%
70%
60%
50%
40%
30%
20%
10%
0%
53%
67%
46%
36%
51%
72%
السعودية
الإمارات
قطر
الكويت
عمان
البحرين

الملحق رقم (06): قيمة صادرات النفط الخام لإجمالي دول الأوابك

الجدول 1-15

قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء،
2013-2012
(مليون دولار)

*2013	2012	2011	2010	2009	
94495	93613	85900	57900	44785	الإمارات
7216	7269	6305	4664	3275	البحرين
**	**	**	**	**	تونس
29807	34662	37289	28089	21497	الجزائر
284906	307119	289518	184421	144249	السعودية
**	**	2994	6689	5414	سورية
90411	92685	83768	54248	43895	العراق
18162	21014	27328	20553	16172	قطر
97025	99735	79646	53029	41858	الكويت
27659	41705	7391	38764	29446	ليبيا
4590	4770	4689	2593	2166	مصر***
654271	702573	624827	450950	352757	الاجمالي

* بيانات تقديرية. تم تقدير قيمة صادرات النفط في الدول الأعضاء على النحو التالي:
تم احتساب حجم صادرات النفط في الدول الأعضاء وذلك بطرح الإستهلاك الشهري من انتاج النفط الخام الشهري، وبعد ذلك تم احتساب المعدل الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة، وبضرب المعدل الشهري للسعر في حجم الصادرات النفطية الشهرية تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط السنوية للدول الأعضاء.
** تشير البيانات الى أن حجم الاستهلاك يفوق حجم الانتاج من النفط الخام.
*** بيانات وطنية.

المصادر:
– منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. الادارة الاقتصادية.
– أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

العائدات البترولية للأقطار الأعضاء بالأسعار الجارية والحقيقية، 1970-2004(*)
(مليار دولار)

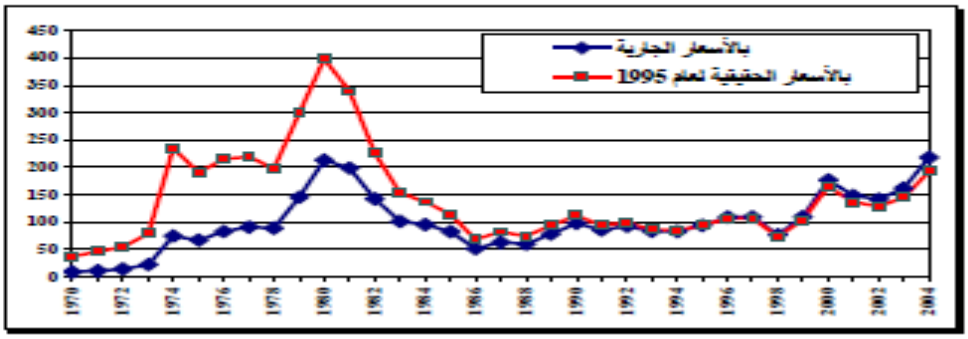

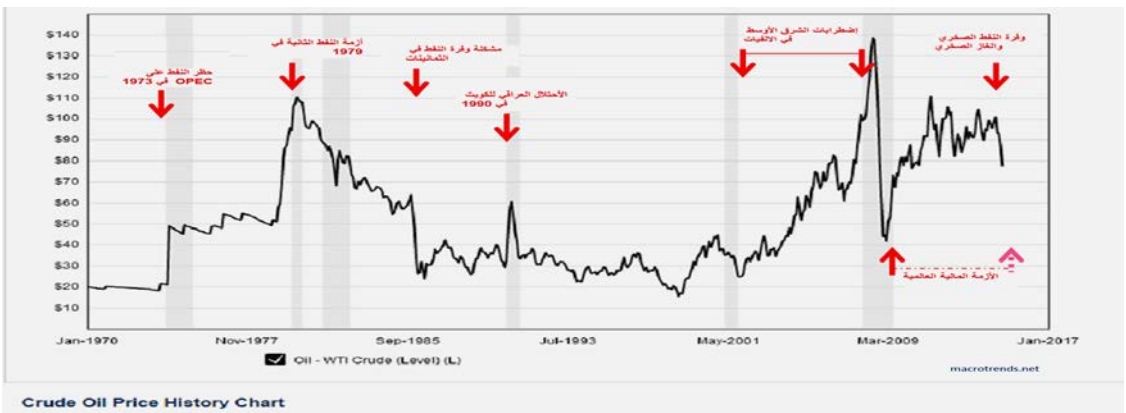

Crude Oil Price History Chart

الملحق رقم (07):إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي،الإجمالي والتغير

إمدادات العالم من النفط وسوائل الغاز الطبيعي، الاجمالي والتغير السنوي 2009-2013

(مليون برميل/ يوم)

	2009	2010	2011	2012	*2013
إجمالي الامدادات					
دول أوبك	33.0	34.2	35.2	36.7	36.0
دول خارج أوبك	51.1	52.3	52.4	52.9	54.1
العالم	**84.1**	**86.5**	**87.6**	**89.6**	**90.1**
التغير السنوي					
دول أوبك	(2.3)	1.2	1.0	1.5	(0.7)
دول خارج أوبك	0.7	1.2	0.1	0.5	1.2
العالم	**(1.6)**	**2.4**	**1.1**	**2.0**	**0.5**
نسبة التغير (%)					
دول أوبك	(6.5)	3.6	2.9	4.3	(1.9)
دول خارج أوبك	1.4	2.3	0.2	1.0	2.3
العالم	**(1.9)**	**2.9**	**1.3**	**2.3**	**0.6**

* بيانات تقديرية

ملاحظات:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا .

المصادر:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من : التقرير الشهري لمنظمة أوبك، والتقرير الشهري لوكالة الطاقة الدولية .

الملحق رقم (08): أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية 2000-2013

أسعار النفط الخام الإسمية والحقيقية، 2000-2013

(مليون برميل/ يوم)

السنة	السعر الإسمي	الرقم القياسي * 2000 = 100	السعر الحقيقي بأسعار 2000
2000	27.6	100.0	27.6
2001	23.1	101.8	22.7
2002	24.3	103.4	23.5
2003	28.2	105.1	26.8
2004	36.0	107.3	33.6
2005	50.6	109.5	46.2
2006	61.0	111.8	54.6
2007	69.1	114.3	60.5
2008	94.4	116.5	81.0
2009	61.0	117.0	52.1
2010	77.4	118.2	65.5
2011	107.5	119.8	89.7
2012	109.5	121.2	90.3
** 2013	105.9	122.7	86.3

* الرقم القياسي يمثل مخفض الناتج المحلي الاجمالي في الدول الصناعية ، كما ينشرها صندوق النقد الدولي.
** بيانات تقديرية.

المصدر:
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. الادارة الاقتصادية.
- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك ، وتقرير الاحصائيات المالية الدولية، أكتوبر 2013 لصندوق النقد الدولي (IMF).

الملحق رقم (09) :النمو الاقتصادي العالمي و نمو الطلب العالمي على النفط (2000-2006)

النمو الاقتصادي العالمي خلال عامي 2003 و 2004
(%)

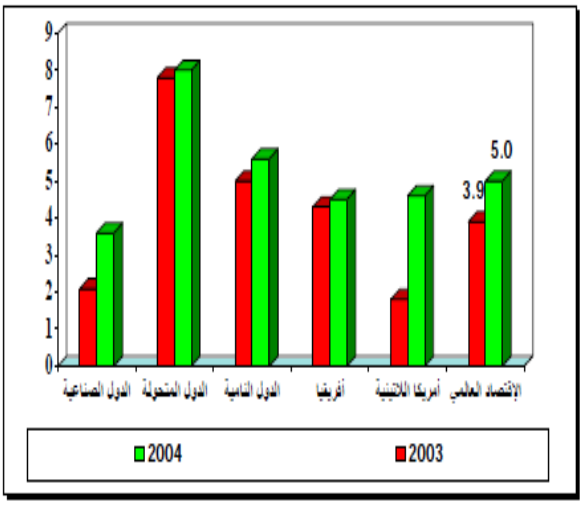

النمو الاقتصادي العالمي والنمو في الطلب على النفط 2000-2004
(%)

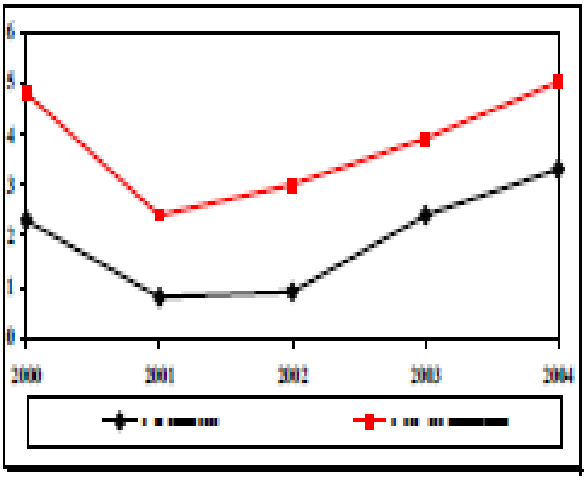

إجمالي الطلب العالمي على النفط 2000-2004
(مليون برميل/يوم)

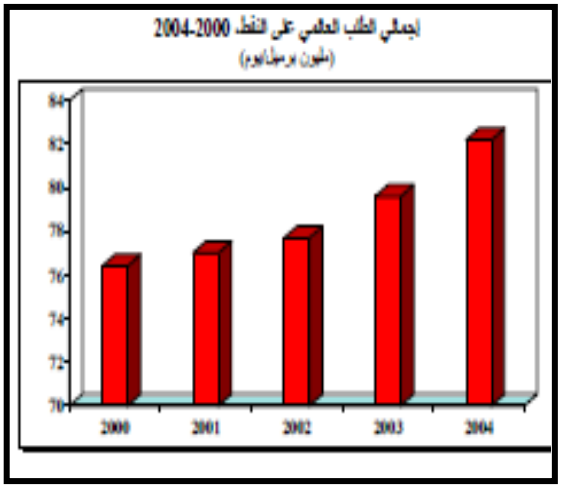

الشكل 1-5
التغير في إجمالي الطلب العالمي على النفط 2000-2004
(مليون برميل/يوم)

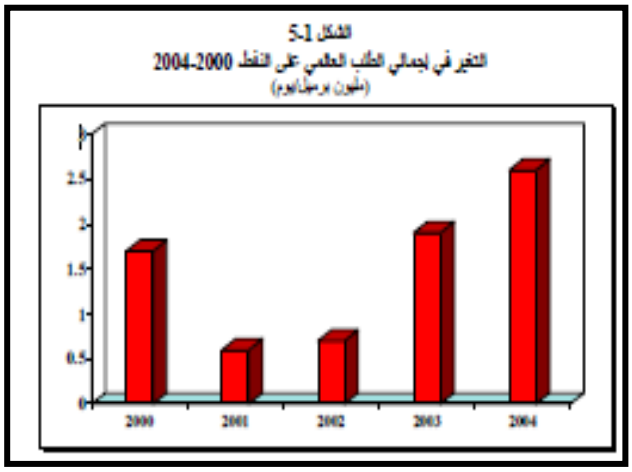

إجمالي الطلب العالمي على النفط، 2002-2006
(مليون برميل/ يوم)

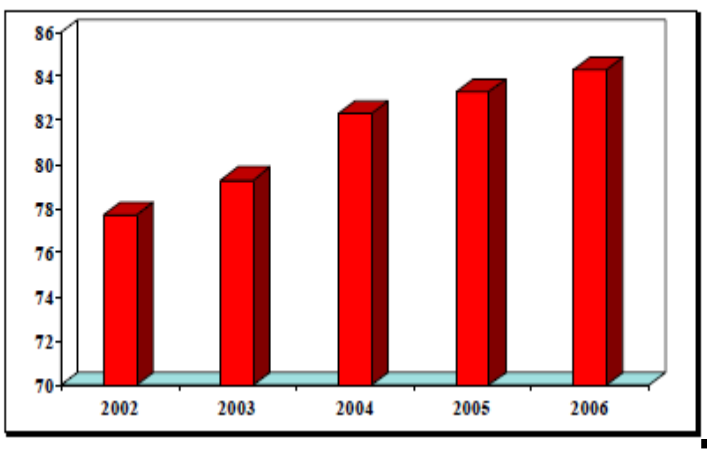

التغير في إجمالي الطلب العالمي على النفط، 2002-2006
(مليون برميل/ يوم)

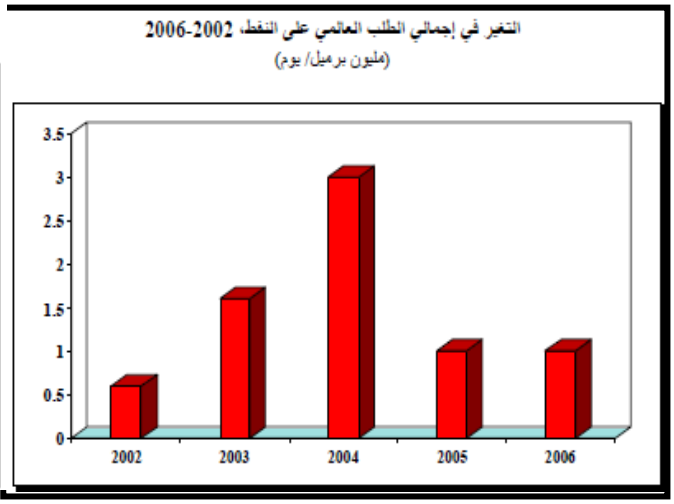

الملحق رقم (10): تصنيف أكبر شركات تكرير النفط في العالم جانفي/فيفري(2013-2014)

تصنيف أكبر شركات تكرير النفط في العالم يناير/ كانون الثاني (2013 - 2014)

المرتبة يناير 2014	الشركة	الطاقة التكريرية 1000ب/ي	المرتبة يناير 2013
1	إكسون موبيل Exxon Mobile	5589	1
2	رويال دوتش شل، بي إل سي Royal Dutch Shell PLC	4109.2	2
3	سينوبك Sinopec	3971	3
4	بي بي - بي إل سي BP PLC	2858.9	4
5	أرامكو السعودية Saudi Aramco	2851.5	10
6	فاليرو إنرجي Valero Energy Corp	2776.5	5
7	بتروليوس دي فينزويلا، إس إي Petroleos de Venezuela SA	2675	6
8	مؤسسة البترول الوطنية الصينية China National Petroleum Corp	2685	7
9	شيفرون Chevron	2539.6	8
10	كونوكو فيليبس ConocoPhillips	2514.2	9
11	توتال إس إي Tptal SA	2304	11
12	بتروليو برازيليرو إس إي Petroleo Brasileiro SA	1997	12
13	ماراثون بتروليوم إل بي Marathon Petroleum Co. LP	1714	17
14	بتروليوس مكسيكانوس Petroleos Mexicanos SA	1703	13
15	شركة النفط الوطنية الإيرانية National Iranian Petroleum Co	1451	14
16	مؤسسة جي إكس نيبون للنفط والطاقة JX Nippon Oil&Energ Corp	1423.2	15
17	روزنفت Rosneft	1293	16
18	أو إي أو لوك أويل OAO Lukoil	1217	18
19	مؤسسة إس كي SK Corp	1115	19
20	ريبسول Repsol	1105	20
21	شركة البترول الوطنية الكويتية Kuwait National Petroleum Co	1085	21
22	بترامينا Petramina	993	22
23	أجيب بترولي إس بي إي Agip Petroli SPA	904	23
24	فلينت هيلز ريسورسس Flint Hills Resources	714.4	24
25	سانوكو Sunoco Inco	505	25

المصدر:

- Oil &Gas Journal ,2 December, 2013

الملحق رقم (12): تصنيف أكبر مصافي النفط في العالم،وحالة مشاريع إنشاء المصافي الجديدة في دول أوابك

تصنيف أكبر مصافي النفط في العالم، يناير/كانون الثاني 2014

الشركة	الموقع	الطاقة التكريرية (1000 ب/ي)
1- مركز تكرير باراغوانا Paraguana Refining Center	جوديانا، فالكون، فنزويلا	940
2- إس كي كوربوريشن SK Corporation	أولسان، كوريا الجنوبية	840
3- جي إس كالتكس كوربوريشن GS Caltex Corp	يوسي، كوريا الجنوبية	775
4- إس أويل كوربوريشن S-Oil Corp	أونسان، كوريا الجنوبية	669
5- ريلايانس بتروليوم Reliance Petroleum	جامناغار، الهند	660
6 - إكسون موبيل للتكرير والإمداد ExxonMobil Refining&Supply Co	جورونغ، تايوان	592
7- ريلايانس إندستريز المحدودة Reliance Industries. Ltd	جامناغار، الهند	580
8 - إكسون موبيل للتكرير والإمداد ExxonMobil Refining&Supply Co	بيتاون، تكساس، الولايات المتحدة	560.5
9- أرامكو السعودية Saudi Aranco	راس تنورة، المملكة العربية السعودية	550
10 -فورموزا بتروكيميكال Formosa Petrochemical Co	ميلياو، تايوان	540
11-ماراثون بتروليوم Marathon Petroleum Co. LLC	غاريفيل، لويزيانا، الولايات المتحدة	522
12-إكسون موبيل للإمداد والتكرير ExxonMobil Refining&Supply Co	باتون روج، لويزيانا	502
13-شركة البترول الوطنية الكويتية Kuwait National Petroleum Co	ميناء الأحمدي ، الكويت	466
14-شل إيسترن بتروليوم Shell Eastern Petroleum Co	بوكون- سينغافورة	462
15-بي بي، بي إل سي BP PLC	تكساس، الولايات المتحدة	451.3
16-سيتجو بتروليوم كوربوريشن Citgo Petroleum Corp	ليك تشارلز، لويزيانا، الولايات المتحدة	440
17-شل نيدرلاند رافيناديرج بي في Shell Nederland Raffinaderij	بيرنيس، هولاندا	404
18-سينوبك Sinopec	زيهاي، الصين	403
19-أرامكو السعودية Saudi Aramco	رابغ- المملكة العربية السعودية	400
20-أرامكو السعودية- موبيل Saudi Aramco-Mobil	ينبع – المملكة العربية السعودية	400
21-أرامكو السعودية- توتال (SATORP) Saudi Aramco-Total	الجبيل- المملكة العربية السعودية	400

حالة مشاريع إنشاء المصافي الجديدة في الدول الأعضاء

الدولة	المشروع	حالة المشروع 2012	الطاقة التكريرية (ألف برميل/ يوم)	حالة المشروع 2013
الإمارات	الفجيرة	التصاميم الهندسية	200	توقيع عقد الإنشاء
الجزائر	الرويس	إنشاء	417	إنشاء
	بيسكرا	دراسة	100	إنشاء
	غوردايا	دراسة	100	تصاميم هندسية
	تياريت	دراسة	100	تصاميم هندسية
	حاسي مسعود	دراسة	100	تصاميم هندسية
السعودية	ينبع	دراسة عروض الإنشاء	400	توقيع عقد الإنشاء
	الجبيل	إنشاء	400	تشغيل
	رأس تنورة	تأجيل	400	تأجيل
	جيزان	التصاميم الهندسية	400	دراسةعروض الإنشاء
سورية	الفرقلس	تأجيل	140	تأجيل
العراق	الناصرية	تصاميم	300	إنشاء
	كربلاء	تصاميم	140	تصاميم هندسية
	ميسان	تصاميم	150	توقيع عقد الإنشاء
	كركوك	تصاميم	150	تصاميم هندسية
قطر	راس لفان	دراسة	146	إنشاء
الكويت	ميناء الزور	دراسة	615	توقيع عقد الإنشاء
ليبيا	طبرق		300	دراسة أولية
	أوباري		50	دراسة أولية
مصر	مسطرد	دراسة	160	تأجيل
	عين السخنة	دراسة	130	تأجيل

الملحق رقم (12):قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية

الملحق رقم (5)، قيمة مؤشر التنمية البشرية للدول العربية

الدولة	1980	1990	2000	2005	2009	2010	2011
الإمارات	0.629	0.690	0.753	0.807	0.841	0.845	0.846
قطر	0.703	0.743	0.784	0.818	0.818	0.825	0.831
البحرين	0.651	0.721	0.773	0.795	0.805	0.805	0.806
السعودية	0.651	0.693	0.726	0.746	0.763	0.767	0.770
الكويت	0.688	0.712	0.754	0.752	0.757	0.758	0.760
ليبيا	..	..	..	0.741	0.763	0.770	0.760
لبنان	..	..	..	0.711	0.733	0.737	0.739
عُمان	..	..	..	0.694	0.703	0.704	0.705
تونس	0.450	0.542	0.630	0.667	0.692	0.698	0.698
الأردن	0.541	0.591	0.646	0.673	0.694	0.697	0.698
الجزائر	0.454	0.551	0.624	0.667	0.691	0.696	0.698
مصر	0.406	0.497	0.585	0.611	0.638	0.644	0.644
فلسطين المحتلة	..	..	..	..	..	0.640	0.641
سوريا	0.497	0.548	0.583	0.621	0.630	0.631	0.632
المغرب	0.364	0.435	0.507	0.552	0.575	0.579	0.582
العراق	..	..	..	0.552	0.565	0.567	0.573
اليمن	..	..	0.374	0.422	0.452	0.460	0.462
جيبوتي	..	..	..	0.402	0.425	0.427	0.430
السودان*	0.264	0.298	0.357	0.383	0.403	0.406	0.408

الملحق رقم (14): هيكل إيرادات الميزانية ومؤشرات المالية العامة

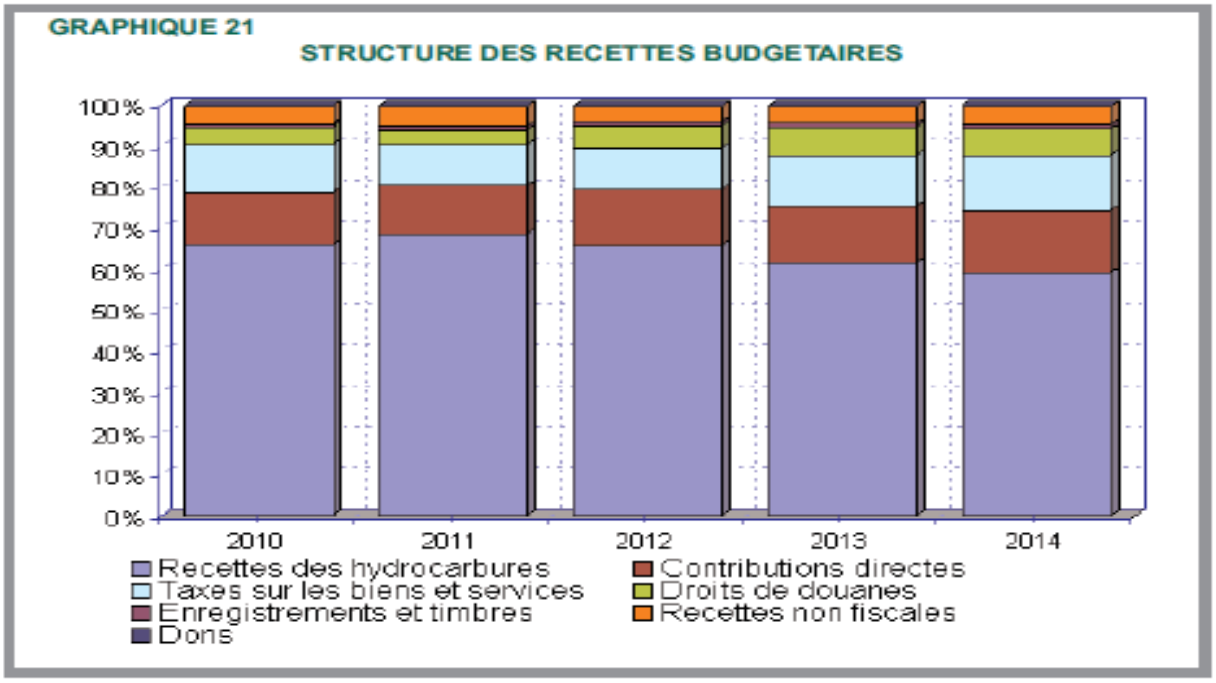

FINANCES PUBLIQUES

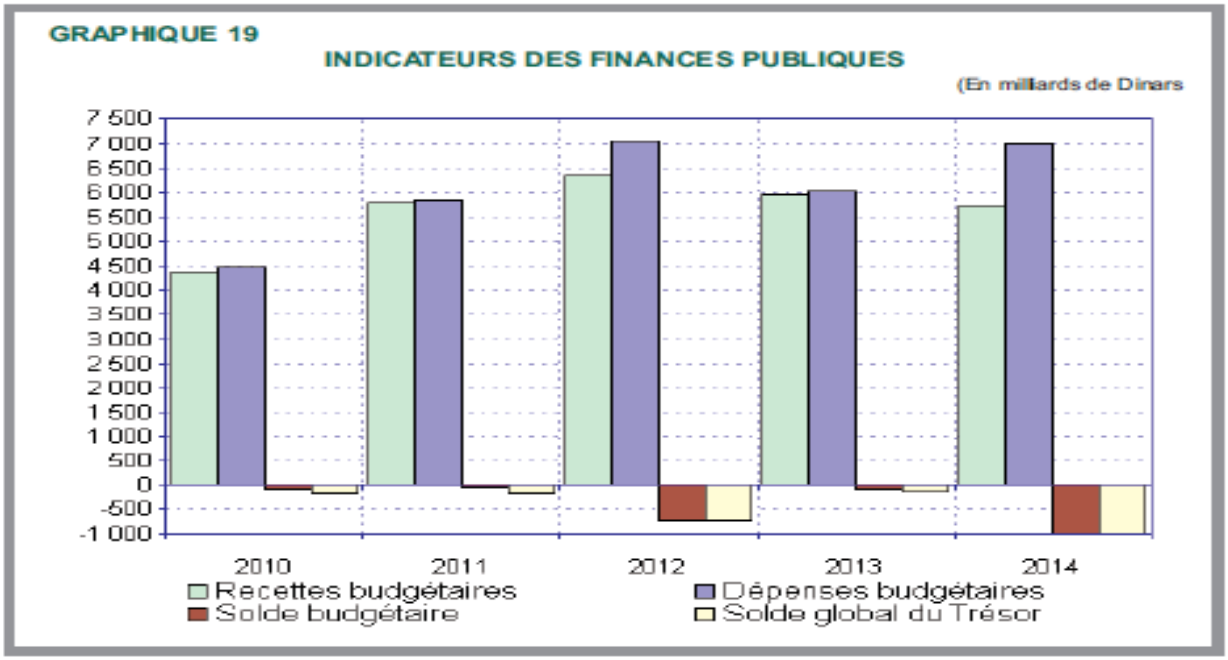

يتبع2/1

GRAPHIQUE 22

STRUCTURE DES DEPENSES BUDGETAIRES

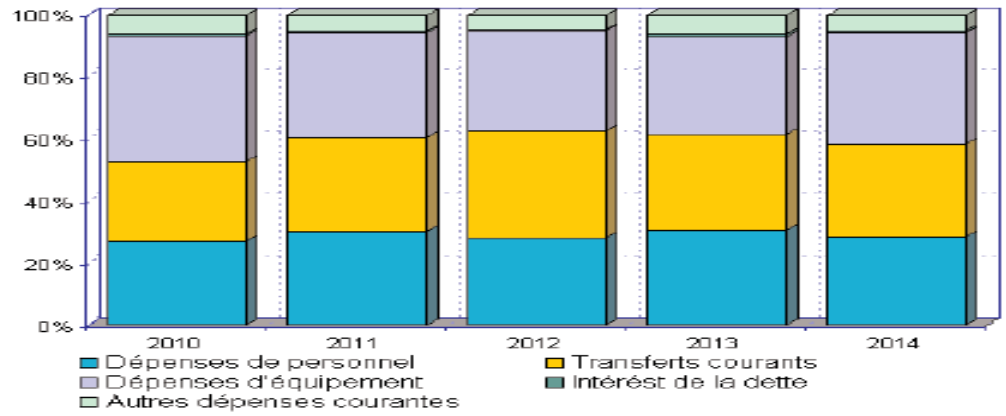

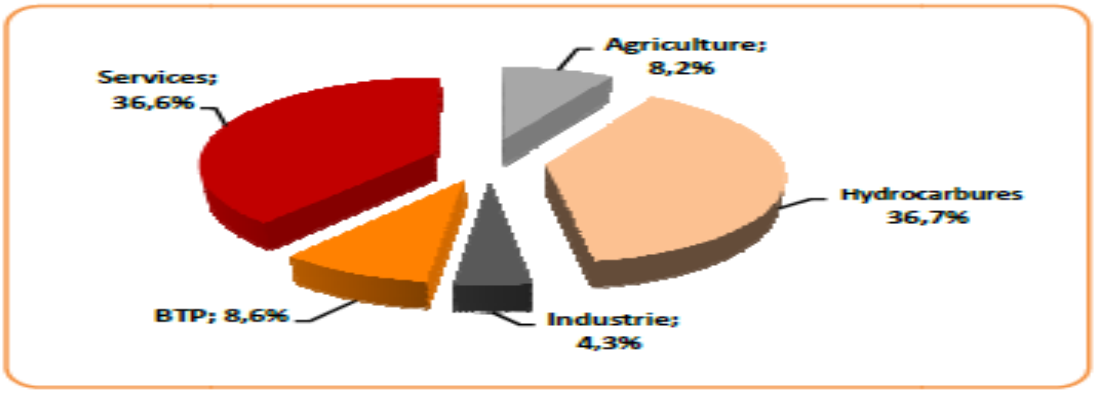

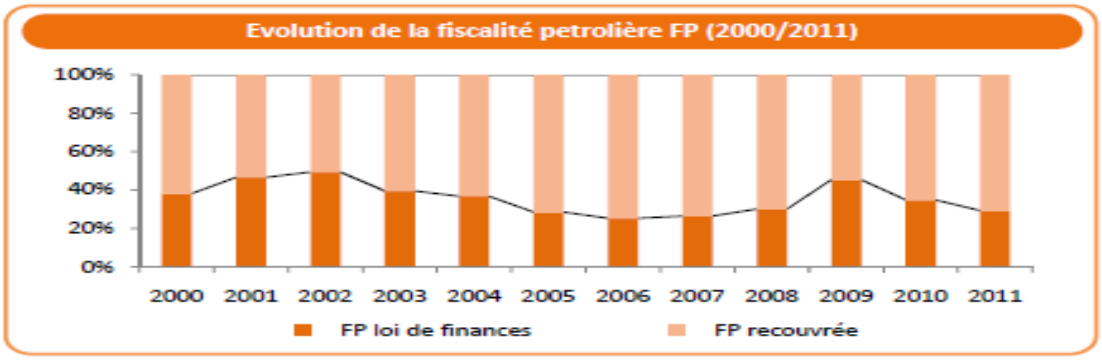

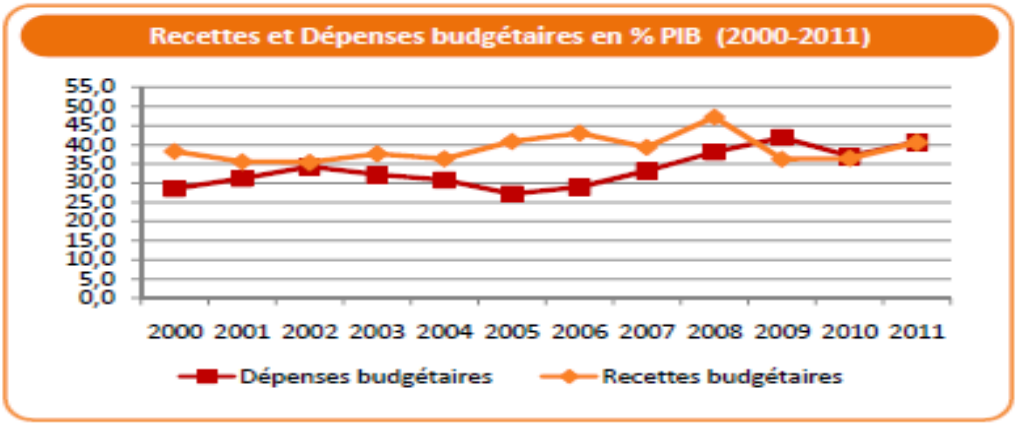

الملحق رقم (15):تطورات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي 1960-2017

	Données
1960	4,94
1961	4,94
1962	4,94
1963	4,94
1964	4,94
1965	4,94
1966	4,94
1967	4,94
1968	4,94
1969	4,94
1970	4,94
1971	4,91
1972	4,48
1973	3,96
1974	4,18
1975	3,95
1976	4,16
1977	4,15
1978	3,97
1979	3,85
1980	3,84
1981	4,32
1982	4,59
1983	4,79
1984	4,98
1985	5,03
1986	4,70
1987	4,85
1988	5,91
1989	7,61
1990	8,96
1991	18,47
1992	21,84
1993	23,35
1994	35,06
1995	47,66
1996	54,75
1997	57,71
1998	58,74
1999	66,57
2000	75,26
2001	77,22
2002	79,68
2003	77,39
2004	72,06
2005	73,28
2006	72,65
2007	69,29
2008	64,58
2009	72,65
2010	74,39
2011	72,94
2012	77,54
2013	79,37
2014	80,58
2015*	83,79
2016*	86,27
2017*	88,75

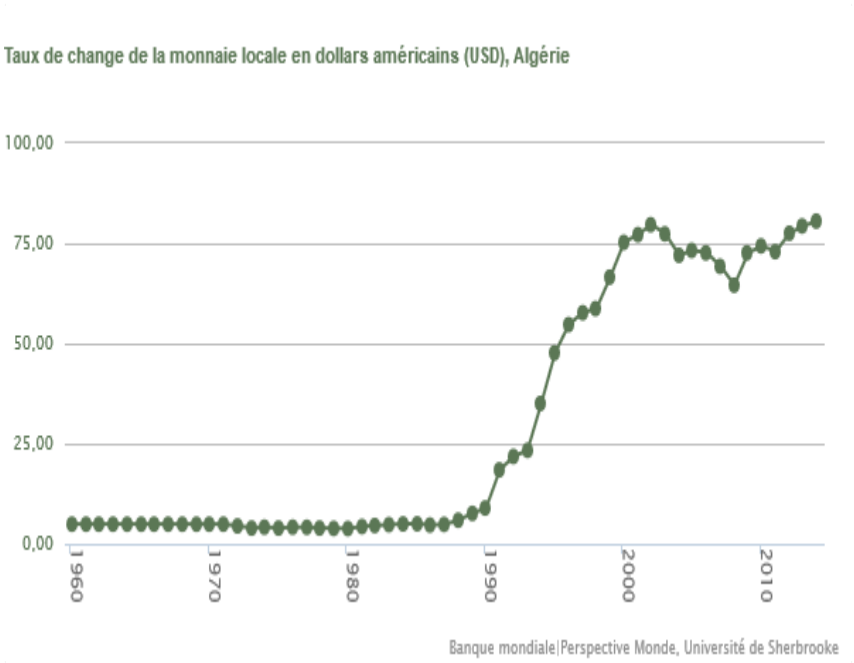

TABLE de DURBIN-WATSON : Test unilatéral de $\rho = 0$ contre $\rho > 0$, au seuil de 5% (test bilatéral : seuil $\alpha = 10\%$)

	k' = 1		k' = 2		k' = 3		k' = 4		k' = 5		k' = 6		k' = 7		k' = 8		k' = 9		k' = 10	
n	d_L	d_u	d_L	d_u	d_L	d_u	d_L	d_u	d_L	d_u	d_L	d_u	d_L	d_u	d_L	d_u	d_L	d_u	d_L	d_u
15	1,08	1,36	0,95	1,54	0,82	1,75	0,69	1,97	0,56	2,21	0,45	2,47	0,34	2,73	0,25	2,98	0,17	3,22	0,11	3,44
16	1,10	1,37	0,98	1,54	0,86	1,73	0,74	1,93	0,62	2,15	0,50	2,40	0,40	2,62	0,30	2,86	0,22	3,09	0,15	3,30
17	1,13	1,38	1,02	1,54	0,90	1,71	0,78	1,90	0,67	2,10	0,55	2,32	0,45	2,54	0,36	2,76	0,27	2,97	0,20	3,20
18	1,16	1,39	1,05	1,53	0,93	1,69	0,82	1,87	0,71	2,06	0,60	2,26	0,50	2,46	0,41	2,67	0,32	2,87	0,24	3,07
19	1,18	1,40	1,08	1,53	0,97	1,68	0,86	1,85	0,75	2,02	0,65	2,21	0,46	2,40	0,46	2,59	0,37	2,78	0,29	2,97
20	1,20	1,41	1,10	1,54	1,00	1,68	0,90	1,83	0,79	1,99	0,69	2,16	0,60	2,34	0,50	2,52	0,42	2,70	0,34	2,88
21	1,22	1,42	1,13	1,54	1,03	1,67	0,93	1,81	0,83	1,96	0,73	2,12	0,64	2,29	0,55	2,46	0,46	2,63	0,38	2,81
22	1,24	1,43	1,15	1,54	1,05	1,66	0,96	1,80	0,86	1,94	0,77	2,09	0,68	2,25	0,59	2,41	0,50	2,57	0,42	2,73
23	1,26	1,44	1,17	1,54	1,08	1,66	0,99	1,79	0,90	1,92	0,80	2,06	0,71	2,21	0,63	2,36	0,54	2,51	0,46	2,67
24	1,27	1,45	1,19	1,55	1,10	1,66	1,01	1,78	0,93	1,90	0,84	2,03	0,75	2,17	0,67	2,32	0,58	2,46	0,51	2,61
25	1,29	1,45	1,21	1,55	1,12	1,66	1,04	1,77	0,95	1,89	0,87	2,01	0,78	2,14	0,70	2,28	0,62	2,42	0,54	2,56
26	1,30	1,46	1,22	1,55	1,14	1,65	1,06	1,76	0,98	1,88	0,90	1,99	0,82	2,12	0,73	2,25	0,66	2,38	0,58	2,51
27	1,32	1,47	1,24	1,56	1,16	1,65	1,08	1,76	1,01	1,86	0,92	1,97	0,84	2,09	0,77	2,22	0,69	2,34	0,62	2,47
28	1,33	1,48	1,26	1,56	1,18	1,65	1,10	1,75	1,03	1,85	0,95	1,96	0,87	2,07	0,80	2,19	0,72	2,31	0,65	2,43
29	1,34	1,48	1,27	1,56	1,20	1,65	1,12	1,74	1,05	1,84	0,97	1,94	0,90	2,05	0,83	2,16	0,75	2,28	0,68	2,40
30	1,35	1,49	1,28	1,57	1,21	1,65	1,14	1,74	1,07	1,83	1,00	1,93	0,93	2,03	0,85	2,14	0,78	2,25	0,71	2,36
31	1,36	1,50	1,30	1,57	1,23	1,65	1,16	1,74	1,09	1,83	1,02	1,92	0,95	2,02	0,88	2,12	0,81	2,23	0,74	2,33
32	1,37	1,50	1,31	1,57	1,24	1,65	1,18	1,73	1,11	1,82	1,04	1,91	0,97	2,00	0,90	2,10	0,84	2,20	0,77	2,31
33	1,38	1,51	1,32	1,58	1,26	1,65	1,19	1,73	1,13	1,81	1,06	1,90	0,99	1,99	0,93	2,08	0,86	2,18	0,79	2,28
34	1,39	1,51	1,33	1,58	1,27	1,65	1,21	1,73	1,15	1,81	1,08	1,89	1,01	1,98	0,95	2,07	0,88	2,16	0,82	2,26
35	1,40	1,52	1,34	1,58	1,28	1,65	1,22	1,73	1,16	1,80	1,10	1,88	1,03	1,97	0,97	2,05	0,91	2,14	0,84	2,24
36	1,41	1,52	1,35	1,59	1,29	1,65	1,24	1,73	1,18	1,80	1,11	1,88	1,05	1,96	0,99	2,04	0,93	2,13	0,87	2,22
37	1,42	1,53	1,36	1,59	1,31	1,66	1,25	1,72	1,19	1,80	1,13	1,87	1,07	1,95	1,01	2,03	0,95	2,11	0,89	2,20
38	1,43	1,54	1,37	1,59	1,32	1,66	1,26	1,72	1,21	1,79	1,15	1,86	1,09	1,94	1,03	2,02	0,97	2,10	0,91	2,18
39	1,43	1,54	1,38	1,60	1,33	1,66	1,27	1,72	1,22	1,79	1,16	1,86	1,10	1,93	1,05	2,01	0,99	2,08	0,93	2,16
40	1,44	1,54	1,39	1,60	1,34	1,66	1,29	1,72	1,23	1,79	1,17	1,85	1,12	1,92	1,06	2,00	1,01	2,07	0,95	2,14
45	1,48	1,57	1,43	1,62	1,38	1,67	1,34	1,72	1,29	1,78	1,24	1,84	1,19	1,90	1,14	1,96	1,09	2,00	1,04	2,09
50	1,50	1,59	1,46	1,63	1,42	1,67	1,38	1,72	1,34	1,77	1,29	1,82	1,25	1,87	1,20	1,93	1,16	1,99	1,11	2,04
55	1,53	1,60	1,49	1,64	1,45	1,68	1,41	1,72	1,38	1,77	1,33	1,81	1,29	1,86	1,25	1,91	1,21	1,96	1,17	2,01
60	1,55	1,62	1,51	1,65	1,48	1,69	1,44	1,73	1,41	1,77	1,37	1,81	1,33	1,85	1,30	1,89	1,26	1,94	1,22	1,98
65	1,57	1,63	1,54	1,66	1,50	1,70	1,47	1,73	1,44	1,77	1,40	1,80	1,37	1,84	1,34	1,88	1,30	1,92	1,27	1,96
70	1,58	1,64	1,55	1,67	1,52	1,70	1,49	1,74	1,46	1,77	1,43	1,80	1,40	1,84	1,37	1,87	1,34	1,91	1,30	1,95
75	1,60	1,65	1,57	1,68	1,54	1,71	1,51	1,74	1,49	1,77	1,46	1,80	1,43	1,83	1,40	1,87	1,37	1,90	1,34	1,94
80	1,61	1,66	1,59	1,69	1,56	1,72	1,53	1,74	1,51	1,77	1,48	1,80	1,45	1,83	1,42	1,86	1,40	1,89	1,37	1,92
85	1,62	1,67	1,60	1,70	1,57	1,72	1,55	1,75	1,52	1,77	1,50	1,80	1,47	1,83	1,45	1,86	1,42	1,89	1,40	1,92
90	1,63	1,68	1,61	1,70	1,59	1,73	1,57	1,75	1,54	1,78	1,52	1,80	1,49	1,83	1,47	1,85	1,44	1,88	1,42	1,91
95	1,64	1,69	1,62	1,71	1,60	1,73	1,58	1,75	1,56	1,78	1,54	1,80	1,51	1,83	1,49	1,85	1,46	1,88	1,44	1,90
100	1,65	1,69	1,63	1,72	1,61	1,74	1,59	1,76	1,57	1,78	1,55	1,80	1,53	1,83	1,51	1,85	1,48	1,87	1,46	1,90
150	1,72	1,75	1,71	1,76	1,69	1,77	1,68	1,79	1,66	1,80	1,65	1,82	1,64	1,83	1,62	1,85	1,60	1,86	1,59	1,88
200	1,73	1,78	1,75	1,79	1,73	1,80	1,73	1,81	1,72	1,82	1,71	1,83	1,70	1,84	1,69	1,85	1,68	1,86	1,66	1,87

الملحق (18) : جدول قيم المتغيرات المستعملة في بناء النموذج

n	Xp مليار دولار	Pp	Fp مليون دج	F_{RR}	RP مليار دج	Inf	PIB مليون دج	CR % constant	PIB دولار Constant2000	PIB courant (دولار)
1970	1.1	2.42	1350	-	3 214,3	6.6	24 072,3	8,86	28 426 636 033	4 863 487 557
1971	0.85	2.85	1648	-	2 290,4	2.62	24 922,8	-11,33	25 205 409 494	5 077 222 330
1972	1.3	3.6	3278		4 451,6	3.65	30 413,2	27,42	32 117 733 281	6 761 786 484
1973	1.88	5.46	4118		6 452,8	6.17	34 593,1	3,81	33 342 439 059	8 715 106 129
1974	4.6	15.64	13399		18 422,3	4.69	55 560,9	7,49	35 841 427 455	13 209 713 770
1975	4.7	15.52	13462		15 567,7	8.23	61 573,9	5,05	37 649 749 897	15 557 934 473
1976	5.25	17.03	14237		19 639,0	9.43	74 075,1	8,39	40 807 342 747	17 728 348 385
1977	5.94	18.65	18019		23 592,9	11.98	87 240,5	5,26	42 953 231 931	20 971 901 063
1978	6.32	18.37	17365		24 481	17.52	104 831,6	9,21	46 911 301 696	26 364 491 675
1979	9.55	27.28	26516		33 534,7	11.34	128 222,6	7,48	50 419 247 461	33 243 421 339
1980	13.87	48.23	37658		51 191,3	9.51	162 507,2	0,79	50 817 865 551	42 345 276 288
1981	14.39	51.4	50 954		59 162,8	14.65	191 468,5	3,00	52 342 399 519	44 348 670 724
1982	13.16	46.53	41 458		58 714,7	6.54	207 551,9	6,40	55 692 315 261	45 207 090 668
1983	12.5812	40.95	37 711		62 138,7	5.96	233 752,1	5,40	58 699 701 965	48 801 372 228
1984	12.79	39.6	43 841		63 376,7	8.11	263 855,9	5,60	61 986 883 226	53 698 280 323
1985	12.84	39.6	46 786		65 544,7	10.48	291 597,2	3,70	64 280 396 214	57 937 867 717
1986	7.83	15.03	21 439		39 053,2	12.37	296 551,4	0,40	64 537 518 435	63 696 299 985
1987	8.22	18.68	20 479		45 537,2	7.44	312 706,1	-0,70	64 085 757 414	66 742 269 090
1988	7.81	16.22	24 100		52 702,7	5.91	347 716,9	-1,00	63 444 896 305	59 089 065 517
1989	9.56	18.59	45 500		74 288,4	9.3	422 043,0	4,40	66 236 473 115	55 631 488 294
1990	12.35	20.55	76 200		125 193,7	25.88	554 388,1	0,80	66 766 365 310	62 045 098 370
1991	11.97	20.08	161 500		236 245,3	31.67	862 132,8	-1,20	65 965 168 517	45 715 368 144
1992	11.0	17.52	193 800		250 402,5	20.54	1 074 695,8	1,80	67 152 543 077	48 003 297 249
1993	9.9	16.26	179 218		247 398,3	29.04	1 189 724,9	-2,10	65 742 339 165	49 946 456 681
1994	8.6	17.57	222 176		327346.7	29.78	1 487 403,6	-0,90	65 150 660 372	42 542 573 602
1995	9.7	21.65	336 148		505562.8	18.67	2 004 994,7	3,80	67 626 382 084	41 764 054 035
1996	12.6	19.46	495 997		750415.3	5.73	2 570 028,9	4,10	70 399 062 720	46 941 496 308
1997	13.18	12.85	564 765		838985.8	4.95	2 780 168,0	1,10	71 173 452 359	48 177 861 891
1998	9.77	17.91	378 556		638221.5	2.64	2 830 490,7	5,10	74 803 300 996	48 187 780 126
1999	11.91	28.5	560 121		890943.3	0.33	3 238 197,5	3,20	77 197 007 776	48 640 613 515
2000	21.06	24.85	1 173 237	453.22	1161314.7	4.22	4 123 513,9	2,20	78 895 342 490	54 790 058 957
2001	18.53	28.50	956 389	123.86	1443928.1	1.41	4 227 113,1	4,61	82 534 408 893	82 534 062 697
2002	18.11	29	942 904	26.5	1477033.6	2.58	4 522 773,3	5,60	87 156 335 791	87 155 970 208
2003	23.98	29.03	1 284 975	448.91	1868889.6	2.6	5 252 321,1	7,20	93 431 591 968	67 863 832 648
2004	31.55	38.66	1 485 699	623.5	2319823.6	3.6	6 149 116,7	4,30	97 449 150 423	85 324 997 370
2005	45.5 9	54.64	2 267 836	13698.84	3352878.4	1.6	7 561 984,3	5,90	103 000 000 000	103 198 000 000

2006	53.61	65.85	2 714 000	1798.00	3882227.8	2.53	8 514 843,3	1,70	105 000 000 000	117 027 000 000
2007	59.61	74.95	2 711 850	1738.85	4089308.6	3.51	9 366 565,9	3,40	109 000 000 000	134 977 000 000
2008	77.19	99.97	1 715 400	2288.2	4997554.5	4.4	11 077 139,4	2,00	111 000 000 000	171 001 000 000
2009	44,34	62.25	1 927 000	400.7	3109078.9	4.8	10 006 839,7	1,60	112 000 000 000	137 211 000 000
2010	56.12	80.15	1 501 700	1318.31	4180357.7	4.71	12 034 399,0	3,60	117 000 000 000	161 207 000 000
2011	71.66	112.94	1 529 400	2300.32	5242098.8	4.52	14 481 007,8	2,80	120 000 000 000	199 071 000 000
2012	70.583	111.045	1519040	2535.99	5208097.1	8,89	16 115000,4	3,30	124 000 000 000	204 331 000 000
2013	63,327	109.55	1615900	2036.00		4.15	16 569000,3	2,70	127 000 000 000	210 183 000 000
2014		111.4	1577730			2.92		4.10	214 063 000 000	214 063 000 000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على:

- تقارير الديوان الوطني للإحصاء
- تقارير بنك الجزائر.
- تقارير البنك العالمي على الموقع:

http://perspective.usherbrooke.ca/bilan/servlet/BMTendanceStatPays

TABLES DE PROBABILITÉS ET STATISTIQUE

A. **Tables des lois associées à la loi Normale**

A.1. Loi normale $\mathcal{N}(0,1)$

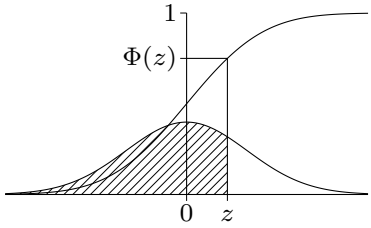

1° *Fonction de répartition de la loi Normale.* — La fonction de répartition Φ de la loi Normale $\mathcal{N}(0,1)$ est définie par $\Phi(z) = \int_{-\infty}^{z} \mathrm{e}^{-u^2/2}\,\mathrm{d}u/\sqrt{2\pi}$, $z \in \mathbb{R}$. Pour tout $z \in \mathbb{R}$, on a $\Phi(z) = 1 - \Phi(-z)$.

z	0,00	0,01	0,02	0,03	0,04	0,05	0,06	0,07	0,08	0,09
0,0	0,5000	0,5040	0,5080	0,5120	0,5160	0,5199	0,5239	0,5279	0,5319	0,5359
0,1	0,5398	0,5438	0,5478	0,5517	0,5557	0,5596	0,5636	0,5675	0,5714	0,5753
0,2	0,5793	0,5832	0,5871	0,5910	0,5948	0,5987	0,6026	0,6064	0,6103	0,6141
0,3	0,6179	0,6217	0,6255	0,6293	0,6331	0,6368	0,6406	0,6443	0,6480	0,6517
0,4	0,6554	0,6591	0,6628	0,6664	0,6700	0,6736	0,6772	0,6808	0,6844	0,6879
0,5	0,6915	0,6950	0,6985	0,7019	0,7054	0,7088	0,7123	0,7157	0,7190	0,7224
0,6	0,7257	0,7291	0,7324	0,7357	0,7389	0,7422	0,7454	0,7486	0,7517	0,7549
0,7	0,7580	0,7611	0,7642	0,7673	0,7704	0,7734	0,7764	0,7794	0,7823	0,7852
0,8	0,7881	0,7910	0,7939	0,7967	0,7995	0,8023	0,8051	0,8078	0,8106	0,8133
0,9	0,8159	0,8186	0,8212	0,8238	0,8264	0,8289	0,8315	0,8340	0,8365	0,8389
1,0	0,8413	0,8438	0,8461	0,8485	0,8508	0,8531	0,8554	0,8577	0,8599	0,8621
1,1	0,8643	0,8665	0,8686	0,8708	0,8729	0,8749	0,8770	0,8790	0,8810	0,8830
1,2	0,8849	0,8869	0,8888	0,8907	0,8925	0,8944	0,8962	0,8980	0,8997	0,9015
1,3	0,9032	0,9049	0,9066	0,9082	0,9099	0,9115	0,9131	0,9147	0,9162	0,9177
1,4	0,9192	0,9207	0,9222	0,9236	0,9251	0,9265	0,9279	0,9292	0,9306	0,9319
1,5	0,9332	0,9345	0,9357	0,9370	0,9382	0,9394	0,9406	0,9418	0,9429	0,9441
1,6	0,9452	0,9463	0,9474	0,9484	0,9495	0,9505	0,9515	0,9525	0,9535	0,9545
1,7	0,9554	0,9564	0,9573	0,9582	0,9591	0,9599	0,9608	0,9616	0,9625	0,9633
1,8	0,9641	0,9649	0,9656	0,9664	0,9671	0,9678	0,9686	0,9693	0,9699	0,9706
1,9	0,9713	0,9719	0,9726	0,9732	0,9738	0,9744	0,9750	0,9756	0,9761	0,9767
2,0	0,9772	0,9778	0,9783	0,9788	0,9793	0,9798	0,9803	0,9808	0,9812	0,9817
2,1	0,9821	0,9826	0,9830	0,9834	0,9838	0,9842	0,9846	0,9850	0,9854	0,9857
2,2	0,9861	0,9864	0,9868	0,9871	0,9875	0,9878	0,9881	0,9884	0,9887	0,9890
2,3	0,9893	0,9896	0,9898	0,9901	0,9904	0,9906	0,9909	0,9911	0,9913	0,9916
2,4	0,9918	0,9920	0,9922	0,9925	0,9927	0,9929	0,9931	0,9932	0,9934	0,9936
2,5	0,9938	0,9940	0,9941	0,9943	0,9945	0,9946	0,9948	0,9949	0,9951	0,9952
2,6	0,9953	0,9955	0,9956	0,9957	0,9959	0,9960	0,9961	0,9962	0,9963	0,9964
2,7	0,9965	0,9966	0,9967	0,9968	0,9969	0,9970	0,9971	0,9972	0,9973	0,9974
2,8	0,9974	0,9975	0,9976	0,9977	0,9977	0,9978	0,9979	0,9979	0,9980	0,9981
2,9	0,9981	0,9982	0,9982	0,9983	0,9984	0,9984	0,9985	0,9985	0,9986	0,9986

Exemples. — $\Phi(0{,}25) \approx 0{,}5987$, $\Phi(-0{,}32) = 1 - \Phi(0{,}32) \approx 1 - 0{,}6255 = 0{,}3745$.

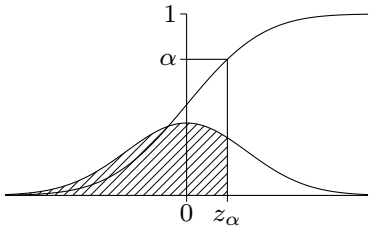

2° *Quantiles de la loi Normale.* — Pour $\alpha \in]0,1[$, le quantile d'ordre α de la loi Normale est $z_\alpha = \Phi^{-1}(\alpha)$. Pour tout $\alpha \in]0,1[$, on a $\Phi^{-1}(\alpha) = -\Phi^{-1}(1-\alpha)$.

α	0,00	0,01	0,02	0,03	0,04	0,05	0,06	0,07	0,08	0,09
0,5	0,0000	0,0251	0,0502	0,0753	0,1004	0,1257	0,1510	0,1764	0,2019	0,2275
0,6	0,2533	0,2793	0,3055	0,3319	0,3585	0,3853	0,4125	0,4399	0,4677	0,4959
0,7	0,5244	0,5534	0,5828	0,6128	0,6433	0,6745	0,7063	0,7388	0,7722	0,8064
0,8	0,8416	0,8779	0,9154	0,9542	0,9945	1,0364	1,0803	1,1264	1,1750	1,2265
0,9	1,2816	1,3408	1,4051	1,4758	1,5548	1,6449	1,7507	1,8808	2,0537	2,3263

α	0,990	0,991	0,992	0,993	0,994	0,995	0,996	0,997	0,998	0,999
$\Phi^{-1}(\alpha)$	2,3263	2,3656	2,4089	2,4573	2,5121	2,5758	2,6521	2,7478	2,8782	3,0902

α	0,9990	0,9991	0,9992	0,9993	0,9994	0,9995	0,9996	0,9997	0,9998	0,9999
$\Phi^{-1}(\alpha)$	3,0902	3,1214	3,1559	3,1947	3,2389	3,2905	3,3528	3,4316	3,5401	3,7190

Exemples. — On a $\Phi^{-1}(0{,}75) \approx 0{,}6745$, $\Phi^{-1}(0{,}995) \approx 2{,}5758$, $\Phi^{-1}(0{,}9995) \approx 3{,}2905$; ainsi que $\Phi^{-1}(0{,}25) \approx -0{,}6745$, $\Phi^{-1}(0{,}005) \approx -2{,}5758$, $\Phi^{-1}(0{,}0005) \approx -3{,}2905$.

3° *Quantiles de la loi Normale (bis).* — Si Z est une variable aléatoire suivant la loi normale $\mathcal{N}(0,1)$, la table donne, pour α fixé, la valeur $z_{1-\alpha/2}$ telle que

$$\mathbb{P}\{|Z| \geqslant z_{1-\alpha/2}\} = \alpha.$$

Ainsi, $z_{1-\alpha/2}$ est le quantile d'ordre $1-\alpha/2$ de la loi normale $\mathcal{N}(0,1)$.

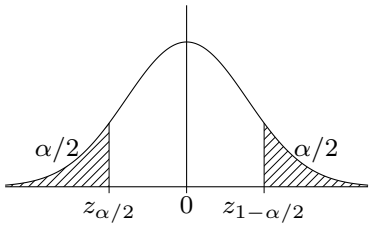

α	0,00	0,01	0,02	0,03	0,04	0,05	0,06	0,07	0,08	0,09
0,0	∞	2,5758	2,3263	2,1701	2,0537	1,9600	1,8808	1,8119	1,7507	1,6954
0,1	1,6449	1,5982	1,5548	1,5141	1,4758	1,4395	1,4051	1,3722	1,3408	1,3106
0,2	1,2816	1,2536	1,2265	1,2004	1,1750	1,1503	1,1264	1,1031	1,0803	1,0581
0,3	1,0364	1,0152	0,9945	0,9741	0,9542	0,9346	0,9154	0,8965	0,8779	0,8596
0,4	0,8416	0,8239	0,8064	0,7892	0,7722	0,7554	0,7388	0,7225	0,7063	0,6903
0,5	0,6745	0,6588	0,6433	0,6280	0,6128	0,5978	0,5828	0,5681	0,5534	0,5388
0,6	0,5244	0,5101	0,4959	0,4817	0,4677	0,4538	0,4399	0,4261	0,4125	0,3989
0,7	0,3853	0,3719	0,3585	0,3451	0,3319	0,3186	0,3055	0,2924	0,2793	0,2663
0,8	0,2533	0,2404	0,2275	0,2147	0,2019	0,1891	0,1764	0,1637	0,1510	0,1383
0,9	0,1257	0,1130	0,1004	0,0878	0,0753	0,0627	0,0502	0,0376	0,0251	0,0125

α	10^{-3}	10^{-4}	10^{-5}	10^{-6}	10^{-7}	10^{-8}	10^{-9}
$z_{1-\alpha/2}$	3,2905	3,8906	4,4172	4,8916	5,3267	5,7307	6,1094

Exemples. — Pour $\alpha = 0{,}5$, on trouve $z \approx 0{,}6745$; pour $\alpha = 0{,}25$, on trouve $z \approx 1{,}1503$; pour $\alpha = 10^{-6}$, on trouve $z \approx 4{,}8916$.

A.2. Lois de Pearson

Si X est une variable aléatoire suivant la loi du χ^2, ou de Pearson, à ν degrés de liberté, la table donne, pour α fixé, la valeur $k_{1-\alpha}$ telle que

$$\mathbb{P}\{X \geqslant k_{1-\alpha}\} = \alpha.$$

Ainsi, $k_{1-\alpha}$ est le quantile d'ordre $1-\alpha$ de la loi du χ^2 à ν degrés de liberté.

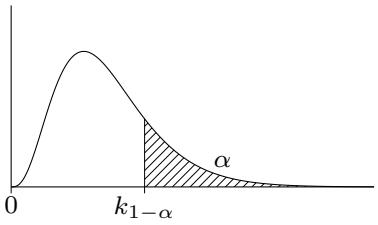

ν \ α	0,990	0,975	0,950	0,900	0,100	0,050	0,025	0,010	0,001
1	0,0002	0,0010	0,0039	0,0158	2,7055	3,8415	5,0239	6,6349	10,8276
2	0,0201	0,0506	0,1026	0,2107	4,6052	5,9915	7,3778	9,2103	13,8155
3	0,1148	0,2158	0,3518	0,5844	6,2514	7,8147	9,3484	11,3449	16,2662
4	0,2971	0,4844	0,7107	1,0636	7,7794	9,4877	11,1433	13,2767	18,4668
5	0,5543	0,8312	1,1455	1,6103	9,2364	11,0705	12,8325	15,0863	20,5150
6	0,8721	1,2373	1,6354	2,2041	10,6446	12,5916	14,4494	16,8119	22,4577
7	1,2390	1,6899	2,1673	2,8331	12,0170	14,0671	16,0128	18,4753	24,3219
8	1,6465	2,1797	2,7326	3,4895	13,3616	15,5073	17,5345	20,0902	26,1245
9	2,0879	2,7004	3,3251	4,1682	14,6837	16,9190	19,0228	21,6660	27,8772
10	2,5582	3,2470	3,9403	4,8652	15,9872	18,3070	20,4832	23,2093	29,5883
11	3,0535	3,8157	4,5748	5,5778	17,2750	19,6751	21,9200	24,7250	31,2641
12	3,5706	4,4038	5,2260	6,3038	18,5493	21,0261	23,3367	26,2170	32,9095
13	4,1069	5,0088	5,8919	7,0415	19,8119	22,3620	24,7356	27,6883	34,5282
14	4,6604	5,6287	6,5706	7,7895	21,0641	23,6848	26,1189	29,1412	36,1233
15	5,2293	6,2621	7,2609	8,5468	22,3071	24,9958	27,4884	30,5779	37,6973
16	5,8122	6,9077	7,9616	9,3122	23,5418	26,2962	28,8454	31,9999	39,2524
17	6,4078	7,5642	8,6718	10,0852	24,7690	27,5871	30,1910	33,4087	40,7902
18	7,0149	8,2307	9,3905	10,8649	25,9894	28,8693	31,5264	34,8053	42,3124
19	7,6327	8,9065	10,1170	11,6509	27,2036	30,1435	32,8523	36,1909	43,8202
20	8,2604	9,5908	10,8508	12,4426	28,4120	31,4104	34,1696	37,5662	45,3147
21	8,8972	10,2829	11,5913	13,2396	29,6151	32,6706	35,4789	38,9322	46,7970
22	9,5425	10,9823	12,3380	14,0415	30,8133	33,9244	36,7807	40,2894	48,2679
23	10,1957	11,6886	13,0905	14,8480	32,0069	35,1725	38,0756	41,6384	49,7282
24	10,8564	12,4012	13,8484	15,6587	33,1962	36,4150	39,3641	42,9798	51,1786
25	11,5240	13,1197	14,6114	16,4734	34,3816	37,6525	40,6465	44,3141	52,6197
26	12,1981	13,8439	15,3792	17,2919	35,5632	38,8851	41,9232	45,6417	54,0520
27	12,8785	14,5734	16,1514	18,1139	36,7412	40,1133	43,1945	46,9629	55,4760
28	13,5647	15,3079	16,9279	18,9392	37,9159	41,3371	44,4608	48,2782	56,8923
29	14,2565	16,0471	17,7084	19,7677	39,0875	42,5570	45,7223	49,5879	58,3012
30	14,9535	16,7908	18,4927	20,5992	40,2560	43,7730	46,9792	50,8922	59,7031

Lorsque le degré de liberté ν est tel que $\nu > 30$, la variable aléatoire

$$Z = \sqrt{2X} - \sqrt{2\nu - 1}$$

suit approximativement la loi normale centrée réduite.

A.3. Lois de Student

Si T est une variable aléatoire suivant la loi de Student à ν degrés de liberté, la table donne, pour α fixé, la valeur $t_{1-\alpha/2}$ telle que

$$\mathbb{P}\{|T| \geqslant t_{1-\alpha/2}\} = \alpha.$$

Ainsi, $t_{1-\alpha/2}$ est le quantile d'ordre $1-\alpha/2$ de la loi de Student à ν degrés de liberté.

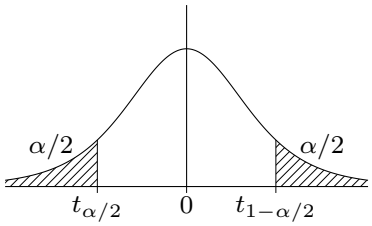

ν \ α	0,900	0,500	0,300	0,200	0,100	0,050	0,020	0,010	0,001
1	0,1584	1,0000	1,9626	3,0777	6,3138	12,7062	31,8205	63,6567	636,6193
2	0,1421	0,8165	1,3862	1,8856	2,9200	4,3027	6,9646	9,9248	31,5991
3	0,1366	0,7649	1,2498	1,6377	2,3534	3,1824	4,5407	5,8409	12,9240
4	0,1338	0,7407	1,1896	1,5332	2,1318	2,7764	3,7469	4,6041	8,6103
5	0,1322	0,7267	1,1558	1,4759	2,0150	2,5706	3,3649	4,0321	6,8688
6	0,1311	0,7176	1,1342	1,4398	1,9432	2,4469	3,1427	3,7074	5,9588
7	0,1303	0,7111	1,1192	1,4149	1,8946	2,3646	2,9980	3,4995	5,4079
8	0,1297	0,7064	1,1081	1,3968	1,8595	2,3060	2,8965	3,3554	5,0413
9	0,1293	0,7027	1,0997	1,3830	1,8331	2,2622	2,8214	3,2498	4,7809
10	0,1289	0,6998	1,0931	1,3722	1,8125	2,2281	2,7638	3,1693	4,5869
11	0,1286	0,6974	1,0877	1,3634	1,7959	2,2010	2,7181	3,1058	4,4370
12	0,1283	0,6955	1,0832	1,3562	1,7823	2,1788	2,6810	3,0545	4,3178
13	0,1281	0,6938	1,0795	1,3502	1,7709	2,1604	2,6503	3,0123	4,2208
14	0,1280	0,6924	1,0763	1,3450	1,7613	2,1448	2,6245	2,9768	4,1405
15	0,1278	0,6912	1,0735	1,3406	1,7531	2,1314	2,6025	2,9467	4,0728
16	0,1277	0,6901	1,0711	1,3368	1,7459	2,1199	2,5835	2,9208	4,0150
17	0,1276	0,6892	1,0690	1,3334	1,7396	2,1098	2,5669	2,8982	3,9651
18	0,1274	0,6884	1,0672	1,3304	1,7341	2,1009	2,5524	2,8784	3,9216
19	0,1274	0,6876	1,0655	1,3277	1,7291	2,0930	2,5395	2,8609	3,8834
20	0,1273	0,6870	1,0640	1,3253	1,7247	2,0860	2,5280	2,8453	3,8495
21	0,1272	0,6864	1,0627	1,3232	1,7207	2,0796	2,5176	2,8314	3,8193
22	0,1271	0,6858	1,0614	1,3212	1,7171	2,0739	2,5083	2,8188	3,7921
23	0,1271	0,6853	1,0603	1,3195	1,7139	2,0687	2,4999	2,8073	3,7676
24	0,1270	0,6848	1,0593	1,3178	1,7109	2,0639	2,4922	2,7969	3,7454
25	0,1269	0,6844	1,0584	1,3163	1,7081	2,0595	2,4851	2,7874	3,7251
26	0,1269	0,6840	1,0575	1,3150	1,7056	2,0555	2,4786	2,7787	3,7066
27	0,1268	0,6837	1,0567	1,3137	1,7033	2,0518	2,4727	2,7707	3,6896
28	0,1268	0,6834	1,0560	1,3125	1,7011	2,0484	2,4671	2,7633	3,6739
29	0,1268	0,6830	1,0553	1,3114	1,6991	2,0452	2,4620	2,7564	3,6594
30	0,1267	0,6828	1,0547	1,3104	1,6973	2,0423	2,4573	2,7500	3,6460
40	0,1265	0,6807	1,0500	1,3031	1,6839	2,0211	2,4233	2,7045	3,5510
60	0,1262	0,6786	1,0455	1,2958	1,6706	2,0003	2,3901	2,6603	3,4602
80	0,1261	0,6776	1,0432	1,2922	1,6641	1,9901	2,3739	2,6387	3,4163
120	0,1259	0,6765	1,0409	1,2886	1,6577	1,9799	2,3578	2,6174	3,3735
∞	0,1257	0,6745	1,0364	1,2816	1,6449	1,9600	2,3263	2,5758	3,2905

Lorsque $\nu = \infty$, $t_{1-\alpha/2}$ est le quantile d'ordre $1-\alpha/2$ de la loi normale $\mathcal{N}(0,1)$.

A.4. Lois de Fisher–Snedecor ($\alpha = 0,05$)

Si F est une variable aléatoire suivant la loi de Fisher–Snedecor à (ν_1, ν_2) degrés de liberté, la table donne la valeur $f_{1-\alpha}$ telle que

$$\mathbb{P}\{F \geqslant f_{1-\alpha}\} = \alpha = 0{,}05.$$

Ainsi, $f_{1-\alpha}$ est le quantile d'ordre $1 - \alpha = 0{,}95$ de la loi de Fisher–Snedecor à (ν_1, ν_2) degrés de liberté.

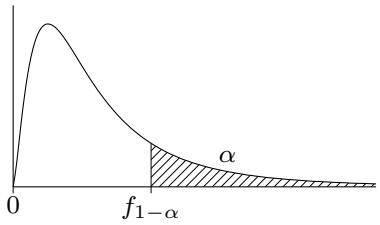

ν_2 \ ν_1	1	2	3	4	5	6	8	10	15	20	30	∞
1	161	200	216	225	230	234	239	242	246	248	250	254
2	18,5	19,0	19,2	19,2	19,3	19,3	19,4	19,4	19,4	19,4	19,5	19,5
3	10,1	9,55	9,28	9,12	9,01	8,94	8,85	8,79	8,70	8,66	8,62	8,53
4	7,71	6,94	6,59	6,39	6,26	6,16	6,04	5,96	5,86	5,80	5,75	5,63
5	6,61	5,79	5,41	5,19	5,05	4,95	4,82	4,74	4,62	4,56	4,50	4,36
6	5,99	5,14	4,76	4,53	4,39	4,28	4,15	4,06	3,94	3,87	3,81	3,67
7	5,59	4,74	4,35	4,12	3,97	3,87	3,73	3,64	3,51	3,44	3,38	3,23
8	5,32	4,46	4,07	3,84	3,69	3,58	3,44	3,35	3,22	3,15	3,08	2,93
9	5,12	4,26	3,86	3,63	3,48	3,37	3,23	3,14	3,01	2,94	2,86	2,71
10	4,96	4,10	3,71	3,48	3,33	3,22	3,07	2,98	2,85	2,77	2,70	2,54
11	4,84	3,98	3,59	3,36	3,20	3,09	2,95	2,85	2,72	2,65	2,57	2,40
12	4,75	3,89	3,49	3,26	3,11	3,00	2,85	2,75	2,62	2,54	2,47	2,30
13	4,67	3,81	3,41	3,18	3,03	2,92	2,77	2,67	2,53	2,46	2,38	2,21
14	4,60	3,74	3,34	3,11	2,96	2,85	2,70	2,60	2,46	2,39	2,31	2,13
15	4,54	3,68	3,29	3,06	2,90	2,79	2,64	2,54	2,40	2,33	2,25	2,07
16	4,49	3,63	3,24	3,01	2,85	2,74	2,59	2,49	2,35	2,28	2,19	2,01
17	4,45	3,59	3,20	2,96	2,81	2,70	2,55	2,45	2,31	2,23	2,15	1,96
18	4,41	3,55	3,16	2,93	2,77	2,66	2,51	2,41	2,27	2,19	2,11	1,92
19	4,38	3,52	3,13	2,90	2,74	2,63	2,48	2,38	2,23	2,16	2,07	1,88
20	4,35	3,49	3,10	2,87	2,71	2,60	2,45	2,35	2,20	2,12	2,04	1,84
22	4,30	3,44	3,05	2,82	2,66	2,55	2,40	2,30	2,15	2,07	1,98	1,78
24	4,26	3,40	3,01	2,78	2,62	2,51	2,36	2,25	2,11	2,03	1,94	1,73
26	4,23	3,37	2,98	2,74	2,59	2,47	2,32	2,22	2,07	1,99	1,90	1,69
28	4,20	3,34	2,95	2,71	2,56	2,45	2,29	2,19	2,04	1,96	1,87	1,65
30	4,17	3,32	2,92	2,69	2,53	2,42	2,27	2,16	2,01	1,93	1,84	1,62
40	4,08	3,23	2,84	2,61	2,45	2,34	2,18	2,08	1,92	1,84	1,74	1,51
50	4,03	3,18	2,79	2,56	2,40	2,29	2,13	2,03	1,87	1,78	1,69	1,44
60	4,00	3,15	2,76	2,53	2,37	2,25	2,10	1,99	1,84	1,75	1,65	1,39
80	3,96	3,11	2,72	2,49	2,33	2,21	2,06	1,95	1,79	1,70	1,60	1,32
100	3,94	3,09	2,70	2,46	2,31	2,19	2,03	1,93	1,77	1,68	1,57	1,28
∞	3,84	3,00	2,60	2,37	2,21	2,10	1,94	1,83	1,67	1,57	1,46	1,00

A.5. Lois de Fisher–Snedecor ($\alpha = 0,025$)

Si F est une variable aléatoire suivant la loi de Fisher–Snedecor à (ν_1, ν_2) degrés de liberté, la table donne la valeur $f_{1-\alpha}$ telle que

$$\mathbb{P}\{F \geqslant f_{1-\alpha}\} = \alpha = 0,025.$$

Ainsi, $f_{1-\alpha}$ est le quantile d'ordre $1 - \alpha = 0{,}975$ de la loi de Fisher–Snedecor à (ν_1, ν_2) degrés de liberté.

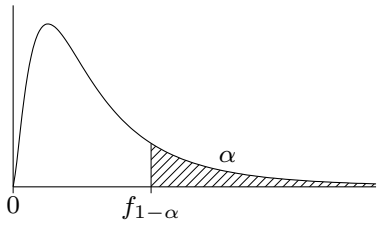

ν_2 \ ν_1	1	2	3	4	5	6	8	10	15	20	30	∞
1	648	800	864	900	922	937	957	969	985	993	1 001	1 018
2	38,5	39,0	39,2	39,2	39,3	39,3	39,4	39,4	39,4	39,4	39,5	39,5
3	17,4	16,0	15,4	15,1	14,9	14,7	14,5	14,4	14,3	14,2	14,1	13,9
4	12,2	10,6	9,98	9,60	9,36	9,20	8,98	8,84	8,66	8,56	8,46	8,26
5	10,0	8,43	7,76	7,39	7,15	6,98	6,76	6,62	6,43	6,33	6,23	6,02
6	8,81	7,26	6,60	6,23	5,99	5,82	5,60	5,46	5,27	5,17	5,07	4,85
7	8,07	6,54	5,89	5,52	5,29	5,12	4,90	4,76	4,57	4,47	4,36	4,14
8	7,57	6,06	5,42	5,05	4,82	4,65	4,43	4,30	4,10	4,00	3,89	3,67
9	7,21	5,71	5,08	4,72	4,48	4,32	4,10	3,96	3,77	3,67	3,56	3,33
10	6,94	5,46	4,83	4,47	4,24	4,07	3,85	3,72	3,52	3,42	3,31	3,08
11	6,72	5,26	4,63	4,28	4,04	3,88	3,66	3,53	3,33	3,23	3,12	2,88
12	6,55	5,10	4,47	4,12	3,89	3,73	3,51	3,37	3,18	3,07	2,96	2,72
13	6,41	4,97	4,35	4,00	3,77	3,60	3,39	3,25	3,05	2,95	2,84	2,60
14	6,30	4,86	4,24	3,89	3,66	3,50	3,29	3,15	2,95	2,84	2,73	2,49
15	6,20	4,76	4,15	3,80	3,58	3,41	3,20	3,06	2,86	2,76	2,64	2,40
16	6,12	4,69	4,08	3,73	3,50	3,34	3,12	2,99	2,79	2,68	2,57	2,32
17	6,04	4,62	4,01	3,66	3,44	3,28	3,06	2,92	2,72	2,62	2,50	2,25
18	5,98	4,56	3,95	3,61	3,38	3,22	3,01	2,87	2,67	2,56	2,44	2,19
19	5,92	4,51	3,90	3,56	3,33	3,17	2,96	2,82	2,62	2,51	2,39	2,13
20	5,87	4,46	3,86	3,51	3,29	3,13	2,91	2,77	2,57	2,46	2,35	2,09
22	5,79	4,38	3,78	3,44	3,22	3,05	2,84	2,70	2,50	2,39	2,27	2,00
24	5,72	4,32	3,72	3,38	3,15	2,99	2,78	2,64	2,44	2,33	2,21	1,94
26	5,66	4,27	3,67	3,33	3,10	2,94	2,73	2,59	2,39	2,28	2,16	1,88
28	5,61	4,22	3,63	3,29	3,06	2,90	2,69	2,55	2,34	2,23	2,11	1,83
30	5,57	4,18	3,59	3,25	3,03	2,87	2,65	2,51	2,31	2,20	2,07	1,79
40	5,42	4,05	3,46	3,13	2,90	2,74	2,53	2,39	2,18	2,07	1,94	1,64
50	5,34	3,98	3,39	3,06	2,83	2,67	2,46	2,32	2,11	1,99	1,87	1,55
60	5,29	3,93	3,34	3,01	2,79	2,63	2,41	2,27	2,06	1,94	1,82	1,48
80	5,22	3,86	3,28	2,95	2,73	2,57	2,36	2,21	2,00	1,88	1,75	1,40
100	5,18	3,83	3,25	2,92	2,70	2,54	2,32	2,18	1,97	1,85	1,71	1,35
∞	5,02	3,69	3,12	2,79	2,57	2,41	2,19	2,05	1,83	1,71	1,57	1,00

B. **Estimation d'une proportion par intervalle de confiance**

B.1. Abaque ($\alpha = 0{,}05$)

L'abaque suivant a été construit pour un niveau de confiance $1-\alpha = 0{,}95$. Pour une taille d'échantillon $n \leqslant 25$, elle donne l'intervalle de confiance « exact » (méthode de Clopper–Pearson) pour la proportion, et, pour $n > 25$, un intervalle de confiance asymptotique — moins lourd à calculer — déterminé à l'aide d'une approximation normale.

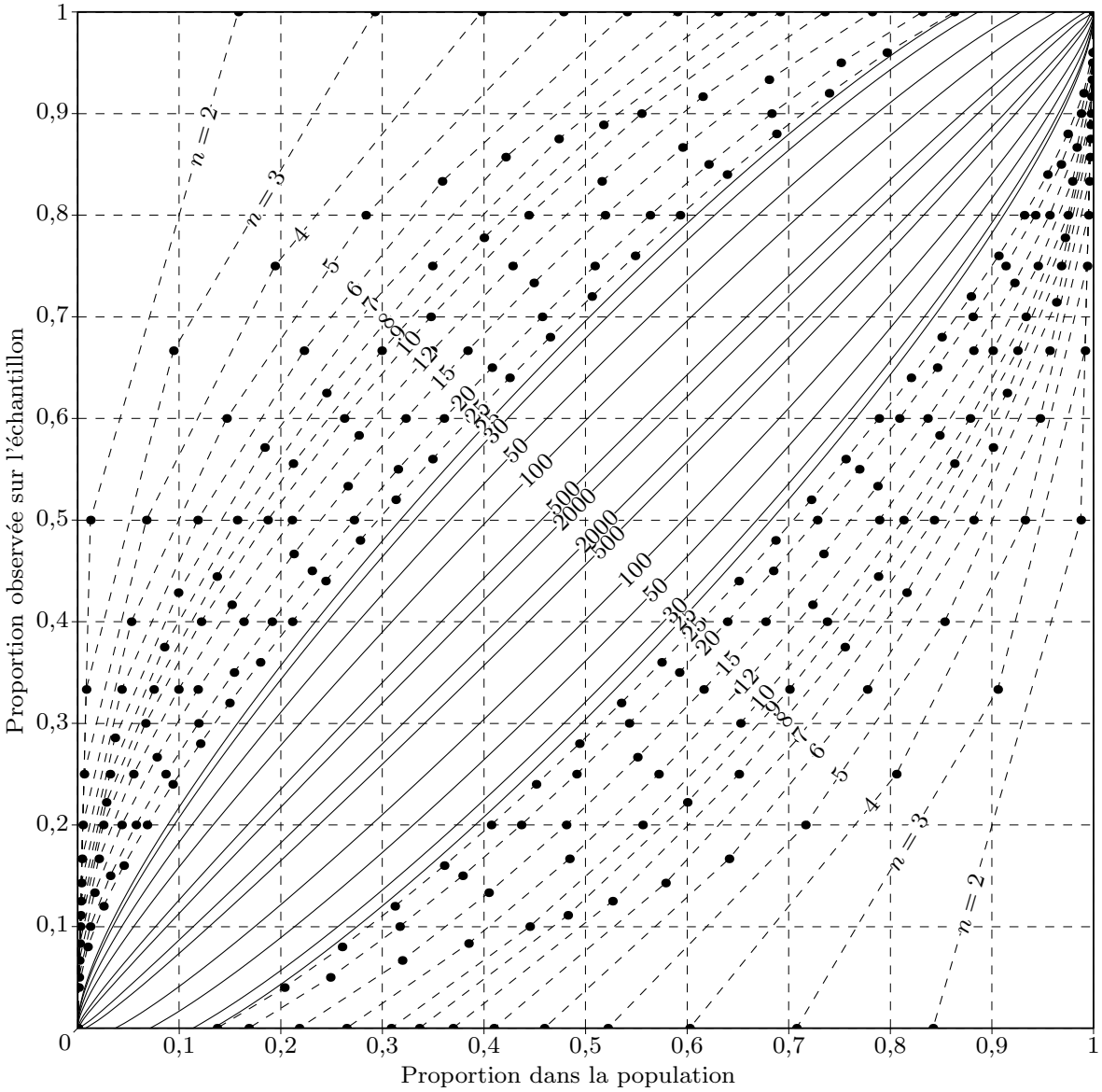

En ordonnée, on place la proportion observée p et on obtient les bornes inférieure et supérieure de l'intervalle de confiance approximatif comme les abscisses des points d'intersection de la droite horizontale $y = p$ avec les deux courbes correspondant à la taille n de l'échantillon.

B.2. Table ($\alpha = 0{,}05$)

La table suivante donne les bornes inférieures des intervalles de confiance de niveau $1-\alpha = 0{,}95$ pour une proportion, où n est la taille de l'échantillon et $p = k/n$ la proportion observée. La détermination de l'intervalle suit la méthode de Clopper–Pearson. L'intervalle de confiance est alors

$$\big[p_{\min}(k,n), 1 - p_{\min}(n-k,n)\big]$$

où les $p_{\min}(k,n)$ sont les valeurs lues dans le tableau et $p_{\min}(0,n) = 0$.

n \ k	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
2	0,0126	0,1581								
3	0,0084	0,0943	0,2924							
4	0,0063	0,0676	0,1941	0,3976						
5	0,0050	0,0527	0,1466	0,2836	0,4782					
6	0,0042	0,0433	0,1181	0,2228	0,3588	0,5407				
7	0,0036	0,0367	0,0990	0,1841	0,2904	0,4213	0,5904			
8	0,0032	0,0318	0,0852	0,1570	0,2449	0,3491	0,4735	0,6306		
9	0,0028	0,0281	0,0749	0,1370	0,2120	0,2993	0,3999	0,5175	0,6637	
10	0,0025	0,0252	0,0667	0,1215	0,1871	0,2624	0,3475	0,4439	0,5550	0,6915
11	0,0023	0,0228	0,0602	0,1093	0,1675	0,2338	0,3079	0,3903	0,4822	0,5872
12	0,0021	0,0209	0,0549	0,0992	0,1517	0,2109	0,2767	0,3489	0,4281	0,5159
13	0,0019	0,0192	0,0504	0,0909	0,1386	0,1922	0,2513	0,3158	0,3857	0,4619
14	0,0018	0,0178	0,0466	0,0839	0,1276	0,1766	0,2304	0,2886	0,3514	0,4190
15	0,0017	0,0166	0,0433	0,0779	0,1182	0,1634	0,2127	0,2659	0,3229	0,3838
16	0,0016	0,0155	0,0405	0,0727	0,1102	0,1520	0,1975	0,2465	0,2988	0,3543
17	0,0015	0,0146	0,0380	0,0681	0,1031	0,1421	0,1844	0,2298	0,2781	0,3292
18	0,0014	0,0137	0,0358	0,0641	0,0969	0,1334	0,1730	0,2153	0,2602	0,3076
19	0,0013	0,0130	0,0338	0,0605	0,0915	0,1258	0,1629	0,2025	0,2445	0,2886
20	0,0013	0,0123	0,0321	0,0573	0,0866	0,1189	0,1539	0,1912	0,2306	0,2720

n \ k	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20
11	0,7151									
12	0,6152	0,7353								
13	0,5455	0,6397	0,7529							
14	0,4920	0,5719	0,6613	0,7684						
15	0,4490	0,5191	0,5954	0,6805	0,7820					
16	0,4134	0,4762	0,5435	0,6165	0,6977	0,7941				
17	0,3833	0,4404	0,5010	0,5657	0,6356	0,7131	0,8049			
18	0,3575	0,4099	0,4652	0,5236	0,5858	0,6529	0,7270	0,8147		
19	0,3350	0,3836	0,4345	0,4880	0,5443	0,6042	0,6686	0,7397	0,8235	
20	0,3153	0,3605	0,4078	0,4572	0,5090	0,5634	0,6211	0,6830	0,7513	0,8316

Exemples. — *a*) Une biologiste a relevée 3 mutants sur une portée de 12 souris. Au niveau de confiance 95 %, la probabilité d'obtenir une souris mutante est estimée par $[0{,}0549\,;\, 1 - 0{,}4281] = [0{,}0549\,;\, 0{,}5719]$.

b) Deux étudiants sur 20 ont su répondre à une question de cours. Au seuil $\alpha = 5\,\%$, la probabilité qu'un étudiant soit studieux est estimée par $[0{,}0123\,;\, 1 - 0{,}6830] = [0{,}0123\,;\, 0{,}3170]$.

B.3. Intervalle de confiance du paramètre d'une loi de Poisson

La table suivante donne l'intervalle de confiance $[\lambda_{\min}(k,\alpha), \lambda_{\max}(k,\alpha)]$ du paramètre λ d'une loi de de Poisson pour une observation unique égale à $k \in \mathbb{N}$. La détermination de l'intervalle suit le même principe que la méthode de Clopper–Pearson pour une proportion. Pour $k = 0$, l'intervalle donné est l'intervalle « bilatéral » $[0, -\ln(\alpha/2)]$.

α \ k	0	1	2	3	4	5	6
0,01	0,00–5,30	0,01–7,43	0,10–9,27	0,34–10,98	0,67–12,59	1,08–14,15	1,54–15,66
0,05	0,00–3,69	0,03–5,57	0,24–7,22	0,62–8,77	1,09–10,24	1,62–11,67	2,20–13,06
0,10	0,00–3,00	0,05–4,74	0,36–6,30	0,82–7,75	1,37–9,15	1,97–10,51	2,61–11,84
0,15	0,00–2,59	0,08–4,25	0,45–5,73	0,97–7,13	1,57–8,49	2,22–9,80	2,91–11,09
0,20	0,00–2,30	0,11–3,89	0,53–5,32	1,10–6,68	1,74–7,99	2,43–9,27	3,15–10,53

α \ k	7	8	9	10	11	12	13
0,01	2,04–17,13	2,57–18,58	3,13–20,00	3,72–21,40	4,32–22,78	4,94–24,14	5,58–25,50
0,05	2,81–14,42	3,45–15,76	4,12–17,08	4,80–18,39	5,49–19,68	6,20–20,96	6,92–22,23
0,10	3,29–13,15	3,98–14,43	4,70–15,71	5,43–16,96	6,17–18,21	6,92–19,44	7,69–20,67
0,15	3,62–12,36	4,35–13,61	5,10–14,85	5,87–16,07	6,64–17,29	7,43–18,49	8,22–19,69
0,20	3,89–11,77	4,66–12,99	5,43–14,21	6,22–15,41	7,02–16,60	7,83–17,78	8,65–18,96

α \ k	14	15	16	17	18	19	20
0,01	6,23–26,84	6,89–28,16	7,57–29,48	8,25–30,79	8,94–32,09	9,64–33,38	10,35–34,67
0,05	7,65–23,49	8,40–24,74	9,15–25,98	9,90–27,22	10,67–28,45	11,44–29,67	12,22–30,89
0,10	8,46–21,89	9,25–23,10	10,04–24,30	10,83–25,50	11,63–26,69	12,44–27,88	13,25–29,06
0,15	9,02–20,88	9,83–22,07	10,65–23,24	11,47–24,42	12,30–25,59	13,13–26,75	13,96–27,91
0,20	9,47–20,13	10,30–21,29	11,14–22,45	11,98–23,61	12,82–24,76	13,67–25,90	14,53–27,05

α \ k	21	22	23	24	25	26	27
0,01	11,07–35,95	11,79–37,22	12,52–38,48	13,26–39,74	14,00–41,00	14,74–42,25	15,49–43,50
0,05	13,00–32,10	13,79–33,31	14,58–34,51	15,38–35,71	16,18–36,90	16,98–38,10	17,79–39,28
0,10	14,07–30,24	14,89–31,41	15,72–32,59	16,55–33,75	17,38–34,92	18,22–36,08	19,06–37,23
0,15	14,80–29,07	15,65–30,22	16,49–31,37	17,34–32,52	18,20–33,66	19,06–34,80	19,91–35,94
0,20	15,38–28,18	16,24–29,32	17,11–30,45	17,97–31,58	18,84–32,71	19,72–33,84	20,59–34,96

α \ k	28	29	30	31	32	33	34
0,01	16,25–44,74	17,00–45,98	17,77–47,21	18,53–48,44	19,30–49,67	20,08–50,89	20,86–52,11
0,05	18,61–40,47	19,42–41,65	20,24–42,83	21,06–44,00	21,89–45,17	22,72–46,34	23,55–47,51
0,10	19,90–38,39	20,75–39,54	21,59–40,69	22,44–41,84	23,30–42,98	24,15–44,13	25,01–45,27
0,15	20,78–37,07	21,64–38,21	22,51–39,34	23,38–40,47	24,25–41,59	25,12–42,72	26,00–43,84
0,20	21,47–36,08	22,35–37,20	23,23–38,32	24,11–39,43	25,00–40,54	25,89–41,65	26,77–42,76

α \ k	35	36	37	38	39	40	41
0,01	21,64–53,32	22,42–54,54	23,21–55,75	24,00–56,96	24,79–58,16	25,59–59,36	26,38–60,56
0,05	24,38–48,68	25,21–49,84	26,05–51,00	26,89–52,16	27,73–53,31	28,58–54,47	29,42–55,62
0,10	25,87–46,40	26,73–47,54	27,59–48,68	28,46–49,81	29,33–50,94	30,20–52,07	31,07–53,20
0,15	26,87–44,96	27,75–46,08	28,63–47,20	29,52–48,32	30,40–49,43	31,28–50,54	32,17–51,66
0,20	27,66–43,87	28,56–44,98	29,45–46,08	30,34–47,19	31,24–48,29	32,14–49,39	33,04–50,49

Étant donné un échantillon observé $(k_1, \ldots, k_n)$ d'une loi de Poisson de paramètre λ, en posant $k = k_1 + \cdots + k_n$, l'intervalle de confiance de λ est $[\frac{1}{n}\lambda_{\min}(k,\alpha), \frac{1}{n}\lambda_{\max}(k,\alpha)]$.

Pour estimer une proportion p à partir d'un grand échantillon ($n \geqslant 50$) et une proportion observée k/n faible ($k/n \leqslant 10$), on prendra $[\frac{1}{n}\lambda_{\min}(k,\alpha), \frac{1}{n}\lambda_{\max}(k,\alpha)]$ pour intervalle de confiance asymptotique de p. À l'opposée, lorsque $n-k$ est petit, on utilise cette table pour estimer $1-p$ avec $k' = n-k$, pour en déduire l'estimation de p.

Exemples. — *a*) Dans un scrutin, sur 100 bulletins dépouillés, 4 bulletins sont nuls ou blancs. Pour $\alpha = 0{,}05$, l'intervalle de confiance asymptotique de la proportion de bulletins nuls ou blancs est [0,0109 ; 0,1024], soit plus raisonnablement [0,01 ; 0,10].

b) Deux étudiants sur 20 ont su répondre à une question de cours. Au seuil $\alpha = 0{,}05$, la probabilité qu'un étudiant soit studieux est estimée par [0,24/20 ; 7,22/20] = [0,012 ; 0,361].

C. **Tests de Kolmogorov–Smirnov**

C.1. Table de quantiles de la statistique de Kolmogorov–Smirnov

La statistique de Kolmogorov–Smirnov apparaît lors d'un test d'adéquation d'une loi observée avec une loi de probabilité sur $\mathbb{R}$ sans partie discrète, c'est-à-dire de fonction de répartition $F : \mathbb{R} \to [0,1]$ continue. Elle est égale à

$$k = \sup_{x\in\mathbb{R}} |F(x) - F_n(x)| = \max_{i=1}^{n} \big(F(x_{(i)}) - (i-1)/n\big) \vee \big(i/n - F(x_{(i)})\big)$$

où $(x_{(i)})_{i=1}^n$ est l'échantillon ordonné, et $a \vee b = \max(a,b)$. Au seuil α donné, on accepte l'hypothèse d'égalité des lois si $k \leqslant k_{n,1-\alpha}$, cette dernière valeur étant donnée par la table qui suit.

α \ n	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9
0,01	1,0000	0,9950	0,9293	0,8290	0,7342	0,6685	0,6166	0,5758	0,5418	0,5133
0,05	1,0000	0,9750	0,8419	0,7076	0,6239	0,5633	0,5193	0,4834	0,4543	0,4300
0,10	1,0000	0,9500	0,7764	0,6360	0,5652	0,5094	0,4680	0,4361	0,4096	0,3875
0,15	1,0000	0,9250	0,7261	0,5958	0,5248	0,4744	0,4353	0,4050	0,3806	0,3601
0,20	1,0000	0,9000	0,6838	0,5648	0,4927	0,4470	0,4104	0,3815	0,3583	0,3391

α \ n	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19
0,01	0,4889	0,4677	0,4490	0,4325	0,4176	0,4042	0,3920	0,3809	0,3706	0,3612
0,05	0,4092	0,3912	0,3754	0,3614	0,3489	0,3376	0,3273	0,3180	0,3094	0,3014
0,10	0,3687	0,3524	0,3381	0,3255	0,3142	0,3040	0,2947	0,2863	0,2785	0,2714
0,15	0,3425	0,3273	0,3141	0,3023	0,2918	0,2823	0,2737	0,2659	0,2587	0,2520
0,20	0,3226	0,3083	0,2957	0,2847	0,2748	0,2658	0,2577	0,2503	0,2436	0,2373

α \ n	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29
0,01	0,3524	0,3443	0,3367	0,3295	0,3229	0,3166	0,3106	0,3050	0,2997	0,2947
0,05	0,2941	0,2872	0,2809	0,2749	0,2693	0,2640	0,2591	0,2544	0,2499	0,2457
0,10	0,2647	0,2586	0,2528	0,2475	0,2424	0,2377	0,2332	0,2290	0,2250	0,2212
0,15	0,2459	0,2402	0,2348	0,2298	0,2251	0,2207	0,2166	0,2127	0,2089	0,2054
0,20	0,2315	0,2261	0,2211	0,2164	0,2120	0,2079	0,2040	0,2003	0,1968	0,1934

α \ n	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39
0,01	0,2899	0,2853	0,2809	0,2768	0,2728	0,2690	0,2653	0,2618	0,2584	0,2552
0,05	0,2417	0,2379	0,2342	0,2308	0,2274	0,2242	0,2212	0,2183	0,2154	0,2127
0,10	0,2176	0,2141	0,2108	0,2077	0,2047	0,2018	0,1991	0,1965	0,1939	0,1915
0,15	0,2021	0,1989	0,1958	0,1929	0,1901	0,1875	0,1849	0,1825	0,1801	0,1779
0,20	0,1903	0,1873	0,1844	0,1817	0,1791	0,1766	0,1742	0,1718	0,1696	0,1675

α \ n	40	42	44	46	48	50	52	54	56	58
0,01	0,2521	0,2461	0,2406	0,2354	0,2306	0,2260	0,2217	0,2177	0,2138	0,2102
0,05	0,2101	0,2052	0,2006	0,1963	0,1922	0,1884	0,1848	0,1814	0,1782	0,1752
0,10	0,1891	0,1847	0,1805	0,1766	0,1730	0,1696	0,1664	0,1633	0,1604	0,1577
0,15	0,1757	0,1715	0,1677	0,1641	0,1607	0,1575	0,1545	0,1517	0,1490	0,1465
0,20	0,1654	0,1616	0,1579	0,1545	0,1514	0,1484	0,1456	0,1429	0,1404	0,1380

α \ n	60	65	70	75	80	85	90	95	100	105
0,01	0,2067	0,1988	0,1917	0,1853	0,1795	0,1742	0,1694	0,1649	0,1608	0,1570
0,05	0,1723	0,1657	0,1597	0,1544	0,1496	0,1452	0,1412	0,1375	0,1340	0,1308
0,10	0,1551	0,1491	0,1438	0,1390	0,1347	0,1307	0,1271	0,1238	0,1207	0,1178
0,15	0,1441	0,1385	0,1336	0,1291	0,1251	0,1214	0,1181	0,1150	0,1121	0,1094
0,20	0,1357	0,1305	0,1258	0,1216	0,1178	0,1144	0,1112	0,1083	0,1056	0,1031

α \ n	110	120	130	140	150	160	170	180	190	200
0,01	0,1534	0,1470	0,1413	0,1362	0,1316	0,1275	0,1237	0,1203	0,1171	0,1142
0,05	0,1279	0,1225	0,1178	0,1135	0,1097	0,1063	0,1031	0,1003	0,0976	0,0952
0,10	0,1151	0,1103	0,1060	0,1022	0,0988	0,0957	0,0929	0,0903	0,0879	0,0857
0,15	0,1070	0,1025	0,0985	0,0950	0,0918	0,0889	0,0863	0,0839	0,0817	0,0796
0,20	0,1008	0,0965	0,0928	0,0895	0,0865	0,0838	0,0813	0,0790	0,0769	0,0750

Dudley (1964) a montré que pour tout $u > 0$,

$$\lim_{n\to\infty} \mathbb{P}\big\{K_n \leqslant u/\sqrt{n}\big\} = 1 + 2\sum_{k=1}^{\infty} (-1)^k \,\mathrm{e}^{-2k^2u^3},$$

formule qui permet d'approcher les p-valeurs $1 - F_{K_n}(k) = 1 - \mathbb{P}\{K_n \leqslant k\}$ du test de Kolmogorov–Smirnov pour n assez grand.

C.2. Table de quantiles de la statistique unilatérale de Kolmogorov–Smirnov

Les statistiques suivantes apparaissent dans les tests d'adéquation unilatéraux, ou de comparaison, de Kolmogorov–Smirnov :

$$k_n^+ = \sup_{x\in\mathbb{R}}\big(F(x) - F_n(x)\big) = \max_{1\leqslant i\leqslant n}\Big(\frac{i}{n} - F\big(x_{(i)}\big)\Big)$$

ou

$$k_n^- = \sup_{x\in\mathbb{R}}\big(F_n(x) - F(x)\big) = \max_{1\leqslant i\leqslant n}\Big(F\big(x_{(i)}\big) - \frac{i-1}{n}\Big)$$

La table suivante donne $\sqrt{n} \times F^{-1}_{K_n^{\pm}}(1-\alpha)$, les quantiles multipliés par le facteur d'échelle $\sqrt{n}$ (*se reporter* à Knuth (D. E.), *The Art of Computer Programming*, vol. 2., p. 51).

n \ α	0,99	0,95	0,90	0,80	0,75	0,50	0,25	0,20	0,10	0,05	0,01
1	0,0100	0,0500	0,1000	0,2000	0,2500	0,5000	0,7500	0,8000	0,9000	0,9500	0,9900
2	0,0140	0,0675	0,1296	0,2416	0,2929	0,5176	0,7071	0,7818	0,9670	1,0980	1,2728
3	0,0170	0,0792	0,1471	0,2615	0,3112	0,5147	0,7539	0,8187	0,9783	1,1017	1,3589
4	0,0194	0,0879	0,1590	0,2726	0,3202	0,5110	0,7642	0,8248	0,9853	1,1304	1,3777
5	0,0215	0,0947	0,1675	0,2793	0,3249	0,5245	0,7674	0,8277	0,9995	1,1392	1,4024
6	0,0234	0,1002	0,1739	0,2834	0,3272	0,5319	0,7703	0,8343	1,0052	1,1463	1,4144
7	0,0250	0,1048	0,1787	0,2859	0,3280	0,5364	0,7755	0,8398	1,0093	1,1537	1,4246
8	0,0265	0,1086	0,1826	0,2874	0,3280	0,5392	0,7797	0,8431	1,0135	1,1586	1,4327
9	0,0279	0,1119	0,1856	0,2881	0,3274	0,5411	0,7825	0,8455	1,0173	1,1624	1,4388
10	0,0291	0,1147	0,1880	0,2884	0,3297	0,5426	0,7845	0,8477	1,0202	1,1658	1,4440
11	0,0303	0,1172	0,1900	0,2883	0,3330	0,5439	0,7863	0,8498	1,0225	1,1688	1,4484
12	0,0314	0,1193	0,1916	0,2879	0,3357	0,5453	0,7880	0,8519	1,0246	1,1714	1,4521
13	0,0324	0,1212	0,1929	0,2903	0,3379	0,5468	0,7897	0,8537	1,0265	1,1736	1,4553
14	0,0333	0,1229	0,1940	0,2925	0,3397	0,5486	0,7912	0,8551	1,0282	1,1755	1,4581
15	0,0342	0,1244	0,1948	0,2944	0,3412	0,5500	0,7926	0,8564	1,0298	1,1773	1,4606
16	0,0351	0,1257	0,1955	0,2961	0,3425	0,5512	0,7938	0,8576	1,0311	1,1789	1,4628
17	0,0359	0,1269	0,1961	0,2975	0,3436	0,5523	0,7948	0,8587	1,0324	1,1803	1,4648
18	0,0367	0,1280	0,1965	0,2987	0,3445	0,5532	0,7958	0,8597	1,0335	1,1816	1,4667
19	0,0374	0,1290	0,1968	0,2998	0,3454	0,5540	0,7967	0,8607	1,0346	1,1828	1,4683
20	0,0381	0,1298	0,1971	0,3007	0,3461	0,5547	0,7975	0,8616	1,0355	1,1839	1,4698
21	0,0387	0,1306	0,1973	0,3015	0,3467	0,5554	0,7983	0,8624	1,0365	1,1849	1,4712
22	0,0394	0,1313	0,1974	0,3023	0,3473	0,5561	0,7991	0,8631	1,0373	1,1859	1,4725
23	0,0400	0,1320	0,1974	0,3030	0,3478	0,5567	0,7998	0,8639	1,0381	1,1868	1,4737
24	0,0405	0,1326	0,1974	0,3035	0,3483	0,5573	0,8004	0,8645	1,0388	1,1876	1,4748
25	0,0411	0,1331	0,1974	0,3041	0,3487	0,5579	0,8010	0,8651	1,0395	1,1884	1,4758
26	0,0416	0,1336	0,1977	0,3046	0,3492	0,5585	0,8016	0,8657	1,0402	1,1891	1,4768
27	0,0421	0,1340	0,1985	0,3050	0,3496	0,5590	0,8021	0,8663	1,0408	1,1898	1,4777
28	0,0426	0,1344	0,1992	0,3054	0,3500	0,5595	0,8027	0,8668	1,0414	1,1904	1,4785
29	0,0431	0,1348	0,2000	0,3058	0,3504	0,5600	0,8032	0,8673	1,0419	1,1911	1,4793
30	0,0435	0,1351	0,2006	0,3062	0,3509	0,5605	0,8036	0,8678	1,0424	1,1916	1,4801
$n > 30$	$y_p - \frac{1}{6}n^{-1/2} + O(1/n)$, avec $y_p^2 = \frac{1}{2}\ln(1/(1-p))$										
y_p	0,0709	0,1601	0,2295	0,3340	0,3793	0,5887	0,8326	0,8971	1,0730	1,2239	1,5174

D. **Autres tables**

D.1. Coefficients binomiaux

Les coefficients binomiaux sont

$$C_n^k = \binom{n}{k} = \frac{n\,!}{k\,!\,(n-k)\,!} \qquad \text{pour } n \in \mathbb{N},\ k \in \{0, 1, \ldots, n-1, n\}.$$

Ils satisfont la relation $C_n^k = C_{n-1}^{k-1} + C_{n-1}^k$ qui mène à la construction du triangle de Pascal

ci-dessous.

	0	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16
0	1																
1	1	1															
2	1	2	1														
3	1	3	3	1													
4	1	4	6	4	1												
5	1	5	10	10	5	1											
6	1	6	15	20	15	6	1										
7	1	7	21	35	35	21	7	1									
8	1	8	28	56	70	56	28	8	1								
9	1	9	36	84	126	126	84	36	9	1							
10	1	10	45	120	210	252	210	120	45	10	1						
11	1	11	55	165	330	462	462	330	165	55	11	1					
12	1	12	66	220	495	792	924	792	495	220	66	12	1				
13	1	13	78	286	715	1287	1716	1716	1287	715	286	78	13	1			
14	1	14	91	364	1001	2002	3003	3432	3003	2002	1001	364	91	14	1		
15	1	15	105	455	1365	3003	5005	6435	6435	5005	3003	1365	455	105	15	1	
16	1	16	120	560	1820	4368	8008	11440	12870	11440	8008	4368	1820	560	120	16	1

D.2. Nombres premiers

Liste des nombres premiers antérieurs à 2013. — 2, 3, 5, 7, 11, 13, 17, 19, 23, 29, 31, 37, 41, 43, 47, 53, 59, 61, 67, 71, 73, 79, 83, 89, 97, 101, 103, 107, 109, 113, 127, 131, 137, 139, 149, 151, 157, 163, 167, 173, 179, 181, 191, 193, 197, 199, 211, 223, 227, 229, 233, 239, 241, 251, 257, 263, 269, 271, 277, 281, 283, 293, 307, 311, 313, 317, 331, 337, 347, 349, 353, 359, 367, 373, 379, 383, 389, 397, 401, 409, 419, 421, 431, 433, 439, 443, 449, 457, 461, 463, 467, 479, 487, 491, 499, 503, 509, 521, 523, 541, 547, 557, 563, 569, 571, 577, 587, 593, 599, 601, 607, 613, 617, 619, 631, 641, 643, 647, 653, 659, 661, 673, 677, 683, 691, 701, 709, 719, 727, 733, 739, 743, 751, 757, 761, 769, 773, 787, 797, 809, 811, 821, 823, 827, 829, 839, 853, 857, 859, 863, 877, 881, 883, 887, 907, 911, 919, 929, 937, 941, 947, 953, 967, 971, 977, 983, 991, 997, 1009, 1013, 1019, 1021, 1031, 1033, 1039, 1049, 1051, 1061, 1063, 1069, 1087, 1091, 1093, 1097, 1103, 1109, 1117, 1123, 1129, 1151, 1153, 1163, 1171, 1181, 1187, 1193, 1201, 1213, 1217, 1223, 1229, 1231, 1237, 1249, 1259, 1277, 1279, 1283, 1289, 1291, 1297, 1301, 1303, 1307, 1319, 1321, 1327, 1361, 1367, 1373, 1381, 1399, 1409, 1423, 1427, 1429, 1433, 1439, 1447, 1451, 1453, 1459, 1471, 1481, 1483, 1487, 1489, 1493, 1499, 1511, 1523, 1531, 1543, 1549, 1553, 1559, 1567, 1571, 1579, 1583, 1597, 1601, 1607, 1609, 1613, 1619, 1621, 1627, 1637, 1657, 1663, 1667, 1669, 1693, 1697, 1699, 1709, 1721, 1723, 1733, 1741, 1747, 1753, 1759, 1777, 1783, 1787, 1789, 1801, 1811, 1823, 1831, 1847, 1861, 1867, 1871, 1873, 1877, 1879, 1889, 1901, 1907, 1913, 1931, 1933, 1949, 1951, 1973, 1979, 1987, 1993, 1997, 1999, 2003, 2011.

Remarque. — Les tables et illustrations de ce document ne sont soumises à aucun copyright, elles sont *copyleft*. Elles ont été réalisées à l'aide des langages C, MetaPost et TEX.